



جامعة باتنة 1- الحاج لخضر  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم العلوم السياسية



## الأجيال السياسية ومسألة التغيير السياسي دراسة في الحراك الجيلي بتونس

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية  
تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية.

إشراف:  
أ.د: بن سعيد مراد.

إعداد الباحث:  
كهر بن شعبان رمضان.

### لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د صالح زياني	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	رئيسا
أ.د مراد بن سعيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	مشرفا ومقررا
أ.د زين العابدين معو	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	عضوا مناقشا
د. عبد المؤمن حمودي	أستاذ محاضر أ	جامعة قسنطينة 3	عضوا مناقشا
د. عماد لبيد	أستاذ محاضر أ	جامعة سطيف 2	عضوا مناقشا
د. سمير كيم	أستاذ محاضر أ	جامعة تبسة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2021-2022 م الموافق لـ: 1443-1444هـ

جامعة باتنة 1- الحاج لخضر

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

## الأجيال السياسية ومسألة التغيير السياسي دراسة في الحراك الجيلي بتونس

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية  
تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية.

إشراف:  
أ.د: بن سعيد مراد.

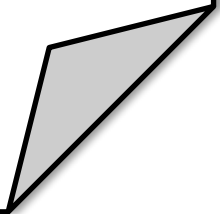
إعداد الباحث:  
محمد بن شعبان رمضان.

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د صالح زياني	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	رئيسا
أ.د مراد بن سعيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	مشرفا ومقررا
أ.د زين العابدين معو	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	عضوا مناقشا
د. عبد المؤمن حمودي	أستاذ محاضر أ	جامعة قسنطينة 3	عضوا مناقشا
د. عماد لبيد	أستاذ محاضر أ	جامعة سطيف 2	عضوا مناقشا
د. سمير كيم	أستاذ محاضر أ	جامعة تبسة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2021-2022 م الموافق لـ: 1443-1444هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



## إهداء ..

أهدي هذه الأطروحة إلى:

روح أمي رحمها الله... والدي الكريم أطال الله في عمره.  
إلى تلك التي رافقتني طوال هذه الرحلة البحثية الشاقة زوجتي  
الحبيبة سندي الدائم.

قرة عيني... أبنائي الأعزاء: أسماء... أسامة... أمين.

الباحث:

ره بن شعبان

# شكر ونفقات

إن الحمد والشكر لله أولاً وأخيراً...

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا يَشْكُرُ اللهُ مَنْ لا يَشْكُرُ النَّاسَ»  
... رواه أحمد وأبو داود والبخاري.

يطيب لي بداية أن أتقدم بوافر التقدير والشكر للأستاذ الفاضل: الأستاذ الدكتور: "بن سعيد مراد" بصفته مشرفاً، حيث أغتم هذه الفرصة لأعبر له عن عميق امتناني لما لقيته منه من توجيهات قيمة وتشجيع دائم أثناء إنجاز هذه الأطروحة.

كما أنني مدين أيضاً بقدر كبير من الشكر للأستاذ "ريتشارد برونغار" (Richard Braungart) أستاذ علم الاجتماع السياسي، الأجيال السياسية وعلم النفس السياسي بجامعة ولاية "بنسلفانيا" بالولايات المتحدة الأمريكية، لما أرسله لي من مقالاته عبر البريد العادي، وما قدمه لي من فهم جيد حول "نظرية الأجيال" من خلال البريد الإلكتروني.

كما أتقدم بالشكر أيضاً لأستاذ العلوم السياسية بجامعة "ميشغن" "مارك أ. تيسلر" (Mark A. Tessler)، لما أرسله لي من دراسات أمبريقية تتصل بحالة الدراسة.

وأخيراً أود أن أعرب أيضاً عن شكري وتقديري لكل أصدقائي، زملائي، أستاذتي بجامعة باتنة-1، جامعة جيجل، المركز الجامعي ميله وجامعة محمد خيضر-بسكرة، وجامعة العربي التبسي- تبسة، لما لقيته منهم من دعم كامل وتشجيع دائم خلال إنجاز هذه الأطروحة.

الباحث:

ر. بن شعبان

## ■ ملخص:

تعالج هذه الأطروحة الأجيال السياسية في علاقتها بالتغيير السياسي، وذلك من منطلق أن الأحداث التاريخية والصدمات التي تحدث في الكثير من السياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. قد كانت دائما وراء دينامية بروز أجيال سياسية جديدة تتسم بتجارب ومواقف جديدة تحركها وحدات جيل الشباب من أجل التغيير الاجتماعي والسياسي.

هذه السياقات التي تم تحليلها ضمن منظور عالمي شامل للأنماط التاريخية والجيلية لحركات الشباب، قد تم تحليلها أيضا في الحالة التونسية، حيث يمكن النظر إليها كمثال جيد لعلاقة الأجيال السياسية التونسية بأحداث اجتماعية، سياسية، تاريخية مختلفة، لا سيما بالنسبة لجيل الشباب الذي كان لاعبا رئيسيا في عملية التغيير السياسي بدءا من عام 2010، أين تحرك الشباب للاحتجاج على الظروف القائمة وإعادة توجيه مسار المجتمع والسياسة في تونس. هذا الجيل الذي كان لتأثير وسائل التواصل الاجتماعي العالمية، تأثيرا بالغا في تشكيل وعيه الجيلي، حيث اختلف اختلافا كبيرا عن كل الوحدات الجيلية التي تم تحليلها في السياق السلطوي في تونس من بورقيبة إلى بن علي.

وفي النهاية فقد عالجت الدراسة كيف أن هذا الجيل لازال يكافح لتأكيد وجوده في مواجهة هيمنة النخب السياسية للجيل الأكبر سنا في مرحلة ما بعد التغيير السياسي.

## ■ Abstract:

This thesis deals with the political generations as related to the political change, based on the idea that the historical events and shocks that are taking place in many social, economic and political settings. It has been always behind the dynamic of the new emerging political generations characterized by new experiences and stances driven by youth generation units for the social and political change.

These settings being analyzed within a global perspective of the historical and generational patterns of the youth movements, have been analyzed also in the Tunisian case, so they can be seen as a good example of the relationship of the Tunisian political generations with different social, political and historical events, especially in regard to the youth generation which has been a key player in the political change process, starting from 2010, when the youth moved in protest of theThe current conditions and for redirecting the society

and politics in Tunisia. This generation whose generational conscience has been hugely impacted by the world social media tools, differed completely from all generational units which were analyzed within the authoritarian setting in Tunisia (from Bourguiba to Ben Ali).

And finally, the study has addressed the way this generation is still struggling to assert it self in face of hegemonic political elites of the older generation in post-political change era.

**الكلمات المفتاحية:** الأجيال السياسية، الصراع الجيلي، التكامل الجيل، جيل الشباب، المرونة الاستبدادية، التغيير السياسي، الوضع الثوري، الاحتجاجات الجماهيرية الجديدة، جيل الألفية، الدولة الضارية أو الشرسة، الكليبتوقراطية، المعارضة السيبرانية، النشطاء السيبرانيون، الثورة التونسية.

**Keywords:** Political generations, generational conflict, generational integration, youth generation, authoritarian resilience, political change, revolutionary situation, new mass protests, millennial generation, fierce state, kleptocracy, cyber opposition, cyberactivists Tunisian revolution.

## List of abriviations

## قائمة الاختصارات

- AFSP Association française de science politique.
- MEDPRO Mediterranean prospects.
- NUSAS National union of south african students.
- SLID The student league for industrial democracy.
- YPSL Young people's socialist league.
- SDS Students for a democratic society.
- OWS Occupy Wall Street.
- UGTT Union générale tunisienne du travail.
- WSF World Social Forum.
- GJM Global Justice Movements.
- ISPs Internet Service Providers.
- UGAT Union Generale des Agriculteurs Tunisiens.
- UNAT Union Nationale des Agriculteurs Tunisiens.
- FAO L'Organisation pour l'alimentation et l'agriculture.
- CVEZ Comité de la voix de l'étudiant zaytounien.
- FEANF Fédération des étudiants d'Afrique noire en France.
- RCD Le Rassemblement constitutionnel démocratique.
- GATT General Agreement on Tariffs and Trade.
- BTS La Banque Tunisienne de Solidarité.
- WFP World Food Programme.



- ESCR Economic, Social and Cultural Rights.
- TAP Tunis Afrique Presse.
- ATI Agence Tunisienne d'Internet.
- UVT Université Virtuelle de Tunis.
- DEV Department of Virtual Education.
- ADSL Asymmetric Digital Subscriber Line.
- OECD Organisation for Economic Co-operation and Development.

مقدمة

## تمهيد:

لقد كانت سنتي 1920 و 1928 مع أعمال "فرنسوا مونترية" (François Mentré) و"كارل مانهايم" (Karl Mannheim)، شاهدة على المحاولات الأولى التي تهدف إلى تقديم مفهوم "الجيل" كأحدى المفاهيم المستخدمة في العلوم الاجتماعية وفيما بعد ضمن المنظور المقارن للعلوم السياسية، لدراسة الحركات الاجتماعية وتأثير مختلف الفاعلين الاجتماعيين في الأحداث السياسية، ومع ذلك فإن الإجماع حول فكرة توليد مفهوم الجيل وجعله مدخلا تفسيريا في الدراسات السوسيولوجية والسياسية، مثل الطبقة الاجتماعية، النخبة السياسية، قد شكل سمة بارزة للتجاذب بين مواقف نظرية متباينة، من أجل الوصول إلى توليد علمي للمفهوم.

ومع ذلك، سرعان ما تخلصت مسألة الأجيال السياسية، بوصفها مفهوم يواجه عدم الفهم واليقين والاستيعاب، حيث أصبح المفهوم يستخدم على نطاق واسع لوصف مختلف درجات الوعي والارتقاء الحاصل داخل مختلف الفئات العمرية، هذا الوعي الذي أفرز بدوره تغيرات اجتماعية وسياسية كبيرة عرفتها الكثير من المجتمعات.

ويبدو أن هذه التغيرات الاجتماعية والسياسية وثيقة الصلة بمفهوم الحراك الاجتماعي والسياسي، وهي الميزة التي تفرقت بها معظم الحركات الجيلية منذ القرن التاسع عشر إلى غاية ستينيات القرن العشرين حيث أصبح الحراك الجيلي أكثر وضوحا في السياقات السياسية، كما أصبح مفهوم الأجيال السياسية أكثر استخداما. ومن الواضح اليوم، ومن خلال ماشهدته العديد من المجتمعات عبر العالم في العقود الأخيرة عبر أوروبا، آسيا والولايات المتحدة وأخيرا العالم العربي عام 2011 بدرجة أكبر، هو زيادة الاحتجاجات الشبابية، خاصة بعد تنفيذ تدابير التقشف والسياسات الليبرالية الجديدة في العديد من البلدان منذ عام 2008. وقد كان لهذه الأزمة، وبتوافق الكثير من الآراء، أنها قد أدت إلى تغيير جيلي على مستوى العديد من مجالات حياة الشباب. كما تشكلت لدى جيل الشباب ثقافة مشتركة في جميع أنحاء العالم، هذه الأخيرة التي تم ترجمتها محليا في جميع أنحاء العالم، وذلك تحت تأثير استخدام الوسائط الرقمية الجديدة والأنترنت بشكل عام<sup>(1)</sup>.

إنطلاقا من هذه الرؤية يبدو، أن درجات الإحباط الاجتماعي والسياسي المتراكم نتيجة السياسات الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وآثار الاستبداد ثم لاحقا المرونة الاستبدادية في مختلف البلدان العربية،

<sup>(1)</sup> Vitor Sérgio Ferreira, *Youth Studies and Generations Values, Practices and Discourses on Generations*. Switzerland: MDPI, 2020, pp. x-xii.

قد أصبحت مقياسا كافيا لترجمة مختلف الحركات الاجتماعية والسياسية الحاصلة ضمن الأجيال التي صاحبت نشأة الأنظمة السياسية القائمة، ولاسيما الأجيال الجديدة من الشباب كمحرك للتغيير السياسي. وقد بدت هذه الظاهرة أكثر وضوحا مع اتساع الحركات الاجتماعية الوطنية في شتى البلدان. وضمن هذا الاتجاه فقد شكلت الثورة التونسية سمة بارزة لدينامية هذا الحراك الاجتماعي والسياسي داخل الأجيال السياسية التونسية لاسيما بالنسبة لجيل الألفية الذي يمكن إدراكه من جهة ضمن التشابك العبر وطني لجيل الشباب اليوم في عالم يتسم بالترابط بشكل متزايد<sup>(1)</sup>، ومن جهة ثانية ضمن سياسات البنعلينية الكليبتوقراطية إقتصاديا واجتماعيا، ومنطلق الدولة الشرسة أو الضارية من الناحية السياسية.

### 1- مبررات اختيار موضوع الدراسة.

ثمة تقليد منهجي يتجه لتحديد المبررات الذاتية والموضوعية، ولذلك فإن فحص وتحليل موضوع الدراسة، يشتمل على مجموعة من المبررات الذاتية والموضوعية تبرز في الآتي:

▪ المبررات الموضوعية:

على الرغم من الاعتقاد، الذي ساد لفترة طويلة، بأن الاستبداد والتسلط أصبح الوضع الطبيعي لمعظم الأنظمة العربية، إلى درجة توقف افتراض التقدم السياسي نحو الديمقراطية، فإن معظم الدول العربية سرعان ما شهدت اتجاها جديدا لإحياء الانتقالات الديمقراطية بشكل مشابه لتلك التي عرفتها أوروبا الشرقية، قادتها تشكيلة واسعة من جيل الشباب من خلال ثورات شعبية متلاحقة بدأت معها نكسات الاستبداد في معظم الدول العربية شكل فيها النظام التونسي نقطة البداية.

وإذا كان هناك اتجاه عام للتركيز بدرجة أكبر على أسباب هذه الثورات وتلك تتصل كذلك بموضوع الدراسة، فقد كان هذا الاتجاه الجديد من التحولات دافعا رئيسيا لنا لدراسة مسألة التغيير السياسي من منظور سوسيوسياسي، في واحدة من بلدان المغرب العربي، حيث يبحث هذا المنظور في التغييرات التي حدثت على التنشئة الاجتماعية والسياسية للأجيال السياسية التونسية، لاسيما جيل الشباب خاصة فيما يرتبط بقوته التفسيرية في إعادة تشكيل عميقة للنظام الاجتماعي والسياسي والتفكير في مؤسسات نظام سياسي جديد، يحفظ له حيز من التدخل في اللعبة السياسية والسيطرة عليها.

ومن وجهة النظر هذه، فإن ما يكسب هذه الدراسة أهمية بالغة هو التحليل المقارن لمصفوفة من الوحدات الجيلية في تونس، فيما يتعلق بالتأثير في المجالات المؤسسية العامة. هذا بالإضافة إلى أن مسألة الأجيال السياسية في الأدبيات السياسية، قد اكتسبت زخما جديدا في دراسة مختلف الحركات الاجتماعية.

<sup>(1)</sup> Ibid., p. xii

## ■ المبررات الذاتية:

إن المبرر الذاتي الرئيسي الذي نستند عليه ينبع من القناعة الشخصية في عدم الاستسلام والانحسار وراء التفسيرات السائدة وإن كانت صحيحة، فإنها تقلت في بعض الأحيان من التحديد الدقيق لسمات النظام المجتمعي، فتصبح أكثر عمومية. ووفقا لذلك فإن اللجوء إلى متغير الأجيال السياسية سوف يظهر صورة مختلفة تماما عن الديناميات السياسية في تونس، وهي أعمال قليلة بشأن هذه المسألة.

أما الدافع الذاتي الآخر، فإن نجاح عملية التغيير السياسي في تونس من خلال التعبئة الناجحة لجيل الشباب التي شغلت حيزا مكانيا غير مسبوق لتشمل بقية الدول العربية، كان واحدا من العوامل التي ألهمت الباحث إلى محاولة الوصول إلى معرفة إذا كانت هذه الأجيال الجديدة تملك القوة والإستراتيجية الكافية في المرحلة النهائية الجادة لعملية التغيير السياسي التي عادة ما تكشف عن سيرورات جديدة.

## 2- الأجيال السياسية في تونس ومسألة التغيير السياسي: بناء إشكالية للموضوع.

لقد أصبحت عمليات استبدال جيل بآخر من خلال تجارب ومواقف جديدة، السمة البارزة للتغيير الاجتماعي والسياسي، بسبب النوبات غير المتوقعة في السياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومن هذا المنطلق بالإمكان اعتبار تونس كدولة كانت تعطي مثالا للتميز عن باقي الدول العربية في مجال الاقتصاد الكلي على مدار السنوات العشرين التي حكمها "بن علي" منذ عام 1987، مثالا جيدا عن هذه النوبات، حيث سرعان ما كشف الوضع التونسي عن إخفاق نظام الرئيس "زين العابدين بن علي" في رسم صورة تونس المتقدمة في مجالات الاقتصاد والصحة والتعليم والحريات السياسية. وبذلك استحق الواقع الحقيقي لتونس وصف الاستقرار الزائف أو الهش للغاية. وكانت أبرز نتائجه؛ ازداد الأزمة الاقتصادية واضطرب سوق العمل، وتفاقم الهوة بين المنطقة الساحلية التي تمتاز بالتميز على الداخل الفقير، ومن ثم بدأ عدم الاستقرار السياسي، وازداد زخم الشعور بمعاداة للنظام السياسي منذ عام 2008. ثم بعد ذلك ثورة تونس الشعبية مع نهاية 2010، التي عُبر عنها في العديد من الأدبيات "بثورة الكرامة" و "ثورة الياسمين"، التي حملت لواء التغيير السياسي بالكامل.

وإذا ما حاولنا ربط عنصر الأجيال السياسية بدرجات الإحباط الاجتماعي والتهميش الاقتصادي والسياسي التي أفضت إلى التغيير السياسي في تونس عام 2011، ينبغي الاعتراف بأن بطالة الشباب، وتنامي درجة التفاوت الجهوية هي السبب الجوهرية وراء ذلك، فالى عهد قريب ومنذ عام 2006 أصبحت معدلات البطالة بين الشباب الحاصلين على تعليم ثانوي وعالي تعرف تزايدا مستمرا حيث نجد ما يزيد عن 30 % في سن

العمل الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة عاطلين عن العمل<sup>(1)</sup>. وفي المقابل أيضا فإن النظرة المدققة لدرجات البطالة والتفاوت الاجتماعي تظهر قوية في تونس في العقود الماضية أو خلال الفترة البورقبيبية. ومع ذلك وماعدا أحداث الخبز عام 1984، فإن تونس لم تعرف رد فعل اجتماعي سريع أو فعال من قبل الجيل القديم كما حدث مع الجيل الجديد أو جيل الألفية عام 2011. ومن هذا المنطلق يقودنا هذا التحليل إلى طرح السؤال الرئيسي الآتي:

**إلى أي مدى تعزى القدرة في إحداث التغيير السياسي والسيطرة على الحركة الأكبر في المجتمع في تونس منذ عام 2011 لجيل الشباب بالمقارنة بجيل الكبار، في حدود المدى الذي يوجد فيه النزاع بين الأجيال السياسية كظاهرة متجذرة؟**

وأيا كان، فإن البناء المنهجي للبحث، يتطلب منا طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التي ستساعدنا في تحليل ظاهرة الأجيال السياسية في تونس ودرجة التأثير القائمة بينها في إحداث عملية التغيير السياسي. وهكذا فالراهن ضمن هذا البحث أننا سنحاول الإجابة على الأسئلة الآتية:

- ما مفهوم الأجيال السياسية كمنظور في دراسة الحركات الاجتماعية والسياسية؟
- هل الأجيال السياسية في تونس تتسم بنفس التصرفات المشتركة على مر الحقب التاريخية المشكلة لكل جيل؟ أم أنها تختلف من حيث التوجه والعقيدة والثقافة؟
- ماهي مستويات النزاع والصراع الجيلي في الحالة التونسية؟
- أين تتموضع الاحتجاجات التي عرفتها تونس عام 2011، بصورة أكبر ضمن منطوق الوضع الثوري أو الحركات الاجتماعية؟
- هل الجيل السياسي أو الجيل الأكبر سنا السابق لعملية التغيير السياسي، قبل بتعريف ذاتي جديد وهوية جماعية جديدة ضمن الجيل الجديد من الشباب؟
- هل عملية التغيير السياسي في تونس، كانت نتيجة تعبئة اجتماعية ونمو في العقيدة والثقافة للأجيال السياسية خاصة الجيل الجديد باعتبار أن تغير الثقافة يمكن أن تكون محركا للتغيير السياسي؟
- ما هو الجيل الذي يعزى إليه إحداث التغيير السياسي في تونس بشكل كامل وحاسم؟

(1) ريم عيادي، سيليفا كولومبو وآخرون، الثورة التونسية فرصة للتحول الديمقراطي. مشروع "MEDPRO" آفاق المستقبل، المديرية العامة للبحث في المفوضية الأوروبية للبحث، 2011، ص 01. على الرابط: <https://bit.ly/34QEaKr>، تاريخ الإطلاع: 22 سبتمبر 2011.

- ما هي قوة درجة التكامل بين جيل الشباب وجيل الكبار في تونس، فيما يتصل باستمراريتها كحركة اجتماعية متماسكة في مرحلة ما بعد التغيير السياسي في ظل وجود خصائص مميزة لكل جيل؟
- أثناء عملية التغيير السياسي وبعدها، هل يستحق الجيل الجديد من الشباب توصيف الجيل السياسي؟

### 3- حدود الإشكالية.

إن تحليل هذه الإشكالية بوضوح، لا يتحقق إلا بتحديد المجال الزمني بوصفه يشير إلى أحداث تاريخية تبرز من خلالها مواقف كل جيل ضمن دورة الحياة والوقت الاجتماعي، كما يبقى المجال المكاني مهما أيضا كونه يشكل السياق المادي الذي تتم ضمنه ديناميات الحراك الاجتماعي والسياسي.

#### ■ الحدود الزمنية:

لقد شكلت ثورة 14 يناير 2011، نقطة انعطاف فاصلة في تاريخ تونس السياسي، حيث أطلقت موجة للتحويل نحو الإصلاحات المؤسسية، ولا شك أن هذه الثورة قد تكون السمة المميزة لها، هي أنها محصلة حشد جيل جديد من الشباب، إلى جانب الجيل القديم الذي احتفظ بالاستمرارية فيما يتعلق بمعاداة النظام السياسي عبر أحداث متعددة ابتداء من أحداث الخبز إلى أحداث قفصة.

وعلى ذلك، فإنه يمكن لنا في تعريف مسار الأجيال السياسية في تونس بعد الاستقلال، التمييز بين أجيال سابقة لثورة 2011 منذ الاستقلال، يترجمها بشكل جيد تعبير "أجيال القمع والسجن والنفي"، وجيل الألفية وما بعد الألفية الذي يوائمه مفهوم التمرد والاحتجاج ومواقف جديدة في التوجهات السياسية، هذا الجيل الذي شكل بارقة أمل للجيل القديم في استعادة وظائفه في إعادة تشكيل وبناء الدولة التونسية.

وهكذا، يبدو من الواضح أن هذا التمييز بين الأجيال السياسية في تونس، رغم مظاهر التداخل بينها في أحداث التغيير السياسي، كاف لتحديد المجال الزمني لهذه الدراسة. وبالتالي يبدو أن الفترة السابقة لثورة عام 2011 خليقة بالفحص والتحليل، كما أن ثورة الياسمين أو الكرامة، كما يحلو للبعض تسميتها، لا تعد نقطة النهاية في هذا التحليل، وهذا يعني أن الدراسة ستتجه إلى تحليل فترة ما بعد التغيير السياسي ودور ومكانة كل جيل سياسي في تحديد النهج المؤسسي الجديد للدولة التونسية. حيث سيسلط التحليل المزيد من الضوء عن علاقة جيل الشباب بصفة عامة بالممارسة السياسية مقارنة بنشاطه السياسي خلال الثورة.

#### ■ الحدود المكانية:

ستشكل تونس موضوع هذه الدراسة، كأول بلد كانت له المبادرة في إعلان موجة واسعة من الانتفاضات الشعبية في العالم العربي عام 2011، وذلك بتحليل مسألة التغيير السياسي التي أثارت بشكل واضح الحراك الذي حدث داخل الأجيال السياسية من أجل تقديم نظام سياسي جديد.

وعلى ذلك، فإن تونس تمثل مجالا خصبا يعزز فهم ظاهرة الأجيال السياسية ووزنها في الأحداث السياسية في المجتمعات العربية التي يفترض أنها تتسم بالتماثل في نظمها السياسية وممارسة السلطة في الكثير من الأحيان.

#### 4- فرضيات الدراسة.

تقاس العلاقة بين الأجيال السياسية عبر ثلاثة مستويات أساسية وهي: مستوى التكامل، مستوى النزاع ومستوى استمرارية الحركة الجيلية ضمن حراك اجتماعي أو سياسي معين. وحسب هذه المقاربة سندافع على الفرضية القائلة: بوجود تكامل متدبب بين جيلين من السياسة في تونس. فإذا كان هذين الجيلين، في البداية يظهران ككتلة متجانسة في إحداث عملية التغيير السياسي، من خلال الرؤية الواضحة للبنية التنظيمية التي اتسمت بها عملية الحراك السياسي، والشرعية الكافية التي اكتسبتها هذه العملية الجيلية. فإن النظر إلى مستوى البناء المؤسسي سرعان ما أدى إلى صورة ازدواج ووجود اختلافات واضحة في تقديم نظام سياسي جديد لتونس مابعد التلازمية السلطوية. وهذا ما يجعلنا نميل إلى أن فرضية النزاع والصراع بين جيل الشباب والجيل الأكبر سنا في تونس تبقى قائمة أيضا حول القضايا السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية.

وعلى المستوى الثالث، فإن فرضيتنا حول استمرارية هذه الحركة الجيلية ككتلة متجانسة، مؤداها أن قبول الجيل الأكبر سنا في تونس بتعريف ذاتي جديد ضمن الجيل الجديد من الشباب خلال اللحظة الثورية، قد شكل بالنسبة له عاملا قويا للاستمرار. وضمن نفس الاتجاه ترتبط استمرارية جيل الشباب كحركة اجتماعية وسياسية ناجحة يبقى مرهون بتحقيق الذاتية السياسية لهذا الجيل على المستوى المؤسسي والممارسة السياسية بشكل عام، يصبح من خلالها الجيل الجديد أحد العناصر الأساسية في العمل والتنظيم السياسي. غير أن الأمر الجوهرى الذي تجدر الإشارة إليه، هو أن عملية التغيير السياسي، التي عرفتها تونس، والظروف شديدة التباين التي يعرفها هذا البلد في الفترة الراهنة، تجعل من عملية رصد هذه الفرضية بشكل دقيق مهمة في غاية الصعوبة منذ البداية.

#### 5- تقسيم الدراسة.

من أجل فهم الأجيال السياسية بشكل عام والأجيال السياسية التونسية على وجه التحديد وفهم أثرها في إحداث التغيير السياسي خصوصا بالنسبة للجيل الجديد من فئة الشباب، ضمن ما عرف "بثورة الياسمين" أو "ثورة الكرامة"، والنتائج المترتبة عن ذلك، دفعنا التحليل إلى تنظيم هذه الدراسة في أربعة فصول كالآتي:

ففي الفصل الأول اتجهنا إلى تقديم نظرة جينولوجية عن الأجيال السياسية على المستوى النظري كمدخل تفسيري في السياسة المقارنة، مع بعض المدخلات والنظريات لمعظم الحوارات حول المفهوم، بتقديم تحليل



بشأن استخدام مفهوم الجيل السياسي، وضمن هذا السياق فإن الإشارة إلى الأعمال المتعلقة بسوسيولوجيا الأجيال السياسية التي تطرح مداخل مختلفة حول الأجيال السياسية قد كانت ضرورية للغاية. وعلاوة على ذلك فقد تطلب التحليل ضرورة تقديم قراءة عميقة لمستويات الصراع والتكامل بين الأجيال، كونها تكتسي أهمية تفسيرية مركزية في فهم دينامية الأجيال. وقد تمت البرهنة على كل المداخل النظرية التي تم طرحها ضمن سياق أمبريقي عالمي.

أما الفصل الثاني فقد اعتمد منحى تحليليا مزدوجا تمحور الأول حول مفهوم وسياقات التغيير السياسي من الناحية النظرية، أما المنحى الثاني فقد تناول مسألة التغيير ضمن السياق العربي بشكل عام نظرا لدرجة التماثل الكبيرة التي تطبع الأنظمة السياسية العربية وممارسة السلطة فيها والتي ساعدت إلى درجة كبيرة في فهم تونس كحالة للدراسة. ونظرا لتوجه الكثير من الدراسات إلى إطلاق وصف "الثورات العربية"، ومن ضمنها تونس، فقد اتجه التحليل في هذا الفصل إلى اختبار هذه الانتفاضات ضمن منطق الوضع الثوري والنظرية الثورية بشكل عام، حيث ساهم ذلك في الوصول إلى نتائج في غاية الأهمية بالنسبة للحالة التونسية ضمن هذا الحدث الجماعي أي الربيع العربي. ومن جانب آخر فإن السياق العالمي الذي أفضى إلى شكل جديد من الاحتجاجات تمثلت في الاحتجاجات الجماهيرية الجديدة قد حتم علينا محاولة معرفة مدى تموضع الانتفاضات العربية، التي كانت تونس نقطة بدايتها، ضمن هذا النمط الجديد من السلوك الاحتجاجي والذي كان له دورا بارزا في موجة التغيير السياسي في تونس تحديدا. وعلى ذكر مصطلح الموجة فقد سلك التحليل ضمن هذه الدراسة نفس المنحى الذي سلكته بعض الدراسات من خلال وصف ما حدث في العالم العربي عام 2011 بالموجة الخامسة للتغيير السياسي بدل الموجة الديمقراطية وذلك بالنظر إلى النتائج العكسية في الكثير من البلدان ماعدا تونس. وقد كان هذا التوصيف بالقياس مع طرح "مايكل ماكفول" (Michael McFaul) الذي يحدد موجات التحول الديمقراطي في أربعة موجات إلى غاية موجة التحول الديمقراطي التي مست الدول الاشتراكية مع بداية عقد تسعينيات القرن الماضي.

ومن جانب آخر فقد عرف هذا الفصل بعض التداخل مع الفصل الأول لأن مفهوم الجيل أول ما ارتبط في النظرية الاجتماعية يرتبط بالتغيير الاجتماعي، وفي هذا المستوى فقد حلت الأطروحة ضمن هذا السياق عودة المقاربة الجيلية خاصة جيل الألفية، وعلاقته بنمط الاحتجاجات الجماهيرية الجديدة على الصعيد السياسي ضمن اتجاه جديد للممارسة السياسية التي تختلف عن الأطر التقليدية، والدعوة لتغييرها، لاسيما في الأنظمة السياسية المطلقة، وقد ساعد هذا أيضا في تحديد المرتكبات النظرية لفهم السلوك السياسي لجيل الألفية بصفة عامة وجيل الألفية التونسي خلال وبعد الثورة.

وفي الفصل الثالث، فقد اتجه التحليل إلى رصد سلوكيات ونشاطات الأجيال السياسية في التاريخ السياسي الوطني لتونس بعد الاستقلال بدءاً بعهد الرئيس بورقيبة كفترة تميزت بالاستقرار النسبي لم يتضح معها حراك اجتماعي. وقد تطلبت هذه المعالجة وضع مصفوفة للأجيال في تونس من خلال التركيز على عامل التعليم كمتغير للتوليد الجيلي، حيث عرفت تونس تاريخياً ثلاثة أجيال من الخريجين كانت لها مواقف متباينة إتجاه الهوية والسياسة. وقد شكل هذا الفصل ضرورة منهجية مهمة في هذه الدراسة، حيث كان من الواضح أنه لا يمكن المرور إلى دراسة التغيير السياسي في تونس دون دراسة مستفيضة لظاهرة السلطوية، وهو مسعى من شأنه أن يوضح فيما بعد كيف دخلت تونس مرحلة تغيير سياسي غير مسبوق في تاريخها السياسي هذا من جهة، ومن جهة ثانية لأن تونس في العقود التي أعقبت الاستقلال قد شهدت نشاطاً جيلياً قوياً، تجسد خصوصاً مع المجموعة الجيلية التي مثلت الهيئة الحاكمة في تونس بعد الاستقلال، مع بورقيبة في البداية ثم مع النخب القطاعية مع زين العابدين بن علي الذي مثل استمرارية للوضع الاستبدادي مع نفس الجيل كجيل مهيمن، حيث أسست النخب القطاعية في عهد بن علي لشبكة كليبتوقراطية بالكامل. أدت إلى تأجيل مستويات الاستبداد والتهميش الاجتماعي والاقتصادي لا سيما بالنسبة لجيل الشباب.

ومن هذا المنطلق جاء الفصل الرابع، ليثير مسألة التغيير السياسي من خلال ثورة عام 2011 كردة فعل لكتلة حرجة من الخريجين الجامعيين الشباب من أجل تغيير النظام الذي فشل فيه الجيل الأكبر سناً، حيث تعزى عملية التغيير بشكل كبير إلى جيل الشباب باعتباره الفئة العمرية التي تعرضت أكثر من أي فئة أخرى للشعور بالظلم من التوزيع غير المتكافئ للثروة وممارسات الفساد. ومع ذلك يظهر في الفترة التي لحقت بعملية التغيير السياسي، أن وضع جيل الشباب كجيل حاسم خلال اللحظة الثورية قد عرف وضعاً مختلفاً. ولذلك يبدو من المنطقي فحص مدى استمرارية هذا الجيل ومدى تواجده ضمن النسق السياسي الجديد في تونس، أي ضمن سياقات السياسة الرسمية كمساحة حقيقية لإحداث التغيير.

## 6- مناهج ومقاربات الدراسة.

قبل المضي في تحديد المناهج والمقاربات التي شكلت خياراً منهجياً لهذه الدراسة، تجدر الإشارة إلى تمييز منهجي مهم وهو أن الكثير من الأبحاث عادة ما تتجه إلى نمطين رئيسيين من التحقيق العلمي وهما: أولاً النهج النوعي الذي يميّن من القيام بالبحث في أوضاع يجهل فيها ما هو موجود أو ما هو جارٍ، ومن ثم الحصول على ما يحدث حقا داخل مجموعة أو منظمة، أي الواقع غير الرسمي الذي لا يمكن معرفته إلا من الداخل. أما النهج الكمي فهو ذلك الذي ينطوي على العد والقياس أو الاحصائيات<sup>(1)</sup>. ومن هذا المنطلق

<sup>(1)</sup> Bill Gillham, *Case Study Research Methods*. London : Wellington House, 2000, pp. 09-11.

فإن مناقشة إشكالية هذه الدراسة والتساؤلات ذات الصلة تتطلب المزج بين هذين النهجين المنهجيين وذلك من خلال الاستعانة بـ:

**أولاً:** التحليل التاريخي المقارن كأحدى المداخل المنهجية، وذلك لأجل تتبع مختلف أوضاع ونشاط الأجيال السياسية ضمن سياق عالمي وفي فترات وحقب تاريخية مختلفة والتحقيق في مواقف مختلف الوحدات والأنماط الجيلية، وهذا ما ينطبق أيضا على الأجيال السياسية التونسية.

**ثانياً:** منهج دراسة الحالة، فانطلاقاً من أن دراسة المجموعات الاجتماعية حسب "كولين روبسون" (Robson) تدخل ضمن أنواع أبحاث دراسات الحالة، وانطلاقاً من قول "ستيك روبرت إي" (Stake, Robert. E) أن دراسة الحالة هي "دراسة خصوصية وتعقيد حالة واحدة، والتوصل إلى فهم نشاطها في ظل ظروف مهمة"<sup>(1)</sup>. فإن الاستعانة بهذه الاستراتيجية البحثية سيكون مناسباً لدراسة الأجيال السياسية التونسية بوصفها مجموعات إجتماعية أيضاً ذات خصوصية وتعقيد، عرف نشاطها ظروف وسياقات مهمة (السياق السلطوي وسياق التغيير السياسي وما بعد التغيير السياسي). ومن زاوية أخرى وتأسيساً على رأي "غاري أندرسون" (GarryAnderson) القائل بأن دراسات الحالة تهتم بكيفية حدوث الأشياء ولماذا، مما يسمح بالتحقيق في الحقائق السياقية والاختلافات بين ما تم التخطيط له وما حدث بالفعل<sup>(2)</sup>. يبدو أن البحث في: كيف ولماذا حدث التغيير السياسي في تونس؟ وكذلك الوقوف على مختلف الاختلافات السياقية بين ما هدفت إليه ثورة عام 2011 وما حدث بعدها، وما خطط له جيل الشباب وما حدث له بعد الثورة، مبررات كافية لتبني هذا النهج التحليلي.

**ثالثاً:** الاستعانة بالمنهج الإحصائي في شقه الاستدلالي الذي يمكّن من استخلاص استنتاجات مهمة وذات مغزى من البيانات الكمية<sup>(3)</sup>. وقد تم توظيف هذا الأسلوب الكمي، بشكل كبير، في تقديم الكثير من الدلالات الإحصائية خاصة فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي والاجتماعي (معدلات البطالة، الفقر، التفاوت الجهوي والإقليمي... إلخ) الذي عرفته تونس من الفترة البورقوية إلى ما بعد ثورة 2011، هذا من جهة، ومن جهة أخرى خلال رصد اتجاهات السلوك السياسي للأجيال السياسية التونسية في الفترة السلطوية، أما منذ 2011 فقد ارتبطت هذه الدلالات الكمية بجيل الشباب سواء بالنسبة لوضعه الاقتصادي والاجتماعي، أو بالنسبة لقياس اتجاهاته السياسية، مثل اتجاهات المشاركة السياسية التقليدية كالانتخابات أو اتجاهات السلوك الاحتجاجي كسمة مميزة لهذا الجيل.

(1) Pei-Jie Huang, "What case study is?". Available at: <https://bit.ly/3FLXqqX>. Accessed: May 07, 2022.

(2) Ibid.

(3) Bill Gillham, *op.cit.* p. 09.

## ■ مقاربات الدراسة:

من الناحية النوعية أيضا، فإن مجريات معرفة ماذا يحدث بداخل الأجيال السياسية بشكل عام والأجيال السياسية التونسية تحديدا كمجموعات اجتماعية بالدرجة الأولى، لا يمكن استعباده إلا ضمن المقاربة البنوية الوظيفية، هذه الأخيرة التي ازدهرت ضمنها الدراسات الجيلية في علم الاجتماع في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، حيث أكد علماء الأجيال، مثل "كارل مانهايم" و"ريدنر" و"ايدوموند تونر"، على فكرة أن الأفراد الذين ولدوا في نفس الوقت ويعانون من أحداث الحياة الكبرى معاً قادرون على توليد وعي جيلي مشترك يسمح لهم بالمشاركة في التغيير الاجتماعي<sup>(1)</sup>. ويبدو أن دراسة الأجيال السياسية التي أنت فيما بعد وحتى دراستنا هذه أو حتى الدراسات اللاحقة لا يمكنها الإفلات من هذه المقاربة، بشكل متعمد أو غير متعمد.

وعلى مستوى آخر، فإن تحليل بعض المستويات ضمن هذه الدراسة يستدعي توظيف المقاربة الاتصالية، وبدرجة كبيرة في معالجة "جيل الألفية"، وذلك ضمن نطاق نمط الاتصال الأفقي الذي ميز هذا الجيل كشبكة أفقية بلاقيادة، على حد تعبير الباحثة "دوناتيليا ديلا بورتا". هذا النمط الاتصالي الذي عززه بشكل أكبر تدفق الأنترنت وتطور وسائل التواصل الاجتماعي.

## 7- أدبيات الدراسة.

لقد كانت هناك العديد من الأعمال حول مفهوم الأجيال بشكل عام مثل أعمال "كارل مانهايم" (Karl Mannheim)، و"فرانسوا مونترية" (François Mentré) أو "خوسيه أورتيغا" (Jose Ortega y Gasset) في بداية القرن العشرين، إلا أن البحث عن أدبيات أساسية حول الأجيال السياسية لا يزال يشكل مشكلة بارزة. وربما يرجع ذلك إلى أن مختلف الأدبيات السياسية في بناء مختلف النظريات التي سادت قد استرشدت بمفاهيم: الطبقة السياسية، النخبة السياسية، في تقديم تحليل كاف لعمل النظم السياسية، أو وصف تلك العلاقة بين النظام السياسي والنظام المجتمعي، في حين ظل مفهوم الأجيال السياسية يعاني من عدم الاستيعاب، وكانت النتيجة أن تخلت الكثير من الأدبيات في العلوم السياسية، عن اللجوء للمفهوم كمستوى تحليلي في الكثير من الأحيان رغم الاستخدام الشائع لمصطلح الجيل السياسي.

ولهذه الأسباب، تبرز الصعوبة في إيجاد أدبيات مميزة للدراسة خاصة وأن المكون الأساسي لها يكمن في تحليل الترابط بين حراك الأجيال وعمليات التغيير السياسي، في سياق عربي مثلت تونس حالة للدراسة

<sup>(1)</sup> Alcinda Honwana, *The Time of Youth Work, Social Change, and Politics in Africa*. United States of America : Kumarian Press, 2012, p. 159.

ضمنه. ومع ذلك، فإن النفي المطلق بعدم وجود أدبيات للدراسة سيكون من قبيل التعسف، ومن ثم فإن أهم الأدبيات التي ارتكزت عليها هذه الدراسة هي:

**أولاً:** نحن مدينون بشكل تام "لكارل مانهايم" (Karl Mannheim) في عمله الذي قدمه سنة 1928 بعنوان "مشكلة الأجيال" (Le problème des générations) والذي يعد بحق نظرية في الربط بين الجيل والتغير الاجتماعي، كما أنه شكل خلفية نظرية لكل الدراسات الجيلية في علم الاجتماع أو في العلوم السياسية. وتقوم وجهة نظر "كارل مانهايم" على أن تشكل الأجيال كان نتيجة التغيرات الهامة في البيئة، وليس وفقا لعدد اعتباطي من السنوات في مصفوفة الزمن البيولوجي للجيل، كما أنه يعترف بأن الشباب وسيلة للتغير الاجتماعي.

**ثانياً:** لعل أشهر أدبيات هذه الدراسة أيضا هو المؤلف الجماعي بعنوان "الجيل والسياسة" (Génération et politique) تحت إشراف "جان كريست" (Jean Crête) و "بيير فافر" (Pierre Favre) الصادر عام 1989، والذي تضمن الدراسة المميزة لكل من ريتشارد برونغار (Richard Braungart) و"مارغريت برونغار" (Margaret Braungart) بعنوان "الأجيال السياسية" (Les générations politiques) والتي تعد بحق تأصيلا منهجيا للمفهوم. هذه الدراسة التي كانت مرفوقة بعدة مقالات لهما في السياق ذاته، والتي شكلت أيضا منطلقات مهمة لهذه الدراسة ونذكر منها: "حركات الشباب في الثمانينيات: منظور عالمي"، "الأجيال التاريخية والمواطنة: مائتا عام من حركات الشباب"، "دورة الحياة وسياسة الأجيال"، "الأجيال التاريخية والوحدات الجيلية: نمط عالمي للحركات الشبابية"، "أنماط تاريخية جيلية للحركات الشبابية: وجهة نظر شاملة"

**ثالثاً:** لقد شكلت أطروحات "رونالد إنجلهارت" (Ronald Inglehart) في سبعينيات القرن الماضي حول مسألة تغير أولويات القيم لدى مجتمعات البلدان المتقدمة مابعد الصناعية، ثم كتابه الصادر عام 2005 بعنوان: "التحديث والتغيير الثقافي والديمقراطية: تسلسل التنمية البشرية" (modernization, cultural Democracy: The human development sequence change, منطلقا هاما لهذه الدراسة. حيث أشعلت هذه الأطروحات العديد من المناقشات في العلوم السياسية، والتي دارت حول فكرة تحول القيم لدى الأجيال. وفي هذا السياق يعالج "إنجلهارت" نوعين من القيم؛ المادية وما بعد المادية.

أما عن مهمتنا في هذه الدراسة فتتمثل في زيادة المساهمة في إثراء المنظور العربي حول الأجيال من خلال دراسة بنية الأجيال السياسية التونسية وقياس أثر جيل الشباب كحركة شبابية في إحداث التغيير السياسي، والسيطرة على الحركة الأكبر للمجتمع في مرحلة مابعد التغيير.

## الفصل الأول

**الأجيال السياسية: منظور جينياتولوجي تاريخي**

إن التأسيس لمفهوم الأجيال السياسية يثير النزوع إلى إحدى المفردات، التي اختلقها علم الاجتماع، فالجيل بالتأكيد هو المصطلح النظري الأكثر تعبيرا عن مجموعة من المفاهيم "كمراحل الحياة"، "الفئات العمرية" أحداث الحياة "التنشئة الاجتماعية"، ويرتبط الجيل بوجهة نظر الفواعل، فمصطلح الجيل بالنسبة للفاعل يشكل جزءا من معارفه وحياته اليومية وثقافته<sup>(1)</sup>. ومثل كافة المفاهيم فإن إعادة بعث مفهوم الجيل كمتغير رئيسي في علاقته بمختلف أشكال الحراك الاجتماعي والسياسي الحاصل في مختلف المجتمعات، تقتضي إرجاعه إلى التقاليد البحثية التي تناولت مفهوم الجيل والتي تسمح بالتأكيد بالكشف عن قوته النظرية والتفسيرية. ويهدف التدقيق في هذه التقاليد والأطر النظرية إلى التعمق في سياق من سياقات علم الاجتماع الكلي واستكشافه، هذا السياق الذي لم يتم تغطيته حتى الآن بشكل جيد على حد تعبير " لويس شوفال" (Louis Chauvel) في كتابه "مصير الأجيال" (Le destin des générations)، الذي ارتكز فيه حصريا على المجتمع الفرنسي. ومن هنا يمكننا أن نفضي إلى تحديد سوسيولوجيا الأجيال السياسية وتعريفها تعريفا دقيقا.

وفي هذا السياق أيضا، فإن محاولة السعي لاعطاء مفهوم الأجيال، على الأقل، مفهوما شبه ثابت يجبرنا في المحل الأول، على الكشف عن مفاهيم متباينة لمفهوم الأجيال السياسية. والتي تشكل الجزء الأكبر من المعارف التراكمية والتأملات النظرية في التقاليد البحثية حول الأجيال، عبر عقود من الزمن، والتي لا يمكن وصفها إلا كونها مجرد جزيرة صغيرة في محيط من تطبيقات البحوث الاجتماعية والنماذج النظرية<sup>(2)</sup>، من ناحية استخدام مفهوم الجيل السياسي بوصفه إحدى الأدوات التفسيرية في دراسة الحركات الاجتماعية من منظور سياسي على مستوى التأثير الحاصل بينها وبين العمل السياسي. غير أنه في السنوات الأخيرة، نشهد عودة مفهوم الجيل أو الأجيال السياسية على وجه التحديد حيث بدأت تبرز كأدوات تحليلية تدخل في اعتبارات الحس الأكاديمي للكثير من الأوساط البحثية، وتمثلت هذه العودة في أجندة ورشة عمل مؤتمر جمعية العلوم السياسية الفرنسية في سبتمبر من عام 2007 بـ "تولوز" الفرنسية. حيث قالت أنها تخلت، إلى حد كبير، عن الانضباط في مراجعة الكثير من الأدبيات في العلوم السياسية في الكتب والقواميس المعجمية وغيرها، وهذا السبب كافي لعودة مفهوم "الجيل السياسي" الذي ظل يتضمن القليل من الاشارات في المراجع الأساسية، منذ

<sup>(1)</sup> Henk A. Becker, *life. Histories and générations*. Netherlands: ISOR/Faculty of social sciences, University of Utrecht Press Santow, 1990, p. 247.

<sup>(2)</sup> *Ibid.*, p. 248.

العمل على مفهوم الأجيال في أعمال "فرنسوا مونتريه" (François Mentré) و"كارل مانهايم (Karl Mannheim) في أوائل القرن العشرين<sup>(1)</sup>.

وهكذا، فإن هذا الفصل سيتجه إلى التركيز على مفهوم الأجيال السياسية، وبصورة لا تخلو من المقاربات النظرية حيث أن منطق المقاربات النظرية يشكل منهجية جيدة في توضيح مفهوم الجيل على نحو شبه حصري، ويتضح هذا مثلا في نظرية الأجيال والتنشئة الاجتماعية التي تسلط الضوء على التنشئة الاجتماعية في ظهور الأجيال واستمراريتها<sup>(2)</sup>. وينصب هذا الفصل أيضا حول معدل عمر الجيل، في متواليه عمر الأجيال، لأن هذا التمييز يساعد على معرفة التغيرات التي يعرفها كل جيل، لأن مفهوم الجيل يحدده أيضا متوسط عمر فئة اجتماعية في دورة الحياة والتغيير الاجتماعي الذي يعرفه المجتمع. ويتيح هذا الفصل أيضا تحليل العلاقة بين الأجيال كأحد الأوجه الأكثر تعقيدا وخاصة في الوقت الذي تدخل فيه المجتمعات مراحل حاسمة من التغيير السياسي والاقتصادي.

#### المبحث الأول: حول بنية مفهوم الأجيال السياسية.

إن استيعاب المفهوم الحقيقي للأجيال السياسية، يدعونا منطقيًا إلى تحديد مصطلح "الجيل"، وضمن هذا التحديد فإن أقدم التفسيرات لسلوك الإنسان تستمد جذورها من كلمة "الجيل"<sup>(3)</sup>، كون هذا المصطلح ينطوي دائما على تمييز بسيط في تحديد تاريخ الأجيال من خلال الآثار التي تظهر في دورة حياتها، وفي هذا المعنى فإن عمرا معينًا يفرض نمطا من السلوك على خلاف عمر آخر، فالفئة التي ولدت في نفس الوقت تقريبا وعاشت تجارب في سن الشباب لم يعيشها كبار السن، وعرفت ظروف تاريخية في وقت واحد كالأزمات والحروب تشرح اختلاف سلوكيات جيل الشباب والكبار بشكل واضح اتجاه نفس الحدث السياسي. وتعكس هذه العوامل منطلقا جيدا لبناء مفهوم الأجيال السياسية، حيث يبدو من الصعب مثلا فصل الوعي الاجتماعي والسياسي عن التجارب الشخصية والاجتماعية في دورة الحياة، فهو نتاج هذه التجارب ووضعيتها التاريخية إلى حد كبير<sup>(4)</sup>.

(1) Jean-François Havard et Magali Boumazza, "Génération politiques: Regards comparés. Avant-propos au thème", *Revue Internationale de Politique Comparée*, Vol. 16, N° 2 (2009), p. 183.

(2) Louis Chauvel, "Génération sociale et socialisation transitionnelle: Fluctuations cohortales et stratification sociale en France et aux Etats-Unis au XXe siècle", (Mémoire d'habilitation à diriger des recherches, institut d'études politiques de paris), 2003, p. 32.

(3) Richard Braungart et Margaret Braungart, "Les générations politiques", dans: Jean Crête et de Pierre Favre (dir.), *générations et politique*. Paris: Edition Economica, 1989, p. 07.

(4) *Ibid.*, p. 34.



## المطلب الأول: حول فكرة الجيل.

إن كلمة "الجيل" تستمد أصلاتها من اليونانية من الاسم "Genos" ومن الفعل "Genesthai" والتي تعني "الولادة"، ويدرك اليونانيون، وكما يبينه مسرحهم الكلاسيكي، أن العمر يعتبر أحد العوامل الهامة لتفسير المواقف والاتجاهات والسلوكيات. وكان ينظر إلى مرحلة الشباب كمرحلة من مراحل الحياة الغنية بالطاقة، والنشاط، والاندفاع، وفي بعض الأحيان التضحية بالنفس، بينما كان عمر الكبار يشير إلى حقبة العجز والحذر والحكمة<sup>(1)</sup>.

كما استخدم مصطلح "الجيل" بالمعنى البيولوجي، وهي الكلمة التي تعني؛ نسب ابن لأبيه. في مجال العلوم الاجتماعية الأنجلو سكسونية حيث ينحصر الجيل في القرابة وبالتالي يقع ضمن مفردات علم اجتماع الأسرة، حيث أن الحراك بين الأجيال يحدث من العلاقة المباشرة من الآباء إلى الأبناء، وهو ما يفسر الوصف الجماعي للجيل بأولئك الأشخاص الذين ولدو في العام ذاته والذين سيمرون عبر نفس العمر بفترات تاريخية خاصة، وعند هذا المستوى تصبح القرابة المباشرة غير ملموسة وندرك أننا مضطرين إلى التحول إلى مصطلح "أتراب الولادة" (Cohorte de naissance)، الذي يقدمه علماء الديمغرافيا والأجناس وهو أحد المفاهيم المفيدة التي تتيح فهم فكرة الجيل. وهكذا يتضح أن استخدام مفهوم الجيل يطلق لتوصيف الفئات الاجتماعية من نفس الفئة العمرية ونفس المراحل التاريخية<sup>(2)</sup>. أما بالنسبة للأهمية الاجتماعية للانتماء لجيل معين، فإن المجتمعات الحقيقية كما كتب "وهال" (Wahl)، سنة 1979، هي المجتمعات التي يمكن للفرد فيها الانتماء، ويتحدد هذا الأخير حسب العمر والخبرات الجماعية المشتركة<sup>(3)</sup>.

وإذا ما أردنا تحقيق رهان النزعة العلمية الدقيقة لفكرة الجيل، فإن هذا يتطلب منا الولوج إلى فكر "ابن خلدون" أيضا حول دورة الأجيال، الذي يبدو من المحاولات المسكوت عنها، في هذا السياق، في الكثير من الدراسات الغربية الحديثة، حيث لا يمكن القبول بتحليل أحادي الجانب. ومن ثم فقد جاءت محاولة ابن خلدون في أن المسار الذي تمر به الدول والأمم، لا يختلف عن ذلك الذي يمر به الأشخاص، حيث أن:

"تبدل الأحوال في الأمم والأجيال بتبدل الأعصار ومرور الأيام وهو داء دوي شديد الخفاء إذ لا يقع إلا بعد أحقاب متطاولة [...] وذلك أن أحوال العالم والأمم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة

<sup>(1)</sup> *Ibid.*, pp. 11-12.

<sup>(2)</sup> Louis Chauvel, *op.cit.*, p. 25.

<sup>(3)</sup> *Ibid.*, p. 07.

ومنهادج مستقر إنما هو اختلاف على الأيام والأزمنة وانتقال من حال إلى حال وكما يكون ذلك في الأشخاص والأوقات والأمصار فكذلك يقع في الأفاق والأقطار والأزمنة والدول"<sup>(1)</sup>.

وتبعاً لهذا الطرح، فإن ابن خلدون يشبه التحول التدريجي للدول والأمم بما تشهده حياة الأشخاص في أزمنة وظروف مختلفة حتى الشيخوخة ولا يحدث هذا إلا ضمن دورة وتعاقب الأجيال.

وفي واقع الأمر، فإن الأعمال المتعلقة بالنتظير لمفهوم الجيل، لم تحرز تقدماً فيما بعد، إلا مع أعمال مؤلفي أوروبا في القرن التاسع عشر والقرن العشرين، حيث أصبحت معها فكرة الجيل أداة لقياس العصر التاريخي. وهكذا، ومن أجل وضع منظور شامل لمفهوم الجيل، يمكننا أن نطرح عدداً متنوعاً من المساهمات التي أثرت المفهوم، ونسجل ضمن هذه المحاولات ما قدمه "أوجست كونت" (A. Comte)، حيث يرى أن التقدم الاجتماعي المحرز في التاريخ من فترة لأخرى، هو تقدم ذو طبيعة مستمرة وتدرجية لتجديد الأجيال، ويؤكد كونت على قوة الابتكار التي تمثلها الأجيال الجديدة، كما شدد أيضاً على الأهمية السوسولوجية لظاهرة الأجيال في الضغط على بعضها البعض، وفي هذا السياق نفسه أكد "جورج سيميل" (Georg Simmel) على المجموعة الاجتماعية كوحدة واحدة لا تموت، رغم الحراك الذي تعرفه أي تعاقب الأجيال<sup>(2)</sup>. وهذا التقدم ذو صلة بمعدل تعاقب الأجيال. فإذا كان التغيير سريع، تسارع هذا المعدل. ومن ثمة كانت سيرة الجيل الموجود قصيرة جداً. وسيرة أطول، كلما كان التغيير أبطأ. ومع ذلك فإن العمر الطويل نسبياً لجيل معين ضروري لتحديد التغييرات الحاصلة، وبالتالي يبدو أن السيرة القصيرة للجيل لا تسمح بالتغيير الحقيقي ولا تشكل أرضية خصبة لتقدم المجتمع<sup>(3)</sup>. ويجادل "أنتوان كورنو" (Antoine Cournot) بأن معيار التقدم يتحدد بتعاقب ثلاثة أجيال، خلال مائة عام، في فترة زمنية معينة والتأثير على بعضها البعض، ويعتبر مرحلة البلوغ (30-60 سنة) بأنها الفترة المناسبة التي يكون فيها الجيل مفيداً ونافعاً. غير أن "غوستاف فيراري" (Gustav Ferrari) يقدم لنا دورة جيلية أكثر تعقيداً تقتفي التغييرات السياسية من خلال أربعة أجيال:

<sup>(1)</sup> عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة: ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاشرهم من نوي السلطان الأكبر. مراجعة: سهيل زكار، الجزء الأول، لبنان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2001، صص 37-38.

<sup>(2)</sup> Claudine Attias-Donfut, "La notion de génération : Usages sociaux et concept sociologique", *L'homme et la société*. N°. 90 (1988), p. 38.

<sup>(3)</sup> Magali Boumaza, "Les générations politiques au prisme de la comparaison : quelques propositions théoriques et méthodologiques", *Revue internationale de politique comparée*, Vol. 16, N°. 2 (2009), p.190.

جيل سابق، وجيل ثوري يتبعه جيل تفاعلي وفي الأخير جيل مستقر. أما "درومل جوستان" (Dromel Justin) فيركز أساسا على التعاقب الناتج عن التعارض بين جيلين متعاقبين<sup>(1)</sup>. أما بالنسبة "لكارل ماركس" (K. Marx) فإن الرجال يصنعون تاريخهم وفقا لموروث الماضي وتقليد جميع الأجيال الميتة التي تؤثر بشكل كبير جدا على عقول الأحياء، وانطلاقا من هنا تبين لنا الباحثة "كلودين أ. دونفو" (Claudine Attias-Donfut) أن الأجيال تحتفظ ببصمة الأجيال التي سبقتها، كمواقف مختلف الطبقات، والوعي الطبقي، والتي سوف تمثل شروطا لظهور جيل اجتماعي جديد بما ينطوي عليه من الفروع التي ستتطور بداخله<sup>(2)</sup>. وفي هذا الإطار، فإنه يمكن أن ينحصر المفهوم الابستمولوجي لفكرة "الجيل" حسب "ادموند" (Edmunds) و "تورنر" (Turner) في مقاربتين أساسيتين. مقارنة تعرف الجيل بلفيف من الأفراد ولدوا في وقت معين. وهكذا يتحدد الجيل حسب موقعه الزمني، بمعنى أن الجيل هو جماعة تتجاوز التحديد العائلي، فهو يشير لمجموعة من الناس ولدوا خلال فترة محددة تكشف عن تباين معين قبل وبعد فترة زمنية معينة. ويتيح هذا التعريف، أن الفئة العمرية الواحدة "La cohorte" تنشأ ضمن اتجاهين اثنين؛ الأول ديمغرافي، والثانية تمثل التجارب التاريخية التي تؤثر في مجموعة من الأشخاص ولدوا في وقت معين، بشكل مباشر دون غيرهم<sup>(3)</sup>.

ومن ثم، فإن هذا التحليل، يؤكد أن دراسة الأجيال والفئات العمرية يتطلب الحاجة إلى إدماج أهمية الظروف الاجتماعية، كما يشكل عامل الظروف التاريخية أهمية استراتيجية في هذا السياق، فالتأثير التاريخي لمختلف الأجيال على المجتمع يمثل جزءا من الخصوصية التي تتسم بها، وهو ما يمكن وصفه بموقعها الخاص في تنمية مجتمع أو ثقافة معينة. وتبعاً لهذا فإن معرفة الموقع التاريخي لفئة عمرية معينة مفيد، حيث يكشف عن طبيعة الموارد والفرص التي كانت متاحة من فترة زمنية لأخرى. ويمكن التذليل على هذا الطرح ببعض الفترات التاريخية التي مر بها المجتمع البريطاني مثلا، فالأشخاص الذين ولدوا في بريطانيا في 1890 و 1920 و 1945 واجهوا في شبابهم قضايا وفرص حياة مختلفة جذريا بحكم تاريخ ميلادهم<sup>(4)</sup>، وفي قلب هذا المثال تقدم لنا أعمال "هاريس" (Harris) و"ستدمان" (Stedman)، صورة مفصلة عن البطالة

(1) Claudine Attias-Donfut, *op.cit.*, p. 38.

(2) Magali Boumaza, *op.cit.*, p. 191.

(3) June Edmund and Bryan S. Turner, *générations, culture and society*. Philadelphia: Open University press Buckingham, 2002, p. 06.

(4) June Edmund and Bryan S. Turner, *op.cit.*, p. 07.

وكيف أصبحت الهاجس الأول للسياسة البريطانية بين 1880 والحرب العالمية الأولى<sup>(1)</sup>. وهي صورة كافية للإبانة عن ظروف وفرص الإحباط التي عاشها جيل هذه الفترة.

ومن هنا نخلص، إلى أن المفهوم الموسع لفكرة الجيل (Génération)، لا ينحصر في المستوى البيولوجي الديمغرافي الذي يمثل أتراب الولادة، والذي يشكل نقطة الانطلاق في تحديد المفهوم، بل يغدو أكثر دقة عندما يتناغم بالجانب السوسولوجي المرتبط بالعمليات الاجتماعية كالوعي والثقافة، فالجيل ضمن هذا المعنى يشير مجموعة عمرية تكتسب أهمية اجتماعية بحكم كونها تشكل هوية ثقافية<sup>(2)</sup>. كما خصوصية كل جيل تقتضي ظروف تاريخية واقتصادية واجتماعية متباينة. وضمن هذه النظرة، يمكن فهم الجيل من خلال عدة زوايا مختلفة<sup>(3)</sup>:

- نسب الأجيال (جيل الوالدين مقارنة بجيل ابنائهم).
- وضعية الجيل في دورة الحياة (جيل المسنين مقارنة بجيل الشباب).
- الانتساب لفئة عمرية معينة (جيل العشرينات، جيل الخمسينات).
- الدور الحاسم للجيل تاريخيا (كجيل الأزمة الاقتصادية الكبرى).

وهكذا نجد، أن المنظورين الأولين يؤكدان على العمر والجدور البيولوجية، بينما المنظورين الآخرين يميلان إلى التأكيد على الفترات التاريخية وتأثيرها على الفئات العمرية. وبالإضافة إلى هذا يمكن أن نميز أنواع عديدة من الأجيال: أجيال أدبية، أجيال علمية، أجيال فنية، أجيال ثقافية وأجيال سياسية.

وفي إطار السعي إلى تحقيق هدف، تقديم السياق الإبستمولوجي الدقيق لفكرة الجيل. فإن ذلك يسترعي مقارنتها بمفهوم الطبقة الاجتماعية (La classe sociale). وضمن هذا التوجه فأيا كان الحديث عن الأجيال فإنه سيراعي أن كل جيل، يضم أفرادا أكثر أو أقل ثراء أو أكثر أو أقل عوزا، أو أكثر أو أقل تعليما، أي الحديث عن الاختلافات الطبقيّة<sup>(4)</sup>. وعند هذا المستوى فإنه يستحيل تقديم الجانب العلائقي بين مفهوم الجيل والطبقة دون محاولة رصد مفهوم الطبقة من وجهة مختلف التصورات العلمية ومن طرف الآباء المؤسسون.

(1) Jim Tomilson, *problems of British economic policy. 1870-1945*, London: Methuen Young books, 1981, p. 62.

(2) June Edmund and Bryan S. Turner, *op.cit.*, p. 07.

(3) Richard Braungart et Margaret Braungart, *op.cit.*, p. 09.

(4) Louis Chauvel, *le destin des générations. Structure sociale et cohortes en France du XX<sup>e</sup> siècle aux années 2010*. 1<sup>re</sup> édition Quadrige, Paris: PUF, 2010, p. 73.

▪ الطبقة الاجتماعية: عودة إلى المفهوم.

إنطلاقاً من معظم المعاجم والموسوعات، يتضح أن تعبير "الطبقة" ظهر في النصف الثاني من القرن الثامن عشر إلى جانب تعبير "الفئة" غير أن تعبير الطبقة هيمن تدريجياً بعد أن كان مفهوم "الطبقة" يتحدد استناداً إلى "الفئة". وبحسب "بيغي" (Piguet) فتعبير الطبقة يشير إلى إرادة فعل وتفسير، بينما الفئة فتترجم واقع ملاحظ، وهي مجموعة من الأشخاص التي يبدو وجودها مستقل عن الفكر والإرادة البشرية فليس بإمكان الإنسان أن يخلقها بل يستطيع أن يلاحظها ويصفها، بينما تشير الطبقة، بوصفها أيضاً مجموعة من الأشخاص، إلى بناء فكري يمكن تعريفه وفقاً لمعايير محددة<sup>(1)</sup>. وبشكل عام، فإنه يمكن القول، أن تجدير مفهوم الطبقة الاجتماعية مثلته العديد من الاتجاهات الفكرية، والتي يمكننا تقديمها عبر أربعة اتجاهات:

ففي المقام الأول فإن مفهوم الطبقة الاجتماعية، عرف تطوراً مهماً ضمن سياق الاقتصاد السياسي. وعلى النحو الذي أشار إليه "يانيك لاميل" (Yannik Lamel) فإن كانت البداية مع الفيزوقراطيين حيث قسم "تورغو" (Turgot) أحد المنتمين لهذه المدرسة، المجتمع إلى ثلاث طبقات: "طبقة الفلاحين" و"طبقة الحرفيين والأجراء العاملين في منتجات الأرض" و"طبقة المالكين"<sup>(2)</sup>.

أما التوجه الثاني، فتمثل في البعد التاريخي الديناميكي الذي أعطاه مؤخرو الثورة الفرنسية مثل "غيزو" (Guizot) ومجموعة من علماء الاجتماع مثل "سان سيمون" (S. Simon) و"كونت" (Comte) فقامت أعمالهم، في هذا السياق، على استعارة النقاشات القديمة التي دارت بين الجرمانيين والرومانيين في القرن الثامن عشر حول أصل المراتب الاجتماعية (النبلاء، الأكليروس أو رجال الدين، والشعب)، لتفسير الثورة الفرنسية باعتبارها تجسيدا لفكرة نضال الشعب واستيلاء الطبقة البورجوازية على السلطة<sup>(3)</sup>.

أما التوجه الثالث، فيرتبط بالتحليل الماركسي للطبقة الاجتماعية، الذي يشير إلى ثلاثة أبعاد: الوضعية الاقتصادية، مستوى الوعي، وجود مصالح مشتركة تؤدي إلى نضال سياسي جماعي، ويتركز هذا التقسيم الماركسي في مجال الإنتاج، وبصورة أكثر دقة، في العلاقات الاجتماعية المبدولة للإنتاج، ويميز المنطق الماركسي بين موقعين اجتماعيين متميزين: أصحاب وسائل الإنتاج وأولئك الذين لا يملكون سوى قوة العمل البدنية، وطبقاً لهذا المنطق وفيما يخص علاقات الإنتاج في نمط الإنتاج الرأسمالي فإنها تسمح ببروز

(1) يانيك لوميل، الطبقات الاجتماعية. تر: جورجيت الحداد، بيروت: دار الكتاب الجديدة المتحدة، 2008، ص ص 19-20.

(2) نفس المرجع، ص 21.

(3) نفس المرجع، نفس الصفحة.

مجموعتين أساسيتين: العمال الأجراء (البروليتاريا) وأصحاب رأس المال البورجوازية، أما الطبقة المتوسطة أو البرجوازية الصغيرة، فإنها حسب ماركس، ستزول وتتصهر في البروليتاريا، لضعف رأس مالها وخبرتها التقنية بما لا يسمح لها بالانخراط في العمليات الصناعية الكبرى، في حين أن البروليتاريا سيتم توظيفها في كل طبقات المجتمع والتي تناضل لإقامة نظام جديد<sup>(1)</sup>.

أما الاتجاه الرابع والأخير، حول مفهوم الطبقة الاجتماعية، فقد تطور في الولايات المتحدة الأمريكية والذي يعكس توجهها نظريا مخالفا انصب حول فكرة تراجع وانهايار الطبقة الاجتماعية فيما سمي "بانحدار وسقوط الطبقة الاجتماعية"، ويشير إلى النظريات التي تعتبر أن الثراء الاقتصادي وانتشار صور التضامن في كافة المجالات الذي نجم عن الحراك الاجتماعي، وظهور مجتمع الرفاه والشغف للمساوات، قد غير معالم الطبقات الاجتماعية وألغى الحدود فيما بينها، وقد هيمن هذا التصور على نهاية الستينيات. غير أن السمة البارزة لسنوات الثمانيات هي انتشار هذا التصور بقوة، ومما زاد من مصداقيته، هو التطور العددي والثقافي للطبقة الوسطى التي أصبحت، وعلى نطاق واسع، تشغل مجموعة من الوظائف. وبوجه خاص يبرز تطور الطبقة الوسطى المتواضعة من الناحية المادية، في تفضيلها للاحتجاج الاجتماعي، بعد نظام صارم من الطقوس والمعايير الهرمية وبعد قرن من المواجهة بين بورجوازية تقليدية متحفظة ومتجبرة وطبقة عمالية غير قادرة على الصمود أمام أول طارئ صحي أو مهني أو تغير في الظروف الاقتصادية يمكن أن يعترضها. ومما أسفر عنه هذا التطور، هو بروز ثقافة جديدة هي ثقافة حرية الاختيار الحر أين أصبحت الفوارق ذات طبيعة أفقية، وترك التفاوت في مستويات المعيشة، في الكثير من الأحيان، لصالح التفاوت بين الجنسين\*، فهي ثقافة قائمة على الاختيار أكثر منها على التقييد على الأقل ولو بصفة ظاهرية في بعض الأحيان<sup>(2)</sup>.

<sup>(1)</sup> Patrice Bonnewitz, *classes sociales et inégalités : stratification et mobilité*. Paris: Bréal, 2004, p. 26.

<sup>(\*)</sup> تتضح هذه الفكرة من خلال أن الاستخدامات الأخيرة لمفهوم "النوع"، التي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية بين الحركات النسوية الأمريكية، وقد شددت على أن الفروق الاجتماعية أساسها النوع أو الجنس. وفي السياق ذاته قالت " ناتالي ديفيس" ( Natalie Davis) عام 1975 أنه يجب أن نهتم في التاريخ بكل من الرجال والنساء، وأن مؤرخي الطبقات لا يجب أن يقدموا سوى نظرة على طبقة المزارعين، بل الهدف أيضا هو فهم أهمية المساواة بين الجنسين في الماضي، واكتشاف مدى أدوار الجنسين ورمزية الجنس في المجتمعات وفي فترات مختلفة، للعثور على ما معناها وكيف عملت على الحفاظ على النظام الاجتماعي، وتغييره. أنظر:

- Joan, Scott et Éléni Varikas, " Genre: Une catégorie utile d'analyse historique", les Cahiers du GRIF, N° 37-38 (1988), p. 126. Disponible sur: <https://bit.ly/32PHMIe> . Accédé le: 15 mars 2015.

<sup>(2)</sup> Louis Chauvel, *le destin des générations. Structure sociale et cohortes en France du XX<sup>e</sup> siècle aux années 2010*. op.cit., pp. 75- 76.

وعلى الرغم، مما لقيه هذا الطرح السوسيولوجي الأنجلوسكسوني من نجاح، والذي اتسم في الغالب بتقديم تحليل تجريبي للبنية الاجتماعية، فإنه لا يجب أن ننساق وراءه بالكامل، حيث عاد، وبصورة تدريجية استخدام كلمة "الطبقة" على النحو الذي قدمه علماء الاقتصاد السياسي الأوائل، ضمن إطار لا يخلو من التجديد والابداع، ويظهر ذلك في أعمال " جولدروب" (Goldthorpe) في كتابه "الحراك الاجتماعي والبنية الطبقيّة في بريطانيا المعاصرة" وكذا " رايت" (Wright) في مقالته "استمرار أهمية التحليل الطبقي" و " بروكس" (Brooks) و"هوت" (Hout) في مقالهما "استمرار الطبقة في المجتمعات ما بعد الصناعية"، وفي مقابل هذا استمر منظري اتجاه " نهاية الطبقات" من خلال الدراسة التي قدمها "سيمور مارتن ليبست" (S.M.Lipset) "هل انتهت الطبقة؟" عام 1993 والمتبوعة بدراسة "باكولسكي" (Pukulski) و "وترز" (Waters) " نهاية الطبقة"، ويبين هذا أن المواجهة مستمرة، وأن النقاش حول تراجع مفهوم الطبقة لم يحسم بعد<sup>(1)</sup>، في حين أن وجود هذه الأقطاب ينبأ أيضا بأن أهمية التحليل وفق مصطلح الطبقة مازال قائما. وأيا كانت نتائج هذا الجدل، فإنه يمكن أخيرا تقديم بعض الأسس التي يستند عليها مفهوم الطبقة الاجتماعية. وينصب التحليل في هذا الإطار كما يعتقد " لويس شوفال" (Louis Chauvel) على ثلاثة أسس<sup>(2)</sup>:

- الهوية الثقافية: وهي انعكاس لمرجعيات وتصورات وسلوكيات أفراد الطبقة الواحدة، كثقافة الطبقة العاملة مثلا.
- الهوية الزمنية: (حتى بين الأجيال) وتشير هنا إلى الثبات عبر الزمن، فهي تشير إلى مسألة الجمود الاجتماعي للأبناء بالنسبة للوالدين.
- الهوية الجماعية: وهنا يثير فهم الهوية الجماعية العودة إلى الموروث الماركسي من خلال فكرة "وعي الطبقة"، وهكذا فإن الهوية الجماعية تتحدد من خلال الوعي بالعضوية والانتماء لطبقة معينة، وتتجلى في مستوى ثاني بالوعي من خلال وجود الطبقة كحقيقة تتجاوز الذات، وعلى نحو مماثل فهي في المقابل وعي الأفراد المنتمين للطبقات الأخرى بانتمائهم لهذه الطبقات.

وقد يكون هذا الوضع السائد في الهويات الثلاث مؤقتا، وبالإمكان عكسه على المدى الطويل، حيث أنه ومع تحسن الظروف الاقتصادية والاجتماعية، قد تختفي العناصر المؤدية إلى تكوين الوعي الطبقي السائد؛

<sup>(1)</sup> Ibid., p. 77.

<sup>(2)</sup> Louis Chauvel, *le destin des générations. Structure sociale et cohortes en France du XX<sup>e</sup> siècle aux années 2010. op.cit.*, pp. 79 -80.

فبمجرد ظهور صعوبات اجتماعية جديدة، وظهور هياكل اجتماعية جديدة قائمة على المصالح المتنافسة، يمكن أن يظهر "الوعي الطبقي" مرة أخرى ضمن تشكيلات أو تكوينات قد تكون متجددة<sup>(1)</sup>.

### ■ "الجيل" مقابل "الطبقة الاجتماعية":

إن أول من أثار مسألة العلاقة بين مفهوم الجيل والطبقة الاجتماعية هو "أندريه ماسو" (André Masson) وقد أوجز هذا في "أن الشعور المشترك بالإحباط في أوساط الشباب في كل الظروف هو شعور ناتج عن فجوة حقيقية بين التطلعات العالية والانجازات الممجة لدى ممن أكبر منهم سنا"<sup>(2)</sup>. وتشكل مسألة الرفاه عند "ماسو"، عنصرا مهما لتحديد المستوى الطبقي والتفاوت والاختلال بين الفئات العمرية، ومن ثم وجب على كل مجتمع الاهتمام بتوزيع الرفاه بين الأعمار والأجيال، وعلى وجه التحديد، تلبية الاحتياجات وتغطية المخاطر المرتبطة بفترتين تطبعهما سمة التبعية الاقتصادية داخل المجتمع؛ هما مرحلة الطفولة (فترة التدريب والتعليم) والشيوخ (فترة التقاعد)<sup>(3)</sup>. وضمن هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن أحد أقوى توجهات الكتاب الديمقراطي الاجتماعي تمثل في التركيز على تحسين ظروف معيشة المتقاعدين، والتركيز على "المخاطر الجديدة" والتي تتمثل بصفة شبه حصرية في الشباب من ذوي المؤهلات الضعيفة، والأسر التي لديها أطفال، مع الدعوة لبناء نظام أجور مشجع على الراتب المزدوج، خصوصا بالنسبة للأسر الأكثر فقرا، ودعم التدابير التي من شأنها تمكين الشباب والشابات من التوفيق بين الحياة الأسرية والعمل في ظروف مقبولة<sup>(4)</sup>.

أما عن مفهوم الجيل تحديدا يقدم "مارك بلوخ" (M. Bloch) تأكيدا على أن المجتمع نادرا ما يكون واحدا بل ينقسم إلى بيئات مختلفة وفي كل منها أجيال لا تتداخل دائما<sup>(5)</sup>. ويفترض أن الرجال الذين ولدوا في نفس البيئة الاجتماعية، وتواريخ مقاربة، سيعرفون بالضرورة، وخاصة في فترة تعلمهم، تأثيرات مماثلة. ومعايشة تجارب تبين أن سلوكياتهم تشكل عادة سمات واضحة جدا بالمقارنة بالأشخاص ممن هم أكبرهم أو أصغرهم

<sup>(1)</sup> Louis Chauvel, *Le destin des générations Structure sociale et cohortes en France au xx e siècle*. 2<sup>e</sup> édition Paris: presses universitaires de France, 2006, p. 15.

<sup>(2)</sup> Gérard Mauger, "Modes de génération des générations sociales", *Sociología Histórica*, (2/2013), p. 116.

<sup>(3)</sup> André Masson, "Trois paradigmes pour penser les rapports entre générations", *Regards croisés sur l'économie*, N° 7 (2010/1), p. 13.

<sup>(4)</sup> André Masson, *op.cit.*, pp. 04, 05.

<sup>(5)</sup> *Ibid.*, p. 06.



سنا، فهذه الانطباعات المجتمعية القائمة على متغير العمر، هي التي تصنع في الكثير من الأحيان جيل قائم بذاته<sup>(1)</sup>.

ومع كل هذا، يبدو أن هذا التحديد غير كاف، حيث أن العلاقة بين مفهوم الجيل والطبقة لا يجب التعامل معها بهذا الشكل، فهي تكشف عن حساسية أكثر. وهكذا، وعند هذا المستوى من التحليل تحليلنا المقاربة الكلاسيكية لـ "لوسيان فابر" (Lucien Febvre) إلى التأكيد على أهمية تجنب التعامل مع المفاهيم بنوع من الخلط على النحو الذي قد يسيء تحديد معناها، وفي هذا السياق يوضح حول مفهوم الجيل " أنه في زمن معين وفي بلد معين يتم تمييز أجيال عديدة وهناك أيضا طبقات أو فئات اجتماعية مختلفة"<sup>(2)</sup>. وفي هذا السياق يبدو أن " لويس شوفال" (Louis Chauvel) قد تفهم فعلا طرح "قافر" حيث يعتقد أن أكبر خطر قد يواجهه التفكير في الأجيال يكمن في إختزال جميع عناصر الهيكل الاجتماعية في سنة ميلاد محددة، وقد يمثل هذا حسب، رغبة أولئك الذين يرغبون، في وضع حد لأي انعكاس على مستوى الطبقة الاجتماعية، وجعل الجيل الفاعل المهيمن الوحيد في تاريخ البشرية، في حين أن الأفواج العمرية المتتالية قد تواجه آفاق حياة مختلفة بشكل واضح، بعضها يكون أكثر ملاءمة والبعض الآخر أقل من ذلك. ففي واقع الأمر لا يمكن إختزال جميع التفاوتات الاجتماعية في اختلاف في تاريخ الميلاد: ففي أي مجموعة يوجد إطارات وعمال، وأشخاص ميسورون وغيرهم ممن هم أقل من ذلك، فالوضع نفسه اليوم مثل الأمس، هناك تسلسل هرمي اجتماعي داخل كل مجموعة. وبالتالي فالتفكير ضمن هذا السياق يجب أن يدور حول الطبقات والفئات العمرية، فالمسألة ليست مسألة إحلال مفهوم ضمن الآخر وإنما الأمر يتعلق بعلاقة تكاملية<sup>(3)</sup>. وفي هذا السياق يؤكد كل من "المودينا مورينو" (Almudena Moreno) و "ماريانو أوراکو" (Mariano Urraco) على أهمية الاختلافات في الموقف الطبقي في السياق العام للاختلافات في موقف الأجيال. ويقترحان إدخال مكون الطبقة الاجتماعية، فالأدلة التجريبية، حسبهما، لطالما أكدت أن التحديات الاجتماعية لا يتعرض لها الأفراد في المجتمع بنفس الطريقة، فدرجة تعرضهم لتجربة معينة تعتمد على المكانة التي يشغلونها في البنية الاجتماعية غير المتكافئة<sup>(4)</sup>.

(1) Marc Bloch, *apologie pour l'histoire ou métier d'historien*. 2<sup>e</sup> édition, Paris: Librairie Armand Colin, 1952, pp. 102-103.

(2) Gérard Mauger, *op.cit.*, p. 116.

(3) Louis Chauvel, *Le destin des générations Structure sociale et cohortes en France au xx e siècle.. op.cit.* pp. 23-24.

(4) Moreno Almudena and Mariano Urraco, " The Generational Dimension in Transitions: A Theoretical Review" , in: Vitor Sérgio Ferreira, *op.cit.*, p.06.

ومع ذلك، وعلى الرغم من أن هذا الطرح الأخير لا يخلو من الأهمية، إلا أن "شوفال" يؤكد في الأخير أنه يجب علينا التذكر دائما وبقوة أن الجيل ليس الطبقة وأن الفئة العمرية أيضا ليست الطبقة الاجتماعية. ومع ذلك، فالعديد من المناقشات المعاصرة، حسبه، لا سيما تلك المتعلقة بالتقاعد، مازال لديها ميل مؤسف لنسيان ذلك واختزال كل شيء في الجيل وحده<sup>(1)</sup>.

### المطلب الثاني: فكرة الجيل بوصفها إشكالية في الدراسات السوسولوجية.

لقد أصبح مفهوم الجيل يستخدم على نطاق واسع في الحياة اليومية، غير أن هذه القاعدة لا تنطبق على سياق الدراسات السوسولوجية، حيث يظهر المفهوم ضمن مجموعة واسعة من الدراسات الاجتماعية، التي تشكل أساسا ما يعرف "بعلم إجماع الأجيال"، على أنه ليس بالفكرة البسيطة، خاصة عندما يرتبط مفهوم الجيل كمجموعة من الفئات الاجتماعية يحددها السن أو سنة الميلاد، والتغيير الاجتماعي<sup>(2)</sup>. وبالتالي لا يمكن أن نتحدث عن الأجيال واختلاف الأجيال دون الرجوع إلى الجهود التنظيرية في مجال العلوم الاجتماعية حول تصور الجيل، والتي تم تطويرها في النصف الأول من القرن العشرين. ومن أشهر الكتاب الذين تبناوا فكرة الجيل كإشكالية "فرنسوا مونترية" (Francois Mentre) في مؤلفه "الأجيال الاجتماعية" (Les générations sociale) عام 1920 الذي يبرز فيه أن "فكرة الجيل ليست فكرة بسيطة في كل اللغات التي نعرفها فهي تتطوي على معنى مزدوج"<sup>(3)</sup>، ينطبق الأول على الأسرة أو المجتمع من منظور الأنساب فيشير الجيل إلى درجة النسب من الآباء إلى الأبناء إلى الأحفاد، فيشكل الآباء جيل بذاته، واجتماع الأولاد جيل آخر، وهو ما يراه "مونترية" المعنى الأكثر وضوحا لكلمة الجيل، غير أنه يسترعي الاهتمام بمعنى كلمة الجيل على مستوى موسع حيث يستخدمها للإشارة إلى الجيل الاجتماعي الذي يضم مجموعة من الأفراد، ينتمون لعائلات مختلفة، ونتيجة للوحدة تتسم المجموعة بذهنية معينة، خلال فترة محددة. هذا المعنى الثاني، يشكل مبعث العلوم الاجتماعية لدمج فكرة الجيل في العلم<sup>(4)</sup>.

ولعل أن ثاني بادرة للاهتمام بإشكالية الأجيال كانت في عام 1928، وكان من أشهر الكتاب الذين عبروا عنها، وعلى نحو مباشر، عالم الاجتماع الألماني "كارل مانهايم" (K. Mannheim) في كتابه "مشكلة الأجيال" (Problème des générations) من خلال طرحه لرهان جوهرى عند تجدد أو نتاج أجيال جديدة،

(1) *Ibid.*, p. 24.

(2) Guy Falardeau, "La sociologie des générations depuis les années soixantes: synthèse, bilan et perspective", *Politique*, N° 17 (1990), p. 59.

(3) François Mentré, *les générations sociales*, Paris: Edition Bossard, 1920, p. 12.

(4) *Idem.*

وذلك ضمن سؤال رئيسي وهو: كيف يتم الاحتفاظ بالاتساق الثقافي عبر الأجيال؟ وفي هذا المعنى يعتبر أن نتاج جيل جديد هو في حد ذاته مشكلة عندما يتعلق الأمر بنقل الثقافة السائدة، حيث أن الوضع التاريخي للأجيال الجديدة يختلف عن وضع الأجيال الأكبر سناً، ويمكن هذا الاختلاف في إمكانية حدوث تغيير اجتماعي<sup>(1)</sup>.

#### ■ فرنسوا مونترية (Francois Mentré) وفكرة الأجيال الاجتماعية.

ينطلق "فرنسوا مونترية" في تعريفه للجيل ضمن سياق تاريخي محض، فيستعرض أن دراسة المجتمعات البدائية يغيب فيها الأرشيف، ومن ثم لا تظهر لنا سوى العصور القديمة فحسب، ومع ذلك فإن فكرة تحديد عدد الأجيال مسألة مرادفة لقدم البشرية حيث أن الزمن يتشكل من تعاقب الأجيال بدءاً من الوالد الأول للسلالة البشرية، غير أن تجمع الأفراد حسب الأجيال نشأ داخل العشائر والقبائل أو الممالك ذات الانحدار العائلي الأمومي أو تلك ذات الانحدار الأبوي<sup>(2)</sup>. ويستكمل "مونترية" في هذا السياق أن الدراسات الدلالية لكلمة الجيل في تراث اللغات العبرية والسنسكريتية واليونانية واللاتينية والفرنسية، وبصورة مختصرة في لغات الشعوب التي كانت مبادرة للحضارة الأوروبية لا تخبرنا الكثير عن العلاقة بين الأجيال الاجتماعية والأجيال العائلية<sup>(3)</sup>.

وبدورنا، في هذا السياق، نشير أنه في اللغة العربية تتبدى لنا حقيقة مختلفة، نستلهمها من فكر "ابن خلدون" فقد وضح أن النسب، من حيث كونه مصطلح مرتبط بالأجيال العائلية، يشكل عنصراً أساسياً للأجيال الاجتماعية وذلك في التحول الذي تمر به مختلف العصبية لتصبح عصبية واحدة؛

"فكل حي أو بطن من القبائل وإن كانوا من عصابة واحدة لنسبهم العام ففهم أيضاً عصبية أخرى لأنساب خاصة هي أشد التحاماً من النسب العام لهم مثل عشير واحد أو أهل بيت واحد أو إخوة بني أب واحد لابني العم والأقربين أو الأبعدين فهؤلاء أقعد بنسبهم المخصوص ويشاركون من سواهم في النسب العام"<sup>(4)</sup>.

واستكمالاً لهذه القراءة السوسولوجية حول الأجيال الاجتماعية، يقدم لنا "فرنسوا مونترية" طرحاً متميزاً، يميز فيه بين أربع مجموعات رئيسية للأجيال: الأجيال الاجتماعية، والأجيال العائلية، والأجيال الروحية،

(1) Joseph R. De Martini, "Change agents and generational relationships: a reevaluation of Mannheim's problem of generations", *Social force*, Vol. 64. (Sep. 1985), p. 02.

(2) François Mentré, *op.cit.*, p.15.

(3) *Idem.*

(4) عبد الرحمن ابن خلدون، مرجع سابق، ص 164.

والأجيال التاريخية، وذلك من خلال ملاحظة التغيرات الاجتماعية التي تميز "الأجيال الاجتماعية"، فيخلق جيلا كل عشر سنوات ويستمر ثلاثين عاما، ويستكمل نضجه مع الستين عام، وتشكل الثلاثين عاما أيضا المرحلة الأسرية الفاصلة بين جيلين متتالين في الأسرة، وحسب هذا المعيار الزمني يميز "مونترية" الأجيال العائلية التي تتعاقب كل ثلاثين سنة والأجيال الاجتماعية التي تنشأ بوتيرة متسارعة كل عشر سنوات، وهو ما يفسر تعايش عدة أجيال في فترة زمنية معينة. أما المجموعة الثالثة والتي يعتبرها أكثر أصالة هي الأجيال الروحية وتتعلق بالمعرفة الانسانية التي تتقدم وتتطور نتيجة التقلبات والهزات الاجتماعية، وحتى الانقطاع وعدم الاستمرارية في التقدم ناتج عن نفس الآلية<sup>(1)</sup>. ومن هذا المنطلق، فإن كل الخطوات الأولى للتقدم يتم من خلال أسماها "مونترية" بالمدارس" التي ذات الطابع غير الرسمي، وتتمثل في المدارس العلمية والأدبية والفلسفية ذات التشكيل العضوي العفوي<sup>(2)</sup>، أو ما يسميه بالجماعات التطوعية الإبداعية مقابل المؤسسات الرسمية. ويصف "المدرسة" بأنها "جيل روحي"<sup>(3)</sup>. أما بالنسبة للمجموعة الأخيرة فتمثل الأجيال التاريخية وهي وثيقة الصلة بمرحلة الإبداع والانفعال أيضا، المناقضة لسنوات الجمود، فهي بمثابة المرحلة الحاسمة، أو الفترة الانتقالية أو الوسيطة التي يمكن أن تفصل بين جيلين تاريخيين<sup>(4)</sup>. فالأجيال التاريخية بالنسبة "لمونترية" تشكل سمة لمرحلة التحولات الكبرى، حيث تساعد بدورها على تخمر ونمو المشاعر الوطنية. ويبدو أن هذا الطرح عند "مونترية" قد تغذى بشكل واضح من الجو العام الذي ساد فرنسا في السنوات التي تلت وسبقت الحرب العالمية الأولى التي يظهر فيها الشباب، كما ذكر "ميشل فينوك" (Michel Winock)\*،

(1) Claudine Attias-Donfut, *op.cit.*, p. 40.

(2) François Mentré, *op.cit.*, p. 38.

(3) *Ibid.*, p. 39.

(4) Claudine Attias-Donfut, *op.cit.*, p. 40.

(\*) مثلت هذه الفترة موجة ديموغرافية حقيقية تمثلت في الزيادة في عدد الطلاب فبلغت مستوى أعلى بلغ 41 ألف طالب في عام 1912 مقابل 33 ألف طالب في عام 1905، فمنذ قضية النقيب "دريفوس" (Dreyfus) وشباب المدارس يتضاعف تقريبا. وفي عام 1907، تجمعت الجمعيات المحلية للطلبة ضمن جمعية وطنية. وهكذا أكد الشباب استقلاليتهم، وكان هذا حدثا جديدا، ومع انتشار شائعات الحرب منذ عام 1911 واحتمال حدوث اشتباك مسلح جديد مع ألمانيا، بدأ التساؤل عن قدرات الشباب الروحية والمعنوية والمادية كشباب الحاضر وجنود الغد. هذا الجيل هو "جيل النار" أو الحرب المرتبطة بالنزعة القومية، غير أنه لم ينمو بالكامل لأن الحرب لم تعد مجالا لنقاش الأفكار بل أصبحت واقعا موجودا، فهذا الحدث الكبير الذي خفض في صفوف شباب 1910-1914، حيث أن استمراره أصبح يطالب كل عام بدفعة جديدة من الشباب المقاتلين. وبانتهاء الحرب فإن العديد ممن يخرجون منها سيراجعون أفكارهم، فهذا الحدث الكبير من خلال التجربة أدى إلى نشوء جيل جديد صارم وقاس، منتصر، ومستاء كل الاستياء. أنظر:

- Michel Winock " Les générations intellectuelles", *Vingtième Siècle. Revue d'histoire*, N°. 22 (Avril-juin 1989), pp. 22-24.

كرأس حربنة النزعة القومية والوطنية أو ما عرف "جيل النار" الذي نزل إلى الخنادق دون أن يكون لديه الوقت الكافي للتأمل في المسائل العظيمة للحياة والموت<sup>(1)</sup>. وعلى ذلك وكما يشير "مونترية" أن الأجيال في غالب الأحيان تتشكل من خلال الأحداث " فالجيل هو إبن الحدث"<sup>(2)</sup>.

وفي الأخير يخلص "مونترية" لضبط فكرة الأجيال الاجتماعية، بوصفها " بيئة روحية أو حالة لروح جماعية مجسدة في مجموعة بشرية، تستغرق فترة من الزمن مماثلة لفترة الجيل العائلي"<sup>(3)</sup>. وبفضل السمة التضامنية للمجموعة فإنها تستبعد الذهنيات الفردية لتسيطر ذهنية المجموعة التي تترجم تطلعات مجتمع معين في فترة زمنية من تاريخه، وهكذا فهي تعكس فترة معينة من معتقدات ورغبات أمة بأكملها. ويمكن إجمال القول في هذا السياق، أن مفهوم الجيل الاجتماعي بالنسبة لكل فرد كحقيقة وواقع، لا يخرج عن إضفاء الرؤية الشاملة ذات البعد الجماعي، فيستخدم كل فرد تعبيراً واضحاً للتعبير عن جيله، فيصبح الجيل كل من هم في نفس سنه وعمره من زملائه ورفاقه الذين يتقاسمون معه مجالات النشاط والتأثير المختلفة، وبالمثل فإن أشخاص مجتمع معين يشعرون بأنهم وثقي الصلة بالمجتمع في منطلقاتهم ومعتقداتهم ورغباتهم<sup>(4)</sup>.

وضمن هذه الرؤية الشاملة أيضاً بحسب "مونترية" فإنه ليس من الممكن تنشئة أو تكوين إنسان مجرد، ففي الواقع أن كل إنسان ينتمي إلى أنماط عدة من المنظمات الاجتماعية من الأسرة إلى الشركة إلى المدينة، وضمن هذا الترتيب فهو ينتمي أيضاً إلى مستوى أعلى يتمثل في الوطن وبصورة أسمى هناك الواقع الدنيوي والانساني بصفة عامة، فكل إنسان في نهاية المطاف هو جزء من الأمة، وفي واقع الأمر فإن مصالحه الأساسية تكمن في التضامن مع أمته، ومهما تكن مكانته ودوره في المجتمع، سواء كان فقيراً أو غنياً عاملاً أو مفكراً، فإن كل ذلك لا يتم إلا بداخل هذه الأمة، وتظهر هذه الفكرة بوضوح لدى " مونترية" في الجزء الثالث من عمله حول الأجيال الاجتماعية والمعنون بـ" محاولة للتطبيق" ( Essai d'application) والذي كرسه لتعقب الأجيال في التاريخ الفرنسي، في أن الحدود الملائمة لمفهوم الجيل تم رسمها بشكل واضح

(1) Vincent Drouin, *enquêtes sur les générations et la politique (1958-1995)*. Paris: L'Harmattan, 1995, p. 21.

(2) A. Belden Fields et Claudie Weill, "Aperçus du problème des générations: Mentré, Ortega et Mannheim", *Homme et la société*, N°. 111-112 (1994), p. 11.

(3) François Mentré, *op.cit.*, p. 40.

(4) *Ibid.*, pp. 40 - 47.

بحلول الدولة القومية، ويعتبر أن القوة المحركة للتاريخ هي الروح الوطنية والتي تنتقل ضمن تعاقب الأجيال من جيل إلى آخر (1).

وفي سياق تغير الأجيال يثير "مونترية" مفهومين يتحان وصف تعاقب وتغيير الأجيال، ويظهر ذلك في ظاهرتين تسمى "الجماعات الحرة" (Séries libres)\* وتشير في هذا السياق، إلى مجموعات بشرية حرة مثل الصالونات الفنية والأوساط الأدبية، والمؤسسات (Institutions) وتتعلق بالأشكال والبنى الثابتة للأدوار الاجتماعية، وتمثل المؤسسات السياسية (كالرئاسة والبرلمان وغيرها) والمؤسسات الاقتصادية (كالبنوك والبورصات)، وتحليلاً لتغير الأجيال في هذا السياق، فإن "مونترية" يستبعد الجانب المؤسسي المتميز بالثبات النسبي ويشدد على الجانب الأكثر مرونة ويتجلى في الجماعات الاجتماعية ويسمىها (Séries) وهو المجال الذي تتغير فيه الأجيال، ويظهر التغير بشكل ملحوظ في الأوساط الأدبية أكثر من الأوساط الفنية الأخرى؛ فكل الأشكال الأخرى من الدين والسياسة والأخلاق والقانون تتلاقى جميعها في الأوساط والمجموعات الأدبية(2).

وفي الأخير وفي حدود البحث عن نظريته متكاملة لمفهوم الجيل يتضح لنا أن مقاربة "مونترية"، تبدو مناسبة تماماً لدراسة مفهوم الجيل ضمن سياق متكامل، حيث لم تستند على خلفية واحدة في تحديد مفهوم الجيل مثل "أتراب الولادة" والقرابة والأسرة، وهي السمة التي تطبع السياق الأكاديمي الأمريكي، وحتى أن نهج "فرنسوا مونتييري" قد عرف نوعاً من التهميش النسبي في جهود الباحثين الأمريكيين في مجال الأبحاث الاجتماعية حول الأجيال، وفي هذا السياق، فإن دراسة "جون إدموند" (J. Edmund) و "برايان. س. تورنر" (B. S. Turner) "الأجيال، الثقافة والمجتمع" (Generations, culture and society) التي أسلفنا ذكرها، لا تقدم "مونترية" ضمن التقاليد الكلاسيكية لمفهوم الجيل ولا تكشف إلا عن أعمال "كارل مانهايم" (K. Mannheim) كأحد التقاليد المستلهمة من الدراسات الاجتماعية الأوروبية لمفهوم الجيل. وانطلاقاً من هذا، فإن أبرز التحليلات المفضلة هنا، والتي كشفت عن معالجة واسعة النطاق للتوجهات الاستمولوجية المختلفة في تحليل مفهوم الجيل في الدراسات الاجتماعية، هي أعمال "لويس شوفال" (L. Chauvel) والذي كان، واضحاً جداً، حيث يعتبر أن استخدام كلمة "أجيال" في العلوم الاجتماعية الأوروبية أكثر مرونة مما

(1) A. Belden Fields et Claudie Weill, *op.cit.*, pp. 09 -10.

(\*) فكلمة (Séries) التي ترجمناها ب"الجماعات" أو "المجموعات" لا يوجد لها مرادف دقيق بالمعنى الذي استخدمه "مونترية" في اللغة العربية.

(2) *Ibid.*, p. 10.

هي عليه في الدراسات الأكاديمية الأمريكية، وبمعنى أكثر تحديداً، فإن مصطلح "أجيال" لدى علماء الاجتماع الأمريكيين يشير إلى علم اجتماع القرابة وموضوعات الأسرة، في حين أن "الترب" أو "أتراب الولادة" (Birth cohort)، تشير إلى الأشخاص الذين ولدوا في نفس العام. ويضيف "لويس شوفال" أنه نادراً ما يظهر مصطلح "الجيل الاجتماعي" في المجالات الأميركية، إلا عندما يتعلق الأمر بنظريات "كارل مانهايم"<sup>(1)</sup>. ويمكن هنا أن نوضح مفهوم الجيل في السياق الأكاديمي الأمريكي بالإشارة إلى الدراسة المقارنة التي أجراها "ليبست" (Lipset) و"لاد" (Ladd) والتي تتمحور في مقارنة وتحليل أتراب الولادة لدى طلاب الجامعات بين 1930 وأواخر 1966 ومحاولة تحديد ما إذا كانت هناك اختلافات بينهم في الانجذاب نحو السياسات اليسارية، فهي أطروحة تشير إلى "الأجيال" باسم الأتراب من طلاب الجامعات<sup>(2)</sup>.

#### ■ كارل مانهايم (Karl Mannheim) ومشكلة الأجيال.

لقد جاءت مقارنة "مانهايم" حول الأجيال مع نهاية العشرينيات، وعلى الرغم من أن مفهوم الجيل قد تم تحليله في مرحلة سابقة، إلا أن "كارل مانهايم" غالباً ما يشار إليه بالمنظر الرائد في مجال الأبحاث، بشكل عميق، في مفهوم الجيل، وفي هذا السياق يكشف عن وجهتي نظر متعارضتين في دراسة مفهوم الجيل: الأولى وضعية (أنجلو أمريكية-فرنسية) والثانية نوعية-تاريخية (ألمانية)<sup>(3)</sup>. وانطلاقاً من هذا، يجادل "مانهايم" أن المشكلة الأساسية بالنسبة للوضعية هي إدراكها بأنها قد عالجت الحقائق الكبرى للوجود الإنساني، فهناك حياة وموت، مدة حياة محددة قابلة للقياس، وأن تعاقب الأجيال يكون على فترات محددة، وتقتضى من ناحية أخرى أن بقية التواريخ ترتبط بمجرى الحياة ولا تعبر إلا عن علاقات استثنائية يمكن أن تختفي وتزول، ومعها سوف لن يختف سوى شكل من أشكال الوجود الإنساني المحدد تاريخياً<sup>(4)</sup>، وبمعنى أكثر تحديداً يسميها "مانهايم" بالتواريخ-الحدود (Dates-frontières). وقد أدرج "هيوم" (Hume) هذه النظرة ضمن نموذج مستعار، بالإشارة إلى أن تعاقب الأجيال عند البشر يكون بصورة مماثلة لديدان اليسروع والفرشات، حيث يختفي الجيل القديم فجأة وفي الوقت نفسه يظهر الجيل الذي يعقبه، ومن ثمة وبمجرد إعطاء محتوى

(1) Louis Chauvel, "Génération sociale, perspectives de vie et soutenabilité du régime de protection sociale", dans: Pepper D. Culpepper Peter A.Hall et Bruno Palier, *la France en mutation, 1980-2005*. Paris: Presses de Sciences Po, 2006, p. 159.

(2) David L. Kertzer, "Generation as a sociological problem", *Annual Review of Sociology*, Vol. 9 (August 1983), p. 129.

(3) Henk A. Becker, *op.cit.*, p. 248.

(4) Karl Mannheim, *le problème des générations*. Traduit par Gérard Mauger et Nia Perivolaropoulou, 2<sup>e</sup> édition, Paris: Armand Colin, 2011, pp. 45-46.

ومعنى لهذا التصور على مستوى الانسان ككائن متفوق ذهنيا في كل شيء، فإنه سيكون قادرا كما أشار "هيوم" على اختيار شكل الحكومة الذي يناسبه ( وهي المشكلة الرئيسية في وقته)، وبالتالي ومع كل تغيير، فإنه يصبح من الممكن والمرغوب فيه إعادة تشكيل شكل الدولة، وبصورة متواصلة، ولكن بتجاوز وصرف النظر عن الأجداد وقوانينهم<sup>(1)</sup>. وبالمثل سار "أ. كونت" (A. Comte) على نفس النهج البحثي لتحليل خصوصية ووتيرة التقدم كإحدى القضايا الرئيسية المهيمنة في وقته، وتماشيا مع ما أشار إليه "كونت" فمتوسط حياة الفرد يمكن أن يمتد أو يقصر، وهذه التواريخ- الحدود كفيلة بتحديد تعاقب الأجيال وتحديد وتيرة التقدم؛ ومن ثمة سنشهد وتيرة تقدم بطيئة كلما امتدت حياة الأفراد أكثر، في حين تتسارع بقصر هذه المدة؛ وفي الواقع فإن الحالة الأولى هي نتيجة الدور المثبط المحافظ لكبار السن، أما في الحالة الثانية فإن تأثيرهم سيكون أقل بسبب زوالهم ووفاتهم<sup>(2)</sup>.

ويرى "مانهايم" (Mannheim) في الفصل الأول من كتابه " مشكلة الأجيال"، أن الانطلاقة الحقيقية لدراسة مفهوم "الجيل" كانت في وقت مبكر له في بداية العشرينيات، مع "فرنسوا مونتريه" (Francois Mentre)، الذي قدم عرض تاريخي شامل لمشكلة الأجيال من خلال تجاوز المنظور الكمي البحت، وأن كل الأعمال التي قدمها حول النهج الوضعي، هي وضع تطلبه إطار التحليل من أجل التعرف أكثر على منظري الجيل ممن لم يتم بحثهم من قبل "فرانسوا مونتريه"<sup>(3)</sup>. وهكذا، يظهر أن بناء نهج معرفي حول مفهوم الجيل ليس حدودا وتواريخ زمنية قابلة للقياس، ولا نسبا بيولوجيا أو تغيرا ديمغرافيا فحسب، ولكن هو "وحدة داخلية" كما يسميها "مانهايم"، ومن هذا المنطلق سوف يتحتم علينا التساؤل حول: ماذا يحصل داخل هذه الوحدة؟ ومن أجل تحليل ذلك بوضوح سوف نطرح تصورات المقاربة النوعية التاريخية الألمانية، كما أسلفنا، والتي كان لها وقعا شديدا في دراسة مفهوم الجيل إلى الدرجة التي يشار إليها بالمقاربة الرائدة في توليد المفهوم.

وبالتالي فإن الجيل في هذا السياق لا يشير إلى النسب البيولوجي أو علم الأنساب أو الأتراب أو التغيرات الديموغرافية فحسب، بل يرمز إلى الوحدة الداخلية على مستوى الثقافة والمعرفة، فهو "البناء الاجتماعي للواقع"، ومن أجل الوصول إلى تحديد وجود الجيل فإن ذلك يقتضي بعض الظروف الموضوعية وهي

(1) *Ibid.*, p. 46.

(2) Karl Mannheim, *op.cit.*, p. 46.

(3) *Ibid.*, pp. 49 - 50.



الخصوصية التاريخية وتجانس فئة عمرية معينة. غير أن هذا لا يكفي، لأن ما يحدد الفئة العمرية هو تقاسم ظروف مشتركة تنعكس في تجربة منسجمة، وعند هذا المستوى يمكننا القول أننا أمام التطبيق الصحيح لمصطلح الجيل<sup>(1)</sup>. ومن ثمة فهذا السياق المشترك هو الذي يخلق "الجيلنة"، غير أنه ليس من الضروري، أن تحمل الأجيال إيديولوجية معينة حتى تكون متجانسة اجتماعيا، وهنا ينظر إلى الأجيال التي عرفت فرنسا وجمهورية "فايمر" في ألمانيا، بعد الحرب العالمية الثانية مثلا بأنها أجيال تشكلت من مختلف الفئات المتضاربة والمتضادة<sup>(2)</sup>، بعيدا عن الاستقطاب الأيديولوجي.

وفي هذا المجال، وكما يظهر في كتاب "مانهايم" حول مشكلة الأجيال، وفي الكثير من الدراسات الأكاديمية الأخرى، يتضح أنه ارتكز على "دلتي" (Dilthey) و"بيندر" (Pinder) في التمييز بين بعدين للوحدة الداخلية للأجيال، فأما البعد الأول فهو وحدة "الزمن الاجتماعي" (Le temps social) والانتماء بوعي إلى جيل معين يعني أن الاستمرارية الزمنية في سياق تسلسل الأجيال وتعاقبها، تتمحور حول أن كل جيل له درجة معينة من الزمن السابق واللاحق له، أما البعد الثاني يتمثل في وحدة الخبرة الملتحمة والمترابطة، القائمة على فكرة أن وجود ظروف تاريخية مشتركة تتحول لتصبح رمزية من الناحية الثقافية و مصنفة تصنيفا واعيا<sup>(3)</sup>. ووفقا لطروحات "دلتي" يكشف "مانهايم" أن الجودة التي تكتسيها تتمثل في ضرورة التمييز بين الوقت الذي يمكن قياسه كميا والوقت الذي نعيشه داخليا، والذي لا يمكن فهمه إلا نوعيا، والطرح الرئيسي في هذا السياق أن التحليل المعتاد لم يهتم سوى بالمسار الخارجي للحركات الروحية الذي يجد أساسه وجوهره في العقود والسنوات والأشهر والساعات، وبفضل مفهوم الجيل تصبح هذه الحركات قابلة للقياس من الداخل، فوحدة الجيل، تسمح بدقة، بقياس واضح لما هو معاش من الداخل للحركات الروحية<sup>(4)</sup>.

وتبعا لوجهة النظر هذه، وتعبيرا عن الوحدة الداخلية للجيل، يطرح "مانهايم" أن "وحدة الجيل ليست رابطة اجتماعية تتجه لخلق فئات محددة، على الرغم من أنه قد يحدث في بعض الأحيان أن وحدة الجيل قد تصبح الأساس الواعي والموحد لتشكل فئات محددة<sup>(5)</sup>. ومن ثمة وللخروج من هذه المفارقة يستخدم "مانهايم"، مفهوم الكل الجيلي (L'ensemble générationnel) الذي لا يمكن وصفه كمجموعة أو فئة محددة بالمعنى المقصود للمجتمع، أين يكون تبادل المعارف، كقرب مادي بين هذه الفئات شرط مسبق، حيث أن التفكك

(1) Henk A. Becker, *op.cit.*, p. 248.

(2) Louis Chauvel, Louis Chauvel, "Génération sociale et socialisation transitionnelle. *op.cit.*, pp. 27-28.

(3) Henk A. Becker, *op.cit.*, p. 248.

(4) Karl Mannheim, *op.cit.*, pp. 52- 53.

(5) *Ibid.*, p. 63.

الروحي سيحدث فور توقف هذا القرب المادي<sup>(1)</sup>. ويشدد في هذا السياق بأنه لا مجال للمقارنة بين الكل الجيلي وبقية التشكيلات الاجتماعية؛ كالجمعيات ذات الأهداف المحددة والتي من سماتها أيضا، نشأتها الطوعية وامكانية اضاء الطابع المؤسسي عليها أو العدول عنها وإلغائها في النهاية وحينها تكون تعبيراً صادقا عن القرب المادي أو الرابطة الاجتماعية، فالانتماء إلى جمعية ينتهي بحل العلاقة أي أن الروابط المجتمعية تتوقف مع الحل، ومن ثمة ستذوب الروابط الروحية بداخلنا وداخل الآخرين من أعضاء المجموعة<sup>(2)</sup>.

فالكل الجيلي، حسب مانهايم، يمكن أن نجد له تفسيراً من خلال استخدام بعض مظاهر "الوضع الطبقي"، حيث أنه وبالرغم من اختلافهما الجذري من حيث المضمون، إلا أن هناك بعض المعطيات البنوية الأساسية يمكن أن تكشف عن مظاهر تجانس بينهما، ففي حالة الوضع الطبقي يمكن نجد وضع مماثل للكل الجيلي، حيث أن وجود الأفراد ضمن بنية اقتصادية أو بنية سلطوية في مجتمع معين، هو وضع يتضمن بداخله مصيرهم وقدرهم، فنحن بروليتاريين أو أرباب عمل أو ملاك، فذلك لأن الذي نشعر به، وبشكل متواصل (سواء كإكراه أو كإمكانية)، هو الانجذاب لوضع معين في البنية الاجتماعية، وهو وضع غير قابل للإلغاء في الفضاء الاجتماعي من قبل أي فعل فكري أو طوعي كما هو الحال في الانتماء إلى جمعية ما. ويشير هذا إلى وضعية مماثلة في الفضاء الاجتماعي يمكن تحديدها بتعيين البنية التي فيها ومن خلالها يمكن أن نحتل وضع في الحياة الاجتماعية والتاريخية، فالوضع في الطبقة يستند على وجود بنية اقتصادية واجتماعية متغيرة بشكل مستمر، بينما تنطوي وضعية الجيل على وجود الايقاع البيولوجي للوجود الانساني؛ الحياة والموت، فترة الحياة، الشيخوخة، ومن خلال الانتماء لجيل من نفس الفئة العمرية، حيث يجد المرء نفسه في سياق تطور اجتماعي<sup>(3)</sup>.

ولفهم الوضع المماثل في الحياة الاجتماعية والتاريخية ووحدة الجيل، نجحت بعض الدراسات في نقل هذه النظرية إلى الواقع الاجتماعي والتاريخي الذي عاشه "مانهايم" ذاته، وهنا تشكل "حلقة الأحد" (Le Cercle du Dimanche)\* دليلاً ملموساً على ذلك، فالمتقنين الشباب الذين تجمعوا في بودابست في خريف

(1) *Ibid.*, p. 64.

(2) Karl Mannheim, *op.cit.*, pp. 65 - 67

(3) *Idem.*

(\*) في خريف عام 1915، وعندما كانت الحرب العالمية في عامها الثاني، ألزم الجيش " جورج لوكاش" (Georg Lukács) بمغادرة "هايدلبرغ"، حيث كان قد انتهى لتوه من عمله "نظرية الرواية"، والعودة إلى بودابست، فانتظمت من حوله مجموعة من الشباب المتقنين يجتمعون بعد ظهر كل يوم أحد عند "بيلا بلاش" (B. Balázs). لمناقشة آخر ما استحدثت حول الفلسفة والأخلاق وعلم الجمال،

1915 يعد تعبيراً عن وحدة الجيل<sup>(1)</sup>. ويمكن اثبات هذا التصور من خلال معيار العضوية، فالميل للعلوم الميتافيزيقية يظل الميثاق الروحي الذي يربط الجماعة كلها، فهي التي تحفظ وحدة المجموعة، حيث تستند على الرؤية نفسها للعالم، وبشكل خاص الوعي الحي الذي يربط فيما بينها، ويشير إلى هذا "ارلوند هاوزر" (Arnold Hauser) بقوله "كنت عضواً في الحلقة، شعرت بقوة بأنها؛ كانت علاقة وثيقة، وعلى الرغم من عدم وجود عاطفة خاصة، لكن هناك انتماء مشترك"<sup>(2)</sup>.

وهكذا يتضح أن المظاهر التي تميز جيل معين، تنتزل على نحو مباشر في "حلقة الأحد"، حيث جمعت كل مظاهر الجيل من وحدة داخلية، والانتماء الواعي، والظروف التاريخية المشتركة والرمزية الثقافية. ومع ذلك هنالك مسألة مهمة يتعين توضيحها وهي أنه إذا كان التحليل، فيما سبق، قد نبه إلى الابتعاد عن الاستقطاب في التأسيس لمفهوم الجيل، فإنه لا ينبغي في هذا المضمار النظر إلى "حلقة الأحد" على أنها منبثقة من نهج إيديولوجي محض فإذا كان "بيلا بلاش" (Béla Balázs) عضواً في الحزب الشيوعي، و"مانهايم" قد اهتدى إلى مفهوم الوضع الطبقي في تحليل الجيل، فإن الحال لم تكن كذلك لبقية أعضاء المجموعة مثل "ارنولد هاوزر" (A. Hauser). ومن ثمة وفضلاً عن الإيقاع البيولوجي الذي وقع فيه أعضاء المجموعة من خلال التقارب الشديد في سنوات الولادة، فإن سياق تحولها إلى جيل اجتماعي كان في حيز فكري وفي أكثر الأحيان حيزاً فنياً.

وفي الأخير، فإن مفهوم الجيل تحدده ثلاثة مظاهر على الأقل: أولها الإيقاع البيولوجي الذي يضم الأشخاص أتراب الولادة، أو على الأقل التقارب الشديد في فترات الولادة، أما المظهر الثاني فيمثل الجانب الاجتماعي المتعلق بالرغبات والمعتقدات الفكرية، أما المظهر الأخير ففي واقع الأمر فهو العامل المقوي حيث بفضل تبرز الصلات البيولوجية والروحية، وهو سياق الظروف الاجتماعية والتاريخية التي يعيشها أفراد جيل معين.

وتشمل جماعة الأحد "جورج لوكاش" الذي مثل الزعيم الروحي بلا منازع، و "بلاش" بمثابة المنظم والمضيف، و "آنا ليزناي" (A. Lesznai)، "إيما ريتوك" (E. Ritoók)، "فريجيس انتال" (Frigyés Antal)، "بيلا فوكراسي" (Béla Fogarasi)، "ارلوند هاوزر" (Arnold Hauser)، "كارل مانهايم" (K. Mannheim) و"فليب لاجوس" (Lajos Fiilep) ورغم انضمامه في وقت لاحق للحلقة إلا أنه سرعان ما أصبح من الشخصيات المركزية في الجماعة، ورغم طابعها الغير رسمي فإن "حلقة الأحد" لا يمكن تعريفها بشكل فضفاض، فهي، حسب "بلاش" تضم شخصيات جديّة ذات ميول إلى العلوم الميتافيزيقية، وكل ضيف جديد يتم اقتراحه بصفة مسبقة، حيث يملك كل عضو حق النقض، لذا فمن الضروري التمييز بين الأعضاء والمشاركين في النقاشات. أنظر:

- Nia Perivolaropoulou. "Karl Mannheim et sa génération", *Mil Neuf Cent*, N°10, (1992), p. 169.  
<sup>(1)</sup> Nia Perivolaropoulou, "Temps socio-historique et générations chez Karl Mannheim", *L'Homme et la société*, N° 111-112, (1994), p. 25.  
<sup>(2)</sup> Nia Perivolaropoulou. "Karl Mannheim et sa génération", *op.cit.*, pp. 170-171.

### المطلب الثالث: الجيل والسياسة: مسار التحول نحو مفهوم الأجيال السياسية.

مما لا شك فيه، أن البحث في مسألة فكرة الأجيال، قد تم تحليلها وبشكل أكبر في مجال الدراسات السوسولوجية طيلة نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. ومن ثم فإن مناقشة مفهوم الأجيال السياسية أيضا لا ينبغي فصلها عن السياقات السوسولوجية. وفي هذا السياق يجادل البعض أن مقارنة "كارل مانهايم"، على وجه الخصوص، تكشف عن عدد من القوى الدينامية التي تسهم في تكوين الأجيال الاجتماعية والسياسية على حد سواء من خلال الخبرات التاريخية المشتركة وتأثيرها على تشكيل الجيل، فكلما كان التغيير الاجتماعي أكثر سرعة كلما طورت الأجيال مواقفها الخاصة بها والإجابات الخاصة بها أيضا اتجاه المجتمع والسياسة<sup>(1)</sup>. ومن ثم فإن هذه النظرة لم تخلق مجالا لتحليل السياق التاريخي للأجيال والتغيير الاجتماعي والحركات الاجتماعية فحسب، وإنما كانت السبب في أن اتسع مفهوم الأجيال الاجتماعية إلى السياسية، وكان ذلك منذ عام 1950، كما يظهر في عمل "هيدولف هيبيرلي" (Rudolf Heberlé) "الحركات الاجتماعية: مدخل لعلم الاجتماع السياسي" ( Social Movements: An Introduction to Political Sociology) وخاصة في الفصل الثاني حيث يظهر متأثرا بأعمال "مانهايم" (Mannheim)، فيذكر أن التغييرات التي تطرأ على الأفكار السياسية تقترن بوتيرة تغير الأجيال، وأن التجارب التي عاشها الأفراد في مرحلة الشباب لها تأثير حاسم على تطور الفلسفات والمواقف السياسية لهؤلاء الأفراد<sup>(2)</sup>. وتتعلق التجارب هنا حسب "هيدولف" (Rudolf)، وبصورة حاسمة، بالأحداث التاريخية ذات الأهمية، والتي في خضمها كان الرجال والنساء بصدد تكوين جيل معين، وتشمل فترتها التكوينية، بوجه عام، من حيث السن العشرين حتى الثلاثين عام، وتعتبر الحركة النازية في ألمانيا، أحد الأمثلة التي تشرح الحدث التاريخي الحاسم الذي عاشه جيل معين، فقد قادها رجال ونساء ولدوا بين 1900 و1985 أو أولئك الذين كانوا بين الثمانية عشر والثلاثة والثلاثين عام عندما وقعت كارثة 1918 بهزيمة ألمانيا وما ترتب عنها من مشاكل داخلية<sup>(3)</sup>.

وفي ظل التحول نحو الأجيال السياسية، فإن المشهد اللاحق لتطور المفهوم كان في فترة الستينات، أو كما تعرف بحركات الأجيال السياسية لسنوات الستينات في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، ويظهر هذا في انفعال الشباب والانتشار السريع لاحتجاجات الطلبة، فقد كان عقد الستينات بارزا في تاريخ التعبئات

(1) Richard Braungart et Margaret Braungart, *op.cit.*, p. 14.

(2) *Ibid.*, p. 15.

(3) Rudolf Heberle, *social movements: an introduction to political sociology*. New York: Appleton-Century-Crofts, 1951. pp. 120, 121.

الاجتماعية في جميع القارات<sup>(1)</sup>. وفي هذا السياق التاريخي السياسي فإن منحى عرض مجموعة من الأمثلة، في القارات الأربع، عن الاحتجاجات الطلابية سيكون مناسباً لدعم الجانب النظري في تحليلنا؛ ففي الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى وجه التحديد، في جامعة "بيركلي" (Berkeley) بشمال ولاية كاليفورنيا، قادت "حركة حرية التعبير" (Free speech movement) تعبئة الاحتجاجات الطلابية من أجل حرية التعبير السياسي في الحرم الجامعي، ومعارضة الحرب في فيتنام، وفي أبريل من عام 1968 ازدادت حجم الحركات الطلابية حيث احتل الطلاب السود مباني جامعة "هارفرد" (Howard) لمدة أربعة أيام، وبعد شهرين من نفس السنة عما عرفته الولايات المتحدة، يقدم الطلاب في المكسيك نسخة مماثلة في الاحتجاج ضد الحكومة<sup>(2)</sup>، وتقر معظم الدراسات أن التعبئة الطلابية المكسيكية الواسعة، سرعان ما تحولت في المخيال الجماعي إلى جيل سياسي استهل عملية ديمقراطية النظام السياسي<sup>(3)</sup>، أما في أوروبا فقد شكلت الحركات الاحتجاجية للطلاب في فرنسا، حركة اجتماعية جديدة تعكس بروز جيل سياسي<sup>(4)</sup>، وفي آسيا فقد كانت الاحتجاجات الطلابية مذهلة وعنيفة للغاية ضد حرب الولايات المتحدة الأمريكية في فيتنام قادها "الاتحاد الوطني للجان المستقلة للطلبة اليابانيين"<sup>(5)</sup>، أما في أفريقيا فيمكن أن نقف عند تونس، كحالة ضمن هذه الدراسة، فقد بدأت الحركات الطلابية منذ عام 1966 في احتجاجات بسبب الحرب العربية الإسرائيلية في الخامس جوان من عام 1967، كما شكل يوم التضامن مع الشعب الفيتنامي في 17 نوفمبر 1967 فرصة للاحتجاج والاضرابات على نطاق واسع ضد الإمبريالية الأنجلو سكسونية والتدبير بالحركة الصهيونية أمام سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، لتصل قمة المواجهة مع الحكومة في صيف عام 1968 بعد الحكم على الطالب "محمد بن جنات" (طالب في كلية أصول الدين) بالسجن عشرين عاماً مع الأشغال الشاقة<sup>(6)</sup>.

(1) Jean-François Havard et Magali Boumaza, *op.cit.*, p. 193.

(2) Courant Communiste International, Mai 68 et la perspective révolutionnaire, janvier 2009, p.05. Disponible sur: <https://bit.ly/3aKYexQ>. Accédé le: 11 decembre 2015.

(3) Bénédicte Récapé, "mobilisation étudiante et génération politique: qui précède l'autre? Réflexions comparatives à partir des exemples hongrois (1956) et mexicain ", *Revue internationale de politique comparée*, Volume 16, N° 2 (2009), pp. 209-211.

(4) Yolande Cohen, "Mai 68 : Le mouvement étudiant comme mouvement de génération ?", *L'Homme et la société*, N° 111-112 (1994), p. 119.

(5) Courant Communiste International, *op.cit.*, p. 05.

(6) M. Chenoufi, " Le role des mouvements d'étudiants tunisiens de 1900 à 1975", dans : L'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture, *le role des mouvements d'étudiants africains dans l'évolution politique et sociale de l'Afrique de 1900 à 1975*. Paris: Éditions UNESCO/L'Harmattan, 1993, p. 160.

وبوجه عام، فإن هذه النظرة العالمية، جاءت بمفهوم (Baby-Boomers) وهي الأجيال السياسية التي نتجت عن طفرة المواليد في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية والتي وصلت مرحلة النضج مع الستينات، وقد أصبح هذا الوصف مستخدماً على نطاق واسع في الكثير من الدراسات الأكاديمية في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وتركيا وكندا وغيرها من بلدان العالم. وقد تكون السمة المميزة لهذه الأجيال أنها أجيال سياسية مثلت فئة الشباب، أجيال محبطة مناهضة للحرب، كحرب فيتنام بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وحرب الجزائر بالنسبة لفرنسا. ومضادة للحكومات كما هو الحال في المكسيك. وهكذا فإن الحركات، حسب "جاي فالاردو" (Falardeau Guy)، قد أفرزت مجالاً للبحث من خلال وجهات نظر مختلفة، فمنها التي استندت إلى هذه الحركات بوصفها ظاهرة جيلية متعلقة بالشباب، وأخرى نظرت إليها باعتبارها حاملة للتغيير الاجتماعي واعتبرتها أخرى كفئة عمرية تتميز بسلوك ومواقف اجتماعية وسياسية<sup>(1)</sup>، ودون أدنى شك فحتى وإن تم تحليل هذه المنطلقات بشكل منفصل في بعض الأحيان، فإنها تتوافق كلها مع السمات التكوينية لأجيال سياسية جديدة تملك مواقف وإجابات محددة اتجاه السياسة والمجتمع.

#### ■ الأجيال السياسية: خلفية مفاهيمية.

إن السمة المميزة في تعريف الجيل السياسي، هي "المرحلة الحاسمة" التي تحشد فيها فئة عمرية نفسها، للعمل من أجل التغيير الاجتماعي والسياسي<sup>(2)</sup>. وفي هذا السياق أيضاً، يشير "آلان سبيتزر" (Alan Spitzer) إلى الصيغة الجماعية للجيل السياسي وعلاقتها بالسلوك السياسي، حيث يتولد الجيل السياسي عندما يرتبط العمر بالسلوك السياسي الجماعي، فجميع الاضطرابات السياسية التي وقعت في الستينات، كانت لنشطاء الشباب ضد سياسات آبائهم، بصفة متكررة، وباستخدام العنف في الكثير من الأحيان لإحداث التغييرات السياسية<sup>(3)</sup>. ففي فرنسا، على سبيل المثال، كانت الشعارات والملصقات التي تغطي جدران الجامعة مثل "أيها الأساتذة، صرتم أقدم، وثقافتكم أيضاً"، دعونا نعيش<sup>(4)</sup>، كلها توحى ببروز جيل سياسي جديد يرفض الثقافة والقيم التقليدية.

وإذا كان علينا تقديم دعم أكثر على المستوى النظري لوجهة النظر هذه، فإن "أوليفيه فيليوي" (Olivier Fillieule) يرى أنه من أجل فهم مستوى العلاقة بين أفراد الجيل السياسي باعتباره مجموعة موحدة ينبغي

(1) Guy Falardeau, " La sociologie des générations depuis les années soixantes" : synthèse, bilan et perspective ", *Politique*, N°. 17 (hiver 1990), p. 60.

(2) Richard Braungart et Margaret Braungart, *op.cit.*, p. 09.

(3) *Idem*.

(4) Courant Communiste International, *op.cit.*, p. 07.

أن يعزى لما تفعله فترة زمنية معينة في التأثير على الانخراط والتعبئة داخل مجموعة معينة كنقطة الانطلاق لتحديد مفهوم الجيل السياسي، وعلى ذلك فإن الجيل السياسي يعني "جماعة، في فترة زمنية معينة، تعرف على أنها تمثل مرحلة هامة، وتجمع جماعة مناضلة [...] إذا كان من المنطقي، تحديد وجود وحدة الأجيال بالمعنى المقصود عند مانهايم"<sup>(1)</sup>. وفي هذا السياق ركز "ريتشارد" و"مارغريت برنونغار" (Braungart) بشكل خاص، على ثلاثة تأثيرات تسمح بفهم السلوكيات السياسية وتشكيل الأجيال السياسية<sup>(2)</sup>:

- تأثير دورات الحياة، بالنظر إلى سمات النمو المرتبطة بكل مرحلة من مراحل الحياة، القدرة على تفسير السلوكيات السياسية المتباينة لكل مجموعة عمرية.

- تأثير الأثر: أي أهمية تجارب فترة النضج والتي تؤثر على مواقف مجموعة عمرية، كما تحدد إن كان أعضاء هذه المجموعة سيتجهون إلى الوحدة أم لا لتحقيق تغيير سياسي.

- الآثار المترتبة عن الفترة؛ أي الحالة التي ستصبح فيها أحداثا معينة تاريخية فرصة للتعبئة، والتي من شأنها تيسير ظهور الحركات الاجتماعية والسياسية.

ودائما واستنادا إلى "مارغريت برنونغار" و "ريتشارد برنونغار"، فإن هذه الحركات الاجتماعية والسياسية، كانت السبب الرئيس في بروز "العديد من النقاشات حول مسألة وجود فجوة بين الأجيال، والأسباب التي أدت إلى الظهور المفاجئ لشباب محبط وثوري، متظاهر في حرم الجامعات الأمريكية، وهذا بعد عقد هادئ لسنوات الخمسينات. فحركة الأجيال السياسية في الستينات اهتمت وفي وقت واحد بالحقوق المدنية، حرب فيتنام، وإصلاح الجامعات"<sup>(3)</sup>.

وعند هذا المستوى من تحديد المفهوم، يمكن النظر إلى الدراسة المقارنة لـ "بينديكت ريكابيه" (Bénédicte Récappé) حول التعبئة الطلابية وعلاقتها بتكوين الأجيال السياسية في المجر عام 1956 والمكسيك عام 1968، كأحدى الدراسات التي تضمنت وبصورة جلية، عناصر كان لها أهمية في تعريف الجيل السياسي عند "ريتشارد برنونغار" (R. Braungart)، من خلال التركيز على أن كل المشاركين في هذين الحركتين الطلابيتين يتميزون بنفس الخصوصية وهي الانتماء إلى الفئة العمرية نفسها، أما من حيث الدور الاجتماعي فقد اضطلعتا بنفس الدور الاجتماعي في تلك الفترة، مما يفرض التسليم بوجود نفس المصير الاجتماعي

(1) Magali Boumaza, " Les générations politiques au prisme de la comparaison : quelques propositions théoriques et méthodologiques", *Revue internationale de politique comparée*, Vol. 16, N°. 2 (2009), p. 195.

(2) *Ibid.*, pp. 15 -16.

(3) Richard Braungart et Margaret Braungart, *op.cit.*, p. 15.

بين هؤلاء الطلاب من خلال انخراطهم في حراك سياسي جماعي ومشاركتهم في حركة احتجاج واسعة مثلت فيها القضايا السياسية، كالعلاقات مع الاتحاد السوفياتي، تنظيم انتخابات حرة، وانهاء الطبيعة القمعية للأنظمة السياسية التي هيمنت لعقود من الزمن، المحصلة النهائية للائحة المطالب. وعلى الرغم من اختلافها من حيث المجال الزمني الذي استغرقته، إلا أنها سرعان ما شكلت صورة حقيقية لأجيال سياسية في المخيلة الجماعية لبلدان هؤلاء الطلاب<sup>(1)</sup>.

هكذا يتضح أن إدراك مفهوم الأجيال السياسية يفترض مجموعة من الأحداث السياسية تتوحد من خلالها فئة عمرية. وهكذا يمكن القول أن الأجيال السياسية تنشأ داخل ديناميات الصراع الاجتماعية التي تقدمها الكثير من الأعمال السوسولوجية حول الحركات الاجتماعية، وعلى ذلك يمكن القول أن دينامية الصراع الحركة الطلابية-الحكومة ساهمت في توحيد طلاب الجامعات المجريين والمكسيكيين، ومع توسع نطاق الدعم، زادت قناعة هؤلاء الشباب بأنهم يعيشون لحظة تاريخية ويشكلون جيل متمرد يمكن أن يلعب دورا سياسيا<sup>(2)</sup>. ومن هذا المنظور فإن نماذج بعض الشهادات لطلاب مكسيكيين ومجريين تكشف عن صورة حقيقية لنشأة أجيال سياسية جديدة، ومن أبرز هذه الشهادات شهادة طالب مكسيكي حول الحركة الاحتجاجية للطلاب حيث يقول: " كان الأهم هو الوعي: بأن نفعنا شيئا لهذا البلد"<sup>(3)</sup>، وتقدم شهادة طالب مجري أيضا أن الحركة الطلابية في المجر تقاسمت نفس الشعور وهذا يوضحه أحد المشاركين في تجمع الطلاب في 22 أكتوبر 1956 بالقول: " بدأت أشعر بأن لي أهمية"<sup>(4)</sup>.

وفي النهاية فإذا كانت ديناميات الصراع داخل الحركات الاجتماعية قد ساعدت على فهم تكوين الأجيال السياسية، فإنها فضلا عن ذلك كشفت على أهمية دورة الحياة وتأثير عامل العمر على السلوكيات والمواقف السياسية. ومن هذا المنطلق كيف يمكن أن تكون هذه المتغيرات عاملا تفسيريا حاسما في إدراك مفهوم الأجيال السياسية؟

<sup>(1)</sup> Bénédicte Recappe, " Mobilisation étudiante et génération politique: qui précède l'autre ? Réflexions comparatives à partir des exemples hongrois (1956) et mexicain (1968)", *Revue internationale de politique comparée*, N° 2 (2009), pp. 205-208.

<sup>(2)</sup> *Ibid.*, p. 217.

<sup>(3)</sup> *Ibid.*, p. 218.

<sup>(4)</sup> *Ibid.*, pp. 218 -219.



## المبحث الثاني: دورة الحياة، أتراب الولادة، تأثير الفترة التاريخية: سياقات لفهم الأجيال السياسية.

إن دورة الحياة وأتراب الولادة، وتأثير فترة تاريخية معينة من الأحداث، تعتبر في الواقع من المفردات التفسيرية المناسبة لوضع أساس نظري صلب لدراسة الأجيال السياسية، غير أنها عادة ما تظهر كمتغيرات منفردة في دراسة الأجيال السياسية، وفي دراستنا هذه سنتجه إلى جمع المتغيرات الثلاث للوصول إلى سلسلة متكاملة من العوامل التفسيرية، رغم أنها تتخذ سياقات مختلفة في إعطاء معنى للأجيال السياسية. فبخصوص المتغير الأول (دورة الحياة) فإنه يشير إلى عامل السن أي مرحلة الطفولة، الشباب، مرحلة النمو الكامل ومنتصف العمر ثم الشيخوخة، أما المتغير الثاني فيشير إلى الليف من الأشخاص الذين ولدوا في فترة زمنية واحدة، أما تعبير الفترة التاريخية فيشير إلى المجموعة من الناس الذين تقاسموا أحداثا تاريخية خاصة داخل مجتمعاتهم<sup>(1)</sup>. ويرجع توجهنا لمعالجة المتغيرات الثلاث بصورة متقاطعة إلى العلاقة المعقدة بين الزمن والسن وتغير البنية الاجتماعية، ومن ثمة فهم السلوك السياسي وكيفية تكون الأجيال السياسية كما يقترحان "مارغريت براونغار" (M. Braungart) و"ريتشارد براونغار" (R. Braungart)، وفي المقابل فإن معالجة المتغيرات الثلاث بشكل انفرادي هو نهج محفوف بالمخاطر، لكون التجارب التاريخية لا يمكن تناولها بمعزل عن الفاعلين الاجتماعيين.

### المطلب الأول: متغير دورة الحياة.

إن إعطاء المعنى الأصلي لدورة الحياة أو ما يمكن أن نطلق عليه أيضا العمر أو السن يعني المراحل المختلفة التي يمر بها وجود الفرد من الولادة إلى الشيخوخة ثم الموت، أي الطفولة والشباب ومرحلة النضج ثم الشيخوخة، أين تتوافق كل مرحلة من هذه المراحل بمجموعة خاصة من التغيرات النفسية والسوسولوجية حيث تتخللها مجموعة من الاهتمامات الاجتماعية والعاطفية؛ أدوار، إحتياجات وأهداف<sup>(2)</sup>. وإذا أردنا الوقوف على تفسير دقيق لسمات كل مرحلة تعيشها فئة عمرية معينة، فإن طرح المدرسة الإغريقية سيكون مناسباً جدا في هذا السياق، ويعتبر كل من "أفلاطون" و"أرسطو" من بين الذين نجحوا في تقديم تفسير شامل لخصوصية كل مرحلة، خاصة أرسطو في كتابه "السياسة". وفي تفصيل هذه المراحل يميز بين: الأطفال حديثي الولادة (*Gennomena*) والأطفال (*Pais*)، وبين هذين الفترتين تبدأ المرحلة الأولى (*Protên*) أين

<sup>(1)</sup> Richard et Margaret Braungart, *op.cit.*, pp. 16-25.

<sup>(2)</sup> *Ibid.*, p.16.

تلعب التغذية دورا أساسيا ومن ثمة جاء مصطلح (*Trephonema*) ويعني التغذية<sup>(1)</sup>، وتأتي المرحلة اللاحقة وهي مرحلة التدريبات البدنية والتي تكون بين الثلاث والخمس سنوات، هذه المرحلة حسب أرسطو هي:

"... ذلك العمر الذي لا يصلح بعد لا للانصراف إلى درس من الدروس، ولا لتعاطي عمل من الأعمال الضرورية، كي لا يعاق نمو الأحداث ويجب أن يأتي [ هؤلاء ] من الحركة ما يجنبهم بلادة الأجساد وهذه الحركة يترتب أن توفر لهم باللعب وبأعمال أخرى ملائمة"<sup>(2)</sup>.

وفي المرحلة الممتدة من خمس سنوات إلى سبع سنوات، يبقى الأطفال تحت رقابة الأم، وحين تنتهي هذه المرحلة يواجه الأطفال مرحلة حاسمة، بالنسبة لأرسطو، وهي مرحلة التعليم أو التهذيب (*Paideia*) والتي تتألف من مرحلتين فرعيتين أي من السابعة إلى المراهقة ( الثانية أو الثالثة عشر)، ثم من المراهقة إلى الحادية والعشرين<sup>(3)</sup>، فتتجه الأولى إلى التعليم الفكري الذي يركز على تلقي المعارف في حين تتجه الثانية إلى التدريب العسكري داخل الثكنات والدوريات، وهكذا يمكن للشباب حضور المآدب المشتركة (*Cataclisis*) التي تضم فئات عمرية مختلطة والتي تعبر عن منعطف في نشأة الفرد، أين يصبح كائن سياسي أي الخروج من الأسرة إلى المدينة<sup>(4)</sup>. غير أن التمييز بين المراحل العمرية المختلفة بعد سن الواحد والعشرين يستند إلى المهام السياسية والحد الأدنى من السن المناسب لأدائها؛ فسن الثلاثين هو العمر الذي يؤهل الفرد لأن يكون من ضمن جمعية أربع مائة وواحد (401) عضو المكلفة بسن القوانين والأربعين عام للمدربين ومنظمي الاحتفالات وسن الستين للقضاة<sup>(5)</sup>. أما بالنسبة لأفلاطون، فإنه يقدم تقسيما لا يختلف كثيرا عن أرسطو فيميز فترة الطفولة بين 07-18 سنة ومرحلة الشباب من 18 إلى 30 سنة، أما مرحلة النضج أو دروة العمر فمن 30 إلى 60 سنة فأكثر<sup>(6)</sup>.

وبالنظر إلى هذه المصنوفة الإغريقية يمكن الجزم بأنها تجلت بنفس الصيغة تقريبا في دراسات "مارغريت برونغار" (M. Braungart) و "ريتشارد برونغار" (R. Braungart) في نهاية القرن العشرين، عام 1989 في دراسة الأجيال السياسية. وحسبهما فإن مقارنة دورة الحياة في السياسة تكشف عن أنماط معينة ومحددة

(1) Hervé Le Bras, "Les politiques de l'âge", *L'Homme*, N° 167/168 (Juillet/décembre 2003), p. 27.

(2) أوغسطين بريارة البوليسي، *أرسطو السياسيات*. بيروت: اللجنة الدولية لترجمة الروائع الانسانية، 1957، ص ص 411-412.

(3) المرجع نفسه، ص ص 414 - 415.

(4) Hervé Le Bras, *op.cit.*, p. 28.

(5) *Idem.*

(6) *Idem.*

للفكر والسلوك السياسي لكل مرحلة والاختلافات والتغيرات في الفئات العمرية على مدار الحياة<sup>(1)</sup>. وهكذا سيسمح عرض هذه المراحل من رسم سياق تفسيري محدد لتكوين الجيل السياسي.

#### ▪ السياسة في مرحلة الطفولة:

إرتكز تحليل مارغريت و "ريتشارد برنونغار" عند هذا المستوى على تنمية الفكر السياسي لدى الأطفال، ذلك بالاعتماد بدرجة كبيرة على نظرية "بياجيه" (Piaget's) للتنمية المعرفية وبحوث تنمية الطفل، وقد سمح لهما هذا المنظور، ومن خلال الاستناد على مقابلات أمبريقية مع الأطفال والمراهقين من الوقوف على:

- وجود حدود واضحة لقدرة الطفل على إعطاء مفهوم للسياسة واستيعابه، وذلك حسب المرحلة التي يحكمها التطور الإدراكي المعرفي.

- قدرة الطفل على إدراك العالم السياسي وفهمه تحدث تدريجياً على مدار الطفولة والمراهقة، فالأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 3-6 سنوات لديهم بعض الوعي بالسياسة والتعرف العاطفي مع الرموز السياسية مثل الرئيس والعلم والبلد، أما القدرة على فهم معنى المفاهيم السياسية مثل الحكومة والقانون لا تبدأ إلا مع مرحلة الطفولة المتأخرة. وحتى في هذه المرحلة، يكون الفكر السياسي ملموساً وبسيطاً، ولن يصبح الوعي السياسي قوياً وسياسياً إلا في منتصف وأواخر فترة المراهقة<sup>(2)</sup>.

#### ▪ مرحلة الشباب والسياسة:

تعتبر مرحلة الشباب ذات أهمية خاصة من المنظور السياسي، حيث تظهر كوقت مهم في الحياة لتنمية المواقف والسلوك السياسي. فالتغيرات المعرفية التي تحدث أثناء الشباب هي التي تمهد الطريق لزيادة الوعي السياسي وكذلك زيادة القدرة النقدية<sup>(3)</sup>، ففي مرحلة الشباب تصل طاقة الأفراد دروتها حيث ينخرطون في عملية سريعة لتحصيل المعارف مع الشعور بالرغبة في الاستقلال، والحاجة إلى إيجاد هوية ومحاولة تحديد العلاقة بين الذات والمجتمع<sup>(4)</sup>. وفي هذا السياق تكشف نظرية "إريكسون" (Erikson) في تنمية الشخصية أن فترة الشباب هي جزء من الحياة ومرحلة جوهرية في تنمية الشخصية، فهي وقت التغيرات الجسدية والاجتماعية، حيث يصبح تطوير الشعور بالهوية قضية محورية<sup>(5)</sup>. كما أنه من المرجح أن تجعل هذه

(1) R. G. Braungart and M. Braungart, "Life-Course and Generational Politics", *Annual Review of Sociology*, Vol. 12 (1986), p. 209.

(2) *Idem*.

(3) *Ibid.*, p. 210.

(4) Richard Braungart et Margaret Braungart, "*Les générations politiques*", *op.cit.*, p. 16.

(5) Şenol Bezci, "Youth in crisis: an eriksonian interpretation of adolescent identity in « Franny »", *No-vitas-Royal*, Vol. 02 /1 (2008), p.03.

الخصائص التنموية الشباب ينتقدون الكبار ومجتمعهم وسياساتهم، وقد تم تفسير ذلك من قبل البعض للإشارة إلى أن الشباب لديهم "استعداد" للصراع بين الأجيال والتمرد والثورة. وهو ما تشير إليه الدراسات الاستقصائية عبر الوطنية للشباب من الستينيات إلى الثمانينيات، حيث أن الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عامًا) كانوا الأكثر انتقاداً للمجتمع والسياسة، وخاصةً إتجاه طريقة تعامل الكبار مع المشاكل الاجتماعية. وفي سياق الثورات فقد أشارت إحدى الدراسات شملت 64 من القادة الثوريين على مدى 300 عام إلى أن أكثر سمات هذه الثورات شيوعاً هي أن صغار السن قد شاركوا في النشاط الثوري قبل سن العشرين و 84% بحلول سن 35، فالشباب هم من وفروا الإطار المناسب لهذه الثورات الاجتماعية والسياسية عبر التاريخ، ومنذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر كانوا مسؤولون بشكل مباشر عن فترات الاضطرابات السياسية والاجتماعية المتقلبة<sup>(1)</sup>.

#### ■ منتصف العمر والسلوك السياسي:

لم تحض هذه المرحلة باهتمام كبير في الدراسات الجليلية ولا حتى في تحديد الأنماط المميزة للسلوك السياسي في منتصف العمر، حيث أنه نادراً ما ركزت الدراسات الاستقصائية حول الفروق العمرية في المواقف والسلوكيات السياسية بشكل مباشر على فئة منتصف العمر، وقد تم توظيف متوسطي العمر كقاعدة يمكن على أساسها مقارنة المواقف السياسية للشباب أو تلك الخاصة بكبار السن. ومن سمات هذه الفئة أن أعضائها أكثر ميلاً للتصويت والمشاركة في السياسة السائدة، ويرجع هذا التوجه إلى موقع القوة والنفوق لمن هم في منتصف العمر وحصتهم التنموية القوية في المجتمع والسياسة<sup>(2)</sup>.

#### ■ كبار السن والسلوك السياسي:

على عكس مرحلة منتصف العمر، فقد عرفت مرحلة الشيخوخة اهتماماً متزايداً من أجل فهم المواقف السياسية والسلوك الذي يميز مرحلة كبار السن، ووجدت الدراسات الاستقصائية، حسب "برونغار"، الكثير من الاختلافات بين الفئات العمرية في السياسة، حيث أن كبار السن عموماً يظهرون أكثر تحفظاً من الشباب أو متوسطي العمر. وعلى الرغم من طرح تفسير مفاده أن التباطؤ النفسي البيولوجي للشيخوخة قد يعزز توجهاً أكثر تحفظاً من الناحية السياسية، فإن هذا الطرح لم يحض بقبول واسع النطاق، حيث أشارت في المقابل دراسة حالة للقادة السياسيين بغرض تحديد آثار عمليات الشيخوخة والأمراض على السلوك والقرارات السياسية. وقد توصلت إلى تباين كبير حول قضية التدهور البيولوجي والنفسي مع تقدم العمر؛ ففي حين أن

(1) R. G. Braungart and M. Braungart, "Life-Course and Generational Politics", *op.cit.*, pp. 210.

(2) *Ibid.*, pp. 210-211.

بعض كبار السن قد يتعرضون لانخفاضات سريعة ويصبحون أكثر سلبية مع تقدمهم في العمر، يظهر لدى البعض الآخر انخفاض طفيف في هذا الجانب، ويصبحون إيجابيين للغاية في وجهات نظرهم، وأداءهم بطريقة عالية الكفاءة. ومما يدعم هذا التعميم دراسات السيرة الذاتية للقادة السياسيين المسنين<sup>(1)</sup> التي قام بها "جيرولد م. بوست" (Jerrold M. Post) حيث أوضح أن شخصية ستالين في الاتحاد السوفيتي و"ماوتستونغ" في جمهورية الصين الشعبية يشكلان أمثلة تاريخية في غاية الدقة في هذا السياق؛ فقد أصبحت شخصية ستالين تتسم بجنون العظمة خلال الأيام الأخيرة من حياته، وبالمثل فإن تصور "ماو تسي تونغ" (Mao Tse-tun) أن الوقت المتبقي من حياته يبدو قصيرا لتحقيق أهدافه، قد ساهم هذا في زيادة وتيرة القفزة الكبرى لتحقيق أهدافه وتسريع وتيرة القفزة العظيمة للأمام في تحقيق الثورة الثقافية، فكبار السن قد لا يفكرون في كبر سنهم، بل قد يدركون، وبشكل متزايد، انحسار الوقت المتبقي من حياتهم، هذا الأخير الذين يواجهونه بإلحاح متزايد لترك بصمتهم. وفي ذات السياق، فقد كان أداء "تشو إن لاي" (Chou En-lai) فعالا للغاية، بل وفي كثير من الأحيان أكثر براعة، وذلك حتى قبل وفاته بقليل عن عمر يناهز 78 عامًا<sup>(2)</sup>. وعلى الرغم من كل هذا، وكما أشرنا في أمثلة سابقة، فإن الكثير من الدراسات و المساهمات في هذا الإطار، تعتبر الشباب مصدر لإثارة الاضطرابات والاحتجاجات الاجتماعية والسياسية والتي تتحول في مرحلة معينة إلى حركات وثورات سياسية<sup>(3)</sup>.

وبالإضافة إلى ما سبق، يظهر أن دراسة متغير السن وتمايز كل مرحلة من مراحل الحياة عن الأخرى يقتضي أيضا تمايز على مستوى التوجهات والمصالح ووجهات النظر. ومن وجهة النظر هذه يرى "جون جينواي كونجير" (John Janeway Conger)، في ذلك سببا قويا لعدم التفاعل والتفاهم المتبادل وصعوبة التواصل بين مختلف الفئات العمرية داخل الأسرة والمجتمع على حد سواء، ذلك أن الشباب الذي يمتلك لطاقته كامنة يميل إلى تفجيرها بإلحاح وبشكل سريع، والاهتمام بمستقبله بينما لم يبق للكبار سوى العمل على الحفاظ على طاقتهم والاهتمام بماضيهم<sup>(4)</sup>. وفي ذات السياق يجادل "بيرنارد برييل" (Bernard Preel)، أن كل جيل هو من يصنع قيمه ورموزه الثقافية، أو بالأحرى نظامه المرجعي الخاص به لاسيما في مرحلة التنشئة الاجتماعية، والتي تمتد عادة من مرحلة الطفولة إلى فترة متأخرة من مرحلة البلوغ<sup>(5)</sup>. فكل جيل يميل إلى

(1) *Ibid.*, pp. 211-212.

(2) Jerrold M. Post, "The Seasons of a Leader's Life: Influences of the Life Cycle on Political Behavior", *Political Psychology*, Vol. 2, N° 3 (Autumn - Winter, 1980), pp. 42-45.

(3) *Idem.*

(4) Richard et Margaret Braungart, "Les générations politiques", *op.cit.*, p. 17.

(5) Bernard Preel, *le Choc des générations*. Paris: Éditions La Découverte, 2000, p. 131.

المحافظة على قيمه المكتسبة أو على الأقل البقاء وفيها لها في المراحل الأولى من التكوين. وبهذا الخصوص يعرض "بريل" تفسيراً عمرياً يسمح بفهم هذه الدينامية في تنقل القيم والمحافظة عليها من قبل كل جيل في المشاهد التي يمر بها من مشهد الشباب إلى الشيخوخة، حيث يجادل بأن هذه القيم تقف موقف المقاومة رغم أوجه النمو والتقدم التي يعرفها كل جيل. فبينما ينخرط الشباب، ضمن هذه الدينامية، في رهان الابداع والأمل، يكون الكبار ضمن رهان البحث عن الاستمرار والديمومة المصاحب بخيبة الأمل<sup>(1)</sup>.

ومن ثمة، فإن هذا السياق التحليلي، وبالإضافة إلى الأمثلة التاريخية السابقة التي استخدمناها في سياق محاولة رصد توصيف صحيح لمفهوم الأجيال السياسية، يسمح لنا بتقديم تفسير لمفهوم الأجيال السياسية انطلاقاً من متغير العمر أو السن حيث أن مفهوم الجيل ومفهوم العمر يقتربان ويرتبطان ارتباطاً وثيقاً، وهذا ما يمكن تمييزه في النزعة القوية الجديدة لمفهوم الجيل التي تزامنت مع حركات الشباب التي بدأت في الخمسينات فأضحى معها مفهوم الجيل كمرادف للشباب، وهكذا أرسيت هذه الفترة لتحول هام في تعريف الأجيال بعدما كانت مرحلة الشباب كمرحلة وسيطة بين الطفولة والكهولة منعومة بسبب هيمنة خطاب عنصري إيديولوجي لصالح كبار السن، هذا الخطاب الذي يملك كل خصائص الخطابات التي كانت سائدة حين ذلك؛ كخطاب الرجل على المرأة والبيض على السود، في المجتمعات الغربية و العربية على حد سواء؛ ففي المجتمعات العربية حسب "عبد القادر الزغل" فإن الثقافة العربية التقليدية، التي لم تشجع، لا لثقافة شباب في البيئة الريفية ولا حتى للشباب، في نظره، كفترة وسيطة بين مرحلة الطفولة وكبار السن، حيث أدى الزواج المبكر والحرص الشديد في تقدير الشرف العائلي والقبلي على حد سواء إلى تسريع إدماج الشباب في حياة الكبار، في المناطق الحضرية لم تؤسس المجتمعات العربية سوى لثقافة هامشية للشباب في المدن الكبير ذات إتجاه أكثر تمرداً. أما في المجتمعات الغربية ما قبل الصناعية فقد كان كبار السن لا يتقاعدون في سن معينة ويواصلون المشاركة بفعالية في إدارة مجتمعاتهم، ولم ينته هذا الوضع إلا مع نهاية الحرب العالمية الثانية<sup>(2)</sup>، أين تبدأ الفترة النظرية الثانية التي تعافى فيها مفهوم الجيل انطلاقاً من تقديمه من منظور تفصيلي يجمع بين المتغير البيولوجي والمتغير الاجتماعي، وبمعنى أكثر دقة الأشخاص الذين ولدوا في نفس الوقت (الأجيال البيولوجية) والذين لا يعبرون عن الجيل من وجهة نظر اجتماعية، إلا عندما يرتبطون

<sup>(1)</sup> *Ibid.*, pp. 131-132.

<sup>(2)</sup> Abdelkader Zghal, "La jeunesse arabe, vigile de la société", dans: l'organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture, *la jeunesse dans les années 80*. Paris: Les Presses Centrales de Lausanne S.A. 1981, pp. 270-273.

بإيقاع التغيير الاجتماعي وأوقات عدم الاستقرار فيصبح عندها الجيل جيلا فعالا. وهنا برز الشباب في غالب الأحيان كقوة سياسية في عملية تجديد الأجيال السياسية حيث يفترض في الشباب الأكثر تقبلا للتغيير الاجتماعي<sup>(1)</sup>. ويتضح هذا بشكل واضح في معظم التحليلات الأنثروبولوجية التي تبنت تحليل مفهوم الأجيال السياسية على أساس التركيز على فكرة الجيل كطبقة عمرية وكمجموعة اجتماعية. كما يظهر في تحليلات "آيزنشتات" (Eisenstadt) في كتابه "من جيل إلى جيل" في دراسة حركات الشباب في الدول الغربية<sup>(2)</sup>، التي كان فيها الشباب الفاعلين الاجتماعيين بوصفهم توليدا لأجيال سياسية جديدة.

### المطلب الثاني: متغير أتراب الولادة.

إن الاشتغال على هذا المتغير يقتضي منا في البداية توضيح استخدامنا لمصطلح "الترب" أو "الفوج" بدلا على الجماعة أو العصابة مثلا، وذلك من أجل زيادة صلابة مفهوم الأجيال، كون المناقشات حول هذا المتغير في دراسة الأجيال يشتمل على بعض التوريدات الديمغرافية كسنوات الولادة أو الأفراد الذين تتقارب أعمارهم كمصدر لدراسات آثار العمر في التوليد الجيلي. وقبل التفصيل في تحليل هذا الأخير في تفسير الأجيال السياسية يقتضي التحليل منا العودة به إلى أصوله الإتيولوجية التي انبثق منها، وضمن هذا التصور الإتيولوجي يشير "لويس شوفال" (Louis Chauvel) أن كلمة (Cohors, cohortis) تقابلها لدى الرومان، الجزء العاشر من فليق الجيش الروماني أي أولئك الذين يتقاسمون نفس الفرقة أو التقسيم في المعسكر، والمستلهمة من فكرة تقسيم الحقل أو الحديقة عند اليونان، ولعل هذا الارتباط بالجانب العسكري ما جعل الكلمة تقترن باللغة العسكرية لوقت معين للتعبير عن "دفعة التعبئة" العسكرية كدفعة التعبئة لعام 1939 مثلا، غير أنه وفي وقت لاحق أصبحت كلمة "ترب" على قدر كبير من الاستخدام كمرادف للأجيال، في الكثير من السياقات. وبمرور الوقت أصبحت الكلمة تجري على "أتراب الزواج" أي أولئك الذين وقع زواجهم في وقت معين، "ودفعات التخرج"، ومع هذا فإن هذه التوصيفات غير ملائمة إلى حد كبير، كما تبدو أيضا أقل تفسيريا لكلمة "ترب" كمرادف في تفسير الأجيال. وبالتالي فإن التعبير الأفضل والأشد قوة ضمن هذا التمييز الإتيولوجي هو "أتراب الولادة" الذي يستند إلى سنة الولادة وبالتالي فإن "أتراب سنة 1967" على سبيل المثال يشير إلى جميع الأفراد الذين ولدوا سنة 1967<sup>(3)</sup>. وبهذا المعنى يبدو مفهوم

(1) Claudine Attias-Donfut, "Rapports de générations et parcours de vie", Enquête En ligne, disponible sur: <https://bit.ly/3sUfTm> . Accédé le: 26 mars 2017.

(2) Ibid.

(3) Louis Chauvel, *le destin des générations. Structure sociale et cohortes en France du XX<sup>e</sup> siècle aux années 2010*. op.cit., pp. 79-80.

"الترب" وثيق الصلة بالديمغرافيا، ولعل ما يبرز استخدام هذا المصطلح، الذي عرف انتشارا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، على هذا النحو، هي الأولوية التي أعطاها "الفرد. ج.لوتكا" (A. J. Lotka) منذ فترة ما قبل الحرب حيث ركزت دراساته بشكل أكبر على الخصوبة في كل ترب، وفي هذا السياق يشير الترب إلى مجموعة من الأفراد الذين عرفوا في تاريخهم وفي نفس الفترة أيضا حدث أساسي مثل الولادة والزواج<sup>(1)</sup>.

وطبقا لهذا المفهوم فإن التداخل في التحليل بين "نفس الفترة" و"ترب الولادة" يدفعنا، في هذا السياق المعرفي إلى تقديم التمييز التالي؛ إذ أن عملية جمع وتجميع البيانات لأتراب ولادة متعاقبة هو في الواقع تجميع حسب كل ترب وهو الإجراء الذي لا ينسحب على عملية تجميع البيانات حسب الفترات ( سنة أو مجموعة من السنوات)، فالتحليل داخل الترب يدرس الأحداث المتعاقبة عبر الزمن داخل نفس الفوج على نقيض التحليل بالفترة الزمنية الذي يرصد الأحداث في مجموعات مختلفة في سنة واحدة أو فترة زمنية محددة<sup>(2)</sup>. وضمن هذه الصورة التوضيحية، فإن معظم الدراسات التي أجريت تاريخيا حول أتراب الولادة تأخذ بمعيارين أساسيين هما " الحدث الأساسي" و"الفترة"، كمتغيرين أساسيين لدراسة أتراب الولادة فأخذت بالفرد وتاريخ الولادة كحدث أساسي، وتسلسل مجموعات أتراب يعكس متغير الفترة<sup>(3)</sup>. ومن ثم، وحسب هذا المعيار، فإن الترتيب المتسلسل للأتراب يعكس مسارها الزمني الذي يتم تحديده من خلال العمر الذي يفصل بين كل ترب.

وهكذا، وبناء على ما تقدم فإن مفهوم الترب وحتى أنه لا يتضمن كل العناصر النموذجية لمفهوم الجيل بشكل عام، كتجاهله لفكرة " وحدة الفكر" المميزة لمفهوم الجيل، إلا أن احتفاظه بالوضع التاريخي لمجموعة من الأفراد، والذي يعتبر حقا من العناصر المركزية المرتبطة بمفهوم الجيل، يجعل منه مدخلا تفسيريا في تحليل الأجيال السياسية، ويتصل به اتصالا وثيقا. وبالتالي فإن متغير "أتراب الولادة" لم يحدد كافة العناصر المرتبطة بمجموعة محددة ( أي ما يمكن أن يطلق عليه تعبير الجيل) وهذا شأن كافة المداخل التي ناقشت المفهوم حيث لم تقدم كافة المعايير مرة واحدة ولكن تم تقديمها من قبل الباحثين حسب كل حالة وفقا لاعتبارات نظرية وأمبريقية<sup>(4)</sup>.

(1) Jean-G. Padioleau, "Analyse par cohortes appliquée aux enquêtes par sondages", *Revue Française de sociologie*, N°. 14/4 (1973), pp. 513-514.

(2) *Ibid.*, p.514.

(3) Jean-G. Padioleau, *op.cit.*, p. 514.

(4) *Ibid.*, p. 515.



وفي هذا السياق، فإن التحاليل الديمغرافية المتعلقة بأتراب الولادة تنصب على التركيز على التطور عبر الزمن لمجموعات يعرفها تاريخ الميلاد أكثر من أي شيء آخر، وفي عام 1959 يظهر لنا "و.م إيفان" (W.M.Evan) هذا المسار التحليلي في ملاحظاته للرأي العام لدراسة تأثير العمر والجيل، وكمصدر لهذه الملاحظات فسح المجال لمسح عينة مثلت أتراب الولادة لخمس سنوات من 1945 إلى 1965 وجمع البيانات حول الأفراد في سن 25 عاما في عام 1945 و 30 عاما في عام 1950 و 35 عاما في عام 1955، و 40 سنة في عام 1960، و 45 سنة في عام 1965<sup>(1)</sup>. وبالإضافة إلى عمل "إيفان" فإن التدخل الشفوي لعالم الديموغرافيا "نورمان ريدر" عام 1959، الذي لم يبرز إلا بعد ست سنوات في المجلة الاجتماعية الأمريكية في مقال تحت عنوان "الترب كمفهوم في دراسة التغيير الاجتماعي" (The cohort as a concept in the study of social change)، يظل المرجع الرئيسي لكل باحث أو دراسة تتعامل مع تحليل الأتراب حيث بعث النقاش حول أتراب الولادة من خلال وجهة نظر يمكن أن تعد في هذا السياق، مرجعا حقيقيا للبرهنة على أن هذا المفهوم يمكن أن يكون مدخلا تفسيريا على صعيد فهم الأجيال السياسية. ويعرف هذا الاتجاه التحليلي بالمقاربة الديمغرافية في دراسة التغيير الاجتماعي، ويعرف أتراب الولادة من وجهة نظر اجتماعية بعيدا عن دورة الحياة الفردية التي لا تحمل أي دلالات جوهرية عن فكرة تحول المجتمع. ومن وجهة النظر هذه، فإن التغيير المجتمعي الهيكلي، حسب ريدر، سيستمر دائما وعلى الرغم من وفيات الأفراد، فإن تسرب أفواج ميلاد جديدة التي قد تشكل تهديدا للاستقرار، إلا أنها تشكل أيضا فرصة للتحول المجتمعي فكل فوج من المواليد يكتسب التماسك والاستمرارية من التطور المميز لمكوناته. وهكذا تنفرد المجموعات المتعاقبة نتيجة المحتوى المتغير لمحتوى التعليم الرسمي وطرق التنشئة الاجتماعية بين الأتراب والخبرات التاريخية الفريدة. هذه العملية الضخمة لاستبدال الأفراد داخل المجتمع يطلق عليها "الاستقلاب الديمغرافي" (Demographic metabolism)\*، وهي عملية تعبر عن استبدال الأجيال من خلال الظهور المستمر لمشاركين جدد في العملية الاجتماعية والانسحاب المستمر لأسلافهم، ويعبر "ريدر" (Ryder) عن هذا

(1) Idem.

(\*) الاستقلاب الديمغرافي مفهوم أقترحه لأول مرة عالم الاجتماع "نورمان ريدر" عام 1965 واعتمده و"لفغانغ لوتز" (Wolfgang Lutz) عام 2013 وطوره بمزيد من التفصيل. ويشير إلى كيف تتغير المجتمعات كنتيجة لاستبدال الأتراب، أي التغييرات بين الأجيال التي يرتقي فيها الشباب ذو الخصائص المختلفة تدريجياً في الهرم العمري ويغيرون تكوين المجتمع الذي يعيشون فيه. أنظر:

- Erich Striessnig, "The demographic metabolism model of human capital formation", in: Alberto Bucci, Klaus Pretzner and Alexia Prskawetz, *human capital and economic growth the impact of health, education and demographic change*. Switzerland: Palgrave Macmillan, 2019, p. 140.

بتقاطع القوى الابتكارية والمحافظة في التاريخ فكل مجموعة تجسد نسخة محددة زمنيا بحيث أن كل جيل جديد يتواصل أولاً مع الموروث الاجتماعي المعاصر، فتتمايز المجموعة العمرية عن بقية المجموعات الأخرى. وعلى الرغم من التقليل من حدة هذا التباين إلى حد أدنى من قبل المؤسسات الدائمة والبنى السلطوية المتدرجة تدرجا هرميا، إلا أن ما يميز هذا الاستبدال الديمغرافي هو أن كل مجموعة جديدة أو جيل جديد هي وسيلة لإدخال مواقف جديدة، ومن ثمة توفير الفرصة للتغيير الاجتماعي<sup>(1)</sup>. وعند هذا المستوى يجادل "ريدر" أن التغيير الاجتماعي يمكن أن يأخذ شكلين<sup>(2)</sup>:

- الأول: هو تغيير شامل للمجتمع ككل، كما هو الحال لإثراء مجتمع يتشارك فيه الجميع ثمار النمو على قدم المساواة.

- الثاني: التغيير الذي يمر من خلال استبدال الأتراب (أو الفئات العمرية)، فالفئات الجديدة ستحمل خصائص محددة اكتسبتها من خلال التنشئة الاجتماعية المختلفة عن آبائها بعد أحداث مفيدة أو غير مفيدة، لتحل محل كبار السن الذين سيختفون تدريجيا من سنة لأخرى. وينظر إلى هذه العملية، أنها تنطوي بشكل واضح على مفهوم الترب أو فوج الولادة. وفي هذا السياق يمكن أن ندرج حالة الاتحاد السوفيتي سابقا، التي تم توثيقها بشكل جيد من قبل "باور" (Bauer)، حول عمل "ستالين" على خلق جيل من الفنيين المعاصرين ليحل محل البلاشفة القدماء، لأن مهارات هؤلاء في مجال السياسات التأميرية لم تصبح تتناسب مع عصر الآلات والجيوش الحديثة، وبالتالي ضرورة تحول القرار إلى أيدي الأتراب الذين نشأوا في ظل الاشتراكية<sup>(3)</sup>.

ويضيف "ريدر" (Ryder) إلى هذا، أن كل شخص في أي عصر أو مرحلة من التغيير، يهيمن عليه تاريخ ولادته، ويستمد فلسفته من عالمه التاريخي وثقافة تربه الفرعية (التنشئة الاجتماعية التي تحدث بين الأقران)، فالتاريخ يضيف على كل مجموعة فترة زمنية خاصة بها وأسلوب خاص وحقيقة خاصة، وضمن هذه الفترة تتفق الأفكار والمشاعر والقيم لأعضاء نفس المجموعة وتصبح بذلك أعمالهم شبه منظمة، وينطبق هذا أي التجمعات العمرية المتجانسة، حسب "ريدر"، على جميع المجتمعات<sup>(4)</sup>. ومن ثمة، فإن هذا التصور، ومن خلال ربط أتراب الولادة بالتنشئة الاجتماعية ومجموعة من الأحداث والتجارب والفرص بوصفها

(1) Norman B. Ryder, "The Cohort as a Concept in the Study of Social Change", in: William M. Mason and Stephen E. Fienberg, *cohort analysis in social research*. Springer-Verlag New York Inc: New York, 1985, pp. 10-11.

(2) Louis Chauvel, *Le destin des générations Structure sociale et cohortes en France au xx<sup>e</sup> siècle*. 2<sup>e</sup> édition Paris: Presses universitaires de France, 2002, pp. 265-266.

(3) Norman B. Ryder, *op.cit.*, p. 20.

(4) *Ibid.*, p. 29.

مصدرا لتحقيق ذاتية كل مجموعة عمرية، كفيل بتقديم أتراب الولادة كمدخل لتفسير الأجيال السياسية، من خلال تباين مواقفها وسلوكياتها السياسية تحت تأثير الظروف الاجتماعية والسياسية في خضم التغيير الذي يعرفه المجتمع ككل. ويظهر هذا تحديدا عندما تتغير المجتمعات بصورة سريعة، فالأحداث الدرامية، تشكل عادة علامة لنهاية عصر قديم وبداية عهد جديد، فالمجموعات العمرية، وضمن ظروف مختلفة تسمح لأعضاء كل واحدة منها بتقييم الأحداث السياسية بناء على خبرتها السابقة<sup>(1)</sup>. وعند هذا المستوى يبدو من الصعب الحديث عن التواصل السياسي بين الفئات العمرية. وضمن هذا السياق، فإن "رينتالا" (Rintala) يبدوا واضحا جدا حول هذا الاتجاه حيث يؤكد أن "الجيل السياسي هو مجموعة من الأفراد الذين عاشوا نفس التجارب الأساسية خلال سنوات تكوينهم [...] والذين سيجدون أن التواصل السياسي مع الأجيال السابقة أو اللاحقة صعبا إن لم يكن مستحيلا"<sup>(2)</sup>. وعليه فإن الاستناد على هذا المفهوم، يكشف عن أهم العوامل في تحول الأتراب إلى أجيال سياسية فعالة، وهو تشكل الوعي الجيلي بين أفراد المجموعة العمرية الذين يعتبرون أنفسهم كمجموعة تاريخية فريدة تختلف عن بقية الفئات العمرية للمجتمع، وهكذا يشكل الترب مجموعة عضوية محددة من خلال العمر، في حين يشير الجيل السياسي إلى مجموعة مرجعية ديناميكية محددة بالعمر أيضا، حيث أن مفهوم المرجعية هنا يشير إلى الوعي الجيلي الجماعي الذي يجعل من الممكن تعبئة أي جيل سياسي<sup>(3)</sup>.

وعلى صعيد آخر، فإن هذا التباين في سلوك أتراب الولادة من ترب لآخر، لا يمكن فهمه بشكل أفضل دون نقل هذه التحليلات النظرية إلى التشخيص التجريبي في الواقع الأمبريقي، وبالنظر إلى هذا الواقع فإن الكثير من الدراسات المسحية التي أجريت في ستينيات القرن الماضي تكشف عن تفاصيل تتعلق بتأثير أتراب الولادة على الظواهر السياسية حيث تميل مختلف الفئات العمرية إلى إظهار مواقف سياسية مختلفة، فأترب الولادة الذين تلو الحرب العالمية الثانية يكشفون عن قيم مختلفة عن أولئك الأتراب الذين أصبحوا كبارا خلال سنوات الرخاء النسبي التي تلت الحرب في أوروبا الغربية، حيث انصب اهتمام الأتراب الأكبر سنا بالانشغال بقضايا الأمن الاقتصادي والوطني (القيم المادية) بينما الأتراب الأصغر سنا كانت تميل أكثر إلى القيم المتعلقة بأنماط الحياة (القيم الغير مادية)، التي تسمح لهم بالتعبير عن الذات، حيث كانت ترفض اتجاه دعم حلف الناتو والانفاق الدفاعي، مع اظهار عدم ثقة كبيرة اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد

(1) Richard Braungart et Margaret Braungart, "Les générations politiques", *op.cit.* p. 22.

(2) *Idem.*

(3) *Ibid.*, p. 23.

السوفيياتي<sup>(1)</sup>. وضمن هذا السياق التجريبي تعتبر الدراسات المسحية الاستقصائية التي أجراها "رونالد انجليهارد" (R. Inglehart)، منذ سبعينيات القرن العشرين، قياسات مباشرة حول الاختلافات بين الأجيال والتغيير الثقافي الذي يحدث بينها، والذي يرتبط وبصورة وثيقة بالتطور الاقتصادي والاجتماعي، وقد إنطلق "انجليهارد" في هذا التحليل من الافتراض أن المجتمعات الصناعية المتقدمة كانت لها الأولوية في تحول قيم الناس من الأهداف المادية القائمة على الأمن الاقتصادي والجسدي نحو الأهداف ما بعد المادية التي تؤكد على التعبير عن الذات ونوعية الحياة، ويظهر هذا من خلال قياس التحول الثقافي سنويا منذ عام 1970 والذي شكل دليل قاطع على حدوث تغيرات ثقافية كبرى بين الأجيال وسند واقعي لنظرية تغير القيم بين الأجيال والتي لا يمكن اثباتها إلا بالرجوع للفرضتين الواقعتين التي بنيت عليهما<sup>(2)</sup> وهما:

■ **فرضية الندرة:** وتتعلق من فكرة أن جميع الناس تقريبا يريدون الحرية والاستقلال، غير أن أولويات الناس تنعكس على الوضع الاقتصادي والاجتماعي، ومن الأولويات التي تفرض نفسها كأولوية عليا؛ المواد التي تدخل في معيشة الفرد بصورة أساسية ثم الأمن الجسدي وكلاهما تعتبر من المتطلبات الأولى للبقاء على قيد الحياة، وهكذا، ففي ظل الندرة سوف يعطي الناس الأهمية القصوى للأهداف المادية. أما في ظل ظروف الرخاء ستتجه خياراتهم إلى التأكيد على الأهداف أو القيم ما بعد المادية. وبالنسبة "انجليهارد" فإنه يمكن تحليل فرضية الندرة ضمن إطار مقارن، حيث أنها تشبه مبدأ تناقص المنفعة الحدية في النظرية الاقتصادية، حيث يببدا مفيدا في تحليل التمييز بين احتياجات البقاء المادي والسلامة والاحتياجات الغير مادية المرتبطة بالاحترام والتعبير عن الذات. فالأولى من وجهة النظر هذه، تكون ضرورية للبقاء، فعندما يكون نقص في عرضها فإنها تميل إلى أخذ الأولوية على الاحتياجات الأخرى بما في ذلك الاحتياجات ما بعد المادية. وبالمقابل فإن تلبيتها، بشكل آمن سيجعلها أمرا مفروغا منه، وعندئذ تحظى الأهداف ما بعد المادية تحظى بأولوية عليا والتي على نحو يوسع من آفاق الناس لتحقيق أهداف أعلى في التسلسل الهرمي للدوافع واحتياجات الناس لـ "ماسلو"<sup>(3)</sup>.

■ **فرضية التنشئة الاجتماعية:** لا تقتصر على الفكرة السابقة القائمة على العلاقة بين ندرة المواد وأولويات القيم، كما أن هذه الفرضية تنفي فكرة التعديل العاجل للقيم، فهناك فارق زمني كبير متأخر ينعكس إلى حد كبير في الظروف التي كانت سائدة خلال السنوات الأولى للفرد، والتي تتغير ضمن ما يعرف بالاستبدال

(1) *Idem.*

(2) Ronald Inglehart and Christian Welzel, *modernization, cultural change, and democracy*. New York: Cambridge University Press, 2005, pp. 94-95.

(3) Ronald Inglehart and Christian Welzel, *op.cit.*, p. 98.

السكاني العابر للأجيال. والراهن أيضا، أن كل المجتمعات تميل فيها الأجيال الأكبر سنا إلى نقل قيمها إلى أطفالها، والتي تعبر عن تراث ثقافي لا يمكن تبديده، لكن يمكن الاستغناء عنه إذا تعارض مع تجارب المرء الأولى وعندها يمكن أن يتآكل.

وعلى ضوء هذا الطرح، يظهر لنا تباينا بين الفرضتين إلى درجة الجزم بوجود قطيعة بينهما في تفسير تغير القيم بين الأجيال، بسبب منطق الحاجات والدوافع إليها، غير أنه في المقابل فإن "انجليهارد" يجادل أنه لا يمكن تفسير فرضية الندرة بمعزل عن فرضية التنشئة الاجتماعية، وهنا يتم التأكيد على طابع الجمع بين المستوى الموضوعي الاقتصادي المحض وما هو سائد في السياق الاجتماعي بشكل عام فشعور المرء الشخصي بالأمن يتأثر بالحس العام للأمن السائد في السياق الاجتماعي، كما أن اتجاه شعور الأفراد الميسورين نحو الأمان أكثر من نظرائهم من الفقراء، هو الآخر، يتأثر بالوضع الثقافي ومؤسسات الرفاه الاجتماعي التي ينشأ فيها الفرد<sup>(1)</sup>.

ومن ثمة فإن هذين الفرضيتين مجتمعتين تطرح تنبؤات واضحة بشأن "التغير القيمي" العابر للأجيال، ففرضية الندرة ترى في أن الرفاه يفضي إلى رواج القيم ما بعد المادية. أما فرضية التنشئة ورغم أنها متشعبة أيضا بضرورة وجود الأمن الاقتصادي والجسدي في التحول إلى القيم ما بعد المادية، غير أنه من النادر أن تتغير قيم الفرد أو قيم المجتمع ككل بين ليلة وضحاها، بل على العكس فإن التغيير في القيم الأساسية يحدث بصفة تدريجية بعد عملية استبدال جيل أكبر بجيل شباني أصغر منه، من ناحية العمر، حيث يتوقع بعد فترة ممتدة من الأمن الاقتصادي والجسدي إدراك الفرق بين الأولويات في ترتيب القيم الخاصة بالمجموعات الشبانية وغير الشبانية من كبار السن، وعند هذا المستوى يمكن ملاحظة فارق زمني فاصل معتبر بين التغيرات الاقتصادية وتداعياتها السياسية. وهكذا وبعد عشرة أو خمسة عشرة سنة من الرفاه تتحول الفئات العمرية "الأجيال" إلى الانخراط في لعبة أدوار النخب بالدخول في الدائرة الانتخابية<sup>(2)</sup>.

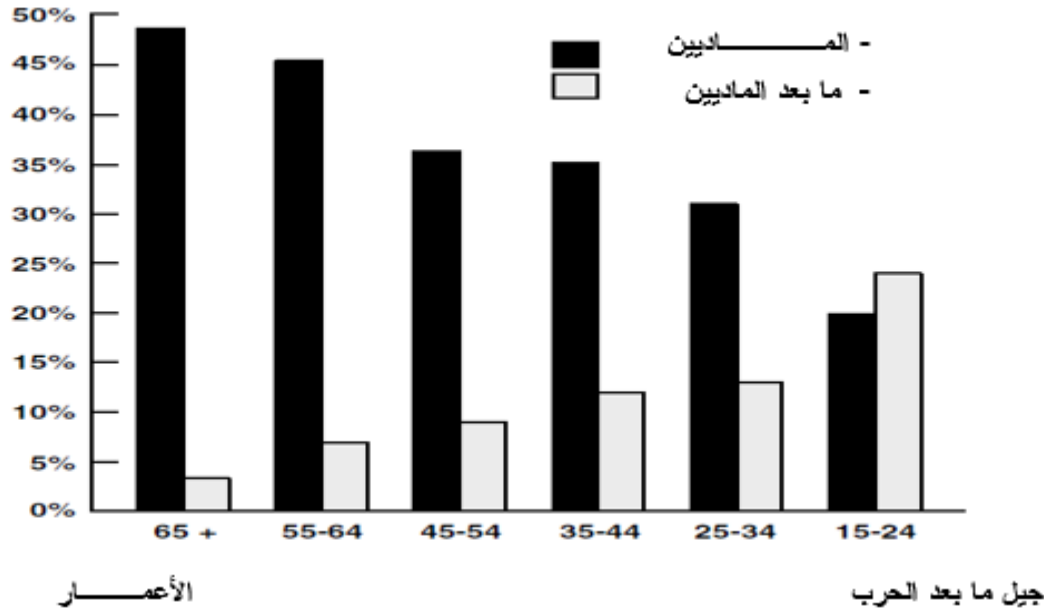
ويمكن رؤية نتائج هذين الفرضيتين بوضوح، في بيانات المسح التي قام بها "انجليهارد" منذ عام 1970 في الدراسات الاستقصائية العبر وطنية في دول أوروبا الغربية في بريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا وبلجيكا وهولندا. فقد فكانت الميزة التي طبعت هذه الدول الست هي الفروق بين الفئات العمرية والتي تنبأت بها فرضية التنشئة الاجتماعية، ففي نفس العام؛ كانت الأجيال السائدة أو الفئات العمرية الأكبر تميل إلى القيم المادية بينما عندما نتحول إلى الفئات الأصغر سنا تتخضع نسبة الماديين وتزيد نسبة ما بعد الماديين

<sup>(1)</sup> Idem.

<sup>(2)</sup> Ibid., p. 99.

( أنظر الشكل 01)، وتشكل الأتراب الأكبر سنا أولئك الذين تجاوز سنهم الخمسة والستين سنة، وهي المجموعة العمرية التي هيمنت عليها القيم المادية، في حين ظل عدد ما بعد الماديين ( الأتراب الأصغر سنا) أقل عددا<sup>(1)</sup>.

الشكل رقم (01): أصناف القيم حسب الفئة العمرية، بين عامة الجمهور في بريطانيا وفرنسا وغرب ألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا في عام 1970.



- Ronald Inglehart and Christian Welze, *op.cit.*, p. 100

- المصدر:

والملاحظ ضمن هذا الطرح، أنه يعكس بوضوح تغيرا للأجيال وتغيرا قيما لكل ترب ولادة مع مرور الوقت، ولتوضيح هذا، وتفاديا للوقوع في فخ ما يمكن أن نسميه التمرکز الزمني أجرى "انجليهارد" مسحا عبر وطني آخر من عام 1970 إلى 1999، وباستخدام البيانات المجمعة من بريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا وبلجيكا وهولندا، وكانت السمة البارزة أيضا هي أن ظلت الأتراب الأصغر سنا ما بعد مادية خلال كامل الفترة المدروسة وحتى مع تقدمهم في السن<sup>(2)</sup>. وفي ظل هذه المتواليات الزمنية يمكن تأكيد فرضتي الندرة والتنشئة مجتمعيتين، حيث تذكرنا هذه الفترة بالمستويات العالية من الأمن والرفاه الاقتصادي الذي عرفته

<sup>(1)</sup> *Ibid.*, p. 100.

<sup>(2)</sup> Ronald Inglehart and Christian Welzel, *op.cit.*, p. 101.

الكثير من بلدان أوروبا الغربية، حيث سمحت بصورة اجتماعية نمطية ركز فيها أتراب الولادة الأصغر سنا توجههم نحو قيم التعبير عن الذات.

### المطلب الثالث: متغير تأثير الفترة التاريخية.

لقد أبرز المتغيرين اللذان تمت دراستهما سابقا العوامل المرتبطة بالتجديد الجيلي والتجديد المستمر للمجتمع، من خلال البدء من جديد بديناميكية وحيوية جديدة وبناء مصير جديد ومجموعة جديدة من التجارب، وظهور إرث ثقافي جديد باعتبار أن التراكم الثقافي لا يتم انجازه بواسطة نفس الأفراد بل عملية التنمية الثقافية تتضمن مجموعات عمرية جديدة تظهر باستمرار كفواعل ثقافية جديدة لها نهج جديد أيضا<sup>(1)</sup>. وعلى العكس من هذا فإن تفسير عملية تشكل الأجيال السياسية ضمن متغير تأثير الفترة التاريخية لا يرتبط بعملية التجديد الاجتماعي فحسب بل يجد أيضا يجد أصالته ضمن تأثير الأحداث التاريخية. ومن ثم فإن عملية تفسير وتحليل الأجيال السياسية، ضمن هذا السياق، سيعتمد على مدخل مهم كان قد طرحه "مانهايم" في مؤلفه "مشكلة الأجيال" وهو مدخل "تشابه الوضع" داخل الزمن الاجتماعي، وفي هذا الإطار لا يكفي الاعتماد على معاصرة زمن الولادة والشباب والكهولة والشيخوخة كونها لا تشكل الأساس للوضع المشترك في الفضاء الاجتماعي، حيث ينبغي فضلا عن ذلك ضرورة توفر نفس المجال التاريخي والاجتماعي وأكثر من ذلك الانتماء لنفس التقسيم من الوعي. ويتضح هنا أن المعاصرة الزمنية (أي الزمن البيولوجي) لا تكفي لتشكيل أو تكوين جيل متشابه أو متماثل. وبصيغة أخرى، فإن تطابق التجربة يشكل معطى مركزيا في حالات توليد أجيال متماثلة أو متجانسة. وحسب "مانهايم"، فإنه لا يمكن لأحد أن يجادل بأن الشباب البروسي والصيني مثلا حوالي عام 1800 كانوا في وضع مماثل. ومن ثمة فإنه لا يمكننا الحديث عن جيل متطابق طالما لم يكن هناك الانتماء لنفس المجتمع في الحياة التاريخية. ويتعلق الأمر هنا بحسب "ويلارد ل. رودجرز" (Willard L. Rodgers) بكل التأثيرات الناجمة عن البيئة المباشرة؛ أي كل التغيرات الاجتماعية والثقافية التي قد تطرأ<sup>(2)</sup>. وفي هذا السياق فقد سبق لكارل مانهايم أن قدم صورة أكثر دقة وهي ضرورة البحث في الحد الأدنى من تأثيرات البيئة والفترة على وحدات التوليد الجيلي ويعطي مثلا حول الشباب الريفي في المناطق البعيدة والشباب الحضري في وقت واحد، ليرسم في النهاية فارقا واضحا بينهما بعدم ادراجهما في نفس الكل الجيلي لأن الشبان الريفيين في المناطق البعيدة النائية لم يتأثروا بالاضطرابات الاجتماعية والفكرية التي أثرت في الشباب الحضري، ولم يشكلوا على الإطلاق مفاتيح للتغيرات الشاملة إلا نادرا، ولذلك

(1) Karl Mannheim, *op.cit.*, p. 71.

(2) Richard Braungart et Margaret Braungart "Les générations politiques", *op.cit.*, p. 26.

فإن الحديث عن الكل الجيلي لا يكون إلا عندما يصبح المحتوى الفعلي الفكري والاجتماعي، في هذا الفضاء من عدم الاستقرار والتجديد، هو الرابط الحقيقي بين الأفراد الذين هم في نفس الوضع. وعند هذا المستوى فإن حالة أولئك الريفيين يندرج في إطار وضعية الجيل البسيطة، التي لا تشكل جوهر التحليل الجيلي، ومع ذلك فإنهم سيظلون في نفس وضع جيلهم أي "أبناء جيلهم" غير أن ذلك سوف لن يشكل سوى مظهر خادع حيث أنهم لا يشاركون باستمرار في الكل الجيلي المعني، غير أن نفس الإطار أو الوضع الجيلي سيجعلهم محل اختبار إزاء مصائر جديدة غير مألوفة. وبالفعل فقد كان هذا هو واقع الحال خلال حروب التحرير حيث سيطر على الأمة بأكملها شعور حماسي مماثل، وانطلاقا من هذا التوقع اللاإرادي داخل هذا الوضع الجيلي يتحول الوضع البسيط للجيل لأبناء الفلاحين إلى المشاركة في الكل الجيلي برمته. وهكذا فإن ارتباط الأفراد من نفس الفئة العمرية بكل جيلي، خاضع باستمرار إلى المقدر الذي يشاركون به في التيارات الاجتماعية والفكرية والتي هي على وجه التحديد اللحظة التاريخية حيث يشاركون بصفة ايجابية أو سلبية في تلك التفاعلات التي تشكل الوضع الجديد<sup>(1)</sup>.

ولتفصيل تأثير الفترة فإنه ينبغي ربطها بوقت في التاريخ، وهذا الوقت بذاته يتطلب عدم الخروج عن السياق الاجتماعي والعالمي اللذان يشكلان المجال الذي يتفاعل فيه الأفراد والجماعات، حيث يجري هذا التأثير وهذا التفاعل في فترة معينة من التاريخ على جميع الفئات العمرية، غير أنه، وكما كان الحال في تحليل قضية التباين بين الفئات العمرية سابقا نتيجة لتأثيرات السن والتغيرات البيئية المختلفة الاجتماعية الاقتصادية والثقافية والسياسية، فإن مختلف الدورات والأحداث والعمليات التاريخية أيضا لها أصولها الخاصة ومراحلها الخاصة من النمو والنضج والتراجع، مما يجعلها تنتج تأثيرا زمنيا واضحا. ومن الأحداث التي تشكل صورة واضحة عن تأثير الفترة التاريخية، والتي سيكون لها في النهاية تشكيل "كل جيلي" لا يقل تميزا عن الأجيال السابقة أو اللاحقة في الدورات التاريخية الأخرى، يمكن أن تخلق الحروب ومختلف الكوارث "خبرات تضامنية" تميل فيها مختلف الفئات العمرية إلى الاستجابة بصورة مماثلة، وفي مثل هذا السياق أيضا، فحتى الاختراعات ومختلف الانجازات العلمية والتقنية تؤدي أيضا إلى ردود فعل دورية من قبل مختلف الفئات العمرية<sup>(2)</sup>، ولاشك أن هذه الأحداث ليست إلا مجموعة التجارب التي عاشها الأتراب ومن ثم تحول هؤلاء الأتراب إلى أجيال.

<sup>(1)</sup> Karl Mannheim, *op.cit.*, pp. 84-85.

<sup>(2)</sup> Richard Braungart et Margaret Braungart, "Les générations politiques", *op.cit.*, p.26.



ومع ذلك يمكن وضع معلمين أساسيين للتمييز بين تأثير أتراب الولادة، كما سبق وأن رأينا، وتأثير الفترة؛ فالأول يركز على تأثير الأحداث السابقة، في حين يستند تأثير الفترة بشكل قوي إلى الأحداث المعاصرة التي تستجيب لها الفئات العمرية وتتفاعل معها، وبالتالي فهي السياق التاريخي الذي يجسد تأثير هذه الفترة، والذي في الوقت نفسه، يوفر تعريفاً وتحديداً للحالة أو الوضع الذي يؤثر بقوة على الطريقة التي يعيش بها الأفراد حياتهم<sup>(1)</sup>. وتبعاً لهذا، فإن كل وحدات التوليد الجيلي حسب "مانهايم" يحكمها نسبياً التداخل الفريد بين القوى التاريخية والظروف المحيطة بها، وعلى هذا الأساس يجري انتقائها وتعزيز موقعها من خلال القيم الجماعية المشتركة<sup>(2)</sup>. وهكذا فإن الحديث عن الأجيال التاريخية والوحدات الجيلية لا يخلو بشكل كبير من توصيف لنماذج فريدة من السلوك الاجتماعي والسياسي واللذان يتوافقان في نقطة اختبار الأحداث التاريخية، وتفسير هذه الأحداث تفسيراً واعياً وكذا نماذج الاستجابة لهذه الأحداث على نحو تطوري<sup>(3)</sup>، ويقترن كل هذا وبشكل حصري بنمط الفترة السائدة أو القائمة بذاتها، فحركات الشباب تتأثر أو تتشكل ضمن الاتجاهات الفكرية والأيديولوجية المميزة للفترة نفسها سواء كانت سمتها ليبرالية أو محافظة، ساكنة أو ديناميكية أو ثورية، ويتم التعبير عن هذا النمط بالقوة المهيمنة السائدة أو "روح العصر". وعند هذا المستوى من التحليل يرتسم أمامنا تبايناً آخر بين وحدات التوليد الجيلي و "روح العصر" فيما يتعلق بمستوى التأثير، فحين يؤثر التاريخ أو روح العصر على النمط الجيلي، فإن الوحدات الجيلية تؤثر على بنية المجتمع و سياق التاريخ على حد سواء، ويتم هذا الأمر من خلال انتقاء وتوسيع بعض الأنماط الثقافية والسياسية، حيث تعمل الوحدات الجيلية على خلق ما يشكل منشأً وحركية النظام الاجتماعي والتاريخي الجديد، ويشكل هذا خاصية أساسية في تكوين الأجيال السياسية ضمن سياق تأثير الفترة، حيث تتحول الوحدات الجيلية الجديدة ضمن تطور حركة التاريخ إلى أخذ دور الطليعة أو الرائد للأيديولوجيات الحديثة الإدراك أو الأفكار المثالية التي تتفاعل وتتنافس بشأنها من أجل دور حاسم في تعريف الواقع والسيطرة عليه<sup>(4)</sup>. ويوضح لنا هذا التحليل أن تشكل الوعي الجيلي الذي يؤدي إلى تكون الأجيال السياسية، مقترن مباشرة بروح العصر (أنظر الشكل رقم 02).

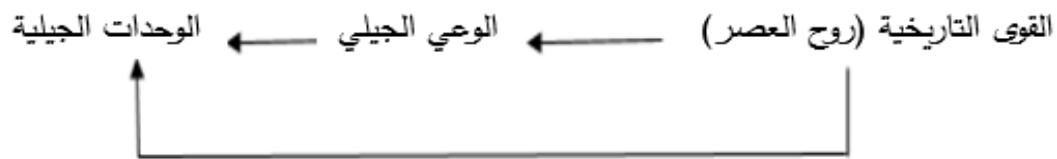
(1) *Idem.*

(2) R. G. Braungart, "Historical generational patterns of youth Movements: A global perspective", *Comparative Social Reseach*, Vol. 07 (1984), p.19.

(3) R.G. Braungart, "Historical generations and generation units: A global pattern of youth movements," *Journal of Political and Military Sociology*, volume 12, N° 1 (Spring-Summer1984), p. 114.

(4) R. G. Braungart, " *Historical generational patterns of youth Movements: A global perspective*", *op.cit*, p.19.

الشكل رقم (02): العلاقة السببية المنطقية بين القوة السائدة والوحدات الجيلية.



المصدر:

- R. G. Braungart, "Historical generational patterns of youth Movements: A global perspective", *op.cit.*, p. 19.

يكشف هذا النموذج تنبؤًا واضحًا يتمثل في أن القوى التاريخية لوحدها لا تحدد الحركات الجيلية، ولكن العوامل التاريخية بالاقتران مع وعي الأجيال الجديدة والمصير المشترك الذي سوف ينتج وحدات جيلية، ويؤكد هذا النموذج أيضًا على أن هناك عملية تغذية مرتدة تعمل بصورة واضحة حيث يمكن للسلوك السياسي للوحدات الجيلية تحديد مسار التغيير الاجتماعي والتاريخي<sup>(1)</sup>.

ومن خلال تحليل هذا النهج الذي يشرح تأثير الأحداث بصفة كلية على الوعي الجيلي ومن ثمة الوحدات التي تحيل إلى نشأة الجيل، فإنه يبدو أن تأثير الأحداث السياسية ليست منعزلة عن هذا الشرح أيضًا، وما يفيدنا هنا بالتحديد هو دور الأحداث التاريخية في التأثير على المواقف السياسية ومن ثمة تشكيل الأجيال السياسية، وبشكل واضح يفترض متغير تأثير الفترة التاريخية أن الأحداث على المستوى الكلي تؤثر على كل فرد بغض النظر عن عضويته في جيل سياسي بحكم أتراب الولادة أو مرحلة دورة حياة<sup>(2)</sup>.

ولتجاوز هذه الحالة النظرية في تحليل تأثير الفترة التاريخية ينقلنا "ريتشارد برنونغار" (R. Braungart) إلى مستوى أمبريقي من خلال دراسة مسحية ذات منظور عالمي شامل للأنماط التاريخية والجيلية لحركات الشباب، التي تضاعفت بشكل مضطرد من حيث العدد والنطاق، بعد الثورة الصناعية في العديد من البلدان والمناطق في أوروبا وأمريكا اللاتينية وآسيا والولايات المتحدة الأمريكية وفيما بعد في أفريقيا والشرق الأوسط، وضمن هذا المسح يعزى لسنوات 1815-1830، 1890-1920 و 1930 وفترة الستينات، التي تتصف

<sup>(1)</sup> *Idem.*

<sup>(2)</sup> Olena Nikolayenko, "life cycle, generational and period effects on protest potential in Yeltsin's Russia " *Canadian Journal of Political Science*, Vol. 41, N° 2 (June 2008), p. 443.

إلى حد أكبر بأنها الفترة الفاصلة الأكثر ثراء حول النشاط والسلوك الجيلي الواسع، حيث وصفت بأنها سنوات الديناميكية والتفرد أو العصر التاريخي المعادي كما يسميه "بينر" (Pinner)، أي فترة التغيير الاجتماعي والسياسي السريع حيث ولدت بالفعل مرحلة جديدة في نشاط حركة الشباب وربما كانت هذه الفترات التاريخية هي التجمع الجيلي الفعلي الذي أظهر الشباب معاً بطريقة فريدة كأداة للتغيير الاجتماعي والسياسي<sup>(1)</sup>. ومن أجل تحليل المحطات التاريخية الديناميكية الأربعة التي عرضها "ريتشارد برنونغار" فإن سياق التحليل تقتضي عرض الموقع الزمني وإظهار الأحداث التاريخية الحاسمة التي عرفتها حركات الشباب ضمن منظور عالمي.

- **الحقبة الأولى الممتدة من 1815 إلى 1830:** وما قبل هذه الفترة مرحلة زيادة عدد الشباب واتساع حركات الشباب السياسية والأدبية ومناهضة النزعة المحافظة من معتقدات ومؤسسات (أنظر الجدول رقم 01). وقد مست بشكل لافت دول أوروبا وبضعة دول في أمريكا اللاتينية كالبرازيل ضمن بعض عوارض الاستعمار الأوروبي.

**الجدول رقم (01): الحقبة الأولى من 1700 إلى 1800، الأحداث التاريخية الحاسمة وحركات الشباب.**

الموقع الزمني	حركات الشباب	الأحداث التاريخية
1800 – 1700	أوروبا	
	- زيادة في عدد الشباب التصنيع، التحضر، القومية، مشاكل العمالة	- نضال الطلبة من أجل الحرية المثالي، والرومانسي، الفردي، مناهضة الطلاب للمؤسسات ورد فعل ضد الاتفاقيات، والنزعة المحافظة والمعتقدات التي عفا عليها الزمن في مجتمع القرن الثامن عشر.
	- فئتين من الشباب: فئة العمال (المشردين وعصابات الشباب) وفئة الطلاب من الطبقة المرموقة.	- السعي لتحقيق التحرر الاجتماعي، فضل فيه الطلاب الاستقلال والقومية (حركة الشباب الأوروبية الإيطالي، الإنجليزي، المجري، وحركة " الواجب والحب" (Burshenschaften) في ألمانيا.
	- هزيمة نابليون (1815).	
	- الحركة السياسية والأدبية الألمانية (Sturm und Drang) والحركة الرومانسية الفرنسية (1830)، حيث كان الشاب البطل هو الخارج عن القانون.	

<sup>(1)</sup> Ibid., pp. 19-32.

- الشباب يبحث عن حياة أفضل،
- حركة "الواجب والحب" حاولت تطهير حياة الطلاب من الفساد الأخلاقي، مما أدى إلى الانقسام بين (1815-1827).
- الشباب في ألمانيا وفرنسا وإيطاليا.
- تباطؤ التصنيع في استيعاب الشباب في ألمانيا وفرنسا أكثر مما كان عليه الحال في إنجلترا.
- المطالبة بإصلاح الجامعة.
- حركة "الواجب والحب" حاولت تطهير حياة الطلاب من الفساد الأخلاقي، مما أدى إلى الانقسام بين (1815-1827).
- النادي الانتحاري في جامعة السوربون لتحدي الأخلاق البورجوازية عن طريق تدمير الذات (1846).

### في أمريكا اللاتينية

1800

- الاستعمار الأوروبي.
- الجامعات الاستعمارية هي مجال تدريب موجه للنخب
- في البرازيل نشط الطلاب في حركة من أجل الاستقلال وإلغاء العبودية.

### المصدر:

-R. G. Braungart, "Historical generational patterns of youth Movements: A global perspective", *op.cit.*, pp. 20-23.

من خلال هذا الجدول، يرتسم المشهد الجيلي للقرن التاسع عشر، والذي شمل أوروبا، خصوصا، جيل من الشباب مناهض للنظام القديم، وضمن هذا السياق يظهر أن السلوك الجماعي لجميع هذه الحركات الشبابية متنوع بين حركات طلابية ذات نزعة أخلاقية سياسية وحركات أخرى ذات نزعة ثقافية أدبية أو قومية. وبالتأكيد فإن هذه الحركات لم تنحصر فقط فيما تمت الإشارة إليه في الجدول من طرف "ريتشارد و"مرغريت" برونغار، ففي الوقت نفسه فقد عرفت أوروبا في النصف الأول من القرن التاسع عشر حركات شبابية أيضا لا يمكن تجاوزها لأنسجامها في رد فعلها الاجتماعي وتشمل الأخويات الطلابية في ألمانيا في حوالي 1820 التي حاربت السياسة الرجعية في البيوت الملكية بعد هزيمة نابليون، إلى جانب حركة "شباب أوروبا" (Mazzin Guiseppe) التي تأسست في سويسرا عام 1834 وحركات الشباب الوطنية الأخرى "جيوينا إيطاليا" (Italia Giovina) و "ألمانيا الشابة" (Deutschland Junges) وحركة "نارودينكي"

(Naródniki) للمتقنين الروس، وقد كان جوهر التجانس بينها كوحدات جيلية هو استبعاد جميع الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 25 عامًا من الحياة العامة من أجل تمكين الإصلاح الجذري<sup>(1)</sup>.  
أما بالنسبة لإختبار تأثير الأحداث التاريخية على الوعي الجيلي فإن خيبات الأمل من النظرة التقليدية للعالم (العصور الوسطى) والمجتمع الصناعي، قد أنتجت رد فعل اجتماعي سريع مرتبط بجيل سياسي ثوري يدعو إلى تأسيس دول قومية والحق في الاقتراع العام مع رؤية جديدة أكثر تنافسية<sup>(2)</sup>. أما الخاصية المميزة لحركات الشباب في أمريكا اللاتينية فهي مناهضة الاستعمار والأوليغارشيات التي استمدت سلطتها من الوصول إلى المواد الخام التي يمكن تصديرها، وقد كان أبرز تمثلاتها هو احتقار المشاركة السياسية لعامة الشعب<sup>(3)</sup>. وكما تمت الإشارة إليه في الجدول لحركة الطلاب في البرازيل خلال الفترة الاستعمارية، فإنه من الأحداث التي يمكن رصدها هنا، دور الطلاب غير المباشر في ثورة "بيرنامبوكو" (Pernambuco) في عام 1817 حيث كان الطلاب من المتخرجين الجدد من مدرسة " أوليندا" (Olinda) من المحرضين على الثورة<sup>(4)</sup>.

– **الحقبة الثانية الممتدة من 1890 إلى 1920:** من الممكن أن نطلق على هذه الفترة فترة النشاط الجيلي المتزايد، بحيث تشكل نزعة جديدة غير قابلة للمتوقع أو التكيف أو حتى الخضوع للإرث السياسي والاقتصادي والثقافي القائم، حيث استيقظ الطلاب والمتقنون الشباب في جميع أنحاء أوروبا وكان مصدرا ملهما لحركات الشباب في آسيا وأمريكا اللاتينية (أنظر الجدول رقم 02). وبشكل عام تمحور النشاط الجيلي في هذه الفترة في ردة فعل ضد الأنظمة السياسية والقومية والاستبدادية، والاستعمار والرأسمالية الصناعية والدعوة إلى إصلاح الجامعة، هذا الجيل هو الجيل المعروف في معظم أدبيات الأجيال "بجيل 1914" حيث شارك، وهلك، ونجا من الثورة والحرب العالمية الأولى بوصفه جيل ذو طبيعة وبصيرة أدبية وسياسية متميزة<sup>(5)</sup>.

(1) Jiirgen Reulecke, "Youth movements, history of". Available at: <https://bit.ly/3q7LQOT>. Accssed: November 21, 2019.

(2) R. G. Braungart, " Historical generational patterns of youth Movements: A global perspective", *op.cit*, p 33.

(3) Stefan Berger and Holger Nehring, *the history of social movements in global perspective*. London, United Kingdom: Palgrave Macmillan edition, 2017, p 119.

(4) Robert O. Myhr, "The university student tradition in brazil", *Journal of interamerican studies and world affairs*, Vol. 12, N°. 1 (Jan. 1970), p 128.

(5) R. G. Braungart, " Historical generational patterns of youth Movements: A global perspective", *op.cit*, p. 33.

الجدول رقم (02): الحقبة الثانية من 1890 إلى 1920، الأحداث التاريخية الحاسمة وحركات الشباب.

الموقع الزمني	الأحداث التاريخية	حركات الشباب
1890 - 1920	أوروبا	
	<ul style="list-style-type: none"> <li>- الاختراعات، التكنولوجيا، التصنيع وانتصار الكمية على النوعية.</li> <li>- توسع الطبقة الوسطى.</li> <li>- السياسة لم تعد السعي وراء الطبقة العليا ولكن الانفتاح على المشاركة الجماهيرية.</li> <li>- الخدمة العسكرية للشباب.</li> <li>- تنامي الاشتراكية.</li> <li>- الحرب العالمية الأولى (1914-1918).</li> <li>- الثورة الروسية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- الشباب يتحدى سلطة الكبار.</li> <li>- الاشتراكية تزداد شعبية، بينما تحاول الفاشية والشيوعية التحقق من الاشتراكية.</li> <li>- تنامي الوعي الطبقي بين الشباب.</li> <li>- حركة الشباب الألمانية "الواندارفوجل" (Wandervogel) والتي تعني بالألمانية «الطيور المارة»، حركة تعبر عن ثقافة شباب من الصداقة والحب، والتخلي عن قيم الوالدين، وأسلوب حياة وقيادة أسلوب حياة طبيعية بسيطة، والاعتماد على الذات، تستبعد اليهود وتتبنى العرق الآري كعرق متفوق.</li> </ul>
1918 - 1920	أمريكا اللاتينية	
	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تنامي الطبقة الوسطى الداعمة للإصلاحات والحركية.</li> <li>- ارتفاع الالتحاق بالجامعة.</li> <li>- أثرت الحرب العالمية الأولى والثورة البلشفية على المثقفين و"المذاهب" أصبحت ذات شعبية كبيرة بالنسبة لفئة الشباب.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- انعقاد أول مؤتمر دولي للطلاب الأمريكيين في "مونتيفيديو" (Montevideo) بالأرجواي، والذي اهتم بشكل أساسي بقضايا الإصلاح الجامعي.</li> <li>- نشأ بيان قرطبة وحركة إصلاح الجامعة بجامعة قرطبة في الأرجنتين باعتبارها أول تنظيم طلابي وطني يدعم القضايا اليسارية والليبرالية، نحو العمل من أجل إنصاف المظلومين، والنقابات العمالية، ومعاداة الاستعمار والإصلاح الجامعي.</li> <li>- وقد لقت معارضة من طرف الكنيسة والجماعات الشبانية المحافظة، وذلك عبر تنظيم إضرابات وغلق الجامعات، هذا وقد تحققت إصلاحات في الجامعات وأضفت إلى ما يطلق عليه وصف الحكومة المشتركة (الثنائية).</li> </ul>

في آسيا

1894

1900

1905

1912

- حركة قرطبة تمت محاكاتها في البيرو والأوروغواي الشيلي والمكسيك وكولومبيا، هذه الحركة الطلابية اليسارية الليبرالية اتجهت عموماً نحو مناهضة الحكومة، الإصلاح الاجتماعي والإصلاح الجامعي في كولومبيا، المكسيك، البيرو وفنزويلا. استمروا في الكفاح من أجل السلطة.

- في الصين، عودة الطلاب و"سون يات سين (Sun Yat-Sen)"، ولعب دوراً في سقوط أسرة "المانشو". دعم الطلاب التحديث والديمقراطية والأيدولوجية الراديكالية

- اليابان في حالة حرب مع الصين وروسيا.

- اليابان تهزم روسيا وتتولى السيطرة على كوريا ومنشوريا.

- الجمهورية الصينية تحل محل عائلة "المانشو"، لكن أمراء الحرب استمروا في الكفاح من أجل السلطة.

1918-1920

- تأسس الروابط الشبانية في الهند وتتعدد مؤتمرات طلابية ذات الصلة بموضوع القومية النضالية، هذا ويدعم الطلبة حركة غاندي غير التعاونية دعماً كبيراً.

- موضوعات القومية والأيدولوجية الراديكالية حيث التحق العديد من الطلاب الآسيويين بالجامعات الأوروبية وتصدير فكرة الاشتراكية والشيوعية إلى آسيا.

في الولايات المتحدة الأمريكية

1920-1900

- تأسست الجمعية الاشتراكية الدولية كمجموعة ليبرالية-اشتراكية شبانية، ورابطة الشباب الاشتراكية حظيت بتنظيم ونفوذ قوي على نهج التروتسكيين، والتي تضم ما يربو على عشرة آلاف عضو.

- الحرب العالمية الأولى.  
- منح المرأة حق التصويت.

### أفريقيا والشرق الأوسط

1920-1850

- بدأت الحكومات الأوروبية الاستعمار في أفريقيا، من خلال توطيد حكم استعماري راسخ بحلول عام 1920.
- كان الطلاب إبان زمن الإمبراطورية العثمانية في تركيا، قوة سياسية حيوية وفاعلة، بحيث كانت وراء خلع السلاطين والتخطيط لشن الثورة حتى سنة 1920، وقد قامت ثورة الشباب الأتراك سنة 1908، حيث برز فيها تأييد الإسلاميين لعملية التغيير سنة 1916، والتي حملت إسم "اتحاد الطلاب التركي" (Milli Türk Talebe Birliđi)، علما بأنها كانت ذات طابع قومي ومعادي للغرب.
- في جنوب إفريقيا، يصطدم الشباب ايدولوجيا داخل الاتحاد الوطني لطلاب جنوب إفريقيا (NUSAS). (1) مع اليساريين والسود في مواجهة الأقليات. (2) المحافظون البيض وغير المسييسون. وفي عام 1957 يدين (NUSAS) الميز العنصري.

### المصدر:

- R. G. Braungart, "Historical generational patterns of youth Movements: A global perspective", *op.cit.*, pp. 21-30.

من خلال كل هذه الأمثلة، وضمن هذا المنظور التاريخي، يتضح أن الموجة الثانية من نشاط حركات الشباب مع مطلع القرن العشرين قد شكلت ردة فعل حقيقية على ليبرالية القرن التاسع عشر والاستعمار والإمبريالية وعجلت بظهور عصر جديد لديمقراطية الجماهير وتقرير المصير، وقد شكلت الاشتراكية أفضل المظاهر المقبولة في المحيط الاجتماعي لتحدي ليبرالية القرن التاسع عشر. وهكذا شكل هذا القرن فترة تغيير ثقافي وسياسي واجتماعي غير مسبوق، نمو سكاني سريع وضغوط شديدة على الموارد. فخلال السنوات الممتدة بين عامي 1880 و 1920 عرفت أوروبا هجرات هائلة من الريف إلى المناطق الحضرية، كما دخلت أوروبا مرحلة من الابتكار المثير في الفن والموسيقى والعلوم والتكنولوجيا، وبذلك كانت نهاية القرن في أوروبا تجسيدا لروح عصر، بلغ الشباب الأوربي معه أشده ضمن مرحلة حاسمة ومليئة بالتناقضات؛ ألا وهي مرحلة المثقفين مقابل الأميين، والحضرين مقابل الريفيين، والأغنياء مقابل الفقراء، والايديولوجيات



السياسية المتنافسة، وهو العالم الذي حظي بتعليق الشاب "برتراند راسل" (B. Russel) "بأنه مكان فوضوي" (تتداخل فيه المتناقضات). وقد انطبق هذا التنوع على الوحدات الجيلية والوعي الجيلي لجيل الشباب في العهد ما بعد الفيكتوري ففي أوروبا إعتد جيل الشباب العديد من القيم الجديدة التي امتدت إلى الهند، و الصين وتركيا وأمريكا اللاتينية المناهضة لفكرة الامبراطورية، توسع النقاشات بشأن الاشتراكية والاصلاحات الجامعية، كما أصبحت القومية وتقرير المصير على وجه الخصوص ذات أهمية بالغة، ويبدو أن حركة "الواندارفوجل" (Wandervogel) تعد تعبيراً صادقاً عن تعبئة العالم الشباني، والتي تجسدت في شباب مطالبين باستكشاف حريتهم الخاصة ومصالحهم في إطار حركة المعارضة الثقافية<sup>(1)</sup>. كما لا يمكن أن نغفل دور هذا الترابط والتفاعل الجيلي في زيادة وتيرة التغيير وهو ما حصل مع "حركة قرطبة" في الأرجنتين والتي تمثل أنقى صور تسارع التغيير، حيث ظهر الدافع للإصلاح لأول مرة عام 1918 في جامعة قرطبة وسرعان ما تحول الإحتجاج للجامعات الأرجنتينية الأخرى ثم بقية بلدان أمريكا اللاتينية<sup>(2)</sup>.

- **الحقبة الثالثة منذ عام 1930:** شهدت هذه الحقبة أبرز الأحداث دراماتيكية وهو الكساد الكبير، الذي مس جميع أنحاء العالم، وكان من أهم النتائج المترتبة عن هذه الظروف الاقتصادية الكارثية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة هي أزمة الثقة التي أصبحت تهدد المجتمعات الليبرالية والرأسمالية، وفي المقابل فقد تزايد نمو الجماعات الإيديولوجية من الاشتراكيين والفاشيين في شكل فصائل والتي كان الشارع فضاء هاماً لها، يتجسد على مستواه التنافس وإبراز الاختلافات القائمة بينها. وقد شكل هذا الوضع تحولاً في المشهد السياسي الاجتماعي حيث أن الإصلاحات الديمقراطية التي تحققت بصورة تدريجية في عدد من البلدان الأوروبية قد أخفقت بسبب البطالة وخوف البطالين وجوعهم<sup>(3)</sup>. وهكذا وفي خضم هذه الهشاشة والكساد والفوضى العارمة في كل أنحاء العالم أصبح التيار السياسي العالمي يميل وبشكل ملحوظ لصالح التيار اليساري، مما أثار موجة جديدة من الصراع الجيلي حول المذاهب السياسية الشيوعية والاشتراكية في مقابل الفاشية والتازية من اليمين، وقد أتاحت هذه الثنائية، في الثلاثينات، أن بلغ النشاط الجيلي أوجه على الصعيد الدولي بظهور عديد الحركات الشبانية في أوروبا والأمريكيتين وآسيا<sup>(4)</sup>. وتبرز هذه الحركات

(1) Richard G. and Margaret M Braungart, "Historical generations and citizenship: 200 Years of youth movements", *political sociology*, Vol. 6 (1993), pp. 151-154.

(2) Mark J. van Aken, "University Reform before Córdoba", *The Hispanic American historical review*, Vol. 51, N° 3 (Aug 1971), p. 448.

(3) Richard G. and Margaret M Braungart, "*Historical generations and citizenship: 200 years of youth movements*", *op.cit.*, p. 154.

(4) R. G. Braungart, "*Historical generational patterns of youth Movements: A global perspective*", *op.cit.*, p. 33.

بصورة جيدة، على سبيل المثال، في أوروبا حيث انضم الشباب إلى الجماعات الفاشية "بعقلية اليقظة" التي تهاجم الديمقراطية والانحطاط، ففي ألمانيا تظهر حركة "وهرفتجكيت" (wahrhaftigkeit) التي تعني السعي إلى الصدق لتصبح في النهاية ضمن الحركة النازية، هذه الأخيرة التي عمل من خلالها شباب هتلر على القضاء على الليبرالية والرأسمالية العالمية. وفي حين بدأ تنظيم المجموعات الفاشية الطلابية في الأرجنتين، حدث نشاط طلابي مكثف في الصين، مع انتشار الفاشية، للمحافظة على القومية والشيوعية، وما زاد من قوتها إشادة "ماو تسي تونغ" (Mao Tsé-toung) بالحركة الطلابية "الجبهة الثانية" التي تدين الغزاة اليابانيين وحكومة "كومينتانغ" (kuomintang) والامبريالية الأوروبية. أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد نمت المجموعات الطلابية مع ميل أغلبها إلى اليسار، وقد تمثلت أهم صورها في رابطة الطلاب من أجل الديمقراطية الصناعية (SLID) ورابطة الشباب الاشتراكي (YPSL) اللتان تنشطان حول الكساد ومناهضتها للفاشية<sup>(1)</sup>.

- **الحقبة الرابعة: فترة الستينات:** تشكل هذه الفترة طفرة هائلة في تاريخ الأجيال السياسية، حيث شهدت تأثير السياق التاريخي لمابعد الحرب العالمية الثانية بشكل واضح وعلى نطاق واسع، حيث شكلت هذه الحقبة نقطة تحول هامة في تاريخ العالم وتتمثل أولى مظاهر هذا التحول في الاقتصاد والسياسة، ومن جانب آخر فقد أتاح التقدم في الاتصالات والنقل والتكنولوجيا إلى تسريع انتشار الأفكار والمعرفة والأفكار السياسية على المستوى الدولي<sup>(2)</sup>. ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية كان التحول الأكبر، حيث أنه وبحلول الستينات، أصبح العالم منقسم إلى معسكرين؛ الأول يشمل الدول الغنية والثاني يتضمن الدول الفقيرة "حديثه التكوين"<sup>(3)</sup>، فقد شهدت سنة 1960 بروز 47 دولة قومية جديدة<sup>(4)</sup>. وبالتزامن مع هذا تزايد الوعي الجيلي وبشكل متكافئ في العالمين الغني والفقير على حد سواء، حيث نزع الشباب من الطبقة الوسطى في المجتمع الغربي من جانب اليمين واليسار، رغم مستويات النجاح المادي، إلى مناهضة الوضع القائم والمطالبة بإصلاحات جذرية لمجتمع صناعي غير عادل شديد التمرکز، مع عدم جدوى مؤسساته، وفي الوقت ذاته اتجه جميع أعضاء الجيل الجديد إلى الإيمان بالأخلاق ومستقبل مثالي يتجاوز المجتمع الصناعي السائد. وبالتزامن مع ذلك عبر الشباب في العالم غير الغربي أيضا، عن أهدافهم العليا والتي جاءت في صورة جديدة من خلال المطالبة

(1) *Ibid.*, pp. 21-29.

(2) Richard G. and Margaret M Braungart, "Historical generations and citizenship: 200 years of youth movements", *op.cit.*, p.158.

(3) R. G. Braungart, "Historical generational patterns of youth Movements: A global perspective", *op.cit.*, p. 34.

(4) Richard G. and Margaret M Braungart, "Historical generations and citizenship: 200 years of youth movements", *op.cit.*, p. 158.

بالولوج إلى النظام العالمي على نحو متساو في الثروة والنجاح المادي في الحياة، من خلال إنهاء حالة التبعية الاقتصادية والسياسية للبلدان الغنية<sup>(1)</sup>. وقد كان وراء هذا التوليد الجيلي، في هذه الفترة، هو تنامي فئة الشباب التي تتمتع بثقافة مضادة أفضت إلى قيم عالمية جديدة، فشهدت كل مناطق العالم في فترة الستينات إنفجارا في نشاط الشباب المطالب باصلاح الجامعات، وزيادة المشاركة السياسية، وقوة أكبر للعالم الثالث وتحريه<sup>(2)</sup>. وتأكيدا على تفرد تصورات هذا الجيل فقد تتبأ " ألفريد سوفي " (Alfred Sauvy) في عام 1959 في الفصل الأخير من كتابه " صعود الشباب " بأنه " سيتم التحدث عن هؤلاء الأطفال ليس فقط من خلال احتياجاتهم، ولكن قريبا بأفكارهم وأفعالهم"<sup>(3)</sup>، وقد كان هذا التنبؤ اتساقا حقيقيا في الواقع، في الفترات اللاحقة التي سيتم تحليلها.

وفي الأخير، وبعض عرض تأثير متغير الفترة التاريخية من خلال ثلاث سياقات (الموقع الزمني، الأحداث التاريخية وحركات الشباب)، وبناءا على العرض السابق لحوالي منتي سنة من نشاط الشباب، فإن الاختصار على متغير واحد في تقديم نموذج تحليلي للأجيال السياسية سوف لا يشكل سوى قراءة أحادية للمفهوم، هذا الافتراض كان وراء تصور "ريتشارد برنونغار" (R. Braungart) لنموذج تفاعلي يجمع دورة الحياة (السن)، أتراب الولادة وتأثير الفترة التاريخية.

#### المطلب الرابع: الأجيال السياسية: النموذج التفاعلي لتأثير متغير السن، أتراب الولادة والفترة التاريخية.

لقد جرى التحليل فيما تقدم على تنزيل المتغيرات الثلاث بصورة انفرادية، مع التأكيد على ضرورة الوصول إلى نموذج متكامل يجمع المتغيرات الثلاث لإعطائها القوة التفسيرية اللازمة، ومن خلال المحاولة الأولى فقد تم الاشتغال على تحليل قوة كل متغير في علاقته بتفسير الأجيال، بإحالة إلى أصوله النظرية ومعارفه من مظهرات على المستوى الأمبريقي لتجاوز الغموض الذي قد يبقى يلف المستوى النظري.

ومن المؤكد أن هذا التحليل قد ارتكز بصورة جوهرية على عمليات البحث التي جرت، وبصورة خاصة، في الستينات والسبعينات من القرن الماضي لتحديد أي المتغيرات الأكثر تأثيرا على المواقف والسلوكيات السياسية وتوليد جيل حاسم. وبالفعل فقد بينت مراجعة كل الأدبيات في هذا السياق، أن هذه المتغيرات كانت لها تأثيرات حاسمة على الأجيال السياسية، كما آمنت هذه الأدبيات أيضا بأن المتغيرات الثلاث تعمل في

<sup>(1)</sup> R. G. Braungart, " Historical generational patterns of youth Movements: A global perspective", *op.cit*, p. 34.

<sup>(2)</sup> *Idem*.

<sup>(3)</sup> Jean-François Sirinell, " Génération, générations", *Presses de Sciences Po*, N° 98 (2008/2), p. 114.

وقت واحد وبصورة مجتمعة لإنتاج سلوك سياسي معين<sup>(1)</sup>. ويمكن أن يجد هذا الطرح العديد من تجلياته على المستوى الأمبريقي، فعلى سبيل المثال يؤكد "برنونغار" (Braungart) أن كل المسوحات الوطنية التي أجريت ما بين سنتي 1952 و 1980 حول تحديد الآثار الواضحة للفترة من أجل رصد شعور الكفاءة السياسية، كشفت في الوقت ذاته، أيضا عن تأثيرات دورة الحياة حيث أظهر الشعور بالكفاءة انخفاضاً ملحوظاً ما بين 60 و 70 عاماً، والنتيجة الأهم حسب "برنونغار" (Braungart) أن عمليات تحليل وإعادة تحليل نفس البيانات أكدت فرضية التأثيرات المتعددة على المتغيرات السياسية<sup>(2)</sup>.

وفي المقابل أيضاً، وقبل المضي في تحليل النموذج التفاعلي للمتغيرات الثلاث فإن البحث في العمر) دورة الحياة) والسياسة يكشف عن الكثير من المشكلات المنهجية حيث تنطوي النماذج التحليلية التقليدية المستخدمة في هذا السياق عن محدودية واضحة أثارت في الكثير من الأحيان اللبس والغموض، ونجد أبرز الأمثلة عن هذه التحليلات التقليدية؛ (التحليلات المقطعية أو العرضية (Transversales)، التحليلات الطولية (Longitudinales)، التحليلات التسلسلية (Sequentiels) أو المتعاقبة)\*. ففي التحليلات العرضية

<sup>(1)</sup> Richard and Margaret Braungart, "political generations", *political sociology*, Vol. 4 (1989), p. 299.

<sup>(2)</sup> Richard Braungart et Braungart, *les générations politiques*, , *op.cit.*, p. 33.

(\*) يهدف التحليل العرضي إلى وصف التطور دون انتظار التطور في الوقت الفعلي، على سبيل المثال، هل الأطفال البالغون من العمر 5 سنوات في عام 1975 يتصرفون في عام 1980 (عندما يكونون في العاشرة) مثل الأطفال الذين يبلغون من العمر 10 سنوات في عام 1975. وينطوي التحليل العرضي على دراسة التطور بين فئتين عمريتين مختلفتين (أو أكثر)، وبما أن الفرد تمت ملاحظته مرة واحدة فقط فإن المقاربة العرضية تسمح بتحديد الاختلافات بين الأفراد وليس على مستوى الفرد ذاته، فهي لا تصل التغيير الفردي، ولهذا يعتبرها معظم علماء التطور أنها طريقة تعطي فقط استنتاجات تقريبية. يركز التحليل العرضي على الافتراض الأساسي بأن المجموعات المختلفة التي تمت دراستها في وقت محدد (T1) تمثل مجموعة فريدة من السكان (المجموعات النموذجية)، والتي كان من المفترض فحصها في الوقت الفعلي من الفترة (T1) إلى الفترة (Tn) في التحليل الطولي. هذا الأخير الذي يتجه إلى رصد تطور الأفراد في الوقت الحقيقي لفترة زمنية محددة وتتم مراقبة التطور من الوقت (T1) أي بداية البحث إلى الوقت (Tn) أي مجال البحث مع المزيد من الخطوات الوسيطة (T2، T3، T4... إلخ)، أي اتباع نفس العينة مع جميع الأعمار. ويمكن أن تختلف مدة مراقبة العينة في هذا التحليل من بضعة أيام إلى عدة سنوات وكذلك إيقاع الخطوات الوسيطة من كل يوم إلى عدة مرات في السنة إلى كل عام، يستند التحليل الطولي إلى تتبع ومراقبة نفس الفرد أو الأفراد في أعمار متتالية، وبالتالي يجعل من الممكن فهم العملية التطورية، ومع ذلك فهو يكشف عن الكثير من القيود والمشكلات أيضا فهو مكلف في الوقت حيث يستغرق وقتا طويلا بالإضافة إلى خطر "الوفيات التجريبية" خلال الدراسة، حيث لا يتم تضمين الأفراد الذين غادروا الدراسة وهذا من شأنه التأثير على تمثيلية العينة المدروسة. أنظر:

- Elisabeth Demont, *la psychologie: Histoire, concepts, méthodes, expériences*. France: Sciences Humaines Éditions, 2009, pp. 66-68.

- Paul B. Baltes, Hayne W. Reese and John R. Nesselroade, *life-span developmental psychology: introduction to research methods*. London: Lawrence Erlbaum Associates, 1988, pp.122-123.

تتداخل آثار دورة الحياة مع آثار الفئة العمرية أو أتراب الولادة على نحو يثير الاختلاط أو الدمج بينهما، ومن جهتها تربط التحليلات الطولية آثار دورة الحياة بآثار الفترة أو المرحلة، كما يتضح من دراسة "فولفجانج" (Wolfgang) و" فيجليو" (Figlio) و"سيلين" (Sellin) عام التي عملت على تتبع الأعمال الاجرامية لجميع الذكور المولودين في عام 1945 المقيمين في فيلاديفيا وذلك من سن العاشرة إلى سن الثامنة عشر<sup>(1)</sup>. أما التحليلات التسلسلية فإنها تؤكد إستحالة الفصل بين آثار الفئة العمرية ( أتراب الولادة) وآثار الفترة<sup>(2)</sup>،

دائماً وفي سياق الاشارة إلى حدود هذه التحليلات يكشف التحليل الكمي، في الكثير من الدراسات حول آثار الشيخوخة، الفئة العمرية والزمن أي الفترة، عن استخدامها في سياق المعطيات التكميلية المرتبطة بالتطور الخطي للنتائج. ومن مساوئ هذا التوجه في التحليل هو بروز مشكلة لا تقل أهمية وهي مشكلة التحديد ومن ثم صعوبة تقدير صنف ودرجة التأثير سواء تعلق الأمر بدورة الحياة ( العمر) أو أتراب الولادة أو الفترة، وفي مثل هذا الموقف، فإن الحديث عن جدوى وقوة إحدى هذه العناصر التفسيرية كأداة للتحليل يبقى مرهون بالافتراض أن إحدى هذه المعالم لا يوجد له تأثير<sup>(3)</sup>. ويبدو هذا العزل أيضا غير ممكن.

ومع ذلك، فقد عملت اتجاهات مختلفة على تبني نمودجا متكامل لتفسير السلوك الإنساني، الذي وصف بطرق شتى، وذلك باستخدام المقاربة التآلفية والنمودج الديالكتيكي حول التطور والتغير، وبالفعل انصب التحليل على اعتبار الكائن الحي والبيئة على علاقة تأثير متبادلة يشكل فيها التطور الفردي جزء لا يتجزأ من النظام الاجتماعي والسياق التاريخي أيضا<sup>(4)</sup>. وفي هذا الإطار دعى "كنوك" (Knocke)، ضمن هذه النمذجة في التحليل، إلى السعي وراء بناء أساليب البحث والنماذج التحليلية القائمة على الحجج النظرية ذات الصلة بالمشكلة الحقيقية التي تمت دراستها، على نحو يجعلنا نحقق القطيعة مع تطبيق النماذج الاحصائية، المناسبة في تفسير معين، بطريقة ميكانيكية<sup>(5)</sup>.

(1) Stephen E. Fienberg and William M. Mason and others, " specification and implementation of age, period and cohort models" , Stephen E. Fienberg and William M. Mason and others, *cohort analysis in social research*. New York: Springer-Verlag, 1985, p. 61.

(2) Richard et Margaret Braungart, *les générations politiques, op.cit.*, p. 33.

(3) *Idem*.

(4) Richard G. and Margaret M Braungart, "*Political Generations*", *op.cit.*, p. 300.

(5) Richard et Margaret Braungart, *les générations politiques, op.cit.*, p. 34.

إن تبني هذا التحليل على مستوى المتغيرات الثلاث (العمر، أتراب الولادة، الفترة التاريخية)، يقودنا مرة أخرى إلى المحاولة التفسيرية للباحثان "ريشارد" و "مارغريت برونغار" والتي تعد مراجعة حقيقية للنماذج الكمية التحليلية التقليدية، التي يفهم من جميع افتراضاتها أن مصطلح التفاعل غير ممكن. ومن جانب آخر لا يمكننا تجاهل ما تطرق إليه "ماسون" (Mason) و "فينبرج" (Fienberg) في هذه المسألة، حيث أنه وبالرغم من أن أعمالهما تتفق مع افتراضات النماذج التقليدية، إلا أنه يمكن توسيع نموذج التحليل (العمر، الفترة، والأتراب) ليشمل بعض التفاعلات<sup>(1)</sup>. وقد شكل هذا نقطة الانطلاق لـ " برونغار" في تقديم النموذج التفاعلي ويكشف هذا الأخير أنه بمجرد استخدام مصطلح "التفاعلية" فإن ذلك يعني مزيج من آثار دورة الحياة، وأتراب الولادة والفترة التاريخية ليس كبيانات تجميعية فحسب، بل أننا سنلاحظ تفاعلا للصغار والكبار، وبشكل مختلف، مع الحدث السياسي ذاته، وهذا بسبب التوافق مع مرحلة الحياة التي هم فيها. كما أنهم سوف يخضون للتجارب الفريدة التي تعرض لها أترابهم ويمكن أن تجري هذه الملاحظة أيضا في نفس الوقت بالتزامن مع الظروف الاجتماعية والسياسية الخاصة بالفترة التاريخية، وفي هذه الحالة تعمل آثار هذه العناصر بصورة مجتمعة، ومن المتوقع أيضا أن تعمل هذه الآثار مجتمعة في حالة الفئات العمرية المختلفة ويمكن أن يرتسم التفاعل ذاته داخل شرائح مختلفة من الفئات العمرية<sup>(2)</sup>.

مادام التحليل لازال مستمرا حول هذا النموذج التفاعلي، فإنه من اللازم الإشارة إلى الدراسات التي استخدمته في إطار تحليل الأجيال، لا سيما التي استخدمت دراسة حالات على الأفراد، وبالنظر إلى هذه الدراسات، فإن دراسة "رينتالا مارفين" ( Rintala, Marvin) تشكل مثالا جيدا في هذا السياق، حيث أجرت تحليلا تاريخيا للسيرة الذاتية للكاتبة الانجليزية "فيرتا بريتن" (Vera Brittain)، خلال الحرب العالمية الأولى<sup>(3)</sup>، هذه الأخيرة التي اعتبرت كاتبة لجيل بأكمله من الشابات اللواتي شعرن أنهن ضحيين بنفس القدر مع الرجال الذين صوروا المرأة ضمن صورة حصرية قدمت فقط معاناة الزوجات والأمهات و البغايا المرتزقة. ويعتبرها "ساندرا جيلبرت" (Gilbert Sandra) و "سوزان دي جوبار" (Susan D.Gubar) أنها كانت تهدف إلى تثمين طبيعة وثقافة الأنثى<sup>(4)</sup>. ومن هذا المنطلق يمكننا أن نموقع أعمال "بريتن" ضمن النموذج التفاعلي لشريحة النساء ضمن الفئة العمرية لجيل الحرب العالمية الأولى فهي مؤرخة لهذا الجيل من جهة وناشطة سياسية من جهة أخرى، وضمن هذا التوجه الشخصي المزدوج توصلت "رينتالا مارفين" إلى توضيح؛ كيف أن التاريخ

(1) Stephen E. Fienberg and William M. Mason, *op.cit.*, p. 71.

(2) *Idem.*

(3) *Ibid.*, p. 35.

(4) Jean Pickering, "On the battlefield: Vera Brittain's testament of youth", *Women's studies*, (1986), p.75.

قد كان له بالغ الأثر على السلوك والتوجه السياسي "لبريتن" طوال حياتها. وعلى ذلك فإن نتيجة هذا التحليل تعد إقرارا للأطروحة الرئيسية، المتمثلة في أن الوعي السياسي هو نتاج التجارب الشخصية ( دورة الحياة أو متغير العمر) والاجتماعية ( أثر أتراب الولادة) ضمن عالم متغير أي تأثير الفترة أو المرحلة<sup>(1)</sup>.

وضمن هذه السيرورة في محاولة بناء هذا النموذج التفسيري، يرصد لنا "ريتشارد" و"مارغريت برونغار" المقاربة التفاعلية من خلال أطروحته التي تعتبر (الأجيال السياسية = تأثير دورة الحياة × تأثير الفوج × تأثيرات الفترة)، والفكرة التي يجب الإشارة إليها هنا، هي أن التفسيرات أو المتغيرات الثلاث لا يستبعد إحداها الآخر، حيث يأخذ كل منها في الاعتبار بشكل صريح أو ضمني ببقية الآثار<sup>(2)</sup>. وفي المقابل يؤكد لنا "برونغار" أن التفسيرات المرتبطة بتأثير واحد تبقى غير شاملة بسبب تقليدها من أهمية الآثار الأخرى، ويبدو، حسبه، أن هذا هو المنحى الذي سلكته تفسيرات الأجيال السياسية في حقبة الستينات من خلال ميلها إلى الإصرار، بشكل أساسي، على واحدة من المنظورات الثلاث التالية<sup>(3)</sup>:

- ميول الشباب، كانت محكومة إما بسبب تطور دورة الحياة أو بالجوانب النفسية، مما دفعهم إلى صراع سياسي جيلي.

- تأثير أتراب الولادة؛ لمجموعة كبيرة من الشباب من نفس العمر التي غزت فجأة الجامعات بأعداد كافية للنجاح في الاعتراف بها.

- آثار فترة حرب فيتنام، على الجامعات العملاقة، والكفاح من أجل الحقوق المدنية التي أصبحت أحد الأسباب الرئيسية لتحريض الشباب والطلاب في الستينات.

ومن ثمة فإن النموذج التفاعلي لتفسير الأجيال السياسية يتطلب أن تؤخذ هذه الأشكال الثلاث من الآثار في الاعتبار. وبشكل أعم يلخص لنا "برونغار" هذه الصيغة التفاعلية من خلال الجدول الآتي:

(1) Richard et Margaret Braungart, *les générations politiques*, op.cit., p. 35.

(2) *Ibid.*, p. 36.

(3) Richard G. and Margaret M Braungart, "*Political Generations*", op.cit., p. 301.

الجدول رقم (03): الأجيال السياسية: التفاعل بين تأثير دورة الحياة، أتراب الولادة وتأثير الفترة.

الأجيال السياسية	تأثير دورة الحياة	تأثير الأتراب	تأثير الفترة
- التعريف: الأجيال السياسية هي نتيجة تفاعل القوى التي تنبثق عن ظواهر دورة الحياة بعد أن يشكل الأتراب وعيا جيليا ينمو في ظل الظروف التاريخية المتغيرة، وأنها تتفاعل مع مجتمع مخيب للأمال، والتعبئة من أجل التغيير السياسي.	- آثار دورة الحياة تشير إلى الخصائص البيوسيكولوجية المرتبطة بالعمر والتي تتوافق مع كل مرحلة من مراحل الحياة التي يمكن أن تؤثر على المواقف والسلوكيات السياسية.	- الترب أو الفئة العمرية، هو مجموعة من الأشخاص الذين ولدوا في نفس المجال الزمني، يتقاسمون حاجيات ومصالح وتجارب إجتماعية مماثلة مع التقدم في العمر.	- آثار الفترة هي الأحداث والتيارات الرئيسية التي تنتمي إلى الزمن التاريخي (الترتيب الزمني أو الأحداث المحلية، الوطنية أو العالمية والنماذج والتغيير في الهيكل المؤسسي) التي تؤثر على دورة حياة الأفراد وسلوك فئة عمرية.
- النطاق الزمني/ العصر. زمن الأجيال السياسية ذات الطبيعة الثائرة: احتياجات التطور المرتبطة بدورة الحياة يعبر عنها من خلال فئة عمرية طورت وعيا عمريا، والتي تتفاعل مع الأحداث والتيارات الاجتماعية والسياسية المخيبة للأمال من خلال التعبئة من أجل التغيير السياسي.	- الزمن البيوسيكولوجي: الأنماط والتغيرات البيوسيكولوجية التي تحدث في الجسم وشخصية الأفراد، على أساس الشيخوخة وتطور حياة الأفراد.	- الزمن الاجتماعي: الأنماط والتغيرات التي تحدث في فئة عمرية (ترب) ولدت في مرحلة معينة من التاريخ تشترك في مجموعة من التجارب الاجتماعية، الثقافية والسياسية.	- الزمن التاريخي: الأنماط (الخطية والدورية) والتغيرات في الأحداث والتيارات الرئيسية التي تظهر في المجتمع أو المجتمع السياسي مع مرور الوقت؛ وهي أحداث تراكمية ومرتسلة التي تأتي من الماضي تظهر في الحاضر وتمتد إلى المستقبل.



<p>- الفئة العمرية: الفئـة العـمرية التي تعمل "من أجل نفسها" بهدف إحداث تغيير سياسي أو تعديله أو قد تسعى لتحقيق هذين الهدفين في وقت واحد). مجموعة مرجعية" طورت وعيا سياسيًا موجّهًا نحو التغيير</p>	<p>- الفئة العمرية (الفئة العمرية) (الطفولة، المراهقة، الشباب، الرشد، الشيخوخة) التي تحدد المواقف والسلوكيات السياسية المختلفة.</p>	<p>- الفئة العمرية في حد ذاتها (المجموعة ذات العضوية المرتبطة بالعمر) القائمة على خلفية مشابهة وعلى التنشئة، لا على خلفية سياسية كفئة عمرية، ولا أيضا محاولة تغيير الوضع القائم.</p>	<p>- تأثير الأحداث والتيارات الزمنية الكبيرة المكتلمة على جميع الأفراد وجميع الفئات العمرية في المجتمع السياسي.</p>
---	---	--	---

<p>- العملية: تجنيد أو تعبئة الجيل السياسي تتجلى في مظهرين؛ الصراع السياسي بين الأجيال والذي ينطوي على التشكيك في شرعية الكبار وإضفاء الشرعية على الشباب، والصراع السياسي الجيلي بين الوحدات الجيلية نفسها من الجانبين اليمين واليسار الذي قد يكون عفويا أو منظما.</p>	<p>- التغيرات المرتبطة بالتطور خلال دورة الحياة (الاستقلالية/التبعية الاستقلال، القيادة، أزمات الحياة) له تأثير مباشر على الأهداف السياسية المختلفة، والقيم، والمواقف، والسلوك. ومن المتوقع أن تتغير التوجهات السياسية مع التقدم العمر.</p>	<p>- فئات الأفراد من نفس الفئة العمرية (الأتراب) تتقاسم خصائص ديمغرافية وسياسية معينة. وبما أن فئات الأتراب تنظر إلى الفضاء الاجتماعي والسياسي بشكل مختلف أثناء نموها ونضجها وشيخوختها (خاصة في المجتمعات التي تتغير بسرعة) فقد تختلف في الرأي حول القضايا الثقافية والسياسية.</p>	<p>- دورة الأحداث التاريخية (النشأة، النمو، النضوج، السقوط) التي تؤثر على كل الفئات العمرية في المجتمع، رغم اختلاف رد فعل الأفراد والفئات العمرية المختلفة تجاه نفس الأحداث التاريخية. ففي بعض الأحيان، تثير بعض الأحداث كالحروب وعمليات إعادة الإعمار والفضائح والكوارث، ردود أفعال تضامنية (موحدة)، بينما فترات عدم الاستقرار المتقطعة والتغييرات المصاحبة لها وتقسيم العمل وأثار العلم والتكنولوجيا تفضي إلى نشاطات وطنية ومدنية واسعة.</p>
--	---	--	--

- نوع التقييم المطلوب:	- معطيات طولية	- معطيات كافية لكي	- معطيات كافية
بيانات كافية عن دورة الحياة، الأتراب والفترات، حيث يمكن فحص ومقارنة عدة دورات من الصراع السياسي بين الأجيال (من الناحية المثالية، يجب أن تغطي كل البيانات النوعية والكمية ما لا يقل عن 70 إلى 100 سنة).	كافية عن الأفراد في أوقات مختلفة من دورة الحياة (تغطي فترة تتراوح من 70 إلى 80 عاما تقريبا). تختلف مدد الحياة تبعا للظروف التاريخية والاجتماعية.	يمكن تتبع ومقارنة الفئات العمرية المختلفة مع تقدمها في العمر في ظل الظروف الاجتماعية وتجارب التنشئة الاجتماعية المتغيرة. عندما يكون من الممكن مقارنة عدد أكبر من الفئات العمرية (الأتراب) يصبح ممكنا إدراج آثار دورة الحياة والآثار الجيلية في التحليل (فترة المقارنة الدنيا للفئات العمرية يجب أن تتراوح ما بين 20 و 40 سنة، مع فاصل زمني يقدر بعشر سنوات بين الفئات العمرية)	لتحديد سلسلة الأحداث والاتجاهات الكبرى لتحديد آثارها على المدى القصير وعواقبها على المدى الطويل (فترة الحياة المشمولة بالمعطيات يجب أن تكون طويلة بما فيه الكفاية من 70 إلى 100 سنة، حتى يمكن تغطية كل من النشاط المرتبط بدورة الحياة، الأتراب والجيل ككل، والنشاط السياسي الجيلي.

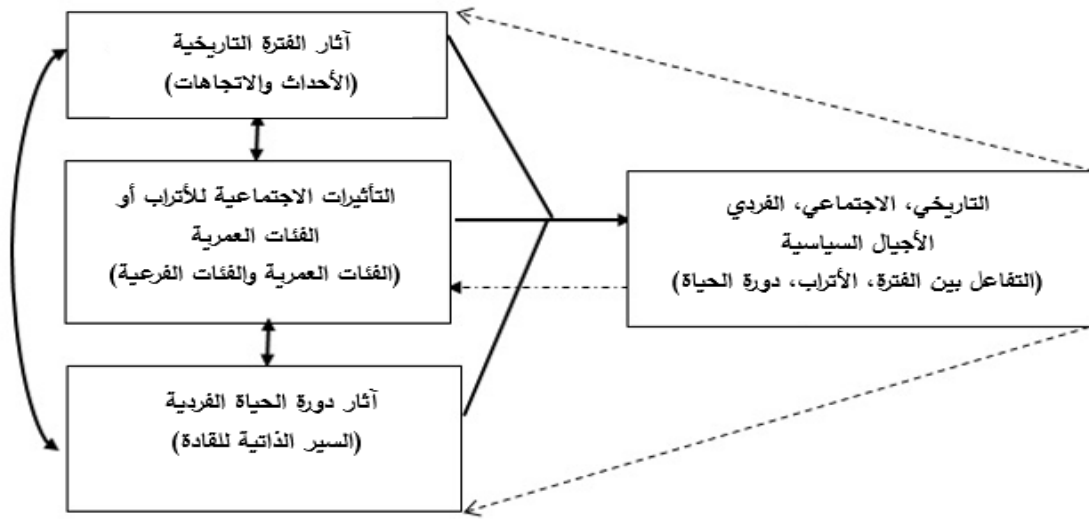
المصدر: - Richard et Margaret Braungart, *les générations politiques, op.cit.*, pp.38-39.

من خلال هذا المنظور، يؤكد "برونغار" على استحالة غياب تأثير متغير من المتغيرات الثلاث ( دورة الحياة، أتراب الولادة، والفترة) في إجراء أي تحليل لمعطيات النشاط الجيلي، ويؤكد أن إدراك مفهوم الأجيال السياسية سيبقى ضبابيا ما لم يخضع فحص النشاط السياسي الجيلي إلى التركيز على بيانات طولية عن الأفراد والفئات العمرية المختلفة، وكذا معطيات عن الأحداث والاتجاهات الكبرى أي كل التغيرات المرتبطة بالنطاق الزمني (الزمن البيوسيكولوجي، الزمن الاجتماعي، الزمن التاريخي) والتي تشكل في النهاية وعيا جيليا موجها نحو التعبئة من أجل التغيير أو قد تختلف الوحدات الجيلية من نفس الجيل حول القضايا الثقافية والسياسية مما ينتج عنه صراعا جيليا داخل نفس النمط الجيلي (يسار ويمين على سبيل المثال).

وضمن السياق التحليلي نفسه، يمكن تقديم إحدى الطرق الأكثر وضوحا للنموذج التفاعلي للأجيال السياسية لدى "برونغار" من خلال الشكل رقم (03)، فعلاقات النموذج تشير إلى الترابط القائم بين المرحلة والفئة العمرية (الأتراب) و آثار دورة الحياة، وأهمية التفاعلات بينها في صعود الأجيال السياسية، ويشير التفاعل هنا إلى الطريقة التي تجمع بها آثار المتغيرات الثلاث ضمن مجموعة واحدة، وفي المقابل فإنها

تختلف باختلاف عمر الفئات العمرية في المجتمع؛ أي أن الأجيال السياسية قد تكشف عن تفاعل كبير بين آثار الفئة العمرية والمرحلة بالنسبة للشباب، في حين قد تجتمع هذه العوامل بطرق مختلفة بالنسبة للبالغين أو الكبار، وهو أحد المظاهر الكبرى لاختلاف التوجهات والسلوكيات السياسية<sup>(1)</sup>. وتأكيدا لما تم تناوله آنفا، يؤسس هذا النموذج لآلية لفحص نشاط الأجيال السياسية على مستويات التحليل الفردية والاجتماعية والتاريخية، وهنا يمكن أن يكون للفترات التاريخية تأثير قوي على مسار حياة القادة الشباب مما يفضي إلى تعبئة الأثر للعمل السياسي، وبالموازاة مع ذلك فإن الأجيال السياسية بفعل نشاطها تمتلك خيار خلق آثار الفترة وإدامتها أو إنهائها أي نهاية الأجيال السياسية، وذلك عندما يصبح النشاط الشباب ينظرون أن تطور مسار الحياة غير مرتبط بفئتهم أو جيلهم من أجل تغيير المجتمع والسياسة بطريقة أو بأخرى، وعندها تنتهي الأجيال السياسية (مثلا هو مبيّن في النموذج من خلال الأسهم الاسترجاعية)<sup>(2)</sup>.

الشكل رقم (03): النموذج التفاعلي للأجيال السياسية.



المصدر:

– Richard G. and Margaret M Braungart, "political generations", *op.cit.*, p. 305.

ومن جانب آخر، فإن هذه التغذية الراجعة مفيدة أيضا في تفسير المراحل الأولى والأخيرة من النشاط الجيلي. أما فيما يرتبط بآثار الفترة كمتغير مندمج مع الفئات العمرية ودورة الحياة، فإن ظاهر الفترة مثل

<sup>(1)</sup> Richard G. and Margaret M Braungart, "Political Generations", *op.cit.*, p. 304.

<sup>(2)</sup> *Idem.*

الاضطرابات الاجتماعية والسياسية الأزمات الاقتصادية تعمل على ولادة النشاط السياسي الجيلي، من خلال منح الفرصة للقادة الكارزميين لتعبئة أقرانهم وودفعهم للنشاط السياسي<sup>(1)</sup>.

### المبحث الثالث: الأجيال السياسية: سياقات الصراع والتضامن.

لقد أثار تحليل السياق المعرفي للأجيال السياسية في الكثير من جوانبه السابقة، الانتباه إلى قضيتين تستوجبا المزيد من التحليل الموسع. ويتعلق الأمر بديناميتين لا تقلا أهمية في فهم الأجيال السياسية وهما مسألة الصراع والتكامل أو التضامن بين الأجيال. فأما بالنسبة لمسألة الصراع فتظهر في جانبين؛ صراع بين الشباب والبالغين أي الكبار أو الجيل القديم، وصراع بين وحدات التوليد نفسها أي الصراع داخل نفس الجيل بين مجموعات الشباب نفسها في سياق السيطرة على الحركة الأكبر للجيل. أما المسألة الثانية والتي تتطوي على التضامن بين الأجيال فتستند على الاتصال والتفاعلات بين الشباب كبار السن الذين يشكلون في الكثير من الأحيان وكلاء اجتماعيين مهمين أو إرث في مجال التنشئة الاجتماعية، وقد يكون هذا بصفة أكثر أو أقل نسبيا، فالجيل الجديد قد يأخذ جزئيا قيم وعادات المواطنة وأنماط المشاركة السياسية مثلا، ويعمل على إعادة تكوينها أو إعادة إختراعها من الجيل أو الأجيال التي سبقته<sup>(2)</sup>.

وضمن هذا السياق أيضا فإن القيام بمراجعة بسيطة لسياقات الصراع والتضامن الجيلي يكشف أن أغلب التقاليد الاجتماعية تاريخيا قد ركزت بشكل عام على الصراع أكثر من التضامن إلى حد الحديث من طرف بعض المراقبين عن "حرب بين الأجيال" أين يبدأ الشباب في الاحتجاج على ما يرونه توزيعا غير عادل للموارد العامة لصالح كبار السن، وقد عبر عن هذا منذ نحو قرن تقريبا "كارل مانهايم"، عندما أستخدم مصطلح الجيل كوحدة اجتماعية في طليعة التغيير الاجتماعي، والذي جادل بأن الشباب، الذين يملكون اتصال جديد مع المؤسسات السياسية والاقتصادية القائمة، يرون أوجه القصور والنفاق في مجتمع الكبار<sup>(3)</sup>. وبالمثل فقد جرى الأمر نفسه، في تقاليد دراسات الأجيال السياسية وهذا ما تكشف عنه دراسات "برونغار" في حديثه عن تعبئة الجيل السياسي كما تم تقديمه سابقا.

<sup>(1)</sup> *Ibid.*, p. 304.

<sup>(2)</sup> Anne Muxel, "L'engagement politique dans la chaîne des générations", *Revue projet*, N°. 316 (2010/3), p. 60.

<sup>(3)</sup> Vern L. Bengtson and petrice s. Oyama, "Intergenerational solidarity and conflict", in María Amparo Cruz-Saco and Sergei Zelenev, *intergenerational solidarity strengthening economic and social ties*. London: Palgrave Macmillan, 2010, pp. 35-36.

وسواء، تعلق الأمر بتحليل الجانب الأول أو الثاني من دينامية الصراع الجيلي أو التكامل والتضامن بين الأجيال فإن مستوى التحليل المفيد هو المستوى الكلي للمجتمع أو المجتمعات التي تنطوي على الفئات العمرية من "الشباب" و "كبار السن" والتي أطلقنا عليها سابقا "أتراب الولادة"، وهي فئات عمرية تشترك في خاصية واحدة وهي سنة الميلاد، يتم تجميعها من قبل الديمغرافيين عادة في عشر سنوات، وضمن منظور أوسع يتم تجميعها وفقا للاحداث الرئيسية مثل "جيل الكساد الكبير"، حيث استخدم مفهوم الجيل ضمن مستوى كلي بدل الترب أو الفئة العمرية<sup>(1)</sup>. ومع ذلك فإن المستوى الجزئي أيضا، يساعد بدوره في تحليل ومناقشة التكامل الجيل، حيث يمكن بسهولة إدراك الدور الذي تلعبه العائلة في نقل موروث القيم والسلوكيات والمواقف السياسية.

### المطلب الأول: الأجيال السياسية ونمط الصراع الجيلي بين الفئات العمرية.

يعد الصراع بين الأجيال من المسائل البحثية التي أصبحت تستخدم على نطاق واسع في ميدان علم إجتماع الأجيال، وفي هذا السياق جاءت العديد من المحاولات الأكاديمية للإجابة عن الأسئلة الاجتماعية التي يطرحها الصراع الجيلي. وفي هذا الإطار يشير الباحثان في علم الأجيال السياسية "رييتشارد و "مارغريت" برنونغار"، واللذان يعتبران رائدين في هذا المجال، إلى أن الصراع الجيلي ينشأ عندما يرفض الجيل الجديد القيم والقواعد السلوكية والممارسات المتعلقة بالجيل الأكبر سنا أو الجيل المهيمن والعمل على تجاوزها بشكل ملحوظ، وبهذا تكون نتيجة هذا التوتر هي القطيعة بين الجيلين والتي تصل إلى حد فك الارتباط المؤسسي التي يجمع الجيلين ببعضهما البعض وعندها يكون الصراع الجيلي واضح المعالم من خلال بروز حواجز بين الأجيال، تتمثل في القيم المتصلة بالجيل القديم (الأكبر سنا) والتي، في الغالب، يصعب عليها الانتقال أو التموقع بسهولة في محيط الجيل الأصغر سنا<sup>(2)</sup>. ومن جهة أخرى قد يقترن الصراع الجيلي بالتأثيرات التي تولدها التغيرات التاريخية عندما تفضي إلى التفاوت أو عدم المساواة بين الأعمار، حينها يكتسي الصراع لحظة متميزة بقرار أولئك الذين يملكون إهتمامات واعية بضرورة تعبئة الشباب ضد الجيل المهيمن لأسباب اجتماعية وثقافية وسياسية<sup>(3)</sup>.

<sup>(1)</sup> *Ibid.*, p. 36.

<sup>(2)</sup> Richard G. Braungart, "Historical generations and generations units: a global patern of youth movements, *op.cit.*, p.114.

<sup>(3)</sup> *Idem.*

ومهما تكن طبيعة الصراع بين الأجيال، فإنها لا يمكن أن تخرج عن إحدى الشكليين؛ فأما الأول فيتمثل في إلغاء سلطة جيل الكبار، والرفض القاطع للقيم والمعايير السلوكية والتقاليد الخاصة بسلطة الكبار. أما بشأن الوسائل المستخدمة لإنجاز ذلك فقد تكون رمزية (لفظية، كتابية، تشهيرية أو سلوك غير عنيف)، ومع ذلك فإن تحديد هذه الوسائل ليس مطلقا فقد تتخذ عملية إلغاء تفويض جيل الكبار وسائل عنيفة كتخريب الممتلكات والاعتقالات والسلوكيات الارهابية<sup>(1)</sup>.

أما الشكل الثاني من الصراع فيشير إلى تفويض السلطة لجيل الشباب الذي يعمل على إضفاء الشرعية على أهدافه ووسائل تحقيقها. وضمن هذا الوضع سوف لن يقتصر الأمر على زوال قيم وسيطرة الجيل القديم، بل يحاول الجيل الأصغر على خلق قيمه وأعرافه الأصلية والتحقق من أنها تتجاوز الجيل القديم بل وتتفوق عليه، وينطوي هذا التفويض أيضا على وسائل رمزية ذات طبيعة جذرية أو عنيفة<sup>(2)</sup>.

وفي هذا الإطار دائما، وضمن مشكلة القيم والخلاف والنزاع الاجتماعي تراهن الدراسات السوسولوجية أن "علم إجتماع الأجيال" أعيدت هيكلته خلال عقدي الخمسينات والستينات من القرن العشرين، وذلك بفضل حركات الشباب الاجتماعية، والتي كان لها صدى عالمي قوي، كما كان لها أيضا صدى قوي في عودة مشكلة الأجيال<sup>(3)</sup>. وبالنظر لهذا الطرح، فإن حقلًا شاسعًا من الأعمال قد برز في هذا الإطار، ومن الأعمال التي تشهد على هذه الفترة باعتبارها تمفصلا زمنيا لولادة ثقافة مراهقين جديدة، ونشأة مجموعات شبابية تحوز مجموع الموصفات المميزة "للجيل" بمعنى الفاعل الاجتماعي والسياسي، نجد ما قدمه "صموئيل أيزنشتات" (S. Eisenstadt) في كتابه "من جيل إلى جيل" في عام 1956، حيث أنه وتحت مصطلح "الأجيال" يجري تحليلا مقارنا حول الحركات الاجتماعية تبعا لنوع المجتمع وأشكال الاندماج الاجتماعي التي تقدمها. وبعد ذلك وعقب الحركات الشبابية المتعددة لعام 1968 وصداها الدولي، أضحت هذه الحركات مثلا يحظى بالاعجاب من قبل الباحثين على إختلافهم باعتبارها ثورة شباب أخذت تعريف "جيل 68" تتضح من خلاله ظاهرة جيلية فريدة تؤكد على عدم التجانس الاجتماعي والانقاسامات بين الأجيال<sup>(4)</sup>. ودائما وفي سياق الصراع والاضطراب بين الأجيال يؤكد كتاب "إدغار مورين" (Edgar Morin) عام 1967 حول المدينة الفرنسية "بلوزفيت" (Plozévet)، عن الطاقات الكامنة لإحتجاج المراهقين ضد جيل الكبار، حيث يكشف في

(1) *Ibid.*, p. 115.

(2) *Idem.*

(3) Camille Peugny et Cécile Van de Velde, "Repenser les inégalités entre générations", *Revue française de sociologie*, Vol. 54. N° 4 (2013), pp. 643-644.

(4) Jean-François Sirinelli, "Génération, générations", *vingtième siècle, revue d'histoire*, N° 98 (2008/2), pp. 113-114.

فصله "الصغار الكبار" عن وجود مجتمع مرافقين يتميز بالاستقلالية في القيم تجسدها مجموعة من الأنشطة والألعاب والرموز الخاصة<sup>(1)</sup>. ولدعم هذا الاشتغال البحثي على الصراع الجيلي كسؤال إجتماعي فإن الرجوع، على الأقل، إلى بعض أشكال الصراع الأخرى القريبة والبعيدة يبدو أمرا مطلوباً، ومن وجهة النظر هذه، تجدر الإشارة إلى أن الصراع أو التناقص بين الصغار والكبار ليس جديداً وهو موضوع مشترك في الروايات التاريخية والأنثروبولوجية لمجتمعات ما قبل الحداثة، أما مع التطور الحديث لدولة الرفاه فقد تغيرت ساحة وشكل هذا الصراع<sup>(2)</sup>.

وضمن هذا المنظور، فقد ثبت وجود صراع جيلي في المجتمعات الحضرية الأولى، حيث لاحظ أرسطو الفوارق بين الشباب والعمر في خضم الحروب الاجتماعية التي طبعت بنية دول المدن اليونانية<sup>(3)</sup>. غير أن المجتمعات الحديثة المتغيرة بسرعة أنتجت مستوى غير مسبوق من الصراع بين الأجيال انعكس في تحدي الفئات العمرية الأصغر سناً للهياكل الاجتماعية التي يفرضها كبار السن، وقد برز هذا الصراع بشكل واضح في القرنين التاسع عشر والعشرين، كما بدى واضحاً في التحليل السابق، عندما حاولنا تفكيك تأثير الفترة التاريخية على تشكيل الأجيال السياسية ضمن منظور عالمي لحركات الشباب.

وبشكل أكثر وضوحاً فإن الصراع بين الأجيال بات أكثر حضوراً في القرن العشرين، هذا القرن الذي اكتسب معه مفهوم الجيل مدلولاً نظرياً أكثر دقة من خلال "نظرية الجيل الاجتماعي" حيث طور "كارل مانهايم" و "خوسيه أورتيغا إي جاسيت" وغيرهم نظرية متطورة للأجيال الاجتماعية، وتقدم النظرية الطرق المعقدة التي يتشكل بها مجتمع معين من الهيكل العائلي المميز مروراً إلى أساليب تربية الأطفال، والمؤسسات التعليمية، والأنماط الاجتماعية والثقافية لكل مجموعة ولادة جديدة أو فئة عمرية، وبعد أن يصبح لهذه الفئات الجديدة وجود، يصبح الفضاء الاجتماعي قابلاً لاستيعاب الصراع بين الأجيال، من خلال الأحداث التاريخية الصادمة والاضطرابات الاقتصادية والتقنيات الجديدة، وبقية الصدمات الأخرى، وبذلك تتحول فئات أو مجموعات المواليد الجديدة إلى أجيال ثورية، والتي من جهتها قد تمارس تأثير قوي على المجتمع والتاريخ<sup>(4)</sup>.

(1) *Idem*.

(2) Martin Kohli, "Age groups and generations: Lines of conflict and potentials for integration", in: Joerg Chet Tremmel, *a young generation under pressure? The financial situation and the "rush hour" of the cohorts 1970-1985 in a generational comparison*. Verlag Berlin Heidelberg: Germany, 2010, pp.169-170.

(3) Anthony Esler, "Generations in history", *international encyclopedia of the social and behavioral sciences*, 2001. Available at: <https://bit.ly/3sWnTd6>. Accessed: April 27, 2020.

(4) Anthony Esler, "generations in history", *international encyclopedia of the social and behavioral sciences*, 2001. Available at: <https://bit.ly/3nooTFX>. Accessed: April 27, 2020.

وإذا كانت مفردات علم إجتماع الأجيال منذ القرن التاسع عشر وطوال القرن العشرين بعد حركات الشباب الاجتماعية التي طالت عقد الخمسينات والستينات، قد تميزت إلى حد كبير بمعالجة الصراع الجيلي بالتركيز على البنية الاجتماعية والثقافية أو الجيل كقوة دافعة للتغيير الاجتماعي أو السياسي أو الثقافي، فإن فترة السبعينات من القرن العشرين تشير إلى تحول حاسم قاد علم إجتماع الأجيال من نموذج التنافس الاجتماعي والثقافي إلى نموذج عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية<sup>(1)</sup>.

ولتوضيح هذه الصورة، فقد كانت الاضطرابات الاقتصادية والتغيرات الديمغرافية خلال فترة الثمانينات من القرن الماضي، من أبرز الأمثلة التي فجرت مسألة العلاقة بين الأجيال وذلك على خلفية القلق من انخفاض معدلات المواليد وشيخوخة السكان واستدامة المعاشات والرعاية التمريضية. وهكذا أصبحت العلاقة بين كبار السن والشباب في صميم اهتمامات اللجان السياسية والدراسات الأكاديمية والتنبؤات السكانية<sup>(2)</sup>، وقد لاحظ "ديفيد ويلتس" (David Willetts) هذا في كتابه المؤثر " كيف أخذ "بيبي بومرز" ( Baby Boomers) مستقبل أطفالهم – ولماذا عليهم أن يعيدوه". ضمن هذا المؤلف يصر " ويلتس" على أن المشكلة المركزية في السياسة الاجتماعية البريطانية مثلا تكمن في عدم قدرتها على إرفاق قيمة كافية لمطالب الأجيال القادمة، حيث قدم تشخيصا لهذه المشكلة من خلال "جيل "بيبي بومرز" (Baby Boomers) والذي يجادل بأنه قد إحتكر الموارد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبالتالي أضعف العديد من الروابط بين الأجيال، وضمن هذا التشخيص، يضيف "ويلتس" أن مشكلة جيل "بيبي بومرز" ماهي إلا صورة للفشل الفكري حول غياب نهج واضح للتفكير في حقوق الأجيال القادمة<sup>(3)</sup>، وبتعبير آخر أكثر دقة فالأمر هنا يتعلق بعدم المساواة المحتملة بين الفئات العمرية في توزيع الميزات الاقتصادية والرغبة في إعادة صياغة تشريعات السياسة العامة لتحقيق المزيد من الإنصاف بين الفئات العمرية. وقد صميم المخاوف الوقائية للفئات العمرية الأصغر سنا وقلقها من حرمانها من نفس المستوى من الامتيازات عند بلوغ سن التقاعد في العديد من الدول الصناعية الغربية، حيث تحولت هذه المخاوف إلى قضية سياسية بالفعل في ربوع العديد من هذه الدول مع منتصف الثمانينات حيث ولدت جدل سياسي متزايد بشأن "العقد بين الأجيال"

(1) Camille Peugny et Cécile Van de Velde, *op.cit.*, pp. 642-645.

(2) Jennie Bristow, *the sociology of generations: new directions and challenges*. London: Palgrave Macmillan, 2016, pp. 94- 95.

(3) *Idem*.



(Intergenerational contract)\*، والدعوة إلى العدالة بين الأجيال، ويجادل أنصار هذه الدعوة أن هناك نمواً في الموارد العامة الموجهة لكبار السن بفضل التشريعات التي كانت تهدف إلى الحد من الفقر بين هذه الفئة العمرية، فضلاً عن الضغط السياسي الفعال لصالحها، وكان من الانعكاسات أن عرفت فئة كبار السن تحسناً كبيراً في الوضع الاقتصادي والرعاية الصحية، وفي المقابل انخفض تدفق هذه الموارد إلى الفئات الأصغر سناً، وفي ظل هذا التدفق الغير عادل فإن الصراع بين الأجيال سيتبلور بصورة شبه آلية<sup>(1)</sup>. ومن الأوساط الأكاديمية التي اشتغلت على تأكيد هذا التفاعل بين الثروة الديمغرافية والاقتصادية مع بعضها البعض في إنتاج صراع بين فئات عمرية مختلفة وعبر دول أخرى غير الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، نجد "ديفيد تومسون" (D. Thomson) الذي قدم دولة الرفاه "كمؤامرة جيلية"، حيث حاول، في هذا الإطار، أن يظهر من خلال الحالة النيوزلندية أن هناك جيل واحد قد لعب النظام بشكل جيد لدرجة أنه جنى كل المزايا، وعلى الفئات التي عاشت في وقت سابق أو من ستعيش في وقت لاحق، دفع الثمن<sup>(2)</sup>.

(\*يعد "العقد بين الأجيال" (Intergenerational contract) من بين المفاهيم الأكثر شيوعاً في أدبيات دراسة العلاقة بين الأجيال كالمعاملة بالمثل، الترابط، التضامن، التبادلات بين الأجيال. وقد ربط العقد بين الأجيال بفكرة العقد الاجتماعي المعروفة تاريخياً لدى فلاسفة العقد الاجتماعي، لكن الفكرة على هذا النحو تعود إلى الفلسفة اليونانية القديمة حيث تشرح فكرة العقد العلاقة بين الدولة ورعايها فهي علاقة تأسست على الشعور بالرضا والالتزامات المتبادلة، إنها أولاً وقبل كل شيء عقد أخلاقي، عقد يقوم على الحقوق والواجبات. تماماً مثل العقد الاجتماعي يشير العقد بين الأجيال إلى علاقة أخلاقية، وفي هذا السياق ولتحقيق الوضوح المفاهيمي للمصطلح يشدد "فرن بنغتون" (Vern Bengtson) على أن البحث في الموضوع ينطوي على العديد من التعريفات المتباينة فبعض العلماء الذين يستخدمون المصطلح ويصفونه عكس العقد الاجتماعي أو حتى أنه يغدو بديلاً له. وفي هذا الإطار تستخدم "إليزابيث كرو" (Elisabeth Croll) العقد بين الأجيال لمناقشة وإعادة تفسير الالتزامات العائلية عبر آسيا المعاصرة دون تحديد المفهوم بشكل صريح لكن يتضح من دراستها أن المصطلح قد وظف كاستعارة، كما تم استخدام مفهوم العلاقة بين الأجيال في العديد من الدراسات حول آثار شيخوخة السكان والسياسات التي تهدف للحد من الرفاهية العامة في المجتمعات الغربية وضمن هذا السياق أيضاً يبحث "آلان ووكر" (Alan Walker) ظهور عقد أجيال جديد يستجيب لشيخوخة السكان وتغيير السياسة العامة، وهنا يستخدم "وكر" المصطلح للإشارة إلى العلاقات بين المجموعات العمرية (المستوى المجتمعي الكلي) والعلاقات بين الأقارب (مستوى الأسرة أي المستوى الجزئي)، ويوصف العقد في المستوى الأول بعقد سياسة اجتماعية يقوم على التحويلات بين الأجيال للموارد، أما في المستوى الثاني فيوصف لتبادل الرعاية والموارد داخل الأسر. أنظر:

- Kristina Göransson, "Reassessing the intergenerational contract", *Journal of Intergenerational Relationships*, Vol. 11 (2013), pp. 64-67.

(1) Vern L. Bengtson and Petrice S. Oyama, *op.cit.*, pp. 39-40.

(2) Martin Kohli, "Age Groups and Generations: Lines of Conflict and Potentials for Integration", in Joerg Chet Tremmel, *A Young Generation Under Pressure?: The Financial Situation and the "Rush Hour" of the Cohorts 1970-1985 in a Generational Comparison*. Heidelberg: Germany, 2010, p. 174.

وفضلا عن هذا، فإن هذه الاختلافات الاقتصادية بين الأجيال، كما تمت الإشارة إليه، لم تبق رهينة الحيز الاقتصادي بل ازدادت أهمية وفرضت نفسها على الخيار الانتخابي أو التصويت الحزبي في الكثير من الدول الغربية، وهذا ما حدث في ألمانيا مثلا، واستنادا إلى المسح الاجتماعي الدولي لعام 1996، ومن خلال إصلاح نظام المعاشات التقاعدية لعام 1957، يتضح أن كيف أن المسيحيون الديمقراطيون قد نجحوا في تقديم صورة متقنة لأجندة الرعاية الاجتماعية، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع نسبة الأصوات بين كبار السن، لصالح الحزب المسيحي الديمقراطي، مقارنة بالفئات الأخرى من السكان<sup>(1)</sup>.

إن النقطة البارزة ضمن هذا التحليل هي كيف أن الصدمات الاقتصادية والديمغرافية أو بقية الصدمات الأخرى قد أدت إلى علاقات متوترة بين الصغار (الشباب) والكبار. وهكذا أصبحت أدبيات الأجيال يهتمين عليها خطاب يتحدث عن "الفجوة بين الأجيال"، "الشباب المتمردون"، "سخط الشباب" ومصطلحات مثل الاحباط والاعتراب واستمرارية الأجيال وصراع الأجيال<sup>(2)</sup>. ومن ثمة فإنه ليس من المستغرب أن آثار التغيير الاقتصادي والاجتماعي قد تفضي إلى عواقب ملموسة في المجتمع السياسي، وهو بعد آخر من الصراع بين الأجيال، هذا البعد يرتبط بالدور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي يمكن أن يلعبه أفراد الجيل السياسي الواحد، ومن الأوجه الظاهرة للصراع الجيلي هنا هو أن الورثة المفترضون للمستقبل كعناصر فاعلة للتغيير، سيدخلون في معارضة مباشرة مع كبار السن، وفي كثير من الحالات يصعب التوصل لمعرفة ماهي العتبة التي تسمح للمجتمع بالتكيف، أي المرحلة التي يصبح فيها التغيير معطلا إجتماعيا. ومع ذلك فقد تم التوصل إلى هذه العتبة بعد الصراع وذلك حتى في بعض المجتمعات الإفريقية<sup>(3)</sup>.

وبوجه عام، وبعد سياقات التحليل السابقة، فإن هذا النمط من الصراع الجيلي يتعلق في المقام الأول ببعد زمني أي ما يصطلح عليه في علم إجتماع الأجيال بالفئات العمرية الشباب والكبار، غير أن هذا البعد لا يكشف عن إيضاح الصراع دون الاقتتان بالهياكل الاجتماعية الاقتصادية والسياسية، هذه الأخيرة التي قد تكشف في الكثير من الأحيان عن هيمنة للمضامين أو القيم الثقافية القائمة (لجيل الكبار) في المجتمع في دون إحداث المرونة الاجتماعية اللازمة في العلاقات بين الصغار والكبار وهذا ما يوجب الشعور بالاختلاف وضرورة رد الفعل من قبل جيل الشباب هذا ما قاد تاريخيا إلى العديد من الحركات الاجتماعية. ويبدو أيضا

<sup>(1)</sup> *Ibid.*, p. 178.

<sup>(2)</sup> Victor T. Le Vine, "Generational conflict and politics in Africa: a paradigm ", *Civilisations*, Vol. 18, N° 3 (1968), p. 400.

<sup>(3)</sup> *Ibid.*, p. 408.

أن المتغير الإقتصادي أو الظروف الاقتصادية وما ورائها من صعوبات بالنسبة لجيل الشباب، على وجه الخصوص، نتيجة للضعف الذي أصاب الكثير من النظم الاقتصادية خاصة على المستوى الكلي، قد أفضت إلى فجوة جيلية تمثلت في عدم المساواة الاقتصادية الاجتماعية بين الأجيال وهو بعدا آخر للصراع الجيلي والذي لازال يعرف منحى تصاعديا منذ سبعينيات القرن الماضي.

### المطلب الثاني: الأجيال السياسية ونمط الصراع الجيلي بين وحدات التوليد.

الحقيقة أن الصراع الجيلي ضمن هذا النمط، يتعلق بالصراع داخل الجيل الواحد (Intragénérationnelle) أي بين وحدات التوليد الجيلي، فهو صراع ضمن نفس الفئات العمرية وضمن نفس الزمن الاجتماعي، وذلك ليس في سبيل فرض قيم اجتماعية جديدة أو العمل من أجل التغيير الاجتماعي من خلال تعيئة جديدة وحشد جيل الشباب للتحرك للاحتجاج على الظروف القائمة من أجل إعادة توجيه المجتمع والسياسة على حد سواء في المستقبل، وإنما يشير هذا النمط من الصراع داخل الجيل السياسي إلى وحدات التوليد، التي تدخل في تكوين الجيل ذاته، التي تعمل على تقديم وجهات نظر وحلول متنافسة للإتجاه الذي يجب أن يتخذه التغيير المجتمعي. ويعبر هذا على أن وحدات التوليد الجيلي من الشباب قد تتفاعل مع آثار الفترة الزمنية أو الزمن الاجتماعي بطرق مختلفة ومتضاربة في الكثير من الأحيان<sup>(1)</sup>. ومن ثم فإذا كان الصراع بين الأجيال، كما تم تحليله آنفا، يسمح وبشكل أكبر لجيل الشباب برفض جيل الكبار، فإن نمط الصراع داخل الجيل يوفر لمجموعات الشباب فرصة للتنافس داخل نفس حركة الجيل، حيث تعمل وحدات التوليد بشكل واضح وفعالية أكبر لبسط سيطرتها على الواقع وإعادة تعريفه أي على الحركة الأكبر للتغيير المجتمعي<sup>(2)</sup>، فهذه الحركة هي المنعطف الذي من خلاله يتم تحديد أو تعريف الجيل فيما بعد أو في المستقبل.

وفي ما وراء أشكال التنافس هاته، وبفعل الآثار المترتبة عليه من زعزعة للاستقرار وإثارة للشقاق، فإن الصراع بين الأجيال يمكن أن يعزز داخل الجيل الواحد، ويكون الصراع عند هذا المستوى إما بصورة عفوية أي بين مجموعات الشباب أنفسهم. وقد تكون رعاية منظمات الكبار، هي العامل الحاسم وراء هذا الصراع، وفي ظل غياب خطوط واضحة للسلطة المؤسسية والتنشئة، بسبب الصراع بين الأجيال أو أنها قد تم إقرارها أو وضعها من قبل الكبار، فإن مجموعات الشباب أو الوحدات الجيلية في كلا الجانبين من هذا الحيز السياسي (مجموعات الشباب ذات القيم والأهداف المثالية، والأخرى ذات التوجهات الأيديولوجية المستتدة

(1) R. G. Braungart, "Clarification for political generations: interactions"[email], recived at: <https://bit.ly/3sWkaYz>. Accssed: March 21, 2020.

(2) R. G. Braungart, "Historical generations and generations units: a global patern of youth movements, op.cit., p.115.

لإرادة الكبار)، سوف تتجه إلى التنافس بقوة مع بعضها البعض، وترتسم مظاهر هذا الصراع حول تمكين وإضفاء السلطة والشرعية حول ما تملكه من قيم وأهداف ايديولوجية أو مثالية والتي تسعى إلى تحقيقها. ومن إحدى صور هذا الصراع والتنافس داخل الجيل، هي أن المجموعة الأولى ذات القيم والأهداف المثالية تعتبر أكثر تطرفاً عند مقارنتها بالمجموعة الايديولوجية، في اختيار واستخدام الوسائل لتحقيق أهدافها<sup>(1)</sup>.

ويبدو هذا التحليل أكثر وضوحاً، ضمن تحليل مماثل، لدى " إيزنشتات " (S. N. Eisenstadt)، عندما يقدم إزدواجية لعالم الشباب إتجاه عالم الكبار وقد كان هذا التناقض بين المجموعتين التي تم ذكرهما بشكل واضح في تحليله. فالمجتمع الحديث، حسبه، قد شهد من ناحية سعي الشباب إلى التواصل مع عالم الكبار، فالشباب وفي هذه الحالة لم يرفض نوع النظام الذي يمثله الكبار، بل سعى للمشاركة فيه وفي الحصول على الفرص التي ينطوي عليها هذا النظام، خاصة الاقتصادية والمهنية منها، أو المبادرة في عملية إعادة تشكيل العديد من معالمه من أجل دعم وتوسيع المشاركة على درجة أكبر من الانفتاح. ومن الناحية الأخرى نجد مجموعة الشباب الراديكالي وعلى درجة عالية من الرفض لكل ما يمثل عالم الكبار فهي مجموعات الشباب الجانحة تماماً، والتي أصبحت أهم سمة للتمرد والاحتجاج الشبابي منذ المراحل الأولى للمجتمع الحديث، وضمن هذه النزعة الراديكالية تميل مجموعات الشباب إلى تعزيز الانفصال بين عالم الشباب وعالم الكبار. ويتجلى هذا بشكل خاص، في شعور جيل الشباب بأن جيل الكبار ليس له القدرة على تزويدهم بأي نماذج مهمة لتمردهم أو إحلال هويتهم الخاصة حتى السلبية منها. وعلى هذا فإن مجموعات الشباب المثالية، كما ذكرنا، الأكثر تطرفاً تتجه إلى تأسيس موقفاً سلبياً إتجاه النظام الاجتماعي والثقافي، وفي هذا الإتجاه المضاد تتجه بؤر الاحتجاج ضمن منحى تصاعدي من المطالب، وذلك من السعي إلى مزيد من المشاركة في المراكز السياسية الوطنية أو محاولات التأثير في السياسات الاجتماعية والاقتصادية، إلى محاولة فرض اتجاهات جديدة تستهدف خلع الشرعية الكارزمية للمراكز الاجتماعية والثقافية والسياسية القائمة<sup>(2)</sup>.

وهكذا يتضح أن الصراع الجيلي بين الشباب والكبار ليس متجانساً ولكنه منقسم إلى مجموعات مختلفة متنافسة مع بعضها البعض في تناقض واضح داخل نفس الجيل، للسيطرة على حركة الجيل الكبرى. ويظهر هذا التناقض سياسياً على صعيد مجموعات اليسار أو اليمين المتطرفة أو المعتدلة والتي تكتسي طابعاً عفويًا أو مدعوماً؛ من وجهة النظر هذه فإن وحدات التوليد التلقائية أو العفوية تميل إلى التغيير الجذري أو الثوري،

(1) *Idem.*

(2) Shmuel N. Eisenstadt, *from generation to generation*. New York: Routledge, 2017, pp. xxxix-1. [39-50].

وبذلك فإن اليسار السياسي الثوري مثلا يتضمن وحدات جيل ذاتية التحديد ترفض الوضع الأيديولوجي الليبرالي القائم، ومثل نظيرتها اليسارية تتبنى وحدات الجيل اليمينية المتفاعلة أو النشطة هذه النزعة الراديكالية حيث تنبذ الوضع الأيديولوجي الراهن لصالح حل مثالي جذري لمشاكلها وربما حتى العودة النشطة إلى وقت سابق في التاريخ<sup>(1)</sup>. ويكشف هذا السياق أيضا عن وحدات الجيل التي تمثل بنشاط الموقف الأيديولوجي الوسط في المجتمع (ليبراليين معتدلين ومحافظين)، وتتمثل السمة المميزة لهذه الوحدات هي أنها وثيقة الصلة بجيل الكبار ترفض الصراع وتقبل الجيل الحالي، وهي على استعداد للتنازل عن بعض المبادئ بطريقة معتدلة، ووجه المفارقة هنا، وعلى العكس من وحدات الجيل العفوية، فإن وحدات الجيل المدعومة أو المعتدلة تظل على نفس الموقف الأيديولوجي اليساري أو اليميني لجيل الكبار وكثيرا ما ترتكز على مفهوم المشاركة فهي كيانات شبابية تابعة لمنظمات الكبار تميل في أكثر الأحيان إلى استراتيجية التعاون دون الكثير من النزاعات<sup>(2)</sup>. ومع ذلك فإن هذه الوحدات في كل شكل من الأشكال السابقة سواء العفوية أو المدعومة ترتبط ارتباطا وثيقا بالتغيير التاريخي والمشاكل الاجتماعية التي تلعب دورا كبيرا في تحديد الأصل والتوجه السياسي لكل منها<sup>(3)</sup>.

وبما أن التعويل على هذا التصور النظري لوحده غير كاف، فإن بعض الأعمال المتعلقة بسوسيولوجيا الشباب تقدم ملامحة أمبريقية، في هذا السياق، تمكننا من تقديم فهم طبيعة الصراع داخل الجيل الواحد، ولعل أن أشهر الأطر التحليلية التي تمثل الاسهام الأكبر على مدى أربعة عقود، في مجال هذا النمط من الصراع دراسة أ. كلاينبيرج (Otto Klineberg) وثلاثة شركاء آخرين بين عامي 1969 و1970 في فرنسا وإيطاليا وإسبانيا والنمسا وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة وأستراليا واليابان ويوغوسلافيا وتونس ونيجيريا، بعنوان "الطلاب والقيم والسياسة: مقارنة بين الثقافات"، والتي يجادل البعض أنها من المراجع الأساسية الأكثر اكتمالا حول احتجاجات الطلاب والشباب بصفة عامة والتغيير الاجتماعي في الستينيات، من حيث أنها تقدم نتائج لاستبيان تم توزيعه على أكثر من عشرة آلاف طالب تموقع حول الفئة العمرية من 19 إلى 22 عاما، وتشير العينات المدروسة في هذا العمل أنها كانت متساوية تقريبا من حيث الجنس (الرجال والنساء) باستثناء اليابان ونيجيريا، وبالإضافة إلى معيار العمر والجنس تم تصنيف الطلاب حسب الدين، والخلفية التعليمية

(1) R. G. Braungart, "Historical generations and generations units: a global patern of youth movements, op.cit., pp.115-116.

(2) Idem.

(3) Idem.

للوالدين ونوع السكن<sup>(1)</sup>. وبخلاف الأسئلة الكلاسيكية التي تم طرحها في الاستبيان التي تعلق بالطموحات المهنية والعائلية ومصادر الرضا في الحياة، فإنه في المقابل، توجد هناك مجموعة ثانية من الأسئلة المفتوحة وغير المقيدة حول المجتمع بشكل عام، والنظام الجامعي، والمعايير الثقافية السائدة، والحركات الاحتجاجية، وكذلك أسئلة مختلفة أخرى تدعم هذه المجموعة من الأسئلة بقوة، كونها ارتبطت بالبيئة الاجتماعية والسياسية للجامعة والبيئة الثقافية للطلاب<sup>(2)</sup>. والواقع أن هذه الأسئلة سمحت بتحديد أكثر دقة للاختلافات في تكوين الرأي الذي يميز توجهها سياسيا عن الآخر من بلد لآخر<sup>(3)</sup>. وما يجب التشديد عليه في هذا السياق، هو أن هذا المسح يمثل فعلا أداة أمبريقية مساعدة حول اليسار واليمين على النحو الذي طرحناه سابقا ضمن تحليل نظري، وذلك من خلال طرحه لسؤالين يسمحان بالتأسيس الحقيقي لنمط الصراع والتنافس بين وحدات التوليد الجيلي، ويعالج هذين التساؤلين هذا الطرح كالاتي<sup>(4)</sup>:

- السؤال الأول: ما مدى وجود الطيف السياسي اليسار واليمين في جميع الدول التي شملها المسح؟

- السؤال الثاني: انحصر في محاولة معرفة إلى أي مدى تعكس المواقف السياسية للطلاب واقعا معيّنًا من المواقف؟

وباختصار، فإن هذا المنظور التحليلي الذي يوضحه (الشكل رقم 04) ، يكشف عن أربعة اشكال للصراع تظهر على التوالي: الربع الأول هو اليسار المعتدل أو التقدمي، والثاني هو اليمين المعتدل أو الربع الديمقراطي، والثالث هو اليسار المتطرف أو الثوري والرابع هو الربع المتطرف أو المحافظ، ويشير أدناه أيضا، إلى التكوين الدقيق للاراء والمواقف لكل دولة شملها مسح "أ. كلاينبيرج" (O. Klineberg) وشركائه، حيث مثل المحور الأفقي سلسلة الأيديولوجية السياسية للطلاب من اليسار الراديكالي إلى الموقف الليبرالي المعتدل والمحافظ، إلى اليمين الراديكالي، أما بشأن المحور العمودي فيمثل بعد حدة وكثافة الانخراط من الاعتدال إلى التطرف، ويوفر هذين البعدين، في هذا السياق، التأسيس لمقارنة حقيقية تسمح بتنظيم تفسير للأنماط الأيديولوجية المختلفة والمثالية (الطوباوية) الأساسية للانخراط السياسي الطلابي في كل

(1) Anthony Burton, "Students, values and politics: A cross-cultural comparison", *The Review of Education*, Vol. 6, (Summer 1980), pp. 264-265.

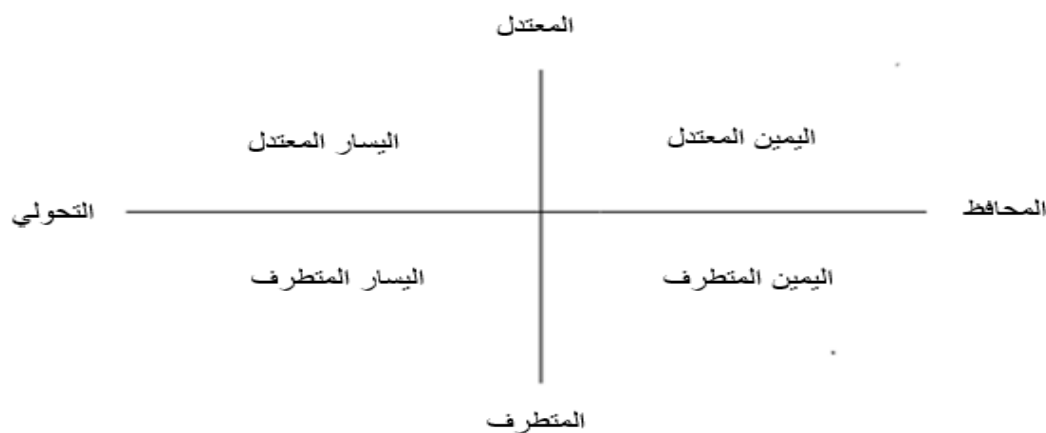
(2) *Ibid.*, p. 265.

(3) R. G. Braungart, "Historical generations and generational patterns of youth movements : A global perspective", *op.cit*, p. 52.

(4) *Idem.*

دولة<sup>(1)</sup>، حيث يظهر واضحا كيف أن صورة الاحتجاج الطلابي كقوة سياسية جديدة، قد أكدت الصراع الجيلي بين الفئات العمرية الفرعية (ضمن الكل الجيلي) ضمن موجة العديد من الطلاب المتظاهرين الذين ينتمون إلى خلفيات وروافد مختلفة على الصعيد الثقافي، حيث تبين أن هنالك من ينتمون إلى أبوين "يسارين" أو "ليبرالين" أرادو تغيير المجتمع من خلال العمل السياسي، وعلى عكس ذلك استهدفت فئات فرعية أخرى نمط حياة أكثر حرية من خلال التمرد على معايير الطبقة الوسطى والتكنوقراطية<sup>(2)</sup>.

الشكل رقم (04): التوجه السياسي (التحولي - المحافظ) وشدته (المعتدل - المتطرف) لانخراط الشباب في السياسة.



المصدر: R. G. Braungart, "Historical generations and generational patterns of youth

*Movements : A global perspective", op.cit, p. 53.*

وفي تعميم سريع، ومن أجل إضفاء شيئا من المعقولية على هذا التفسير، يمكننا عرض نتائج هذه المقارنة عبر الدول، التي كانت عينات للدراسة؛ فبالنسبة لفرنسا أشار المسح إلى وجود تمثيل قوي لكل المواقف ووجهات النظر المتطرفة (اليسار واليمين) ووجهات النظر المعتدلة، وبخصوص حدة الانخراط بين الاعتدال والتطرف فإن الطلاب المعتدلين كانوا أكثر ميلا للانخراط في يسار الوسط، بينما أولئك الذين أبدوا مواقف يمينية متشددة كانوا أكثر ميلا نحو التطرف في أرائهم السياسية، وعلى شاكلة فرنسا عرفت إيطاليا أيضا

(1) *Idem.*

(2) Anthony Burton, *op.cit*, p. 265.

مجموعة كبيرة ومتنوعة من توجهات الطلاب المختلفة كوحدات توليد جيلية، لكن يظهر أن إيطاليا كانت شديدة التطرف فيما يرتبط بالشباب اليميني واليساري، غير أنها تشكل وبصورة شبه حصرية، البلد الوحيد الذي عرف استجابة لميل الطلاب المعتدلين نحو يمين الوسط. أما في اسبانيا والنمسا فقد كشفت البيانات الأميركية أنهما كانا متشابهتين إلى حد كبير حيث اتخذ الشباب اليساريون مسار التطرف في كلا البلدين، غير أن ما ميز اسبانيا والنمسا هو أن وجهات النظر المعتدلة المحافظة كانت أكثر تمثيلاً منها في فرنسا، بيد أن وضع بريطانيا العظمى كان مماثلاً لفرنسا ومع ذلك لا يجب إغفال مجموعة من الاختلافات بين البلدين، وتجدر الإشارة في هذا السياق، أن وجه الاختلاف الأول يتصل بالتمثيل الأوسع في صفوف المحافظين المعتدلين والمتطرفين اليمينيين في بريطانيا العظمى، هذا من جهة أما من الجهة الثانية فإن الجناح اليساري والشيوعي البريطاني يميل نحو الاعتدال بشكل متزايد مقارنة مع الطلبة الفرنسيين، كما أن الحديث عن فرنسا وبريطانيا يكشف عن الدور الحاسم للفوضويين بين الشباب (الاتجاه الفوضوي)<sup>(1)</sup>. أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فيظهر المسح أنها عرفت نفس الواقع الذي اتسمت به النمسا واسبانيا في تكوين رأي الطلاب، وفي خضم الخطاب الليبرالي المتزايد الذي ميز ردود أفعال الطلاب الأمريكيين، احتفظ الشباب اليساري في الولايات المتحدة بموقعه في الطرف الأيسر أما من حيث شدة المواقف فقد اتجه نحو الاعتدال (يسارا معتدلاً)، أما عن العلاقة بين أقصى اليمين واليسار فقد كان هناك توازناً في المواقف<sup>(2)</sup>. وفي هذا الاتجاه التفسيري نفسه، فإن النتيجة التي أفرزها هذا المسح بالنسبة لتونس، التي تشكل صلب هذه الدراسة، فقد تميزت مثلها مثل نيجيريا أيضاً، بغياب نشاط يساري ثوري أو نشاط متطرف قوي، حيث تبدو آراء الطلاب أكثر تقييداً ضمن ربع اليسار المعتدل أو التقدمي<sup>(3)</sup>، ومما لا شك فيه أن هذا الوضع هو حال النخبة بصفة عامة، ضمن إتجاه الدولة الوطنية، التي جعلت من المجتمع المدني رهين الدولة أو حزب سياسي إكتسب شرعيته في النضال ضد الاستعمار الفرنسي، وبصورة أدق ما تدعوه الكثير من الأدبيات بالبورقبيية<sup>(4)</sup>. وهذا ما سنعود إليه بالتفصيل لاحقاً.

<sup>(1)</sup> R. G. Braungart, "Historical generations and generational patterns of youth movements: A global perspective", *op.cit*, p. 53.

<sup>(2)</sup> *Idem*.

<sup>(3)</sup> *Ibid.*, p. 55.

<sup>(4)</sup> عبد الرحيم حافظ، *الزبونية السياسية في المجتمع العربي: قراءة اجتماعية -سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس*. مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، 2006، صص 222-223.



وعند هذا المستوى من التحليل يتضح، أن هذا التمييز الأمبريقي في تكوين مواقف وحدات التوليد الجيلية بين المتطرفين والمعتدلين، يعزز بشكل جيد أطروحة نمط الصراع داخل الجيل الواحد، ومن ثمة التأسيس الجيد لأشكال الصراع بين وحدات التوليد الجيلي للجيل ذاته. ومن أهم ما يمكن أن نستنتجه من هذا التأسيس هو إذا كان الصراع بين جيل الكبار والشباب، كما أسلفنا، يقترن ببعد زمني، فإن الصراع بين وحدات التوليد الجيلي ضمن الفئة العمرية الواحدة، هو صراع "غير زمني"، لا يقترن بفوارق العمر والسن، لكن الباعث الحقيقي لهذا النمط من الصراع الجيلي، هو السيطرة على الاتجاه الذي سوف يسلكه التغيير المجتمعي؛ هذا يعني أن وحدات الجيل قد فسرت وتفاعلت مع الزمن الاجتماعي بطرق مختلفة ومتضاربة<sup>(1)</sup>، لاسيما عند فترات التجديد الجيلي وما يتخلله من أحداث حيوية غير عادية كالأضرابات والتمردات والاحتجاجات، التي تؤسس لسلوكيات ومواقف المشاركين فيها، كما يمكن أن تضعهم في صراع وتعارض مع أولئك الذين لم يشاركوا في الأحداث والخبرات ذاتها<sup>(2)</sup>.

وفي الأخير، ولما كان تكوين الأجيال السياسية يرتبط أو يتفاعل مع الفترة الزمنية، سواء الزمن البيولوجي المتعلق بالعمر أو الزمن الاجتماعي الذي تغديه الخبرات المجتمعية، فإننا ضمن هذا السياق، لا يسعنا إلا أن نشدد مرة أخرى على الإيقاع الزمني الذي تكون فيه وحدات التوليد على خلاف مع بعضها البعض، حيث أن عملية التنافس للسيطرة على الحركة الأكبر تعد مرحلة غير حاسمة، وعند هذا المستوى يمكن رؤية صورة لإنسكار استمرارية النظام الاجتماعي كما يظهر في حالات مجموعات الشباب الثورية، حيث يطور جيل الشباب صورة ذاتية تتمايز عن الصورة التكميلية لجيل الكبار، وفي المقابل قد يدفع هذا الزخم من التنافس إلى استمرارية النظام الاجتماعي ذاته<sup>(3)</sup> عبر ما يدعوه "مانهايم" (Mannheim) "بسلسلة الأجيال المتواصلة" أي يمكن نقل المعايير والقيم والسلوك من جيل إلى جيل آخر<sup>(4)</sup>، وبهذا المعنى، لا يمكن تجاهل عوارض وديناميات التكامل والتعاون بين الأجيال، وهذا ما يشكل عنصرا ممتدا قابل للمناقشة في السياق الموالي.

(1) R. G. Braungart, "Clarification for political generations : interactions"[email], recived at: <https://bit.ly/3vnJxIY>. Accessed: March 21, 2020.

(2) Victor T. Le Vine, " Generational conflict and politics in Africa: a paradigm ", *Civilisations*, Vol. 18, N°. 3 (1968), p. 409.

(3) Shmuel N. Eisenstadt, *op.cit*, p. 33.

(4) R. G. Braungart, "Clarification for "The Problem of Generations": [email], received at: <https://bit.ly/3xAPm8Z>. Accssed: December 23, 2020.

### المطلب الثالث: الأجيال السياسية وأطروحة التكامل والتعاون الجيلي.

صحيح، كما بينا سابقا، أن مشكلة البحث في التكامل والتضامن بين الأجيال لم تحظ بمسحة تحليلية وافرة لدى منظري الأجيال في معظم الأعمال السوسيولوجية وحتى السياسية مقارنة بأشكال الصراع الجيلي، وذلك من حيث المفردات الموجودة حتى الآن. وعلى الرغم من أن طرح فكرة التعاون والتكامل تبدو فكرة استقرائية لدى الكثير من منظري الأجيال، لكن ما هو ممكن أيضا، ولو بصورة نسبية، هو وجود مساهمات ذات صلة تتيح لنا على الأقل مناقشة عوارض أو ملامح التكامل والتفاعل بين الأجيال، والتي على أساسها يمكن الوقوف بدقة، على الاتجاه العام لأدب الأجيال فيما يتعلق بتفسير درجات التفاعل والتكامل بين الأجيال، أم أنها لا تكتسي سوى طابعا ثانويا أو مؤقتا سرعان ما يغلب عليه طابع الفروق والاختلافات والصراعات.

وبدون أدنى شك، ضمن هذا السياق، فإن أهم الاسهامات التي خصصت مجالا لتحليل هذه النقطة، هي ناقشه "كارل مانهايم" (K. Mannheim) من خلال كتابه مشكلة الأجيال كأفضل وأبرز المراجع حتى اليوم، الذي لا يمكن الاستغناء عنها أوتجاهلها حول ما كتب عن الأجيال، في معظم الأعمال السوسيولوجية وحتى السياسية. وبالإضافة إلى هذا يظهر أيضا جانبا بحثيا آخر ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية سنوات 1950-1960، يهتم بالمستوى الجزئي، الذي أشرنا إليه في تحليلنا سابقا، ويتمثل في الدور السياسي للأسرة في نقل الآراء السياسية بين الأجيال؛ أو الأسرة كقضية أيديولوجية، وقد أظهر هذا التوجه البحثي الكثير من الأمل قبل أن يواجه انتقادات مهمة لاحقا<sup>(1)</sup>.

في بداية هذا التحليل يجادل "مانهايم" بضرورة الحاجة إلى نقل التراث الثقافي، والذي لا ينطبق على حالة وجود جيل "طوباوي" يتجاهل الحاجة إلى "سلسلة الأجيال المتواصلة أو "الجيل الوسيط" كما يدعوه، ويفترض هنا أنه في كل انتقال أن ينمو الجيل الجديد منغمسا في السلوكيات والمشاعر والمواقف الموروثة<sup>(2)</sup>، ومن المهم جدا، في عملية النقل هاته، كما يشير "مانهايم"، ألا نقل من فرضية احتمالية الصراع، فبمجرد إدراج متغير متوسط عمر الجيل الذي يمتد على حدود فترة الثلاثين عاما تقريبا، فإنه بالإمكان أن نميز ثلاثة أجيال في الوقت نفسه من ناحية التمايز البيولوجي ( داخل الأسرة الواحدة على سبيل المثال)، ونظرا لأن

(1) Tournier Vincent, "Le rôle de la famille dans la transmission politique entre les générations", dans : Anne Quéniart et Roch Hurtubise, *l'intergénérationnel: Regards pluridisciplinaires*, Presses de l'EHESP: France, 2009, p. 171.

(2) Karl Mannheim, *op.cit*, p. 79.

كل جيل يواجه الاتجاهات والمشاكل التاريخية بشكل مختلف، فلن يكون هناك انخراط في الاتفاق حول الحلول الممكنة، وفي هذه الحالة تتولد الفجوة بين الأجيال أو الصراع بين الأجيال، غير أن هذا لا يعني في الوقت نفسه من قدرة "الجيل الوسيط" (جيل الوالدين) على ربط أو تحويل قيم ومعايير وسلوك الجيل الأكبر سنًا (جيل الأجداد) إلى الجيل الأصغر (جيل الأحفاد)، وهكذا يكون "الجيل الوسيط" قد خفف من حدة الفجوة بين الأجيال أو الصراع الجيلي، وضمن هذا الوضع يمكن النظر لهذه الديناميكية الاجتماعية أنها مثال جيد للتقارب بين الأجيال أو عملية التنشئة بين الأجيال<sup>(1)</sup>.

واستنادا إلى "مانهايم"، فمن المهم التأكيد على وضع الجيل الجديد ضمن تأثير الوقت القصير أي البدايات الأولى للشباب وفترة المراهقة كفترة حاسمة فيما يتم نقله من محتويات ومواقف، وفي هذا السياق فإن "مانهايم" يقدم صورة متقنة لمرحلتين متميزتين؛ الأولى تصف ما يتم نقله بصورة غير واعية و الثانية هي ما يكتسب أو ما يتم تعليمه بوعي<sup>(2)</sup>. تنتمي المرحلة الأولى إلى ما تم تضمينه من رأس مال ثقافي\* في الأيام الأولى من الطفولة حيث يمكن أن تظهر بعض جوانب وطرق إنتقاله من جيل إلى جيل فالعائلات التي يهemin عليها الطابع الثقافي تسعى لتنظيم أقرب إنتقال ممكن لكل طفل بطريقة ضمنية غير واعية من خلال التعلم التلقائي للغة والاستخدامات الأسرية المختلفة<sup>(3)</sup>، ووفقا لتحليل "مانهايم" تشكل هذه المرحلة العمق الذي تم تضمينه خلال الأيام الأولى من الشباب من خلال عمل البيئة وغالبا ما تشكل تجسيدا واضحا لأقدم طبقة من الوعي لدى الفرد والتي تميل لكي تكون ثابتة كصورة للعالم الطبيعي. وضمن هذا التحليل، ووفقا لمقتضى تأثير الزمن في هذا السياق، فإنه في الواقع حسب "مانهايم"، من الصعب تحديد متى تكتمل هذه العملية أو المرحلة ومتى يتوقف اللاوعي الباطني عن التكون، لكن يبدو من المحتمل أنها ستنتهي عندما يتوقف هذا

(1) R. G. Braungart, "clarification for "The Problem of Generations": [email], received at: <https://bit.ly/2QDkWRE>. Accssed: December 23, 2020.

(2) Karl Mannheim, *op.cit*, pp. 79-80.

(\*) رأس المال الثقافي تم استخدامه على وجه الخصوص من قبل عالم الاجتماع الفرنسي "بيير بورديو" (Pierre Bourdieu) ويوجد حسبه على ثلاثة أشكال؛ "في حالة موضوعية" في شكل سلع ثقافية، "في حالة مؤسسية" في شكل ألقاب مدرسية أو أكاديمية، في حالة مدمجة في شكل أحكام دائمة. ففي الحالة الموضوعية فهو نوع خاص من رأس المال الاقتصادي، وفي الحالة المؤسسية فيمكن وصف الحصول على مؤهلات تعليمية بأنه عملية تحويل رأس المال الثقافي المدمج إلى رأس مال مؤسسي. أما بالنسبة لمسألة انتقال رأس المال الثقافي من الآباء إلى الأبناء تشير إلى مسألة نقل "رأس المال الثقافي المدمج" والذي يمكن نقله على الفور فعلى عكس السلع المادية، يتطلب نقله عملا من الغرس والاستيعاب. أنظر:

- Gérard Mauger, "Génération et rapports de générations", dans: Anne Quéniart et Roch Hurtubise, *op.cit*, p. 30.

(3) *Idem*.

العمق عن التغيير، وفي هذا الإطار يبين "مانهايم" كيف أن الطفل والمراهق الذي يتم إحضارهما إلى بيئة جديدة يكونان دائما عرضة للإنتفاع على التأثيرات الجديدة من هذا النوع، على نحو يسمح للمواقف النفسية والعادات اللاواعية الجديدة بالتسلل دون مشكلة، فيتربت على هذا تغير لغتهما ولهجتها، غير أنه لا يمكن توقع نفس الآثار بالنسبة للفرد البالغ الذي يتم نقله إلى بيئة جديدة أو محيط إجتماعي جديد، حيث أنه قد يغير الجوانب الواعية وطرق التفكير غير أنه لا يمكن أن يتأقلم بنفس الطريقة السابقة لدى الطفل والمراهق.

وأخيرا فإنه بتحديد اللحظة التي تكون فيها لغة ولهجة الفرد ثابتة يمكن الإقرار بأنه يمكن التأسيس لمرجعية اللحظة التي ينتهي فيها تكوين اللاوعي الباطني لدى الفرد، ويقر "مانهايم"، مستعينا بالبحث اللغوي " لأنطوان مليت" ( A. Meillet ) أن هذه المرحلة تنتهي بعد السنة الخامسة والعشرين، حيث لهجة الفرد لا تتغير بعد هذا السن<sup>(1)</sup>. وهكذا يتيح هذا التمييز الذي قدمه "مانهايم" الوقوف على مرحلتين أساسيتين تسمح بتحديد المستوى الذي يمكن معه نقل الموروث الثقافي بين الأجيال؛ فأما المرحلة الأولى فهي المرحلة التكوينية وقد تكون سابقة للسنة الخامسة عشر وهي فترة المراهقة وهي فترة حاسمة لنقل الموروث الثقافي من جيل إلى جيل، حيث تسمح هذه المرحلة بتشكيل التوجهات الأخلاقية والاجتماعية والسياسية والدينية الشخصية، إلا أنه بعد هذه المرحلة يمكن للفرد الشاب بعد ذلك أن يشهد استقلالية متزايدة حيث يمكن أن يخلق شيئا جديداً، ويسأل نفسه ويغير الميراث الذي تلقاه، ويرتسم هذا مع المرحلة الثانية أي بعد السنة الخامسة والعشرين حيث تصبح الهوية بين الأجيال ( خاصة الأجيال الوسيطة) أكثر عمقا، فعملية ترسيخ القيم والخيارات العميقة يجعل الناس أكثر مقاومة للتغيير<sup>(2)</sup>.

ورغم هذا التباين والتمايز بين الأجيال في هذا التحليل خاصة في مرحلة ما بعد سن الخامسة والعشرين، حيث يصبح جيل الشاب أكثر تحررا ويملك أنماط حياة خاصة به، إلا أنه بالنسبة لمانهايم سنشهد مستوى آخر من التأثير بين الأجيال قد يستمر ضمن تغذية راجعة ضمن سلسلة خاصة بين الشباب والأجيال الأكبر سنا، ويكون هذا أكثر وضوحا في المجتمعات الديناميكية حيث يثبت الشباب درجة عالية من التكيف حتى أنهم يظهرون أكبر سنا. وفي المقابل فإن الأجيال الأكبر سنا، وبفضل هذه الديناميكية وهذه المرونة المكتسبة في تجربة الحياة، تصبح أكثر قدرة على الانفتاح على الأجيال الشابة وأكثر قدرة على التكيف في مجالات

(1) Karl Mannheim, *op.cit*, p. 80.

(2) Solange Lefebvre, " Relations intergénérationnelles et vieillissement: nouvelles questions ", *Retraite et société*, N° 64 (2013/1), pp. 56-57.

معينة، في حين فإن الأجيال الوسيطة قد تجد صعوبة أكبر في التكيف وقد تستمر في الحفاظ على مواقفها اتجاه الحياة، فالأجيال القريبة من بعضها البعض هي التي تجد نفسها في مواجهة بعضها البعض وليست الأجيال الأكبر سناً والشباب<sup>(1)</sup>.

أما فيما يتعلق بالجانب البحثي الآخر في هذا التحليل، والذي يشير على مستوى جزئي إلى الأسرة كرافعة للتنشئة الاجتماعية والسياسية بين الأجيال، فقد ظهر في أدب الأجيال في الولايات المتحدة الأمريكية في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، وشكل بارقة أمل في الإجابة عن سؤال قديم وهو كيفية تعليم وتدريب المواطنين، ويتعلق الأمر هنا بدراسة العمليات التي يتم من خلالها تكوين الآراء السياسية الفردية وتحويلها<sup>(2)</sup>.

وضمن هذا الاتجاه، ينطلق هذا المنظور البحثي من أن الأسرة كانت منذ البداية وكيلاً للتنشئة الاجتماعية والسياسية، فهي فكرة كلاسيكية متجذرة في الفكر السياسي بحيث أن الأسرة قد أقحمت بقوة في الأيديولوجيات السياسية وبشكل خاص في النقاشات الكبيرة حول تعريف السلطة السياسية؛ من التقليديين الذين يرون في الأسرة مدرسة للحياة الاجتماعية إلى فلاسفة مدرسة فرانكفورت التي جعلتها مدرسة للسلطة والمهمة من التحليل النفسي القائم على فكرة قبول التبعية. أما بخصوص دور الأسرة في نقل الآراء السياسية فقد لعبت السلوكية في الستينيات الدور الرائد في قلب الصفحة "الفردية" حول تأثير الأسرة، وفي هذا الإطار ترسم بعض التشكلات التي نحن بصدد مناقشتها ضمن أطروحة التكامل والتعاون بين الأجيال، حيث بدأ ظهور اتجاه يؤكد على دور جديد للعائلة أو الأسرة لا يركز على العلاقات بين الآباء والأبناء ضمن هيكله علاقة السلطة، ولكن بتلسيط الضوء على الاهتمام بالنقل المباشر للآراء السياسية من جيل إلى جيل<sup>(3)</sup>. وتكشف

<sup>(1)</sup> Karl Mannheim, *op.cit*, pp. 80-81.

<sup>(2)</sup> Vincent Tournier, *op.cit*, p. 171.

<sup>(\*)</sup> تنتمي نظرة فرويد في هذا السياق إلى مدرسة فرانكفورت النقدية والتي تختلف عن المدرسة الماركسية الأرثوذكسية من حيث ضرورة مراجعة دور العوامل الاقتصادية لصالح العوامل الثقافية، وذلك بالاعتماد وبشكل كبير على التحليل النفسي لمناقشة مسألة الهيمنة، وتتمحور الفكرة هنا حول أن إخضاع الطبقات الشعبية في المجتمعات الرأسمالية الحديثة هو في الأساس نفساني بطبيعته يتوافق مع "حالة تبعية مقبولة" يتم غرسها من المؤسسات الاجتماعية الوسيطة كما هو الحال بالنسبة للمدرسة والكنيسة وقبل كل شيء الأسرة. والأسرة باعتبارها وسيطاً بين البنية التحتية المادية والبنية الفوقية الأيديولوجية، فإن وظيفتها هي كسر إرادة الطفل من خلال غرس "الالتزام الداخلي بطاعة الواجب دون قيد أو شرط. أنظر:

-Vincent Tournier, *op.cit*, p. 175.

<sup>(3)</sup> *Ibid.*, pp. 172- 178.

هذه الرؤية السلوكية في هذا السياق، الإجابة عن سؤال بسيط وهو: لماذا بعض البلدان ديمقراطية والبعض الآخر ليس كذلك؟ ويحيب المؤلفين في هذا الإطار بضرورة تجاوز فكرة أن الديمقراطية آليات مؤسسية فحسب؛ فالمؤسسات الديمقراطية يجب أن تستمر وحتى تكون قادرة على ضمان هذه الاستمرارية، يجب أن تتوافق مع "ثقافة سياسية" معينة وبشكل أكثر دقة، مع "ثقافة المشاركة السياسية، وبناء هذه الثقافة الديمقراطية مرتبط بما يتعلمه الفرد في مرحلة الطفولة من تجارب ليست سياسية بشكل مباشر، بمعنى آخر، من خلال اكتساب القدرة على التأثير والمشاركة في أنشطة حياته اليومية والتأثير في مجراها، هذه النزعة السلوكية ستكون مهيكلة للمشاركة السياسية الجيدة للفرد، ويقترن هذا الدور بالأسرة أولاً كإحدى المؤسسات القادرة على توفير التعلم حول الثقافة المدنية<sup>(1)</sup>.

ودائماً وفي الولايات المتحدة الأمريكية، ووفقاً لهذا المنطلق السلوكي نجد أيضاً أن قابلية التأثير بين الأجيال أكثر وضوحاً في منظور "ميشغان" (Le paradigme de Michigan) حول نقل الآراء، وتتجلى طروحات هذا المنظور في أعمال "هربرت هايمان" (Herbert Hyman)، والذي غالباً ما ينسب إليه "إخترع تعبير "التنشئة السياسية". مع "هايمان" الأمر لا يتعلق بالتشكيك في القيود التي تمارسها الأسرة أثناء الحملات الانتخابية، بل يتعلق بفهم التكوين الدائم للمواقف السياسية، غير أن المفارقة في هذا هو أن نتائج الاستطلاعات التي استند عليها "هايمان" تظهر أن معدلات الارتباط بين مواقف الآباء وتلك الخاصة بأبنائهم لم تكن عالية جداً وذلك باعترافه الشخصي. ومن هنا يجوز لنا القول أن عملية نقل الميراث الثقافي بين جيل الآباء والأبناء لم يتم بشكل تام من قبل الأسرة المعول عليها كوكيل للتنشئة، حتى أن "هايمان" يعترف بأن "الآباء هم فقط أحد وكلاء التنشئة الاجتماعية وأن تأثيرهم ليس كبيراً"<sup>(2)</sup>، ومع ذلك فإن هذه النتائج لا تدعو إلى التشكيك في الدور الحاسم للأسرة، حسب "هايمان" ويؤكد أن العلاقة بين الآباء والأبناء تكون أعلى بشكل واضح في حالة القرب من حزب سياسي، وهي من بين المظاهر والنتائج الأكثر حسماً، ويعتقد حتى وإن كانت الأسرة قد لا تنتقل دائماً آراء سياسية دقيقة للغاية، إلا أنها قد تضمن نقل نوع من شبكة القراءة التي ستمكن الأبناء من فهم القضايا غير المستعدين لها مسبقاً<sup>(3)</sup>.

وأياً كانت إنجازات هذا الاتجاه البحثي، كما رأينا من خلال إبراز دور الأسرة في عمليات التنشئة ونقل الميراث السياسي والثقافي كصورة للتكامل بين الأجيال، إلا أنها كشفت عن خيبة أمل في تجسيد هذه الصورة،

<sup>(1)</sup> Ibid., p. 177.

<sup>(2)</sup> Ibid., p. 180.

<sup>(3)</sup> Idem.

وذلك بعد النقد الجاد الذي بدأت تتعرض له دراسات التنشئة الاجتماعية والسياسية منذ نهاية الستينيات في ضوء انتشار المطالب الاجتماعية للشباب والحركات النسوية والأقليات العرقية، حيث فسحت المجال إلى تعزيز فرضية التغيير الجذري بين الأجيال الشابة والأجيال الأكبر سنا، وكان الجانب الظاهر لهذا الوضع على المستوى الأكاديمي في اتجاه الباحثين مثل "مارغريت ميد" (M. Mead) في الولايات المتحدة و "جورج مندل" (G. Mendel) في فرنسا إلى صياغة نظريات حول "الفجوة" أو "الصراع" بين الأجيال وتجاوز مرحلة دور الأسرة وفسح المجال للفصل بين الأجيال. كما يبدو النزوع نحو هذا الاتجاه أيضا، أكثر وضوحا ضمن ما توصل إليه "بول أبرامسون" (P. Abramson) ومن خلال استنتاجات أمبريقية في الولايات المتحدة الأمريكية بين عامي 1948 و 1968، أوضح أن العلاقة بين الانتماء الاجتماعي (الأسرة) والتصويت قد تراجعت بسبب التغيير الجيلي، كما لم تخلو هذه الفترة من انخفاض في الهوية الحزبية لدى أجيال ما بعد الحرب، وهو ما يدعو إبطال في فرضية منظور "ميشغان" حول النقل الأسري للميراث السياسي، وازداد هذا التوجه قوة خلال السبعينيات من القرن الماضي مع "رونالد إنغلهارت" (R. Inglehart) و "بول أبرامسون" (P. Abramson)، من خلال طرح واحدا من المنظورات الأكثر حسما في هذا السياق، وهو "الثورة الصامتة" وظهور "القيم ما بعد المادية" في الأجيال التي ولدت بعد الحرب، ومن بين القضايا التي طرحت بدرجة أكبر في هذه الفترة، هي ضرورة العودة إلى اليقينيات الأولية أي أطروحات الصراع والتنافس الجيلي<sup>(1)</sup>. والجديد في طرح "مانهايم" هو أن التنمية الاجتماعية تجلب تغييرات ثقافية واسعة الانتشار<sup>(2)</sup>، وبذلك يتوقع حدوث تحولات في القيم بين الأجيال<sup>(3)</sup>.

وهكذا ومن خلال هذا التحليل وهذه المساهمات السوسيوسياسية لمشكلة التعاون والتكامل بين الأجيال، يمكننا إعطاء تفسير إجرائي في هذا الإطار، فبالرغم من أن معظم الاهتمامات انصبحت أكثر على تعزيز فرضيات الصراع والتنافس بين الأجيال، فإن هذا التفسير الإجرائي يعد بمثابة تحيين لتوجه "كارل مانهايم"، والذي تجلّى أيضا بأسلوب غير مباشر في الأعمال التي تقدم عرضها، حيث يمكن القول إجمالا بأن التأثير المتبادل بين الأجيال في أوقات السلم والاستقرار يخفي الاختلافات ويضمن نقل سلس للميراث الثقافي والآراء السياسية (من خلال تأثير الأبناء بالأباء)، غير أن التغييرات التاريخية والاقتصادية والسياسية كتلك التي عرفتتها معظم بلدان العالم بعد الحرب العالمية الثانية والوضع الاقتصادي والسياسي لفترة الستينيات

<sup>(1)</sup> Ibid., p. 182.

<sup>(2)</sup> Ronald Inglehart, *op.cit*, p.48.

<sup>(3)</sup> Ibid., p. 94.

والسبعينيات قد أفرز مسعى تحرري لجيل مابعد الحرب ضمن إتجاه تجاوز القيم والمواقف التي تبنت نقلها الأجيال الوسيطة، وتبني مواقف وقيم ينظر لها جيل الشباب الجديد بأنها مهمة كقيم التعبير عن الذات، وتجاوز حتى مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية وطبيعة السلطة أو الارتباط المؤسساتي القائم ومحاولة التفرد بالسيطرة على الحركة الأكبر للمجتمع.



## الفصل الثاني

**التغيير السياسي: مقاربات نظرية  
والعالم العربي كسياق للتحليل.**

على الرغم من أن الأدبيات السياسية تكشف عن طيف واسع من الدراسات حول تحليل وتفسير قضايا التغيير السياسي، إلا أنها، وفي الوقت نفسه، لم تشكل كل الحل للمشكلات التي لازال يثيرها التغيير السياسي الذي يكشف في كل مرة عن تفاعلات إجتماعية معقدة ضمن منحى تطوري ومتجدد، في بعض الأحيان، كما تتميز هذه التفاعلات بحراك قوي لمختلف الفاعلين الاجتماعيين، وفي هذا الإطار يعبر المؤرخ الفرنسي " جول ميشليه" (Jules Michelet) عن هذا الوضع بوضوح بالقول أن " وتيرة الوقت قد تغيرت تماما وتضاعفت بطريقة غريبة. ففي حياة رجل واحد، رأيت ثورتين عظيمتين، كان من الممكن في أوقات أخرى أن يفصل بينهما ألفي عام"<sup>(1)</sup>. وأمام هذا الطرح سيصبح من المقبول الشعور بأنه مازلت هناك إمكانية للحصول على فهم أكثر لظواهر التغيير السياسي.

والملاحظ أيضا أن هذه التفاعلات الاجتماعية المعقدة جعلت من الأدبيات المرتبطة بالتغيير السياسي واسعة جدا، يسيطر عليها مؤلفون قادمون من من مراسي بحثية متعددة؛ علم السياسة وعلم الاجتماع وحتى علم النفس في تفسير السلوك السياسي. ومن ثم سكيون النقاش، في هذا السياق، موجهها نحو مراجعة للأطروحات النظرية المختلفة للتغيير السياسي، غير أن التحليل هنا سيتجاوز مختلف الأطروحات المصطبغة بالتمركز حول أدبيات التحول الديمقراطي، كما هو شائع، وذلك عبر منظور تحليلي لقضايا ومسارات عمليات التغيير السياسي بشكل أعم. ومن جانب آخر يحفز هذا على ضرورة اختبار هذه المسارات في العالم العربي الذي عرف تحولات خطية متسارعة عام 2011. كما أن تفسير ما اجتاحت دول العالم العربي من أحداث منذ ديسمبر عام 2010 في شمال إفريقيا ومنطقة منطقة الشرق الأوسط التي شكلت تونس نقطة بدايتها، يؤكد أن الكثير من النماذج النظرية حول عمليات التغيير السياسي لازالت لم تستسلم حتى اليوم، رغم ما اعتراها من تشكيك في بعض الأحيان، كالمدخل التحديثي مثلا الذي أصبح يحظى ياهتمام قوي، لاسيما فيما يرتبط بتعقب العلاقة بين المشاكل الاقتصادية وعواقبها السياسية وتغيير الأنظمة. وفي الوقت نفسه فإنه من الضروري الارتكاز على مفهوم الثورة والمواقف الثورية، حيث شهدت أحداث العالم العربي عام 2011 محاولات أكاديمية جادة لإعادة إحياء المفهوم وجعله أكثر دلالة لتفسير هذه اللحظات الحاسمة للتغيير السياسي والاجتماعي. وعلى صعيد آخر فقد أثارت هذه الأحداث الانتقال إلى مدخل تفسيري جديد عرف في الأوساط الأكاديمية بالاحتجاجات الجماهيرية الجديدة، والذي أعاد النظر في منظورات نظرية الحركات الاجتماعية في الكثير من السياقات، وفضلا عن ذلك فإن تحليل مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال

<sup>(1)</sup> Rivaton, Robin. "La politique comme art de mener le changement." *Geoeconomie*, N°. 78 (2016/1), p.21.

ودورها في تحليل الاحتجاجات والنشاط السياسي تعتبر ثمينة للغاية، حيث شكل الأنترنت من خلال استخدام الوسائط والشبكات لافتراضية مورداً مهماً في التأثير على العمل الجماعي لمختلف الاحتجاجات الاجتماعية لاسيما لدى جيل الشباب أو ما أصطلح عليه بجيل "الألفية" الذي تصدر الطليعة وأصبح أحد الفواعل الفاصلة في الانعطافات التي عرفتتها الأنظمة السياسية العربية المعاصرة.

### المبحث الأول: التغيير السياسي ونقاش التغيير في العالم العربي: الديمقراطية أم المرونة الاستبدادية.

إن توخي الحد الأقصى من التحليل لمختلف سياقات التغيير السياسي من الناحية النظرية من جهة، وعوالم الواقع من جهة أخرى، سيمر إلى حد أكبر عبر تقديم إطار مفاهيمي منهجي متماسك للتغيير بصفة عامة وبعض المفردات أو المصطلحات التي يفضلها البعض للتعبير عن التغيير في مظاهره المختلفة أو مختلف النظم الفرعية في المجتمع، حيث يمكن أن يحدث التغيير ضمن أي حيز في المجتمع: في الثقافة والاقتصاد، في الأفكار وأنماط الحياة، في القيم والسلوكيات، في العلوم والتكنولوجيا، في الدين والأسرة، في المدينة والريف... إلخ. غير أن ما يهمنا أكثر، في هذا السياق، هو التغيير الحاصل في المجال السياسي، وبالتالي فإن هذا المسعى من التحليل يستدعي، ضرورة التوجه إلى تحديد التغيير الاجتماعي أيضاً، وهذا ما تفسره مقولة "جورفيتش" (Gurvitch) بأن "الواقع الاجتماعي بأكمله يعمل، أي أنه متضمن في جهد دائم لإنتاج نفسه"<sup>(1)</sup>.

ومن جهة ثانية فإن دراسة حالة التغيير السياسي في تونس كحالة الدراسة، يجب أن ينظر إليها كجزء من النقاشات النظرية الحاصلة حول دول العالم العربي والتي تتقاسم جميعها الكثير من الظروف المماثلة مثل؛ العبء السلطوي والانتكاسات الأولى في التحول نحو الديمقراطية في فترة التسعينات، والمحاولات المتكررة في التوجه نحو التحرير السياسي مع مطلع عام 2011. ومن هنا تبرز الحاجة إلى تقديم منهجية تسمح بالوصول إلى تصنيف أكثر دلالة للعالم العربي ضمن النقاشات النظرية التي دارت حول التغيير السياسي والدمقرطة والسلطوية. وسيوفر هذا بالتأكيد قاعدة نظرية للفهم والتحقق والقياس والتنبؤ بمسارات عمليات التغيير السياسي في الدراسات ذات الصلة ليس فقط في دراسة عدة دول ضمن إطار مقارن، ولكن حتى عندما يتعلق الأمر بكل دولة عربية على حدة مثل حالة تونس ضمن سياقنا البحثي.

<sup>(1)</sup> Rudolf Rezsöhazi, *pour comprendre l'action et le changement politiques*. Belgique: De Boeck Supérieur, 1996, pp. 01- 05.

### المطلب الأول: مفهوم التغيير السياسي وسياقات تغيير الأنظمة السياسية.

قبل الإبانة عن مفهوم التغيير السياسي، فإن استخدام مصطلح "التغيير" في حد ذاته هو أمر معقد للغاية، حيث أن العلوم الاجتماعية غالباً ما تستخدم عدداً كبيراً من المصطلحات التي تدل على أي تغيير في ترتيب الأشياء، كما هو الشأن بالنسبة لـ: الطفرة أو القفزة، التحول، التشكل، الاضطرابات، الثورة، التطور، التقدم، الانطلاق، التراجع، التوسع، الركود، النمو، التسارع، التباطؤ، التصعيد، الانفجار، الانفجار الداخلي، التذبذب، الحركة، الحركية، التوحيد التفكك... إلخ<sup>(1)</sup>، غير أن عيب هذه المصطلحات المتعددة والانجذاب لأي منها يجعل من الممكن تقديم تفسير إختراكية دون الإحاطة ببقية مظاهر التغيير التي تعبر عنها بقية المصطلحات، وانطلاقاً من هذا لتحديد فإن " التغيير " هو المفهوم الأكثر ثراءً والذي يحتضن كل هذه المفاهيم حيث يشير إلى أي تغيير أو تبدل في الظواهر الاجتماعية عبر الزمن<sup>(2)</sup>.

#### ■ مفهوم التغيير:

إن تحري المستوى الأدق لمفهوم التغيير، لا يمكن معه تقديم تعريفاً إجرائياً فحسب لهذا الأخير، دون تقديم اتجاه عام يحظى بمكانة كبيرة في الدراسات الاجتماعية، ويتعلق الأمر بالتمييز بين شقين؛ الثابت والديناميكي، فأما الأول فيتعلق بالبنيات وقواعد العمل والدوام والاستمرارية والنظام، وبالمقابل يهتم الشق الثاني بتحليل التغيير. وقد لوحظ منذ الفلاسفة اليونان كيف يعطي البعض الأهمية لجانب على حساب الآخر، غير أنه وفي جميع الأحوال فإن مسألة الأولوية هاته، بالنسبة لـ " رودولف ريز سهازي" (Rudolf Rezsöhaszy)، هي مسألة خاطئة، حيث يفضل القرب الشديد بين الثابت والديناميكي، وبعبارة أخرى فهما مكملان لبعضهما البعض، وعلى سبيل التوضيح يشير إلى تغير المواقف في كل لحظة لكن الغالب أيضاً أن كل كيان إجتماعي، وبطريقة معينة، يبقى على حاله في بعض الجوانب. وبالفعل لقد غيرت الثورة الروسية مثلاً التاريخ بعمق ومع ذلك فإننا ندرك، خاصة منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، أن هناك استمرارية روسية، وهوية، وثقافة لم تتأثر بمعظم التغييرات<sup>(3)</sup>. وبهذا الصدد نستحضر أيضاً دراسة "س.ن. أيزنشتات" (S. N. Eisenstadt) عن التغيير حيث يركز على عوامل التوترات والتناقضات والصراعات بإعتبارها تفسيراً للتغيرات والتحويلات في الواقع الاجتماعي، وفي بداية صياغته لهذا المنظور يصرح "أيزنشتات" بأن الابتكار والتغيير ليس خارجين عن الأنظمة المؤسسية، بل إنها جانب من جوانب عملية إضفاء الطابع المؤسسي وعمل المؤسسات

<sup>(1)</sup> Ibid., pp. 04-05.

<sup>(2)</sup> Ibid., p. 05.

<sup>(3)</sup> Idem.

الاجتماعية<sup>(1)</sup>. وإذا ما انتقلنا، إلى المساهمات التنظيرية في تعريف التغيير، تبرز لنا مساهمة "دوسكو سكيلك" (Dusko Sekulic) حيث يعرفه بأنه "تعاقب الأحداث التي تنتج بمرور الوقت تعديلاً أو استبدالاً لأنماط أو وحدات معينة بأخرى جديدة"<sup>(2)</sup>. وهنا تتم معالجة جانباً مهماً في عملية التغيير يتجلى في مصطلح "الاختلاف"، أي الاختلاف عن الشيء السابق أو الوضع السابق، وبذلك فإن تشكيل حكومة جديدة يمثل تغييراً بالنسبة لسابقتها المخلوعة، ولكن إذا تبنت نفس سياسة سابقتها، فعندئذٍ "لم يتغير شيء"<sup>(3)</sup>. إذا فالتغيير هو عملية يقوم فيها الممثلون (الفاعلون) باتخاذ الإجراءات ونتاج الأحداث، وهذه الأحداث مرتبطة ببعضها البعض، ومنظمة في تسلسل، ومنقوشة في الزمن، ويحدث "الاختلاف" تدريجياً أو فجأة<sup>(4)</sup>. وفي هذا السياق وحتى لا تبقى دراسات التغيير أقل معقولة يجب ومنذ البداية، أن تطرح غالبية الدراسات التي تتناول مسألة التغيير عدداً من الأسئلة التي تثار حول: ما الذي تغير أو ما الذي يتغير؟ من هم صناع التغيير ومن هم المعارضون؟ ما هي أسباب التغيير ومحركاته؟ كيف يجري هذا التغيير؟ ما هي أنماطه؟ كم هو حجمه؟ ما هي سرعته؟ هل يأخذ اتجاهاً محدداً؟<sup>(5)</sup>. وكما أشرنا سابقاً فعملية التغيير لا تقتصر على قطاع واحد فمجرد الانخراط في عملية التغيير تتفاعل جميع مجالات المجتمع وما يحدث في إحداها سيؤثر على الأخرى، غير أن نسبة التأثير هاته ليست فورية كما أنها لا تتبع نفس الوتيرة في كل مكان، وقد شكل هذا الجانب أي حالات عدم التزامن والتحويلات التي يمكن أن تحدث، اهتمام المنظرين منذ عشرينيات القرن التاسع عشر، ومن أكثر الأمثلة المفيدة حتى اليوم هي التحويلات الاقتصادية التي عرفتها الصين والتي لم تؤد إلى تغييرات في المجال السياسي<sup>(6)</sup>.

ومن الطبيعي أيضاً في تحديد مفهوم التغيير، التأكيد على جانب حاسم وهو مدى وحجم التغيير فعندما يكون عميقاً يكون التغيير هيكلياً أي أنه يلامس أسس النظام الاجتماعي نفسه، ويزعزع تنظيم الكل، هذا النوع من التغيير يؤدي إلى تمزق وتحول بشكل كبير، فمنطق ال+نظام نفسه يتغير، ويمكن شرح هذا الطرح من خلال ما أوضحه كل من "ميشال كرزيه" (M. Crozier) و"إرهارد فريديبرج" (Erhard Friedberg)، على سبيل المثال، بأن "الانتقال من النظام الإقطاعي إلى النظام الرأسمالي لم يتحقق بتغيير في قواعد اللعبة

<sup>(1)</sup> Ben-Rafael Eliezer, and Yitzhak Sternberg. "Social change: The contributions of SN Eisenstadt" In: George Ritzer, *The Blackwell Encyclopedia of Sociology*. New York, USA: Blackwell Publishing, 2007, p. 4378.

<sup>(2)</sup> Dusko Sekulic, "Social change", In: George Ritzer, *op.cit.*, p. 4368.

<sup>(3)</sup> Rudolf Rezsöhazy, *op.cit.*, p. 05.

<sup>(4)</sup> *Idem.*

<sup>(5)</sup> *Ibid.*, p. 06.

<sup>(6)</sup> *Ibid.*, pp. 05-06.

الإقطاعية فحسب فاللعبة الرأسمالية ليست تحسيناً للعبة الإقطاعية، إنها لعبة ذات طبيعة أخرى<sup>(1)</sup>. غير أن الوضع يختلف في التغييرات الغير هيكلية، هذه التغييرات تحركها بعض الأحداث ولا تؤثر في جوهر الأشياء أو أن الوضع لا يتغير كلية وتتنطبق هذه الفكرة مثلا على الإئتلافات الحكومية بعد الانتخابات، أو إعادة توجيه الخط السياسي لحزب معين، وفي مثل هذه الحالات فإن التغيير لا يشكك في أداء النظام بل قد يحد من تقدمه<sup>(2)</sup>.

وإذا ما حاولنا الكشف بشكل أعمق عن مستوى وحجم التغيير، فإن أبرز ما يمكن الإشارة إليه هو طرح عالم الاجتماع " جورج جورفيتش " (Georges Gurvitch) الذي يقدم تصنيفا أمبريقيا دقيقا يحدد فيه أنماط التغيير وفقاً لسرعتها ومدى اتساعها، وبحسب "جورفيتش"، توجد معدلات تغيير مختلفة يمكن تمييزها ضمن خمسة مستويات يمكن أن تكون في نطاق المدى القصير أو المتوسط أو البعيد وهي<sup>(3)</sup>:

أولاً: مستوى الأحداث اليومية أو التغييرات السريعة السطحية، والتي تكون وحدة قياسها هي المدى القصير أو الأيام أو الأسابيع، وعلى سبيل المثال فالحقائق السياسية التي تناقلتها وسائل الإعلام خير دليل على هذا المستوى.

ثانياً: المستوى الثاني الحقائق التي تتجلى على فترات شهرية أو موسمية، مثل الجلسات البرلمانية أو الانقلابات في معدلات البطالة.

ثالثاً: المستوى الثالث ويتكون من الظواهر التي يمتد عمرها على المدى المتوسط لسنوات، مثل عمل الحكومة أو عهدة المجالس التشريعية.

رابعاً: وهنا تكون الحركة أبطأ؛ فالأمر يتعلق بالمدى الطويل ويشمل عقد أو أكثر، يكون فيه للأحداث والحقائق تأثير كبير، مثل الأزمات السياسية الكبرى أو الحروب.

أما المستوى الخامس فهو مستوى التغييرات الهيكلية والتوجهات الكبرى، أي الانتقال من نظام اقتصادي واجتماعي وسياسي إلى آخر، بالثورة أو بالتدريج.

وعلى أساس هذا التصنيف الذي وضعه "جورفيتش"، فإن التغيير قد يأخذ اتجاها تصاعديا من المستوى البسيط إلى المستوى البنوي الأعمق ضمن حركة تغيير صاعدة، وينطبق هذا النموذج بشكل واضح على النظام السوفيتي مثلا الذي أظهر استقرارا كبيرا (توقف كبير عن التغيير) منذ وصول ستالين إلى السلطة،

<sup>(1)</sup> Ibid., p. 06.

<sup>(2)</sup> Idem.

<sup>(3)</sup> Ibid., pp. 06-07.

لتبدأ أحداث التغيير فجأة بعد مبادرات "جورباتشوف" (Gorbachev) (مستوى الأحداث)، هذا المستوى الذي أنتج تحولاً عميقاً من خلال تفكك الإمبراطورية (المستوى الخامس)<sup>(1)</sup>.

#### ■ البعد السياسي للتغيير:

إن دراسة التغيير السياسي تحيلنا إلى حتمية توطين إحدى المفاهيم المستمدة من نظريات السلوكيين والنظاميين، وهو مفهوم النظام السياسي، "نظراً لأن النظام السياسي يتكون من مجموعة من الأدوار المترابطة من خلال التفاعلات التي تسمح بالتخصيص والتقييد الشرعي للموارد في المجتمع"<sup>(2)</sup>، فالنظام من بين العناصر الأساسية في تفسير التغيير السياسي. ويقودنا هذا أيضاً إلى الحديث عن فكرة مهمة مفادها، أن العلاقات بين التغيير السياسي وتحولات الأنظمة السياسية تتعثر في الغالب بسبب عدم الدقة في المصطلحات أو التحكم فيها، وفي هذا الصدد فإن التغييرات في أشكال الحكومة مثلاً ليست سوى جزء من التغيير السياسي، لذلك من المهم في معالجة التغيير السياسي، ضمن هذا السياق، يجب أن نأخذ في الحسبان نهجاً تحليلياً مزدوجاً:

فأما الأول فمن خلال مراعاة المعنى الضيق أو المحدود للنظام السياسي أي كل ما يتعلق بالمجتمع السياسي، والسلطات السياسية، أي أصحاب السلطة والسياسات التي تطبقها، والنظام المؤسسي وأشكال الحكومة التي تشكل النظام بالمعنى الضيق<sup>(3)</sup>. وفي المقابل، فإن النهج التحليلي الثاني يتجه إلى ما هو أبعد من الأشكال المؤسسية لممارسة السلطة وأشكال الحكومة، والاشتغال على معنى أوسع بكثير للنظام السياسي ويتعلق الأمر هنا بالقوى الاجتماعية والاقتصادية<sup>(4)</sup>، وفي هذا السياق فقد ركزت العديد من الأدبيات الأكاديمية في دراسة محددات النظام السياسي، كأعمال "أودونيل" (O. Donnell's) و "ليجفارت" (Lijphart) وغيرهما، على العوامل الهيكلية الواسعة التي قد تفضي إما إلى الاستبداد والسلطوية أو إلى الديمقراطية، ومن ضمن هذه العوامل والظروف التي تمت دراستها بشكل واسع، العوامل الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية أو "التحديث"، بما في ذلك مستوى دخل الفرد، ومدى معرفة القراءة والكتابة و التعليم، ودرجة التحضر، ونوعية وسائل الاتصال، والتجانس المجتمعي والتوزيع المتكافئ نسبياً للقوة في المجتمع<sup>(5)</sup>.

(1) *Ibid.*, p. 07.

(2) Alain Rouquié, "Changement politique et transformation des régimes", dans: Madeleine Grawitz et Jean Leca (dir.), *traité de science politique*, Tome 1, Paris: PUF, France: Presses universitaires de France, 1985, p. 601.

(3) *Idem.*

(4) *Ibid.*, p. 600.

(5) Mark J. Gasiorowski, "Economic crisis and political regime change: An event history analysis", *American political science review*, Vol. 89, N° 4 (Dec. 1995), pp. 882-883.

وتعتبر وجهة النظر هذه وثيقة الارتباط بمنظور علم اجتماع التغيير من حيث أنه يهدف إلى التفكير في "الفاعل" و "النظام" معاً، حيث يضيف الطابع الرسمي على الترابطات التي تربط الفرد بسياق عمله<sup>(1)</sup>، فهذه الترابطات هي التي تسمح للجهات الفاعلة بالتفاعل، حيث تبرز في هذا الإطار أشكال هذا التفاعل من خلال تطوير الخطط والاستراتيجيات أو التواصل أو التسويق السياسي أو حشد الجماهير أو استخدام وسائل الضغط المختلفة، أو معارضة هذه الفواعل لبعضها البعض أو الذهاب إلى الحرب أو الدخول في تفاوض صريح بين هؤلاء الفاعلين أو التشدد أو تقديم تنازلات، وتتم هذه التفاعلات في أماكن محددة (البرلمان، مجلس الوزراء، طاولة مستديرة، ...إلخ). وفي المقابل فإن أماكن التفاعل هذه تحكمها قواعد رسمية وغير رسمية تحدد ما هو مسموح به وما هو محظور<sup>(2)</sup>، وضمن هذا المعنى فالسؤال الذي يمكن أن يطرح في سياق التغيير السياسي هو؛ متى يشير الواقع السياسي إلى تغيير حقيقي للنظام السياسي؟ يمكننا أن نرى التغيير الفعال بوضوح إذا كانت السياسات المتبعة تستهدف جهات فاعلة جماعية جديدة، وتتطوي على إعادة تنظيم لقواعد اللعبة السياسية في المجال الرمزي أو التوزيعي الذي يؤثر حتى على الشكل المؤسسي للسلطة<sup>(3)</sup>. وفي ظل هذا التصور قد يكون التغيير السياسي عميقاً وجوهرياً حيث يمكن أن يكون عنصراً واحداً، مثل التغيير في السياسات، حاسماً وكافياً لإحداث تغيير جذري في السلطة وجوهر النظام بشكل ملحوظ، وقد يمس التغيير العديد من مكونات الحياة السياسية دون تغيير النظام<sup>(4)</sup>.

ومن الواضح ضمن هذا السياق أيضاً، أنه لا ينبغي إغفال تلك المصفوفة التي تتغير وفقها الأنظمة السياسية والتي قد تمنح مجموعة من المبادئ التفسيرية حول التغيير السياسي، وفي هذا الإطار يمكن استحضار الأعمال التي قدمتها "ينماكولادا سزمولكا" (Inmaculada Szmolka) بجامعة غرناطة، حيث تُظهر هذه الأعمال أن التغيير السياسي يعني "التحولات التي تتم داخل نظام سياسي والتي تؤثر على معاييرها وهيكله وفاعليه وسلوكياته وديناميكياته. قد تؤدي نتائج هذه العمليات إلى إقامة الديمقراطية، أو إلى تحرر سياسي أكثر أو أقل عمقاً، أو ببساطة إلى تغييرات تجميلية في النظام السياسي"<sup>(5)</sup>، لكنه ليس عملية خطية، فحتى مع وجود نقاط إنطلاق متشابهة سواء في الأنظمة الاستبدادية أو الأنظمة الديمقراطية، يمكن أن يتخذ

(1) Jean Pierre Gaudin, "La question du changement politique", *Revue européenne des sciences sociales*, T. 36, N° 110 (1998), p.136.

(2) Rudolf Rezsöhazi, *op.cit.*, p. 12.

(3) Alain Rouquié, *op.cit.*, p. 601.

(4) *Idem.*

(5) Szmolka, Inmaculada, "Political change in North Africa and the arab middle east: constitutional reforms and electoral processes", *Arab Studies Quarterly*, Vol. 36, N° 2 (2014), pp. 128-129.



التغيير السياسي اتجاهات ومسارات مختلفة. غير أن هذه الاتجاهات أيضا قد لا تؤدي جميعها إلى تغيير النظام، وبشكل أكثر تحديدا فإن التغيير يمكن أن يتحرك نحو الديمقراطية غير أن الوصول إلى نظام ديمقراطي أصلي أمر غير مؤكد، حيث أن الانتقال في النهاية يمكن أن يؤدي إلى إعادة تشكيل جديدة للاستبداد أو السلطوية<sup>(1)</sup>، وباختصار قد يلجأ الحكام المستبدين إلى إصلاحات سياسية دون دوافع ديمقراطية أي التركيز على إصلاح جوانب معينة في الأنظمة السياسية دون تغيير هيكلها الرئيسية بشكل كبير من أجل الحصول على الشرعية ودعم اجتماعي أوسع. من ناحية أخرى، يمكن للدول الديمقراطية أن تحرز تقدماً أو نكسات في الديمقراطية مما يؤدي إلى زيادة أو تقليل جودة الديمقراطية<sup>(2)</sup> (أنظر الشكل 05). وبهذا المعنى نكون قد أشرنا إلى التغيير السياسي ليس بمعنى التحول الديمقراطي فحسب وإنما أيضاً كعنصر من عناصر إعادة تشكيل الأنظمة الاستبدادية والديمقراطية<sup>(3)</sup>. وهكذا يتضح أنه من الضروري توضيح السياقات المختلفة التي يحدث فيها التغيير السياسي.

#### ■ العمليات أو السياقات العامة للتغيير السياسي.

يتجه هذا التصور التفسيري، إلى إثارة مفهوم واسع للتغيير السياسي ضمن عمليات الانتقال إلى الديمقراطية، وفي الوقت ذاته الاتجاه المختلف الذي قد يسلكه التغيير السياسي؛ أي إثارة عملية الانتقال إلى الديمقراطية لكن كعنصر في إعادة تشكيل السلطوية والانحراف نحو الاستبداد، ودائماً ضمن أعمال (اينماكولادا سزمولكا) (I. Szmolka) السابقة، يمكن تقديم التصنيف التالي:

-**الدمقرطة (Democratisation)\***: تشير عملية التغيير السياسي هنا إلى الانتقال من نظام استبدادي أو سلطوي إلى نظام ديمقراطي، وبالتالي استبدال نظام سياسي بآخر، غير أنه في الحقيقة لا يوجد هناك إجماع راسخ في الأدبيات الأكاديمية حول وقت حدوث دمقرطة النظام الاستبدادي أو السلطوي بالنسبة للعديد من علماء علم السياسة، ومن جهة النظر هذه يشير كل من "لنز" (Linz) و"ستيبان" (Stepan) إلى أربعة

<sup>(1)</sup> Szmolka Inmaculada, *political change in the Middle East and North Africa after the Arab Spring*. Edinburgh University Press: UK, 2017, pp. 24-25.

<sup>(2)</sup> Szmolka, Inmaculada. "A theoretical and methodological proposal for analyzing the effects of political change on political regimes", *central european political science review*, Vol. 21, N°. 82 (2020), pp. 73-74.

<sup>(3)</sup> *Ibid.*, p. 74.

(\*) تستخدم (I. Szmolka) مصطلح "الدمقرطة" في دراسة التغيير السياسي بشكل واسع، ضمن منهجية التحليل الأفقي المقارن، التي تتخذ مستويات مختلفة: الأحزاب والجماعات السياسية، الانتخابات، الأطر الدستورية، علاقات القوة، الحكم، المجتمع المدني، الحقوق والحريات، القوى الإقليمية، القضايا الأمنية والسياسات الخارجية. أنظر كتاب (I. Szmolka) "التغيير السياسي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد الربيع العربي".

شروط رئيسية لإرساء الديمقراطية وهي باختصار؛ وجود إتفاق كاف على الإجراءات اللازمة لانتاج حكومة منتخبة يستتبعها شرطا ثانيا يتمثل في وصول هذه الحكومة إلى السلطة عن طريق تصويت شعبي حر، أما ثالثا فإنه يفترض في هذه الحكومة المنتخبة بطريقة ديمقراطية حرة أن تمتلك السلطة الفعلية لوضع سياسات جديدة، وأخيرا عندما تنتج الديمقراطية الجديدة سلطة تنفيذية وتشريعية وقضائية لا تنقسم السلطة بحكم القانون مع هيئات أخرى مثل الجيش أو مع القادة الدينيين. وفي المقابل، فإن أبرز المساهمات الأكاديمية في شرح الديمقراطية بشكل مختلف، نجد مساهمة "دال" (Dahl's)، حيث يحددها في المتطلبات التعددية، والتي تضم؛ وجود مسؤولين منتخبين من خلال انتخابات دورية حرة ونزيهة، والحق في الترشح للمناصب السياسية وحرية التعبير، والوصول إلى مصادر معلومات بديلة، والحق في تأسيس الجمعيات المستقلة والانضمام إليها، وضمان حقوق الأقليات<sup>(1)</sup>. ومن وجهة نظر أخرى وضمن فحص أمبريقي لعمليات التغيير السياسي التي حدثت في العالم العربي مثلا عام 2011، تكشف أن شروط "دال" و "لينز" و "ستييان" غير كافية، ويعتقد أن التغيير السياسي الذي حدث في تونس مثلا قد أحرز تقدما في استنفاء جميع هذه الشروط تقريبا عام 2011، غير أنه لم يكن ممكنا استخدام مصطلح "الديمقراطية" حتى عام 2014 بعد الموافقة على دستور جديد للبلاد، وعليه لا شك أن الشروط التي تم استعراضها في الأدبيات السابقة موصلة للديمقراطية، ولكن أيضا ولتحسين إرساء ديمقراطي يجب إعطاء الأهمية لقبول الغالبية العظمى من المواطنين والأحزاب للإطار الجديد المشترك للحياة الاجتماعية والسياسية<sup>(2)</sup>.

**- الأوتوقراطية (من الديمقراطية إلى الاستبداد والسلطوية) (Autocratisation):** تشير الأنظمة الاستبدادية والسلطوية إلى وجود سياقات أخرى عكس السياقات الديمقراطية، ويبدو أن التغيير والانتقال من نظام ديمقراطي إلى نظام استبدادي قد يحدث أيضا، وقد تشهد الأنظمة الديمقراطية إنهيارا هي الأخرى ويتم هذا بالوسائل القانونية بسبب إساءة ممارسة السلطة وما يصاحبها من تقييد للمنافسة السياسية والحقوق السياسية والحريات المدنية<sup>(3)</sup>، وهي مؤشرات تعكس نهاية الممارسة الديمقراطية. أما السيناريو الثاني لانهاية الديمقراطية نحو الاستبداد، وهو الأسوأ، فيتعلق بإنتاج الاستبداد من خلال العنف كالانقلاب والحرب<sup>(4)</sup>، وما ينتج عنها من رهن استقرار المجتمع السياسي ككل.

(1) Szmolka Inmaculada, *Political Change in the Middle East and North Africa After the Arab Spring*, op.cit., p. 25.

(2) *Idem*.

(3) *Idem*.

(4) *Idem*.

وفي مقابل هذه الهيكلية العامة لسياقات التغيير السياسي، يمكننا أن نشير إلى فئات فرعية وما قد تسببه حدوث تغيير في معايير أو هياكل أو أداء النظام السياسي دون حدوث تغيير في طبيعة النظام ديمقراطياً كان أو استبدادياً سلطوياً، إلا أن عواقبها مهمة للغاية على المستوى الجزئي أو الفرعي لهذه الأنظمة، وفي هذه الحالة قد نتحدث في الأنظمة الديمقراطية عن ديمقراطيات ناقصة أو مختلفة أو ديمقراطيات كاملة، وفي الأنظمة الاستبدادية أو السلطوية عن سلطوية مغلقة وسلطوية تعددية<sup>(1)</sup>. ولتحليل هذا التقسيم بعمق سوف نستعرض هنا خمسة أبعاد رئيسية متميزة تتعلق بثلاثة منها بالديمقراطيات وإثان بالأنظمة السلطوية:

فالبسبة للأنظمة الديمقراطية قد تشهد العمليات التالية<sup>(2)</sup>:

- التراجع الديمقراطي (**Democratic backsliding**): حسب "نانسي برميو" (Nancy Bermeo) فإن العديد من علماء السياسة في تحليلهم لأسباب انهيار الديمقراطيات، كان تركيزهم، في كثير من الأحيان، على الارتباطات الاقتصادية والمؤسسية أكثر من التركيز على الخيارات وأصحاب الخيارات، على الرغم من أن هؤلاء هم من يملكون القدرة على التأثير المباشر والتدخل السريع<sup>(3)</sup>. إذن كيف يمكن ملاحظة التراجع الديمقراطي؟ يمكن ملاحظة ذلك على مستوى الديمقراطيات الكاملة التي تتراجع لتصبح ديمقراطيات مختلة أو ناقصة أو معيبة، أي عند إضعاف المؤسسات الديمقراطية القائمة كالتدخل في صنع القرار والاضرار المحدود بحقوق المواطنين<sup>(4)</sup>. وعلى الرغم من ذلك، فإنه من غير المرجح أن تؤدي هذه الممارسات إلى تغيير شامل للنظام حيث تحتفظ الديمقراطية القائمة بمبادئها الجوهرية كالانتخابات التنافسية والمعارضة ووجود حكومة مسؤولة عن أفعالها، غير أنه سرعان ما يتحول التراجع التدريجي للديمقراطية إلى استبداد يفقد معه النظام السياسي بعض متطلبات الممارسة الديمقراطية<sup>(5)</sup>. وبالتالي يمكن تصنيفه بين الديمقراطيات والسلطوية أو كما يسميه "أندرياس شيدلر" (Andreas Schedler) بالديمقراطيات الانتخابية لوصف نوع من شبه الديمقراطية وهو مفهوم مناسب لأي ديمقراطية متراجعة ومتضائلة بشكل تدريجي بعد فترة من الزمن

(1) Szmolka Inmaculada. "A Theoretical and methodological proposal for analyzing the effects of political change on political regimes", *op.cit.*, p. 75.

(2) *Ibid.*, p. 76.

(3) Nancy Bermeo, "On democratic backsliding", *Journal of democracy*, Vol. 27, N° 1 (2016), p. 05.

(4) Szmolka Inmaculada, "A Theoretical and methodological proposal for analyzing the effects of political change on political regimes", *op.cit.*, p. 76.

(5) *Idem.*

بسبب فشلها في دعم الحريات السياسية والمدنية الضرورية للديمقراطية، على الرغم من إمكانية نجاحها في إجراء انتخابات تنافسية<sup>(1)</sup>.

- **التعميق الديمقراطي (Democratic deepening):** يشير إلى عملية تحسين جودة النظام الديمقراطي وهي المرحلة التي تسبق عملية الترسخ أو التوطيد الديمقراطي<sup>(2)</sup>. وهنا يطرح السؤال عن مرحلة أو مستوى التطور الديمقراطي أي ما يؤمن الديمقراطية ضد الانحدار نحو الاستبداد أو السلطوية، بمعنى آخر ماهي الدولة الديمقراطية التي تقودنا إلى الاعتقاد أو الادعاء بأن القواعد الديمقراطية مؤسسة بطريقة تجعل النظام محصناً ضد التهديدات الاستبدادية وأنها ستستمر في المستقبل كديمقراطية؟ وعليه، فإن ملاحظة جودة معينة أو نقص في الجودة يوحي بأن الديمقراطية في خطر، فالتغييرات في جودة الديمقراطية قد تقود للأفضل (الترسيخ الديمقراطي) أو الأسوأ (تعزيز السلطوية والاستبداد) ، ويعتبر هذا الوضع الأكثر شيوعاً في الديمقراطيات الفتية غير الراسخة<sup>(3)</sup>.

- **الترسيخ الديمقراطي (Democratic consolidation):** يشير هذا المفهوم على وضع الديمقراطية الكاملة التي تتطوي على القيم والممارسات الديمقراطية وبالتالي شرعية النظام الديمقراطي<sup>(4)</sup>. ويفترض في هذه المرحلة حسب (A. Schedler) الوصول إلى إجماع ديمقراطي حيث تلتزم كل المجموعات السياسية الرئيسية بقواعد اللعبة الديمقراطية، بمعنى آخر أنه لا يوجد فاعل وطني إجتماعي أو إقتصادي أو سياسي يهدف لخلق نظام غير ديمقراطي يخدم مصالحه<sup>(5)</sup>.

أما على مستوى الأنظمة الاستبدادية والسلطوية فتميل الدراسات إلى تحليل ديناميكيات التغيير السياسي ضمن فئتين فرعيتين (التحرير السياسي مقابل التقدم نحو الاستبداد) ضمن لعبة السلطوية والاستبداد.

- **التحرير السياسي (Political liberalisation):** تتم هذه العملية في سياق سلطوي براغماتي من أجل الحفاظ على بقاء النظام، ويتطلب هذا الوضع تخفيف القمع وتوسيع نطاق الحقوق السياسية والحريات

(1) Andreas Schedler, "what is democratic consolidation ?" *journal of democracy*, Vol 9, N° 2 (1998), p.93.

(2) Szmolka Inmaculada. "A Theoretical and methodological proposal for analyzing the effects of political change on political regimes", *op.cit.*, p. 76.

(3) Gero Erdmann, and Marianne Kneuer, *regression of democracy?*. Verlagfür Sozial wissenschaften: Wiesbaden (Germany). 2011, pp. 11-12.

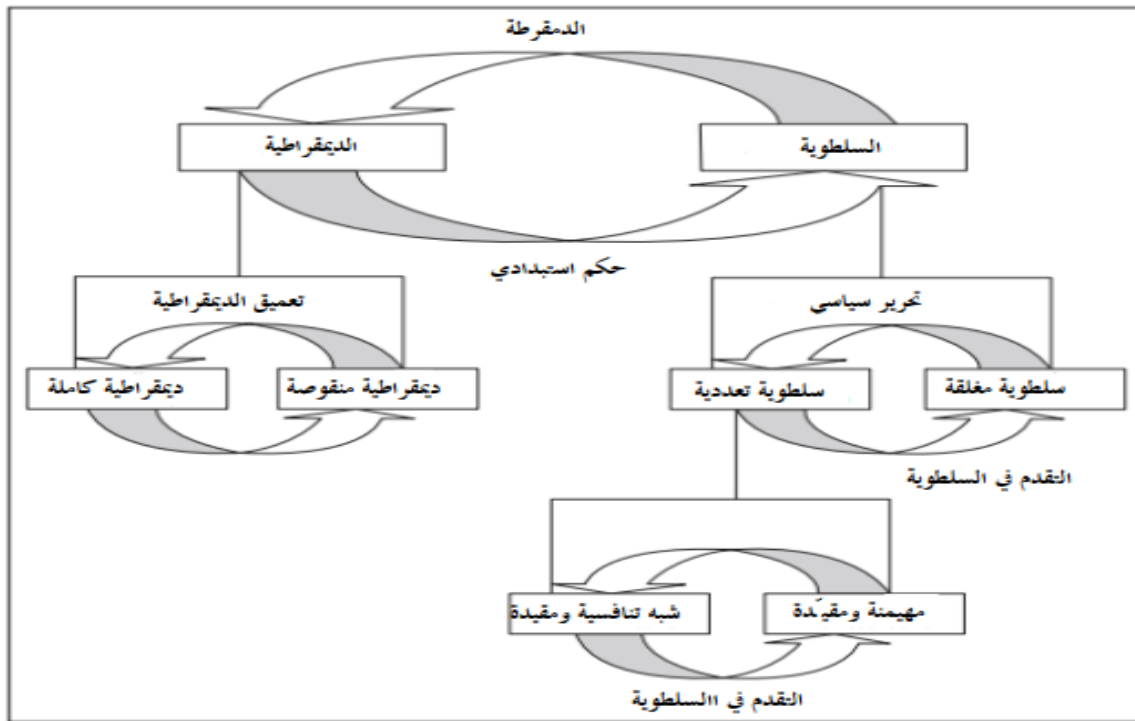
(4) Szmolka Inmaculada, *political change in the Middle East and North Africa after the Arab Spring*, *op.cit.*, p. 26.

(5) Andreas Schedler, "Comment observer la consolidation democratique?." *Revue internationale de politique comparée*, Vol.8. N° 2, (2001), 237.

المدنية، وبالتالي زيادة المنافسة والمشاركة السياسية، وقد يؤدي هذا إلى التناوب على السلطة ولكن داخل النظام الاستبدادي<sup>(1)</sup>. وتشكل هذه الصورة الأفق السلبية للتغيير السياسي، فالتحرير السياسي هنا وضع ضمن مجال ضيق يحافظ على الوضع السابق للسلطة أي نظام شبه تنافسي مهمين<sup>(2)</sup>، يجعل من الصعب الاقتناع بفكرة التغيير السياسي ضمن أفقه الإيجابي.

- التقدم نحو الاستبداد (Authoritarian progression): يشير هذا المفهوم إلى الاتجاه نحو تعميق الاستبداد، ويتضح هذا الوضع من خلال وضع النظام الاستبدادي قيودًا أكثر على المنافسة السياسية وممارسة الحقوق السياسية والحريات المدنية<sup>(3)</sup>.

الشكل رقم (05): تصنيف عمليات التغيير السياسي فيما يتعلق بالأنظمة السياسية.



المصدر:

-Szmolka Inmaculada, *political change in the middle east and north africa after the arab spring*, op.cit., p. 27.

<sup>(1)</sup> Szmolka Inmaculada, *political change in the Middle East and North Africa after the Arab Spring*, op.cit., p. 26.

<sup>(2)</sup> Idem.

<sup>(3)</sup> Idem.

وأخيراً، تكشف لنا دراسة التغيير السياسي أنه عملية ديناميكية للغاية ذات نهج ثنائي متباين، فقد يؤدي هذا إلى التحول نحو الديمقراطية وتعزيزها، ومن ناحية أخرى يمكن أن تتخذ عملية التغيير السياسي نهجا محوريا سلبيا نحو التراجع الديمقراطي نحو أنظمة هجينة تأخذ ببعض المبادئ الديمقراطية كالتنافسية وممارسات سلطوية تهدف إلى تقويض الممارسة الديمقراطية وتعزيز السلطوية والاستبداد.

### المطلب الثاني: التغيير السياسي في العالم العربي: مفهوم عملي.

إن السمة البارزة لدراسات التغيير السياسي كأحد أبرز مجالات السياسة المقارنة الأكثر حضوراً على مدى العقود الماضية، هي أن "دراسات التحول الديمقراطي" أو "نظرية التحول الديمقراطي"، قامت بتطوير مجموعة من النظريات والتحليلات التجريبية بشكل حصري حول دول أوروبا وأمريكا اللاتينية متجاهلة بذلك دول العالم العربي لاسيما دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا<sup>(1)</sup>، لكن ما الذي يمكن أن يخبرنا به العالم العربي عن صلته بعمليات التغيير السياسي والنقاشات النظرية حول الانتقال الديمقراطي والدمقرطة في الواقع؟

إنطلاقاً من الموجة الديمقراطية في التسعينات بعد سقوط جدار برلين، يتجلى استشعار منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لهذه الموجة بينما عانت الديمقراطية في أجزاء أخرى من العالم من نكسات كبيرة، إلا أنه لا يمكن التسليم بحدوث تغيير سياسي كامل في العالم العربي نحو أشكال ديمقراطية للحكم، حيث لم يعرف كل بلد عربي، في أغلب الأحيان، سوى تحرير سياسي موجه استثمارته النخب الاستبدادية الحاكمة من أجل كسب شرعية جديدة دون إحداث تغيير سياسي إيجابي في أسس النظم الاستبدادية<sup>(2)</sup>، وسرعان ما تحولت عمليات الديمقراطية في العالم العربي إلى مشروع فاشل. ومن هنا، أصبحت "المرونة الاستبدادية" و "الصلمود الاستبدادي"، مفاهيم وثيقة الصلة بالعالم العربي، لدى معظم علماء الديمقراطية، وهكذا ولأكثر من عقد من الزمان أصبح نموذج "المرونة الاستبدادية" النموذج التحليلي المسيطر في مجال دراسات العالم العربي، وحل بالكامل محل نموذج التحول الديمقراطي الذي كان مهيمناً طوال عقد الثمانينات والتسعينات<sup>(3)</sup>. وعلى الرغم من أن معظم الأعمال البحثية في هذا الاتجاه تعمل على الكشف عن العقبات التي تعترض الديمقراطية في العالم العربي، إلا أنها مفيدة في وصف ديناميات المرونة الاستبدادية، التي أكسبت النظم العربية المهارة الكافية في درء خطر الضغوط من أجل التغيير السياسي وبناء جهاز قسري.

(1) *Ibid.*, p. 13.

(2) *Idem.*

(3) Michelle Pace and Francesco Cavatorta, "The Arab uprisings in theoretical perspective—an introduction". *Mediterranean Politics*, Vol. 17, N° 2 (2012), p. 124.

لقد كانت البداية في تحليل الوضع الاستبدادي وحدود الديمقراطية في العالم العربي، بإزدهار مقاربات ثقافية غربية تمحورت حول مسألة العلاقة بين الإسلام والديمقراطية، ويجادل أصحاب هذه النظرة بأن الثقافة الإسلامية أو العربية تتعارض مع القيم المطلوبة للديمقراطية، ويمكن أن تساعد في ترسيخ الأنظمة الاستبدادية<sup>(1)</sup>، ويستند هذا المنظور على أن الديمقراطية تتطلب الانفتاح والتعددية والتسامح مع التنوع بينما الإسلام يشجع على التوافق الفكري والقبول غير النقدي للسلطة، وأن المصدر الوحيد للسلطة يجب أن يكون الشريعة الإلهية، ويمكن أن نعتبر في هذا السياق، أن كتاب المفكر البريطاني - من أصول عراقية - إيلي قدوري\* "الديمقراطية والثقافة السياسية العربية" أحد نماذج هذه المقاربة، حيث ينقل لنا أن:

"مفهوم السيادة الشعبية باعتبارها أساس شرعية الحكومة، فكرة التمثيل أو الانتخابات أو الاقتراع الشعبي للمؤسسات السياسية التي تنظمها القوانين والتي تصدرها الجمعية البرلمانية، وتحميها سلطة قضائية مستقلة، وأفكار علمانية الدولة، ومجتمع يتألف من عديد الجماعات والجمعيات التي تنشط لوحدها، كلها دخيلة بشكل كبير على الموروث السياسي للمسلمين"<sup>(2)</sup>.

لكن وفي المقابل، ومن وجهة نظر أخرى يرفض منتقدو هذا الاتجاه هذا التوصيف الأحادي البعد للدين الإسلامي ويشيرون إلى وجود أوجه واتجاهات عديدة في تفسير الإسلام في هذا السياق، ومن هذه التفسيرات تلك التي تدعم الديمقراطية، وتجادل بأن مبادئ الانفتاح والتسامح مثلا، مكرسة بشكل جيد في الدين الإسلامي، ونجد هذا واضحا في الدور الذي يضطلع به مركز دراسة الإسلام والديمقراطية - كمنظمة غير ربحية تونسية أمريكية - الذي أسهم في رعاية مؤتمرين دوليين عام 2000، سعى فيهما علماء من خمس دول لإثبات أن جوهر الإسلام ليس مناهضا للديمقراطية، وتقديم تفسير مختلف يتصور أن قوى التاريخ والاقتصاد هي المسؤولة عن غياب الحكم الديمقراطي في كثير من أنحاء العالم العربي<sup>(3)</sup>. وهنا يمكن أن

<sup>(1)</sup> Laurel E. Miller, Jeffrey Martini, F. Stephen Larrabee and others, *Democratization in the Arab World Prospects and Lessons from Around the Globe*. Library of Congress Cataloging-in-Publication Data, RAND Corporation, 2012, p. 44.

<sup>(\*)</sup> إيلي قدوري مؤرخ بريطاني من مواليد الجالية اليهودية ببغداد، أستاذ السياسة بجامعة لندن، ينصب الاهتمام البحثي الرئيسي "لقيدوري" بشكل عام حول المجتمع العربي والإسلامي، قام بتحرير دراسات حول سياسات الشرق الأوسط منذ عام 1964 بالتعاون مع زوجته سيلفيا، وهي نفسها عالمة شرق أوسطية بارزة. جاءت كتاباته ضمن منظور ليبرالي. أنظر:

- Kenneth Minogue, "Obituary: professor elie kedourie", the independent, thursday 02 july 1992. Available at: <https://bit.ly/3gJ9D5h>. Accessed: April 28, 2021.

<sup>(2)</sup> Tessler, Mark. "Islam and democracy in the Middle East: The impact of religious orientations on attitudes toward democracy in four Arab countries." *Comparative Politics*, Vol. 34, N°. 3 (Apr 2002), p. 340.

<sup>(3)</sup> *Idem*.

نخلص إلى أن التعامل مع المتغير الديني واسع جدا ويتمتع بحساسية بالغة، وتوظيفه يعتمد على السياق الذي طرح فيه، لذا فإن السؤال ليس حول ما إذا كانت هناك علاقة بين الإسلام والديمقراطية، وإنما حول كيف يتم تفسير الدين ومن يفسر الدين، حيث لا يوجد تفسير واحد ولا حتى إجماع في الكثير من القضايا. ويتضح هذا بشكل جلي فيما خلصت إليه العديد من الدراسات كتلك التي أجراها المفكر الإماراتي "جمال سند السويدي" حول المفاهيم العربية والغربية للديمقراطية: دلائل من استطلاع رأي في دولة الامارات العربية\*، حيث يشير إلى وجود أمثلة عديدة تكشف عن تلاعب العلماء بالتعاليم الإسلامية بدافع الاعتبارات السياسية بدلا من الاعتبارات الدينية، من خلال تقديم تفسيرات دينية مصممة عمدا لتبرير سلوك القادة السياسيين<sup>(1)</sup>.

ومع ذلك فإن محاولة إجمال الأطروحات الثقافية، يكشف عن تأثير آخر للثقافة لا يقل أهمية في الكثير من الدول العربية، وهو انتشار الولاءات التقليدية للمجموعة الصغيرة أو العصابة، والمقصود هنا هو الثقافة الموروثة من قبائل المجتمعات البدوية في المناطق القاحلة، وهي علامة على صعوبة بناء مجتمع مدني واسع النطاق وأحزاب سياسية قوية، فضلا عن هذا فقد نجحت النخب الاستبدادية في اللعب على وتر العصبية وبناء ولاءات تضامنية لدولهم. وقد أفضت "ثقافة القرابة" إلى إنتاج إرتباط سياسي مع الجماهير قائم على المحسوبية، وهناك أيضا التنشئة الاجتماعية الموجودة داخل الأسرة الأبوية والحكم الأبوي متغلغلة تماما على مستوى الدولة<sup>(2)</sup>. ويمكن أن نجد صدى هذا الطرح في الانتقادات التي وجهتها المدرسة الراديكالية لعلاقات الدولة المدنية في ممالك النفط، حيث يشير "هاليداي" (Halliday) في هذا السياق، إلى المملكة السعودية بأنها الدولة الوحيدة في العالم التي يمكن تسميتها "بملكية السلالة الواحدة" حيث تأسست بالكامل على الولاء لعائلة واحدة<sup>(3)</sup>.

وعلى عكس الحجج الثقافية التي يراها العديد من العلماء غير مرضية، فإن مناقشة الحجج المتعلقة بتأثير العوامل الاقتصادية، تبدو متوافقة على نطاق واسع، لدعم نظرية "المرونة الاستبدادية"، وذلك من خلال التأثير الاقتصادي والسياسي للنفط، فالنفط وتدفقات الإيرادات الحكومية المباشرة تعتبر واحدة من التفسيرات السائدة لغياب الديمقراطية في العالم العربي فالدول العربية تحتوي على 61 % من احتياطات النفط العالمية

(\* الدراسة منشورة في كتاب " الديمقراطية والحرب والسلام في الشرق الأوسط" ( Democracy, War, and Peace in the Middle East) للمؤلفان: " ديفيد جارنهام" (David Garnham) و " مارك أ. تيسلر" (Mark A. Tessler).

(1) *Ibid.*, pp. 340-341.

(2) Hinnebusch, Raymond. "Authoritarian persistence, democratization theory and the Middle East: An overview and critique." *Democratization*, Vol. 13, N° 3 (2006), p. 376.

(3) Ehteshami, Anoushiravan. "Reform from above: the politics of participation in the oil monarchies." *International Affairs*, 2003, Vol. 79, N°. 1 (Jan., 2003), p. 58.



المؤكدة وتشكل 40 % من الخام المتداول دولياً، وفي هذا السياق تقدم لنا دول الخليج العربية مثالا واضحا، فقد تمكنت النخب التقليدية بمجرد صعود النظام الاقتصادي البترودولار منذ أوائل السبعينيات من القرن الماضي، من شراء سكانها وتوزيع الرخاء العام بسخاء ونزع التسييس عنهم إلى درجة تبدل غرائهم السياسية<sup>(1)</sup>. ويمكن تلخيص مقارنة أن النفط يعزز الاستبداد عبر ثلاثة طرق<sup>(2)</sup>:

**أولاً:** تقول إيرادات النفط مباشرة للدولة مما مكنها من ممارسة رعاية كبيرة دون اللجوء إلى تحصيل الضرائب من المواطنين، فباسم نظرية التأثير الريعي، يمكن أن ينتفع المواطنين من السلع والخدمات الجيدة دون ضرائب، مما يثبط مطالبهم بالإصلاح السياسي. وعلاوة على هذا، فالأنظمة الريعية قادرة على شراء المعارضين أو الخصوم المحتملين، وعلى سبيل المثال، وبهدف إحتواء إمكانية عدم استقرار الوضع الداخلي إثر انطلاق شرارة الاحتجاجات الشعبية التي اندلعت في تونس ومصر، أصدر العاهل السعودي الملك عبد الله قراراً تمثل في حزمة دعم حكومي ضخمة بقيمة 130 مليار دولار يتم إنفاقها على مدى خمس سنوات، تمحورت حول خلق فرص عمل في القطاع العام، زيادة الرواتب، وبناء وحدات سكنية جديدة، وقد نجح هذا على الأقل في إخماد مطالب الإصلاح على المدى القصير.

**ثانياً:** يمكن للنفط تقويض الديمقراطية ومنع التغيير وتعزيز الاستبداد، وضمن هذه النقطة ومن خلال ما يسمى "أثر التحديث" (Modernization effect)، فإن زيادة درجات مستوى تعليم السكان وتخصص القوى العاملة، تمثل عناصر أساسية في بناء جمعيات جماعية مستقلة وقوية، يمكنها ممارسة الضغط على الحكومات بل والمطالبة بالمزيد من الحماية والحريات. ويعتقد البعض أن هذا النوع من التنمية الاجتماعية شرط أساسي للتطور الديمقراطي ورفض البديل الاستبدادي. ومع ذلك فإن هذا الوضع لا نجد له نظير في الدول العربية الريعية، حيث لم تؤد الثروة إلى التطور التعليمي والمهني ولا إلى تعزيز استقلالية المنظمات الجماعية، فالمجتمع المدني لم ينتعش ولم يقتصر سوى على منظمات قليلة نسبياً، كما أن الأعمال التجارية والعمال والجمعيات الدينية كلها تحت سيطرة الحكومة، بل وحتى في المناسبات النادرة التي يسعى فيها المواطنون إلى التنظيم بشكل مستقل، تنتهي بالفشل بسبب التأثير البالغ للحكومات من خلال العقوبات والمكافآت.

**ثالثاً:** هناك فكرة يعتقد من خلالها أن مداخل النفط تساعد على القضاء على مطالب الإصلاح أو التغيير، يطلق عليها "أثر القمع" (The repression effect)، وهي لا تقتصر على الدول الريعية فحسب.

(1) *Ibid.*, p. 58.

(2) Laurel E. Miller, *op.cit.*, pp. 47-48.

وملخصها أن الأنظمة العربية عموماً تحرص على امتلاك أموال ضخمة حسب التقدير، عبر ما تضحخه مداخل النفط ورسوم قنوات النفط وأنابيبه والمساعدات الخارجية، ناهيك عما تكسبه من فوائد تجنيها من المؤسسات التابعة للدولة. فالحكومات العربية، على غرار الأنظمة الاستبدادية في كل مكان من العالم تضمن أن أجهزتها القمعية هي أهم أولوية للدولة، بغض النظر عن الظروف الاقتصادية، وهي استراتيجية قمع ممنهج الهدف منها ردع الانشقاق في صفوف قوات الأمن من جهة، وضمان القدرة على قمع المنشقين المحتملين من جهة أخرى.

وعلى صعيد آخر، يشير كل من "آلان ريتشاردز" (A. Richards) و"جون واتربري" (J. Waterbury) إلى "التمويل المنحرف"، في إشارة إلى اخفاق المساعدات العسكرية الاقتصادية تلك التي يمكن أن تعزز الديمقراطية، الموجهة من قبل القوى الأجنبية للحكومات العربية التي حولتها إلى "ريع استراتيجي" في بناء قدراتها القمعية، ويظهر هذا بشكل واضح في التمويل العسكري كإقتناء المعدات والتدريب والوصول إلى الأسلحة المتطورة وتقنيات المراقبة<sup>(1)</sup>. بالإضافة إلى هذا فإن الجانب الأكثر قوة، في التدايل على نظرية المرونة الاستبدادية في الغالبية العظمى من الدول العربية التي ظلت فعلاً تفتقر لشروط التغيير السياسي نحو الديمقراطية، هو استراتيجية تقويض الديمقراطية ضمن عملية تغيير جزئية نحو الديمقراطية لكن في سياق نظام انتخابي مقيد ومنحاز لضمان بقاء النخب الحاكمة مترسخة، ويوصف هذا من قبل "ستيفن هايدمان" (S. Heydemann) بوصف "التحديث السلطوي" لأن الهدف من التغيير ليس تضمين المساءلة وإنما تعزيز قبضة النخب المستبدة على السلطة<sup>(2)</sup>. وفي هذا المجال يشير "نathan ج. براون" (Nathan J. Brown) - الباحث الأمريكي المختص في سياسات الشرق الأوسط- أن السلطوية العربية في العديد من الدول، قد خففت من قيود الماضي الصارمة لتتطور إلى شبه استبدادية في العديد من البلدان، وهو وضع تكون فيه الديمقراطية الانتخابية ذات طبيعة مختلفة، فهي مبنية على القاعدة الأساسية: انتخابات شبه سلطوية، يمكن للمعارضة أن تخوضها لكنها لا تستطيع الفوز بها<sup>(3)</sup>، فالمشاركة السياسية للإخوان المسلمين على سبيل المثال في دول كالأردن والكويت وبقية العالم العربي، يفرض عليها الامتثال للعبة التحكم الشبه سلطوي، حيث تجد نفسها أمام القبول والالتزام بقواعد تحددها وتسيطر عليها الأنظمة القائمة، ما يعني أن جماعات

(1) *Ibid.*, p. 49.

(2) *Ibid.*, p. 51.

(3) Brown, Nathan J. "Why do Islamists run for parliament and what do they make of it when they get There?." APSA 2010 Annual Meeting Paper. 2010, p. 02. Available at: <https://bit.ly/3vOkoHT>. Accessed: may 05, 2021.

المعارضة لا يمكنها الإستفادة من الانفتاح السياسي، إلا عندما تلتزم بالاعتدال في التكتيكات السياسية مثل نبذ العنف والثورة وتقبل الشكل القائم للمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية<sup>(1)</sup>، وقد كان هذا ممكناً مثلاً في الأردن والكويت، فعلى الرغم من أن أكبر حركة إسلامية (الإخوان المسلمون) قد حافظت على موقف صارم وحذر إلى حد ما، لكنها لم تكن معارضة للنظام، وفي بعض الأحيان وافق قادتها على منصب رسمي (حتى وزاري)، ويعتقد القادة الإسلاميين -هم الآخرون- بأن المشاركة الجزئية المقيدة هي فرصة أكبر للتنظيم واكتساب مهارات سياسية جديدة والحماية القانونية<sup>(2)</sup>، دون التعرض لمخاطر القمع المباشر المحتمل من قبل الأنظمة القائمة.

وعليه يكشف هذا التحليل، أن وجود تغيير سياسي دون تغيير أسس الأنظمة العربية، قد دفع العديد من علماء الديمقراطية إلى تركيز تحليلاتهم على شرح استمرار الاستبداد في المنطقة العربية باستخدام وجهات نظر ثقافية أو اقتصادية أو تاريخية أو مؤسسية، واستخدام مصطلحات مختلفة غالباً ما تترجم الصورة النمطية للإستبداد في العالم العربي، و تشير إلى غياب تغييرات سياسية إيجابية نحو الديمقراطية، وفي هذا السياق نستحضر على سبيل المثال مفاهيم "الاستثنائية العربية" أو "استثنائية منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" والتي غالباً ما تعكس توصيف "إعادة تشكيل الاستبداد" إشارة إلى قدرة الأنظمة العربية على التغيير من خلال عمل النخب الحاكمة على ترقية السلطة الاستبدادية من أجل استيعاب الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة وتأمين حكمها<sup>(3)</sup>.

وعلى صعيد الممارسة، فإذا أردنا تقديم فحص موجز لنظرية المرونة الاستبدادية في إطار الاستثنائية العربية. فمنذ أواخر الثمانيات وإلى منتصف التسعينيات عرفت معظم الدول العربية توجهها واضحاً نحو التحرير السياسي، لكنها ليست بالضرورة مرحلة لمابعد السلطوية، فعرفت الأردن بحلول عام 1989 أول انتخابات برلمانية اعتبرت إلى حد كبير انتخابات حرة ونزيهة، تماماً مثل الانتخابات اليمنية عام 1993، وكانت هناك عملية توسيع للبرلمان السوري في عام 1990 والذي أصبح يشمل 60 مقعداً للمرشحين المستقلين أو الأحرار، وفي عام 1992 أدخلت المملكة العربية السعودية قانوناً أساسياً مكتوباً كان مضمونه طريقة الحكم والحقوق

(1) محمد سليمان أبو رمّان، ما بعد الاسلام السياسي -مرحلة جديدة أم أوهام أيديولوجية. عمان: مؤسسة فريدريش ايبرت، 2018، ص

(2) Brown, Nathan J. *op.cit.*, pp.02-03.

(3) Szmolka Inmaculada, *political change in the Middle East and North Africa after the Arab Spring*, *op.cit.*, p.14.

المدنية الأساسية وأنشأت مجلس الشورى، وهو هيئة استشارية مكونة من 60 عضوًا. غير أن أهم تحول نحو التحرير السياسي كان قد عرفته الجزائر حيث لم يصل إلى أي مكان آخر: فمنذ عام 1990 كان النظام قد سمح بإجراء انتخابات محلية تنافسية فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ بغالبية المجالس البلدية، حيث بدا من المرجح أن تصبح الحكومة الجزائرية، التي تهيمن عليها جبهة التحرير الوطني، أول نظام عربي يفقد السلطة من خلال الانتخابات البرلمانية اللاحقة على الصعيد الوطني<sup>(1)</sup>. غير أن هذه الإصلاحات تبدو غير مقنعة تمامًا فبحلول منتصف التسعينيات بدأ الشك ينتشر في الكثير من الأوساط الأكاديمية، ففحين كان مؤلفين لا يزالون ينتظرون بشائر خطوات مستقبلية نحو أنظمة ديمقراطية أكثر ليبرالية، لاحظ مراقبين آخرين أن الطبيعة الاستبدادية لاتزال الطابع الأساسي لدى معظم أنظمة الدول العربية، فما كان يحدث في الواقع هو: تآكل الحريات، وتجدد القيود الذي أصبح واضحًا في تلك البلدان التي تمت مراقبتها<sup>(2)</sup>. وفي هذا السياق يشير "كينلي" (Kienle) بوضوح إلى أن التداول السياسي في مصر مثلاً، لم يكن أكثر من مجرد رد على الجماعات الإسلامية وتعزيز لسيطرة النظام بشكل عام، حيث تم تقييد فرص التمثيل والمشاركة بدلاً من منعها بشكل كلي، فخلال عام 1992 وتحديداً في شهر يوليو قام البرلمان، الذي يهيمن عليه نواب الحزب الوطني الديمقراطي، بسن سياسة شديدة الوطأة أثرت بشكل سلبي على ممارسة الحريات، وذلك بتعديل قانون العقوبات وقانون أمن الدولة، وقد تمخض عن هذا التعديل فرض عقوبات أشد صرامة على الانتماء إلى منظمات يُنظر إليها على أنها تقوض السلم الاجتماعي أو سيادة القانون<sup>(3)</sup>. وفي منتصف التسعينيات صدر تشريع جعل الانتخابات القيادية في معظم النقابات (الأطباء والمهندسين والصيادلة والمحامين) تحت إدارة اللجان القضائية المعينة من قبل الحكومة، وفي نفس الفترة أرسل النظام 54 من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين إلى السجن بمحاكمة عسكرية واحتجز آلاف آخرين دون تهمة<sup>(4)</sup>. ولا يقتصر هذا الوضع على مصر وحدها، حيث نلتقي مع نفس الظاهرة في الجزائر وتونس ومصر واليمن كدول دخلت مشروع الإصلاح السياسي إلا أن مسرحها السياسي أيضاً شهد منافسة محدودة يسيطر عليها الحزب المهيمن أو الائتلاف

<sup>(1)</sup> Albrecht, Holger, and Oliver Schlumberger. "Waiting for Godot" Regime change without democratization in the Middle East. " *International political science review*, Vol. 25, N° 4 (Oct., 2004), pp. 373-374.

<sup>(2)</sup> *Ibid.*, p. 374.

<sup>(3)</sup> Kienle, Eberhard, "More than a response to Islamism: The political deliberalization of Egypt in the 1990s." *The Middle East Journal*, Vol. 52, N° 2 (Spring, 1998), pp. 220-221.

<sup>(4)</sup> Brownlee, Jason, "Democratization in the Arab world ? The decline of pluralism in Mubarak's Egypt." *Journal of democracy*, Vol. 13, N° 4 (October 2002), p. 07.

الحزبي، هذه الهيمنة التي تتغذى من القيود التي تعترض أنشطة المعارضة، والمخالفات في العمليات الانتخابية، وهكذا سمحت هذه الأنظمة السياسية بالتفاعل التعددي للأحزاب أو الحركات السياسية دون الوصول إلى سلطة حقيقية لصنع القرار، ولم تكن الانتخابات سوى أداة من أجل خلق أغلبية برلمانية لدعم الحكام. وعلاوة على ذلك، تم تقييد الحقوق والحريات المدنية<sup>(1)</sup>. فشهدت المغرب وتونس ولبنان والأردن واليمن قوانين صحافة أكثر صرامة وقمع مكثف من قبل قوات الأمن لحركات المعارضة، وتأجيل متكرر للانتخابات، وقد أدى هذا الواقع إلى تبدد آمال ظهور الديمقراطية الليبرالية العربية<sup>(2)</sup>. والفكرة الأساسية هنا هي، أن التغيير السياسي الذي عرفه العالم العربي في التسعينات لم يكن بوصفه تغييرا عميقا بقدر ما كان "تغيير من أجل الاستقرار" أو استراتيجيات تكيف الأنظمة الاستبدادية، التي اقتصرت إلى حد كبير على<sup>(3)</sup>:

- هياكل الشرعية واستراتيجيات الشرعية ضمن متغير شامل أي البعد الداخلي والخارجي للشرعية.
- تغيير النخب: من خلال التناوب المستمر أو التعديل عن طريق توزيع أعضاء النخبة في مواقع القرار السياسي من منصب لآخر مع بقاء مجموعة من الموظفين مستقرة، وأدت هذه الاستراتيجية إلى خلق نخبة ضعيفة غير قادرة على تطوير قاعدة سلطة مستقلة، وهو المشهد الذي عرفته الحالة الأردنية مثلا. هذا أولا، وأما ثانيا فقد عملت الأنظمة العربية دائما على صيانة النخبة خاصة تلك التي أتقنت دور الولاء بشكل جيد، كما حدث مع "مصطفى عبد القادر طلاس" في سوريا الذي بقي كرفيق قديم للراحل "حافظ الأسد" واحتفظ بمنصبه كنائب لرئيس الوزراء ووزير الدفاع السوري منذ عام 1970.
- البناء المؤسسي "المقلد" أي إنشاء مؤسسات على النمط الغربي، ففي حالة ليبيا مثلا حسب الدستور الدولة هي جمهورية "جماهيرية" لكن السلطة الحقيقية ظلت محصورة في يد "القذافي" ونخبه الأساسية.
- الاستقطاب: تقييد الشعبوية وتوسيع قاعدة سلطة النظام، وتكمن هذه اللعبة الاستبدادية الشعبوية في "ميثاق اجتماعي" بين الحاكم والمحكوم، أحكم هيمنته على المسرح السياسي في معظم الدول العربية من خلال عائدات النفط الهائلة التي اجتاحت المنطقة منذ منتصف السبعينيات فصاعداً.
- التأثيرات الخارجية وتحويل القيود إلى فرص: كان من المفترض أن العوامل الخارجية سيتمخض عنها تغيير سياسي في العالم العربي، غير أن السياسات الخارجية الغربية غير المتجانسة؛ فهي تسعى من جهة للترويج للقيم السياسية الغربية كالديمقراطية وحقوق الانسان، وفي المقابل نجد الدول الغربية نفسها تسعى للحفاظ على الاستقرار السياسي في الكثير من الدول العربية من أجل أمن إسرائيل وتأمين التدفق

(1) Szmolka Inmaculada, *political change in the Middle East and North Africa after the Arab spring*, *op.cit.*, pp. 22-23.

(2) Albrecht, Holger, and Oliver Schlumberger, *op.cit.*, p. 374.

(3) *Ibid.*, pp. 379- 384.

غير المقيد للنفط. الأمر الذي أدى بالكثير من الدول العربية إلى الاستفادة من هذه السياسات غير المتسقة وتحويلها إلى فرص، فقد تلقت الأردن مكافأة معاهدة السلام مع إسرائيل في أيلول عام 1993، ومصر لمساعدات غربية مدنية وعسكرية غير مشروطة منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد.

#### - العالم العربي عام 2011: موجة ديمقراطية أم موجة خامسة للتغيير السياسي؟

لقد أظهرت الدراسات، التي تم تحليلها آنفاً، كيف أن العالم العربي قد ظل أسير نماذج "المرونة الاستبدادية" و"الصلابة الاستبدادية" و"الاستمرارية الاستبدادية" كنماذج تفسيرية لديناميات سياسات الأنظمة العربية وذلك لأكثر من عقد من الزمان، بل أنه أفضى تقريباً إلى إسقاط نموذج الديمقراطية الذي كان بارزاً طوال فترة الثمانينيات والتسعينيات وحل محله بالكامل<sup>(1)</sup>. غير أن ما يدعو للجدل بين هذين المنظورين الرئيسيين، هو التساؤل حول النموذج الأفضل لتفسير الوضع العربي في ضوء الموجة الكبرى من الاحتجاجات لعام 2011 التي عرفت تحت تسميات مختلفة "كالربيع العربي الديمقراطي" أو الانتفاضات العربية" أو "الصحوّة العربية". ومن هذا المنطلق يبدو أن هذا الوضع قد أثار الكثير من النقاش، وأنه لا بد من تسليط الضوء على بعض القضايا النظرية التي يجب أن نسترشد بها<sup>(2)</sup>، في رسم تصور واسع عن هذه الموجة بشكل خاص والعالم العربي بشكل عام.

من الملاحظ أن شهر ديسمبر من عام 2010 يشكل بداية التأريخ لعمليات تغيير سياسي عرفت شمال أفريقيا والشرق العربي الأوسط، وهذا ما دفع الكثير من الأكاديميين والمحللين إلى طرح "موجة جديدة من التحول الديمقراطي"<sup>(3)</sup>. غير أن هذه الأطروحة تقودنا مع "ينماكولادا سزمولكا" (I. Szmolka) إلى طرح سؤال مركزي هل يمكن تطبيق مفهوم موجة الديمقراطية على تجارب التغيير السياسي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نهاية 2010 وبداية 2011؟ وتعود "سزمولكا" في تحليل هذه الأطروحة إلى تعريف "هنتنغتون" (Huntington) لموجة الديمقراطية في كتابه "الموجة الثالثة" والذي يطرح التحول الديمقراطي "بمجموعة من حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي، تحدث في فترة زمنية محددة وتغوق في عددها حركات الانتقال في الاتجاه المضاد خلال نفس الفترة"<sup>(4)</sup>. ويعتبر "كاروثرز" (Carothers) أن اتجاه

(1) Michelle Pace and Francesco Cavatorta, *op.cit.*, p.125 .

(2) *Idem.*

(3) Szmolka Inmaculada, *political change in the Middle East and North Africa after the Arab spring*, *op.cit.*, p. 15.

(4) صامويل هنتنغتون، *الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين*، تر: عبد الوهاب علوب، الكويت: دار سعاد الصباح، 1993، ص 73.

التحول الديمقراطي هو "حركة مترامنة في العديد من البلدان على الأقل في كل منطقة بعيداً عن الحكم الديكتاتوري باتجاه حكم أكثر ليبرالية وأكثر ديمقراطية في كثير من الأحيان"<sup>(1)</sup>. ومن جانب آخر أكد مؤلفون آخرون أنه لا يمكن تجاهل تأثير "كرة الثلج" أو "العدوى" أو "المحاكاة" أو "الانتشار" في موجات الديمقراطية. وهنا يمكن المجادلة أن مسار الديناميكيات السياسية للتغيير في الانتفاضات العربية يؤكد أطروحة السرعة والعدوى والانتشار، وقد أظهرت مجريات الأحداث عام 2011 أن هناك متظاهرين يقلدون آخرين في دول أخرى مع استخدام نفس الشعارات والاستراتيجيات (إحتلال الساحات الرئيسية في المدن واستخدام الشبكات الاجتماعية كأداة للدعوة إلى المظاهرات). واللافت في هذا أيضاً، أن هذه الانتفاضات من خلال نجاح الثورتين التونسية والمصرية قد أثبتت أنه من الممكن استبدال القادة الاستبداديين الذين ظلوا في السلطة لعقود من خلال الاحتجاجات المدنية<sup>(2)</sup>، وبدا واضحاً، أن حجة "ترقية الاستبداد" قد واجهت صعوبات كبيرة فحتى بعض الأنظمة القمعية الصلبة لم تكن قادرة على النجاة من هذه الانتفاضات الشعبية، وقد وصف هذا الوضع وزير الخارجية البريطاني "ويليام هيغ" (William Hague) مصرحاً أن "هناك درس للآخرين في جميع أنحاء العالم أنه بمجرد أن تبدأ كتلة حرجة من الناس من بلد ما بإحداث التغيير أو جلب الديمقراطية إلى بلدهم، فإن محاولات قمع هذا من خلال العنف لن تكون ناجحة بشكل دائم"<sup>(3)</sup>. ومن ثم فإن أول شيء يثير الاهتمام هنا هو أن سقوط "بن علي" و"مبارك" و"الصالح" و"القذافي" قد طرح فشل "نموذج المرونة الاستبدادية" الذي تأسس على أن النخب العربية الحاكمة، تملك آليات تستطيع من خلالها إعادة تشكيل السلطة الاستبدادية من خلال تبنيها لاصلاحات ليبرالية شكلية أو إسمية<sup>(4)</sup>.

وضمن هذا المنظور يبدو أن الانتفاضات العربية لعام 2011، كانت فرصة جديدة لإحياء الافتراضات النظرية لنموذج الديمقراطية بعد الانتقادات التي تعرض لها أواخر التسعينيات وأوائل القرن الحادي والعشرين<sup>(5)</sup>. ومع ذلك فإنه لم يحدث "تسونامي" ديمقراطي في العالم العربي ولم نشهد في الواقع سوى انتقال تونس من نظام استبدادي إلى نظام ديمقراطي، لكن وفي المقابل شهدت التحولات الديمقراطية في مصر وليبيا واليمن وسوريا فشلاً ذريعاً، وهو ما أعاد بعث الافتراضات النظرية لنموذج المرونة الاستبدادية، فقد عادت مصر إلى الاستبداد بعد الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس المنتخب ديمقراطياً "محمد مرسي" في عام 2013،

(1) Szmolka Inmaculada, *political change in the Middle East and North Africa after the Arab spring*, op.cit., p. 15.

(2) *Ibid.*, p. 16.

(3) Michelle Pace and Francesco Cavatorta, *op.cit.*, p. 127.

(4) *Idem.*

(5) *Ibid.*, p. 129.

ضمن ثورة مضادة، وشهدت أنظمة عربية أخرى كالمغرب والجزائر والأردن وعمان إصلاحات سياسية لدرء المطالب المتزايدة بالمشاركة السياسية ولم تغير بشكل جوهري الطبيعة السلطوية للسلطة، كما كانت تداعيات الربيع العربي سلبية للغاية في البحرين والكويت بسبب تضاعف التنافسية المؤسسية نتيجة انسحاب حركات المعارضة من البرلمان، وفي الدول العربية الأخرى كلبنان لم يلاحظ أي تقدم ديمقراطي، في حين لم يكن هناك أي دليل أو أي تغيير ديمقراطي في المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة، وفي أنحاء أخرى من العالم العربي حولت آلة الاستبداد عمليات التغيير السياسي إلى موجات عنف وأزمات عميقة نتيجة قمع المتظاهرين، مثل ما حدث في سوريا مع نظام الأسد حيث عرفت البلاد حرباً أهلية أدت إلى انهيار المجتمع السياسي<sup>(1)</sup>.

وهكذا وطبقاً لمنطلقات تحليلنا نخلص في النهاية إلى العالم العربي وتبعاً لإنتكاسة الموجة الرابعة للديمقراطية في التسعينيات بعد انهيار جدار برلين، لم يعرف موجات تحول ديمقراطي، وحتى مع عام 2011، لم تكن هناك سوى موجات مد وجزر لموجة التغيير السياسي تضمنت سياقات مختلفة في كل بلد: التحول الديمقراطي، والاستبداد، والتحرير السياسي، والتقدم الاستبدادي أو حتى جمود الأنظمة الاستبدادية<sup>(2)</sup>.

وفي نهاية المطاف فإن الاستخدام اللغوي لمصطلح "الموجة الخامسة للتغيير السياسي" وليس الموجة الديمقراطية في بعض الدراسات حول العالم العربي، مثل طرح "سزمولكا"، يبدو مواتياً ومنهجياً للغاية، من أجل تقييم عمليات التغيير السياسي التي حدثت في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين.

### المبحث الثاني: التأطير النظري "للموجة الخامسة" للتغيير السياسي في العالم العربي.

ليس هناك شك أن الموجة الخامسة للتغيير السياسي في العالم العربي عام 2011 قد أدت إلى بذل جهد كبير في المجال النظري لتقديم تفسير وفهم متكامل للسلوك الاحتجاجي الشعبي في العالم العربي، وتقديم تفسيرات معقولة تعزز فهمنا حول طبيعة وأسباب هذه الانتفاضات الشعبية، غير أن ما تكشفه هذه الجهود هو عدم وجود إجماع حقيقي بين العلماء حول التعريف الاسمي أو طبيعة هذا السلوك. وهكذا نجد ما حدث في العالم العربي عام 2011 قد احتل مكاناً مركزياً ضمن مقاربات الثورة أدى إلى انتشار مصطلح "الثورات العربية" الذي أصبح أكثر تداولاً في الخطاب العربي والغربي على حد سواء، ومن ناحية أخرى جرت محاولات أكاديمية إلى استدخال العالم العربي في صلب دراسات الحركات الاجتماعية أو الحركات الاجتماعية

<sup>(1)</sup> Szmolka Inmaculada, *political change in the Middle East and North Africa after the Arab Spring*, *op.cit.*, p.16 .

<sup>(2)</sup> *Ibid.*, p. 17.



والسياسية، من زاوية وجود حركات إجتماعية الفاعل المركزي فيها شبكة من الأفراد والجماعات يحركها الإحساس المشترك بالمصير الجماعي تعمل بشكل جماعي من أجل التغيير الاجتماعي والسياسي من خلال أشكال مختلفة من الاحتجاج<sup>(1)</sup>. وهكذا سيتجه التحليل في هذا الإطار، إلى التحقق من مدى ملائمة مقاربات مفهوم "الثورة" و "مفهوم الحركات الاجتماعية" لتفسير ما عرفه العالم العربي مع بداية العقد الثاني من هذا القرن.

### المطلب الأول: الثورة بوصفها دفعة جماعية مفاجئة لإحداث التغيير السياسي.

تجدر الإشارة في البداية إلى جرد الاستخدام اللغوية لمفردة "الثورة"، فهي في أصلها الاشتقاقي اللاتيني الحرفي (*rēvolūtō*) "الثورة" و"العودة" أي "التراجع إلى الوراء" (*rēvolvō*)<sup>(2)</sup> أو "العودة إلى نقطة البداية، وقد احتفظت مفردة الثورة بهذا الاستخدام العلمي اللاتيني الدقيق أو المصطلح الفلكي لدى "كوبرنيكوس" في كتابه (*De revolutionibus orbium coelestium*) أي "دورات الأجرام السماوية"، وذلك ضمن معنى الحركة الاعتيادية الدائرية للنجوم<sup>(3)</sup>. أما في اللغة العربية فقد جاء في لسان العرب أن "الثورة" تعني ثار الشيء ثوراً وثوراً وثوراناً وثورّاً: هاج، والثائر: الغضبان... يقال للغضبان أهيج ما يكون: قد ثار ثائرة وفار فائرة، إذا غضب وهاج غضبه. وثار إليه: وثب... ويقال: انتظر حتى تسكن الثورة وهي الهيج<sup>(4)</sup>.

ولقد استخدمت كلمة (Revolution) ضمن دلالتها الطبيعية أي حركة أو مسار الكواكب والعودة إلى نقطة الانطلاق نفسها، لدى الفلاسفة اليونان الذي قدموا الثورات كدورة متكررة من تغيير الأنظمة ضمن حركة دائرية لصعود نظام معين وتراجعها، دون أي تجديد في التاريخ الإنساني<sup>(5)</sup>. فأفلاطون مثلاً يعرف "الثورة" بأنها تحول شبه طبيعي في شكل من أشكال الحكومة إلى شكل آخر<sup>(6)</sup>. ويمكن أيضاً أن نخلص هنا إلى نفس التأكيد مع المؤرخ اليوناني "بوليبوس" الذي يرى بأنها "الدورة المحددة المتكررة التي تحكم الشؤون

(1) Nora Lafi, "The Arab Spring' in Global Perspective: Social Movements, Changing Contexts and Political Transitions in the Arab World (2010–2014)" in : Berger Stefan and Nehring Holger, *The history of social movements in global perspective*. London: Palgrave Macmillan, 2017, p. 677.

(2) Felix Gaffiot, *dictionnaire latin français*, Gaffiot, Dictionnaire Latin Français. [ pas de lieu d'édition précis], Gérard Gréco ,2016, p. 1162.

(3) حنة أرندت، *في الثورة*، تر: عطا عبد الوهاب، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008، ص 57.

(4) أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الأفرقي المصري، *لسان العرب*، المجلد الرابع، بيروت: دار صادر، 1968، ص 108.

(5) عزمي بشارة، *في الثورة والقابلية للثورة*، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، ص 28-29. على الرابط:

<https://bit.ly/3p6MkEE>. تاريخ الاطلاع: 20 نوفمبر 2020.

(6) حنة أرندت، مرجع سابق، ص 27.

الإنسانية، لأنها مدفوعة دائماً نحو الحدود القصوى<sup>(1)</sup>. وعلى النقيض من ذلك، يرقى استخدام تعبير "الثورة" لدى الفرس والأتراك للدلالة على السياقات السياسية والاجتماعية، حيث يشير إلى التغيير الجذري والانتقال من وضع إلى وضع، وتوصف الثورة كدينامية للتغيير السياسي لديهم بلفظ "الانقلاب" فيقال "الانقلاب الدستوري" أي "الثورة الدستورية" و"الانقلاب الإسلامي" أي "الثورة الإسلامية"، أما بالنسبة للاستخدام العربي لتعبير الانقلاب فقد انتشر في النصف الثاني من القرن العشرين كمفهوم سلبي للدلالة على الانقلاب العسكري<sup>(2)</sup>.

أما بالنسبة للغة الفرنسية فإنه يمكن تفسير الثورة (Revolution) إنطلاقاً من التمييز بينها وبين مصطلح آخر وهو التمرد (Révolte)، وضمن هذه القراءة يكشف كل من "بيير ميكيل" (Pierre Miquel) و"جاك إلول" (Jacques Ellul) في عملهما "التمرد وتشريح الثورة" عن بعض الفروق بين الثورة والتمرد والشغب، و يجمع المؤلفان على أن وصف الثورة يكون حاملاً لمشروع معين<sup>(3)</sup>. وكلاهما يبدو أكثر وضوحاً في تحييد الثورة عن التمرد، فعلى الرغم القاسم المشترك الذي يجمع الثورة بالتمرد المتمثل في الرغبة في تغيير جذري في النظام السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، إلا أن تعبير "التمرد" يمكن أن يبدأ باحتجاج يمكن أن يكون عنيفاً، لكن على عكسه، تسعى الثورة لإخترع مبررات للنجاح سياسياً: إنها تسعى إلى إضفاء الطابع المؤسسي على نفسها، لذلك فهي تتطلب قدراً عالياً من التنظيم ومجموعة من التكتيكات التي تهدف إلى الاستيلاء على السلطة، في حين أن التمرد لا ينطوي على هذا الهدف، فهو يتفاعل بشكل أساسي مع نظام قائم، وأكثر من ذلك تسعى الثورة إلى إعطاء معنى جديد وتوفير معايير جديدة بينما يظل التمرد أفعالاً بلا مستقبل حقيقي<sup>(4)</sup>. ويفترض "إيلول" إمكانية تحول التمرد إلى ثورة، عندما يتوفر على جهد مبدول يفضي إلى تنظيم جديد أو قيادة جديدة، وبعبارة أكثر دقة، يمكن أن يتحول التمرد إلى ثورة فقط عندما يقوم الثوار بإضفاء الطابع المؤسسي على التحولات الجذرية من خلال قوة شرعية جديدة<sup>(5)</sup>.

(1) المرجع نفسه، ص ص 27-28.

(2) عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 23.

(3) Alix, Jonathan, "Les approches théoriques classiques de la révolution et une approche religio-logique de la révolution sandiniste au Nicaragua.", (Mémoire présenté à la Faculté des Arts et sciences en vue de l'obtention du grade de Maître Ès Science en anthropologie), Faculté des Arts et Sciences, département d'anthropologie, Université de Montréal, 2014, p. 25.

(4) Idem.

(5) Idem.

ولا شك أن هذا التعريف يتواءم تماما مع السياق التاريخي الذي طرحت فيه مفردة الثورة على أنها القطيعة، وهذا هو المقبول حتى اليوم، وبالتالي فليس من المستغرب الحديث عن ثورة ديموغرافية واقتصادية وقانونية وسياسية وثقافية واجتماعية وفكرية وثورة تذوق الطعام وغيرها، وجميع الأحوال، فهي تعني أنه قبل الحدث الثوري، كان هناك تكوين معين، وبعد ذلك تم خلق نظام مختلف تمامًا عما سبقه<sup>(1)</sup>. وبالنظر إلى هذا التحليل، وبعيدا عن بقية السياقات المختلفة للثورة، فإن تعريف الثورة في صيغتها السياسية تبرز بشكل واضح في النموذج السياسي الذي طوره " تشارلز تيلي " (Charles Tilly) حول الأوضاع الثورية انطلاقا من فكرة محورية في عمل "تروتسكي" حول تاريخ الثورة الروسية، والتي تتلخص بالأساس في أن لثورات في الغالب هي صراعات على سلطة الدولة، فهي تنطوي على الاستيلاء أو محاولة الاستيلاء أو السيطرة على جهاز حكومي - هذا الجهاز الذي يعتبر تجسيدا للوسائل المادية الرئيسية للإكراه، و فرض الضرائب، والإدارة في المجتمع - من قبل طبقة أو مجموعة أو تحالفات أخرى محتملة، فالوضع الثوري هنا يتحدد من خلال ما أطلق عليه تروتسكي "السلطة المزدوجة" أو وفقا لما أعاد صياغته تيلي تحت تسمية "السيادة المتعددة"، حيث تنقسم السلطة، في ظل هذا الوضع، إلى مركزين أو أكثر يدعي كل منها الشرعية الحصرية، ويبدأ تعدد السيادة عندما يتم حشد المتنافسين السياسيين سواء كانوا من النخب المنشقة أو الشعب<sup>(2)</sup>. وضمن تعريف مقارب مع هذا الطرح في الكثير من جوانبه، يجادل كل من "هيج رود" (Hugue Rod) و "مارتن هاروب (Martin Harrop)، أنه يمكن التحدث عن الثورة عندما يتم تجاوز هيكل السلطة القائم، والدخول في إعادة بناء إلى إعادة بناء طويلة المدى للنظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ويجادل أيضا المؤرخ وعالم الاجتماع الأمريكي "جاك غولدستون" (Jack Goldstone)، أن الثورة هي تحول أساسي وسريع لمجتمع دولة معينة وهياكله الطبقية، وتأتي الثورات عن طريق الانتفاضات الطبقية التي يفرزها المجتمع من أسفل. ويشير أيضا أن الثورة تشير إلى تحول كبير في المؤسسات السياسية من خلال التعبئة الجماهيرية، الرسمية وغير الرسمية ويدعي أن الثورة تتكون من ثلاث مراحل رئيسية متداخلة: انهيار الدولة، والصراع على السلطة، وإعادة بناء الدولة بشكل جذري<sup>(3)</sup>.

(1) François Châtelet, revolution, *l'Encyclopædia Universalis*. Disponible sur: <https://bit.ly/3fKOAXr>. Accédé le: 02 juin 2021.

(2) Aya Rod, "Theories of Revolution Reconsidered: Contrasting Models of Collective Violence ", *Theory and society*, Vol. 8, N° 1 (Jul., 1979), p. 44.

(3) Mohammad Dawood Sofi, "Rethinking the Root Causes of The Tunisian Revolution and its Implications", *Contemporary Arab Affairs*, Vol. 12, N° 3 (2019), pp.45-46.

### ■ الأجيال النظرية المفسرة للظاهرة الثورية.

إن نقادي التفسير الأحادي، يقتضي تقديم تصور نظري شامل للظاهرة الثورية، ويحلينا هذا حتما إلى مراجعة نظرية عامة تقدم العديد من وجهات النظر التي تغطي العديد من الجوانب في فهم الأحداث الثورية بشكل عام. وعند هذا المستوى سيكون من المناسب، في هذا السياق، إعطاء الأهمية للتحليل الاجتماعي للظواهر الثورية والابتعاد عما يعرف بالتفسيرات القانونية والفلسفية التي لازمت تحليل الثورات طويلا. ويبدو هذا بشكل خاص لدى الأسلاف الأوائل من المؤلفين مثل "كارل ماركس" و "أليكسيس دي توكفيل"<sup>(1)</sup>. ويكشف التحليل الاجتماعي للثورة عن تنوع نظري يظهر بشكل واضح من خلال تشابك أربعة أجيال، ويعكس كل جيل اهتماما بمستوى محدد من مستويات التحليل وهو ما نلمسه ابتداءا من الجيل الثاني حيث سنرى كيف أن الكتاب والمحللين اتجهوا ضمن وجهات مختلفة في تفسير الظاهرة الثورية، ومن بين الاتجاهات الأكثر بروزا تلك المقاربات التي تركز على الأسباب والنتائج وأخرى تشمل المنظورات والمقاربات التي تمنح ما يسمى "بالديناميكيات الثورية" الشرعية في تفسير الظاهرة الثورية.

وبناء على هذا يمكن إرجاع الجيل الأول، إلى التحليلات الماركسية التي مثلت الاسهام الأكثر شهرة في سياق الجهود النظرية المبذولة لتقديم تفسيرات اجتماعية للثورات، وذلك ضمن نموذج حتمي يجري على مراحل (تطور قوى الإنتاج، ظهور التناقضات بين قوى الإنتاج وعلاقات الملكية، إلخ)، وهكذا تظهر الثورات كنتيجة حتمية للصراع الطبقي الناشئ عن المعارضات البنوية الموضوعية<sup>(2)</sup>. فمن خلال التعارض البنوي بين الطبقات، وبشكل أساسي، بين الطبقة المالكة المهيمنة والطبقة المستعبدة المحرومة من وسائل الإنتاج يبرز الصراع في المجال الاقتصادي والمجال السياسي، حيث سيكافح العامل، الذي ينتج رأس المال ويجعله ينمو، ضد استغلاله الاقتصادي وتبعيته السياسية<sup>(3)</sup>. وهكذا تكون الثورات هي الوسيلة التي يتم من خلالها تحقيق العبور الطويل والعنيف إلى حد ما، من فترة تاريخية إلى أخرى، أي من نمط إنتاج إلى آخر ومن نوع معين من العلاقات الطبقيّة وعلاقات الهيمنة إلى آخر<sup>(4)</sup>. وبشكل عام فإن أعمال الجيل الأول تندرج تحت عنوان "التاريخ الطبيعي للثورات"<sup>\*</sup>، حيث اقتصرت هذه الأخيرة عموما على وصف مراحل الثورات

(1) Youssef El Chazli, "Révolutions (Sociologie Des)", dans: Olivier Fillieule et autres, *Dictionnaire des mouvements sociaux*. 2<sup>e</sup> édition, Paris: Presses de Sciences Po, 2020, p. 521.

(2) *Ibid.*, p. 521.

(3) René Mouriaux, "analyse marxiste ", dans Olivier Fillieule et autres, *op cit.*, p. 64.

(4) Alix, Jonathan, *op cit.*, p. 34.

(\*) يمكن فهم " التاريخ الطبيعي للثورات" ضمن الدراسة المقارنة لأربع ثورات كبرى والتي قام بها " كرين برينتون" (Crane Brinton) الإنجليزية والأمريكية والفرنسية والروسية، حيث سعى إلى استخلاص القواسم المشتركة في هذه الأحداث التاريخية ومقارنتها، حيث

الكبرى دون صياغة نظرية صريحة للسؤال "لماذا" (أي البحث في الأسباب)، وقد تعرض هذا التعميم في وصف الثورات إلى نقد لاذع، خصوصا بسبب قلة الاهتمام بمسألة الأسباب (1).

ومع بداية خمسينيات القرن العشرين جاء الجيل الثاني من التحليل الاجتماعي للظواهر الثورية كرد على رؤية "التاريخ الطبيعي"، حيث تمركزت الأعمال التي عالجت الثورات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة (من خلال تصنيفها في خانة الصراع الاجتماعي أو العنف السياسي)، حول البحث عن الأسباب وتقديم نظريات عامة قائمة على تفكير أحادي الأسباب من خلال التركيز على الآثار المزعجة للاستقرار الناتجة عن التحديث أو التغيير الاجتماعي أو التحضر أو التصنيع أو حتى الكساد الاقتصادي. ومن وجهة النظر هذه، فهذا التقليد يؤكد أن الثورات قد تحدث بسبب الاختلالات الاجتماعية (2). وهناك متغير آخر، يبدو على نفس القدر من الأهمية، والذي تطرحه "آيا رود" (Aya Rod) تحت إسم "النموذج البركاني"، الذي يبدو من خلاله النزاع الأهلي (أو الفتنة الداخلية) نتيجة دورية أو مرحلية للتوترات الاجتماعية والنفسية التي تحدث في مجموعات بشرية مثل الحمم البركانية تحت قشرة الأرض (3). وبمعنى آخر، يمكننا فهم هذا النموذج ضمن المتغير النظامي لـ "سميلسر" (Smelser)، من خلال التوتر البنيوي الذي يصيب بناء اجتماعي ما، أو المتغير النفسي الاجتماعي عند "تيد. ر. جور" (Ted. R. Gurr) المتعلق بالحرمان النسبي، أي الفارق أو التناقض بين طموحات الفاعلين وتحركاتهم من أجل الحصول على ما يريدون لإرضاء أنفسهم (4). ولكن اعتماد هذا النموذج على علم النفس، وما يرافقه من غموض من ناحية طبيعة العلاقات بين الظروف

بدا له أن التماثلات يمكن التعبير عنها كمرحلة مميزة بوضوح تتكرر من حلقة إلى أخرى والتي من شأنها، في نظره أن تميز ظاهرة الثورة، حيث أصبحت هذه التماثلات تشكل الخطوط العريضة لمعرفة اللحظات الأولى لبدء الثورة بفضل سلسلة من "الأعراض" النموذجية: النمو الاقتصادي المتسارع، وزيادة التوقعات المرتبطة بهذا النمو، والانقسامات الاجتماعية الحادة. كما تحدث "برينتون" عن العداوات الطبقة التي يغذيها النمو وفقدان الثقة بالنفس لدى الطبقات الحاكمة القديمة أنظر:

- Michel Dobry, *Sociologie des crises politiques La dynamique des mobilisations multisectorielles*. 3<sup>e</sup> édition, Paris: Presses de Sciences Po, 2009, pp. 59-60.

(1) Youssef El Chazli, *op cit.*, pp.521-522.

(2) *Ibid.*, p. 522.

(\*) تنقسم نظريات الثورة حسب "آيا رود" باختصار إلى ثلاثة مشارب فكرية: أولا: نموذج السبب الخارجي ويتصور أن الثورات والبلبلية العامة وليدة أعمال عناصر تخريبية بنية الإكراه، والتي تتسبب في دفع جماهير لا مبالية نحو العنف. ثانيا: النموذج البركاني والذي يعتبر النزاع الأهلي (الفتنة الداخلية) نتيجة مرحلية لصور التوتر الاجتماعي النفسي الذي يحدث في مجموعات بشرية على غرار الحمم البركانية تحت قشرة الأرض وأخيرا النموذج السياسي وهو انعكاس العنف العام والذي يعني تحول توازن القوة وصراعات الهيمنة بين الخصوم لأجل السيطرة على الدولة. أنظر:

- Aya Rod, "Theories of Revolution Reconsidered: Contrasting Models of Collective Violence"

(3) Aya Rod, , *op cit.*, p. 49

(4) Youssef El Chazli, *op cit.*, p. 522.

الموضوعية والإدراك، بالإضافة إلى عدم وجود تفسير للانتقال من الحرمان النسبي إلى التعبئة من ناحية أخرى، فضلا عن صعوبة ملاحظة التفسير، الذي تقدمه هذه النماذج، تجريبياً<sup>(1)</sup>، كانت النتيجة أن تعرض هذا التقليد لقدر وفير من الانتقادات، ومع ذلك فإنه لا يزال يتمتع بصلاحيات تفسيرية قوية.

وانطلاقاً من هذه الانتقادات المختلفة ظهر "جيل ثالث" في تفسير الظاهرة الثورية، يشغل على المستوى الكلي أي الدول القومية أو الدولانية بدلاً من الأفراد، وتوظيف علم الاجتماع التاريخي والمقارن، فهذه الدراسات تنزع إلى المقارنة والسعي إلى عزل الأسباب البنوية للثورات الكبرى أو الثورات الاجتماعية<sup>(2)</sup>. وبالرغم من أن هذه المقاربة البنوية الجديدة قد حققت نجاحاً في حقل الدراسات المرتبطة بالثورة، إلا أن بعض الانتقادات التي وجهت لها كانت كافية لفسح المجال لبروز جيل رابع ضمن مقاربة تألفية تقوم على البحث في تعدد الأسباب والعوامل والظروف ومقارنتها، مع اهتمام متجدد بالقضايا الثقافية الأيديولوجية والقيمية وما إلى ذلك، وأكثر من ذلك دور الفاعلين مع الحفاظ على البنى الدولية (هياكل الدولة) وتحسين دراستها<sup>(3)</sup>.

ومن ثم، وفي ظل تنوع هذه المقاربات، تبقى الفائدة الرئيسية بشكل خاص، هي أن توضيح أسباب الثورات من أجل عزل أنواع المسارات التي تؤدي إلى أنواع معينة من النتائج والتميز بينها، يسمح بتقديم تصنيف للثورات بوصفها ثورات اجتماعية أو سياسية أو رجعية وما إلى ذلك، أي تحديد الظاهرة بناء على نتائجها أو آثارها المفترضة. وهنا يجب أن نذكر أن التركيز على الآثار هو سمة مشتركة لعدد كبير من الأعمال البحثية حول الثورات، وهنا يمكن تمييز اتجاهات مختلفة: الأولى تعود إلى الأعمال التي تعزل الأسباب وأنواع المسارات (المسارات النموذجية) التي قد تقضي إلى نتائج معينة<sup>(4)</sup>، ويقدم، في هذا السياق، عمل "بارينغتون موور" (Barrington Moore) حول الأصول الاجتماعية للديكتاتورية والديمقراطية نموذجاً لهذا الاتجاه، وفي هذا الكتاب يحدد ثلاثة مسارات متميزة حول الانتقال إلى العالم الحديث، وهنا يعتقد "موور" أن المسار الأول هو الذي يجمع بين الرأسمالية والديمقراطية البرلمانية (الطريقة الديمقراطية) بعد سلسلة من الثورات: البروليتارية والفرنسية والحرب الأهلية الأمريكية، وهو ما أطلق عليه الثورة البورجوازية، وكان هذا الوضع هو الذي عرفته إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في فترات مختلفة ومجتمعات مختلفة. أما المسار الثاني فيعتبره سبيلاً رأسمالياً لكنه لم يؤدي إلى بناء ديمقراطية برلمانية في غياب موجة ثورية قوية،

(1) *Idem.*

(2) *Ibid.*, p. 523.

(3) *Idem.*

(4) *Idem.*

بحيث مر بأشكال سياسية رجعية (الطريقة الرجعية) أدت في النهاية إلى الفاشية الفاشية، وهو الوضع الذي وصلت إليه ألمانيا واليابان على سبيل المثال. أما المسار الثالث فهو المسار الشيوعي حيث جعلت أصول الثورتين في كل من روسيا والصين الشكل الشيوعي ممكناً<sup>(1)</sup>. كما تكشف أبحاث "تيدا سكوكبول" (Theda Skocpol)، وبشكل ملحوظ، عن نفس الاتجاه عند تقديم تفسير كيفية حدوث الثورات الاجتماعية في العالم الحديث حيث تدافع عن المنظور البنوي للتغيير الاجتماعي<sup>(2)</sup>، حيث تشير إلى التحول الذي يمسه البنى الاجتماعية والسياسية للمجتمع والذي ترافقه ثورة الطبقات المهمشة، ومن جانب ثاني تركز حقول فرعية مماثلة كتلك التي تسعى لدراسة عمليات الانتقال، على تحديد التسلسلات أو المسارات النموذجية التي من شأنها أن تفسر نتيجة معينة<sup>(3)</sup>.

وعلى الرغم من المقاربات البنوية المذكورة سابقاً، قد استطاعت أن تهمين على دراسة الثورات، إلا أنها كانت موضوع انتقادات كثيرة تدعو إلى ضرورة التحول نحو تحليل الديناميكيات المحددة للعمليات الثورية والتخلص من التركيز المفرط على الأسباب والنتائج، وقد اقترنت هذه الانتقادات بمؤيدي نظرية الاختيار العقلاني الغير مقتنعين بالمقاربات الهيكلية الكلية والاهتمام بتفسير كيفية عمل القرارات الفردية للمشاركة في الثورة<sup>(4)</sup>.

ولفهم الديناميكيات الثورية، فإنه يمكن إلقاء نظرة على بعض المساهمات النظرية الأساسية في هذا المجال، ويتعلق الأمر في هذا السياق بكتابات "شارل تيلي" (Charles Tilly) و"تيمور كوران" (Timur Kuran) و"ميشيل دوبري" (M. Dobry).

يستخدم كل من "شارل تيلي" و"تيمور كوران" مفهوم "التعبئة الثورية" (Mobilisation révolutionnaire)، والذي لا يمكن فهمه دون الرجوع إلى مصطلح "التعبئة" بشكل عام، والذي يعني إجمالاً حسب "أميتاي إيتزيوني" (Amitai Etzioni) العملية التي تنتقل بها المجموعة من كونها مجموعة سلبية من الأفراد إلى مشاركين نشطين في الحياة العامة<sup>(5)</sup>. وفي هذا الصدد يطرح "كوران" فكرة "تزوير التقضيلات"، حيث أن مفتاح التعبئة الثورية يكمن في فهم التقضيلات الحقيقية للآخرين، وقد افترض أنه في حالة ما إذا

<sup>(1)</sup> مور بارنجتون، *الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية*، ترجمة: أحمد محمود، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008، ص 473.

<sup>(2)</sup> Alix, Jonathan, *op cit.*, p. 59.

<sup>(3)</sup> Youssef El Chazli, *op cit.*, p. 524.

<sup>(4)</sup> *Ibid.*, pp. 524-525.

<sup>(5)</sup> Charles Tilly, *From Mobilization to Revolution*. New York : Random House, 1978, p. 69.

قام الناس بتزوير تفضيلاتهم تحت الإكراه لتجنب دفع تكلفة ما، يمكن أن يظل الوضع الثوري كامناً دون حدوثه<sup>(1)</sup>. وفي ذات السياق أيضا عمل "شارل تيلي" في كتاباته مثل "من التعبئة إلى الثورة" أو "الثورات الأوروبية"، على توضيح نموذج التعبئة والتي بناها من منطلق أن العوامل العامة داخل مجموعة هي التي تؤثر على درجة تعبئتها، فالتعبئة هي العملية التي من خلالها تكتسب المجموعة سيطرة جماعية على الموارد اللازمة للعمل، وقد تكون هذه العوامل قوة العمل أو سلع أو أسلحة أو أصوات أو أي شيء آخر قابل للاستخدام في العمل على تحقيق المصالح المشتركة<sup>(2)</sup>. ويعتقد "تيلي" أن العمل الجماعي للمجموعة هو دالة على مدى اهتماماتها المشتركة وشدة تنظيمها (مدى الهوية المشتركة والبنية الموحدة بين أعضائها) و تعبئتها (مقدار الموارد الخاضعة لسيطرتها الجماعية)<sup>(3)</sup>. وهكذا فهو، يجعل من المصالح المشتركة ودرجة التنظيم عوامل رئيسية للتعبئة التي يحتمل أن تؤدي إلى العمل الجماعي<sup>(4)</sup>، لذلك فهو يعتبر أنه من المفيد معرفة كيفية تشكل الحركة بدلاً من معرفة أسباب ظهورها، أي فحص البنية الداخلية للجماعة، وفي ظل هذا السياق أيضا وعلى عكس "تيد. ر. جور"، فإنه يعتبر أن مستوى السخط أو الاستياء مهما كان عميقا لا يمكن أن يكون مؤشراً كافياً لتفسير التعبئة الثورية<sup>(5)</sup>.

ومن ثم وفي إطار ديناميكية العمل الجماعي يطرح "تيلي" تعريفا للثورة كتغيير مفاجئ بعيد المدى مدفوع بعمل شعبي في حكومة بلد ما، بل يصفها بحالة محددة من العمل الجماعي حيث تتنافس جهات فاعلة مختلفة على السيادة النهائية على السكان (في ظل تعدد السیادات خلال الوضع الثوري)، حيث تحل الجماعات المطالبة بالسلطة، ولو بصورة جزئية، محل من هم في السلطة<sup>(6)</sup>.

وبسبب التعقيد الذي يمكن أن نواجهه في تفسير كلمة كبيرة مثل الثورة، يقدم لنا "تيلي" توليفة دقيقة في هذا السياق، من خلال لفت الانتباه إلى التمييز بين لحظتين أساسيتين هما: الأوضاع الثورية ونتائج الثورات أي واقعها وآثارها، ففي تحليل الوضع الثوري يحلينا "تيلي" إلى ما قدمه "ليون تروتسكي" (L. Trotsky) حيث يعتبره وجود أكثر من كتلة تمارس بشكل فعال السيطرة على جزء كبير من جهاز الدولة، وهي حالة تكون فيها المجموعة التي تسعى لتحقيق النظام الاجتماعي الجديد، وعلى الرغم من أنها لم تتحكم بعد في

(1) Youssef El Chazli, *op cit.*, pp. 524-525.

(2) Charles Tilly, *op cit.*, p. 07.

(3) *Ibid.*, p. 84.

(4) François Chazel, "Tilly Charles, From mobilization to revolution". *Revue française de sociologie*, Vol. 21, N° 4 (Oct. - Dec., 1980), p. 654.

(5) Alix, Jonathan, *op cit.*, pp. 40-41.

(6) *Idem.*



البلاد فعلياً، فإنها تملك حصة كبيرة من سلطة الدولة، كما يظهر بالموازاة أن الجهاز الرسمي للدولة لا يزال في أيدي المجموعات القديمة أو التي تهيمن على النظام السياسي القائم، وهذه هي، حسب "تروتسكي"، القوة المزدوجة الأولية في كل ثورة<sup>(1)</sup>. وقد ذهب "بيتر أمان" (P. Amann) إلى استخدام هذا الطرح كتأصيلاً عملياً للثورة نفسها، وعلى نحو ما قدمه تبدأ الثورة عندما تظهر أكثر من "كتلة سلطة" واحدة تعتبر شرعية وذات سيادة من قبل بعض سكان الدولة، وتنتهي عندما تبقى سلطة كتلة واحدة فقط<sup>(2)</sup>. ومع هذا وقبل اعتناق فكرة "تروتسكي" في تفسير الوضع الثوري يرى "تيلي" أنها يجب أن تتحلى ببعض المرونة التحليلية لتشمل كتل تتكون من تحالفات من طبقات أو مجموعات أخرى والسماح بإمكانية وجود ثلاث كتل متزامنة أو أكثر، هذه هي السيادة المتعددة، وهي السمة المميزة للأوضاع الثورية، وتتسم دينامية الوضع الثوري بالتداخل ضمن مجموعة أحداث كالإنقلابات و "التمردات" و "الحروب الأهلية" و "الثورات الشاملة" هذه الأحداث التي تتطلب حد أدنى من الوضع الثوري<sup>(3)</sup>. ولكن كيف لنا أن نقيس أو نقف على الاختلافات الأساسية بينها بطريقة مرضية؟ يكون ذلك من خلال هويات أطراف نقل السلطة: ففي الانقلاب عادة ما يقوم أعضاء النظام السياسي بإزاحة بعضهم البعض، أما في الثورات الشاملة فتفقد الطبقة التي كانت مهيمنة سابقاً سلطتها، أما الوضع الثوري في الحروب الأهلية فيتسم بكونه متطرفاً للغاية من حيث التقسيم الدائم لإقليم كانت تسيطر عليه حكومة واحدة إلى منطقتين أو أكثر من مناطق الحكم الذاتي<sup>(4)</sup>. ومن هنا يمكن أن نخلص من خلال طرح "تيلي" أن الوضع الثوري في الواقع هو لحظة تنافس وصراع تبدأ خلاله اللحظة الثورية عندما يلقي جزء كبير من السكان بثقله وراء واحدة من مجموعات القوى المعارضة<sup>(5)</sup> في تعارض تام مع الحكومة، حيث تشكل هذه الهيئة البديلة مصدراً للإدعان والطاعة، وعندما يبقى نظام حكم واحد فقط يمارس سيطرته ويفرض سلطة حصرية على الحكومة، وبذلك يكون الوضع الثوري قد انتهى<sup>(6)</sup>.

أما ما أطلق عليه "تيلي" النتيجة الثورية فهي في مفهومها البسيط تعني إزاحة مجموعة من أصحاب السلطة من قبل مجموعة أخرى أو إزاحة مجموعة من أعضاء النظام السياسي من قبل مجموعة أخرى، وفرض نفسها من خلال السلطة على وسائل الإنتاج والرموز والسلطة على الحكومة على وجه الخصوص، ومع ذلك يمكن للوضع الثوري أن يحدث بدون نتيجة ثورية ففي أبسط الحالات، يمكن للأعضاء الحاليين

(1) Charles Tilly, *op cit.*, p. 190.

(2) *Ibid.*, p. 191.

(3) *Ibid.*, p. 191- 199.

(4) *Idem.*

(5) هانك جونستون، *الدول والحركات الاجتماعية*، تر: أحمد زايد، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2018، ص 212

(6) *Ibid.*, p. 192- 193.

في النظام السياسي هزم منافسيهم بعد فترة من المطالبات الفعالة والتنافس والصراع، في حين من الممكن أن تحدث النتيجة الثورية أيضا بدون وضع ثوري من خلال إضافة أعضاء حكومة ما أو نقصانهم بصفة تدريجية<sup>(1)</sup>.

وبالانتقال إلى علم الاجتماع السياسي الفرنكفوني يتجه التحليل إلى لـ "ميشيل دوبري" (Michel Dobry) ضمن نظرية الظروف السائلة (Conjonctures fluides)؛ وتنزع هذه النظرية إلى تفسير النظم الاجتماعية المركبة، أي تلك التي قد تتنوع بشدة أو تعرف انقسامًا إلى حقول أو دوائر أو قطاعات اجتماعية تتسم بدرجة كبيرة من المأسسة، والاستقلال النسبي عن بعضها البعض، وقد تبدو كل منها على منطلق اجتماعي محدد يميل لأن تكون له مرجعيته الذاتية<sup>(2)</sup>، و من ثم يبدو التوفيق بينها أكثر تعقيدًا أو منعما كلما حاولنا إعطاء استجابة الفاعلين صفة العمل الجماعي المشترك على النحو الذي تم تحليله آنفاً مع "شارل تيلي". وتتعلق الظروف السائلة، حسب دوبري، "بالظروف الحرجة" وهي بالضرورة بالنسبة للفاعلين الاجتماعيين حالات عدم يقين بنيوية، وهي حالات ترتبط ارتباطًا مباشرًا بالتحويلات التي تشهدها الأنساق الاجتماعية، وهذا لا يعني أن الفاعلين لا يحسبون، أو أنهم يتسمون في هذا النوع من الظروف بقدر أقل من العقلانية بالمقارنة بالظروف العادية ولكنهم ببساطة يكونون مضطرين للتصرف بطريقة مغايرة عند قيامهم بالتقييم والتوقع والحساب<sup>(3)</sup>، ولفهم كل ما يحدث في ظل تعقيد العمليات الاجتماعية الحقيقية الهائلة، يمكن تحليل الحالات الحرجة أو الظروف السائلة بأنها الوضع الذي تهتز فيه حدود و إجراءات الاعتراف المتبادل بين الجهات الفاعلة بضربات وتكتيكات عدم الانضباط في أوقات الأزمات<sup>(4)</sup>.

وضمن مفهوم "التعبئة المتعددة القطاعات"، يلاحظ "دوبري" أنه سواء تعلق الأمر بالثورات أو الأزمات أو الانتقالات، فإن منطق الوضع (Logique de situation) يفرض نفسه على الفاعلين الاجتماعيين بضرورة استيعاب مجموعة من العمليات المتميزة في مجموع مساراتها التاريخية. ومن وجهة النظر هذه، فإن التعاطي مع "تمدد عمليات التعبئة من القطاع الاجتماعي الذي تنشأ فيه إلى قطاعات أو حقول أخرى، لا يفترض مطلقاً أن يكون لدى الفاعلين المعبئين غاياتٍ أو أهداف مشتركة أو أنهم يعطون أفعالهم الدلالة نفسها، أو أنهم يوحدون تصوراتهم التفسيرية، فمن أجل تحقيق أهداف أو الاستجابة لأسباب أو "مصالح"

<sup>(1)</sup> Ibid., p. 193.

<sup>(2)</sup> سيسيل بيشو مرجع سبق ذكره ، ص 120.

<sup>(3)</sup> المرجع نفسه . ص 119-120

<sup>(4)</sup> Jacques Lagroye, "Dobry (Michel)-Sociologie des crises politiques, La dynamique des mobilisations multisectorielles " *Revue française de science politique*, 37<sup>e</sup> année, N<sup>o</sup>. 5 (Sep 1987), p. 724.

مختلفة، في عوالم اجتماعية متميزة، يحاول فاعلون متباينون، ممن يعملون تحت تأثير سلاسل سببية ليست أقل تبايناً، الاستفادة من عمليات التعبئة التي أطلقها آخرون جاعلي منها فرصاً للفعل<sup>(1)</sup>.

وعلى الرغم من أن مبادرة "دوبري" لا تتناول الثورات بشكل واضح إلا أنها تبقى المبادرة الأكثر طموحاً في هذا السياق، فعلم اجتماع الأزمات السياسية قد سمح بطرح فرضيات عديدة ورصينة، لاقت اهتمام العديد من الدراسات في فرنسا، حيث تضمنت العديد من المداخل المناهجية المتكيفة مع دراسة دينامية الثورات<sup>(2)</sup>. وهو ما يظهر جلياً في دعوة "دوبري" إلى ضرورة تضمين تحليل وتفسير النشاط التكتيكي للفاعلين في الأزمات، أي الاهتمام بمسألة ما يتم لعبه في دينامية أو عملية الأزمة نفسها على حساب الاهتمام الذي يُعطى حصرياً إلى الأسباب الوحيدة حيث أن الظروف والمحددات الأخرى للأزمات، من المفترض أن تكون مؤشراً مرضياً لتفسير كل شيء أو ربما حتى نتائج الأزمة؛ كسقوط النظام أو العودة إلى الوضع الراهن أو التغيير الشامل<sup>(3)</sup>.

#### ■ التغيير السياسي في العالم العربي عام 2011 وجدل الوضع الثوري.

لا شك أن مصطلح الثورة أيضاً، يمكن أن يكون مثيراً للجدل في دراسة ما حدث في العالم العربي عام 2011، وذلك من حيث تحديد أن هذه الأحداث تشير إلى حقيقة ثورية بالفعل أم أنها مجرد إسقاط نماذج نظرية فضفاضة لنموذج الثورة.

وفي هذا الخصوص، يبدو أن النقاشات التي دارت حتى الآن لا زالت تطرح جدلاً كبيراً في الكثير من الحالات، خاصة بعد السياقات التي أعقبت عام 2011. وفي هذا السياق، برزت أطروحة مفادها أن دراسة الثورات، بحسب بعض أبرز ممارسيها، قد وصلت إلى طريق مسدود، حيث أن كتل التعبئة التي تهدف إلى الإطاحة بنظام سياسي ما فتئت تتزايد من حيث المعدل والعدد منذ الربع الأخير من القرن العشرين، وأن التحول الاجتماعي العميق المرتبط بمصطلح "الثورة" قد أصبح أكثر ندرة من أي وقت مضى، ويبدو أن الثورات السياسية التي يُفهم أنها تغطي ظواهر مثل التحول الديمقراطي وتغيير النظام المفروض من الخارج قد حلت محل الثورات الاجتماعية<sup>(4)</sup>. وهنا نجد ثلاثة أعمال بارزة حول الثورات العربية عام 2011 تمثلت

(1) المرجع نفسه، صص 120-121.

(2) Youssef El Chazli, *op cit.*, p. 526.

(3) Michel Dobry, "Mobilisations multisectorielles et dynamique des crises politiques: un point de vue heuristique" *Revue française de sociologie*, Vol. 24, N° 3 (Jul. - Sep., 1983), pp. 395-396.

(4) Jamie Allinson, "A fifth generation of revolution theory?", *Journal of Historical Sociology*, Vol. 32, Issue: 1 (March 2019), pp. 143-144.

في: "أين ذهبت الثورة" بقلم "دوناتيللا ديلا بورتا" (Donatella Della Porta) و"القنص الحديدي لليبرالية" لـ "دانيال ريتير" (Daniel Ritter) و"ثورات بلا ثوار" بقلم "أصف بيات"، قد ناقشت التناقض الواضح المتمثل في توسع الثورات السياسية وانكماش الثورات الاجتماعية، فالأعمال الثلاثة تتقاسم بقوة الفكرة المتمثلة في أن الانتفاضات العربية تدخل ضمن شكل الانتفاضات الجماهيرية من أجل التحول السياسي وليس الاجتماعي، الذي يتميز على ما يبدو بأساليب المقاومة المدنية غير العنيفة<sup>(1)</sup>.

وفي المقابل، فقد كان من الشائع أيضاً أن الموجة الكبرى من الاحتجاجات أو الانتفاضات التي عرفها العالم العربي تحت تسمية "الثورات العربية" تكشف أن مصطلح "الثورة" قد أصبح أكثر استخداماً في الخطاب الأكاديمي (الأنجلوسكسوني والعربي\* على وجه الخصوص) والخطاب العام بصفة عامة لوصف هذه الموجة. وعلى هذا الأساس يمكن الزعم أن إطلاق وصف الثورة يبدو ملائماً أو أنه يتوافق في الكثير من جوانبه التفسيرية لتحليل هذه الأحداث ضمن فرضية الوضع الثوري، ويتكشف هذا الطرح من خلال الزخم الجديد الذي أعطته لمقاربات الثورة كمتغير تفسيري مركزي، ويتعلق الأمر في هذا السياق:

أولاً بالمقاربات المستوحاة من الماركسية التي سعت إلى شرح استبدادية أنظمة العالم العربي على أنها سوى "الشكل السياسي للرأسمالية في المنطقة"، "قرأسمالية المحسوبة" ليست "انحرافاً" للنظام ولكنها سمة من سمات عمليات التراكم الرأسمالي في العالم، ومن وجهة النظر هذه ينظر إلى الانتفاضة المصرية على سبيل المثال، كنتويج لثلاثين عاماً من الإصلاحات النيوليبرالية المفروضة من قبل المؤسسات المالية الدولية التي أبرزت ضعف البلاد في مواجهة الأزمة العالمية، من خلال التسبب في تعظيم تركيز الثروة في أيدي أقلية صغيرة جداً وتوسيع الفجوة بين الطبقات، وقد شكل هذا للمهتمين بالعمولة حجة قوية للإدعاء بأن الثورات العربية تعتبر وجهاً من وجوه "الثورة العالمية" ضد النظام الاقتصادي الليبرالي السائد والاستثناءات والتناقضات التي أنتجها النظام العالمي. وعلى هذا الأساس تم تفسير أحداث عامي 2010 و2011 على أنها محاولة جديدة من قبل دول مثل مصر للوقوف ضد "الوضع الحالي للأطراف المهيمنة" وضد "مطالب الليبرالية المعولمة"<sup>(2)</sup>.

<sup>(1)</sup> Ibid., p. 144.

<sup>(\*)</sup> تنتزل في هذا الإطار مجموعة من الدراسات مثل: "ثورات وخبليات" لعبد الإله بلقزيز، فلسفة الثورات العربية" لسلمان بونعمان، الربيع العربي: ثورات الخلاص من الاستبداد، ثورات قلقة: مقاربات سوسيو استراتيجية للحراك العربي... إلخ

<sup>(2)</sup> Bennani-Chraïbi Mounia et Olivier Fillieule. "Pour une sociologie des situations revolutionnaires", *Revue française de science politique*, Vol. 62, N° 5 (Octobre- Décembre 2012), p. 771.

أما ثانياً وعلى خلاف المقاربات الماركسية، أخضعت دراسات أخرى أحداث 2011 للمنظور البنوي لـ "تيدا سكوكبول" (T. Skocpol)\*، الذي يستند على الضعف الهيكلي المسبق للدولة لحدوث أية ثورة إجتماعية<sup>(1)</sup>، وقد حرصت هذه الدراسات على نقل هذه المسلمة النظرية كما هي بإحلال الدولة ومحددات إنحيارها وأزمتها كمتغير أساسي للتحليل، ويتضح ذلك باتجاه العديد من المؤلفين إلى تقديم الأسباب الهيكلية لـ "الثورات العربية" في سياق الأزمة الاقتصادية العالمية وتطور الأزمة داخل دائرة الدولة<sup>(2)</sup>. وضمن منطلق أسبقية الاقتصاد عن السياسة وتأثير السياق الدولي، فقد فضلت هذه الدراسات أن تكون العوامل الدولية حاسمة في المجال الاقتصادي، حيث عجلت الزيادة في أسعار الغذاء والطاقة العالمية باندلاع الثورات العربية<sup>(3)</sup>، ويرجعها الباحث "جين فرانسوا داجوزا" (Jean-François Daguzan) إلى سبب موضوعي بارز تمثل في الأزمة المالية العالمية في عام 2008، والتي أثرت على الوضع الاجتماعي، حيث انهارت المواد الأولية بحدود 30 إلى 40 % وانخفضت التدفقات المالية من: عوائد السياحة والاستثمارات المباشرة والمساعدات التنموية من المانحين التقليديين<sup>(4)</sup> إلى الاقتصادات غير النفطية، مما أدى إلى زيادة مستويات السخط وانسحاب الدولة، مما أدى إلى كسر "المواثيق الاجتماعية" التي كانت وحتى عهد قريب تعتبر إحدى أسس المرونة الاستبدادية، كما أن تفاقم الفساد ونهب الاقتصاديات الوطنية من قبل "الزمر" من حاشية رؤساء الدول، أثار غضب النخب المهمشة حتى الجيش في الحالة المصرية، وعلى الصعيد السياسي فإن تضيق الحريات قد بات وضعاً قائماً تمارس في إطاره حملات القمع الممنهج التي ازداد نطاقها إلى ما وراء الإسلاميين فضلاً عن إضعاف وصول المعارضة إلى المجال السياسي القائم<sup>(5)</sup>.

(\*) قدمت "سكوكبول" تحليلاً بنائياً متطرفاً للثورات الكبرى في العالم متمركز حول الدولة من خلال التأكيد على العوامل البنائية التي تضعف من قوة الدولة أو تسبب في إنحيارها، وتحدث الثورات، من وجهة نظرها عندما تقاسي الدول المتخلفة أو الزراعية البيروقراطية من الهزائم العسكرية أو أن تخفق في المنافسة الاقتصادية مع الدول الأقوى (الأزمات المالية) مما يخلق تغيرات في اتجاهات التحالفات بين النخب السياسية، كما يمكن للوضع الثوري أن يحدث نتيجة الضغوط الدولية بجانب أزمة سياسية ناشئة يقوم بها الفلاحين أو الحركات الثورية الريفية: أنظر: هانك جونستون، مرجع سابق، ص 213.

<sup>(1)</sup> Jerome L. Himmelstein and Michael S. Kimmel, "States and revolutions: The implications and limits of Skocpol's structural model", *American Journal of Sociology*, Vol. 86, N° 5 (Mar., 1981), p. 1146.

<sup>(2)</sup> Bennani-Chraïbi, Mounia et Olivier Fillieule, *op cit.*, p. 772.

<sup>(3)</sup> *Idem.*

<sup>(4)</sup> مصطفى بخوش، " العنف السياسي وعلاقته بعمليات الديمقراطية: محاولة لفهم عنفية التحولات في المنطقة العربية"، مجلة دراسات شرق أوسطية، السنة 19، العدد 73 (خريف 2015)، صص 68-69.

<sup>(5)</sup> *Ibid.*, p. 773.

وعلى مستوى آخر، استلهم العديد من المؤلفين مقاربات الإحباط النسبي في تحليل الحدث الثوري، وهنا يمكننا أن نلتقي بدليل قاطع، وهو الشاعر الذي حرك الثورة التونسية حيث تم تقديم "محمد البوعزيزي" على أنه "عاطل عن العمل"، هذا الشاعر وهذه القراءة لا يمكن تجاهل نفوذهما في إعادة بعث مقاربات ومصطلحات الإذلال والشعور بالظلم أكثر من أي وقت مضى<sup>(1)</sup>. ومن هنا، يبدو أن هذه المقاربات قد نجحت في التموضع في التعامل مع الكثير من جوانب الوضع الثوري في العالم العربي في عام 2011، غير أنها لم تتخط بعض الإشكالات الرئيسية التي عانت منها الكثير من المقاربات في دراسة العالم العربي، كمقاربات الانتقالات الديمقراطية مثلاً. فقد وقعت المقاربات الماركسية في فخ الاستثنائية العربية بعدم التركيز على استثنائية المنطقة، كما أنها عالجت كل ما هو على المحك على المستوى الاقتصادي: العلاقات بين الدول، الدولة نفسها، الطبقات الاجتماعية، الحركات الاجتماعية، بطريقة ميكانيكية. أما مفهوم الحرمان النسبي والإحباط فعلى الرغم من أنه قد شكل تقليدياً وصفة للعمل على المجتمعات المغاربية والشرق أوسطية، سواء كان ذلك لشرح أعمال الشغب في المدن أو الحركات الإسلامية أو الهجمات الانتحارية، إلا أن مسألة ملاحظته وقياسه تجريبياً لازالت تطرح الكثير من الجدل، وبالمثل فإذا كانت المقاربات البنوية قد أعادت الدولة في التحليل وتوجيه الاهتمام نحو العلاقات بين مختلف الفئات الاجتماعية والدولة، فإنها تحضى أيضاً بنفس الانتقادات، من وجهة نظر تهميش الأبعاد الثقافية والأيدولوجية، وضعف الاهتمام بالثورات ودينامياتها<sup>(2)</sup>.

ولكن وبناء على الطرح النظري الذي رأيناه سابقاً، فإن تحليل الأوضاع الثورية لا يكفي دون التركيز على السياقات والعمليات التي تؤدي إليها<sup>(3)</sup>. ومن هذا المنطلق سعت الكثير من الدراسات، وتحت تأثير مقاربة "التاريخ الحقيقي"، إلى تركيز التحليل على ديناميات الأحداث في دراسة "الثورات العربية"، وبمعنى أكثر وضوحاً الاهتمام بالمستوى الجزئي<sup>(4)</sup>، وضمن هذه المساهمات يشير الباحثان في الحركات الاجتماعية "مونية الشريبي بناني" و"محمد الجغالي" إلى تحليل عدة ديناميات كأهمية التقارب اللحظي بين المجموعات بين الإسلاميين والنشطاء اليساريين والشباب الحضري والمتعلم وشباب الأحياء الفقيرة، كما تمت الإشارة إلى مسألة الانشقاقات وانهيار شبكات المحسوبة ومحاولة الأنظمة شراء السلم الاجتماعي وإنتاج خطابات من أجل التأثير على الحسابات الاستراتيجية للمواطنين وتسليط الضوء على مخاطر الاضطراب الاجتماعي العميق (الفتنة)<sup>(5)</sup>.

(1) *Idem.*

(2) *Ibid.*, pp. 772- 774.

(3) *Ibid.*, p. 780.

(4) Youssef El Chazli, *op cit.*, p. 526.

(5) Bennani-Chraïbi, Mounia et Olivier Fillieule, *op cit.*, pp. 781-782.

وأخيراً، ومن أجل ضمان تحديد أوسع لتفسير الثورات العربية ضمن النظرية الثورية، يقدم "جورج لوسون" (George Lawson) فكرتين أساسيتين يمكن أن يشكلتا نموذجين تفسيريين للوضع الثوري العربي، ومن ثم الإجابة عن الجدلية التي طرحناها سابقاً:

أولاً: ترتبط الفكرة الأولى بتيار فكري يعزز إرث ثورات عام 1989 وما سبقها، حيث يضع كل من الانتفاضات العربية وانهيار اشتراكية الدولة ضمن عائلة من الثورات "المتحضرة والديمقراطية" والتي لها جذور يمكن إرجاعها إلى الثورة الأمريكية عام 1776، و"ربيع الأمم" عام 1889، و"الثورات الدستورية" التي حدثت خلال الجزء الأول من القرن العشرين في روسيا وإيران والبرتغال والمكسيك والصين والإمبراطورية العثمانية، وذلك من زاوية أن هذه الحالات كانت بمثابة منبع لحركات لاحقة مرتبطة بالاحتجاج اللاعنفي<sup>(1)</sup>.

ثانياً: يمكن أن تفهم الثورات العربية ضمن إطار "الثورات المتفاوض عليها"\* الذي أسست له ثورات عام 1989 والتي أطاحت باشتراكية الدولة في وسط وشرق أوروبا<sup>(2)</sup>، وهو وضع يكشف عنه العالم العربي إلى حد كبير، كمنطقة عالقة بين الاتفاقيات الهشة، والتجديد غير الليبرالي، والمظالم التي لم تتم تليتها، والدولة العميقة التي تتميز بروابط مؤسسية بين سيطرة السلطة في الجيش والدولة والأجهزة الأمنية والقطاع الخاص، والتي لن تتفكك بسهولة ولا يمكن إختزالها بسهولة. وفي مثل هكذا وضع وتبعاً لطرح "لينش" (Lynch) (Marc)، فإن هذه الترابطات تتطلب تعايشاً، جزئياً على الأقل، مع الديمقراطية، ومع المنارشيات الإصلاحية في بيئة متقلبة يجري فيها إعادة التفاوض على التحالفات القائمة<sup>(3)</sup>.

وبشكل عام، يمكن تقسيم نتائج الانتفاضات لعام 2011 إلى أربع مجموعات رئيسية<sup>(4)</sup>:

<sup>(1)</sup> George Lawson, "Revolution, Nonviolence, and the Arab Uprisings", *Mobilization: An International Quarterly*, Vol. 20, Issue 4 (December 2015), p. 466.

<sup>(\*)</sup> يطلق "جورج لوسون" إسم الثورات المتفاوض عليها" أو التفاوضية والتي أصبحت سمة معتادة لعالم ما بعد الحرب الباردة، فالثورات الحديثة التي ظهرت في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وتراجعت في أواخر القرن العشرين هي شكل من أشكال التحول الاجتماعي وتقوم على أنها تحولات أساسية سريعة للدولة والمجتمع وهيكله الطبقي، نفذت جزئياً من خلال الثورات الطبقيّة من أسفل النواة. وإذا كانت سمة الثورات الحديثة هي السعي إلى تغيير مجالات العمل السياسية والاقتصادية والرمزية في وقت واحد، فعلى النقيض من ذلك، تسعى الثورات المتفاوض عليها إلى تغيير مجالات العمل السياسية والرمزية، ولكن دون التزام مصاحب ببرنامج للتحول الاقتصادي. أنظر:

- George Lawson, "revolution, nonviolence, and the arab uprisings.", *op cit.*, p. 465.

<sup>(2)</sup> Benjamin Abrams, "A fifth generation of revolutionary theory is yet to come", *Journal of Historical Sociology*, Volume 32, Issue: 1, ( March 2019), p. 379.

<sup>(3)</sup> George Lawson, , *op cit.*, p. 466.

<sup>(4)</sup> *Ibid.*, p. 464.

**أولاً:** ثورة ناجحة في تونس، حيث أنه وبالرغم من القلق الواسع النطاق بشأن الوتيرة التدريجية للتغيير، إلا أنه يمكن الزعم بوجود جانب مما قدمه "هيغ" و"هاروب"، كما أشرنا سابقاً، يتناسب جزئياً مع الحالة التونسية فقد كان هناك تغيير لنظام بن علي القائم، تبعها إعادة بناء للمؤسسات السياسية بشكل خاص. من ناحية أخرى، فإن تفسيرات "غولدستون" السابقة نجد لها صدى أيضاً، ولو بصورة جزئية في الحالة التونسية فيما يتعلق بالتعبئة الجماهيرية، والصراع على السلطة بعد الإطاحة بنظام بن علي. هذا علاوة على الجوانب الأخرى للنظرية الاجتماعية النفسية في تفسير الثورات التي تشير إلى أن الدافع الرئيسي للثورة هو المظالم والحرمان الذي ولد شعوراً بالاستياء ومن ثم السخط السياسي، وهو ما حدث بالفعل في حالة تونس، حيث كانت الحالة المزمنة من المظالم والحرمان السياسي والاقتصادي، من مختلف الأطياف، كما سيتم تحليله لاحقاً، هي التي أجبرت الناس على محاولة تحدي المؤسسات السياسية القائمة وتحويلها وبالتالي تحقيق بيئة اجتماعية قابلة للحياة، من خلال التغيير السياسي والاقتصادي<sup>(1)</sup>.

**ثانياً:** تحول محدود (مصر، اليمن).

**ثالثاً:** في المملكة العربية السعودية والبحرين والكويت، المغرب والأردن، تم تخفيف ضغط الاحتجاج من خلال مزيج من "الارتقاء الاستبدادي".

**رابعاً:** المجموعة الأخيرة حيث عرفت كل من ليبيا وسوريا استقطاباً عنيفاً.

وعلى أية حال فإنه لا توجد دولة في المنطقة باستثناء تونس، قد استوفت الحد الأدنى من معايير التغيير الثوري، ناهيك عن أقصى شرط للنجاح الثوري، الذي يفهم كتحول منهجي للمؤسسات الاقتصادية والسياسية والرمزية على حد سواء<sup>(2)</sup>. ولعل هذا ما جعل بعض العلماء يحاجج وبصورة يقينية، على أن ما تمت تسميته في العديد من الأدبيات بالثورات العربية، أنها "ثورات هشة"، وفي هذا السياق يدعي المنظر السياسي "جون دن" (John Dunn)، على سبيل المثال، أنه منذ عام 1989 كانت جميع حالات ما يسمى بـ "الثورة" مجرد عمليات "انهيار النظام"، التي تفتقر إلى قوة الثوار المحترفين المطلوب منهم إجراء تغيير تحولي حقيقي<sup>(3)</sup>.

### المطلب الثاني: التغيير السياسي في مضامين أطروحات الحركات الاجتماعية الجديدة.

في مقابل الرؤية الثورية التي سبق تحليلها في فهم التغيير السياسي، هناك أيضاً رؤية شاملة شكلت مكوناً نظرياً في تقديم فهم أفضل لهذا الأخير في العالم المعاصر، والتي تعتبر وثيقة الصلة أيضاً بتفسير تحولات

<sup>(1)</sup> Mohammad Dawood Sofi, *op cit.*, pp. 46-47.

<sup>(2)</sup> *Idem.*

<sup>(3)</sup> Benjamin Abrams, *op cit.*, p. 379.



العالم العربي عام 2011، ومن ضمنه تونس كحالة الدراسة، حيث وبدءاً من منتصف ستينيات القرن العشرين لم يبق التركيز في تحليل التغيير السياسي على النطاق الثوري فحسب بل إنتقل إلى أطروحات الاحتجاج والحركات الاجتماعية الجديدة، وذلك ضمن تراجع الصورة الكلاسيكية لحشد الحركات العمالية<sup>(1)</sup>، فأصبحت من التقاليد والتوجهات الرئيسية الشائعة إلى درجة أن علماء العلوم الاجتماعية المهتمين بدراسة الحركات الاجتماعية يعتبرونها جزءاً لا يتجزأ من الممارسة السياسية ذاتها، وذلك ضمن مفهوم "السياسة الجدالية" أو "الشقاقية"<sup>\*</sup> (Contentious politics) على حد تعبير "هانك جونستون"، وفي هذا السياق، وعلى عكس ما كان سائداً فالناس اليوم ضمن منطق السياسة المعاصرة لا يعتمدون على الأحزاب السياسية والعمليات الانتخابية للتعبير عن تفضيلاتهم فحسب، بل أصبحوا يبرزون بشكل مضطرب إلى الاحتجاجات والمظاهرات وحملات جمع التوقيعات والتنظيمات التي تعبر عن مطالبهم في التغيير الاجتماعي. وتعد هذه الأساليب مهمة لتأكيد المصالح والدفاع عنها في السياسة المعاصرة<sup>(2)</sup>. ومن هذا المنطلق وبعودة الحركات الاجتماعية مع الربيع العربي وصعود الحركات الاحتجاجية في جميع أنحاء العالم يمكن الزعم مع "ستيفان بيرغر" و"هولجر نهرينغ" أننا دخلنا عصرًا ديمقراطيًا جديدًا لم يعد يتسم فعلاً بهيمنة الأحزاب السياسية كما أن المصالح لم تعد مقتصرة على أراضي الدولة القومية فحسب، بل أصبح لها شكل عالمي حقيقي أيضاً<sup>(3)</sup>.

#### ■ الحركات الاجتماعية: قراءة مفاهيمية.

قبل المضي قدماً، تقتضي منا القضايا المنهجية، المرتبطة بتحليل الحركات الاجتماعية، حشد مجموعة من المفاهيم الموجودة في العلوم الاجتماعية التي تحاول تبسيطها وصلفها وتجاوز بعض الجوانب الإشكالية المتعلقة بالمفهوم وتقديم تعريف موضوعي له. ورغم أن هذا الهدف سيكون صعب المنال بعض الشيء، بسبب الوفرة في الدراسات النظرية الموجودة حول الحركات الاجتماعية واختلاف السياقات التي تمت دراستها وأسئلة البحث التي أثارها، إلا أن هناك بعض الباحثين في نفس الوقت قد سعوا إلى تقديم تعاريف يمكن من خلالها ضمان تحليل متنسق للسياقات الاجتماعية والسياسية للحركات الاجتماعية وسرد بعض المعايير التي يرونها أنها تشكل ميزات للحركات الاجتماعية، حيث أن البحث عن حدود دقيقة هو هدر للوقت والطاقة<sup>(4)</sup>.

(1) سيسيل بيشو وآخرون، مرجع سابق، ص 123.

(\*) يشير جونستون من خلال مصطلح "السياسة الجدالية" إلى السياسة التي تمارس بين طرفين، بين الدولة من ناحية وآخرون يحاولون اتلافها من ناحية أخرى. أنظر: هانك جونستون، الدول والحركات الاجتماعية.

(2) هانك جونستون، مرجع سابق، صص 09-10.

(3) Stefan Berger and Holger Nehring, *op cit.*, p. 01.

(4) *Ibid.*, p. 40.

إن منظور تحليل الحركات الاجتماعية في هذا السياق، يندرج ضمن تقديم نظرة عامة لمجموعة من المساهمات النظرية في تحليل الأشكال المعاصرة للعمل الجماعي كرد فعل على الاختزالية الماركسية التي تحصر الفاعلين الاجتماعيين في العلاقات الطبقيّة المتجزرة وفي عمليات الإنتاج وأن جميع الهويات الاجتماعية الأخرى ثانوية، مع تفضيل الثورة البروليتارية كشكل من أشكال الاحتجاج، وعلى النقيض من ذلك يشترك منظرو الحركات الاجتماعية الجدد في أن منطق الفعل يستند إلى السياسة والأيدولوجيا والثقافة كمصدر للعمل الجماعي، كما تطلعوا إلى مصادر أخرى كالعرق والجنس كمحددات للهوية الجماعية، وفي الوقت ذاته يوجد هناك تقليد بحثي ضمن منظري الحركة الاجتماعية الجدد لا زال يسعى إلى إعادة بعث الافتراضات الماركسية التقليدية وتحديثها ومراجعتها<sup>(1)</sup>، وهذا مانجده في أعمال "كاستلس" (Castells).

وفي ظل هذا الطرح، وضمن مفهوم شامل للغاية، اقترح "جون مكارثي" (John McCarthy) و"ماير.ن. زالد" (Mayer N. Zald) تعريفاً للحركات الاجتماعية على أنها "مجموعة من الآراء والمعتقدات التي تمثل تفضيلات في تغيير بعض عناصر التركيبة الاجتماعية و توزيع المكافآت في المجتمع"<sup>(2)</sup>. يشير هذا التعريف اللجوء إلى التعميم بشكل واضح، حيث أنه يشمل أصحاب الآراء والمعتقدات الذين يظنون غير نشطين تماماً، في حين لا يجب أن نكتفي بنسب شخص إلى حركة اجتماعية بمجرد التعاطف مع قضيتها، ولكن يجب أن تكون لديه روابط اجتماعية مع أتباع الحركة وتقديم مساهمات فيها، هذا من جانب ومن جانب آخر فإن هذا التعريف الواسع يشمل أيضاً الأشخاص المنخرطين في التجمعات الدينية، ومجموعات المصالح الخاصة، والأحزاب السياسية والإدارات العامة، التي قد تعمل بشكل منفصل تماماً عن حركة معينة أو حتى قد تكون معارضة لها<sup>(3)</sup>.

أما ثانياً، وعلى نحو مختلف وضمن دراسات العمل الجماعي أيضاً، يقدم لنا "بول ويلكينسون" (Paul Wilkinson) الحركات الاجتماعية ضمن تقليد فيبري حيث يعرفها على أنها: "سلوك جمعي هادف غرضه تعزيز التغيير في أي اتجاه كان وبأي طريقة، بما في ذلك العنف والثورة أو الانسحاب إلى مجتمع طوباوي، وهذه الحركة يجب أن تحظى بالحد الأدنى من التنظيم، هذا الأخير قد يمتد من مستوى مهلهل وغير رسمي وجزئي إلى درجة حركة عالية المأسسة والبرقرطة. كما أن التزام الحركة الاجتماعية بالتغيير ومبرر تنظيمها

<sup>(1)</sup> Steven M. Buechler, "New social movement theories", *The Sociological Quarterly*, Vol. 36, N° 3 (1995), pp. 441-442.

<sup>(2)</sup> Mario Diani, "The Concept of Social Movement", *The sociological review*, Vol. 40, N° 1 (February 1992), p. 04.

<sup>(3)</sup> Stefan Berger and Holger Nehring, *op cit.*, p. 40.

يقوم على استنادها الواعي والمعياري على أهداف ومعتقدات وكذا المشاركة الفعالة من جانب الأتباع أو الأعضاء<sup>(1)</sup>.

تعتبر رؤية "ويلكينسون" واضحة بالمقارنة بتلك المفاهيم التي يمكن مصادفتها في جولة البحث في أدبيات الحركات الاجتماعية، إلا أن قيمتها المعرفية في واقع الأمر، لم تعكس سوى المعنى الفيبري المعتاد للمصطلح، الذي يشير باختصار إلى الحركات الاجتماعية بأنها مجموعة من الأشخاص يوجهون أنفسهم بطريقة ما إلى نفس نظام المعتقدات ويعملون معًا لتعزيز التغيير على أساس التوجه المشترك<sup>(2)</sup>. وعند هذا المستوى يرى "شارل تيلي" أن البحث سيتجه بشكل عام للإجابة عن الأسئلة القياسية التالية: كيف تنشأ أنظمة المعتقدات هذه وتكتسب الأتباع؟ وكيف تقيد التابعين لها؟ كيف تتغير وتتكيف وتختفي هي والجماعات التي تتشكل من حولها؟<sup>(3)</sup>.

وفي هذا الإطار نجد "ميكائيل يوسيم" (Michael Useem)، وضمن نطاق أمبريقي، يبدأ نقاشه حول مقاومة، الحركة الأمريكية في الستينيات ضد التجنيد العسكري، بالإشارة إلى أن تشكيل الحركة الاحتجاجية يتوقف بشكل عام على الوجود المسبق لمجموعة من الناس المتحدون حول مجموعة من المبادئ السياسية التي تتناول حل مشكلة اجتماعية، تندلع بعض الاحتجاجات بشكل عفوي وتعكس القليل من الجهد الواعي من قبل قيادة مسيسة، لكن العديد من الحركات، بما في ذلك المقاومة، لن تبدأ إلا بعد عملية نضج عميقة على المدى البعيد حيث يصبح الناس ينظرون إلى احتجاج جديد على أنه صحيح وواقعي<sup>(4)</sup>. وهذا هو الطريق الذي سلكه "يوسيم" في سياق التحقيق حول المقاومة الطلابية التي شهدتها أمريكا، ويتضح هذا من خلال الاشتغال على طابع الاستياء في الحرم الجامعي والتجنيد كواقع وكقضية ثم عملية التجنيد في الحركة كواقع وكمسألة، ثم المشاكل التنظيمية وتحولات الحركة وأخير النتائج السياسية لأعمال الحركة، وعلى سبيل المثال يشير "يوسيم" إلى مشروع تأجيل الطلبة (المتعلق بالتجنيد في الخدمة الوطنية) الهش كمحفز للانضمام للحركة، من ناحية أخرى حل أهمية التحالفات المؤقتة بين المقاومة وجماعات الاحتجاج الأخرى التي تسعى إلى أهداف مختلفة إلى حد كبير. وفي رأيه فقد أدى انحلال الائتلافات مع مجموعات مثل منظمة الطلاب من أجل مجتمع ديمقراطي (SDS) إلى تسريع انحدار المقاومة كحركة<sup>(5)</sup>.

(1) Charles Tilly, *op. cit.*, p. 39.

(2) *Ibid.*, pp. 39-40.

(3) *Ibid.*, p. 40.

(4) *Idem.*

(5) *Idem.*

ومع ذلك تبقى مساهمة "يوسيم" تقليدية للغاية، حيث نجده يقوم بدراسات عن الحركات الثورية والدينية والاثنية والاصلاحية، كما أنه طبق نفس الخطة على مجموعة واسعة من الحركات الاحتجاجية الأمريكية، لينتهي به المطاف إلى مراجعة ضمن خطتين تحليليتين: الأولى ورغم أن هذه المساهمة تعرض وصفا عقلانيا حول التطور الداخلي لحركة ما مع بدايتها، إلا أنها لا تحوي أي تفسير جدي حول منشأ الحركات الاحتجاجية، ومن جهة ثانية يعتبر وصفها لمسار التعبئة للعمل في مثل هذه الحركات غير مرضي بشكل جيد، وهنا يخلص "يوسيم" إلى أنه ينبغي توجيه الاهتمام إلى الصراعات داخل الأنظمة المؤسسية الكبرى في أمريكا، باعتبارها مصدرا للاحتجاج وأيضا للدور الذي تلعبه في تشكيل برنامج الحركة وتنظيمها ونموها، ونظراً لكون العديد من أنواع السلوك الجماعي والحركات الاجتماعية لا تشترك في نفس الجذور، فإن محاولات تطوير نظرية مميزة في تفسير العديد من الظواهر الجماعية تنتهي إلى إغفال العوامل المضطلة بدور مهم في الاحتجاج وليس أنواع أخرى من الحركات<sup>(1)</sup>.

وفي صلب فهم الحركات الاجتماعية عمل "شارل تيلي" أيضا على إثارة ضرورة الاهتمام بفصل مفهوم الفاعل المتميز عن مفهوم الصراع الذي ينخرط فيه هذا الفاعل، وهو في نظره ما فشل فيه الكثير من العلماء في محاولتهم لسرد مجموعة من المعايير المعقولة لتحديد الحركات الاجتماعية. ويشير مفهوم الحركات الاجتماعية عند "تيلي"، والذي كان مترددا في استخدامه في البداية، إلى سلسلة متواصلة من التفاعلات بين أصحاب السلطة والأشخاص الذين يدعون بنجاح التحدث نيابة عن دائرة تقنقر إلى التمثيل الرسمي، حيث يقدم هؤلاء الأشخاص مطالب علنية للتغييرات في توزيع ممارسة السلطة، ويدعمون تلك المطالب بمظاهرات دعم عامة. غير أن هذا التعريف للحركة الاجتماعية ينطوي على مشكلة منطقية أساسية مفادها أن أصحاب السلطة يشاركون مثل مناوئهم، في "سلسلة التفاعلات المستمرة"، وهي النقطة التي أعيد النظر فيها من قبل تيلي، في كتاباته اللاحقة، وذلك عندما قصر مفهوم الحركات الاجتماعية على طرف صراع واحد متميز يتمثل في المطالب الجماعية التي يتقدم بها الناس العاديون، وهو المنظور الذي يشترك فيه اليوم على نطاق واسع علماء الحركات الاجتماعية، حيث يشددون على أن هذه الأخيرة هي الانخراط في صراع علني واضح حول إحداث (أو مقاومة) التغيير الاجتماعي<sup>(2)</sup>. ومع هذا فإن هذا الطرح، قد أعيد فيه النظر في وقتنا الحالي من طرف الباحثان "ستيفان بيرغر" (S. Berger) و"هولجر نهرينغ" (H. Nehring) اللذان

<sup>(1)</sup> *Idem.*

<sup>(2)</sup> Stefan Berger and Holger Nehring, *op cit.*, pp. 41-42.

يجادلان بأنه من الصعب حصر الحركات الاجتماعية في المعارضة لأصحاب السلطة فقط، فقد يشكل هؤلاء جانبا ضمن مايفهم أنه حركة إجتماعية، وهو الوضع الذي ينطبق، على بوليفيا، على سبيل المثال، حيث تركز رئاسة "إيفو موراليس" على مجموعة من الحركات الداعمة<sup>(1)</sup>.

ومن المساهمات النظرية الأكثر أهمية أيضا في فهم الحركات الاجتماعية المدرسة الفكرية التي تأسست في فرنسا في أوائل السبعينات من القرن الماضي والتي يتزعمها "آلان تورين" (Alain Touraine)، حيث ذهبت هي الأخرى إلى أبعد مدى في محاولة تقديم فهم شمولي حول الحركات الاجتماعية الجديدة، من خلال السعي لتحديد العلامات المستجدة لصراع مركزي جديد ومتكامل، كسمة مميزة للمجتمعات ما بعد الصناعية<sup>(2)</sup>. ويرى "تورين" أن السيطرة التاريخية هي موضوع الصراع بين الطبقات المحددة بعلاقات الهيمنة، تأخذ هذه الطبقات شكل الحركات الاجتماعية عند دخولها في النضال، وتتخذ الطبقات الاجتماعية تسميات أخرى في المجتمعات ما بعد الصناعية وهي بشكل أدق: المستهلكين والعملاء في دور الطبقة الشعبية والتكنوقراط في دور الطبقة المهيمنة، أما فضاء الصراع فهو صراع ثقافي محض، يتمثل في التنافس حول من سيتحكم في قدرة المجتمع المتزايدة على الإدارة الذاتية، فعندما تصبح الدولة مستودعاً لقدرة المجتمع المتزايدة باستمرار على التحكم في التاريخ، هنا يصبح الاعتقاد بأن الصراع المركزي في مجتمع ما بعد الصناعة سوف يتمحور حول هذه المؤسسة<sup>(3)</sup>. وفي هذا السياق يدعي "تورين" بوجود صراع مركزي واحد في كل مجتمع، ففي المجتمعات الصناعية، تمحور هذا الصراع حول الإنتاج المادي وشكلت الحركة العمالية كحركة رئيسية التحدي الواضح، ومع مجيء مجتمع ما بعد الصناعة، وفي ظل الحركات الاجتماعية الجديدة استمر "تورين" ورفاقه في توظيف الحركة الرئيسية المعارضة الواحدة كمفهوم أساسي في تفسيراتهم، وفي عام 1988، اقترح "تورين" أنه لا توجد طبقة أو مجموعة واحدة تمثل نظاما اجتماعيا فرعيا وأن الحركات الاجتماعية المختلفة تتحد ببساطة من خلال المعارضة، ومن هنا يكون "تورين" قد عمل على تحديد جمهور العمل الجماعي<sup>(4)</sup>.

وعلى مستوى آخر يمكن أن تساعد أعمال "ألبرتو ميلوتشي" (Alberto Melucci) في تقديم بعض القضايا المركزية في فهم الحركات الاجتماعية الجديدة، والتي تتلائم وتتوافق كثيرا مع طرح "تورين"، فيما يتعلق بدور وخصوصية الهوية في فهم العمل الجماعي. وترتكز رؤيته على الفرضية المتمثلة في أن

<sup>(1)</sup> Ibid., p. 42.

<sup>(2)</sup> Didier Chabanet, "Nouveaux mouvements sociaux" dans, Olivier Fillieule et autres., *Dictionnaire des mouvements sociaux*, op. cit., p. 408.

<sup>(3)</sup> Steven M. Buechler, op. cit., p. 444.

<sup>(4)</sup> Idem.

المجتمعات حديثة التقنيات تتسم بوتيرة التغير وتعدد العضويات وكثرة الرسائل وهذا من شأنه أن يؤدي إلى إضعاف النقاط المرجعية التقليدية ومصادر الهوية، وبالتالي تتسبب في ضياع الهوية الشخصية، وهذا يعني أن ميل الأفراد للمشاركة في العمل الجماعي مرتبط بمقدرتهم على تحديد هوية في المقام الأول، وعلى مستوى آخر لا يقبل "ميلوتشي" بفكرة الهويات المحددة مسبقاً بشكل هيكلية، حيث لا يمكن للممثلين أن يكونوا ثابتين لأن هوياتهم ستخضع حتماً لتغييرات في عملية الصراع. أما العنصر المسبق هنا فيتمثل في العناصر الثقافية المتاحة، وعليه فالهوية كظاهرة إجتماعية يتم الحصول عليها من المعارف والمعلومات المتوفرة في المجتمع داخل سياق مفهوم "موارد الهوية"، حيث يقوم الفاعلون الاجتماعيون في ممارستهم اليومية بجمع العناصر الثقافية الموجودة مسبقاً للتعبير عن محتويات جديدة لم يتم تطويرها بعد على النحو المناسب<sup>(1)</sup>. وعلى هذا الأساس يلح "ميلوتشي" على اعتبار الحركات الاجتماعية الجديدة بوصفها بناءات اجتماعية مستمرة بدلاً من كونها مواضيع تجريبية موحدة أو معطيات أو أشياء، وكل ما تحققه حركات الوحدة، فهو نتاج جهود متواصلة وليس نقطة انطلاق مبدئية للعمل الجماعي. ومن جانب آخر، يثير "ميلوتشي" الانتباه بعيداً عن التنظيم الرسمي من خلال تشديده على أن الكثير من الأعمال الجماعية تجد مكانها في شبكات المجموعات المغمورة التي تتحد في أشكال ذاتية المرجع من التنظيم من أجل الكفاح بصفة مؤقتة في الغالب<sup>(2)</sup>. وبذلك يكون "ميلوتشي" قد اهتم قليلاً بالحركات وكثيراً بشبكات الحركات أو مجالات الحركات لمعرفة الطبيعة الانتقالية لمثل هذا التجنيد المؤقت<sup>(3)</sup>. وينظر "ميلوتشي" إلى الحركات الاجتماعية الجديدة على أنها ليست حركات حقبة ما بعد الصناعة فحسب، بل هي رد فعل أكيد لفشل التحديث، وفي الوقت نفسه يرى أن الحركات الجديدة هي الدفع نحو التطور الذي أعاقه باستمرار النظام السياسي وإضفاء الطابع المؤسسي على المتطلبات التنموية، والكفاح ضد هذا العائق من خلال مقاومة القمع وفتح المؤسسات، كحالة الحركات الاجتماعية الإيطالية الجديدة، ضد "مأسسة اليسار"<sup>(4)</sup>.

وبالإنهاء من عرض هذه المساهمات النظرية يمكن وضع الحركات الاجتماعية في إطار فكري أوسع، يحددها بوصفها شبكة من الأفراد والجماعات والمنظمات والتي، بناءً على الشعور بالهوية الجماعية، تسعى في المقام الأول إلى إحداث التغيير الاجتماعي أو مقاومة عن طريق وسائل الاحتجاج الجماعي العام<sup>(5)</sup>.

<sup>(1)</sup> Peyman Vahabzadeh, "A Critique of ultimate referentiality in the new social movement theory of Alberto Melucci", *The Canadian Journal of Sociology*, Vol. 26, N° 4 (Autumn, 2001), pp. 616-619.

<sup>(2)</sup> Steven M. Buechler, *op. cit.*, p. 446.

<sup>(3)</sup> *Idem.*

<sup>(4)</sup> Peyman Vahabzadeh, *op. cit.*, p.616 .

<sup>(5)</sup> Stefan Berger and Holger Nehring, *op. cit.*, p. 45.

وفي الأخير، تجدر الإشارة إلى أن هذا البعد "الاجتماعي" للحركات الاجتماعية لا يجب أن يساء فهمه على أنه غير سياسي، حيث يتم تحديد العديد من الأعراف والمؤسسات الاجتماعية الأساسية وتشكيلها وفرضها من قبل الحكام والمؤسسات السياسية، ومن ثم فإن محاولة تغيير المجتمع تقضي في النهاية وبصورة شبه حتمية إلى الانخراط في المجال السياسي ومواجهة الفاعلين السياسيين. وبهذا المعنى، فإن معظم الحركات الاجتماعية هي أيضًا حركات سياسية، وهو الأمر الذي دفع إلى ولادة مصطلح "الحركات الاجتماعية والسياسية" الذي اقترحه "ليد كريج جينكينز" (Led Craig Jenkins)<sup>(1)</sup>.

#### ■ الحركات الاجتماعية الجديدة كتفاعل اجتماعي للتغيير السياسي.

لا يمكن فهم الحركات الاجتماعية الجديدة، دون المرور على مسار تاريخي محدد، كانت هذه الحركات قد تطورت في إطاره. ومن ثم فإن الأخذ بمعيار الحركات الاجتماعية كمحاولات جماعية لإحداث تغيير اجتماعي أساسي، يحيلنا إلى أن الحركات الاجتماعية لم تكن موجودة في عصر ما قبل الحداثة، فتغيير المجتمع وفقًا لإرادة الإنسان هو في الأساس فكرة حديثة تطورت وتم التعبير عنها منذ عصر التنوير، فالنضالات والتمردات السابقة، من تمرد العبيد في الإمبراطورية الرومانية إلى انتفاضات الفلاحين في أوائل القرن السادس عشر، كانت في الواقع محاولات لإعادة تأسيس نظام تقليدي أو طبيعي أو إلهي كان في نظر المتمردين أنه منتهك من قبل الحكام وملوك الأراضي والنبلاء وما إلى ذلك. فقد كان الهدف من حركات التمرد فيما قبل الحداثة هو إعادة تأسيس نظام "طبيعي" مع حقوق والتزامات طبيعية<sup>(2)</sup>.

ويمكن أيضًا، ربط فكرة غياب الاحتجاج والحركات الاجتماعية في شكلها الحديث في الفترة قبل الحديثة، بشكل المجتمع الذي كان يتصف بأنه مجتمع ريفي محلي، زراعي تقليدي يعرف درجة واضحة من التدرج الاجتماعي من جهة، بالإضافة إلى سلطة الدولة حينئذ كانت محدودة بالمقارنة بالدولة الحديثة التي تتسم باختراق عميق للحياة اليومية، وبسبب التنظيم السياسي للدولة قبل الحديثة الذي كان منقسماً بين التنظيم المحلي الخاضع لسيطرة الأعيان وكبار الملاك وبين تنظيمها القومي (الوطني) الذي يتسم هو الآخر بالمحدودية والتمزق والذي يتجسد في العلاقات بين الملك وممثليه المحليين، فإن حركات الاحتجاج التي نشأت في المجتمع قبل الحديث تمثلت في توجيه مطالب وإدعاءات ومظاهر تعبير عن المعاناة للسلطات المحلية بدلا من الملك أو البرلمان، والتي غالبا ما يتم معالجتها إما بالقهر أو التصالح، و يتضح هذا الوضع في تحليل "شارل تيلي" للاحتجاج الشعبي في بريطانيا العظمى بين 1758 و 1824 الذي لخص الاعتراض

<sup>(1)</sup> *Ibid.*, p. 43.

<sup>(2)</sup> *Ibid.*, pp. 43-44.

قبل الحديث بأنه محدود (محلي) تركز في نطاق القضايا الملحة مثل نقص الغذاء أو الغضب الذي يتولد عند القبض على أحد الأشخاص، ومن الحالات الواضحة للغاية، في هذا السياق، الاستيلاء على الحبوب من مخازن التجار الذين يعتقد أنهم جشعون ويغالون في الأسعار، حيث يخضع التاجر إلى شكل من أشكال "التجريس الشعبي" عن طريق استخدام الحمار والموسيقى الصاخبة كالشاريفاري (Charivari) \* مثلاً<sup>(1)</sup>. غير أن هذه المظاهر من التجمعات القروية والعنف الريفي الموجه والصور الأخرى من الاحتجاج التي نمت في العصور الوسطى والمجتمعات ما قبل الصناعية، لم تصمد مع ظهور الدولة الحديثة حوالي 1800، حيث بدأ منعطفاً جديداً لأشكال الاحتجاج والحركات الاجتماعية<sup>(2)</sup>.

وبالوصول إلى الحركات الاجتماعية في المجتمعات الحديثة والمعاصرة، فإنه يمكننا أيضاً الوقوف على تمييز آخر لا يقل أهمية، ويتعلق الأمر بالحركات المسماة "الحركات الاجتماعية الكلاسيكية" والحركات الاجتماعية الجديدة، فالصورة الكلاسيكية لهذه الأخيرة تمثلت في الحشد الذي عرفته الحركات العمالية داخل الدوائر الصناعية، أما تعبير "الحركات الاجتماعية الجديدة"، فتطور خارج نطاق هذه الدوائر اعتباراً من النصف الثاني من ستينيات القرن العشرين، ليشير إلى مجموع أشكال الفعل الجماعي، على نحو أدى إلى إعادة النظر في المنطق الدافع للتعبيئة<sup>(3)</sup>. وقد ظهرت تحديداً في أوروبا الغربية، وهي مستوحاة جزئياً من الحركات الطلابية، التي اكتسبت زخماً كبيراً بعد صعود اليسار الجديد، كما تشكل عدداً كبيراً من الحركات خلال السبعينات اتجهت إلى التركيز على قضايا مثل حماية البيئة، ومكافحة الطاقة النووية، والسلام، وحقوق المرأة، وحقوق المثليين والمثليات والفقير في دول العالم الثالث<sup>(4)</sup>، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فتمثلت في النضال من أجل حقوق الأمريكيين السود، وتعتبر هذه الفترة بالنسبة لبعض المراقبين، أنها فترة توجي بتعديل مهم حيث اتسمت بظهور قضايا محددة نسبياً تتعارض مع النظام السياسي والاجتماعي التقليدي<sup>(5)</sup>. غير أن الحركة الطلابية في الستينيات حسب الباحثان "ستيفان بيرغر" (S. Berger) و"هولجر نهرينغ" (H.

(\* وتسمى أيضاً الموسيقى الخام وهي كلمة ذات أصل يوناني (Caribaria) بمعنى الصداق، كانت تستخدم كنوع من الطقوس الاجتماعية القروية، هدفها اللوم أو التوبيخ والاذلال العلني الصريح، أما الحمار فكان يستخدم لحمل الشخص المتهم معصوب العينين. أنظر: - هانك جونستون: الدولة والحركات الاجتماعية الجديدة.

(1) هانك جونستون، مرجع سابق، صص 17-18.

(2) المرجع نفسه، ص 17.

(3) Didier Chabanet, "Nouveaux mouvements sociaux", dans : Olivier Fillieule et autres., Dictionnaire des mouvements sociaux, op cit., p. 403.

(4) Stefan Berger and Holger Nehring, op cit., p. 45.

(5) Didier Chabanet, op cit., p. 403.



(Nehring)، قد شكلت جسر بين الحركة (العمالية) القديمة والحركات الاجتماعية الجديدة، حيث أيدت بعض أفكار الحركات "القديمة" (مثل مفهوم الثورة الاشتراكية)، ولكن في نفس الوقت كان لها بعض الخصائص المشتركة مع الحركات الاجتماعية الجديدة اللاحقة (مثل قاعدة الطبقة الوسطى)<sup>(1)</sup>. وضمن نفس المنظور التحليلي يؤكد الباحثان على خمس خصائص للحركات الاجتماعية الجديدة وهي: ارتكازها على الطبقة الوسطى، و مجال إعادة الإنتاج، واللامركزية إلى حد كبير، كما أنها تفضل استراتيجية الإصلاح الراديكالي، وتعزيز الديمقراطية التشاركية<sup>(2)</sup>.

ومن هنا، من خلال هذا المسار الموجز للحركات الاجتماعية الجديدة، ينكشف لنا النمط العلائقي بين هذه الأخيرة والسلوك السياسي والذي تم إحلاله آنفا ضمن مفهوم الحركات الاجتماعية والسياسية " من طرف " ليد كريج جينكينز"، ولإضفاء الخلفية الوظيفية للمفهوم، يمكننا في هذا السياق، الإشارة إلى مساهمات أميريقية بوصفها مدخلا واقعا في التحليل. وفي هذا الصدد أشار الباحث في العلوم السياسية "بيتر ازنجر" (Beter Eisinger) إلى الارتباطات القائمة بين السياسة والاحتجاج، على غرار باحثين آخرين، فقد اهتم بالعنف الجمعي الذي انفجر في حقبة الستينات بالأحياء التي تسكنها كتلة هامة من الأفارقة الأمريكيين بالمدن الأمريكية الرئيسية، ولقد نظر الكثير من المحللين إلى أعمال الشغب الحضرية هذه من منظورات السلوك الجمعي، من خلال تفسيرها على أنها شكل من أشكال التوتر البنائي في المجتمع الأمريكي، خاصة الإحباط الجمعي بين الأمريكيين من أصل أفريقي الناتج عن الحرمان النسبي. بمعنى آخر تأثير الضغط النفسي الاجتماعي الذي يشعر به الأفراد عندما تحبط توقعاتهم حول المستقبل بسبب فشل السياسات الاجتماعية، أو التمييز أو قصور النخب. ومن وجهة النظر هذه، فرغم سن التشريعات الفيدرالية التي رفعت سقف الآمال بالنسبة للأمريكيين من أصل أفريقي نحو الأحسن، إلا أن الفقر المدقع والمعدلات المرتفعة من البطالة والتفكك الأسري، والجريمة والتردي الحضري، ظواهر ظلت قائمة بالأحياء الفقيرة في المدن الكبيرة، ومن ثم يكشف هذا الوضع عن التعالق بين التوقعات المتنامية والواقع الذي يحتمل أن يؤدي إلى عنف جمعي يتم إشعاله في لحظة سريعة مثل إغتيال "مارتن لوثر كينغ" أو الوحشية التي يتعامل بها البوليس في الضواحي<sup>(3)</sup>.

وعلى صعيد الممارسة السياسية، وضمن اتجاه نظري عام عرف بنظرية الممارسة السياسية، فقد قارن "ازنجر" أحداث الشغب الواسعة بالمدن التي لم تشهد أحداثا أو أحداثا بسيطة نسبيا، ووجد أن اتاحة الفرصة

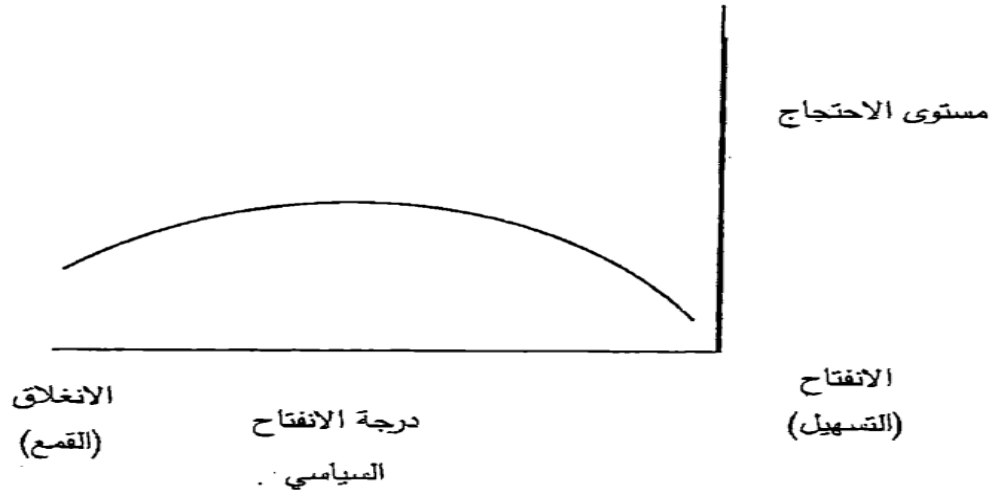
(1) Stefan Berger and Holger Nehring, *op. cit.*, p. 45.

(2) *Ibid.*, p. 45.

(3) هانك جونستون، مرجع سابق، صص 51-52.

للمشاركة السياسية في الحكومات المحلية كان سببا وراء عدم بروز عنف حضري منظم بها، وفي المقابل كانت المدن التي لم تشهد نفس الفرص مسرحا لأحداث الشغب. ومن هنا أصبح التمييز بين أبنية الفرص السياسية المفتوحة وأبنية الفرص السياسية المغلقة متأصلا في دراسات الحركات الاجتماعية، حيث أصبحت درجة الانفتاح النسبي للدولة (التسامح مع الاحتجاجات) شرطا ضروريا لظهور الحركات الاجتماعية، فإذا لم تسمح الدولة بأي مساحة للإحتجاج فسوف لن يظهر شيء منه وقد يختفي أو يأخذ شكلا آخر خارج دخيرة الاحتجاجات المعروفة ( أنظر الشكل 06)، وهذا هو الوضع الذي طال الدول الشمولية ككوريا الشمالية وتركمستان مثلا، حيث كان المحتجون يتعرضون للسحل في الشوارع من قبل الشرطة وهي أفعال كابحة للسلوك الاحتجاجي<sup>(1)</sup>.

الشكل رقم (06): الاحتجاج والانفتاح السياسي.



المصدر: هانك جونستون، مرجع سابق، ص 55.

وحسب "ازنجر" و"تيلي" هذا هو المدخل الذي نستطيع به فهم الاحتجاج ففي البنيات المفتوحة جدا تكون درجة القمع منخفضة وبسبب سهولة الدخول في عالم السياسة تتخفف الاحتجاجات نتيجة لجوء الجماعات إلى الممارسة السياسية العادية لتحقيق مطالبها، كما تكون مستويات الاحتجاج أيضا منخفضة جدا في البنيات القمعية جدا بسبب تكلفة الحراك الكبيرة، وبين هذين القطبين تختلف مستويات الاحتجاج وفقا لتكاليف الحراك، أي وفقا للطريقة التي تسهل بها الدولة الحراك أو قمعه<sup>(2)</sup>.

(1) المرجع نفسه، صص 50-52.

(2) المرجع نفسه، ص 55.

وفي النهاية، وعلى الرغم مما لاقتة نظرية العملية السياسية من انتقادات في دراستها للحركات الاجتماعية كإفراطها في البنائية<sup>(1)</sup>، فإنه يمكن اعتبار تركيزها على الثنائية السياسية- الاحتجاج أحد أقوى المبررات التي يمكن الاستناد عليها في تسمية "الحركات الاجتماعية والسياسية".

#### ▪ الاحتجاجات الجماهيرية الجديدة وتحول سوسيولوجيا السلوك الاحتجاجي.

في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008 عرف العالم موجة كبيرة من الاحتجاجات تصدرتها "ريكيفيك" في اسلندا ونيويورك والقاهرة ثم موسكو وساو باولو وإسطنبول وصولاً إلى العالم العربي عام 2011 حيث تباينت مظالم المواطنين على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم، مثل الانتخابات المزورة، وإجراءات مكافحة التشف، والمسؤولين الفاسدين، وانخفاض مستويات المعيشة، والحكومات الاستبدادية القاسية<sup>(2)</sup>. وضمن هذا السياق، يبدو أن دراسات الحركات الاجتماعية السائدة تواجه معضلة عدم القدرة على معالجة موجة الاحتجاجات التي يشهدها الوقت الحاضر أو أنها لا ترقى لذلك، ويرجع ذلك أساساً حسب "ديلا بورتا" (Della Porta) إلى افتراضين أساسيين<sup>(3)</sup>:

- أولاً: تفترض هذه النظريات أن الاحتجاج يزداد عندما تكون الفرص السياسية أكثر انفتاحاً وعندما تتوفر تحالفات جديدة. على العكس من ذلك، فإن معظم الاحتجاجات الجماهيرية المعاصرة قد تطورت في هياكل فرص سياسية غير مواتية للغاية فكانت إما في أنظمة استبدادية مغلقة أو ديمقراطيات، حيث لم يكن الحلفاء التقليديون (مثل الأحزاب السياسية اليسارية أو النقابات العمالية) متاحين للمحتجين.

- ثانياً: تفترض نظريات الحركات الاجتماعية الكلاسيكية وجود شبكات سياسية كثيفة ضروري للتعبة على نطاق واسع، هذا الافتراض الذي أعتمد إلى حد كبير على ملاحظات دراسات الحركات الاجتماعية الغربية في الستينيات والسبعينيات، فشل في حساب الأنواع الجديدة من التنظيم السياسي الذي فرضته التقنيات الرقمية.

وعلى هذا الأساس، فإن هذه الملاحظة الأمبريقية تستدعي الكشف عن جوانب الاختلاف الرئيسية لنموذج الاحتجاجات الجماهيرية عن تحليل الحركات الاجتماعية، ووفقاً لـ "وارنر" (Warner) فالاحتجاجات الجماهيرية من حيث التعريف تشكل جسم من الغرياء منظم ذاتياً، يتحدثون من خلال ترويج خطابهم<sup>(4)</sup>. أما

(1) المرجع نفسه، ص 54.

(2) Ekim Arbatli, "Shoulder to Shoulder Against Fascism: Publics in Gezi Protest", in: Nina Belyaeva and others, *Protest Publics : Toward a new concept of mass civic action*. Switzerland: Cham, 2019, p. 34.

(3) *Idem*.

(4) *Ibid.*, p.35.

من حيث المأسسة فتتميز جماهير الاحتجاجات المعاصرة بمستويات منخفضة من المؤسسات، والقيادة المتعددة والمنتشرة، والتوجه نحو الخطابات المشتركة مقابل الهويات المشتركة، ولعل السبب وراء عدم وجود مأسسة ورفض المحتجين لهياكل السلطة العمودية يمكن تفسيره جزئياً بخيبة الأمل العامة من العمليات السياسية والمؤسسات. وهكذا ونتيجة لتآكل ثقة الجمهور في المؤسسات السياسية التقليدية بشكل مطرد في العقدين الماضيين، فإن أشكال التنظيم الأكثر مرونة ومحاولات الديمقراطية التشاركية برزت كأسلوب عمل جديد، وفي الوقت نفسه أصبح الممثلين أو القادة، بوصفهم رموزاً ومسؤولين عن تطبيق النظام، مختارين بشكل علني من قبل المحتجين، الذين يعتبرونهم أن الزمن قد عفى عليهم، وأن وجودهم غير ضروري أو قد يأتي بنتائج عكسية وضارة على عملية صنع القرار التعددي<sup>(1)</sup>. وفي سياق فهم وجود مستوى منخفض من الطابع المؤسسي للحركات الاجتماعية، في الاحتجاجات العالمية المعاصرة، على المستوى الأميركي، فإن احتجاجات "جيزي" (Gezi)\* في تركيا عام 2013 تشكل مثالا جيدا لتنظيم ذاتي من الناس لم يسبق لهم إلا القليل من تجربة الاحتجاج أو الهيكل المؤسسي. وفي مسح، مؤسسة "كوندا" (KONDA) المتخصصة في الاستطلاعات، في يونيو 2013، الذي أجري في مباني حديقة "جيزي" خلال الأحداث، تبين أن 55.6% من المستجيبين لم يشاركوا مطلقاً في أي احتجاج أو مسيرة أو اعتصام سياسي من قبل. علاوة على ذلك، عبر 93.6% من المستجيبين عن دورهم في المشاركة في الاحتجاج بصفتهم "مواطنين عاديين" مقارنة بـ 6.4% فقط ممن حددوا دورهم على أنهم يمثلون منظمة ما، وتصبح هذه الحقيقة أكثر إثارة للإعجاب مع ملاحظة 21.1% من هؤلاء المبحوثين أنهم في الواقع أعضاء في منظمة سياسية، إلا أن نسبة كبيرة منهم لم تحدد مشاركتهم تحت أي دافع مؤسسي<sup>(2)</sup>.

وفي خضم هذا الوضع، فمن غير المستغرب أن أصبح هذا الإطار أكثر جاذبية في التحليل وبشكل متزايد، في العقد الماضي، حيث كانت السمة المميزة للاحتجاجات هي افتقارها للمأسسة والقيادة المركزية بشكل جماعي، وقد لاحظ العديد من الباحثين سمات هذا الاتجاه في جميع أنحاء العالم، وهذا ما تؤكد بالفعل من الربيع العربي إلى حركة "احتلوا وول ستريت" (OWS) في الولايات المتحدة الأمريكية<sup>(3)</sup>، كما اندلعت

(1) Ekim Arbatli, *op. cit.*, p. 35.

(\*) اندلع الاحتجاج ضد مشروع بناء مركز تسوق حضري سعى إلى هدم الأشجار في الحديقة.

(2) *Ibid.*, p. 36.

(3) *Ibid.*, p.35.

الاحتجاجات في إسبانيا واليونان والبرتغال ردًا على سياسات النقشف النيوليبرالية التي جعلت العديد من الشباب الأوروبيين الجنوبيين في حالة من عدم الاستقرار، وفي روسيا وهونغ كونغ والبرازيل وتركيا كرد فعل على الاستبداد والفساد وسوء الحكم<sup>(1)</sup>.

وفي ظل هذه الاضطرابات يمكن المجادلة بقوة أن صدى هذا الطرح قد أصبح حاضرا في الكثير من الكتابات اليوم، وتعتبر دراسات "كيفن ماك دونالد" (Kevin Mcdonald) في المملكة المتحدة على سبيل المثال، من بين المحاولات الجريئة لوضع تصور جديد لدراسة الحركات الاجتماعية المعاصرة، حيث دعا إلى مدخل منهجي جديد في فهم الحركات الاجتماعية المعاصرة وذلك بضرورة التحول في تحليل عمليات الفعل والهوية داخل هذه الحركات من "التضامن" إلى "المرونة والانسيابية" (From Solidarity to Fluidarity)، ومن الهوية الجماعية إلى التجربة العامة الخاصة بالفرد<sup>(2)</sup>، وبصيغة أخرى علاقة الفرد بالشبكات الاجتماعية والمساهمة التي يقدمها الأفراد في صنع الحركات الاجتماعية، وبذلك فالأفراد، حسب "ديلا بورتا" (Della Porta) و"ماريو ديانى" (Mario Diani)، لا ينشئون روابط من خلال العضويات التنظيمية فحسب، وإنما أيضًا من خلال مشاركتهم في أنواع مختلفة من الأنشطة الاجتماعية والثقافية (المهرجانات الموسيقية، مجموعات الذوق، مجموعات القراءة، المقاهي، دور السينما، المسارح،... إلخ)، ومن خلال القيام بذلك، فإنهم يعيدون إنتاج أوساط ثقافية فرعية أو ثقافية معاكسة توفر فرصًا لأنشطة الاحتجاج وللحفاظ على التوجهات النقدية وتحولها حتى عندما لا يكون الاحتجاج نابضًا بالحياة<sup>(3)</sup>.

ومن جانب آخر، فإن أبرز الملامح المميزة للاحتجاجات الجماهيرية الحالية تتمثل أيضا في نجاحها في استقطاب أفراد من أيديولوجيات مختلفة جدًا وأحيانًا متضاربة الخلفيات، وعند هذا المستوى، من المهم أن نفهم أن العامل الموحد للمحتجين هو ليس الهوية المشتركة، بل وجود مظالم ومطالب مشتركة، حيث يتجمع المتظاهرون حول خطاب ضرورة التغيير وإمكانية التغيير. ومن ثم، فبدلاً من التعبير الكامل والصلب عن المطالب السياسية، يركز الجمهور على "الرسالة المضطربة"، ويتم تداول هذا الخطاب المشترك في ظل وجود ساحات نقاش عامة جديدة، مثل الفضاء الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي، ومع ذلك، فإن

<sup>(1)</sup> Nina Belyaeva and Victor Albert, "Self-organized publics in mass protests: an introduction ", in Nina Belyaeva and others, *op. cit.*, p. 01.

<sup>(2)</sup> Kevin Mcdonald, "From Solidarity to Fluidarity: social movements beyond 'collective identity'- the case of globalization conficts ", *Social Movement Studies*, Volume 1, N°.2 ( 2002), p. 109.

<sup>(3)</sup> Donatella della Porta and Mario Diani , *Social movements: an introduction. 2<sup>nd</sup> ed*, United Kingdom: Blackwell Publishing, 2006, pp. 116-117.

الأشكال التقليدية للتداول المباشر مثل التجمعات المادية في المراكز الرمزية كأماكن العمل والأماكن العامة ومنتديات الأحياء، قد استمرت أيضاً في التعايش جنباً إلى جنب مع استخدام التقنيات الرقمية<sup>(1)</sup>.

### ▪ العالم العربي عام 2011: منطقتي الحركات الاجتماعية أم الاحتجاجات الجماهيرية الجديدة.

يتجه التحليل في هذا السياق إلى إختبار أهمية مفهومي الحركات الاجتماعية والاحتجاجات الجماهيرية الجديدة ضمن ما حدث في العالم العربي ابتداءً من عام 2010. ولعل أول شيء يثير الاهتمام هو أن هذه الأحداث قد أفضت إلى ضرورة المراجعة الكاملة للعلاقة بين نظرية الحركات الاجتماعية وتطبيقاتها على مجتمعات المنطقة في الواقع. فلطالما واجه علم اجتماع الحركات الاجتماعية صعوبات عند النظر إلى العالم العربي، حيث تم تحليل الحركات الاجتماعية في المنطقة في الغالب وفقاً لدرجة التوافق مع المقترحات النظرية الموجودة مسبقاً والتي تمت صياغتها في سياقات ثقافية أخرى، وعلى الرغم من أهمية العديد من العناصر ضمن هذه السياقات، فإنه وبسبب إستثنائية العالم العربي قد تخفي هذه الأبحاث أبعاداً وعناصر أخرى. ومن هذا المنطلق فقد واجهت أبحاث الحركات الاجتماعية حول العالم العربي صعوبات تتعلق بالجوانب التي تتجاوز القومية العربية، والنشاط العمالي، وفيما بعد الإسلام السياسي<sup>(2)</sup>. وفي هذا السياق النظري، وفيما يتعلق ببعدها الإسلام السياسي تحديداً يطرح "أصف بيات" في كتابه "الحياة سياسة - كيف يغير بسطاء الناس الحياة في الشرق الأوسط" رؤيته الخاصة، حول تجاوز الإسلاموية إلى حد كبير ضمن أسلوب البحث الذي طوره منظرو الحركات الاجتماعية في الغرب، وبحسب "بيات" فإنه حتى مع محاولات بعض الدراسات استدخال النشاط الإسلامي في عالم "نظرية الحركات الاجتماعية"، إلا أنها ركزت إلى حد كبير على "الاستعارة" بدلاً من النقد والمشاركة بشكل منتج في نظريات الحركة الاجتماعية ومن ثم المساهمة فيها. وهذا ما جعل التساؤل عن مدى قدرة نظرية الحركة الاجتماعية السائدة على تفسير تعقيدات الحركات الاجتماعية والدينية في المجتمعات الإسلامية المعاصرة، قائماً في الكثير من النقاشات<sup>(3)</sup>، خاصة في ظل بروز الإسلام السياسي في العالم العربي، كواحد من القوى الدافعة للاحتجاج في العقود الأخيرة. وعلى الرغم من أنه لم يكن مركزياً خلال المراحل الأولى من الأحداث التي شكلت الربيع العربي، إلا أن حركته غالباً ما كانت تتصرف وفقاً للأساليب المتعلقة بالحركات الاجتماعية<sup>(4)</sup>.

(1) Ekim Arbatli, *op. cit.*, p. 35.

(2) Stefan Berger and Holger Nehring, *op. cit.*, p. 681.

(3) Asef Bayat, "Life as politics: how ordinary people change the Middle East", Amsterdam : Amsterdam University Press, 2010, p. 04. Available at: <https://bit.ly/3IX1on4>. Accessed: sep. 06, 2021.

(4) Stefan Berger and Holger Nehring, *op. cit.*, p. 681.

أما الأمر الثاني الذي يمكن تناوله في هذا السياق، فإنه بناء على خصائص الإحتجاجات الجماهيرية الجديدة، يمكننا تجاوز استخدام مصطلح الحركات الاجتماعية والاعتراف بمفهوم الاحتجاجات الجماهيرية الجديدة كمستوى للتحليل. ولعل ما يدفعنا إلى هذا الجرح التفسيري، هو أن الاحتجاجات المبكرة لـ "الربيع العربي" التي اندلعت في أواخر عام 2010 كانت دون إعداد أو وجود برنامج احتجاج يمكن التنبؤ به من قبل السلطات أو حتى العالم بأسره<sup>(1)</sup>. وضمن هذا المنظور أيضاً، هناك محدد آخر يعزز فكرة احتلال الجمهور للشوارع خلال "الربيع العربي"، وهو متغير "الاستجابة" لاعتداءات الشرطة على المتظاهرين السابقين، حيث أدى إلى تصعيد الاحتجاجات وزيادة حملات التعبئة العامة. ففي تونس مثلاً بعد أن أضرم "محمد البوعزيزي" النار في نفسه في 17 ديسمبر 2010، رد المواطنون على هذا الحدث من خلال تنظيم سلسلة من المظاهرات دون وجود جداول الأعمال أو دعم من قبل منظمات المجتمع المدني، مما إن تصاعدت الاحتجاجات حتى بدأت قوات الأمن في التدخل بشكل متكرر، مما دفع المزيد من المواطنين للانضمام إلى الاحتجاجات، ومن ثم كانت "الاستجابة" من خلال التداول الانعكاسي للخطاب ضمن سياق تفاعلي (العلاقة الاجتماعية التفاعلية رد، تداول، إجابة)<sup>(2)</sup>، فحتى لحظة اضطرابات عام 2010 لم يرق النشاط ببناء أي صلة فعالة بين الأسباب الرئيسية للسخط والاحباط، ذات الخلفيات الاجتماعية المختلفة تماماً (عمال المناجم وعائلاتهم والشباب العاطل عن العمل في الجنوب والطبقة الوسطى الجديدة في الشمال)، لكن مأساة البوعزيزي خلقت زخماً وسمحت بنوع من الاندماج (على الأقل على مستوى الإدراك وليس بالضرورة على مستوى الحركات الاجتماعية وعلم اجتماعها)<sup>(3)</sup>. هذا بالإضافة إلى عدم وجود جانب تنظيمي كما أوجزتها نظرية الجمهور عند "وارنر"، حيث تكشف الأحداث أن الجمهور كان محركاً للتغيير في تونس، على الرغم من غياب الخبرة الفنية والمهنية المطلوبة. وفي مقابل ذلك، أظهرت الحركة الاحتجاجية الممتلئة في النقابات العمالية والمنظمات غير الحكومية ذات الخبرة التنظيمية، مشاركة ضعيفة بسبب القيود المؤسسية والفرص المحدودة، فبالرغم من أن "الاتحاد العام التونسي للشغل (UGTT) الذي كان نشطاً تاريخياً ضد سياسات الحكومة، فإن وجوده في انتفاضة "الربيع العربي" ظهر فقط عندما كان نظام بن علي على وشك الانهيار، حيث تظاهر حوالي 130 ألف شخص في مواقع مختلفة من تونس ضد نظام بن علي وحكومة "محمد الغنوشي" المؤقتة من 17 ديسمبر 2010 إلى 26 فبراير 2011<sup>(4)</sup>.

(1) Artem Uldanov and others, "Protest publics as the "triggers" of political changes in hybrid regimes: the cases of Tunisia, Morocco, and Egypt", Nina Belyaeva and others, op. cit., p. 234.

(2) Michael Warner, "Publics and counterpublics", Public culture, Vol. 88, No. 4 (2002), pp. 62-63.

(3) Stefan Berger and Holger Nehring, op. cit., p.686.

(4) Artem Uldanov and others, op. cit., p. 234.

أما في الحالة المصرية فقد نجحت الاحتجاجات في استقطاب ما يصل إلى مليوني شخص عبر القاهرة والإسكندرية ومدن كبيرة أخرى خلال الفترة 2011-2013، فخلال الانتفاضة الأولى ضد نظام مبارك، في القاهرة فقط، قدر عدد المتظاهرين الذين حضروا ميدان التحرير بنحو مليون شخص كانت غالبيتهم من الفئة العمرية البالغة سن العمل<sup>(1)</sup>.

وأخيراً، يمكن المجادلة أن احتجاجات التغيير السياسي في العالم العربي عام 2011 التي جاءت استجابة لقضايا سياسية متعلقة بالديمقراطية وقضايا اقتصادية متعلقة بارتفاع أسعار المواد الغذائية والفساد، تقترب عموماً بالتأملات النظرية حول الاحتجاجات الجماهيرية الجديدة القائمة على وجود مطالب ومظالم مشتركة.

### المبحث الثالث: التغيير السياسي في القرن الواحد والعشرين: عودة المقاربة الجيلية.

إن السمة الملفتة للنظر خلال العقد الأول وبداية العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، هي موجة الاحتجاجات والتي كان فيها الشباب الممثلون الرئيسيون بشكل مفرط. ومن ثم، ومن خلال الطرح النظري الكلاسيكي "لكارل مانهايم" في مقالته الشهيرة "مشكلة الأجيال"، التي ذكر فيها أن الأفراد الذين ينتمون إلى نفس الجيل والذين يتشاركون في نفس سنة الميلاد، يتمتعون بموقع مشترك، في البعد التاريخي للعملية الاجتماعية<sup>(2)</sup>، ومن هنا يمكن الزعم مع "روث ميلكمان" (Ruth Milkman) بأننا أمام جيل سياسي جديد من الناشطين الشباب تميزه خبراته المعيشية ووجهات نظره للعالم المختلفة بشكل حاد عن الأجيال السابقة، حيث ينظر اليهم "كمواطنين رقميين". فجيل الشباب كان الأكثر استخداماً للتواصل القائم على الشبكة (أي وسائل التواصل الاجتماعي) على نحو لم يسبق له مثيل من حيث الحجم والفعالية، ومن جهة أخرى وعلى الرغم من أنهم أكثر تعليماً من أي جيل سابق، إلا أن تطلعاتهم قد أخطبت بسبب نمو العمالة غير المستقرة<sup>(3)</sup>، وكل ما أفرزه نظام السياسات النيوليبرالية، وقد بلغ هذا الإحباط دروته مع الأزمة المالية المرتبطة بالرهون العقارية لعام 2008، والتي تعد الأسوأ منذ أزمة ثلاثينيات القرن الماضي، حيث أدى سوء التعامل مع هذه الأزمة من قبل الحكومات والفسادين السياسيين والديكتاتوريين إلى عواقب إقتصادية سلبية للغاية، كانت وراء اندلاع احتجاجات وانتفاضات جماهيرية لاسيما في أوساط الشباب من جميع أنحاء العالم أمتدت من شمال

<sup>(1)</sup> *Ibid.*, p. 235.

<sup>(2)</sup> Sarah Pickard, *politics, protest and young people political participation and dissent in 21<sup>st</sup> century Britain*. United Kingdom: Palgrave Macmillan, 2019, p. 102

<sup>(3)</sup> Ruth Milkman, "A new political generation: millennials and the post-2008 wave of protest", *American Sociological Review*, Vol. 82, Issue 1 (February 2017), p. 02



إفريقيا والشرق الأوسط إلى أوروبا والولايات المتحدة<sup>(1)</sup>. وعليه، واستنادا لوجهة نظر "مانهايم" القائلة بأن فهم الأجيال كظاهرة اجتماعية تقوم على العلاقة بين أولئك الذين ولدوا في وقت معين والأحداث الاجتماعية والسياسية التي تؤثر على حياتهم، وأن لكل جيل وعي تاريخي خاص به يتشكل من الأحداث التاريخية، فإنه يمكن الزعم أن ظهور النيوليبرالية هي أحد الأحداث الرئيسية التي شكلت تجارب "جيل الألفية"<sup>(2)</sup>. ومن هذا المنظور سيتجه التحليل في هذا السياق، إلى الشباب والاحتجاجات ضمن حركات أفقية غير مؤسسية والشباب والعمل على التغيير السياسي في عالم متصل بشبكة الإنترنت أو ما بات يعرف بالحركات الاجتماعية الشبكية.

### المطلب الأول: شباب الألفية ثقافة مضادة جديدة ضمن إقتصاد سياسي جديد.

اشتهرت الكثير من الأوساط الأكاديمية في القرن الواحد والعشرين باستخدام مفهوم "جيل الألفية" (Millennial Generation) فكانت البداية من بريطانيا عندما كتب "مادسن بيرري" (Madsen Pirie) رئيس معهد آدم سميث مع "روبرت وورستر" (Robert Worcester) كتيباً بعنوان "جيل الألفية" (Millennial Generation) وأخر التسعينيات للإشارة إلى الشباب الذين بلغوا الثامنة عشرة في مطلع القرن<sup>(3)</sup>، ولكن قبل أن نصل إلى هذا الجيل المتميز، فلطالما استخدمت لغة الأجيال في وسائل الاعلام وبعض الأوساط الأكاديمية أيضاً، للتسويق لصورة نمطية عن الشباب أنهم غير سياسيين<sup>(4)</sup>، فكثيراً ما ينسب على سبيل المثال إلى الشباب المشار إليهم "بالجيل X" (Generation X)؛ أي أولئك الذين ولدوا في أواخر الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، بأنهم جيل من الشباب الساخطون، بلا اتجاه، وليس لهم أي دور يلعبونه في المجتمع أو "الجيل الضائع"، وضمن نفس الصورة النمطية وتعميقاً لهذا الاتجاه تؤكد "جين توينج" (Jean Twenge) عام 2006، بأن جميع الشباب الذين ولدوا في الولايات المتحدة خلال السبعينيات والتسعينيات على أنهم "جيل أنا" (Generation Me) الأناني، الذي تنتقده بغزارة، حيث تجادل بأنهم شباب تعرضوا للحماية المفرطة، بل وشجعوا على التفكير في أنهم يمكنهم "الحصول على كل شيء"، وضمن نفس السياق تنتقد أيضاً جيل الشباب المعاصر وتشير إلى أن الهيمنة الكاملة للهاتف الذكي بين المراهقين كان لها تأثيرات

(1) Lauren Langman and Tova Benski, "Global justice movements: past, present, and future", in: Berch Berberoglu, *The Palgrave Handbook of Social Movements, Revolution, and Social Transformation*. Switzerland: Palgrave Macmillan, 2019, p. 312.

(2) Judith Bessant, Rys Farthing and Rob Watts, *The Precarious Generation*. Routledge: United Kingdom, 2017, p.148.

(3) Sarah Pickard, *op. cit.*, pp. 42-43.

(4) Sarah Pickard and Judith Bessant, *Young People Re-Generating Politics in Times of Crises*. Switzerland: Palgrave Macmillan, 2018, p.01.

مضاعفة في كل مجال من مجالات الحياة، فكان الجيل الذي ولد بعد عام 1995 (iGen'ers)، يمثل الفردية التامة التي يعتبرها أعضاؤها أمراً مفروغاً منه مع رفضهم للقواعد الاجتماعية التقليدية. ومن هنا تتكشف مرة أخرى مصطلحات اختزالية عامة أخرى لجيل الشباب، مثل "جيل الأيفون" و "جيل ندفة الثلج" والتي تتضوي على دلالات ازدياد تفتقر إلى الأسس العلمية الصارمة<sup>(1)</sup>. وقد بدأت هذه النزعة في الظهور في التسعينيات، على خلفية روايات شعبية عن الشباب بأنهم كسالى وغير مرتبطين سياسياً، بسبب انشغالهم المفرط بتحقيق المطالب المادية والترفيهية، وقد تطورت هذه الصورة من الازدراء إلى وصف الشباب بأنهم منطويين على أنفسهم ويعيشون حياتهم من خلال تجارب وسائل التواصل الاجتماعي السطحية، وقد تم الترويج لهذه النظرة في بعض الأوساط الأكاديمية مثل "جين توينج" كما ذكرنا سابقاً، ومن خلال وسائل الإعلام والسياسة السائدة<sup>(2)</sup>، ففي أواخر 2013 مثلاً ورد في غلاف مجلة التايمز إسم "جيل أنا أنا أنا" (Me Me Me Generation) وهو الإسم الذي أطلقته على جيل الألفية مؤكدة أن مشاركته المدنية والسياسية هي الأضعف من أي مجموعة سابقة<sup>(3)</sup>.

وفي المقابل ومن وجهة نظر مختلفة تماماً، يطرح الباحثين "نيل هاو" (Neil Howe) و"ويليام شتراوس" (William Strauss)، في كتابهم عن الشباب الأمريكيين في مطلع القرن الواحد والعشرين عام 2000، أنه على مدار العقد القادم، سيعيد جيل الألفية صياغة الصورة بالكامل، من التشاؤم والعزلة إلى التفاؤل والمشاركة<sup>(4)</sup>.

وبالرغم من هذا الجدل، فإن مصطلح "جيل الألفية" في العلوم السياسية، يستخدم في الغالب بموضوعية أكبر، حيث يشير إلى مجموعة عمرية تم تكوينها اجتماعياً سياسياً في مرحلة معينة من التاريخ السياسي، تتميز بخصائص اجتماعية وسياسية مشتركة، ومن ثم تظهر الخصائص المميزة للشباب الذين ولدوا أو الذين بلغوا الثامنة عشرة من العمر في وقت قريب من الألفية الجديدة كفئات عمرية مختلفة بسبب البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية التي نشأوا فيها. ومن جوانب تفرد هذه البيئة، على سبيل المثال، أن كان عام 2000 نقطة تحول تكنولوجية في التاريخ خاصة مع ظهور ودمقرطة الإنترنت والتقنيات الرقمية،

(1) Sarah Pickard, *op. cit.*, pp. 42-44.

(2) Sarah Pickard and Judith Bessant, *op. cit.*, p.07.

(\*) تؤكد المجلة على حقيقة انتماء أفراد جيل الألفية إلى "جيل أنا" من خلال تكرارها للضمير الإنجليزي "Me"

(3) Ruth Milkman, *op. cit.*, p. 06.

(4) *Ibid.*, p. 44.

حيث أصبح ممكنا الاعتماد عليها في فهم السلوك السياسي لهذا الجيل، كما فعل مانهايم من خلال مفهومه الوحدات الجيلية عامي 1928-1952<sup>(1)</sup>.

وبالنظر إلى استخدام تعبير "الألفية" (Millennial) كلفظة سياسية واجتماعية واقتصادية وتقنية حاسمة في القرن الواحد والعشري، فإن الكثير من الدراسات اليوم تؤكد على أن الوقت قد حان من جديد لوضع حدود فاصلة بين "جيل الألفية والأجيال السابقة وحتى الأجيال اللاحقة، وفي هذا السياق فقد أصدر "مركز بيو للأبحاث" (Pew Research Center) في مارس 2018، تقريرين عن التركيبة السكانية للأجيال في الولايات المتحدة الأمريكية، جاء التقرير الأول عبارة عن مجموعة المعالم حيث يكشف التقرير عن سنوات حدية جديدة لكل جيل\*، كما أن الوقت قد حان، لتحديد نقطة فاصلة بين جيل الألفية والجيل القادم، وفقا للمقياس الجديد للمركز. ومن هذا المنطلق فإن جيل الألفية يضم الأفراد بين عامي 1981 و 1996<sup>(2)</sup> وبلغ من العمر عام 2018 من 22 إلى 37 سنة. أما التقرير الثاني فقد استخدم الفئات العمرية لإظهار أن الانقسامات السياسية بين الأجيال قد أصبحت الآن واسعة كما كانت منذ عقود، كما أن "جيل الألفية" كان أكثر استعدادًا من الأجيال الأكبر سنًا للاعتراف بالوجود المستمر للعنصرية، حيث أعرب عن مواقف أكثر إيجابية تجاه المهاجرين، وكانوا أقل نزعة عسكرية وقومية، وكانوا أكثر استعدادًا لدعم حكومة أكبر توفر الرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية، وكانوا أكثر ارتباطًا بالحزب الديمقراطي وأكثر رفضًا "لدونالد ترامب" من أي جيل آخر في حين لم يتضمن التقرير جيل الألفية الأصغر سنًا أو يصطلح عليه "بالجيل Z" (Generation)<sup>(3)</sup>.

<sup>(1)</sup> Ibid., pp. 44-45.

(\* تحدد الأجيال وفقا لتقرير المركز، وكذا الكثير من الدراسات حول الأجيال كالاتي:

- الجيل الأعظم (Greatest Generation) المولود بين 1901 - 1927.
- الجيل الصامت (Silent Generation) المولود بين 1928 - 1945.
- جيل طفرة المواليد (Baby Boom generation) المولود بين 1946 - 1964.
- الجيل X (Generation X) المولود بين 1965 - 1980.
- جيل الألفية (Millennial generation) المولود بين 1981 - 1996.
- الجيل " Z" (Generation Z) أو جيل مابعد الألفية (Post-Millennial) المولود 1997 وما بعدها. أنظر:

- The Generation Gap in American Politics Pew Research Center: Available at: <https://pe-wrsr.ch/3AdP7Q5>. Accssed: oct. 04, 2121.

<sup>(2)</sup> Nick Serpe, "Beyond generational politics: Do Millennials constitute a political category?", *New Labor Forum*, Vol. 28, Issue 2 (2019), p. 09.

<sup>(3)</sup> Idem.

وكما تمت الإشارة إليه في البداية، فإن جيل الألفية يدخل ضمن ثقافة مضادة جديدة كتلك التي اتسم بها جيل الشباب في حقبة الستينيات، وضمن هذا الفرع من التحليل تلفت، الباحثة بجامعة مدينة نيويورك "روث ميلكمان" (Ruth Milkman) في مقالتها الموسومة بـ "جيل سياسي جديد: جيل الألفية وموجة الاحتجاج بعد عام 2008"، النظر إلى اختلاف وجهات نظر نشطاء الألفية التقدميين في الولايات المتحدة بالمقارنة بالأجيال السياسية السابقة. حيث كان لدى النشطاء في اليسار القديم خلال الثلاثينات من القرن العشرين رؤى تتمحور حول الطبقة والعمال أو ما تطلق عليه "نانسي فريزر" (Nancy Fraser) مصطلح سياسة إعادة التوزيع، أما رؤى اليساريون الجدد في الستينيات والسبعينيات من نفس القرن (أي القرن العشرين) فقد تركزت على سياسة الهوية وقضايا "الحركات الاجتماعية الجديدة" الأخرى أو ما تطلق عليه "فريزر" أيضا بسياسة الاعتراف. وبالموازاة، وخلافا لهذه الموروثات النظرية، ينشط ناشطوا الألفية في ما يطلق عليه "اليسار الجديد الجديد" (New New Left) ويعتقدون بارتباط الكفاح من أجل إعادة التوزيع والاعتراف، كما يواجهون انتقادات واسعة للرأسمالية النيوليبرالية، مع أنهم في نفس الوقت يعتقدون فكرة خطاب تقاطعي<sup>(1)</sup>.

وفي ذات السياق تؤكد "ميلكمان"، أنه مع تطور موجة احتجاجات فترة ما بعد 2008 تفاعلت الحركات الاحتجاجية مع الوضع واستنقادت من بعضها البعض، فزاد فهمها للارتباط القائم بين الطبقة والعرق والنوع والجنس وأشكال أخرى من الاضطهاد. ومما يعكس التزامهم بفكرة التقاطعية السياق التاريخي الذي أتى منه أفراد الألفية، فهم أكثر تنوعا، من الناحيتين العرقية والاثنية، من أجيال سابقة، ففي عام 2014، كان هنالك 53 ٪ من الأفراد من غير البيض، واللاتينيين يمثلون أوسع مجموعة وأسرعها نموا، بالإضافة إلى ذلك فإن نسبة أكبر من هؤلاء تتحدد هويتهم كمثليوا جنس وشواذ ومتحولون مقارنة بأفراد الأجيال الأكبر سنا<sup>(2)</sup>.

وعلى ذكر السياسات النيوليبرالية ينتزل، في هذا السياق، المنظور الاقتصادي السياسي للشباب، كأحد أفضل المداخل التفسيرية المهمة، التي تم تجاهلها من قبل دراسات الشباب، حسب "جيمس إي كوتيه" (James E. Côté)، من حيث تحليل المجتمعات التي لا تدعم فيها السياسات الحكومية مصالح الشباب وتركهم عرضة للاستغلال من قبل المصالح الاقتصادية المهيمنة<sup>(3)</sup>. ويبدو هذا مفيدا في تحليل آثار عدة عقود من الليبرالية الجديدة، التي شهدت انسحاب الحكومات بشكل منهجي دون تصحيح العواقب والتناقضات

<sup>(1)</sup> Ruth Milkman, *op. cit.*, p.10 .

<sup>(2)</sup> *Ibid.*, pp. 10-11.

<sup>(3)</sup> James E. Côté, " Towards a new political economy of youth", *Journal of Youth Studies*, Vol. 17, N° 4 (2014), p.528.

الخطيرة لاقتصادات السوق الرأسمالية، والتي زادت حدتها مع ركود عام 2008، الذي أدى إلى تضخيم معدلات البطالة و تقليص العمالة، ومن ثمة زيادة عدم المساواة في الدخل والثروة<sup>(1)</sup>، حيث تأثرت جميع دول العالم بنسب متفاوتة، كما مس هذا التأثير مجموعات ديمغرافية معينة خاصة الشباب<sup>(2)</sup>. وكل هذه الأمور يمكن ربطها باحتياجات القرن الواحد والعشرين المطالبة بالتغيير السياسي والاقتصادي من قبل جيل الألفية كجيل يأس عفوي واعي ومقاوم للحكومات التي عجزت عن معالجة رفايته الاجتماعية.

وهكذا فإن، مختلف الحركات الاجتماعية في القرن الواحد والعشرين والتي تضم أعدادا هائلة من الشباب من الجيل الجديد، يمكن فهمها في سياق الاقتصاد السياسي، على أنها حركات إجتماعية لعدد متزايد من الشباب التقدميين، الذين يعارضون أكثر الأوقات الاقتصادية الصعبة وغير المؤكدة، في سياق عالمي ضمن "حركة العدالة العالمية" (GJM) التي ما فتئت أن تحولت إلى المستويات المحلية والوطنية، ضمن "تعبئة من أجل الكرامة" المرتبطة على المستوى الكلي بمختلف العمليات والنتائج والتوترات وأزمات الشرعية للرأسمالية العالمية التي أدت باحتضانها للممارسات الاقتصادية والمالية النيوليبرالية إلى انفجار ظاهرة الثروة الموزعة بشكل غير عادل مع تزايد البطالة وتنامي ما يسمى بطبقة "البريكاريا" \* التي تمثل بؤساء الأرض في القرن الواحد والعشرين<sup>(3)</sup>، أو الأشخاص الذين "اعتبروا أنفسهم كخاسرين من النيوليبرالية وأزماتها"<sup>(4)</sup>. ويضاف إلى هذا، أنه وعلى عكس الحركات التقدمية السابقة، فإن العديد من الفاعلين الرئيسيين ضمن هذه الحركات ليسوا نقابات منظمة ولا أحزابًا سياسية يسارية مع قيادة راديكالية تعزز المصالح الطبقيّة لأعضائها، فهي حركات غير ممولة منبعثة من الأسفل نادرًا ما تحظى بالتمويل، تضم العديد من النشطاء المتعلمين تعليماً عالياً، إلا أنهم لم يشغلوا وظائف مهنية مسبقاً. وعلاوة على ذلك، فعلى الرغم من أنها تنتقد عواقب الرأسمالية النيوليبرالية، فإن معظم هذه الحركات عموماً لا تدعو إلى الاشتراكية أو الشيوعية - فعلى الرغم من أن العديد

(1) Judith Bessant, Rys Farthing and Rob Watts, *op. cit.*, p.36.

(2) Sarah Pickard and Judith Bessant, *op. cit.*, p. 05.

(\*) يشير الأستاذ "قاي ستاندين" (Guy Standing) في كتابه "البريكاريا: الطبقة الخطرة الجديدة"، أنه ونتيجة للنيوليبرالية والحاجة إلى مناصب عمل مرنة غير مستقرة، أصبح ربع سكان العالم المتقدم ينتمون إلى "البريكاريا" التي يحيط بها العاطلون عن العمل والمطالبون بالرعاية الاجتماعية... فالتحول إلى الوظائف غير النظامية، الوظائف المرنة، العمالة المؤقتة إلى جانب العمل بدوام جزئي ونمو وكالات التوظيف، هو جزء من الرأسمالية العالمية. أنظر:

-Chris Deeming, Guy Standing, the precariat: the new dangerous class (Reviews), *Journal of Social Policy*, Vol. 42, N°. 2 (April, 2013), p. 417.

(3) Lauren Langman and Tova Benski, "Global justice movements: past, present, and future", *op. cit.*, p. 311.

(4) Dorothy Kidd, " Social Movements in Times of austerity: bringing capitalism back into protest analysis by Donatella Della Porta ", *American Journal of Sociology*, Vol. 122, N°. 1 (July 2016) , p. 308.

من الأفراد في مثل هذه الحركات يتبنون جوانب مختلفة من البدائل الراديكالية للنظام الرأسمالي السائد- إلا أن ما يوحد هذه الحركات الجديدة، على حد تعبير المنتدى الاجتماعي العالمي (WSF)، هو الاعتقاد بأن "عالم آخر ممكن"<sup>(1)</sup>.

وبالنظر إلى هذه الصعوبات على المستوى الاقتصادي التي نشأت مع النيوليبرالية والانحياز الاقتصادي لعام 2008، والتي أفضت إلى تردي فرص الحياة للجميع ماعدا الأغنياء<sup>(2)</sup>، فقد كان الشباب من المتأثرين بشكل خاص بسياسات الركود والتشف، أو ظروف العمل غير المستقرة أو العاطلين عن العمل، ومن ثم فإنه ليس من قبيل الصدفة أن كانوا ممثلين بشكل مفرط بين المحتجين، ووراء عمليات التعبئة في الشوارع ضمن تحالفات ضمت قطاعات واسعة من السكان الذين شعروا بالاستبعاد، بما فيهم موظفين من القطاع العام أو قطاع الخدمات ففي بلدان جنوب أوروبا، على سبيل المثال، تعرض هؤلاء إلى إنخفاض في رواتبهم بنسبة تصل إلى 25٪، دون حماية كبيرة في سوق العمل والوظيفة، كما تعرضت مناصب أصحاب الياقات الزرقاء في المصانع الكبرى للخطر بسبب التغيير الذي عرفته مختلف التشريعات وآثار الأزمة الاقتصادية<sup>(3)</sup>.

ومن هذا المنطلق فقد أصبح التفسير السائد لدى الكثير من الشباب، أن ما أفرزته السياسة النيوليبرالية من ظروف، التراجع عن الالتزامات بالتوظيف الكامل والتخفيضات في العديد من برامج الرفاهية الحكومية الرئيسية، والخصخصة التدريجية التي عرفتها العديد من البلدان، والتعاقد مع الأنشطة العامة، التي كانت ضرورية لحياة الأفراد، يرجع لفشل الحكومات ونخب السلطة الأخرى في القيام بعملها، أي تطوير أجندة سياسية وسياسات تدعم تطلعات الشباب إلى عيش حياة كريمة، وهذا ماجعل الكثير من الشباب يميلون إلى إتخاذ إجراءات بأيديهم من خلال الانخراط في السياسة بأنفسهم<sup>(4)</sup>، والنفور من السياسة المؤسسية التقليدية. وقد ساعد على ذلك إزدهار قنوات جديدة للتعبير مثل الشبكات الأفقية وظهور التقنيات الرقمية، حيث توسعت الاحتجاجات لدى الشباب بشكل كبير في القرن الحادي والعشرين، وكما أوضح "جيمس هارت" (James Hart) أن العديد من الشباب أصبح يميل إلى الأنشطة السياسية البديلة، مثل التظاهر، والتي تجعلهم يشعرون بمزيد من المشاركة المباشرة<sup>(5)</sup>. وإذا كانت المسيرات والمظاهرات والاعتصامات تمثل أساسا قويا للنشاط المباشر، من خلال خلق جماهير ناقدة تجذب الانتباه إلى العديد القضايا، فإن أهميتها قد

(1) *Idem*.

(2) Zeynep Tufekci, "The medium and the movement: digital tools, social movement politics, and the end of the free rider problem", *Policy & Internet*, Vol. 6, Issue 2 ( June 2014), p. 204.

(3) Donatella Della Porta and Martín Portos, "Social movements in times of inequalities: Struggling against austerity in Europe", *Structural Change and Economic Dynamics*, Vol. 53 (June 2020), p.117.

(4) Sarah Pickard and Judith Bessant, *op. cit.*, pp. 03-04.

(5) Sarah Pickard, *op. cit.*, p. 427.

ازدادت في هذا القرن مع "جيل الشباب" من خلال تطور الاحتلال السلمي للأماكن العامة، التي يمكن أن تكون قصيرة المدى من خلال الاعتصامات والجلوس والوقوف في أماكن عمومية، وقد تكون بالمقابل طويلة الأمد تشمل مخيمات محتجين وناشطين من أجل السلام والمناخ، من خلال تخييم المشاركين في الأماكن العامة. وبالتالي فقد استعادة المساحات العامة دورها كفضاء للمعارضة الديمقراطية. ففي 15 أكتوبر من عام 2011، على سبيل المثال، حشدت شبكة عالمية من الحركات تحت شعار "متحدون من أجل التغيير العالمي" مئات الآلاف في 951 مدينة في 82 دولة حول العالم، مطالبة بالعدالة الاجتماعية والديمقراطية الحقيقية، وفي جميع الحالات تجاهلت هذه الحركات الأحزاب السياسية، ولم تثق بوسائل الإعلام، ولم تعترف بأي قيادة، ورفضت كل التنظيمات الرسمية، واعتمدت على الإنترنت والتجمعات المحلية للنقاش الجماعي واتخاذ القرار<sup>(1)</sup>. فهم يرون أن وكالتهم على أنفسهم حاسمة للغاية ويضعون التمكين الذاتي موضع تقدير كبير، فبالنسبة لهم لا يوجد أي إحساس بالتفويض أو قبول "أخبرني ماذا أفعل". كما أن التشابك (من الشبكة) بينهم كثيف للغاية فكل واحد منهم يطمح إلى أن يكون فردًا متمكنًا، ويقدر الكثيرون منهم هذا التمكين على حساب إضفاء الطابع المؤسسي، الذي يتطلب التفويض، هذا الأخير الذي أصبح اليوم موضع شك كبير. فمن موجة 2011 في تونس ومصر إلى جنوب أطراف أوروبا إلى حديقة جيزي (Gezi Park) بتركيا وصولاً إلى "احتلوا وول ستريت" (OWS) وبقية العالم، فإن العديد من المشاركين كانوا مترددين حتى في تشكيل "المجالس الرسمية" التي من شأنها أن تمثل الحد الأدنى من إضفاء الطابع الرسمي والمأسسة مقارنة بـ "الجمعية العامة" التي تجتمع يوميًا والتي تفتح عضويتها للجميع دون إستثناء<sup>(2)</sup>.

وتأكيداً لهذا التحليل النظري تقدم لنا عالمة الاجتماع الأمريكية التركية "زينب توفكجي" (Zeynep Tufekci) المعروفة بأبحاثها على التأثير الاجتماعي للشبكات الاجتماعية، اختباراً أمبريقياً في غاية الدقة لعدم الثقة في السياسة التقليدية بشكل عام، من خلال احتجاجات "حديقة جيزي" في يونيو 2013، والتي مثل فيها الشباب قاطرة الاحتجاج، فبعد أسابيع متوترة من الاحتجاج والاحتلال، أعلن من منصة الصوت في حديقة "جيزي" أن الحكومة دعت وفداً من المحتجين لمناقشة مطالبهم، فأطلقت الحشود المنتفضة صيحات الاستهجان والرفض، وفي سؤال لـ "توفكجي" لعدد قليل منهم عن سبب عدم سعادتهم، رغم الإعلان عن الاعتراف بهم أخيراً، أجابوا بأنهم لا يتقنون بأي جانب من جوانب مثل هذا النقاش؛ لا الحكومة، ولا فكرة التفويض، ولا التفاوض، وكان تفاعلهم مع الاحتجاج كثيفاً وكان إحساسهم بالتمكين قوياً للغاية، وربما كانت

(1) Manuel castells, *networks of outrage and hope social movements in the internet age*. 2<sup>nd</sup> Edition, UK: Polity Press, 2015, p. 04.

(2) Zeynep Tufekci, *op. cit.*, p. 204.

عدم ثقتهم في المؤسسة وراء المشاركة الكثيفة والقوية جدًا. وهنا تبرز "توفكجي"، ملاحظة مهمة، وهي أن الأمر بالنسبة لهذه الحركات، لا يقتصر على التشكيك في المؤسسات الرسمية، بل عدم الثقة في جميع المؤسسات بما في ذلك التي تبدو أنها مؤسساتهم<sup>(1)</sup>.

ومن نفس المنطلق، فإن الدراسة المقارنة الجديدة حول "حركات الشباب وسياسة الأجيال في القرنين التاسع عشر والحادي والعشرين" لكل من "ريتشارد و مارغريت برونغار"، لاتخلو أيضا من التأكيد النشاط التاريخي لجيل القرن الواحد والعشرين كجيل تاريخي مميز بالمقارنة بجيل شباب أوروبا، جيل ما بعد العصر الفيكتوري، جيل الكساد العظيم، جيل الستينيات، جيل الثمانينيات\* . ويؤكدان في هذا السياق، أن العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين قد عرفت تعبئة ونشاط شبابي واسع النطاق حول العديد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعلى خط مواز شهدنا حركة الشباب حول تغير المناخ كأحد أكبر الاحتجاجات والحركات الشبابية في القرن الحادي والعشرين، والتي كانت عالمية في نطاقها بشكل واضح، حيث شارك الشباب فيما يقدر بـ 125-185 دولة في احتجاجات وإضرابات منسقة للتصدي لتغير المناخ، وهي تأكيد على موجات أو دورات النشاط التاريخي لجيل القرن الواحد والعشرين. وأيا كانت قضية الشباب سواء معادية للنظام، أو الليبرالية الجديدة، أو عدم المساواة، أو تغير المناخ، فإن الشباب الذين تم حشدهم حول العالم وبأعداد أكبر من أي وقت مضى، في بداية هذا القرن، يعتقدون اعتقادًا راسخًا أن البالغين لا يوفون بمسؤولياتهم في العقد الاجتماعي<sup>(2)</sup>. وهو ما يوحي بعودة الصراع بين الأجيال من جديد كظاهرة متجددة في الأجيال السابقة.

#### ■ جيل الألفية العربي و"الموجة الخامسة" للتغيير السياسي عام 2011.

لطالما دار النقاش حول عمليات التغيير السياسي التي عرفها العالم العربي عام 2011 أو ما أصبح يوصف لدى الكثير "بالربيع العربي"، وذلك من حيث العمليات والقوة الاجتماعية التي يسند لها الدور الرئيسي في إشعال الشرارة الأولى لهذا الحدث الكبير، وقد استمر النقاش فيما بعد حول الفئة الاجتماعية الأكثر فاعلية في الاستمرار في تحقيق بعض التغييرات السياسية والدستورية والاجتماعية. ومع ذلك، ورغم ما عرفته

(1) *Ibid.*, p. 206.

(\*) على عكس معهد "بيو" يقدم كل من ريتشارد و "مارغريت برونغار" تصنيف مختلفا للأجيال قائم على ستة أجيال تاريخية (جيل شباب أوروبا، جيل ما بعد العصر الفيكتوري، جيل الكساد العظيم، جيل الستينيات، جيل الثمانينيات، الجيل التاريخي للقرن الحادي والعشرين).

(2) Richard & Margaret Braungart, "Interview about the Generational Climate Change Debate," Climate 360 News, July 16, 2021. [email], received at : <https://bit.ly/3BpAfzK>. On Fri, Oct 1, 2021.



بعض البلدان العربية من مواجهة دموية، فقد اتفقت معظم التفسيرات على الدور المميز الذي لعبته "الطبقة الوسطى" في المراحل المختلفة للاضطرابات الاجتماعية والسياسية في الإطاحة بمعظم الأنظمة السلطوية في بعض الدول العربية، وقد كانت القوة الدافعة داخل هذه الطبقة الوسطى أو "البريكاريا العربية" هي الشباب، أو "جيل الألفية" على النحو الذي اسخدمه "خوان كول" (J. Cole) في كتابه، "جيل الألفية" الذي غير الشرق الأوسط منذ نهاية عام 2010<sup>(1)</sup>، ومن ثمة أصبحت الوصف المميز للانتفاضات التي أسقطت أنظمة تونس مصر وليبيا على وجه الخصوص، هو "الثورات الشبابية"، حيث نزل المواطنون الشباب، بمساعدة وسائل التواصل الاجتماعي، إلى الشوارع كمعارضين لـ الأنظمة القمعية، نتيجة الشعور بالإحباط من الظروف الاقتصادية، إلى معارضة الوضع السياسي القائم، والافتقار إلى الإحساس بالفعالية بشكل عام<sup>(2)</sup>.

ومن هذا المنطلق، يبدو أن السياق العربي لم يخلو أيضا من إدراك جيل الشباب في القرن الواحد والعشرين لنتائج السياسات النيوليبرالية، حيث أن جيل الألفية العربي كفتة تحليلية قد عانى من التطورات الرأسمالية النيوليبرالية التي أدت إلى ظروف متدهورة للشباب العربي. كما أن سلوكياته في المطالبة بالتغيير قد جسدت الصورة المبتكرة للسياسة والتغيير الاجتماعي والسياسي، من خلال الاحتلال الواسع لنطاق الفضاء العام من قبل قوى اجتماعية ذات قاعدة عريضة قاومت بحزم قمع الدولة بعمل مباشر غير عنيف ومستمر وخلاق<sup>(3)</sup>. فكانت الاحتجاجات العربية عام 2010 اقتصادية وسياسية في نفس الوقت أدت في النهاية بالكثير من الشباب، الذين يُفترض أنهم غير مسيسين، للتغلب على الخوف من الأنظمة الاستبدادية التي طال أمدها والخروج إلى الشوارع بأعداد كبيرة مطالبين بالعدالة الاجتماعية والكرامة والحرية الحقيقية<sup>(4)</sup>.

إن ما يثير الانتباه في العالم العربي، هو أن الأنظمة الاستبدادية ذهبت إلى أبعد من احتضان أو ترسيخ النيوليبرالية فحسب، فبالإضافة إلى الدور الذي لعبته برامج التكيف الهيكلي في تقليص قدرة القطاع العام وشبه العام على التدريب والتوظيف، فإن الخطاب الساخن حول التحرير غالبًا ما أفضى إلى خصخصة لصالح النخب الحاكمة وأتباعها، مع إعطاء الأولوية المطلقة لهم في تحقيق الأرباح السريعة والجوهرية<sup>(5)</sup>.

(1) Jacques Kabbanji, "The new Arabs. How the millennial generation is changing the Middle East ", *Contemporary Arab Affairs*, Volume 8, Issue 2 ( June 2015), p. 255.

(2) Michael Hoffman and Amaney Jamal, "The Youth and the Arab Spring: Cohort Differences and Similarities", *Middle East Law and Governance*, Vol. 4, Issue 1 (Jan 2012), p. 168.

(3) John Foran, "System change, not climate change: Radical social transformation in the twenty-first century", in Berch Berberglu, *op. cit.*, p. 407.

(4) Michelle Pace and Francesco Cavatorta, *op. cit.*, p. 128.

(5) Jean-Pierre Filiu, *La Révolution arabe. Dix leçons sur le soulèvement démocratique*. Paris: Librairie Arthème Fayard, 2011, p. 51.

وفي هذا السياق يشرح الاقتصادي "حازم قنديل" من جامعة كمبريدج، في مساهمته حول الحالة المصرية، على سبيل المثال، أنه على الرغم من جهود نظام مبارك لربط الطبقة الوسطى بمشروعه السياسي، في محاولة للاحتفاظ بحكمه الاستبدادي، إلا أن الطريقة التي تم بها تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية قد أدت إلى ظهور طبقة جديدة من رأسمالية المحسوبية وضعت النظام وقطاعات الطبقة الوسطى في مسار تصادمي<sup>(1)</sup>. وعلى ذلك كانت بطالة الشباب العربي أعلى بمرتين من المتوسط العالمي، وكانت هناك الحاجة من 20 إلى 50 مليون وظيفة قبل حلول عام 2020 لاستيعاب المدخلات الأخيرة والمقبلة في سوق العمل، وتزداد حدة هذا الوضع بالنظر إلى التعليم والدبلومات الممنوحة حيث لا تتوافق مع المؤهلات الفنية في السوق، فثمة 40% من الخريجين من التعليم الثانوي والعالي، الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 25 عامًا، لا يمكنهم العثور على أي عمل<sup>(2)</sup>.

وعليه يتبين بوضوح أن الانتفاضات العربية، التي قادها الشباب على وجه التحديد، جاءت ضد شبكات المحسوبية التي أرسنها الأنظمة الاستبدادية، والإصلاحات الليبرالية الجديدة المزورة التي فرضتها المنظمات الغربية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي أدت إلى المزيد من التوزيع غير المتكافئ للثروة وإفقار الجماهير العربية في العقود الأخيرة من القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين<sup>(3)</sup>. وهكذا كانت ظروف العمل الصعبة والبحث عن العدالة خطوة حاسمة في إعداد المجال السياسي لانتفاضات شعبية أوسع كانت بدايتها الثورة التونسية، وفي جميع الحالات فعلى الرغم من مشاركة شرائح مختلفة من جميع الفئات العمرية والخلفيات الاجتماعية والمهنية المختلفة في عملية التغيير، فقد لعب جيل الألفية العربي دورا خاصا في صنع الانتفاضات العربية من خلال الدول المحوري لوسائل التواصل الاجتماعي<sup>(4)</sup>، كما سنكتشفه لاحقا.

أما بالنسبة لتجاوز أشكال السياسة التقليدية فقد كان جيل الألفية العربي رائداً في أشكال جديدة من الترابط والتفاعل الأفقي، وبصرف النظر عن قوة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، فقد فوجئت النخب الحاكمة وكذا أحزاب المعارضة التقليدية وحركات المجتمع المدني -والتي لم تكن حريصة في البداية على اتباع خيار الشارع- بالانتفاضة من قبل جهات فاعلة منسية تمثل شباب بلا قيادة<sup>(5)</sup>، فمعظم المتظاهرين الشباب كانوا غير منتسبين سياسيا، كما أن الأماكن العامة الرئيسية، من شارع بورقيبة في تونس إلى ميدان التحرير في القاهرة، وميدان التغيير في صنعاء، وميدان اللؤلؤة في المنامة، وميدان التحرير في بنغازي، وساحة

(1) Michelle Pace and Francesco Cavatorta, *op. cit.*, p. 129.

(2) Jean-Pierre Filiu, *op. cit.*, p. 51.

(3) Michelle Pace and Francesco Cavatorta, *op. cit.*, p. 130.

(4) Jacques Kabbanji, *op. cit.*, p. 256.

(5) Michelle Pace and Francesco Cavatorta, *op. cit.*, p.129 .

الساعة في حمص قد تحولت إلى رموز للتحدي الشعبي ومنصات للحوار والنقاش بين خليط من جماعات المعارضة والشباب، حول المآسي الإنسانية والمعانات من الأنظمة. بالإضافة إلى هذا فقد اكتسب الضحايا الشباب مكانة أيقونية في عملية التغيير بدءاً من "خالد سعيد" في مصر، ثم "محمد البوعزيزي" في تونس، وأخيراً "حمزة الخطيب" في سوريا<sup>(1)</sup>.

### المطلب الثاني: شباب الألفية والتغيير السياسي عبر تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

بدأ إنشاء الويب (Web 2.0) في التسعينيات عندما استخدم النشطاء البريد الإلكتروني وقوائم الخدمات كوسيلة للاتصال والتخطيط للاجتماعات ومشاركة الأفكار وتعزيز العمل الجماعي، ومنذ ذلك الحين، لعبت وسائل التواصل الاجتماعي دوراً مميزاً وحاسماً، في تنظيم موجات الاحتجاج والإصلاح السياسي والاضطرابات المدنية، أو حتى الإطاحة بالحكومات الوطنية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأمريكا الوسطى والجنوبية، أستراليا، والولايات المتحدة. ويرجع سبب جاذبية الويب (Web 2.0) بالنسبة للنشطاء لعاملان رئيسيان هما: أولاً الكلفة والسرعة، حيث يشير الويب إلى تقنية تسمح للأفكار بالسفر عبر مسافات كبيرة وبسرعة كبيرة أيضاً، وهو ما يوفر المزيد من الوصول إلى السياسة. بالإضافة إلى هذا، فإن الويب من جهة ثانية يسمح على تنويع الحوار العالمي عبر الإنترنت وإضفاء الطابع الديمقراطي، فمنصات وسائط الويب كوسائل التواصل الاجتماعي مثل (Facebook) و (Twitter) وغيرها، توفر الحوار والعمل والتواصل بين العديد من الأطراف (من الكثير إلى الكثير)، على خلاف التواصل من واحد إلى الكثير مثل أخبار الكابل التقليدية، فهي تقنية متعددة الاتجاهات تعاونية تفاعلية وتشاركية ومباشرة وفورية، وهذا ما يجعل تنظيم وعمل نشطاء الأنترنت غير متوقع بالنسبة للسلطات، مما يزيد من صعوبة مراقبة الدولة وقمعها، بل إن هذه الوسائط تتيح إمكانية قيادة حركات إجتماعية أفقية (أو ماطلق عليه شبكات أفقية "بلا قيادة") بدلاً من القيادة الرأسية أو الهرمية<sup>(2)</sup>، حيث كان من الصعب للغاية على الحركات الاجتماعية والنشطاء إيجاد مساحات بعيدة عن سيطرة الحكومات للالتقاء بأشخاص متشابهين في التفكير ومن ثمة الدخول في عمليات تعبئة للعمل الجماعي، فننوات الاتصال الجماهيري التقليدية مثل الصحف و التلفزيون أو الراديو كانت

<sup>(1)</sup> Steven Heydemann and Reinoud Leenders, "Authoritarian Learning and Authoritarian Resilience: Regime Responses to the 'Arab Awakening' ", *Globalizations*, , Vol. 8, N°. 5 (Oct. 2011), pp.648-649.

<sup>(2)</sup> Levin Welch, "Neoliberalism, the global capitalist crisis, and the Occupy Wall Street movement", in Berch Berberoglu, *op. cit.*, p. 327.

تخضع لسيطرة الحكومات، التي استخدمت مزيجًا من الرقابة والترهيب لمنع أي معلومات سلبية عن أداؤها أو الدعوات إلى العمل الجماعي المعارض من الوصول إلى جمهور أكبر<sup>(1)</sup>.

ومن هذا المنطلق، وبالنظر إلى الإضطرابات التي حدثت في "مولدوفا" (Moldova) مثلًا في عام 2009 (أو ما أطلق عليه ثورة تويتر) أو الثورة الخضراء في إيران أو الثورة البرتغالية الأوكرانية، يمكن الإدعاء أن الإنترنت كانت أداة مهمة في التعبئة وجلب الناس إلى الشوارع للاحتجاج<sup>(2)</sup>، حيث لعبت الهواتف المحمولة والرسائل النصية دورًا مهمًا في "الثورة البرتغالية" في أوكرانيا في عام 2004، بالإضافة إلى ذلك، بدأ يُنظر إلى وسائل التواصل الاجتماعي على أنها تملك تأثير كبير على الانتفاضات الجماهيرية بعد الاستخدام المكثف لموقع (YouTube) خلال "ثورة الزعفران" في عام 2007 في بورما و"ثورة تويتر" عام 2009 في مولدوفا، و "الثورة الخضراء" في إيران، وفي وقت لاحق من ذلك العام، اكتسبت مثل هذه الارتباطات بين الاحتجاجات والوسائط التكنولوجية، قوة دفع إضافية من خلال خطاب رفيع المستوى لوزارة الخارجية الأمريكية، "هيلاري كلينتون" ألقته عام 2010، والذي جادلت فيه أن "انتشار شبكات المعلومات يشكل نظامًا عصبيًا جديدًا لكوكبنا"<sup>(3)</sup>. ومع نهاية 2010 وبداية 2011 وإندلاع إنتفاضات ما صار يعرف "بالربيع العربي" والاطاحة ببعض الحكام، إزدادت محاولات فهم كيفية مساهمة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في التغيير السياسي خاصة في الأنظمة الاستبدادية، والذي أصبح موضوعا رئيسيا لدى الكثير من الدراسات<sup>(4)</sup>.

وبهذا الصدد، وعلى الرغم من أن العديد من الدراسات في وقت لاحق قد اتجهت لتحليل تعبئة الشعوب العربية الساخطة من أواخر عام 2010 إلى أوائل عام 2011 مقارنة بأدوات أخرى مثل الفضائيات، إلا أن الأهمية الفعلية للإنترنت في هذه التعبئة لا تزال تثير الكثير من النقاش لدى العديد من الأوساط الأكاديمية. وفي هذا الإطار، وعلى الرغم من العديد من الدراسات قد فحصت بدقة وسائل الإعلام التي استخدمتها الجماهير وكيفية استجابة الأنظمة، سواء عبر الإنترنت أو خارجها، ومع ذلك فإنها لم تكتسب لدى الكثير المشروعات النظرية التي تجعل منها إطارا نظريا يمكن نقله إلى أوضاع سلطوية أخرى، بالإضافة إلى ذلك،

<sup>(1)</sup> Kris Ruijgrok, "From the web to the streets: internet and protests under authoritarian regimes", *demonocratization*, Vol. 24, Issue 3 (2017), p. 501.

<sup>(2)</sup> *Ibid.*, p. 500.

<sup>(3)</sup> George Lawson, *op. cit.*, p. 461.

<sup>(4)</sup> Zeynep Tufekci and Christopher Wilson, "Social media and the decision to participate in political protest: observations from Tahrir Square", *Journal of Communication*, Vol. 62, Issue 2 (April 2012), p. 363.

فإن التركيز على دراسات الحالة الفردية لحالات التعبئة الناجحة عبر الإنترنت، قد يثير مخاوف بشأن التحيز في الاختيار<sup>(1)</sup>. وفي المقابل عانت الدراسات التي تبحث أيضا في كيفية محاولة الأنظمة للسيطرة على الفضاء السيبراني من مشاكل مماثلة، فقد عمل "ديبرت رونالد" (Deibert Ronald) وآخرون على محاولة توفير إطار عام لفهم التحكم السيبراني للدول المختلفة في فترات زمنية مختلفة، لكنهم لم يدرسوا ما إذا كانت السياسات الاستبدادية المختلفة تنجح في منع التعبئة الجماهيرية عبر الإنترنت. ويبدو أيضا أن هذا النقاش المفتوح قد فتح المجال لدى علماء آخرين للإدعاء أن الإنترنت لا يغير بشكل أساسي من ديناميات الاحتجاج في الدول الاستبدادية، حيث يدعي في هذا السياق "مالكولم جلاويل" (Malcolm Gladwell) أن الإنترنت لا يعزز سوى لعلاقات ضعيفة نادرا ما تؤدي إلى الأنشطة عالية الخطورة مثل الاحتجاج<sup>(2)</sup>.

صحيح أن هناك بعض المحاولات من الأنظمة الاستبدادية للسيطرة على الفضاء الإلكتروني، لكن ومن منطلق أن الإنترنت يمنح المواطنين إمكانية الوصول إلى المزيد من المعلومات، يكمن الزعم أن هذا الوصول المتزايد للمعلومات سيؤدي بدوره إلى تسهيل الاحتجاج وتغيير دينامياته في الأنظمة الاستبدادية، ففي غضون وقت قصير، أصبح الآن بإمكان الأشخاص في مواقع جغرافية مختلفة، الوصول إلى المعلومات التي يمكن أن تدفعهم للانضمام إلى الاحتجاجات<sup>(3)</sup>. وبالإضافة إلى هذا وعلى عكس تقنيات الاتصال التقليدية يسمح الإنترنت بالاتصال المتعدد دون تحكم مركزي<sup>(4)</sup>، فالناشطون هنا مرتبطون بشبكات في أشكال متعددة، وبالتالي، فهم لا يحتاجون إلى قيادة رسمية أو مركز قيادة وتحكم أو منظمة عمودية لتوزيع المعلومات أو التعليمات<sup>(5)</sup>.

إن هذا الاعتراف بالإنترنت كقوة ذات طابع أفقي أدت إلى خلخلة الكثير من الكيانات الاستبدادية، لا يعني أن هذه التكنولوجيا في حد ذاتها هي من تؤدي إلى الاحتجاج والتغيير، لكن لكي يظهر أي احتجاج لا بد من التنبؤ الملزم للمشاكل الموجودة في المجتمع، بالإضافة إلى التصورات الذاتية حول عدم تحمل هذه المشاكل أو المظالم، ومع ذلك أيضا، فإن هذه المظالم والمحفزات الموجودة في كل مكان، فإنها في كثير من الحالات لا تكفي لبدء العمل السياسي الجماعي بل إنها بمثابة شروط ضرورية ولكنها ليست كافية لاندلاع الاحتجاج، وهنا يظهر دور الإنترنت في تفعيل المظالم والأحداث المحفزة للاحتجاجات<sup>(6)</sup>.

(1) Kris Ruijgrok, *op. cit.*, p. 500.

(2) *Idem.*

(3) *Idem.*

(4) *Idem.*

(5) Manuel castells, *op. cit.*, p. 249.

(6) Kris Ruijgrok, *op. cit.*, p. 500.

وبالتفكير، من منظور "خوان كول" (Juan Cole) في كتابه حول "جيل الألفية" الذي غير الشرق الأوسط نهاية عام 2010، في الفئة الاجتماعية التي كانت أكثر فاعلية في استخدام تكنولوجيا المعلومات، فإن ذلك يعزى، حسب كول، إلى الطبقة الوسطى والقيادة داخل هذه الطبقة هي الشباب أو ما عبر عنه "بجيل الألفية"، وبالنسبة للبروفسور "كول" فإن ما يجعل هذا الجيل الألفي مختلفاً عن "الأجيال" السابقة، في إحداث تغيير سياسي ودستوري وإجتماعي يكمن في فعاليته و علاقاته المميزة مع التكنولوجيا الافتراضية الجديدة ومن ضمنها الإنترنت والوسائط الاجتماعية الجديدة، هذه الأخيرة التي تعني نوع جديد من الاتصالات الواسعة النطاق وطرق جديدة لتعبئة الناس حول القضايا المهمة. وبالتالي، تغيير العلاقة مع العالم الحقيقي، كما أن الدور السياسي للشباب سيكتسب وجهات نظر جديدة أيضاً<sup>(1)</sup>.

وفي هذا الصدد يظهر أن "الكوزمبوليتانيون السلكيون"، على حد تعبير "جورج لوسون" (George Lawson)، والذين كانوا في معظمهم من الشباب (أو جيل الألفية) والمهنيين ذوي الخبرة الواسعة في المجال التكنولوجي قد لعبوا دوراً مهماً في تنسيق أنشطة المعارضة والفعاليات المحلية وترجمتها لوسائل الإعلام الأجنبية<sup>(2)</sup>. وفي هذا السياق، يبدو أن الوضع كان ملائماً للعب هذا الدور في حالات كثيرة، نذكر منها على سبيل المثال إيران عام 2009 والدول العربية عام 2011 بوصفها أنظمة إستبدادية كانت فيها الاحتجاجات تهدف إلى إحداث تغيير سياسي.

ففي إيران فقد كانت الاحتجاجات الاجتماعية الكبرى عام 2009 ضد نتائج الانتخابات الرئاسية في أعقاب إعادة انتخاب الرئيس "محمود أحمدي نجاد"، والتي تمت على الأرجح بطريقة إحتيالية، قد نُظمت إلى حد كبير من خلال شبكات الاتصالات المحمولة<sup>(3)</sup>، إلى درجة أن المعلقين أشاروا إليها باسم "ثورة تويتر الإيرانية"، وقد حاولت الحكومة من خلال القمع الشديد إسكات الحركة، ومع ذلك، استمرت المظاهرات الحاشدة لمدة ثمانية أشهر، معتمدة على الاستخدام المكثف لوسائل التواصل الاجتماعي في التعبئة والتنسيق. وفي نهاية المطاف ومع نهاية عام 2009، تراجعت التظاهرات في الشوارع بتراجع الدعوات إليها ولم تكن هنالك سوى بعض الأشكال الفردية للأنشطة غير المتصلة بالإنترنت مثل كتابة الرسائل السياسية على الحائط، وعبر الإنترنت من خلال بعض الحملات، والتدوين، وتقديم بعض العرائض<sup>(4)</sup>، وعلى الرغم من

(1) Jacques Kabbanji, *op. cit.*, p. 255.

(2) George Lawson, , *op. cit.*, p. 461.

(3) Manuel castells, *op. cit.*, p. 273.

(4) Ali Honari, "We will either find a way, or make one": How iranian green movement online activists perceive and respond to repression", *Social Media and Society*, Vol. 4 Issue 3 (1 July, 2018), p. 01.

تمكن النظام من قمع الاحتجاجات واخضاعها في النهاية، إلا أنها لم تكن لها قيادة، كما أن تفعيلها قد تم من قبل الشباب، الذي لعب الدور الرئيسي نفسه وبشكل غير متوقع في تعبئة جماهيرية لشباب المدن والطبقة الوسطى، ولا سيما في طهران في وقت لاحق عام 2013، حيث دعم الناشطين من القاعدة الشعبية والشباب، على وجه الخصوص، عبر الإنترنت التصويت للمرشح المعتدل "حسن روحاني"<sup>(1)</sup>، الذي شكلت عملية انتخابه تحولا كبيرا في المشهد السياسي الإيراني، ومؤشرا كبيرا على التغيير في التوجهات السياسية الإيرانية، كإرساء الديمقراطية والتعاون السلمي مع الغرب. ومن ثمة، وعلى الرغم من عدم وجود مصادر موثوقة لبيانات الرأي السياسي، فإنه من المعقول الاعتقاد أن التحول الذي حدث كان بسبب تجربة التعبئة التي قادها الشباب ومشاركتهم العالية في كلتا الحثين، في بلد يمثل 70 % من سكانه ممن تقل أعمارهم عن 30 عامًا<sup>(2)</sup>.

وبالتحول إلى العالم العربي، فقد كان الوصول إلى الإنترنت ينمو وينتشر بشكل أبطأ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أي مكان آخر في العالم، ففي عام 2001 كانت مصر، على سبيل المثال، من بين البلدان التي تكشف عن أدنى معدلات انتشار الإنترنت، حيث كان لدى أقل من 1% من السكان إمكانية الوصول إلى الإنترنت. حتى الكويت، وهي دولة غنية بالنفط، كان معدل انتشار الإنترنت فيها لا يمثل سوى 8.9 % فقط في عام 2001، في حين كان أقل من 4% من سكان الأردن ممن يتمتعون بإمكانية الوصول إلى الإنترنت<sup>(3)</sup>، غير أنه سرعان ما تغير هذا الوضع حيث عرفت الأنترنت في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا توسعا بشكل سريع منذ عام 2003، فوصل مستخدمو الأنترنت إلى 85.5 مليون في عام 2008 أي مايعادل 5.2% من مستخدمي العالم<sup>(4)</sup>، وكان هذا نتيجة لزيادة استثمارات الدولة والقطاع الخاص في تكنولوجيا المعلومات في الكثير من البلدان، حيث انخفضت أسعار الوصول، مما جعل المزيد من المحتوى العربي متاحًا على الإنترنت. وبحلول عام 2009، كما هو موضح في الجدول رقم 04، فإن الأنترنت كان ينتشر بسرعة أكبر في الشرق الأوسط وبعض دول شمال أفريقيا (كتونس) أكثر من أي مكان آخر، مع إمكانية الوصول إلى الإنترنت بشكل متزايد إلى كتلة حرجة من المواطنين في المنطقة، كما أن التوقعات

(1) *Idem*.

(2) Manuel castells, *op. cit.*, p. 273.

(3) Deborah L. Wheeler and Lauren Mintz, "New media and political change: Lessons from internet users in Jordan, Egypt, and Kuwait", in: Richard L. Fox and Jennifer M. Ramos, *iPolitics: citizens, elections and governing in the new media era*. New York: Cambridge UP, 2012, p. 261.

(4) United Nations, "Regional focus: growing internet usage in the Middle East and North Africa", August 25, 2009. Available at: <https://bit.ly/30yM74K>. Accessed: Oct.04, 2121.

الخاصة باستخدام الإنترنت سياسياً كانت آخذة في الارتفاع أيضاً<sup>(1)</sup>، فمنذ عام 2005، عرف المحتوى النقدي نمو متزايداً، من خلال خدمات وسائل التواصل الاجتماعي، حيث أصبح "YouTube" و "Daily Motion" و "Facebook" و "Twitter" بوابات يمكن من خلالها مشاركة المحتوى الميسر. وفي مواجهة عدم القدرة على تحمل النقد كانت الأنظمة في كل مرة تلجأ، إلى منع الوصول إلى خدمات الإنترنت بأكملها<sup>(2)</sup>.

**الجدول رقم (04): معدلات انتشار الإنترنت في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2009.**

الدولة	تعداد السكان 2009	استخدام الإنترنت 2009	استخدام الإنترنت 2009	نسبة استخدام الإنترنت 2009	نسبة النمو 2009-9	الناتج المحلي الاجمالي (بالدولار الأمريكي)
الجزائر	34,178,188	50,000	4,100,000	12.0	3,740.0	7,200
البحرين	728,290	40,000	155,000	21.0	287.5	39,400
مصر	78,866,635	450,000	12,568,900	15.9	2,693.1	6,000
إيران	66,429,284	250,000	32,200,000	48.5	12,780.0	11,000
العراق	28,945,569	12,500	300,000	1.0	2,300.0	3,600
الأردن	6,269,285	127,300	1,500,500	23.9	1,078.7	5,200
الكويت	2,692,526	150,000	1,000,000	37.1	566.7	51,900
لبنان	4,017,095	300,000	945,000	23.5	215.0	13,300
ليبيا	6,324,357	10,000	323,000	5.1	3,130.0	13,600
المغرب	31,285,174	100,000	10,300,000	32.9	10,200.0	4,700
عمان	3,418,085	90,000	465,000	13.6	416.7	25,400
قطر	833,285	30,000	436,000	53.3	1,353.3	122,800
السعودية	28,686,633	200,000	7,700,000	26.8	3,750.0	23,700
سوريا	21,762,978	30,000	3,565,000	16.4	11,783.3	4,700
تونس	10,486,339	100,000	2,800,000	26.7	2,700.0	9,300
الامارات	4,798,491	735,000	2,922,000	60.9	297.6	40,600
اليمن	22,858,238	15,000	370,000	1.6	2,366.7	2,600

- Deborah L. Wheeler and Lauren Mintz, *op. cit.*, p. 262.

المصدر:

<sup>(1)</sup> Deborah L. Wheeler and Lauren Mintz, *op. cit.*, pp. 261-262.

<sup>(2)</sup> Philip N. Howard and Muzammil M. Hussain, *democracy's fourth wave? digital media and the Arab Spring*. New york: Oxford university press, 2013, p. 37.



وبالفعل، فقد أقرت وزيرة الخارجية "هيلاري كلينتون" بهذه التأثيرات القوية لتنامي الأنترنت، في خطاب ألقته في يناير 2010 في "النيوزيوم" (Newseum) بواشنطن، فقد لاحظت كلينتون أنه حتى في البلدان الاستبدادية، تساعد شبكات المعلومات الناس على اكتشاف حقائق جديدة، وبالتالي جعل الحكومات أكثر عرضة للمساءلة، وعلى ما يبدو فإن انتفاضات عام 2011 في العالم العربي، دليل واضح على قوة وسائل الإعلام الجديدة لتغيير المجتمعات الاستبدادية، ففي الأشهر الأولى من عام 2011، استخدمت جماهير المواطنين العرب المحرومين فيسبوك وتويتر والمدونات وأشكال أخرى من وسائل الإعلام الجديدة للضغط من أجل تغيير النظام في تونس ومصر والإصلاح السياسي في الأردن<sup>(1)</sup>.

ومرة أخرى وبالعودة إلى "جيل الألفية العربي" في هذا السياق، يظهر دور الشباب في الحراك الثوري كفاعل جديد نظرا لطبيعة التنظيم والوسائل المستعملة للإحتجاج والتعبئة، من خلال الشبكات الاجتماعية كفيسبوك وتويتر ويوتوب ومختلف المدونات السياسية، التي أصبحت الأدوات الأساسية لهذا الحراك<sup>(2)</sup>. وفي واقع الحال، فإن هذا الطرح يبدو منطقيا للغاية، ويرجع ذلك تحديدا إلى<sup>(3)</sup>:

- تركيبة السكان التي شملتها الاحتجاجات عام 2011، كتونس ومصر وسوريا والبحرين والمغرب، على سبيل المثال، في معظمها شبابية إلى حد كبير. ويتضح هذا من خلال تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة عام 2011، الذي كشف على أن متوسط العمر في البلدان العربية ككل بلغ 23, 2 سنة، فأغلب سكان العالم العربي من فئة الشباب ما بين 20 و40 سنة ولا يضاويه في ذلك سوى منطقة جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى التي يبلغ متوسط عمر السكان فيها سوى 6, 18 سنة.

- البنية المعرفية للنشطاء الشباب الذين أظهرو قدرة عالية في التعامل مع التطورات التكنولوجية ومن أبرزها الأنترنت، بل وإيجاد استخدامات جديدة لها تخدم مقتضيات الحراك في الفضاء العام الواقعي.

وبالمرور إلى الدور الذي لعبه "جيل الألفية" العربي خلال احتجاجات عام 2011، وتحديدا تونس ومصر، فإنه بالتأكيد لم يكن أحدا يتوقع أن يلعب الخضار الشاب "محمد البوعزيزي" في تونس دورا في إطلاق موجة الحرية في العالم العربي في ديسمبر 2010، وفي المقابل أيضا لم يتوقع أيضا أن إنتشار هذه الحماسة الديمقراطية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط كان بفعل وسائل التواصل الاجتماعي التي كان لها القدرة على

<sup>(1)</sup> Ibid., pp. 260- 261.

<sup>(2)</sup> أحمد الساري وآخرون، ( إشراف محمد العتاجي)، *جيل الشباب في الوطن العربي ووسائل المشاركة غير التقليدية من المجال الافتراضي إلى الثورة*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص 11.

<sup>(3)</sup> عمر سمير ومحمد العتاجي، " مشاركة الشباب العربي بين الهموم الوطنية والطموحات الإقليمية"، *المرجع نفس*، ص 245.

كشف الوجه الإنساني في القمع السياسي، حيث كانت التضحية بالنفس التي قام بها "البوعزيزي" واحدة من عدة قصص التي رُويت وأعيد سردها على "فيسبوك" و"تويتر" و"يوتوب" بطرق ألهمت المعارضين لتنظيم الاحتجاجات وانتقاد حكوماتهم ونشر الأفكار حول الديمقراطية. وفي الواقع، فإن هذه البنية التحتية المعلوماتية قد دعمت تنظيم سياسي مستقل ليس فقط عن الدولة، ولكن أيضا عن الأحزاب السياسية الأخرى<sup>(1)</sup>.

وفي مصر، شكل الشباب والأنترنترنت موردا هاما في دخيرة الاحتجاجات، فليس هنالك شك في أن فيسبوك قد لعب دورًا هاما في تنظيم الاحتجاجات. فقد استطاعت مجموعة الفيسبوك "كلنا خالد سعيد"، التي تأسست إحياء لذكرى مدون قتلتها الشرطة المصرية في عام 2010\*، تعبئة مئات الآلاف من الأعضاء، شارك العديد منهم في مظاهرات ضد النظام، وقد مثلت صورة التشريح التي انتشرت على نطاق واسع "خالد سعيد" نفس وظيفة التعبئة التي حققها فيديو "ندا أغا سلطان" للمتظاهر الإيراني الذي قُتل برصاص الشرطة خلال "الثورة الخضراء" عام 2009، وقد شكلت هذه المجموعة نقطة اتصال قوية بين المتظاهرين داخل البلاد والشبكات عبر الوطنية. وعادة ما يتم تداول نقاط الاتصال هذه خارج وسائل الإعلام الرسمية، التي لم تصبح تحظى بالثقة من قبل الجمهور العربي، فكانت مقاطع الفيديو والصور والرسائل التي تم تعميمها بشكل غير رسمي بمثابة "تسلسلات معلومات" لتسليط الضوء على عنف النظام وإثارة الشعور بالغضب، ومع هذا جاء رد الحكومة المصرية سريعا من خلال طلب تعطيل مزود خدمة الإنترنت الرئيسي في البلاد (ISPs) وشركة "فودافون" للحصول على تفاصيل حول المشتركين واستخدام الشبكة لإرسال رسائل نصية مؤيدة للنظام. ونتيجة الاستيلاء على وسائل التواصل الاجتماعي من قبل الحكومات الاستبدادية من أجل تعقب المتظاهرين ونشر الدعاية ومراقبة أنشطة مجموعات الاحتجاج، جاء رد النشطاء الرقميون في مصر في يناير 2011، حيث تم توزيع كتيب بعنوان "كيفية الاحتجاج بذكاء" على نطاق واسع، طلب فيه صراحة من المتظاهرين عدم استخدام تويتر أو فيسبوك أو اليوتوب أو مواقع الويب الأخرى لأنها تخضع لمراقبة وزارة الداخلية<sup>(2)</sup>.

<sup>(1)</sup> Philip N. Howard and Muzammil M. Hussain, *op. cit.*, p. 47.

<sup>(\*)</sup> بتاريخ 6 جوان من عام 2010 تم جر الشاب خالد سعيد من مقهى إنترنت بالأسكندرية وضربه حتى الموت، وقد حاولت السلطات المحلية التستر على الجريمة، من خلال الادعاء بأن "سعيد" كان تاجر مخدرات توفي بسبب جرعة زائدة. لكن صورة جسده الذي تعرض للوحشية وجمجمته المحطمة، سرعان ما تم تداولها على نطاق واسع على الإنترنت. أنظر:

- Jean-Pierre Filiu, *op.cit.*, p.65.

<sup>(2)</sup> George Lawson, , *op. cit.*, p. 461.

ودائماً في خضم الحالة المصرية، يمكننا فحص الآثار المترتبة على الدور القوي الذي لعبه جيل الشباب ووسائل التواصل الاجتماعي على حد سواء، في التعبئة وتنسيق الاحتجاجات وأخيراً في سقوط نظام مبارك، من خلال تلك الصورة التي نشرت لرجل يقف في ساحة ميدان التحرير وهو محاطاً بالمتظاهرين المحتفلين، يحمل لافتة مكتوبة بخط اليد تقول<sup>(1)</sup>: "شكراً... شباب مصر"، "شكراً لك يا Facebook" (أنظر الملحق رقم 01). هذا بالرغم من أنه كان أقل من ثمانية في المائة من المصريين مستخدمين مسجلين على فيسبوك في أبريل 2011، و 131 ألفاً حسابات نشطا على تويتر<sup>(2)</sup>.

وأخيراً، علينا أن نقر، إلى جانب "جورج لوسون" (George Lawson)، بوجود مجموعة من التأثيرات نتيجة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التغيير السياسي، بدءاً من ربط الشبكات المحلية وعبر الوطنية إلى المساعدة في بناء بيئة جديدة للمعارضة تتكون من الكتلة الترابطية لشبكات النشطاء، بالإضافة إلى هذا فإن استخدام هذه التكنولوجيات يعتبر كسر مقولة التغيير السياسي أحادي الخط حيث كشفت العديد من الحركات الثورية المعاصرة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط في الغالب عن طابع تنظيمي أفقي لامركزي<sup>(3)</sup> متعدد، كما كسرت أيضاً مقولة أن جيل الشباب غير ميسس للمطالبة بالعدالة الاجتماعية والكرامة والحرية الحقيقية<sup>(4)</sup>.

<sup>(1)</sup> Ethan Zuckerman, "New media, new civics?", *Policy & Internet*, Vol. 6, Issue 2 (June 2014), pp.151-152.

<sup>(2)</sup> George Lawson, , *op. cit.*, p. 462.

<sup>(3)</sup> *Ibid.*, p. 463.

<sup>(4)</sup> Michelle Pace and Francesco Cavatorta, *op. cit.*, p. 128.

## الفصل الثالث

**الأجيال السياسية التونسية قبل عام 2011 وسياق السلطوية  
من بورقيبة إلى بن علي.**

لا يمكن المرور إلى دراسة التغيير السياسي في تونس دون دراسة مستفيضة لظاهرة السلطوية، وهو مسعى من شأنه أن يوضح فيما بعد كيف دخلت تونس مرحلة تغيير سياسي غير مسبوق في تاريخها السياسي، ومن ثم فنحن بحاجة إلى تقديم الخطوط العريضة للتاريخ السياسي التونسي قبل عام 2011، أي الفترة البورقيبية من عام 1955 إلى غاية 1987، التي إرتسمت في البداية وفقا لأفق ليبرالية من خلال المشروع الحدائي لبورقيبة، غير أنها لم ترقى إلى سمات الليبرالية السياسية في إرساء نظام ديمقراطي، فمن سنة إلى أخرى لم يشكل المشهد السياسي التونسي سوى صورة لأوتوقراطية متحررة.

ومنذ العزل القسري للحبيب بورقيبة واستبداله بزين العابدين بن علي عام 1987 لم يُغلق القوس الاستبدادي في تونس، وظل الاستبداد القوة الدافعة وراء النظام الذي يجدد نفسه في أسسه وأساليبه التنظيمية والتشغيلية وفقا لمعدل التغيير الاجتماعي. وضمن هذا السياق، فقد تغذت خلافة الرئيس بورقيبة، لبضعة أشهر، بوهم البدء في التحول الديمقراطي، حيث شهدت تونس اهتماما متجددا على الساحة الدولية، لاسيما لدى الجمهوريين، كنظام علماني، غير أنه سرعان ما كان هذا الانفتاح السياسي، مثله مثل الماضي، فقد أدى إلى قمع كل التحركات التي ظهرت، لاسيما الإسلامية. وعلى الرغم من ترويج البعض للنجاح الاقتصادي الذي عرفته تونس زين العابدين بن علي، فقد وصفه آخرون بالقمع والفساد<sup>(1)</sup>، حيث أن الاستبدادية الجديدة لزين العابدين بن علي لم تنتج سوى نظام كليبتيوقراطي\* منذ 1987 إلى غاية 2011.

وضمن هذا السياق السلطوي الذي امتد ضمن نطاق زمني لأكثر من نصف قرن، يبدو أنه من المهم البدء في التحقيق في النشاط السياسي للأجيال السياسية التونسية، فالظاهرة الجيلية التونسية أيضا، وكما تمت الإشارة إليه في الفصل الأول، هي جزء من الطفرة الفريدة في تاريخ الأجيال السياسية في الستينات، حيث شكل نشاط الحركة الطلابية اليسارية، ثم الإسلامية فيما بعد، قوة جيلية صاعدة مهمة ومترجمة لشرعية جديدة باسم الفئات الاجتماعية المهمشة من قبل نخب الحزب الحاكم<sup>(2)</sup> التي كان يمثلها الجيل الأول الذي ناضل من أجل الاستقلال.

(1) Michel Camau et Vincent Geisser , *Le syndrome autoritaire Politique en Tunisie de Bourguiba à Ben Ali*. Paris: Presses de Sciences Po, 2003, pp. 16-17.

(\* الحكم الكليبتيوقراطي هو حكم اللصوص أو حكم الفساد.

(2) M . Chenoufi, "Le rôle des mouvements d'étudiants tunisiens de 1900 à 1975 ", dans : A. Adu Boahen et autres, *Le rôle des mouvements d'étudiants africains dans l'évolution politique et sociale de l'Afrique de 1900 à 1975*. Paris: Éditions UNESCO/L'Harmattan, 1993, p. 162.

### المبحث الأول: البورقيبية: من أفق بناء الدولة الديمقراطية إلى تشكيل السلطوية.

غالبًا ما يُنظر إلى تونس الحديثة على أنها من صنع رجل واحد وهو رئيسها الأول، ذو الشخصية الجذابة، "الحبيب بورقيبة"، فبعد أن برز كزعيم وطني من خلال النضال من أجل الاستقلال من الحكم الاستعماري الفرنسي<sup>(1)</sup>، تبنى بورقيبة بعد الاستقلال مشروع تحديثي لبناء الدولة الأمة شكلت فيه سياسات التعليم لجميع التونسيون وحرية المرأة واستخدام تنظيم الأسرة الوطنية أولويات رئيسية. ونتيجة لذلك، تلقى الغالبية العظمى من الشباب التونسي تعليمًا حديثًا وتخرجوا من المدارس الابتدائية إلى المدارس الثانوية ثم التحقوا بالجامعات<sup>(2)</sup>، وهي عوامل تحتمل نمو دولة ديمقراطية، غير أن ذلك لم يكن ممكنا في غياب بيئة سياسية مفتوحة، حيث كان بورقيبة قوة دافعة وراء إنشاء نظام سياسي مؤسسي يهيمن عليه حزب الدستور الجديد<sup>(3)</sup>.

### المطلب الأول: بورقيبة ومرحلة بناء تونس الحديثة.

قبل الحديث عن المشروع الحداثي لبورقيبة، كانت الدولة التونسية حتى عام 1955، باستثناء الوجود الفرنسي، ملكية مطلقة، حيث لم يكن هناك دستور وكان الباي يتمتع بالسلطة الكاملة، ولو كان ذلك من الناحية النظرية على الأقل، في تعيين الوزراء و سن أي قانون، وكذلك كانت تونس محمية وليست مستعمرة فرنسية، لقد كان يحكمها نظام إدارة موازية، حيث احتفظ الباي والتسلسل الإداري التقليدي بمظهر السلطة بينما كان المقيم العام والمشرفون الفرنسيون على جميع المستويات يحكمون البلاد فعليا، غير أن الباي و"القايد" (حكام المقاطعات) كانوا مفيدين للفرنسيين، فبمجرد أن اكتسبت الحركة القومية قوتها، أصبح الباي و"القايد" لا غنى عنهما بالنسبة للفرنسيين<sup>(4)</sup>.

وفي عملية انتقال تونس من الوصاية الفرنسية إلى الاستقلال، كان على بورقيبة بين عامي 1955 و1957 أن يواجه ثلاثة أخطار؛ أولاً كان عليه أن يتجنب إعطاء الفرنسيين ذريعة للقيام بأي عمل قسري وثانياً تغيير حكم الباي دون عنف وثالثاً، كان عليه أيضاً أن يحترس من الانشقاقات داخل حزبه، خاصة من أولئك الذين اتهموه بإظهار قدر كبير من ضبط النفس تجاه الفرنسيين<sup>(5)</sup>، حيث كان المحامي الباريسي،

<sup>(1)</sup> Emma C. Murphy, *economic and political change in Tunisia from Bourguiba to Ben Ali*. Great Britain: Macmillan Press LTD, 1999, p. 42.

<sup>(2)</sup> Hassen Chaabani, "The Tunisian Revolution "The Free, Youth Revolution" from an Anthropological Perspective ", *International Journal of Modern Anthropology*, Vol. 1 Issue 10 ( 2017), pp. 26-27.

<sup>(3)</sup> Emma C. Murphy, *op. cit.*, p. 42.

<sup>(4)</sup> Keith Callard, "The republic of Bourguiba ", *International Journal*, Vol. 16 Issue 1 (March, 1961), p. 19.

<sup>(5)</sup> *Ibid.*, pp. 19-20.

أي بورقيبة، متعاطفاً مع الفرنكوفونية على الرغم من السنوات التي قضاها في السجون الفرنسية، إلا أنه وجه الحركة القومية المناهضة للاستعمار نحو استراتيجية تؤكد على التفاوض والتعاون المستقبلي مع فرنسا، ويظهر ذلك واضحاً في نداء وجهه للييسار الفرنسي في عام 1952، حيث شدد على أنه إذا وافقت فرنسا على إيصال تونس نحو الاستقلال، فإن هذا من شأنه "إطالة أمد التعاون والحفاظ على المصالح الأساسية لفرنسا والعالم الحر"<sup>(1)</sup>.

وفي سبيل درء هذه المخاطر الثلاثة من قبل بورقيبة، سارت خطوات الاحتواء بشكل متسارع، فكانت البداية بإعادة تنظيم حزب الدستور الجديد من خلال عقد مؤتمره الخامس في نوفمبر 1955 مع امتناع "صلاح بن يوسف"، الذي كان لا يزال يدعي أنه الأمين العام، حيث عقد اجتماعاً منافساً في تونس ندد فيه بقبول الحكم الذاتي الداخلي بدلاً من القتال من أجل الاستقلال الكامل<sup>(2)</sup>. وفي هذه المرحلة من النضال ضد "اليسوفية"، كان على بورقيبة أيضاً قيادة الكفاح من أجل تأكيد السيادة الوطنية، وكانت الخطوة الأولى من خطته هذه هي التحرك نحو إضفاء الطابع الدستوري على البلاد، وهو المطلب المتكرر لدى الأجيال المتعاقبة من التونسيين والتطلعات الوطنية الذي تم تجسيده في إسم أول حزب سياسي تأسس في تونس "الحزب الدستوري"، ولتحقيق هذا الهدف، أوصى مؤتمر الحزب في صفاقس، من بين أمور أخرى -كانتخاب هيئة تنفيذية جديدة كان بورقيبة رئيساً لها- بإنشاء جمعية تأسيسية وطنية وانتخابها الفوري عن طريق الاقتراع العام. وضمن مرسوم صدر في 29 ديسمبر 1955 أجريت الانتخابات في 25 مارس 1956 تمت دعوة التونسيون للانتخاب<sup>(3)</sup>، وخاض الدستور الجديد وحلفاؤه باسم الجبهة الوطنية الانتخابات وحصل على 598 ألف صوت من أصل 617 ألف صوت وفازت الجبهة الوطنية بجميع المقاعد، البالغ عددها 98 مقعداً وفي تأكيد للولاء لحزب الدستور الجديد<sup>(4)</sup>. اجتمع المجلس في الثامن أبريل والذي أصبح بورقيبة أول رئيس له. وبينما كان التونسيون يتأهبون للانتخابات كانت فرنسا أيضاً قد تنبأت بانتصار قومي وقررت أنه لا يمكن حجب الاستقلال الكامل لتونس. وهكذا وفي أقل من أسبوع من الانتخابات تم التوقيع على بروتوكول جديد يبدأ بعبارة "فرنسا تعترف رسمياً باستقلال تونس"، تم من خلاله نقل شؤون الدفاع والشؤون الخارجية إلى

(1) Amy Aisen Kallander, "Friends of Tunisia": French economic and diplomatic support of tunisian authoritarianism" , in: Nouri Gana and others, *The Making of the Tunisian Revolution: Contexts, Architects, Prospects*. Great Britain: Edinburgh University Press Ltd, 2013, p.104.

(2) Keith Callard, *op. cit.*, p. 20.

(3) Mohamed Hachemi Abbès, *Bourguiba et Nourira: Souvenirs et mémoires*. Vol. 1, Paris: L'Harmattan, 2014, pp.456-457.

(4) Emma C. Murphy, *op. cit.*, p. 49.

السيطرة التونسية، ما عدا بعض الجوانب الأخرى لاتفاقيات 1955 التي بقيت سارية المفعول. ومع هذه الخطوة لا يمكن الاستمرار في المزيد الشك حول الوضع السيادي لتونس<sup>(1)</sup>.

وضمن هذا المسعى من بناء الدولة، استقال بورقيبة من رئاسة الجمعية، وأصبح رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية ووزيراً للدفاع في أبريل 1956، وبالتالي أصبح في قلب السلطة من الناحية القانونية، وفي المقابل بقي منصب الباي مجرد ظل، غير أنه كان الممكن استخدامه كمحور لتجميع العناصر المحافظة. وفي يوليو 1957 أعلنت الجمعية التأسيسية عن الجمهورية التونسية وتولى بورقيبة رئاسة الجمهورية، هذا الأخير الذي نجح في افتكاك السلطة التنفيذية والتشريعية المطلقة للباي، في حين أسندت وظيفة كتابة الدستور للجمعية فقط، وبذلك لم تسيطر على الحكومة ولم تصدر قوانين عادية، غير أن هذه الفترة من الاستبداد القانوني قد انتهت في وقت وجيز بإعلان الدستور الجديد في 1 يونيو 1959، الذي نص في ديباجته<sup>(2)</sup> "على توثيق عرى الوحدة القومية والتمسك بالقيم الإنسانية المشاعة بين الشعوب التي تدين بكرامة الإنسان وبالعدالة والحرية وتعمل للسلم والتقدم والتعاون الدولي الحر" و "على إقامة ديمقراطية أساسها سيادة الشعب وقوامها نظام سياسي مستقر يرتكز على قاعدة تفريق السلط"<sup>(3)</sup>. كما تضمن الدستور، وجود سلطة قضائية مستقلة يعين أعضائها ويشرف عليهم المجلس الأعلى للقضاء، واحتوى الدستور أيضاً على ضمانات للحقوق الفردية بما في ذلك حقوق الدين، الرأي، التنظيم النقابي، الملكية الخاصة والمساواة أمام القانون<sup>(4)</sup>.

وفي هذا السياق، وضمن الاهتمام البحثي بتحليل السياق الجيلي، وبتبني فكرة "ريتشارد برونغار" - التي تمت مناقشتها في الفصل الأول - حول وجود وحدات أجيال تتنافس للسيطرة على حركة الأجيال الأكبر نلاحظ أن الجيل الذي ناضل من أجل الاستقلال ضد فرنسا كان منقسماً إلى وحدتين أو فصلين جيلين، إحداهما بقيادة بورقيبة والآخر بقيادة صلاح بن يوسف، وقد استمر هذا الوضع بعد الاستقلال، مع مرحلة بناء الدولة القومية، حيث كان فصيل بورقيبة يتطلع إلى نموذج أتاتورك مع تأثره بالعقلانية الفرنسية، بينما كان الفصيل اليوسفي متحالفاً مع القومية العربية ومتأثر بتجربة جمال عبد الناصر، لكن الفصيل البورقيبي قد حسم هذا الصراع الداخلي مبكراً بالانتصار وعزل خصمه في النهاية، كما تخلص بورقيبة أيضاً مما يسمى

(1) Keith Callard, *op. cit.*, pp. 20-21.

(2) *Ibid.*, p. 21.

(3) الجمهورية التونسية، دستور تونس الصادر عام 1959 شاملاً تعديلاته لغاية عام 2008، على الرابط: <https://bit.ly/2ZF2fBoK> تاريخ الاطلاع: 02 نوفمبر 2021.

(4) Keith Callard, *op. cit.*, p. 21.



بـ "التراث الزيتوني" لتعارضه مع رؤية بورقيبة العلمانية الراديكالية للتحديث<sup>(1)</sup>. وقد استند بورقيبة في ذلك على واحد من أقدم الأحزاب وأفضلها تنظيماً في إفريقيا والعالم العربي، وهو حزب الدستور الجديد الذي تأسس عام 1934<sup>(2)</sup>، حيث كانت الأولوية بالنسبة لبورقيبة آنذاك هي إيجاد أساس للشعور القومي، والشعور بالانتماء إلى دولة قومية جديدة، والتي يمكن التعبير عنها من خلال الحزب وشخصه<sup>(3)</sup>.

وهكذا بدأت، عملية بناء الدولة الجديدة على يد بورقيبة وأولئك الذين من حوله ممن جاءوا من الطبقة الوسطى والمتشبعين بنظام التعليم الفرنسي الذي زودهم بالأدوات الإيديولوجية اللازمة، حيث تمركز اهتمامهم بمشروع الحداثة بشكل كبير كأحد المثل العليا، والتي تفهم كنهج للتغلب على التخلف الاقتصادي والاجتماعي، الذي كان يُعتقد أنه نتاج مؤسسات متخلفة وعادات اجتماعية مثل العقيدة الدينية<sup>(4)</sup>. وقد أدى هذا النمط في تفسير الحداثة إلى اتخاذ قرارات جريئة تمثلت في وضع سياسات اجتماعية من أجل تغيير البنية الاجتماعية التونسية بالكامل.

#### ■ بورقيبة وتجذير العلمنة في السياق التونسي بعد الاستقلال.

بنى بورقيبة مشروعه الحداثي على ركائز ثلاث تمثلت في الشروع في برنامج إصلاح تعليمي ضخم لتوسيع نطاق التعليم في جميع أنحاء البلاد واستقطاب المؤسسات الدينية وإضعافها من أجل تقليل التأثير الديني، وسياسات تتعلق بالنوع الاجتماعي أو الجندر، تمثلت بشكل أساسي في إصلاح وضع المرأة والعلاقات بين الجنسين لإدماج المرأة في سوق العمل، والحد من النمو السكاني من خلال تنظيم الأسرة<sup>(5)</sup>. كما خضع النظام الإداري خلال السنوات القليلة الأولى بعد الاستقلال لعملية "التونسنة" (Tunisification)، بوصفها استبدالاً لموظفي الخدمة المدنية والمدرسين وأفراد الشرطة الفرنسيين بنظرائهم التونسيين ممن كانوا ينتمون إلى المنظمات الشبابية والتجارية، وقد سمح هذا الاتجاه باستبدال 120 ألف موظف فرنسي بالتونسيين<sup>(6)</sup>.

(1) Fabio Merone, "Enduring Class Struggle in Tunisia: The Fight for Identity beyond Political Islam ", *British Journal of Middle Eastern Studies*, 42 Issue 1 (2015), p. 77.

(2) Moore Clément Henry, "La Tunisie après Bourguiba ? Libéralisation ou décadence politique ?", *Revue française de science politique*, Vol. 17, N° 4 (Août 1967), p. 347.

(3) Emma C. Murphy, *op. cit.*, p. 50.

(4) Fabio Merone, , *op. cit.*, p. 77.

(5) Eva Schmidt, *gender politics in transition the development of the tunisian field of gender politics 2011–2014*. Germany: Springer Fachmedien Wiesbaden, 2020, p.99.

(6) Emma C. Murphy, *op. cit.*, pp. 51-81.

## - نظام التعليم:

كان أساس برنامج التحديث الذي وضعه بورقيبة عبارة عن جهد هائل لإصلاح وتوسيع نظام المدارس الحكومية في جميع أنحاء البلاد، ففي عام 1962، أنفقت تونس ما يصل إلى 35% من ناتجها المحلي الإجمالي على التعليم والصحة إلى جانب تحسين مستوى التعليم، كما أدى توسيع بورقيبة لنظام المدارس الحكومية إلى إضعاف مكانة التعليم الديني، حيث ألغيت المدارس القرآنية الحكومية ووضعت المدارس الخاصة تحت إشراف الحكومة<sup>(1)</sup>، كما تم تقليص التعليم الديني في المناهج الدراسية والتخلي عن خريجي الزيتونة، حيث كان العديد منهم يتابعون مهناً تدريسية، فكانت احتمالات وجودهم ضمن نظام التعليم بعد الاستقلال قليلة جداً<sup>(2)</sup>. وفيما وراء هذه الإجراءات كلها يتجلى منهج جديد يهدف إلى إعادة تثقيف السكان من خلال تدريس النظام الجمهوري والتفسير المعتمد من قبل الدولة للإسلام. وعلى هذا الأساس كان من الضروري ملائمة أو تهجين التعليم الديني مع النهج التحديثي، وهو ما حصل فعلاً في عام 1961، عندما تم إلحاق جامعة الزيتونة، التي كانت مستقلة سابقاً، ككلية تابعة لجامعة تونس الحديثة التأسيس. وهكذا، أصبح علماءها، الذين كانوا يمثلون أعلى تراتبية النظام الاجتماعي القديم، تحت سيطرة الحكومة كعاملين في الدولة. وبغرض إعادة تشكيل البنية الاجتماعية ودفع التنمية كانت هنالك، برامج خاصة دعت إلى تعليم الفتيات فخصصت فصول محو الأمية للنساء، و تحسين قدراتهن كأمهات لمواطني المستقبل<sup>(3)</sup>، حيث أن مسؤولي حزب الدستور الجديد كانوا يدركون أن تزويد الفتيات بتعليم حديث يعتبر عنصراً حاسماً في التأثير على البناء الاجتماعي من خلال القيم الاجتماعية التي ستقلها هؤلاء الفتيات إلى أسرهن في المستقبل كزوجات وأمّهات، كما كانت مقتضيات التنمية الاقتصادية الفعالة أيضاً، وراء تعليم المزيد من الإناث، حيث استلزم ذلك زيادة عدد النساء ضمن القوى العاملة وفتح قطاعات جديدة لتوظيفهن، بعد أن كانت فئة قليلة من النساء تشتغل في المنازل والحقول فقط في منتصف الخمسينيات. ومع ذلك ففي عام 1956 لم يكن هناك سوى 13 % فقط من الفتيات في سن الدراسة الابتدائية ممن يحضرن الفصول بانتظام<sup>(4)</sup>.

وابتداءً من عام 1958، وبهدف توفير التعليم الابتدائي لجميع الأطفال وبعد عقد من تحسين المدارس الثانوية أيضاً، بدأت الحكومة في تخصيص ما يقرب من خمس ميزانيتها لبناء مدارس جديدة، وتدريب مدرسين إضافيين وتجديد المناهج وكان أحد القرارات المبكرة الحاسمة هو ذلك الذي شمل لغة التدريس العام

<sup>(1)</sup> *Ibid.*, p.100 .

<sup>(2)</sup> Kenneth Perkins, *a history of modern Tunisia*. 2<sup>nd</sup> Edition, New York: Cambridge University Press, 2014, p. 144.

<sup>(3)</sup> Eva Schmidt, *op. cit.*, pp. 99-100.

<sup>(4)</sup> Kenneth Perkins, *op. cit.*, p. 143.

التي يجب اعتمادها، وعلى الرغم من مكانة اللغة العربية كلغة وطنية رسمية، رأى قادة الحكومة والحزب على حد سواء ضرورة الحاجة إلى اللغة الفرنسية كجسر للعالم الخارجي وأداة أساسية للتنمية الاقتصادية ومن ثم عمل بورقيبة منذ الاستقلال، على تعيين اللغة الفرنسية كلغة ثانية بعد اللغة الأم "العربية"، وذلك بالاعتماد على كادر من المعلمين الأجانب لتغطية ما يقدر عدده بست آلاف مدرس في تونس مع الاستقلال. وفي هذا السياق، يجب أن نعلم أن بورقيبة وحزبه لم يكن يرغب في تجنيد معلمين من الدول العربية ذوو الآفاق ووجهات النظر السياسية المتباينة، وهكذا أصبح التعليم باللغة الفرنسية أمراً محتوماً. وعلى الرغم من التزام الحكومة بالنظام ثنائي اللغة والتعريب، إلا أنها لم تتخذ خطوات مهمة في هذا الاتجاه، ففي المدارس الابتدائية، تم تدريس السنتين الأوليين باللغة العربية، والباقي باللغة الفرنسية أو مزيج من اللغتين، كما كانت الفرنسية هي القاعدة الأساسية أيضاً في المرحلة الثانوية<sup>(1)</sup>.

أما القرار الثاني الأكثر أهمية أيضاً، فتعلق بطريقة تعزيز التعليم، وقد فضل، في هذا الإطار، قادة الحكومة والحزب استخدام قوتهم الكبيرة في الإقناع بدلاً من جعل التعليم إلزامياً، وبالفعل فقد ارتفعت معدلات الالتحاق بالمرحلة الابتدائية بشكل مطرد، بلغت ذروتها في الثمانينيات حوالي 85 % من الذكور و70 % في المائة من الفتيات الذين تتراوح أعمارهم بين السادسة والحادية عشرة، وبالموازاة عرفت المدارس الثانوية نفس التوجه، ومع ذلك لم يتعدى الحضور أبداً نسبة الأربعمائة من المواطنين الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 سنة، وكان ثلثي الطلبة من الإناث فقط<sup>(2)</sup>.

وإذا ما حاولنا التدقيق في مدى نجاح هذه القرارات، يبدو أولاً أن اختيار اللغة الفرنسية كان مقبولاً في فترة عام 1956، وذلك في غياب لغة دولية للعلوم، غير أنه في المقابل، ينبغي الاحتراز من تلك الثقة العلمية المبالغ فيها التي وضعها بورقيبة وقادة الحزب الدستوري في هذه اللغة، حيث أنه ومنذ حوالي عام 1970، أصبحت اللغة الإنجليزية هي اللغة الراسخة للتواصل الأكاديمي، وبالفعل ومن أجل إزالة حواجز اللغة على مستوى البحث العلمي الأكاديمي، اعتمدت جميع دول العالم غير الناطقة باللغة الإنجليزية، اللغة الإنجليزية كلغة ثانية بعد اللغة الأم، باستثناء دول قليلة، ومن ضمنها تونس، التي أبقّت على الفرنسية كلغة ثانية والإنجليزية كلغة ثالثة، وقد أدى هذا الوضع إلى حقيقة مفادها أن الطلاب التونسيين عموماً لم يصلوا إلى إتقان اللغات الثلاث في وقت واحد خاصةً الثالثة (الإنجليزية)، وقد أدى هذا الوضع غير الطبيعي إلى التأثير سلباً على تقدم البحث العلمي في تونس بشكل عام<sup>(3)</sup>.

(1) *Ibid.*, pp. 143-144.

(2) *Ibid.*, p.144 .

(3) Hassen Chaabani, *op. cit.*, p. 26.

ويبدو ثانيا أيضا أن تحقيق طموح التعليم الشامل قد مني بالفشل، ولو بصورة نسبية، ولم يتحقق إلا بعد إقرار قانون عام 1991 الذي نص على إجبارية الالتحاق بالمدارس لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ستة وستة عشر عامًا<sup>(1)</sup>.

ومع ذلك، يجب الاحتفاظ باعتبارات مهمة ضمن هذه الإصلاحات، حيث أن رفع المستوى العام للتعليم قد عزز فعلا التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأنشأ طبقات وسطى متعلمة بشكل رئيسي في تونس ومنطقة الساحل ( أي الجزء الشمالي من الساحل الشرقي التونسي من الحمامات إلى المهدية)، التي شاركت في برنامج بورقيبة الأيديولوجي و المسؤول الرئيس والمستفيد من بناء الدولة التونسية<sup>(2)</sup>.

#### - الممارسة الدينية:

في هذا الإطار عمل بورقيبة ضمن ثورته النفسية ومشروعه "نور العلم" على ضرورة إحياء أخلاقي للمجتمع العربي الإسلامي الذي يجب أن يقوم على العقلانية والتقدم التكنولوجي في محاولة لمواكبة الغرب، وقد تجلت هذه الرؤية في إقرار بورقيبة في عام 1959 بالقول أن "همنا هو أن نعيد إلى الدين صفته الديناميكية"<sup>(3)</sup>، من هذا المنطلق أراد بورقيبة تطبيق حديث ومصالح للدين، دون إزالة الدين من حياة الناس اليومية أو القضاء على التدين بشكل كامل، حيث كان بورقيبة في حاجة إلى الشرعية الإسلامية لتبرير عمله وتصرفاته في نطاق الهوية التونسية<sup>(4)</sup>. ومن أجل ذلك أراد بورقيبة الترويج لنسخة إصلاحية للدين يحرر فيها الإسلام والتونسيين على حد سواء مما اعتبره عادات وتقاليد متخلفة. وقد استدعى هذا المسعى منه في البداية اللجوء إلى منهج تربوي يوضح التفسيرات الحديثة للدين بالنسبة للتونسيين<sup>(5)</sup>، و دمج علماء الإسلام في نظام الدولة، مما مكن بورقيبة من الحصول على فتاوى شرعية لصالحه و استخدم الحجج الدينية في تبرير حملاته في إلغاء العديد من الممارسات الدينية الأساسية. وفي هذا السياق جادل بورقيبة، على سبيل المثال، بأن الصيام خلال شهر رمضان قد يُلغى في سبيل الجهاد ضد الفقر، لأنه يضعف القدرة الإنتاجية للقوى العاملة، وعلى الرغم من أنه لم يحالفه النجاح في إقناع التونسيين بهذه النقطة بالذات، إلا أن الجهود الأخرى أثبتت فعاليتها<sup>(6)</sup>. وفي هذا السياق أيضا، جاء رد بن يوسف مدويا من القاهرة، دون القدرة على التأثير طبعاً، قائلاً أن بورقيبة أخذ على عاتقه تحريم ما أذن به الله وأذن بما حرم الله<sup>(7)</sup>.

(1) Kenneth Perkins, *op. cit.*, p. 144.

(2) Eva Schmidt, *op. cit.*, p. 100.

(3) Safwan M. Masri, *Tunisia : an Arab anomaly*. New York: Columbia University Press, 2017, pp. 224-225.

(4) Eva Schmidt, *op. cit.*, p. 100.

(5) Safwan M. Masri, *op. cit.*, p. 225.

(6) Kenneth Perkins, *op. cit.*, p. 142.

(7) *Idem*.

وفي الوقت نفسه، وعلى الرغم من افتقار بورقيبة إلى التعليم الديني والدراسة المفترضة بالثقافة الدينية، فقد بلغت جرأته أن صور نفسه على أنه إصلاحى إسلامي ومجتهد ومفتي قادر على التفسير العقلي لما أتى به الإسلام من تعاليم في القرآن والسنة، فجاءت أفكاره مشبعة بعناصر العقل والعقلانية والبراغماتية، مرتكزا في ذلك على مرجعيات كانت موجودة من مدة، وفي هذا السياق، استلهم بورقيبة حجج "رفاعة بدوي رافع الطهطاوي" و "جمال الدين الأفغاني" و "محمد عبده" لتكييف الشريعة مع العصر من أجل إدخال الإسلام والمجتمع في العالم الحديث<sup>(1)</sup>،

أما على مستوى المؤسسات الدينية، وعلى شاكلة ماحدث للتعليم الزيتوني وجامعة الزيتونة، فقد تم إلغاء المؤسسات الدينية أو تغييرها وإخضاعها لسيطرة الحكومة، حيث تم حل المحاكم الدينية واستبدالها بالنظام القضائي الذي تديره الدولة، بما في ذلك محاكم قانون الأسرة، التي ظلت من مسؤولية المحاكم الدينية في جميع الدول الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باستثناء تركيا، كما أصبحت المساجد والأئمة تحت إشراف هيئة حكومية مخصصة تمثلت في مكتب رئيس الوزراء أو وزارة الداخلية<sup>(2)</sup>.

وفي الأخير يقي علينا أن نعلم أن توجهات سياسة بوقبية اتجاه الدين والسلطات الدينية غالبًا ما يُشار إليها بالعلمنة في السياق التونسي في عهد بورقيبة، سواء من قبل التونسيين أو المراقبين الخارجيين، حيث أنها عمقت التناقضات بشأن العلمانية المحكومة بقاعدة فصل الدين عن الدولة، فجاءت العلمانية البوقبية بين إحالتين؛ إحالة إلى استبعاد السلطات الدينية من السياسة وإحالة تتجه إلى عدم الفصل بين مجالات الدولة والدين<sup>(3)</sup>.

#### - قانون الأحوال الشخصية وقضية تحرير المرأة:

المجاهد الأكبر... باني تونس الجديدة... محرر المرأة"، تشير هذه الألقاب المنقوشة على الباب الرئيسي لضريح بورقيبة بالمنستير إلى أهمية حقوق المرأة ومكانتها في المخيلة السياسية التونسية بشكل عام وفي مخيلة بورقيبة على وجه التحديد الذي شكلت لديه سياسات الجندر بعدا رئيسيا في مشروع بناء الدولة الأمة<sup>(4)</sup>. لكن وعلى الرغم من أن الفضل في هذا التوجه ينسب علنا لبورقيبة، إلا أنه قد يكون بمثابة إحياء لجهود أسلافه الإصلاحيين الذين دافعوا عن تحرير المرأة من داخل الإسلام، وعلى وجه الخصوص، "الطاهر حداد" و "محمد السنوسي" وكذلك "عبد العزيز الثعالبي" والتي لا تقدر بثمن بالنسبة لبورقيبة في مشروع التحديث

(1) Safwan M. Masri, *op. cit.*, p. 225.

(2) Eva Schmidt, *op. cit.*, p. 101.

(3) *Ibid.*, p. 101.

(4) *Ibid.*, p.99 .

الخاص به، وقد تم بالفعل استدخال التبرير الإسلامي لتحرير المرأة، حيث انعكس هذا بشكل واضح في أهم ركيزة لمشروعه التحديثي وهي قانون الأحوال الشخصية، الذي يعكس أطروحة "طاهر حداد" "إمرأتنا في الشريعة والمجتمع" لعام 1930. وبإثارة بورقيبة لهذه النقاشات السابقة، أصبح لديه القدرة على تجسيد الحلم القديم المتمثل في تشريع التغييرات التي كان يؤمن بها بشدة، والتي تم التخلي عنها لأسباب سياسية خلال الحقبة الاستعمارية، خوفاً من حدوث انقسامات في وقت كانت فيه الوحدة الوطنية والتمسك بالقيم المحلية في مواجهة الاستعمار الفرنسي أمراً ضرورياً، غير أنه مع اقتراب الاستقلال، بدأ بورقيبة وحزبه الدستور الجديد في الإعلان عن مواقفهما صراحة ضمن منشورات الحزب، التي أصبحت تناقش حقوق المرأة والتوظيف والتعليم بمصطلحات أكثر ليبرالية، وتؤكد هذا بتشكيل أول تنظيم نسوي داخل الدستور الجديد عام 1950 حيث تبني الحزب بشكل رسمي قضية حقوق المرأة<sup>(1)</sup>.

ومن جانب آخر فقد كان بورقيبة مدركاً بأن إصلاحاته يجب أن تتوفر على المصادقية الكافية من قبل خبراء في الإسلام، ولهذا سعى إلى الحصول على دعم من العلماء والقضاة المسلمين المعاصرين والحرص على حضورهم في هذه العملية. ويتبين هذا المسعى في تقديمه لقانون الأحوال الشخصية كنتيجة لاجتهاد من قبل علماء جامعة الزيتونة، وعلاوة على هذا فقد كان تفويض "الطاهر بن عاشور"، شيخ وعالم الزيتونة الجليل، أمراً بالغ الأهمية بالنسبة لبورقيبة في هذا المنعطف، حيث تأكد من أن وجود "بن عاشور" ضمن النقاش قد يعطي القانون مصادقية إسلامية، وقد أكد هذا بورقيبة بقوله: "اشتغلت مع الطاهر بن عاشور على القانون، وهو لا يتعارض مع تعاليم الإسلام"<sup>(2)</sup>، غير أن هناك من علماء الزيتونة ممن لم يقتنعوا كلية بهذا القانون، حتى أن أحد الذين شاركوا في صياغته، إعترض علانية على بعض أحكامه باعتبارها مخالفة للشريعة<sup>(3)</sup>، وهو ماحدث مع شيخ الإسلام المالكي "محمد عبد العزيز جعيط"، فبعد أن حاول بورقيبة أن يقف إلى جانبه في ذلك الوقت، ورغم سعي الرئيس إلى احتوائه من خلال التودد والادعاء بأن القانون مشابه لمجلة الشيخ جعيط لعام 1949، والتي تضمنت مجموعة من الإجابات على أسئلة متعلقة بقوانين الأسرة وحقوق المرأة، إلا أن الشيخ عندما دعي من قبل بورقيبة للموافقة على نص القانون، خرج في سبتمبر 1956، بفتوى ضد القانون ووصفه بأنه مخالف للمبادئ القرآنية والتعاليم الدينية. ومع ذلك تم تعيينه في منصب مفتي الجمهورية المشكل حديثاً، وهو المنصب الذي خدم فيه من عام 1957 حتى عام 1960.

<sup>(1)</sup> Safwan M. Masri, *op. cit.*, p. 225.

<sup>(2)</sup> *Ibid.*, p. 226.

<sup>(3)</sup> Eva Schmidt, *op. cit.*, p. 102.

وهكذا، وحتى مع وجود هذه المعارضة فقد تمكن بورقيبة في نهاية المطاف من وضع القانون ضمن التبرير الإسلامي، ولكن دون الاعتراف من قبل علماء الزيتونة، بل بحجة أنه استخدم الاجتهاد ومهاراته في التفكير النقدي للوصول إلى التفسير الصحيح للإسلام، وأن القانون يعد خطوة ضرورية نحو تحرير الشريعة من التفسيرات الخاطئة القديمة وإعادة ترسيخ الجوهر الحقيقي للإسلام<sup>(1)</sup>. وبحسب بورقيبة فإن التغيير من خلال القانون "يمثل في أذهاننا خياراً لصالح التقدم... ونهاية عصر بربري وبداية عصر التوازن الاجتماعي والحضارة... ويجب علينا محاربة التقاليد التي عفا عليها الزمن والعقليات المتخلفة"<sup>(2)</sup>.

وهكذا قدم بورقيبة وأعضاء حكومته عام 1956 القانون باعتباره مرحلة جديدة من الإبداع الإسلامي رافضين بذلك الدوغماتية، ومشددين على حيوية الإسلام وقدرته على التكيف مع العالم المعاصر. ومن بين التغييرات التي أقرها قانون الأحوال الشخصية الجديد، أنه وسع حقوق المرأة من خلال القضاء على بعض الترتيبات الأبوية وحظر تعدد الزوجات، وألغى حق الزوج في تطليق الزوجة، والسماح للمرأة بتقديم طلب الطلاق، وزيادة حقوق حضانة المرأة<sup>(3)</sup>. ومع ذلك لم يستطيع القانون أن يغير القاعدة العامة أن المرأة لا تراث سوى نصف ما يرثه الرجل في علاقتهما بالمتوفي، على سبيل المثال، الأخوات مقارنة بالإخوة أو الأبناء مقارنة بالبنات، بسبب وجود حقيقة راسخة لدى علماء الإسلام وشرائع واسعة من المواطنين في المجتمع التونسي مفادها أن التفسير السائد في سورة القرآن الكريم ذات الصلة<sup>(4)</sup> ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾<sup>(5)</sup> لا يرقى إليه الشك أو يكتنفه الجدل.

وبالنظر إلى قانون الأحوال الشخصية لعام 1956 وتعديلاته اللاحقة في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات من القرن الماضي، يتضح أنه أعطى المرأة التونسية مجموعة من الحقوق لا مثيل لها في الدول العربية الأخرى، كما يكشف على نقطة مهمة وهي، أن قانون الأسرة وحقوق المرأة في تونس تضمن إصلاحات تقدمية من نواح كثيرة، لكنها لم تكن نسوية في الأصل، حيث أن وجود حركة نسوية منظمة لم

(1) Safwan M. Masri, *op. cit.*, p. 226.

(2) Charrad, Mounira M., "From Nationalism to Feminism: Family Law in Tunisia", In: Kathryn M. Yount and H. Rashad, *Family in the Middle East: Ideational Change in Egypt, Iran, and Tunisia*. United Kingdom : Routledge, 2008, p.119.

(3) Mounira M. Charrad and Amina Zarrugh, "Equal or complementary? Women in the new tunisian constitution after the Arab Spring", *The Journal of North African Studies*, Vol. 19, Issue 2 (2014), p. 233.

(4) Eva Schmidt, *op. cit.*, p. 101.

(5) القرآن الكريم، سورة النساء، الآية 11.

يتطور بشكل جدي إلا مع ثمانينيات القرن الماضي، أين أصبحت هذه الأخيرة ذات صوت مسموع في السياسة الوطنية في تونس، وبذلك فقد كان القانون إصلاحًا من الأعلى وخيارًا سياسيًا من قبل القيادة التونسية في الخمسينيات كجزء من استراتيجية شاملة لبناء الدولة التي استهدفت الشبكات الأبوية والعشائر والجماعات القبلية، أو ما تشير إليه عالمة الاجتماع "منيرة مايا شراد" باسم التضامن القائم على الأقارب<sup>(1)</sup>، وبدلاً من ذلك، زاد من تعزيز الحقوق الفردية ونموذج العائلة الصغيرة؛ والتي تبرز فيها أهمية العلاقة بين الزوجين والآباء. وبهذه الطريقة يكون إصلاح قانون الأسرة لعام 1956 تحدياً لنموذج النظام الأبوي القائم على القرابة المتأصل في الشريعة، ذلك من خلال الترويج لنموذج نووي جديد<sup>(2)</sup>.

#### ▪ بورقيبة والحزب الدستوري الجديد وفوضوية الاقتصاد الليبرالي والاشتراكية.

قد يكون من المناسب في ختام تحليل بناء الدولة التونسية بعد الاستقلال، أن ننهي هذا السياق بالإشارة إلى الفوضى والارتباك الذي شهدته تونس حول النمط الاقتصادي الذي ستتبعه بعد الاستقلال، وقد وقعت مسؤولية إدارة الاقتصاد في هذه الفترة على عاتق "الهادي نويرة" مدير البنك المركزي التونسي، الذي تم إنشائه في عام 1958، وهو العضو البارز في المكتب السياسي لحزب الدستور الجديد. ومثل رئيسه كان اعتقاد نويرة بضرورة الحفاظ على الاقتصاد الليبرالي الذي كان مفتاح الازدهار في عهد الوصاية، وفي ظل الوضع الاقتصادي المنهار لتونس خلال انتقالها إلى الاستقلال عمل بورقيبة ونويرة على توفير الدولة الأراضي للمزارعين الذين لا يمتلكون أو يمتلكون القليل منها. ودون المساس بحقوق الملكية الخاصة، عملت الدولة على توزيع الأراضي الزراعية التي تركها المستوطنون، وهي الأملاك المسترجعة من مجلس الحبوس، بالإضافة إلى العقارات التي اشترتها طوعاً من الأوربيين الذين لا يزالون مقيمين في البلاد، أما المالكين الجدد فقد طلب منهم تكوين تعاونيات تسمح لهم بتأمين آجال قروض ربحية والحصول إلى المكننة الفلاحية، وقد جنى هذا الاعتدال الاقتصادي حوالي خمسون مليون دولار من المساعدات الأمريكية لتونس خلال الخمس سنوات الأولى من استقلالها<sup>(3)</sup>.

وفي عام 1964 وبعد أن احتدم الجدل حول التوجه الأيديولوجي للدولة، فضلاً عن المخطط الاقتصادي لمواجهة التخلف، أصبح بورقيبة والدستور الجديد ملتزمين بشكل متزايد "بالاشتراكية التونسية"، ونتيجة لذلك غير الحزب الدستوري إسمه ليصبح الحزب الاشتراكي الدستوري، و بعد ذلك شرع بورقيبة والنخبة الحزبية

<sup>(1)</sup> Mounira M. Charrad and Amina Zarrugh, *op. cit.*, p. 233.

<sup>(2)</sup> Charrad, Mounira M., *op. cit.*, 119.

<sup>(3)</sup> Kenneth Perkins, *op. cit.*, p. 150.



المحيطة به بحماس في التأميم والتصنيع البديل للواردات والتجميع الزراعي أو نظام التعاونيات تحت إشراف "أحمد بن صالح" وزير الدولة والمالية والتخطيط، الذي كان يهدف إلى أشياء أعظم من مجرد إعادة ترتيب الزراعة، لقد كانت إصلاحاته تهدف لتشمل تنظيم الصناعة والتجارة والأسعار والائتمان والإدارة، وبالنظر إلى هذا، يمكن فهم هذا التوجه ضمن ما تناوله "أشفور" (Ashford) بأن التنمية والتسييس مترابطان في دولة تتركس جهودها بشكل كلي من أجل إحداث التغيير الاجتماعي، وقد ثبت هذا بشكل واضح بالنسبة لبن صالح حيث أصبح الأعضاء المؤثرون في النخبة الحزب يشعرون بالغيرة من النفوذ الذي استطاع أن يمارسه على الاقتصاد، فضلا عن الصلاحيات المتزايدة التي أصبحت وزارته تتمتع بها كتحديد الهيكل المناسب لكل قطاع ووضع تنظيم التجارة تحت تصرف المجالس الإقليمية والمحلية الجديدة، وتحديد متطلبات التنمية عبر القطاعات<sup>(1)</sup>. وكانت النتيجة أن بدأ بن صالح يتعرض للشك من طرف أقرانه خاصة بعد أن قرر عام 1969 الاستفادة لأقصى حد من ثقة الرئيس، فوسع المخطط التعاوني للإنتاج الزراعي بشكل كبير، وإعلان إنشاء تعاونيات جديدة<sup>(2)</sup>، وقد كان لهذا الاتجاه أثره البالغ على القطاع الزراعي، حيث اتجه العديد من ملاك الأراضي إلى تنويع استثماراتهم كاحتياط ضد إمكانية استحواذ الدولة على ممتلكاتهم في المستقبل، ووضع الأموال في الأشغال العامة ومشاريع البناء الأخرى التي ازدهرت بعد الشروع في الخطة<sup>(3)</sup>.

وفي مواجهة بن صالح لم يتكون خطاب المعارضة من داخل نخب الحزب فحسب، بل ولدت معارضة شديدة لدى قطاعات كبيرة من المجتمع والتي كانت ممثلة من قبل الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والاتحاد الوطني للفلاحين التونسيين (UNAT)، حيث قاومت تقليص الملكية الخاصة وطالبت بالمنافسة الحرة بين الدولة والمؤسسات التعاونية والخاصة، هذا بالإضافة رفض البنك الدولي تقديم المساعدة للبرنامج عام 1969، وحينئذ صار من الممكن أن ينقلب الحزب والرئيس على بن صالح<sup>(4)</sup>. وبسبب طموحات بن صالح الخاصة من جهة وتهديد وحدة الحزب من جهة ثانية، تم خفض رتبته في تعديل وزاري مع السماح له مرة أخرى بالترشح لانتخابات الجمعية الوطنية، غير أن هذه التغييرات في مجملها كانت تتجه نحو إثبات أن إستراتيجية التنمية الاشتراكية كانت خاطئة برمتها، وبذلك تمت مراجعة قانون الإصلاح الزراعي بالكامل للاعتراف بالحقوق في الملكية الخاصة واستغلال الأراضي، وتم تعديل وضع التعاونيات للسماح للمزارعين بدرجة أكبر من الحرية في إنتاج المحاصيل وإدارة المزارع. وتوحي هذه الأمور

(1) Emma C. Murphy, *op. cit.*, pp.55-56.

(2) Douglas E. Ashford, "Succession and social change in Tunisia", *International Journal of Middle East Studies*, Vol. 4, N° 1 (Jan., 1973), p. 31.

(3) Kenneth Perkins, *op. cit.*, p.154.

(4) Emma C. Murphy, *op. cit.*, pp. 56.

ببداية تخلي بورقيبة عن ايماءاته الاشتراكية والتوجه نحو التحرير الاقتصادي، وقد كانت أولى علامات هذا التوجه تعيين "باهي لدغم" في منصب رئيس الوزراء، الذي تم إحياءه، وهو رجل محافظ عمل على تمديد الإصلاح الزراعي ليشمل تشجيع القطاع الخاص في الصناعة، والحد من الضوابط المختلفة على الاقتصاد، ودرجة محدودة من الخصخصة في شكل مبيعات للبعض. ومع ذلك، فإن هذا الميل إلى القطاع الخاص لايعني تلاشي أو انسحاب الدولة كليا، فقد ازداد دعم الدولة للقطاع العام طوال السبعينيات، من 13.5 مليون دينار تونسي في عام 1971 إلى 248.3 مليون دينار تونسي في عام 1982، تم صرفها كقروض وإعانات صيانة واستثمارات جديدة<sup>(1)</sup>. أما ثاني علامات هذا التوجه فتمثلت في استثمار بورقيبة لجهود الدولة لتسويق الشواطئ التونسية كوجهة سياحية على البحر الأبيض المتوسط، وقد نجح ذلك في جلب العملات الأجنبية والاستثمارات الدولية، حيث استقبلت تونس حوالي 80 ٪ من السياح من أوروبا. وفي قلب هذه المعطيات وفي مأدبة غداء على شرفه، أشاد الرئيس "جورج بومبيدو" (Georges Pompidou) بتضامن بورقيبة مع فرنسا وثقافتها وقراره بتوجيه البلاد على طريق التعاون الوثيق مع القوة الاستعمارية السابقة، وهو ما يسهل إبرام اتفاقية شراكة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية<sup>(2)</sup>.

ومع ذلك، وحتى مع تضاعف قطاع السياحة خلال السبعينيات، فالتوجه الاقتصادي لبورقيبة بتطوير الجيوب السياحية ذات الخدمات الكاملة على طول ساحل البلاد، حول الحمامات وجزيرة جربة، في الواقع لم يؤد إلا إلى تعزيز القوة الاجتماعية والاقتصادية للمناطق الشمالية والساحلية على حساب جزء كبير من المناطق الداخلية والجنوبية. ومرة أخرى وفي عام 1973 تأثر القطاع بشدة بأزمة النفط، وواجهت تونس مشاكل عدة تمثلت في إرهاب الضرائب وأخرى تعلقت بالمياه وإهمال الزراعة. ولتغطية هذه المشاكل والعجز الاقتصادي الحاصل زاد تغدي الدولة على التبعية من أوروبا، مما ولد عجزًا تجاريًا منتظمًا تجاه فرنسا<sup>(3)</sup>.

وفي الأخير وبعد هذا التحليل، نقف على جوهر الفكر البورقيبي، حيث اعتمد على مصفوفة من تناوب للأدوار، ففي البداية كان الدور للمرجعية الدينية من خلال استقطابها، في تحرير المرأة وإعادة بناء الهوية التونسية، ثم بعد ذلك جاء الدور للاشتراكية والليبرالية في التنمية الاقتصادية. ومع ذلك، ولئن كان بورقيبة قد استطاع أن يرسم لنفسه صورة القائد الليبرالي المعتدل، خصوصا بالنسبة للغرب، فإن سياساته الاقتصادية التي انخرط فيها، ضمن مشروعه التحديثي لبناء تونس الجديدة، قد صبغت في صالح الطبقة الوسطى الليبرالية

(1) *Ibid.*, pp. 56-57.

(2) Amy Aisen Kallander, *op. cit.*, p. 106.

(3) *Idem.*

التي كانت المسفيد الأكبر، وهو ما أدى اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء وإختلال التوازن الإقليمي، مما تسبب في زيادة الفتنة في السبعينيات والثمانينيات واندلاع احتجاجات في الجنوب والجنوب الغربي<sup>(1)</sup>.

### المطلب الثاني: البورقيبية وتشكيل السلطوية.

إن مفهوم البورقيبية، يجعل من الممكن إستيعاب السلطوية التونسية، على الطراز البونابارتي، فمؤدج بورقيبية بشبه النموذج الأصلي البونابارتي، فالخطاب السياسي للزعيم لا يخرج عما قاله نابليون الثالث عام 1853: إلى من يأسف لعدم وجود نصيب أكبر من أجل الحرية، أجيبة بأن: الحرية لم تساعد أبداً في تأسيس بناء ما، بل تعمل على تتويجه عندما يتعزز مع الوقت. ومما يسمح بجلب أوجه التشابه الدقيقة لهذا الوضع أيضاً، هو أن الدولة البونابرتية تفرض نفسها على أنها وكيل رئيسي في عملية البناء الاقتصادي والسياسي دون المساس بمبادئ الليبرالية ولكن تطوير ما يطلق عليه الماركسيين وصف الاستقلالية مقابل الجماعات الاجتماعية والمؤسسات المدنية، وفي تونس أيضاً يمكن القول إن هذه العناصر قد شكلت أسبقية بالنسبة لبورقيبة بعد الاستقلال كفترة حاسمة من تاريخ البلد، حيث اعتبر التأخر المسجل في جميع المجالات موضوع مقلق ويحتاج إلى جهود طارئة فالبلد لا ينتظر شيئاً وراء المحادثات الشكلية والفتن، وخاصة مع تواجد الجيش الفرنسي على الأراضي التونسية التي تأوي قوات جزائرية، وهذه الظروف تتطلب حسب بورقيبة وجود السلطة المركزية دون تشتيتها، بحيث أن ذلك يؤدي إلى تعزيز الانضباط في الوضع<sup>(2)</sup>.

ومن هذا المنطلق فقد استغل بورقيبة هذه الظروف واستخدمها كذريعة موضوعية ورأى أن مركزية الدولة لها الأولوية على الديمقراطية، فأى معارضة لشخصه وسياسته، والتي كانت في نظره واحدة، قد تؤدي إلى تمزيق أوصال المجتمع ككل، وقد أعلن ذلك بالفعل عام 1957 بأنه يجب حظر الحريات، إذا كانت ستضر بالمجتمع وتؤدي إلى تفكك الدولة. ونتيجة لذلك، وفي أعقاب الاستقلال مباشرة، بدأ بورقيبة في عمليات تجسيد نظام شخصي انفرادي وسلطوي في الوقت ذاته بدون تناوب ديمقراطي، يقوم هذا النظام على قمع الخصوم بلا رحمة، وأكثر من ذلك، لم يتردد النظام البورقيبي، في أحيان كثيرة، في إصدار أحكام على العديد من الأشخاص من جميع الاتجاهات السياسية بصفة جماعية، لنفس الدوافع وأمام نفس المحاكم، حيث لم تعترف الدولة "البورقيبية" بأي وضع لأي سجين سياسي، وكانت أكثر التهم تكراراً تتعلق بالدستور والعضوية في جمعية غير معترف بها أو التآمر على أمن الدولة، والإخلال بالنظام العام، والتشهير ونشر أخبار كاذبة من المحتمل أن تخل بالنظام العام. وفي ظل نظام عهد بورقيبة، تمت إدانة وسجن ما يقرب ألف أو ألفين

<sup>(1)</sup> *Ibid.*, pp. 104-107.

<sup>(2)</sup> Mahmoud Ben Romdhane, *état, économie et société: Ressources politiques, légitimation et régulations sociales*.Tunis: Sud Editions, 2011, pp.68-69.

شخص لأسباب سياسية، ويبقى العدد الدقيق للمعتقلين غير معروف حيث لم يتم إجراء إحصاء دقيق سواء من قبل المعتقلين السابقين أنفسهم أو من قبل منظمات غير حكومية مستقلة مثل الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان<sup>(1)</sup>. وهكذا تسمح لنا هذه العناصر الأولى بأن اللعبة السياسية لبورقيبة، ومن ورائه حزبه الدستور الجديد، قد استندت على جهاز الدولة من خلال نظام مركزي لخدمة أجدته السياسية، وتعزيز أجهزة الحزب لخدمة أجدته الخاصة في الوقت نفسه<sup>(2)</sup>.

وبذلك، يبدو أن أولى معايير تمييز السلطوية التونسية في عهد بوقيبة هي التركيز الشديد، حيث مثلت المركزية الإدارية إحدى الخيارات الأساسية لدستور 1959، ويبدو هذا الخيار كافياً لتفسير كيفية عمل جهاز الدولة لتحقيق الأجندة السياسية لبورقيبة، ويتبين ذلك بسهولة بالرجوع إلى الدستور التونسي حيث يجمع رئيس الجمهورية بين الوظيفة السياسية والوظيفة الإدارية في الدولة، وهو المخول الرئيسي بضبط السياسة العامة للدولة وتحويل تصوراتها إلى نصوص قانونية (الفصلين 49 و 28 من الدستور)، وهو المسؤول الرئيسي على تنفيذها. وأكثر من ذلك يظهر رئيس الجمهورية من خلال الأحكام المختلفة من الدستور بمنزلة رئيس الإدارة التونسية، بالإضافة إلى إسناد الوظائف المدنية والعسكرية وتنفيذ القوانين وممارسة السلطة الترتيبية العامة على إمتداد المجال الترابي، مما يسمح بتدفق التسلط إلى كل مناطق الجمهورية<sup>(3)</sup>، فمن خلال هذا الدستور تم التأكيد على أن الرئيس هو المؤهل الوحيد لتوزيع أوراق اللعبة السياسية، وهو المكلف بمباشرة كل المهام والمسؤول عن الصواب والخطأ أيضاً. وفي إطار هذا الوضع، وبشكل لا يتناسب مع الترتيبات الدستورية التي تخدم الرئيس، جاءت أزمة 1969 أو فشل تجربة التعاونيات، كما أشرنا آنفاً، لتقلي بالمسؤولية الدستورية على بورقيبة كونه الفاعل السياسي الرئيسي، ولأنه كذلك من عين "بن صالح" وسانده في خلافه مع معارضيه من داخل الحزب. وبمقتضى هذا دخلت الشرعية التاريخية للزعيم في مرحلة تفتت غير مقبول، وبالنظر لهذا كان المخرج القانوني الوحيد بالنسبة لبورقيبة هو دستور 1976، الذي جاء من أجل إيجاد صيغة تسمح بالتسيير المباشر دون أي إلزام مباشر في ظل ظروف متغيرة، وبذلك أصبح من الممكن للرئيس ممارسة الحكم الفعلي من خلال حكومة تتحمل وحدها المسؤولية في حالة الخطأ، وهو ما وصفه

(1) Larbi Chouikha, "Évoquer la mémoire politique dans un contexte autoritaire: « l'extrême gauche » tunisienne entre mémoire du passé et identité présente ", *L'Année du Maghreb*, VI (2010). Disponible sur: <https://bit.ly/3CaFLpu>. Accédé le: 14 novembre 2021.

(2) Emma C. Murphy, *op. cit.*, p. 51.

(3) لطفي طرشونة، "منظومة التسلط في النظام السياسي التونسي قبل ثورة 14 يناير" في: محمد مالكي وآخرون، "ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات"، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012، ص ص 43-44.

الأستاذ "الصادق شعبان" بالقول أن: " الرئيس بإمكانه أن يتخلص من بعض الأدوار وما تقتضيه من التزامات لكن دون أن يخسر رقابته على الدولة"<sup>(1)</sup>.

وبالتحول إلى تعزيز بورقيبة لأجهزة الحزب، وهي بنظرنا، الأكثر أهمية في تعزيز السلطوية البورقيبية، يتضح في البداية أن بورقيبة كان مقتنعا بأن سر فعاليته يكمن في سيطرته على حزب قوي ومنضبط، ولذلك حافظ على جهاز الحزب وتعزيزه، مستخدماً خلاياه العديدة في جميع أنحاء البلاد للوصول إلى الجماهير والحفاظ على قاعدة دعم شعبية واسعة، كما ظل هو نفسه رئيساً للحزب، وعلى اتصال وثيق بكوادر الحزب الرفيعة واستخدمهم لنشر عبادة الشخصية من حوله. فقد استخدم الحزب لخدمة أجندته السياسية الخاصة، بينما كان جهاز الدولة كوكيل منفذ لأجندته السياسية، ولقد وفر كل هذا الشرعية والدعم الجماهيري اللازمين لكل من بورقيبة وحكومته<sup>(2)</sup>.

وإذا كانت اجتماعات الحزب منذ 1955 قد تجنبت قضية العلاقة بين الحزب والدولة<sup>(3)</sup>، فإن إعادة تنظيم الحزب عام 1958 ومؤتمري بنزرت عام 1964 والمونستير عام 1971، تكشف بشكل واضح عن ربط صريح بين الحزب والدولة. وهكذا وبإعادة تنظيم عام 1958، تم تأكيد هذه الإرادة صراحة من خلال منح أعضاء الحزب في الحكومة سلطات أكبر حتى على حساب الحزب نفسه، كما أن هذه الاصلاحات أعادت هيكله الحزب ليكون له تسلسل هرمي تنظيمي مواز للحكومة، مما أدى اسمياً إلى زيادة التماسك والفعالية ولكنه في الواقع قلل من التمييز بين الحزب والدولة<sup>(4)</sup>. أما بالنسبة لمؤتمري بنزرت والمونستير فقد وضحا الرؤية حول طبيعة العلاقة بين الحزب والدولة، وهي أن الحزب هو صانع إيديولوجية الدولة، أما هذه الأخيرة، فإن دورها يتمثل في تنفيذ البرامج التي يتم صياغتها من قبل الحزب. وبخصوص هذا الانصهار بين الحزب والدولة تصف لنا "ليليا بن سالم" ذلك بأنه ورغم إختلاف الهيكلين التنظيميين، فإنه يصعب التمييز بين صفة المسؤول الحكومي ومسؤول الحزب، فالحزب سبق الدولة ليحتويها في مراحل نشأتها الأولى ليتحول هذا الاحتواء إلى هيمنة<sup>(5)</sup>.

ولفهم منطق هذه الهيمنة، أو علاقة الحزب المتحكم بالدولة، تكشف الممارسة السياسية التونسية أن الحزب قد جعل مسألة تعيين المسؤولين الجهويين الممثلين للسلطة المركزية خاضعة كلياً لشرط أولي، وهو

(1) عبد الرحيم حافظ، مرجع سابق، ص 238.

(2) Emma C. Murphy, *op. cit.*, pp. 51-52.

(3) Kenneth Perkins, *op. cit.*, p.51 .

(4) Emma C. Murphy, *op. cit.*, pp. 51-52.

(5) عبد الرحيم حافظ، مرجع سابق، صص 224 - 232.

مشاركة هؤلاء في الأنشطة الحزبية وحيويتهم لدعم خيارات الحزب- الحكومة، ولربما كانت الصورة القسوى لمنظومة الحزب- الدولة، هي إقرار الحزب بمعية الحكومة عام 1963 إسناد رئاسة لجان التنسيق الحزبي بصفة آية للوالي، فأصبح بذلك الممثل الأول لرئيس الجمهورية وللحكومة جهويا وهو نفسه الممثل الأول للحزب، وقد استتبع هذا، في مؤتمر بنزت، بتشكيل أول مكتب موسع أو لجنة مركزية تتألف من الأعضاء المنتخبين وكل كتاب الدولة وكل الولاية كمثلين لها، ومن هذا المنطلق يبدو أن الحزب فعلا قد تكفل بمسؤولية الدولة. ومن الواضح أيضا أن هذه الرغبة في الهيمنة كانت منطلقا بورقبيبا حيث صرح قائلا في خطابه الافتتاحي عام 1964 أن "الحزب تولى مسؤولية الدولة"<sup>(1)</sup>.

وواقع الأمر، أن هذا الاحتواء من قبل الحزب الدستوري الجديد، لم يقتصر على أجهزة الدولة فحسب بل امتد إلى المنظمات النقابية والعمالية، ومن الأمثلة على ذلك ماحدث مع الاتحاد العام التونسي للشغل. لكن وقبل الانتقال إلى مسرح إحتواء الاتحاد يقتضي منا التحليل الأولي العودة إلى حدة الصراع بين بورقيبة والاتحاد بعد الاستقلال، والتي اتسمت بالفعل ورد الفعل، ويمكن القول أن ذلك تزامن تحديدا مع إلغاء الوحدة الجمركية بين تونس وفرنسا، وهجرة الرأسمال الأجنبي وانهايار الاقتصاد. وأمام هذا الوضع إضطر بورقيبة وحزبه الحاكم إلى طمأنة المستثمرين بانتهاج سياسة ليبرالية تحررية خالصة، وقد كان هذا كافيا لخروج الاتحاد في مؤتمره لعام 1956 ببرنامج إقتصادي إشتراكي، وهنا دخل بورقيبة في مواجهة علنية مع الاتحاد<sup>(2)</sup>.

وفي ظل هذا الوضع، كان رد فعل بورقيبة سريعا كالعادة، من خلال سياسته المعتادة في تحريك الشخصيات داخل الآليات الوظيفية للحزب، ولعب الزملاء البارزين ضد بعضهم البعض وجعلهم في صالحه، فبعد تعامله عام 1955، مع الزعيم الديناميكي في الاتحاد العام التونسي للشغل "أحمد بن صالح"، في مواجهته ضد بن يوسف، حاول الإطاحة بين صالح، بعدما أثارت حفيظته المذاهب الاشتراكية للاتحاد العام التونسي للشغل ومطالب هذا الأخير بأن تصبح الإستراتيجية الموجهة لكل من الحزب والدولة، وهي المسألة التي لاتروق لا لبورقيبة ولا لنخب الحزب الدستوري على حد سواء. وبالفعل فقد تم وضع حد لنفوذ بن صالح من خلال تشجيع خاص من بورقيبة لعضو نقابي مخضرم آخر وهو "الحبيب عاشور"، الذي تمكن من تقسيم الاتحاد من خلال إغراء ثلث أعضائه ضمن شق منافس مطالب بالمصالحة ولم شمل الاتحاد بشرط تحية بن صالح، وبالفعل استقال بن صالح وانحرفت إدارة الاتحاد العام التونسي للشغل وعينت أمينا عاما جديدا،

(1) عبد الرحيم حافظ، مرجع سابق، صص 224-225.

(2) عزمي بشار، الثورة التونسية، بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012، ص 66.

وهو "أحمد تليلي"، الذي عمل أيضًا في المكتب السياسي للحزب الدستوري، واختفى الاتحاد على مدى الخمسة عشر عاما التالية من المسرح السياسي وبقى ملحقا بالحزب فحسب<sup>(1)</sup>. وهكذا يكون بورقيبة قد نجح في عملية إحتواء الاتحاد وإخضاعه لسلطة الدولة ورقابة حزبه، غير أن المفارقة هنا هي عودة بورقيبة والحزب الدستوري الجديد، كما أشرنا سابقا، إلى تبني البرنامج الاشتراكي للاتحاد، بعدما فشلت الدولة في جلب الرأسمال الأجنبي، وقد حصل ذلك ضمن تقارب وصل إلى حد التماهي بين برامج الحزب والاتحاد العام التونسي للشغل<sup>(2)</sup>، حيث شكل البرنامج التعاوني، الذي قاده بن صالح -كوزير للإقتصاد والتخطيط- الأولوية على جميع الأشكال الأخرى لتحفيز التنمية، كما لقي الدعم الكامل من الرئيس والحزب والقيادة مثل "باهي الأدغم"، الذي أصبح فيما بعد أحد أكثر منتقدي البرنامج شراسة، حيث انضم إلى قيادة الحزب في زيارات ريفية للدفاع عن النظام التعاوني<sup>(3)</sup>. وفي واقع الحال، فإن هذا التحالف بين الاتحاد والدولة في هذه المرحلة قد كان له أثره البالغ في تعزيز انفرادية بورقيبة، بسبب وجود دعم نقابي قوي، بالإضافة أيضا إلى تعزيز تشابك الحزب الدستوري ومؤسسات الدولة في فرض سيطرة شبه كلية على تفاصيل الحياة الاقتصادية الاجتماعية في تونس<sup>(4)</sup>.

وباستخدام نفس السياسة والتكتيك، لا يمكننا تجاهل الطريقة التي تعامل بها بورقيبة وحزبه ضمن أجهزة الدولة، مع الاتحاد العام للفلاحين التونسيين (UGAT)، عندما بدأ بالتحريض ضد فكرية الدستور الجديد في نوفمبر 1955<sup>(5)</sup>، وتأييده لبن يوسف، حيث تم محو الاتحاد من المشهد السياسي والاجتماعي التونسي. وبالفعل فإن انقسام هذا الأخير -الذي تسبب فيه مزارعون من منطقة الساحل- كان قد أصابه في مقتل، خاصة بعد أن تم تعزيزه بإجراءات أكثر فاعلية من قبل جهاز الدولة تمثلت في تواطؤ الحكومة التي جمدت كل علاقاتها مع الاتحاد العام للفلاحين ونبده واعتباره منظمة وطنية غير مؤهلة لتمثيل قطاع مهني، وبالفعل تم استبدال الإتحاد تماما بهيكل آخر جديد، تم دعمه وتعزيزه من قبل بورقيبة، وهو الاتحاد الوطني للفلاحين التونسيين (UNAT)<sup>(6)</sup>. وبالنظر إلى هذه الإجراءات وعمليات الاستقطاب، نتضح لنا فكرة في غاية الأهمية وهي أن المنظمات الوطنية وفقا للفكر البورقبي لا يمكن لها الدفاع عن مصالح جمهورها إلا من داخل حدود

<sup>(1)</sup> Kenneth Perkins, *op. cit.*, p.139 .

<sup>(2)</sup> عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 67.

<sup>(3)</sup> Douglas E. Ashford, *op. cit.*, p. 30.

<sup>(4)</sup> عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 68.

<sup>(5)</sup> Emma C. Murphy, *op. cit.*, p. 52.

<sup>(6)</sup> Michel Camau et Vincent Geisser, *op. cit.*, p. 146.

الولاء الحزبي وأن النقابات العمالية لا تستطيع أخذ زمام المبادرة السياسية أو الثورة الاجتماعية ولكن يجب أن تتبع البرامج التي وضعها الحزب<sup>(1)</sup>.

وبعد هذه النظرة، فمن الضرورة الإقرار، بأن فكرة الديمقراطية، منذ بداية مرحلة البناء الوطني، كانت غائبة بصورة مطلقة، ولقد سجل الأستاذ "محمود بن رمضان" -الإقتصادي والشخصية البارزة في حركة التجديد- في هذا السياق، أنه وإلى غاية نهاية الستينيات من القرن العشرين لم يكن من الممكن تصور عملية ديمقراطية في تونس، بسبب أن عملية البناء لم تترك أي مجال لظهور الأحزاب السياسية، بل وأكثر من ذلك فقد اختفى الحزب الدستوري القديم وتم حصر الحزب الشيوعي التونسي عام 1963- والذي لم تكن له سوى قواعد ضعيفة خارج الحركة الطلابية، كما أن مؤسسات المجتمع المدني كانت إما ضعيفة أو غير موجودة بالأساس، أو أنها خضعت لعملية تهجين من قبل الحزب-الدولة، وعلى رأسها ماحدث للاتحاد العام التونسي للشغل، كإتحاد نقابي شديد الضراوة، ونقائبي المحامين والأطباء<sup>(2)</sup>، والاتحاد الوطني للنساء التونسيات الذي استجاب للحزب الدستوري في الترويج لقانون الأحوال الشخصية، ولا سيما في المناطق الريفية، حيث كان لدى النساء والرجال على حد سواء تحفظات على الإصلاحات<sup>(3)</sup>.

#### ▪ البورقبيية في مواجهة "التونسيين" \* "Tunisois" والنقابات تطور أم تزعر الهيمنة.

منذ في عام 1969، لم يكن لإخفاق السياسة التعاونية مع "أحمد بن صالح" أي بديل سوى التخلي عنها، وكالعادة، وبالسرية المهودة، ألقى بورقيبة بالمسؤولية على عاتق الوزير الذي فرضه ودعمه، فتمت إحالته إلى المحكمة العليا، والتوجه نحو سياسة اقتصادية ليبرالية جديدة، في أوائل السبعينيات لتلبية متطلبات زيادة رأس المال وتعزيز سوق العمل، وهكذا وضمن حركة واحدة، مهدت أزمة أواخر الستينيات، الطريق لرأسمالية استبدادية، وفي الوقت ذاته ألحقت الضرر بروح الجماعة الحاكمة<sup>(4)</sup>، وهو ما جعل النخب الحزبية التي رفضت الاشتراكية الجماعية لبن صالح، لأنها هددت احتكار الحزب للسلطة، أن أصبحت أكثر قلقا أيضا من رد الفعل الليبرالي الذي من شأنه أن يقوض مواقفهم أيضا<sup>(5)</sup>.

(1) Emma C. Murphy, *op. cit.*, p. 52.

(2) Mahmoud Ben Romdhane, *op. cit.*, p. 72.

(3) Kenneth Perkins, *op. cit.*, p. 143.

(\*) التونسيون" بالمعنى السياسي للمصطلح يشكلون شبكة وليس سجل لأحوال المدنية، إنهم لا يمثلون الاطارات الأصلية من العاصمة فحسب، بل يفتحون على المناطق الأخرى، ارتبطت هويتهم السياسية بثقافة المؤسسة التي قوضتها السياسات الغريزية لبورقيبة  
أنظر:

- Michel Camau et Vincent Geisser.

(4) Michel Camau et Vincent Geisser, *op. cit.*, p. 179.

(5) Emma C. Murphy, *op. cit.*, p. 58.



وفي خضم ذلك، جاء المؤتمر الحزبي الثامن المنعقد بالمنستير في أكتوبر 1971، الذي أدخل تونس في مرحلة فريدة، فقد كان مسرحاً لمواجهات لم يسبق لها مثيل من قبل، حيث كان الدور للتونسيين (Tunisois) والانتصار بأغلبية الأصوات على بورقيبة، وتغليب توجههم الذي يهدف إلى جعل الزعيم يوافق على تعاقب القيادة وإعطاء أسبقية للمنطق المؤسسي<sup>(1)</sup>. غير أن هذا الانتصار كان باهظ الثمن حيث اتخذ بورقيبة ومعه الهادي نويرة الذي جاء ترتيبه في المرتبة الخامسة قراراً حاسماً تمثل في محاربة هذا التيار الإصلاحية - الذي قاده أحمد المستيري - وفقاً لنهج غير ديمقراطي، حيث قرر الرئيس إبعاد أحمد المستيري وعين الديوان السياسي بقرار منه ضد الأغلبية<sup>(2)</sup>. وهكذا تكرر خروج التونسيون من الحزب بصفة رسمية ضمن مؤتمر جديد عام 1974 والذي ألغى المؤتمر السابق، ومنح، في الوقت نفسه، بورقيبة رئاسة الجمهورية مدى الحياة. وكانت النتيجة أن عزز هذا الأخير سلطته وجعلها أكثر مركزية بدلاً من تقليصها، كما دفع بالمعارضة إلى خارج الحزب، التي اكتفت بإنشاء حركات غير رسمية مثل حركة الوحدة الشعبية التي قادها بن صالح من المنفى في أوروبا، وحركة الاشتراكيين الديمقراطيين بقيادة أحمد المستيري<sup>(3)</sup>.

وبالموازاة مع ذلك، كان الاتحاد العام التونسي للشغل، المنضوي تقليدياً في قلب الحزب الاشتراكي الدستوري، على استعداد لمواجهة الحكومة بشأن قضايا البطالة وارتفاع الأسعار وتدهور ظروف العمل، وكانت أولى أوجه هذه المواجهة هي التنديد الرسمي للإتحاد بسلسلة من الإضرابات الجامعة لعمال النقل والتبغ والصناعات والخدمات البريدية، فضلاً عن الاضطرابات في الحرم الجامعي باسم "لجنة الجامعة المؤقتة"، وبالموازاة مع ذلك تواصلت انتقادات حبيب عاشور وصحيفة الاتحاد "الشعب"، للحكومة. أما بالنسبة لعمال الاتحاد فقد وجدوا في استخدام الإضرابات الجامعة وسيلة لتحويل أجندة عاشور إلى اليسار السياسي، في حين أن عاشور يمكن أن يستخدم تهديداتهم كورقة مساومة في محادثاته مع الحكومة<sup>(4)</sup>. ومع نهاية هذا التصعيد الذي تميز بالإضرابات والاشتباكات بين المضربين والشرطة واستقراوات ضد الاتحاد العام التونسي للشغل واستقالة حبيب عاشور من المكتب السياسي واللجنة المركزية للحزب، وفشل بعثات المصالحة، جاء رد الاتحاد على مضايقات النشطاء النقابيين، بإصدار إشعار بإضراب عام تحذيري في 26 يناير 1978، وكان الإضراب مسرحاً لحدوث الكارثة لما أسفر عنه من اشتباكات عنيفة في تونس العاصمة وحوادث خطيرة في عدة مدن أخرى، بعد تدخل الجيش لإعادة النظام بناءً على طلب السلطات المدنية، وكلف ذلك أكثر

<sup>(1)</sup> Michel Camau et Vincent Geisser, *op. cit.*, p. 179.

<sup>(2)</sup> عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 69.

<sup>(3)</sup> Emma C. Murphy, *op. cit.*, p. 58.

<sup>(4)</sup> *Ibid.*, p. 60.

من مائة ضحية ونحو ألف اعتقال<sup>(1)</sup>. وهكذا عرف الاتحاد نفس النهج السابق الذي لاحظناه في مواجهة "التونسيين"، فقد تم القضاء على الحركة النقابية التونسية وجعل الاتحاد مجرد أداة من أدوات الحزب الحاكم عبر تكوين مكتب تنفيذي جديد من طرف النقابيين الموالين للحزب الحاكم<sup>(2)</sup>.

ورغم كل هذا، فإن الميراث المهم ضمن أحداث 1978 أو الخميس الأسود كما هو شائع، أنها ولدت حراكا سياسيا واجتماعيا سواء على صعيد التكتلات السياسية الآخذة في التشكل أو على مستوى المجتمع المدني مثل الحركة الطلابية المتمردة على السلطة<sup>(3)</sup>. غير أن ذلك لم يكن وليد الصدفة، بل كان إنزلاقا في سياق السيولة السياسية أو الظروف السائلة، كما بينا في القسم النظري، والتي تنشأ ضمن وضعية تكون فيها المعايير والقيود غير واضحة، ووفقا لذلك يقوم مختلف الفاعلون بإجراء حساباتهم وتكييف سلوكهم. والجدير بالملاحظة أن هذه السيولة تبدو متأصلة في تونس مع بداية تفكك القيادة السياسية، حيث أثرت على كل من موظفي الإدارة ومختلف "القطاعات" الاجتماعية المكونة من أعضاء النقابات والشباب المتعلم والعاطلين عن العمل والمعوزين في الأطراف الحضرية. فالهيئة الحاكمة القديمة من خلال تفككها، فسحت المجال للنضال من أجل التعاقب، فكل التحركات، بما في ذلك استراتيجية التوتر، أصبحت مسموحة لزعة الاستقرار والقضاء على الخصوم، فالخميس الأسود كان قد أشعل النار من خلال كسر الانقسامات بين القطاعات الاجتماعية ومجالات الحساب والتفاعل الخاصة بها، فقد وجد الناشطون النقابيون وطلاب المدارس الثانوية وأولئك الذين استبعدوا من عملية النمو أنفسهم في الشوارع، أين تلاقت أشكال عديدة من الاحتجاجات. وبذلك أصبحت تونس ولأول مرة منذ الاستقلال، مسرحا "للتعبئة المتعددة القطاعات" والتي أصبحت ممكنة بسبب الصراعات الداخلية للمجموعة الحاكمة<sup>(4)</sup>.

وفي الحقيقة، فإن حالة عدم اليقين البنوية داخل الحزب الدستوري لم تدفع بورقيبة إلى تأييد نظام سياسي متعدد الأحزاب لمواجهة الانتقادات المتزايدة، إلا أنه بعد تمدد التعبئة من القطاع النقابي إلى حقول أخرى على مستوى النسق الاجتماعي، بلغت ذروتها مع الاضطرابات الشعبية عام 1978، سمح بورقيبة للتونسيين بالمزيد من الدخول إلى المساحة السياسية، لكن دون تعريض السيطرة المحكمة للمؤسسة الحاكمة للخطر<sup>(5)</sup>.

(1) Michel Camau et Vincent Geisser, *op. cit.*, p. 185.

(2) عزمي بشارة، مرجع سابق، ص ص 73-74.

(3) نفس المرجع السابق، ص 74.

(4) Michel Camau et Vincent Geisser, *op. cit.*, pp. 185-186.

(5) Kenneth Perkins, "Playing the Islamic card: The use and abuse of religion in tunisian politics ", "in: Nouri Gana and others, *op. cit.*, p. 65.

فلعب رئيس الوزراء الجديد والأمين العام للحزب، "محمد مزالي" دور "الانفتاح" السياسي منذ تعيينه في أبريل 1980، فاستعاد الاتحاد العام التونسي للشغل، قيادته الشرعية وتم إطلاق سراح حبيب عاشور من السجن وإعادة تأهيل الاتحاد<sup>(1)</sup>، كما سُمح لأول مرة للمنظمات السياسية، بتقديم قوائم المرشحين للانتخابات البرلمانية عام 1981، بشرط أن تتوافق مع المعايير التقييدية التي فرضتها الحكومة، حيث كان على المجموعات أن تحصل على 5% من الأصوات لكي يتم الاعتراف بها رسمياً كأحزاب سياسية، لكن ذلك لم يتحقق لكل القوائم المترشحة بسبب عدم تجاوز أي منها للحد الأدنى المطلوب<sup>(2)</sup>، وكذلك بسبب تدخل بورقيبة الذي كان وراء تزوير الانتخابات. وبهذه الطريقة تم توقيف الانفتاح السياسي الحاصل في تونس آنذاك والذي وعد به الوزير الأول المعين حديثاً "محمد مزالي"، والمعروف بدفاعه عن الديمقراطية ورفض سياسة الانغلاق والتشدد<sup>(3)</sup>.

وخلال سنة 1984، كان من المتوقع أن تزداد تكلفة دعم الصندوق العام للتعويض بنسبة 40% نتيجة ارتفاع قيمة الدولار وارتفاع معدلات التضخم<sup>(4)</sup>، بسبب ما أقدم عليه مزالي في محاولة لمعالجة الركود الاقتصادي بالتركيز على المظهر دون الجوانب الهيكلية من خلال الزيادات غير المدروسة في الأجور<sup>(5)</sup>. وفي ظل هذا الوضع، تأثر الصندوق بشكل كبير، بالإضافة إلى تراجع عائداته المتأتية من رسوم البترول والنفط والغاز ورسوم الكحول ورسوم الاستيراد، وكانت النتيجة أن غرق الصندوق في تراكم الديون التي قدرت آنذاك بـ 143 مليون دينار تونسي، ووصل الوضع إلى نقطة الأزمة، بعد أن قررت الحكومة، وبطلب من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، خفض دعم منتجات القمح والحبوب ووصل الأمر إلى حد الخبز، فتضاعفت الأسعار بين عشية وضحاها، وأعرب التونسيون، الذين اعتادوا على أسعار الخبز دون تغيير تقريباً لمدة 15 عاماً، عن غضبهم في غضون أسبوع من أعمال الشغب في جميع أنحاء البلاد، وقد كانت الاحتجاجات هذه المرة بمثابة اندلاع عفوي للاستياء الشعبي العام، حيث لم تركز فقط على ارتفاع أسعار الخبز ولكن على البرنامج الحكومي ككل، حيث كان يُنظر إليه على أنه زاد من عدم المساواة في جميع أنحاء البلاد من خلال تفضيل الطبقات الوسطى على العمال والمزارعين<sup>(6)</sup>.

(1) Michel Camau et Vincent Geisser, *op. cit.*, p. 186.

(2) Kenneth Perkins, "Playing the islamic card: The use and abuse of religion in tunisian politics ", *op. cit.*, p. 65.

(3) عزمي بشارة، مرجع سابق، ص ص 75-76.

(4) المرجع نفسه، ص 76.

(5) Michel Camau et Vincent Geisser, *op. cit.*, p. 187.

(6) Emma C. Murphy, *op. cit.*, pp. 65-66.

ونتيجة لما خلفه رد الجيش والحرس الوطني من القتلى - ما يصل إلى 150 قتيل وآلاف الجرحى - جاء قرار بورقيبة سريعا لإعادة تأكيد نفسه، من خلال التدخل بنفسه في السادس يناير 1984 بإعادة الدعم، وإقالة وزير الداخلية، وإلقاء اللوم على عناصر أجنبية في الاضطرابات<sup>(1)</sup>، وطالب الحكومة بإعداد ميزانية جديدة في غضون ستة أشهر كما قام بزيادة الضرائب المفروضة على السلع الكمالية والسفر الدولي والكحول، بعبارة أخرى الضرائب غير المباشرة التي تستهدف الطبقة الوسطى والفئات الأكثر ثراءً لتغطية عجز الصندوق. ومع ذلك لم تكن هذه الإجراءات مقنعة تماما، فقد إزداد الوضع الاقتصادي والاجتماعي تعقيدا، حيث تعرضت قيمة الدينار للانخفاض بنسبة تتراوح بين 6 و 10 ٪، كما عرفت المواد الخام والمواد الغذائية نقصا ملحوظا، دفع الحكومة إلى تقديم طلب إلى منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة (FAO) للحصول على مساعدات غذائية طارئة للمساعدة في إطعام أكثر من 90 ألف أسرة. ومع ذلك استمر بورقيبة في نزعه الفردية ومحاولة تحسين المكانة العامة للحكومة، حيث استدعى "منصور الصخيري"، وعينه مديراً ومنسقاً لمشاريع التنمية، ثم ترقية إلى منصب وزير الخدمة المدنية، وتولى بن علي حقيبة الداخلية - التي كان يشغلها مزالي منذ عام 1984<sup>(2)</sup>.

وفي نهاية المطاف ينبغي الاعتراف، بأن عمليات التعبئة والقمع التي حدثت في عامي 1978 و 1984، قد نجحت في تسليط الضوء على أزمتين هما؛ أزمة "الرأسمالية الاستبدادية" و"أزمة القيادة" ودرجة الترابط بينهما، حيث أدى تفاقم التوترات الاجتماعية على خلفية التدهور الاقتصادي والمالي إلى تعميق عملية التحلل السياسي وإعادة تشكيل جديدة، فتحت المجال أمام النخب القطاعية (مثل زين العابدين بن علي) لتولي المسؤوليات، وأعطت أهمية قصوى للبعد الأمني والقمعي، وتشكل استبدادية جديدة<sup>(3)</sup>.

وبوجه عام، وبعد انهيار الاقتصاد وتفكك القيادة وترزع استقرارها، يتضح لنا أن ما أشار إليه المؤرخ التونسي "هشام جعيط"، حول فترة حكم بورقيبة، يبدو مقنعا للغاية، وقد كان مضمون هذا الطرح أن بورقيبة "حكم البلاد بخطاب المؤرخ الذي يتألف من التذكير بالأعمال السامية والنضال من أجل الاستقلال الوطني أكثر مما حكمها بخطاب تشريعي أو بالسياسة البحتة"<sup>(4)</sup>.

(1) Amy Aisen Kallander, *op. cit.*, p. 107.

(2) *Ibid.*, pp. 66-69.

(3) Michel Camau et Vincent Geisser, *op. cit.*, p. 188.

(4) Mathilde Zederman, "Construction nationale et mémoire collective: Islamisme et Bourguibisme en Tunisie (1956-2014)", *Materiaux pour l'histoire de notre temps*, N° 117-118 (2<sup>e</sup> semestre 2015), p. 47.

### المبحث الثاني: الأجيال السياسية: الحركة الطلابية كتوليد جيلي في مواجهة البورقيبية.

كما هو الحال في أي مكان، كثيرا ما ينظر إلى المدارس والتعليم بصفة عامة كأداة استراتيجية في تثقيف شباب الأمة، وبالفعل فقد لعب التعليم دورًا مهمًا في تونس في التحول في المواقف والقيم. وهكذا فإن جيل الشباب التونسي الذي كان قد بلغ سن الرشد بعد الاستقلال ومن خلال تعليمه الكمي والنوعي قد دخل الحياة الاجتماعية في ظل ظروف مختلفة تمامًا عن ظروف جيل التونسيين الأكبر سنًا الحاصلون على تعليم جامعي أيضا. ونتيجة لذلك فقد شهدت العقود الذي أعقب استقلال تونس نشاطًا جيليا قويا وحيويا. وهذا ما سيجعل التحليل في هذا السياق يتجه لرصد التوجهات الاجتماعية والسياسية لجيل الشباب التونسي الذي نشأ بعد الاستقلال ومقارنة وجهات نظره بآراء جيل الكبار، وتقديم تفسيرات لهذه الاختلافات الملحوظة مع رصد عواقبها الاجتماعية والسياسية<sup>(1)</sup>. ولهذه الأغراض التحليلية سنستد على خلفية تاريخية للأجيال التونسية انطلاقا من أطروحة سوسيولوجية تركز على ثلاث أجيال رئيسية إلى غاية 1956، وذلك في محاولة لوضع مصفوفة منهجية للأجيال السياسية التونسية. ومن جانب آخر سنناقش الاحتجاج الطلابي كتوليد جيلي ضد الاستبداد البورقيبي من جهة، ومن جهة ثانية مقارنته ضمن سياق عبر وطني أو ما أطلق عليه "ريتشارد" ومرغريت" برونغار الوقت العالمي أي الأحداث والاتجاهات الكبرى التي تحدث لجميع الفئات العمرية خلال حقبة معينة من التاريخ، حيث ينتزل في هذا السياق نشاط الطلاب التونسيين في الجامعات في جامعة تونس وفرنسا في مارس 1968، كنمط جيلي ضمن الوعي الجيلي العالمي في ستينيات القرن العشرين كتقافة مضادة ضد اليمين ومناهضة الامبريالية العالمية.

### المطلب الأول: توصيف الأجيال السياسية التونسية والتعليم كعامل للتوليد الجيلي.

تشدد بعض الأطروحات على أن تونس قد عرفت تاريخيا ثلاثة أجيال من الخريجين كانت لها مواقف متباينة إتجاه الهوية والسياسة، حيث مثل الجيل الأول الخريجين القدامى في علم الأديان، أما الجيل الثاني فهو من سلالة طلاب جامعة الزيتونة لكنه مثل الخريجين الجدد بعد عملية إصلاح الجامعة في القرن العشرين، وأخيراً الجيل الثالث من خريجي الجامعة الفرنسية الذين سيؤطرون حركة التحرر الوطني<sup>(2)</sup> أو الجيل البورقيبي الذي مثل الهيئة الحاكمة بعد الاستقلال والذي ضم ثلاث مجموعات فرعية شاركت بدرجات

<sup>(1)</sup> Mark A. Tessler and Mary E. Keppel, " Political generations ", in: Russell A. Stone and John Simmons, *change in Tunisia studies in the social sciences*. U. S. A.: State University of New York Press, 1976 , pp. 73- 85.

<sup>(2)</sup> Abdelwahab Hafaiedh, *Choix publics d'éducation et culture citoyenne: une étude intergénérationnelle sur le lien social et le lien citoyen chez les étudiants tunisiens*. Série sociologie, vol. VII, Tunis : Université de Tunis, Faculté des Sciences Humaines et Sociales de Tunis, 2002, p. 53.

متفاوتة في النضال الوطني<sup>(1)</sup>. وبالرغم من أن هذا التأويل السوسولوجي يبدو مقبولا في الكثير من جوانبه، إلا أنه ووفقا للتزليل النظري الذي كنا قد قدمناه في الفصل الأول، وعلى وجه الخصوص التفكير في الجيل من زاوية أولئك الأفراد الذين يعيشون في نفس الوقت ويمثلون نفس العمر تقريبا (الوقت البيولوجي)، وأيضا من زاوية أن الجيل ذاته يمكن أن ينقسم إلى مجموعات مختلفة تسمى "الوحدات الجيلية" والتي تتنافس مع بعضها البعض للسيطرة على الحركة الأكبر للجيل، يمكن أن نقترح في هذا السياق، معالجة الجيل الثاني ضمن وحدتين جيليتين تفاعلت مع الوقت الاجتماعي خلال الثلاثينيات والخمسينيات؛ حيث مثلت الأولى شباب التعليم الزيتوني بعد عملية الإصلاح، أما الثانية فمثلت أولئك الذين يمكن اعتبارهم القادة الشباب الذين تعلموا في الجامعة الفرنسية وبشكل خاص أولئك الذين مثلوا الحزب الدستوري الجديد منذ عام 1934 والطبقة الحاكمة فيما بعد، ونذكر منهم، على سبيل المثال، "محمود الماطيري" و"الطاهر صفر" و"الحبيب بورقيبة"، ويمكن القول أن التجربة المشتركة التي ربطت هؤلاء القادة الشباب برزت بشكل جيد في الصادقية الأكاديمية العريقة للطبقة الحاكمة المستقبلية في البلاد<sup>(2)</sup>.

وبمقتضى هذه المعطيات، فقد مثل الجيل الأول الخريجين الزيتونيين القدامى حتى نهاية القرن الثامن عشر، وقد اتسم هذا الجيل بالعمل على ترسيخ بعد مقدس تجسد في أعلى مستوى لـ "الأنا" وهو الأنا الإسلامي، فرغم الانتماء إلى الوطن أو الإقليم الذي نمي فيه كل واحد من هؤلاء، إلا أنهم ظلوا على ارتباط وثيق بالوطن الروحي اللاسياسي "دار الإسلام". والواقع فإنه باستثناء بعض العناصر الهامشية التي كانت قد تخلت عن مسارها الجامعي والتي قد تم تضليلها بطريقة ما واستدخالها في الخدمة العمومية، يبدو أن دوائر الخريجين أو "الفقهاء" كانت تشجب بشدة مناخ الفساد الذي ميز سلطة "الملوك"، وهو شعور موروث من الأزمنة الماضية عندما كان ينظر للقاضي القائد (أو ما يعادل في وقتنا الحاضر مصطلح الحاكم أو المحافظ) كمثال للنقاء. من وجهة النظر هذه، لم يكن تكوين هذا الجيل يُعد بشكل منهجي لممارسة وظيفة لصالح دولة ميراث. حيث ارتبطت هذه المجموعة بنزعة إنسانية دينية خالصة منعتها من تصور أي هوية أو اعتراف بالدولة. وهكذا، كان دائما الاتجاه المحافظ لعلماء وأساتذة جامع الزيتونة الكبير، هو العقبة الرئيسية أمام تنفيذ الإصلاحات التي طالب بها الشباب الزيتونيين، وقد استمر هذا الوضع إلى غاية بداية الثلاثينيات من القرن الماضي حيث لم يتمكن المصلح الشهير الشيخ طاهر عاشور عميد مسجد الزيتونة ضمن موجة

<sup>(1)</sup> Michel Camau et Vincent Geisser, *op. cit.*, p. 170.

<sup>(2)</sup> Leila El Houssi, "The history and evolution of independence movements in tunisia", *Oriente moderno*, anno 97, N° 1 (2017), p. 78.

رابعة من إصلاح التعليم الزيتوني، وكان أن استمرت الأغلبية المحافظة، بعدما اضطر عميد المسجد إلى الاستقالة وإفساح المجال لعودة رئيس محافظ جدا وهو الشيخ "صالح مالكي"<sup>(1)</sup>.

ومع ذلك، فقد شكلت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية لحظة فارقة في تاريخ التعليم الزيتوني والجيل الثاني من المتعلمين الزيتونيين الشباب، تمثلت في اندماج الحركة الطلابية مع المطالب النقابية لكلية الزيتونية في عام 1945، كما تزامن هذا الاندماج أيضا مع عودة الطاهر بن عاشور التي فرضتها جبهة طلاب الزيتونة والمعلمين، هذا الأخير الذي تعهد، بمضاعفة ملاحق مسجد الزيتونة في جميع أنحاء الوصاية أو البلاد (حيث بلغت 25 ملحقا)، وإنشاء تعليم حديث في عام 1946 في المعهد الإسلامي في الخلدونية، وإعداد الطلاب لمتابعة الدراسات العليا في الشرق الأوسط<sup>(2)</sup>.

وقد كانت التغذية المرتدة لهذا التوجه واضحة للغاية، حيث أفضت إلى تجاوز الجيل الثاني من الخريجين الزيتونيين للجيل المحافظ، وذلك من خلال الاعتقاد بأن الهوية الزمنية تأتي بمجرد كونك عربي، مغاربي، تونسي قبل البعد الروحي للهوية، غير أن هذا النوع من التحديد للهوية سرعان ما بدأ يضعف أيضا بالنسبة لهذه المجموعة الجيلية، تحت تأثير الإنتاج الأدبي الكثيف الآتي من الشرق، والذي ساعد بشكل كبير على استيعاب القيم السياسية الغربية الحديثة وتعزيزها، ومن ثم ظهر ضمن هذا الجيل نوع جديد من خطاب الهوية استنادا إلى مرجعيات قطاعية؛ النساء، العمال، الشباب وما إلى ذلك، وهنا بدأ الحديث عن المجتمع ككيان معقد وليس كمجموعة واحدة أو بمعنى أكثر دقة "الجماعة"، وقد مثل هذا الجيل، موجات عديدة من المهاجرين الجزائريين والجنوبيين التونسيين، الذين ينتمون إلى خلفيات اجتماعية متباينة، حيث كانت الأمة بالنسبة لهم، مشروعا يجب القيام به أو تحقيقه وليس هوية مكتسبة<sup>(3)</sup>.

وهناك أيضا عنصرا آخر مميز يتناول حجم تباين جيل الشباب الزيتونيين الإصلاحيين عن الجيل الأول، حيث يبدو أن الشباب تمكن من المشاركة في الحياة العامة بفضل الصحافة والجمعيات، بعدما كان المخيال التونسي، لايسمح للأعزب بالإنخراط أو الاندماج في الفضاء العام المقصور على البالغين فحسب إلا بعد الزواج، وهذا بسبب البيئة المقيدة التي هيمنت على العلاقة بين الحياة الخاصة والمجتمع<sup>(4)</sup>، وقد كان عام 1949 تاريخا محوريا في تطور الحركة الزيتونية: فقد شهد ولادة منظمة مستقلة، وهي لجنة صوت الطالب

(1) M. Chenoufi, "Le rôle des mouvements d'étudiants tunisiens de 1900 à 1975 " dans: A. Adu Boahen et autres, *Le rôle des mouvements d'étudiants africains dans l'évolution politique et sociale de l'Afrique de 1900 à 1975*. Paris: Éditions UNESCO/L'Harmattan, 1993, pp. 151- 153.

(2) *Ibid.*, p. 153.

(3) Abdelwahab Hafaiedh, *op. cit.*, pp. 53-54.

(4) *Ibid.*, p. 54.

الزيتوني (CVEZ)، والتي جمعت أكثر من أربعة عشر ألف طالب في جميع أنحاء الوصاية، ولقد تم تشكيل هذه المنظمة على أساس ديمقراطي واسع، حيث كان على كل ملحق زيتوني انتخاب مندوبين له بمعدل ممثل واحد لكل فئة على المستوى الإقليمي، وهؤلاء المندوبين يشكلون المجلس العام للملحق وينتخبون بدورهم لجنة اقليمية. ويشكل جميع مندوبي الصف أو الدفعة من الملاحق والجامع الكبير "الزيتونة" مجلس النواب الزيتوني الذي يعين اللجنة التوجيهية الوطنية "لجنة صوت الطالب" أو "لجنة الصوت الطالب الزيتوني". وبذلك يكون بدأ هذا الجيل العمل كقوة لا يمكن تجاهل نفوذها في الفضاء العام، وكانت أولى محاولاته مع بداية العام الدراسي 1949-1950، حيث قدمت لجنة صوت الطالب قائمة من ستة عشر مطلبًا للحكومة، وأنشأت مجلة أسبوعية مطلبية حول: معادلة الشهادات الزيتونية، ودمج التخصصات العلمية في التدريس، وإصلاح الدورات الدراسية، وإنشاء التعليم العالي والتدريب التدريجي للمديرين التنفيذيين الأكفاء، والوصول إلى جميع المسابقات الإدارية دون استثناء، مع الحق في التأليف باللغة العربية. وضمن نزعة التسييس هذه، وفي مواجهة رفض السلطات، لجأت لجنة صوت الطالب إلى الإعلان عن إضراب مفتوح في أبريل 1950 تخلله الإضراب عن الطعام والاجتماعات والمظاهرات<sup>(1)</sup>. وبهذا أصبحت الحركة الطلابية الزيتونية مع الجيل الثاني في وضع لم يكن ممكنا مع الجيل الأول.

وبالانتقال إلى الوحدة الجيلية التي تعلمت في الجامعة الفرنسية، يمكن القول أنها تبنت نهجا مختلفا، حيث ابتعدت نسبيا عن مقتضيات الهوية الأيديولوجية الثقافية وكانت أكثر استجابة وحساسية للتأثير الغربي الحديث، ومن هذا المنطلق يمكن توصيفها بسهولة، حيث أنها تشكلت في الجامعات الفرنسية وترددت على دوائر اليسار المتشددة أين تعلمت معنى الحرية والمواطنة والوطن ومفاهيم الجمهورية. وهي المجموعة الجيلية التي منحت تونس أول محاميها وسياسيها الأوائل، وكوادر حركة التحرر الوطني، وقد كانت الموجة الأولى لهذه الوحدة الجيلية<sup>(2)</sup> بعد الحرب العالمية الأولى، وتعتبر حركة الشباب و الحزب الدستوري الليبرالي إحدى الأمثلة الأكثر وضوحا في هذا السياق. فالبنسبة لحركة الشباب، وبفضل صحيفتها الناطقة بالفرنسية (Le Tunisie)، ومن خلال شعارها "الصوت الأسبوعي للسكان الأصليين"، وازنت حركة الشباب بين القيم التونسية التقليدية والأفكار الحداثية التي تظهر، بشكل واضح، في تأييدها للتوجه الإصلاحية بشكل عام في مختلف المجالات، من التعليم، الذي يجب أن يكون حر وإجباري إلى الاقتصاد ونظام العدالة، مع التأكيد أيضا على الحاجة الملحة لإعطاء التونسيين المهارات الأساسية والتدريب الوظيفي، وحماية أكبر للحريات المدنية

(1) M . Chenoufi, *op. cit.*, p. 154.

(2) Abdelwahab Hafaiedh, *op. cit.*, p. 54.



للتونسيين. أما بالنسبة للحزب الدستوري الليبرالي، فقد طالب أيضا بضرورة فتح المناصب الإدارية أمام المواطنين التونسيين بذات المؤهلات الشخصية والفكرية للمرشحين الفرنسيين، وإلزامية التعليم الابتدائي، بالإضافة إلى منح الأمة التونسية استقلاليتها وفقاً لمبادئ المساواة التي تشترك فيها جميع الأمم المتحضرة، مع تشكيل حكومة جديدة تحت سلطة الباي، مع جمعية وطنية تتألف من كل من التونسيين الأصليين (الثلاثين) والمقيمين المستعمرين (الثلاث)، مع الاعتراف أن السياسة الخارجية ستبقى في أيدي المقيم العام الفرنسي، لكن تحت سلطة وزارة حكومية تونسية<sup>(1)</sup>.

أما الموجة الثانية لهذه المجموعة الجيلية وهي الأكثر شعبية فتجسد استمرارية القيم الحداثية والثقافة الدستورية للوحدة السابقة، مع إعادة ترمين القيم التقليدية للسيطرة والانتماء، والواضح مع هذه المجموعة أن السياق الوطني سيعرف دمج ترسانة من أدوات القمع وحتى الاستراتيجية والاستبدادية، مع عقد ليبرالي متحرر. أما بالنسبة للهوية في نظر هذه المجموعة، فإن الهوية الوطنية هي نتاج مصير أمة وليست تاريخاً<sup>(2)</sup>.

وفي المقابل وبالنظر إلى هذه المجموعة، ينبغي الاعتراف أن تصنيفها كوحدة جيلية من منظور الأجيال السياسية قد يتطلب تخطي حدود الفئات العمرية، حيث أنها في الواقع لا تتطابق بصورة منتظمة وحدود الفئات العمرية التي تناولتها بعض نظريات الأجيال السياسية، بل هي محددة بالتقاطع في مسارات ولحظات النضال الوطني، وفي ضوء هذه الملاحظة، يمكن دمج هذه المجموعة الجيلية التي مثلت الهيئة الحاكمة في تونس بعد الاستقلال، تحت ثلاث مجموعات فرعية شاركت في النضال الوطني بدرجات متفاوتة؛ حيث تتوافق المجموعة الفرعية الأولى مع الجوهر التاريخي للحزب، وتشمل العناصر التي شاركت في النشاطات الأولى لحزب الدستور الجديد منذ عام 1934 أو خلال أحداث عام 1938. ويمكن وصف هذه المجموعة في تاريخ الحزب، برفقاء الزعيم في النضال (أي بورقيبة). ومع ذلك، فإن الغالبية العظمى من أعضائها أيضا كانت لهم علاقة معقدة مع بورقيبة قبل الاستقلال، والتي لم تكن قابلة للاختزال أو الخضوع أو التوافق، بسبب أن هؤلاء أيضا قد تمكنوا من الحصول على ألقاب سياسية مهمة، وكانوا كذلك أوصياء على الشرعية التاريخية للدستور الجديد. وبهذا يمكن وصف هذه المجموعة بأولئك الذين ندرنا أنفسهم للحزب أو أولئك الذين قدموا كل مآلدهم للحزب أثناء النضال الوطني، والذين تعرضوا بعد الاستقلال لجنون واستياء القائد<sup>(3)</sup>.

<sup>(1)</sup> Leila El Houssi, *op. cit.*, pp.69-75.

<sup>(2)</sup> Abdelwahab Hafaiedh, *op. cit.*, p. 55.

<sup>(3)</sup> Michel Camau et Vincent Geisser, *op. cit.*, pp. 170-173.

أما المجموعة الفرعية الثانية فتشير إلى أولئك الذين ناضلوا في وقت مبكر جدا داخل الحزب، من خلال المنظمات الشبابية التي أنشأها الجيل السابق، ولا سيما الشباب الدستوري حيث كان في العادة ينتمي أعضاؤها إلى خلايا الحزب الدستوري في سن التاسعة عشر والعشرين، وقد تحملوا مسؤولياتهم الأولى في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات من القرن الماضي وشارك عدد كبير منهم في وقت واحد في أنشطة الاتحاد العام التونسي للشغل وكمعلمين في المدارس الثانوية بعد الانتهاء من التعليم الجامعي في فرنسا، شاركت هذه الفئة مع من هم أكبر سناً ولعبت دورا حاسما، في مواجهة عام 1952، والتي نتج عنها عمليات سجن واعتقال واسعة في أوساط المحتجين. ومنذ ذلك الحين، شاركت بشكل مباشر في قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل والحزب أو تمثيله في الخارج، ولا سيما في فرنسا، كالمشاركة في المفاوضات الفرنسية التونسية. وبالنظر إلى علاقة هؤلاء المسؤولين التنفيذيين الشباب ببورقيبة، فإنها إتسمت في معظم الحالات، بكونها علاقة إعجاب وإعراء. حيث كان الزعيم بعد عودته من الشرق الأوسط وأثناء رحلاته في تونس وفرنسا يعمل على إضفاء الطابع الشخصي على علاقاته مع الفاعلين في هذه الفئة، خارج الإجراءات الصارمة للجهاز الحزبي، والاعتماد على الاتصال المباشر. وبذلك ضمن بورقيبة الولاء لشخصه على حساب الحزب<sup>(1)</sup>.

ويمكن توصيف المجموعة الثالثة على أنها مجموعة الاتحاد العام للطلبة التونسيين (UGET)، أو أولئك الذين اكتشفوا السياسة والمشاركة في وقت مبكر خلال سنوات دراستهم الثانوية في المنظمات والجمعيات الشبابية الحزبية<sup>(2)</sup>، وقد كانت ولادة الاتحاد العام لطلبة تونس في سياق سياسي من الانتفاضة والقمع، حيث كان لانتشار شرارته الأولى من مدرسة صفاقس الثانوية في 16 مارس 1952 ثم في كل ربوع البلاد، وانتخاب مجالس سرية ومندوبين مؤقتين ومجلس تنفيذي، نتائج وخيمة تمثلت في سياسة السجن والاعتقال التي انتهجتها السلطات الاستعمارية إتجاه هؤلاء المؤسسين، ونتيجة لذلك تقرر لاحقا تنظيم المؤتمر التأسيسي الأول في باريس بين 10 و13 يوليو من عام 1953 مع الطلاب التونسيين في فرنسا فحسب، وعدد قليل من المندوبين في تونس<sup>(3)</sup>. والواقع فإن المنظمة الجديدة، وعلى الرغم من أنها سرية وأرست أسسها خارج الوطن الأم، وعقدت اجتماعات غير قانونية في باريس حتى استقلال تونس عام 1956<sup>(4)</sup>، فإنها مثلت رابطة حقيقية بين مرحلة النضال الوطني وفترة الاستقلال الذاتي الداخلي، وأكثر من ذلك فقد أصبحت

(1) *Ibid.*, pp. 170-171.

(2) *Ibid.*, p. 171.

(3) M . Chenoufi, *op. cit.*, p. 157.

(4) Hendrickson Burleigh, "March 1968: Practicing transnational activism from Tunis to Paris", *International Journal of Middle East Studies*, Vol. 44, No. 4 (November 2012), p. 757.

عنصرًا محددًا للتوظيف السياسي، حيث شكل التنظيم الطلابي نوعًا من الفرص أو نقطة انطلاق للولوج إلى طليعة المشهد السياسي والنفوذ إلى مجال السياسة المهنية، وبالفعل فقد اعتمد بورقيبة على مجموعة المنظمات من الشباب ليختار من بينها الكوادر السياسية والعناصر التي بدا له أنها كشفت على أفضل التصرفات لدخول السياسة<sup>(1)</sup>.

وبالنظر إلى جيل بورقيبة بمختلف فئاته الفرعية، يمكن وصفه كمجموعة جيلية متصلة تشاركت نفس مسلك النضال والبناء الوطني، غير أن الثقة داخل هذه المجموعة على محور الزمن لم تكن ثابتة، حيث أنه ومنذ عام 1972، ومع طرح مسألة "خلافة الزعيم"، زادت عمليات الاستبعاد داخل الحزب الحاكم، وأدت إلى استبعاد الرجال الليبراليين مثل الصحفي والكاتب "الحبيب بولعراس" و "القايد السبسي" و "حسيب بن عمار" وإزالتهم من المشهد السياسي، وهو تأكيد على أن تونس قد عرفت في هذه الفترة ما يطلق عليه بعملية التهام ذاتي\* جيلية (Autophagie générationnelle)<sup>(2)</sup>.

وفي الأخير، وبعد هذه المقاربة المنهجية للأجيال التونسية، خصوصًا ما يتعلق بمسار تكوينها العالي ببنييتها الاجتماعية وحساسيتها اتجاه السياسة، يمكن فهم الأجيال التونسية من القرن الثامن عشر وحتى نهاية ثمانينات القرن العشرين من خلال ثلاثة أنواع من الخطاب حول المواطنة والروابط الاجتماعية (أنظر الجدول رقم 05) وهي: أولاً خطاب الزيتونيين القدامى، والذي تمحور حول مفهوم ما وراء اجتماعي وفوق قانوني للدولة والأمة، وفي هذا المعنى يلغي هذا الخطاب أي انشغال مدني أو عام من النوع الحديث، غير أنه مع إعادة تشكيل نظام الجامعة التقليدي، شهدت تونس ظهور تيار إصلاحي منفتح جدًا على الثقافة المدنية الغربية، استند خطابه إلى البعد الإيديولوجي والثقافي للهوية، وتمحور حول مفهوم ليبرالي عن الدولة والأمة والمدينة. أما الموجة الثالثة من الخريجين، المكونة من الإصلاحيين الزيتونيين وأول خريجي الجامعات الفرنسية، كانت لديها فكرة واقعية عن الأمة والدستور والحياة العامة وهي الفئة الجيلية التي ضمت أولئك الذين سيعيدون تشكيل حركة، كانت أكثر شعبية من الأولى، وسيتعرضون في الوقت نفسه إلى ضغوط الهيمنة الاستعمارية.

<sup>(1)</sup> Michel Camau et Vincent Geisser, *op. cit.*, p.172.

<sup>(\*)</sup> الإلتهام الذاتي "Autophagie" مفهوم مستعار من أصل بيولوجي، ويشير إلى عمل الخلية في الحفاظ على حياتها بالاعتماد على مواردها الخاصة، ويعمل الإلتهام الذاتي على نحو يسمح بتفكيك وإعادة تدوير المواد الخلوية، ويساعد على موازنة متطلبات الطاقة أثناء فترات الإجهاد. أنظر:

- Kara Rogers, " Autophagy biology " Avialaible at: <https://bit.ly/3DSzu2x>, Accssed: december 13, 2021.

<sup>(2)</sup> Abdelwahab Hafaiedh, *op. cit.*, p. 86.

وعليه فمنذ الأربعينيات، ستتضاعف الثقافة الدستورية تحت فكر قومي كفاحي، بهدف تحرير البلاد من الوصاية الاستعمارية<sup>(1)</sup>.

الجدول رقم (05): الأجيال حسب نمط التكوين الجامعي ونوع خطاب الهوية (1910-1956).

الأجيال حسب نمط التكوين	الخطاب الهوياتي	مرجعية الخطاب حسب الرابطة الاجتماعية أو الرابطة المدنية
الجيل الأول من الخريجين الزيتونيين	مقدس مقتبس من الكتاب ←	مرجع لاسياسي فوق إجتماعي
الجيل الثاني ( الخريجين الزيتونيين )	إصلاح ليبرالي. ←	الإشارة إلى هوية المواطن وهوية المجتمع
الجيل الثاني: خريجي الجامعة الفرنسية ( الموجة الأولى )	تعاقد ليبرالي. ←	الإشارة إلى هوية المواطن التي لها الأسبقية على هوية المجتمع
خريجي الجامعة الفرنسية ( الموجة الثانية )	إندماجي. ←	إضفاء الطابع الجماعي على هوية المواطن

المرجع: مقتبس بتصرف:

-Abdelwahab Hafaiedh, *op cit.*, p. 55.

وهكذا من رحم هذا المزيج، من الصراع والوفاق، ولدت في النهاية نخبة من المثقفين والساسة، الذين وبالرغم من توجههم العلماني العميق، على المستوى الشخصي والأيديولوجي، تمكنوا من توجيه الدولة من خلال مكون شبه ملكي وشخصي بالموازاة مع النموذج الجمهوري وسيادة القانون في السنوات الممتدة بين 1956-1987<sup>(2)</sup>. ومما له أهمية خاصة أيضا خلال هذه الفترة على مستوى التحليل الجيلي، هو أن فترة الستينيات والسبعينات، قد شكلت فترة فارقة في تاريخ الأجيال السياسية التونسية تجسدت في ميل اليسار التونسي- الذي جسد آمال الأفقر والأصغر سناً (جيل الشباب)- إلى التغيير السياسي، والذي كانت معظم أنشطته في سياق طلابي من خلال ممثله الوحيد الاتحاد العام للطلبة التونسيين<sup>(3)</sup>، بالإضافة إلى الحركة الإسلامية التي هيمنت على مشهد المعارضة السياسية بعد تراجع اليسار مع بداية السبعينات.

<sup>(1)</sup> *Ibid.*, p. 56.

<sup>(2)</sup> *Idem.*

<sup>(3)</sup> *Ibid.*, p. 86.

### المطلب الثاني: البورقيبية وجيل الستينيات كتلة سياسية حرجة.

لقد أسلفنا في السابق، أن العقد الذي أعقب استقلال تونس قد عرف نشاطا جيليا قويا، ويرجع هذا بشكل مباشر، حسب "مارك أ. تيسلر" (Mark Tessler)، إلى الانفجار السكاني الذي حصل في تونس والذي شكل ثورة أخرى في تغير بنية المجتمع، حيث إزداد عدد سكان من حوالي أربعة ملايين في عام 1963 إلى حوالي خمسة ملايين في عام 1969. وفي عام 1973 قدر عددهم بخمسة ملايين ونصف المليون بمعدل زيادة لا يقل عن 3 %، ونتيجة لذلك، فإن تونس، مثل العديد من دول الشرق الأوسط والدول الأخرى في العالم الثالث بشكل عام، قد أصبحت أمة شابة بشكل متزايد، حيث أن ما يقرب من نصف السكان تحت سن العشرين وما فوق 40 % تحت سن الرابعة عشرة. وقد أدى هذا النمو السكاني إلى جانب زيادة مستويات التعليم إلى بروز جيل جديد من الشباب، أكثر من أي وقت مضى، يتميز بمستوى عالٍ من التعليم، حيث أن غالبية أعضائه تحصلوا على الأقل على بعض التعليم. غير أن هذا الجيل الذي يضم أولئك المتخرجين بعد الاستقلال من مدارس البلاد، وعلى نقيض الأجيال السابقة، يمتلك أعضائه معرفة مباشرة قليلة أو معدومة بالتجربة الاستعمارية، كما أنه نشأ خلال فترة تغير اجتماعي وثقافي سريع. وقد كان هذا الوضع يندر بظهور تحول جذري محتمل في الثقافة والمجتمع التونسيين<sup>(1)</sup>، حيث أنه وفي غضون سنوات قليلة بدأت مواقف وقيم الشباب تتبلور مع محاولة إزاحة تلك القيم الخاصة بالأكبر سناً<sup>(2)</sup>.

وهكذا يبدو واضحا، أن هذا الجيل الناشئ من الشباب التونسيين في فترة مابعد الاستقلال، قد اختلف من حيث الكمية والنوعية، حيث أن العديد من وجهات نظرهم الأساسية حول السياسة اختلفت بشكل كبير عن تلك التي كانت سائدة عند آبائهم وأمهاتهم، وقد بدأت هذه الاتجاهات مجتمعة في الظهور بحلول أواخر الستينيات وأثناء السبعينيات، وكأنها تنذر بانقلابات مهمة<sup>(3)</sup>.

وإعتماد على بيانات الدراسات الأمبريقية التي جمعها "مارك أ. تيسلر" والتي أجريت على هذا الجيل الناشئ بعد الاستقلال في تونس والتي شملت الفئة العمرية ممن تتراوح أعمارهم بين ستة وستة عشر عاماً في عام 1956 وبلغوا سبعة عشر وسبعة وعشرين عاماً في 1967، ظهر أن الشباب التونسي الأقل تعليماً ضمن هذا الجيل كشف عن مستويات كبيرة من الاغتراب السياسي في الستينيات، حيث أن 10 % فقط من

(1) Mark A. Tessler and Mary E. Keppel, *op. cit.*, pp. 74-75.

(2) Mark Tessler and Jennifer Miller-Gonzalez, " Maghrebi youth in the wake of the Arab Spring: General observations and evidence from Tunisia and Algeria " in: Yahia H. Zoubir and Gregory White, *North African politics: Change and continuity*. London: Routledge, 2016, p. 18.

(3) *Ibid.*, pp.18-19.

الناشطين في المنظمات السياسية و40 ٪ لديهم مستويات منخفضة للغاية من الفعالية السياسية<sup>(1)</sup> ، وهو ما جعل هذه الفئة محل استقطاب وإخضاع من طرف الحزب الحاكم ضمن شعب مهنية عملت على إحتواء ذوي المستوى التعليمي المتوسط أو أولئك الذين لم يتموا تعليمهم العالي ودخلوا في مجال العمل في مختلف القطاعات، وإدماجهم في المسار التنموي<sup>(2)</sup>. في حين يظهر أعضاء هذا الجيل من الحاصلين على تعليم جامعي، أكثر معارضة وأكثر إنخراطا في السياسة من حيث المشاركة السياسية في الخلايا المحلية للحزب الدستوري والمنظمات المساعدة مثل الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد العام للمرأة التونسية وتفضيلات الفلسفة التنموية الرأسمالية أو الاشتراكية<sup>(3)</sup>. ومن هذا المنطلق فإن تحليل جيل الستينات في تونس سيميل إلى التركيز على هذه الفئة الأخيرة، حيث شكلت "الحركة الطلابية منذ العقود الأولى من الإستقلال وحتى مطلع التسعينات من القرن الماضي، محرارا للحياة السياسية والاجتماعية في تونس. وفي الحرم الجامعي تفاعل الطلبة مع مختلف الأحداث والأزمات التي عرفتها البلاد"<sup>(4)</sup>.

وقبل الخوض في تحليل أعضاء هذا الجيل من فئة الطلبة، يتطلب هذا الموقف التحليلي، في البداية أن نلقي نظرة موجزة على محاولات الاستقطاب والتسلل التي طالت الاتحاد العام للطلبة التونسيين من قبل الحزب الدستوري الجديد. وذلك على اعتبار أنها أكثر صلة بإثارة نشاط الحركة الطلابية ضد الحزب وبورقيبة في وقت واحد. وفي هذا السياق يمكن ملاحظة أن أولى عمليات اختراق هذه المنظمة الطلابية كانت بداية من المؤتمر الرابع للاتحاد والمنعقد في "بئر الباي" في الفترة الممتدة من 1 إلى 4 أغسطس 1956، وذلك بعد إعلان بورقيبة، الذي تابع باهتمام أعمال المؤتمر، أن الاتحاد يجب أن يكون تابعا للحزب الحاكم أي الدستور الجديد. وهكذا، واعتبارا من هذا المؤتمر سوف تتطور بذور الصراع بين بورقيبة والحزب في مواجهة الجيل الجديد ضمن الإتحاد والحركة الطلابية بشكل عام<sup>(5)</sup>.

وفي عام 1961 عمل الإتحاد بالتعاون مع فيدارلية الطلاب الأفارقة السود في فرنسا (FEANF) على الدعوة إلى الى التظاهر في الشارع ضد اغتيال "باتريس لومومبا" (Patrice Lumumba)، وتأييد بورقيبة

(1) محمد ضيف الله، "الثورة والجامعة"، في عبد الجليل التميمي وآخرون، المؤتمر الخامس لمنتدى الفكر المعاصر حول: الثورة التونسية والربيع العربي وأهمية التحولات الجيوسياسية. تونس: منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات ومؤسسة كوندراد أديناور، 2012، ص 140.

(2) عبد الرحيم حافظ، مرجع سابق، ص 224.

(3) Mark A. Tessler and Mary E. Keppel, *op. cit.*, pp.

(4) محمد ضيف الله، مرجع سابق، ص 140.

(5) M.Chenoufi, *op. cit.*, p. 158.

للسياسة الأمريكية في الكونغو، وبعد حظر التظاهرة، بدأ الدستور الجديد سياسة التسلسل من خلال إنشاء اللجنة العليا للشباب في نفس العام، وعُين "محمد صياح"، الأمين العام للاتحاد العام للطلبة التونسيين المنتهية ولايته، على رأس هذه اللجنة، وفي ذلك الوقت أيضاً، أبدى الحبيب بورقيبة تحفظات على الاتحاد وذلك باستقباله للجنة التنفيذية الجديدة التي انتُخبت في نهاية المؤتمر العاشر<sup>(1)</sup>.

وهكذا، وبعد النشاط المتواصل للاتحاد ضد بورقيبة من باريس، لم يعد من بد سوى تدجين هذا الأخير، وهذا ما حدث بالفعل في أفريل 1963، حيث تم حضر قسم باريس وتعليق نشرته، وهو القرار الذي صادق عليه المؤتمر الحادي عشر "للكاف" فيما بعد والذي صوّت على ميثاق طلابي تونسي جديد ينص على ضرورة تعاون الإتحاد الطلابي مع حزب الدستور الجديد، حيث إدعى الأمين العام "مختار الزناد"، أن "الميثاق القديم لعام 1957 والذي كان سارياً مستوحى إلى حد كبير من الإتحاد الوطني للطلبة الفرنسيين<sup>(2)</sup>.

وبسبب هذه الممارسات من عمليات التسلسل والتدجين على حد سواء، تطور إتحاد الطلبة إلى منظمة تجنيد في حزب بورقيبة الاشتراكي الدستوري، حيث اعتبر الإتحاد هيكلًا دستوريا لا بد أن يسخر من أجل دعم برامج الحكومة الحزب من خلال التعبئة وتنظيم الملتقيات والندوات، وقد اعتبر الإتحاد محضنة وطنية لكوادر الحزب، ومن أمثلة ذلك "عبد المجيد شاكر" و"مختار بن زناد" كأمينين عامين للاتحاد اللذان قد تحولوا إلى عضوين بالمكتب السياسي للحزب<sup>(3)</sup>. وفي هذا السياق أيضاً، قد لاحظ الباحث "كليمنت هنري مور" (Clement H. Moore) أنه بحلول الستينيات من القرن الماضي فإن إتحاد الطلبة التونسيين، الذي كان ذات يوم تعددياً، قد هيمن عليه بشكل متزايد الحزب الاشتراكي الدستوري وأن "سيطرة الحزب والانتهازية الشخصية قد أساءت إلى الإتحاد في أعين معظم الطلاب<sup>(4)</sup>.

وأمام هذا الوضع الأكثر تقييداً، جاء رد جيل الستينيات في محاولة لرسم وجهات النظر الخاصة به، وذلك من خلال تكوين الطلاب والأساتذة التونسيون في باريس المجموعة اليسارية "آفاق" المعروفة أكثر باسمها الفرنسي (Perspectives)، وقد تزامنت بداية ظهور هذه الأخيرة مع قمع بورقيبة للحزب الشيوعي التونسي في عام 1963، حيث استغل بورقيبة الانقلاب الفاشل الذي قام به اليوسفيون لتفكيك الحزب الشيوعي، على الرغم من شجب الحزب لإدعاء المؤامرة ضد الزعيم. وكان أن عززت هذه التطورات تصدير النشاط السياسي إلى فرنسا، حيث تمكن معارضي بورقيبة، الذين يعيشون في المنفى القسري أو الطوعي، من النشاط بحرية

(1) *Ibid.*, p. 159.

(2) *Ibid.*, pp. 159-160.

(3) عبد الرحيم حافظ، مرجع سابق، ص 228.

(4) Burleigh Hendrickson, *op. cit.*, p. 758.

أكبر والتعبير عن وجهات نظر معارضة<sup>(1)</sup>. وكانت هذه الحركة أم اليسار الجديد\* في تونس، حيث خرجت منها كل التنظيمات الطلابية التي ميزت الساحة الطلابية والثقافية منذ الستينات<sup>(2)</sup>، وقد تمخضت هذه الحركة أيضا من أكثر التشكيلات نشاطا في الاتحاد العام للطلبة التونسيين في قسم باريس والمتمثلة في الشيوعيون في الحزب الشيوعي والتروتسكيون والقوميون العرب أو البعثيون إلى جانب العناصر المستقلة التي كانت تكافح ضد هيمنة الحزب الدستوري، وكان هذا واضحا بشكل خاص لدى العديد من الطلبة التروتسيين والشيوعيين ممن انفصلوا عن منظماتهم، حيث أنهم سرعان ما انضموا إلى الحركة الجديدة آفاق وأشهرهم "جيلبار النقاش" الذي أتى من الحركة التروتسكية. والواقع أن هذه الحركة نشأت من أجل مناهضة ورفض الاستيلاء على الاتحاد من قبل الاتجاهين المهيمين (الشيوعيين والتروتسكيين)، والابتعاد عن هذين التيارين السياسيين الرئيسيين. فحركة آفاق تمثل أولئك المستقلون من أجل تونس<sup>(3)</sup>، المعارضين للنموذج الاجتماعي البورقوبي ووعده التحديثي<sup>(4)</sup>.

أما بالنسبة للإستراتيجية المتعلقة بالتنظيم فقد استنقذت الحركة من الاتحاد العام التونسي للطلبة، حيث أنها وعلى نفس منوال هذا الأخير، بدأت هي الأخرى من باريس في التأسيس لأقسام قوية في تونس وغيرها من المدن التونسية والأوروبية التي تضم أعدادا كبيرة من الطلاب التونسيين<sup>(5)</sup>، وهو ما حدث في شهر أوت من عام 1964، حيث انعقد لقاء لمناضلي الحركة في قرية الشراجل الساحلية من ضواحي مدينة المكنين بولاية المنستير، وكان من أهم قراراته ضرورة نقل النشاط المركزي للحركة من باريس إلى تونس<sup>(6)</sup>. واعتبارا من أكتوبر 1964، قرر هؤلاء الطلاب اليساريون عدم الهجرة إلى فرنسا، والعمل بكثافة في الجامعة التونسية بقصد ملء الفراغ السياسي الذي خلفه الاتحاد العام التونسي للطلبة الذي أصبحت شرعيته موضع تساؤل وتشكيك لأول مرة. وفي ظل هذا الوضع تطوّرت أنشطة المنظمة واكتسبت نجاحا متفاوتا وصدى كبيرا في

(1) *Idem*.

(\*) إن ظهور اليسار الجديد في تونس يشكل امتدادا لما عرفته كافة مناطق العالم، كما رأينا في القسم النظري، والذي اشدت في الستينات، والذي توج الثورة الثقافية التي قادها "ماوتسي تونغ" أنظر:

- محمد الرحموني، *العلمانيون في تونس صراع الفكر والسياسة*. بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2013، ص 39.

(2) Moutaa Amine El Waer, "Mars 68 et le non-Mai 68 Tunisien". Disponible sur: <https://bit.ly/3FnY78V>.  
Accédé le: 30 novembre 2021.

(3) Michel Camau et Vincent Geisser, *op. cit.*, p. 224.

(4) Moutaa Amine El Waer, *op. cit.*

(5) Burleigh Hendrickson, *op. cit.*, p. 758.

(6) محمد الرحموني، مرجع سابق، ص 41.



الجامعة بين الطلاب والمعلمين بفضل مجلتها "أفاق تونسية"، وأصبح أعضاء الحركة في طليعة الاحتجاج الطلابي، المتنامي خارج الاتحاد العام للطلبة التونسيين، للتنديد بالصعوبات المتزايدة التي تواجه الجامعة بشكل عام، ورغم اقتصارها على الجامعات، إلا أن حركة آفاق تدرجياً أصبحت القوة المعارضة الرئيسية في تونس منذ عام 1967 ولكن بتبنيها لخط سياسيا ماويا على خلاف موقفها السابق القائم على منهج التنوع الأيديولوجي والسياسي<sup>(1)</sup>.

#### ▪ البورقيبية وحركة آفاق في خضم أحداث مارس 68 من منظور جيلي.

إن جيل الستينيات الذي حللناه سابقا عبر العالم، كانت له نفس الصورة في تونس، حيث شاركت حركة آفاق بقيادة الطالب في كلية علوم الدين "محمد بن جنات" في تنظيم احتجاج العاصمة تونس في الخامس جوان من عام 1967 ضد الدعم الأمريكي والبريطاني لإسرائيل في حرب الأيام الستة، حيث تجمع المتظاهرون أمام السفارتين البريطانية والأمريكية للتنديد بالغرب الإمبريالي ولوم بورقيبة للتعااضي عن السياسة الخارجية الأنجلو أمريكية، وقد وصل الاحتجاج إلى ما وراء الجوار المباشر للسفارات إلى الأحياء الشعبية في المدينة، ليتحول في الأخير إلى أعمال تخريب معادية للسامية شملت المتاجر اليهودية والمعابد، وفي خضم هذه الاحتجاجات لجأ بورقيبة في الثامن جوان إلى معاقبة مثيري الشغب وأولئك الذين إرتكبوا مظالم ضد السكان اليهود بشدة، حيث أدى هذا إلى اعتقال العديد من الطلاب، وعلى رأسهم "محمد بن جنات"، بصفته زعيما للاحتجاج، ومحرضا على الهجمات على الأحياء اليهودية، وزعزعة السلام، وتهديد الأمن القومي، كما إدعى نظام بورقيبة، وحُكم عليه بالسجن لمدة عشرين عاماً مع الأشغال الشاقة، وقد تمخض عن هذا الحكم تبني المجتمع الطلابي لسلسلة من الإجراءات السياسية بلغت ذروتها في احتجاجات مارس 1968 على مستوى الجامعة<sup>(2)</sup>.

لقد كانت احتجاجات يناير 1968 ضد زيارة نائب الرئيس الأمريكي "همفري" (Humphrey)، ووزير الخارجية لحكومة "سايجون" "فان دو" (Van Do's)، هي التي مهدت لأحداث مارس، فبينما كان العديد من التونسيين في جميع أنحاء البلاد يستعدون للاحتفال بذكرى الاستقلال، تحركت لجنة دعم بن جنات ولجنة تحرير فيثام\* إلى العمل، بدأت على وجه التحديد مع جمع نشطاء لجنة بن جنات لحوالي 1300 توقيع

<sup>(1)</sup> Moutaa Amine El Waer, *op. cit.*

<sup>(2)</sup> Burleigh Hendrickson, *op. cit.*, pp. 759-760.

<sup>(\*)</sup> في عام 1967 وفي أعقاب التحركات الدولية ضد حرب فيتنام أنشأت حركة آفاق على غرار لجنة فيثام الفرنسية، لجنة تحرير فيثام وكانت قد أشرفت رسميا إلى جانب لجنة بن جنات على إضراب الأربعة أيام في أوائل 1968. أنظر

- Michaël Ayari, *le prix de l'engagement politique dans la Tunisie autoritaire: gauchistes et islamistes sous Bourguiba et Ben Ali (1957-2011)*. Coédition IRMC/Karthala, 2016, p.110.

في عريضة موجهة إلى بورقيبة يدينون فيها الإيذاء التعسفي لبن جنات مع المطالبة بالإفراج عنه. وقد كان التطور الظاهر لهذه العريضة هو سعي أعضاء منظمة آفاق لتوسيع نطاق التعبئة، حيث وزعوا المنشورات في مباني الجامعة، وفي حافلات المدينة، وفي الأحياء الشعبية بالمدينة. وهكذا ومع حلول 15 مارس، تجمع حشد من أكثر من 2000 طالب تونسي في كلية الآداب بجامعة تونس، استجابة لحملة الدعاية التي تزعمتها المنظمة، لتمتد فيما بعد إلى بقية الكليات والمدارس الثانوية المجاورة، حيث عقد الطلاب سلسلة من الجمعيات العامة، وهو ما حصل مثلاً عندما أعلن الناشط الطلابي "إبراهيم رزق الله" تضامنه مع بن جنات أمام جمهور كبير. كما أطلقت الهتافات ضد قيادة الاتحاد العام للطلبة التونسيين واتهامها بدعم الإمبريالية الأمريكية، مع الدعوة إلى الإضراب احتجاجاً على دكتاتورية بورقيبة القمعية، بل إن الطلاب ذهبوا إلى أبعد من ذلك من خلال ربطهم الإمبريالية الأمريكية بالقمع في الحكومة التونسية<sup>(1)</sup>.

وفي جميع الأحوال يمكن القول أن أحداث مارس 1968 في سياق ما عرف بقضية بن جنات، تنمى بشكل كبير مع المقاربة الجيلية التي أشرنا إليها في السابق، حيث كانت هناك تعبئة جيلية على المستوى المحلي، فقد كان الهدف الأصلي لبن جنات المتمثل في إدانة دعم الدولة التونسية للاضطهاد في فيتنام وفلسطين، متوافقاً تماماً مع السياق الأوسع للحركة المناهضة للإمبريالية لجيل الستينيات ضمن سياق عبر وطني. أما على مستوى التغيير السياسي فقد أدى رد بورقيبة القمعي على احتجاجات جوان 1967 ومارس 1968 إلى بروز دعوات للإصلاح الديمقراطي على المستوى الوطني لم تكن موجودة في البداية<sup>(2)</sup>.

وفي نهاية الأمر، ومع اعتقال أعضاء اللجنة التوجيهية لهذه المجموعة بالإضافة إلى جميع النشطاء المنظمين إليها، ثم الإفراج عنهم بعد ذلك بعامين، في ربيع عام 1970 على إثر عفو رئاسي، ووضع زعماء حركة آفاق الموجودين على التراب التونسي قيد الإقامة الجبرية، مع استمرار "مجلة آفاق تونسية" في الصدور من باريس كمنصة لدعم النشطاء المسجونين<sup>(3)</sup>، وبحلول السبعينيات من القرن الماضي ومع استمرار اليسار في التقهقر، بدأت دورة صراع الحركة الإسلامية ضد نظام بورقيبة في مرحلتها التصاعدية<sup>(4)</sup>، حيث سيتقن الإسلاميين أيضاً دور الهيمنة على المجال الجامعي<sup>(5)</sup> والمعارضة ككل.

(1) *Ibid.*, p. 761.

(2) *Idem.*

(3) Michaël Ayari, *op. cit.*, p. 110.

(4) *Ibid.*, p.135.

(5) Michel Camau et Vincent Geisser, *op. cit.*, p. 327.

▪ البورقيبية والحركة الإسلامية التونسية كوحدة توليد جيلي.

على الرغم من محاولات بورقيبة القضاء على التيار الإسلامي من خلال تفكيك التعليم الزيتوني، غير أنه لم يمضي وقتاً طويلاً حتى عاد جيل الستينات الذي ضم أولئك الشباب المتخرجين من الجامعات العربية أو التونسية والذين التقوا لمناقشة اغترابهم ودينهم<sup>(1)</sup>، وقد كان ذلك بقيادة "الغنوشي" و"أحميدة النيفر" و"عبد الفتاح مورو" بتأسيس الجماعة الإسلامية عام 1969، وهي السلف المباشر لحركة التيار الإسلامي التي تأسست عام 1979 ثم حركة النهضة التي تأسست عام 1988<sup>(2)</sup>.

وهناك من الأبحاث من تجادل بأن بورقيبة كان وراء ظهور الحركة الإسلامية لإضعاف اليسار، غير أن الكثير من الأبحاث ترى عكس ذلك. وفي هذا السياق يقدم المؤرخ والأكاديمي "محمد ضيف الله" رداً واضحاً حول طبيعة العلاقة بين الحركة والزعيم بالقول أن: "تفسير ظهور الإسلاميين بكونه كان مؤامرة من السلطة لمواجهة اليسار، إنما يعبر عن العجز في فهم المجتمع وتحولاته"<sup>(3)</sup>. وفي ضوء هذه الملاحظة، يقودنا التحليل، إلى نقاش عميق لقي رواجاً كبيراً في الدراسات السوسيولوجية والسياسية والاقتصادية وحتى الفلسفية. وبهذا يمكن طرح مجموعة من الأطروحات قادت إلى تفسير انبثاق الحركة الإسلامية التونسية بعد الاستقلال.

أولاً هناك الأطروحة الاقتصادية، والتي ربطت بداية أولى خلايا الحركة بالوقت الذي شرعت فيه تونس في حقبة جديدة من التحرير الاقتصادي بعد فشل التجربة الاشتراكية بقيادة "أحمد بن صالح"، وقد ساعد هذا الفشل في فتح الطريق أمام التأثير الجديد والعميق للثقافة الإسلامية، ومن الداعمين لهذا الطرح ما توصل إليه الأكاديمي "بول بالتا" (Paul Balta)، الذي يرى أن هذا الفشل مثل فراغاً كبيراً مكن الأيديولوجية الإسلامية من التسلل دون مشاكل. أما واقعياً فقد كانت كل الاتجاهات السياسية والأيديولوجية في تونس، وعلى غرار معظم دول العالم العربي، من الناحية الاقتصادية موجهة إلى حد كبير، نحو البحث عن نظرية ناجحة من شأنها تحقيق التقدم والازدهار، ووضع البلاد على قدم المساواة مع الدول القوية في الغرب، ومن ثم فقد كان البحث عن هذه النظرية عاملاً آخر أدى إلى اجتماع الأعضاء المؤسسين للحركة الإسلامية التونسية. واللافت

<sup>(1)</sup> Mohamed Elhachmi Hamdi, "An analysis of the history and discourse of the tunisian islamic movement al-Nahda: A case study of the politicisation of islam", (Submitted in fulfilment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy), School of Oriental and African Studies, University of London, July 1996, p. 31.

<sup>(2)</sup> Alexandra Blackman, "The politicization of faith: settler colonialism, education, and political identity in Tunisia". (A dissertation submitted to the department of political science and the committee on graduate studies of stanford university in partial fulfillment of the requirements for the degree of doctor of philosophy), Stanford University, 2019, p. 109.

<sup>(3)</sup> محمد ضيف الله، مرجع سابق، ص 140.

أيضا في هذا السياق، أن فشل كل من الاشتراكية والليبرالية في تحقيق الرخاء الاقتصادي لقطاع عريض من المجتمع قد أدى بالعديد من المتضررين إلى الالتفات إلى خطاب الإسلاميين، وهنا يرى عالم الاجتماع "عبد الباقي الهرماسي" أن الحساسية الشخصية لما يرقى إلى التهديد الاقتصادي جعلت الشباب التونسي أكثر عرضة للاستقطاب من طرف الحركة الإسلامية من خلال اتهامات الظلم الاقتصادي والفساد والسيطرة الغربية والاستغلال التي وجهتها الجماعات الإسلامية للحكومة. كما يرى الهرماسي أيضا، أن الهلولة الأيديولوجية التي عرفتتها دولة ما بعد الاستقلال قد ساهمت بشكل واضح في ظهور الحركة الإسلامية في تونس وتطورها، حيث مكن هذا الارتباك الأيديولوجي من جذب أولئك المحرومين إقتصاديا. وضمن هذا المسار، جادلت الباحثة في تاريخ تونس ما بعد الاستقلال "ماريون بولبي" (Marion Boulby)، بأن النهضة تطورت على خلفية فشل البورقبيية في توظيف الشباب المتعلم، والذي كان من أبرز تمثلاته فقدان النظام التونسي لمشروعيته<sup>(1)</sup>.

أما ثانيا فإن الأطروحة الأخرى التي تستحق الاهتمام في ظهور الجماعة الإسلامية، فتتمثل في إصرار القادة الإسلاميين على أن عملهم كان في الواقع رداً دينياً وثقافياً على السياسات المعادية للدين والمواالية للغرب. وقد أعترف الغنوشي أن أن بورقيبة ليس أكثر من مجرد عدو للإسلام، فبمجرد وصوله إلى السلطة في عام 1957، حظر ارتداء الحجاب، وتعدد الزوجات ثم ألحق ذلك في عام 1981 بإصدار قانون يمنع النساء العاملات في الدوائر الحكومية أو الملتحقات بالجامعات والكليات من ارتداء الحجاب. ويجتمع هذا الطرح مع ملاحظة بعض الكتاب الغربيين حيث كتب "دوغلاس ك. ماجنوسون" (Douglas K. Magnuson)، المدرس في معهد بورقيبة للغات الحديثة في تونس، أن السنوات التي تلت الاستقلال، تميزت بشروع بورقبيية في سلسلة من المبادرات الجريئة للإصلاح الديني التي أثرت على القانون والحياة الأسرية والتعليم والممارسة الدينية الشخصية، فقد عمل على تفكيك البنية التحتية للإسلام بشكل كامل إلى درجة أن المراقبين الاجتماعيين في الستينيات تساءلوا عما إذا كانت تونس قد دخلت عصر ما بعد الإسلام أو عدم الإسلام<sup>(2)</sup>.

وعلى عكس هذه الأطروحة، فقد شكل الكتاب التونسيين الليبراليين واليساريين دعما واضحا لنهج بورقبيية في الدفاع عن إنجازاته ومواجهة ما أسموه بالموجة الجديدة من الإسلاموية التي لا يتفقون معها على أرضية

<sup>(1)</sup> Mohamed Elhachmi Hamdi, *op. cit.*, pp. 22-24.

<sup>(2)</sup> *Ibid.*, pp. 25-26.

مشتركة. وضمن هذا الاتجاه يشير "حمة الحمامي"، زعيم حزب العمال الشيوعي التونسي اليساري المتطرف، بأن الإسلام كان في الواقع أحد أعمدة أيديولوجية النظام، ويؤكد بأن معظم القوانين الاجتماعية التي اعتمدها بورقيبة مستمدة من الشريعة<sup>(1)</sup>.

ومن جهتنا تؤكد لنا هذه الأطروحات من منظور التحليل الجيلي، أن ظهور الحركة الإسلامية التونسية كوحدة جيلية، قد كان على المستوى الكلي تجسيدا حقيقيا لدينامية الصراع بين الأجيال من خلال تحدي الوضع الثقافي والاقتصادي والسياسي القائم، الذين همين عليه جيل الكبار. حيث لم تؤد سياسات بورقيبة الاقتصادية التي لم تؤد إلى التمايز الطبقي والإقليمي فحسب، بل أيضا إلى بداية الفجوة بين الأجيال، وظهور القطيعة الثقافية بينها<sup>(2)</sup>، هذا من جهة. ومن جهة أخرى يمكن تضمين هذه الدينامية من الصراع على مستوى التيار الإسلامي التونسي على مستوى جزئي، حيث عمل جيل الشباب على إلغاء تفويض جيل الكبار. ويظهر ذلك واضحا في عدم مسايرة، جيل الشباب من الطلاب التونسيون المتخرجين من الشرق الأوسط والمنتشعبين أيديولوجيا بفكر جماعة الإخوان المسلمين وخطباء التبليغ، لجيل الكبار من الشيوخ داخل التيار الإسلامي التونسي، حيث سُم "الشباب" من تقديم التنازلات والمساءلة أمام القادة "القدامى" ( الشيوخ) في جمعية المحافظة على القرآن عند معالجة المسائل السياسية، حيث طالبوا بإجراء انتخابات المكتب التنفيذي التي أفضت إلى تولي فصيل الشباب زمام الأمور بالمكتب، والذي ضم أسماء شباب معروفين مثل "راشد الغنوشي" و"عبد الفتاح مورو"، وبذلك شرعت المجموعة في عقد المؤتمرات داخل الجمعية التي تضم الخريجين وطلاب الجامعات. وفي عام 1971، قرر راشد الغنوشي وحميدة النيفر، مع الشاب "صلاح كركر"، أحد ناشطي الساحل، تنظيم الجماعة الإسلامية، والبدء بالوعظ في قرى الساحل وتونس، وتبنى تكتيك التبشير المحلي من أجل تجنيد أعضاء في دوائر وخلايا صغيرة<sup>(3)</sup>. وهكذا وسعت الحركة الإسلامية حضورها الجماهيري من خلال الدعوة والنشاط والتجنيد، لا سيما في الحرم الجامعي<sup>(4)</sup>. وبهذا يكون جيل الشباب قد ابتعد عن التقوى الصارمة والتعامل بصراحة مع الموضوعات السياسية وجهاً لوجه، وقد كان هذا التوجه واضحا في مجلة المعرفة، التي تضمنت موضوعات سياسية بشكل مباشر بين عامي 1972 و1978. إلا أن ذلك لم يمثل سوى من 10% من الموضوعات بهذا الخصوص<sup>(5)</sup>.

(1) *Ibid.*, p. 25-26.

(2) *Ibid.*, p. 178.

(3) Michaël Ayari, *op. cit.*, pp. 132-133.

(4) Alexandra Blackman, *op. cit.*, p. 110.

(5) *Ibid.*, p. 133.

وبوجه عام، يمكن تلخيص مقارنة الأجيال الساسية والبورقبيية ضمن وضع الصراع بين الأجيال، كما رأينا من خلال الحركات السياسية الجديدة (اليسارية والإسلامية)، وأشكال التعبئة والاحتجاج ومحاولة إصلاح المجتمع وإحداث التغيير فيه. ويمكننا تأكيد هذا الطرح بالرجوع إلى "أ. كلاينبيرج" (O. Klineberg) وشركائه ضمن مسهم الأمبريقي، الذي تم إظهاره في القسم النظري، والموسوم بـ "الطلاب والقيم والسياسة: مقارنة بين الثقافات" بين عامي 1969 و1970، حيث يكشف هذا المسح لدى 80 ٪ من الطلاب؛ أن أهداف الحركة الطلابية أظهرت حقائق جديدة بالمقارنة بالجيل الأكبر سناً<sup>(1)</sup>.

ويمكننا في هذا الإطار أيضا فهم جيل الشباب في تونس في فترة الستينات بأنه لم يكن متجانسا من حيث ما يسمى بوحدات الجيل وينطبق هذا بشكل كبير على اليساريين و الإسلاميين بوصفهما وحدتين متنافستين مع بعضهما البعض للسيطرة على حركة الجيل، وفي ذات السياق يذكرنا ميشيل كامو ( M. Camau) و"فينسنت جيسر" (V. Geisser) أن التناوب بين اليساريين والإسلاميين لم يكن محطة بسيطة في التاريخ الجامعي التونسي، بل إن نجاح حركة تطلب زوال حركة أخرى، وقد دام ذلك لسنين طويلة لدرجة أنه أصبح بالمقدور الحديث عن حوار إسلامي-يساري أو يساري-إسلامي في المجال الجامعي التونسي؛ أي في شكل تنافس ومواقف ثورية مبنية على المحاكاة والتي اعتبرت الدعامة الرئيسية للحركة الاحتجاجية الطلابية التونسية<sup>(2)</sup>. ومن ثم فإذا كانت طبيعة العلاقة بين اليسار والإسلاميين ذات طابع تنافسي وجدلي، فمن جهة أخرى فإن الحركات الإسلامية قد استفادت من وصفة اليسار في التعبئة، فكثيرا ما اعترفت هذه الأخيرة بأن أسلوبها في التنظيم والدعاية كان مستمدا إلى حد كبير جدًا من النماذج اليسارية. وحتى أنماط التعبئة الأكثر عنفاً المتبعة من جانب الطلاب اليساريين في بعض الأحيان؛ كاقترام قاعات المحاضرات والضغط على الطلاب غير المضربين والتدمير الجزئي للمعدات والإشتباكات المباشرة مع الشرطة، قد تم تقليدها بوعي أو بغير وعي من قبل الطلاب الإسلاميين خلال الفترة التالية<sup>(3)</sup>.

لكن ومن جانب آخر، يتضح أيضا تشابها حاصلًا بين اليسار والإسلاميين لدى جيل الستينات، ولعل أهم ماجمعهما، حسب "كامو" وجيسر"، هو تركيزهم على أسبقية زمن التجديد الثقافي والهوية على العمل السياسي. وهنا تظهر حركة آفاق كرد فعل على الإفراط في الأيديولوجية والبعد عن المشهد الوطني للطلاب التونسيين الذين هاجروا إلى باريس، حيث عمل الآفاقيون (Perspectivistes) الأوائل على إعادة استثمار

(1) R. G. Braungart, "Historical Generations and Generation Units: A Global Pattern of Youth Movements: A global perspective", op.cit, p. 47.

(2) Michel Camau et Vincent Geisser, op. cit., pp. 326-327.

(3) Ibid., p. 326.

"تونسيتهم" (Tunisianité)، التي نسيها الشيوعيون الستالينيون والتروتسكيون "الباريسيون". وهكذا جاءت أهمية موضوع العودة إلى تونس بالنسبة لهم، وبالمثل فإن الإسلاميون قد رأوا في أنفسهم أيضا أنهم "الطلاب المسلمون التونسيون" وليس الإخوان أو "الخوانجية" كما هو راسخ، فتبنوا منحى إعادة استثمار المساجد، ليس فقط كأماكن عبادة، ولكن أيضًا كأماكن للثقافة والذاكرة والبحث عن الذات التونسية<sup>(1)</sup> التي أخذ التغريب جذورها وقيمها وهويتها على حد تعبير الغنوشي<sup>(2)</sup>، وبالفعل شهدت الأيام الأولى للحركة الإسلامية بعدا ثقافيًا ووطنياً وحتى عاطفياً، تجاهله الكثير من المحللين في دراساتهم<sup>(3)</sup>.

وبهذا يمكن القول أن تونس مع نهاية الستينيات وبداية السبعينيات من القرن الماضي، قد عرفت فعلا جيلا سياسيا واعيا بالعمر على النحو الذي ناقشناه في السابق، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى وجود صراع جيلي بين الشباب والكبار، لكن دون إحداث تغيير سياسي، حيث استمر الوضع الاستبدادي مع نفس الجيل في الفترة اللاحقة مع زين العابدين بن علي.

#### المبحث الثالث: تونس زين العابدين بن علي: تجدد السلطوية وتشكيل الكليبتوقراطية.

لقد كانت حالة اللاتوازن والاختلالات التي أصابت البورقراطية على المستوى الأيديولوجي والاقتصادي، شرطا أساسيا لإستبدال بورقراطية وإعادة صياغة الهياكل السياسية، من جهة والإصلاح الهيكلي للاقتصاد من جهة أخرى<sup>(4)</sup>. ومع ذلك، لم يبدأ الرئيس الجديد، زين العابدين بن علي، على الصعيد السياسي، سوى في تجديد الإرث السلطوي الذي لم ينته بل بقي الصورة الطافية على السطح في المشهد السياسي التونسي، وذلك من خلال تجديد نمط جديد يركز على تخفيض مكانة النخبة السياسية لصالح شبكة من النخب القطاعية التي تهمين عناصرها على الدوائر الأمنية والعسكرية والتجارية، وهي عملية يراها الكثير أنها بدأت فعليا منذ السبعينيات، حيث يمكن القول أن "بن علي" كان يخرق بورقراطية عندما كان برتبة عقيد. وهذا على عكس بورقراطية الذي عمل على إحتكار السياسة من قبل نخبة محترفة تضع النخب القطاعية في موقع تابع<sup>(5)</sup>.

أما على المستوى الاقتصادي فقد تطلب تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، إدخال التدابير الأولية للتحرير الهيكلي، لجميع القطاعات، بما في ذلك القطاع العام ضمن خطتين إنمائيتين، حيث كان من المقرر وفي غضون عشر سنوات أن يتحول الاقتصاد التونسي إلى اقتصاد السوق مع دور هامشي للدولة في الإنتاج

(1) *Ibid.*, pp. 327-328.

(2) Mohamed Elhachmi Hamdi, *op.cit.*, p. 204.

(3) Michel Camau et Vincent Geisser, *op. cit.*, p. 328.

(4) Emma C. Murphy, *op. cit.*, p. 103.

(5) *Ibid.*, p. 154.

والتوزيع والتبادل<sup>(1)</sup>. وهكذا كانت تونس أمام الإمتثال للأجندة الاقتصادية النيوليبرالية. غير أن المثير للإهتمام هو أن هذه الإصلاحات الاقتصادية التي دفعتها المؤسسات المالية الدولية أدت في النهاية إلى نظام كليبوتوقراطي (مافوي) بالكامل خلق فرصاً للأسرة الحاكمة وأعوانها في تونس، وتحويل الموارد إلى جيوبهم الخاصة<sup>(2)</sup>.

### المطلب الأول: بن علي: وهم التغيير السياسي وهيمنة الاستبدادية الجديدة.

لقد كان الباحث " كينيث بيركنز " (Kenneth Perkins) دقيقاً في وصف رد الفعل الشعبي إزاء إزاحة زين العابدين بن علي الماهرة لبورقيبة، حيث شبهها بإرتياح المتخصصون وذو المعرفة لتقاعد الرياضيين العظماء الذين مددوا أيام لعبهم إلى ما بعد أوج عطائهم، وخسروا موهبة لعبهم الكبيرة، والذين أصبحوا عائقاً ومصدراً للإحراج، ليس لفرقهم وأنفسهم فحسب، ولكن بالتأكيد لعشاق اللعبة الذين يتذكرون ذروة عطائهم. وفقاً لهذا القياس كان شعور الشعب التونسي بالارتياح عندما تتحى بورقيبة، خوفاً من السلوك الانتقامي الخاطئ لبورقيبة الذي قد يتسبب عاجلاً أم آجلاً في ضرر بالدولة لا يمكن تلافيه أو إصلاحه<sup>(3)</sup>، حيث أن تدهور صحة بورقيبة في الثمانينات جعلت من حكمه غير مستقر وعشوائي على نحو متزايد. وبالتوازي مع ذلك فقد أصبحت الحركة الإسلامية أقوى من ذي قبل إلى درجة تهديد النظام<sup>(4)</sup>. وهكذا تم سقوط بورقيبة في نهاية المطاف بسبب عدد من الأحداث في عام 1987، وقد حددها الباحث والأكاديمي "وليام زرتمان" (W. Zartman) في ثلاثة أسباب رئيسية وهي<sup>(5)</sup>:

- تدهور الحالة العقلية والبدنية لبورقيبة، مما أدى إلى سلسلة من التعديلات الوزارية السريعة والمزعزعة للاستقرار.

- الجدل الدائر حول محاكمة المسلحين الإسلاميين المتهمين بالتآمر لقلب نظام الحكم.

- اكتشاف مؤامرة من قبل الجناح المتشدد في الحركة الإسلامية لاغتيال عدد من الشخصيات الحكومية البارزة، بما في ذلك الرئيس نفسه.

<sup>(1)</sup> Emma C. Murphy, *op. cit.*, p. 103.

<sup>(2)</sup> Emma C. Murphy, "Under the emperor's neoliberal clothes! why the international financial institutions got it wrong in Tunisia ", in: Nouri Gana and others, *op. cit.*, p. 35.

<sup>(3)</sup> Kenneth Perkins, *op. cit.*, p. 188.

<sup>(4)</sup> Eva Schmidt, *op. cit.*, p. 119.

<sup>(5)</sup> Emma C. Murphy, *economic and political change in Tunisia from Bourguiba to Ben Ali*, *op. cit.*, p. 164.



وهناك أطروحة تونسية أخرى تمثلت في إشتباه رئيس الوزراء آنذاك "بن علي" في تأهب إثنين من أقرب زملاء بورقيبة وهما: "محمد الصياح" و"منصور الصخيري"، لانقلاب خاص بهما، وبذلك، وفي محاولة إستباقية، قام بن علي وبشكل فوري بانقلاب خاص به في ليلة السادس نوفمبر 1987. وفي السابع نوفمبر تولى السلطة، من خلال استغلال الدستور، لاسيما المادة 57 منه، فجمع فريق من الأطباء لتحرير شهادة عجز بورقيبة العقلية والجسدية عن أداء واجباته<sup>(1)</sup>، و بذلك كان من حقه قانوناً أن يتقلد مكان بورقيبة للفترة المتبقية من ولاية المنصب البالغة خمس سنوات، وبهذا يكون بن علي قد وضع أولى مبرراته في تولي منصب الرئاسة من خلال احترام الإجراءات القانونية لأفعاله<sup>(2)</sup>. ولإعطاء شرعية أكبر ومواجهة ردود الفعل الأولية لاسيما الرأي العام الدولي، برر بن علي هذا الاستيلاء بأنه منع لمحاولة اغتيال الرئيس المخطط لها من قبل الأصوليين الإسلاميين، بعد قيام بورقيبة بتضييق الخناق على حركة الاتجاه الإسلامي في وقت سابق من ذلك العام، وقد مهد هذا الاتهام المسرح للرواية القائلة بأن بن علي كان يحمي البلاد من القوى الدينية المعادية للديمقراطية<sup>(3)</sup>. وبالفعل فقد حرم بن علي حركة الاتجاه الإسلامي من انقلاب تاريخي كان من المقرر تنفيذه بعد أقل من أربع وعشرين ساعة، والذي تم التخطيط له من قبل "صلاح كركر"، الذي فر من البلاد إلى باريس ثم لندن، و "محمد شمام" في تونس<sup>(4)</sup>.

وهكذا سعى بن علي منذ البداية إلى تبيد كل المخاوف وطمأنة كل من التونسيين والحزب الدستوري الإشتراكي على حد سواء، حيث قدم نفسه في البداية على أنه يمثل قوة للإستمرارية، وذلك من خلال تعيينه الفوري لحكومة بنفس التركيبة الوزارية لسلفه، غير أنه رأى أنه لا بد من إزاحة المنافسين المحتملين الأكثر إلحاحاً على السلطة، ومنهم على وجه الخصوص "محمد الصياح" (الأمين العام السابق للحزب) و"منصور الصخيري"، كما تم القبض على آخرين ممن كانوا يشكلون زمرة متماسكة من مساعدي القصر، مثل الأمين العام للرئيس "محمود بلحسين"، وقائد القوات الجوية "محمد نعمان" والعقيد النافذ "غازي إسكندر". ومع ذلك، فقد تم تقليل الاعتقالات إلى الحد الأدنى وتعيين أحد كبار رجال دولة بورقيبة، "هادي بكوش"، رئيساً للوزراء<sup>(5)</sup>.

(1) Nouri Gana and others, *op. cit.*, p. 03.

(2) Emma C. Murphy, *economic and political change in Tunisia from Bourguiba to Ben Ali*, *op. cit.*, p.165.

(3) Amy Aisen Kallander, *op. cit.*, p. 108.

(4) Mohamed Elhachmi Hamdi, *op. cit.*, pp. 93-97.

(5) Emma C. Murphy, *economic and political change in Tunisia from Bourguiba to Ben Ali*, *op. cit.*, p.166.

أما على صعيد النظام الساسي والممارسة السياسية، فقد قدم بن علي إلتزاما بإصلاح النظام الاستبدادي وقيادة القومية التونسية على طريق الديمقراطية والتعددية، حيث قال في أول خطاب أدلى به، والذي تم بثه في الإذاعة والتلفزيون في 7 نوفمبر 1987<sup>(1)</sup>، أنه:

"لا مجال في عصرنا لرئاسة مدى الحياة ولا خلافة آلية لا دخل فيها للشعب، فشعبنا جدير بحياة سياسية متطورة ومنظمة تعتمد بحق تعددية الأحزاب السياسية والتنظيمات الشعبية"<sup>(2)</sup>.

وعلى الرغم من أن الحرس القديم للحزب الدستوري الإشتراكي كانوا أكثر قلقًا إلى حد ما من هذه التصريحات الفورية لصالح التحرير السياسي والإصلاح الدستوري، إلا أن التكنوقراط الأصغر سنًا اعتبروا الإصلاح السياسي وسيلة حيوية لاستعادة تعاطف ودعم الطبقات الوسطى والعاملة وإبعادهما عن المعارضة الإسلامية<sup>(3)</sup>. وقد أصبح ذلك الخطاب بمثابة المرجع الأساسي للنظام الجديد، حيث إنبثق عنه ميثاق وطني تم التوقيع عليه من قبل مختلف القوى السياسية والاجتماعية، أعلنت فيه عن إرادتها واللتزامها بالعمل على تحرير النظام السياسي وتبني التوجه الديمقراطي<sup>(4)</sup>، بما فيها حركة التيار الإسلامي التي غيرت إسمها إلى "حزب النهضة"، على أمل الحصول على ترخيص للحزب. إضافة إلى ذلك تعهدت الحركة بقراءة مشتركة للإسلام والهوية التونسية منذ عام 1988 في محاولة للوصول إلى السياسة الرسمية<sup>(5)</sup>.

وللبرهنة عن هذه الالتزامات الديمقراطية قدم الرئيس الجديد إصلاحات ملموسة، كان أولها ذلك التغيير الذي طرأ على الدستور والذي وضع حداً للرئاسة مدى الحياة. كما تم تأكيد الانفصال عن الإرث الاستبدادي الماضي، الذي جسده حزب بورقيبة، من خلال إنشاء حزب رئاسي جديد<sup>(6)</sup>. غير أن هذه المهمة لم تكن سوى في إطار إصلاح الحزب الدستوري الإشتراكي الذي كان في حاجة ماسة إلى الإحياء كقوة سياسية ذات مصداقية من أجل مواءمته مع احتياجات الأمة من جهة، وعملية ترويض تجعل منه خادماً للرئيس الجديد بدلاً من الزعيم من جهة أخرى<sup>(7)</sup>. وهكذا قرر بن علي، الرجل القوي الجديد، عدم قطع العلاقات مع هذا الجهاز، ولكن تم تحويله إلى حزب جديد يسمى "التجمع الدستوري الديمقراطي" (RCD)، والذي تم إنشاؤه

<sup>(1)</sup> Hakim Ben Hammouda, *Tunisie: économie politique d'une révolution*. Bruxelles: Bibliothèque royale de Belgique, 2012, p. 90.

<sup>(2)</sup> اللحظات الأولى لإعلان تولى بن علي رئاسة الجمهورية وإلقائه بيان 07 نوفمبر 1987. موقع يوتيوب، تحميل صابر بن زينة، 2021. على الرابط: <https://bit.ly/34FWru5>. تاريخ الاطلاع: 20 ديسمبر 2021.

<sup>(3)</sup> Emma C. Murphy, *economic and political change in Tunisia from Bourguiba to Ben Ali*, op. cit., p.167.

<sup>(4)</sup> Mohamed Elhachmi Hamdi, op. cit., p. 91.

<sup>(5)</sup> Eva Schmidt op. cit., p. 123.

<sup>(6)</sup> Ibid., p. 92.

<sup>(7)</sup> Emma C. Murphy, *economic and political change in Tunisia from Bourguiba to Ben Ali*, op. cit., p. 169.

في 27 فبراير 1988. وبالفعل لقد اشتملت عملية إعادة التدوير هذه على استبدال لقب "اشتراكي" بكلمة "ديمقراطي"، ومع ذلك فإن عملية التدوير هذه كان المقصود منها هو جعل الحزب حزباً حاكماً وليس منافساً بين أُنْدَاد سياسيين في عهد ما يسمى بالتجديد<sup>(1)</sup>.

وفي 29 إلى 31 يوليو من السنة نفسها، نظم الحزب الجديد مؤتمره الأول، تحت تسمية "مؤتمر الإنقاذ"، عبر بن علي خلاله عن تمسكه بالثقافة السياسية الجديدة والتزامه بإرساء الديمقراطية في تونس، علاوة على ذلك، تم الإعلان عن قانون الأحزاب السياسية، يرفض قيام أي حزب سياسي على أساس القيم الدينية أو العروبة، وهذا ماكان بمثابة عائق أمام الطموحات السياسية للإسلاميين وكذلك القوميون العرب الأقل نفوذاً<sup>(2)</sup>. ومع ذلك فقد كان القانون فرصة لبروز ثلاثة أحزاب جديدة، وهي "التجمع التقدمي الاشتراكي" "لنجيب الشابي"، و "الاتحاد الديمقراطي الوحدوي" بزعامة عبد "الرحمن تليلي"، والحزب الاجتماعي الليبرالي، في حين تم رفض طلب الإعتماد الذي تقدمت به حركة التيار الإسلامي، ومع ذلك، سيتم التسامح معها وستكون قادرة على المشاركة في الانتخابات التشريعية لعام 1989 من خلال قوائم مستقلة<sup>(3)</sup>.

وعلى الخط السياسي نفسه واصل بن علي إظهار المزيد من جدية مشروعه السياسي الجديد، فبدأ بالإفراج عن عدد من أبرز الشخصيات المسجونة، بمن فيهم زعيم الاتحاد العام التونسي للشغل "حبيب عاشور" وزعيم حركة التغيير الديمقراطي "أحمد المستيري" والوزير الأسبق "إدريس فيقة"، بالإضافة إلى قادة المعارضة الموجودين في المنفى والمحكوم عليهم غيابياً، حيث تمت دعوتهم للعودة مع مراجعة قضاياهم بتفهم كبير. كما تم إصدار تعليمات إلى وسائل الإعلام التلفزيونية والإذاعية بأن تكون أكثر موضوعية في تغطيتها، وبالتوازي مع ذلك سُمح لصحيفتي حركة الديمقراطيين الاشتراكيين المعارضة، "المستقبل" و"الطريق الجديد" باستئناف مبيعاتهما، بعد أن تم حظرهما لعدة أشهر، كما اجتمع كبار المسؤولين الحكوميين مع قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل لمناقشة إعادة توظيف العمال الذين تم فصلهم بسبب أنشطتهم المناهضة للحكومة. وفي الخامس ديسمبر 1988 أصدر بن علي عفواً عن 2487 سجيناً، من بينهم عدة مئات ممن اعتقلوا على خلفية أعمال شغب الخبز عام 1984 وأكثر من 600 من المتهمين بالعضوية في حركة الاتجاه الإسلامي المحظورة، كما أعلنت الحكومة عن الشروع في دراسة إلغاء محكمة أمن الدولة<sup>(4)</sup> التي ارتبط اسمها في

(1) Larbi Sadiki, "The search for citizenship in Bin Ali's Tunisia: democracy versus unity", *Political Studies*, Vol. 50, Issue 3 (2002), p.505.

(2) Hakim Ben Hammouda, *op. cit.*, p. 100.

(3) *Ibid.*, p. 92.

(4) Emma C. Murphy, *economic and political change in Tunisia from Bourguiba to Ben Ali*, *op. cit.*, p. 168.

المخيلة السياسية التونسية بكل الإدانات السياسية منذ محاولة الانقلاب في عام 1962، بدءاً من تلك الأحكام الصادرة ضد مناضلي اليسار الثوري وحركة الوحدة الشعبية التي أسسها أب تجربة التنشئة الاجتماعية "محمد بن صلاح" وصولاً إلى الإسلاميين في الثمانينيات<sup>(1)</sup>. وقد تحقق ذلك بالفعل مع نهاية عام 1988، حيث تم التراجع عن النظام القضائي التعسفي الذي ميز السنوات السابقة. وقد تم النظر إلى هذه الإجراءات التصالحية على أنها نزع بعض أقوى مظالم النظام، كما تم إعتبارها أنها ساعدت بشكل كبير في التمييز بين أسلوب بن علي وأسلوب سلفه<sup>(2)</sup>.

وهكذا لم يكن من المستغرب أن كان رد فعل المعارضة إيجابياً للغاية إتجاه هذه الإجراءات، فحتى حركة الاتجاه الإسلامي أشارت إلى موافقتها وكشفت عن استعدادها لترك الماضي، والانخراط في حوار دون تحفظات من أجل دعم استقرار وأمن البلاد والمساهمة في تحقيق كل ما يستلزمه نداء السابع نوفمبر<sup>(3)</sup>. وفي هذا السياق ظهر الغنوشي، بعد اطلاق سراحه في مايو عام 1988، متفائلاً للغاية، حيث أعلن للصحفيين أنه يثق في الله ثم في بن علي في تحقيق مستقبل أفضل لتونس<sup>(4)</sup>.

وبالرغم من كل هذا، فإن الالتزامات الديمقراطية والتحرير السياسي للسلطة الجديدة قد بدأت في التراجع مع الاختبار الانتخابي الأول، والذي تمثل في الانتخابات الرئاسية والتشريعية في أبريل 1989، والتي قررت خلالها المعارضة عدم تقديم مرشح والتركيز على الانتخابات التشريعية، وكانت النتيجة انتخاب الرئيس بن علي، المرشح الوحيد في السباق، دون صعوبة كبيرة بنسبة 99.27% من الأصوات. ومع ذلك، وعلى الرغم من كونه المرشح الوحيد، فإن هذه النتيجة أثارت قلق المعارضة كثيراً، حيث أعادت إلى الأذهان أجواء الحزب الواحد، وقد إزدادت هذه المخاوف أكثر في الانتخابات التشريعية التي شهدت مشاركة العديد من أحزاب المعارضة، بما في ذلك الأحزاب الديمقراطية والإسلاميين الذين تمكنوا من الترشح على قوائم مستقلة<sup>(5)</sup>، هذه الانتخابات التي منحت التجمع الدستوري الديمقراطي نصراً ساحقاً، حيث حصل على ما يربو عن 80 % من الأصوات الشعبية واكتسح بذلك جميع المقاعد البرلمانية وذهب ما يزيد قليلاً عن 15 % من الأصوات الإجمالية إلى حزب النهضة تحت غطاء المستقلين، وحصلت أحزاب المعارضة العلمانية معاً على 5 % فقط من الأصوات و لم تتجاوز سوى حركة الديمقراطيين الاشتراكيين نسبة 1 % . وبذلك تكون انتخابات عام

(1) Hakim Ben Hammouda, *op. cit.*, p. 92.

(2) Emma C. Murphy, *economic and political change in Tunisia from Bourguiba to Ben Ali*, *op. cit.*, p. 168.

(3) *Idem.*

(4) Mohamed Elhachmi Hamdi, *op. cit.*, pp. 100-101.

(5) Hakim Ben Hammouda, *op. cit.*, p. 93.

1989 قد أسست لحكومة جديدة بطريقة تذكرنا بالانتخابات الأولى بعد الاستقلال في عام 1956، حيث ظهر المنافسين الحقيقيين للنظام، اليوسفيون في عام 1956 والإسلاميون في عام 1989، وكأنهما يفتقران إلى الدعم الشعبي الكافي من أجل لعب دور في تشكيل المستقبل السياسي لتونس، ولكن الواقع هو أن الحزب المهيمن في كلتا الحالتين قام بترجيح اللعبة لصالحه فحسب<sup>(1)</sup>، عندما لجأ إلى التزوير الهائل الذي مكن مرة أخرى حزب التجمع الدستوري الديمقراطي في عهد بن علي من الفوز في الانتخابات واستبعاد المعارضة. وهنا بدأت تطرح أسئلة كثيرة من قبل الشعب والمعارضة، التي آمنت لتوها بنهاية الحكم الاستبدادي في تونس، حول حقيقة الالتزامات الديمقراطية للنظام الجديد وصدق المبادئ المعلنة منذ "التغيير" الذي حدث في السابع نوفمبر 1987. فعلى الرغم من التحركات "الديمقراطية" المتواضعة الواضحة لبن علي، إلا أن النقرد بقي السمة الجوهرية في تصنيع المجتمع السياسي في تونس<sup>(2)</sup>. وهكذا ظهر شبح الاستبداد من جديد وقاطعت المعارضة الانتخابات البلدية في يونيو 1990، كما أدركت السلطة الجديدة أن الخطر الحقيقي على استقرارها مصدره الإسلاميين، التي أصبحت تتمتع بقاعدة شعبية قوية، فكان رد الفعل أن جعلها بن علي ضحيته الأولى<sup>(3)</sup>. حيث ردت الحكومة بقمع عنيف على حزب النهضة الغير معتمد ومن يشتهبه في دعمه وبمستويات غير مسبوقة من الاعتقال والتعذيب والوفاة في الحجز، كما سعى النظام إلى إلغاء الإجراءات السابقة التي تم تنفيذها لتحسين حرية الصحافة وتكوين الجمعيات<sup>(4)</sup>. وقد استخدم بن علي التهديد الإسلامي لتبرير هذا الطابع الأمني المفرط للدولة، ومن بين صور هذا التبرير؛ خوف النظام العميق من تهديد إسلامي على مستوى المنطقة، والذي زاد بالطبع مع ما حدث في الجزائر مع بداية التسعينيات<sup>(5)</sup>.

وفي ضوء هذا الوضع لم يكن هناك سوى قلة من التونسيين خارج المعسكر الإسلامي الذين انضموا إلى الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان في إبداء تحفظات على تعامل الدولة مع حزب النهضة بهذا الشكل، في حين غض غالبية العلمانيين التونسيين الطرف عن هذه التجاوزات، وذلك مقابل الحماية من الراديكالية الإسلامية، واكتفى قادة الأحزاب السياسية المعارضة بالارتياح لإنهيار منافس هائل مثل حزب النهضة والحرص على حماية أحزابهم من مصير مماثل. وبالنظر إلى هذا الرضا لم تبدي أحزاب المعارضة أي اعتراض على قانون تم تمريره تحسباً لانتخابات برلمانية في عام 1994، والذي ضمن لها تجاوز عتبة

(1) Kenneth Perkins, *op. cit.*, p. 195.

(2) Larbi Sadiki, , *op. cit.*, p. 505.

(3) Hakim Ben Hammouda, *op. cit.*, p. 94.

(4) Eva Schmidt *op. cit.*, p. 123.

(5) Larbi Sadiki, , *op. cit.*, p. 506.

منخفضة نسبياً من الأصوات<sup>(1)</sup>، مع توسيع البرلمان إلى 182 مقعد بعد أن كان 163 مقعد<sup>(2)</sup>. وعلى الرغم من بعض السخط المتواضع، فإن انتخابات عام 1994 أكدت مرة أخرى على قوة التجمع الدستوري الديمقراطي وعززت التقاليد السياسية التونسية فيما يتعلق بالترابط بين الدولة والحزب. وأصبح زين العابدين بن علي بنفس تلك القوة التي كان يتمتع بها الحبيب بورقيبة في أوج عهده، كما ساعده في ذلك أيضاً تركيبة النخبة المحيطة به، التي جاءت بعد تنحية شخصيات النظام القديم ذات النفوذ جانباً، وفسح المجال لمجموعة من التكنوقراطيين الذين استجابوا له<sup>(3)</sup>.

وفي نفس الإطار، شكلت الانتخابات 1999 أيضاً نقطة تحول أخرى ضمن الاستبدادية الجديدة لبن علي، حيث انتقلت تونس من حكم الحزب الواحد بصورة حصرية إلى هيمنة الحزب الحاكم، وهو الوضع الذي فسح المجال للمعارضة للظفر بـ 34 مقعد في البرلمان المكون من مجلس واحد والذي تم توسيعه حديثاً في انتخابات 1994. وقد تم قراءة ذلك من قبل البعض كمكسب للمعارضة، حيث أصبحت هذه الأخيرة تشغل ما يقرب من 19 ٪ من إجمالي المقاعد، بزيادة قدرها 7 ٪، غير أن الأكاديمي "ستيفن ج. كينج" (Stephen J. King) في دراسته "المنطق السياسي للإصلاح الاقتصادي في تونس"، يرى أن ذلك كان مجرد رد من النظام بزيادة الوساطة السياسية الشكلية بعد اضطهاد أوائل التسعينيات. وهكذا إستمر النظام في امتلاك العملية الديمقراطية، باستخدام استراتيجيات بيروقراطية كوربورية، بشكل أو بآخر، وتخصيص ونشر جميع موارد الدولة لإعادة إنتاج نفسه دون منافسة جادة. وفي هذا السياق تقدم لنا الباحثة البريطانية "إيما ميرفي" (Emma Murphy) في كتابها "التغيير الاقتصادي والسياسي في تونس: من بورقيبة إلى بن علي" تحفظات على آفاق التوطيد الديمقراطي في عهد بن علي، مشيرةً إلى أن "بن علي" وحده من كان يقرر "وتيرة الإصلاح ونطاقه ومجالاته"<sup>(4)</sup>.

#### ■ بن علي ونخبة نوفمبر 1987 كوحدة جيلية مهيمنة.

لقد ساهم الانقلاب الذي وقع في السابع نوفمبر في وصول النخب القطاعية إلى المسؤولية على نحو متزايد بالمقارنة مع بدايتها الأولى في السبعينيات كما سبق وأن ذكرنا، حيث كان رحيل بورقيبة بمثابة رفع آخر المعوقات التي عقدت المهمة لدى العديد من الأطارات والمسؤولين التنفيذيين القطاعيين في الوصول إلى دوائر السلطة<sup>(5)</sup>.

(1) Kenneth Perkins, *op. cit.*, p. 200.

(2) Larbi Sadiki, , *op. cit.*, p. 505.

(3) Kenneth Perkins, *op. cit.*, p. 202.

(4) Larbi Sadiki, , *op. cit.*, p. 505.

(5) Michel Camau et Vincent Geisser, *op. cit.*, p. 193.

ويمكن النظر إلى هؤلاء، من منظور الأجيال السياسية، كوحدة جيلية مهمة، ضمن عملية سياسية جديدة، وليس كتغيير جيلي أي استبدال جيل بآخر، حيث أن الفرق الرئيسي بين النوفمبريين وسابقيهم في عهد بورقيبة لم يكن إجتماعيا بقدر ما كان وظيفيا. فبالنظر لأعضاء هذه الوحدة الجيلية فإن ثلاثة أرباع ممن تم تعيينهم لأول مرة كوزراء في عهد بن علي كانوا بسن أكثر من 40 سنة، أي أنهم كانوا من نفس الجيل الذي سيطر على الساحة السياسية التونسية منذ 1956، غير أنهم لم يشاركوا في النشاط السياسي في وقت بورقيبة. ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح في (الجدول رقم 06)، وذلك بالنظر في السجل الشخصي السياسي والحزبي للوزراء والمستشارين لـ 116 ضمن التحليل الذي أجراه كل من "ميشيل كامو" و"فنسنت جيسر" بين نوفمبر 1987 وجانفي 2001<sup>(1)</sup>.

**الجدول رقم (06): المسار السياسي الشخصي والحزبي للوزراء والمستشارين الرئيسيين في الفترة ما بين نوفمبر 1987 إلى جانفي 2001.**

المجموع %	لا توجد إجابة	لا	نعم	المسار السياسي الشخصي
100		94.8	5.2	وزراء في عهد بورقيبة.....
100	8.6	61.2	30.2	أعضاء في الحزب الدستوري الإشتراكي.....
100	9.5	64.5	25.9	مسؤولون في الحزب الدستوري الإشتراكي.....
100	5.2	24.1	69.8	أعضاء في التجمع الدستوري الديمقراطي.....
				مسؤولون في التجمع الدستوري الديمقراطي على المستوى الوطني.....
100	19	18	63	أعضاء في منظمة وطنية.....
100		76.7	23.3	أعضاء في الاتحاد العام التونسي للشغل.....
100		97.4	2.6	مسؤولون في الاتحاد العام التونسي للشغل.....
100		98.3	1.7	أعضاء في الاتحاد العام للطلبة التونسيين.....
100		85.3	14.7	مسؤولون في الاتحاد العام للطلبة التونسيين.....
100		89.7	10.3	عضوية سابقة في حزب معارض.....
100		97.4	2.6	عضوية سابقة في جمعية مستقلة.....
100		98.3	1.7	

- Michel Camau et Vincent Geisser, *op. cit.*, p. 195.

المصدر بتصريف:

<sup>(1)</sup> *Ibid.*, pp. 195-196.

يتضح من خلال هذا الجدول أن 5 % فقط من المستطلعين كانوا قد شغلوا مناصب وزارية في وقت بورقيبة وأقل من الثلث كان ينتمي إلى الحزب الدستوري خلال نفس الفترة، في حين أن أكثر من الثلثين انضم فيما بعد إلى التجمع الدستوري الديمقراطي، وهو الاسم الجديد للحزب الدستوري الجديد منذ عام 1988، كما أنهم لم يمارسوا أي مسؤوليات في الاتحاد العام للطبة التونسيين أو الإتحاد العام التونسي للشغل أو أي منظمات وطنية أخرى، ومن الذين شكلوا استثناء ملحوظا ضمن هذا التحليل "سعد الدين الزميرلي" و"محمد الشرفي"، اللذان تركا دورهما في رئاسة الرابطة التونسية لحقوق الإنسان لشغل مناصب في الحكومة و "الدالي الجازي" المؤسس السابق للرابطة وعضو المكتب السياسي للحركة الديمقراطية الاشتراكية، وينطبق الأمر نفسه على "منصر الرويسي" الذي كان الأمين العام لنقابة التعليم العالي وأحد مستشاري إدارة الإتحاد العام التونسي للشغل في عام 1977<sup>(1)</sup>.

كما يتضح هذا الطرح الجيلي مرة أخرى، من خلال انتخابات عام 1994 حيث حملت نتائجها نفس البصمة الجيلية فكان أكثر من ثلاثة أرباع المشرعين الجدد في سن أقل من خمسين عاماً كما أن أكثر من نصفهم لم يشغلوا مناصباً منتخبا من قبل على الصعيد الوطني، ولم يكن سوى خمسة فقط ممن كانوا في مجلس النواب قبل عام 1987<sup>(2)</sup>.

وقد تكون السمة المميزة للوحدة الجيلية لنوفمبر 1987، هي أنها تحمل ألقاباً سياسية قليلة في حين تتراكم لديها الألقاب الأكاديمية، فهي تشكل طفرة في المجالات العلمية والتقنية، فهي تكشف عن عذرية سياسية نسبية مع تمتعها بدرجة أعلى من المهنية المثبتة، فالغالبية العظمى من أعضائها أتوا من مهن الإدارة العليا والقطاع العام والجامعة، وقد كانت هذه الخبرة هي السبب الذي جعل القادمين الجدد إلى السياسة مدينون بترقيتها الوزارية، ومن ثمة ظهورها كهيكلية تقنية للدولة<sup>(3)</sup>. ومع ذلك وعلى الرغم من هيمنتها التي أصبحت واضحة إلا أن أعضاء الكادر الجديد الذين وصلوا إلى المراتب الوزارية تدفقوا على الحكومة ضمن وتيرة تغييرات متكررة لاسيما خلال العقد الأول من رئاسة بن علي، حيث شغل أكثر من مائة رجل وامرأة حقائب وزارية، وهو ما منعهم من ممارسة القوة والسلطة الحقيقية<sup>(4)</sup>.

أما بشأن علاقة هذه الوحدة الجيلية، بوصفها تنتمي لجيل أكبر بالجيل الأصغر سناً أو جيل الشباب، فإنه وفقاً للتمشي النظري الذي قدمناه في الفصل النظري من هذا البحث حول صراع الأجيال، يمكن فهم هذه

(1) *Ibid.*, pp. 193-194.

(2) Kenneth Perkins, *op. cit.*, pp. 202-203.

(3) Michel Camau et Vincent Geisser, *op. cit.*, 195.

(4) Kenneth Perkins, *op. cit.*, p. 202.



العلاقة ضمن تحليل "س. ن إيزنشتات" (S. N. Eisenstadt)، حول ازدواجية عالم الشباب إتجاه عالم الكبار، حيث يكشف وضع جيل الشباب التونسي في فترة إستلاء بن علي على السطة، عن سعي وحدات من هذا الجيل للتواصل مع جيل الكبار، والحصول على مختلف الامتيازات الاقتصادية والمهنية، وهذا ماحدث بالفعل مع أعداد كبيرة ضمن الحركة الطلابية التي تميزت بتاريخها النشط منذ الفترة الاستعمارية، حيث اتخذت هذه الأخيرة اتجاها معاكسا بتوجهها نحو الخمود نتيجة ظروفها الصعبة وعلى رأسها التشغيل بعد التخرج. وبذلك اتجه عدد كبير من الطلبة نحو الانتهازية والانضمام إلى التجمع الدستوري الحاكم من أجل الاستفادة من مختلف الامتيازات سواء خلال مرحلة الدراسة أو بعد التخرج. وفي هذا السياق برزت منظمة خاصة بهؤلاء عام 1988، منحتم كل التسهيلات المادية والمعنوية داخل الجامعة وخارجها، ويرجع أستاذ التاريخ "محمد ضيف الله" ذلك، إلى تراجع قيم الغيرة والتضحية من أجل الآخرين، والتي كانت تجتذب الشباب والطلاب على وجه التحديد، غير أنه بعد إنهيار المعسكر الشرقي فسح المجال لقيم الفردانية واللذة والأنانية والخلاص الفردي<sup>(1)</sup>. وهكذا ومنذ عام 1991، تراجعت التجمعات الطلابية الكبيرة في الجامعات التونسية وفي المناطق الداخلية من البلاد والتجمعات العامة أو الخاصة في الإقامات الجامعية، واختفاء شبه كامل لأكثر من عقد من الزمان لجميع المطبوعات الطلابية والمنشورات والشعارات الجدارية في الحرم الجامعي، ماعدا بعض الإشتباكات مع قوات الشرطة فقط بين الحين والآخر على إثر أحداث نادرة في الحرم الجامعي أو بالقرب منه<sup>(2)</sup>.

ومن جهة أخرى خضع جيل أصغر من التكنوقراطيين من النساء واللاتي شغلن وظائف في المهن الليبرالية والأوساط الأكاديمية والأعمال، لنفس صور الاستقطاب، حيث جعلهن ميلهن للبرامج الاجتماعية التقدمية وازدراثن لأجندة الإسلاميين، التي اعتبرنها خطوة إلى الوراء بالنسبة للمرأة التونسية، مجندين مثاليين في التجمع الدستوري الديمقراطي، وفي أحيان كثيرة متحدثين فعالين باسم الحزب، وعلاوة على ذلك سعى الحزب إلى تجديد خلايا الأحياء الحضرية، والتي أصبحت أيضا بمثابة فضاءات تدريب الشباب والشابات<sup>(3)</sup>.

وفي المقابل، وبناء على إشارتنا السابقة إلى ازدواجية موقف جيل الشباب إتجاه الوحدة الجيلية النوفمبرية (جيل الكبار) نجد وحدات جيلية شبابية على درجة عالية من الرفض تمثلت في الإسلاميين. ولعل أهم مظهرات هذا الرفض، مواجهة الإسلاميين لإصلاحات وزير التربية والتعليم العالي والبحث العلمي "محمد

(1) محمد ضيف الله، مرجع سابق، ص 141.

(2) Michel Camau et Vincent Geisser, *op. cit.*, pp. 347-349.

(3) Kenneth Perkins, *op. cit.*, p. 202.

الشرفي" من خلال منشور 03 مارس 1990 فيما عرف "بسياسة تجفيف الينابيع"<sup>(1)</sup>، والتي هدف من خلالها إزالة العنف الطلابي بشكل دائم من المشهد الجامعي ونزع الطابع السياسي عنه، هذا العنف الذي شكل دائما أحد الأساليب الرئيسية للتنشئة الاجتماعية والانتقال إلى السياسة التونسية بالنسبة للطلاب<sup>(2)</sup>. والواقع، ومن وجهة نظرنا الجيلية تعبر التحركات والتعبئة المضادة حول إصلاحات "الشرفي" عن دخيرة فعلية لعمل جماعي من الإضرابات ومظاهرات الشوارع والاعتصامات والخطابات والخطابات المضادة... إلخ<sup>(3)</sup>، وهي في مجملها أشكال للتعبير السياسي لدى جيل الشباب.

ومع ذلك، فإن هذه الوحدة الجيلية، لم تظفر بالهيمنة الجيلية المطلوبة ولم تحقق الانتشار الواسع، حيث تمت محاصرة النشاط السياسي والنقابي الطلابي بشكل عام<sup>(4)</sup>، منذ الاشتباكات التي حدثت في كليات تونس وصفاقس وسوسة ونابل، حيث تدخلت الشرطة واعتقلت 583 متظاهراً، بمن فيهم الأمين العام للاتحاد العام التونسي للطلبة (المقرب من الإسلاميين) الذي انتقد السيد الشرفي بشدة أيضاً، كما تم تعليق اتحاد الطلاب الإسلاميين على الفور<sup>(5)</sup>. وهكذا تحولت الجامعة من قلعة حرة إلى قلعة محاصرة على حسب تعبير "كامو" و"جيسار"<sup>(6)</sup>. ومن قلعة لتوليد وعي جيلي إلى قلعة مستقطبة من طرف جيل الكبار (النخبة النوفمبرية). وهو الوضع الذي عرفه النشطاء الجامعيين في ظل الحزب الحاكم، حيث هيمنت عليهم قيم الانتهازية والوصولية دون مشاركة في عملية إعادة تشكيل العديد من معالم نظام بن علي أو حتى توسيع المشاركة داخله، وهذا عكس جيل الجامعيين الدستوريين الذين كان لهم دور فاعل وكانوا على قناعة بانتمائهم السياسي والحزبي<sup>(7)</sup>.

### المطلب الثاني: بن علي من الإصلاح الاقتصادي إلى تشكيل الكليبتوقراطية.

مما لاشك فيه أن زين العابدين بن علي في بداية توليه السلطة إثر الانقلاب الدستوري عام 1987 قد ورث، إلى جانب التوجه السياسي غير المستقر وغير الشعبي لبورقيبة<sup>(8)</sup>، وضعاً إقتصادياً كارثياً إلى جانب حملة زراعية سيئة للغاية، كما ورث الرئيس التونسي الجديد أيضاً، مهمة مواصلة تنفيذ برنامج التكيف الهيكلي

(1) محمد ضيف الله، مرجع سابق، ص 143.

(2) Michel Camau et Vincent Geisser, *op. cit.*, p. 350.

(3) *Idem*.

(4) محمد ضيف الله، مرجع سابق، ص 143.

(5) François Siino, " L'Université tunisienne banalisée. Mise à niveau libérale et dépolitisation ". Disponible sur: <https://bit.ly/3HWALZm>. Accédé le : 21 decembre 2021.

(6) Michel Camau et Vincent Geisser, *op. cit.*, p. 349.

(7) محمد ضيف الله، مرجع سابق، ص 143.

(8) Emma C. Murphy, "Under the emperor's neoliberal clothes! why the international financial institutions got it wrong in Tunisia ", *op. cit.*, p.37 .

وتأكيد سياسة التحرر الاقتصادي باعتباره النتيجة الطبيعية الضرورية لإرساء الديمقراطية وحقوق الانسان، وذلك ضمن خطاب معروف جيدا في تلك الفترة يربط بين التحرير السياسي والتحرير الاقتصادي، ويفترض أن إحداهما لا يمكن أن يكون دون وجود الآخر. كما التحرير الإقتصادي قد أصبح مقبولا في تونس بشكل أكبر، وذلك ضمن الأمل الناشئ للتغيير السياسي مع بن علي<sup>(1)</sup>.

بالفعل لم يكن البديل الليبرالي جديداً بالكامل على تونس: فقد شكلت سلسلة قوانين الاستثمار في السبعينيات بداية الانفتاح لتشجيع نمو تقوده الصادرات بالدرجة الأولى، إلا أن هذه الإجراءات كانت ضئيلة للغاية بسبب الالتزام السياسي المستمر للدولة بصفقتها المالك الرئيسي لرأس المال، وصاحب العمل، وموزع الموارد. وهكذا وبسبب هذا التدخل المفرط للدولة، وتراجع الإنتاج الزراعي غير الفعال، والصناعة البديلة للواردات غير التنافسية وغير المربحة والديون الوطنية المتصاعدة وصل الوضع بحلول عام 1986 إلى نقطة الأزمة، ولتجنب تداعيات الإفلاس اضطرت الحكومة إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للحصول على قروض كانت مشروطة بالتكيف الهيكلي<sup>(2)</sup>.

لقد واصل بن علي عملية التعديل الهيكلي بالكامل، لكن من خلال تصميم خاص بتونس أو برنامج إصلاحات تقوده الحكومة قبل فرضها من قبل المؤسسات المالية الدولية، حيث تم وضع إستراتيجية يتم تنفيذها من خلال خطتين تنميتين خماسيتين، أو ما عرف بخطة التنمية السابعة والثامنة تبعا لما سبقها في عهد بورقيبة\*، بين 1987-1991، د هدت الأولى إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والبدء في إصلاحات القطاع العام والتجارة والمالية، أما الثانية مابين (1992-1996) كان من شأنها تعزيز الإجراءات

<sup>(1)</sup> Olfa Lamoum, *la Tunisie de Ben Ali: la société contre le régime*. Paris: L'Harmattan, 2002, pp. 62-63.

<sup>(2)</sup> Emma C. Murphy, "Under the emperor's neoliberal clothes! why the international financial institutions got it wrong in Tunisia ", *op. cit.*, p. 36.

(\*) عرفت تونس منذ الاستقلال مجموعة من خطط التنمية، بداية مع مرحلة انهاء الاستعمار الاقتصادي، ثم التجربة الاشتراكية منذ عام 1961 التي اعترفت بضعف القطاع الخاص، ومن ثم تم إضفاء الطابع الرسمي على الأهداف الاقتصادية للدولة في خطة التنمية بوفقا لمنظور السنوات العشر. وتضمنت هذه الخطة عددا من البرامج القصيرة الأجل، بدءا بخطة السنوات الثلاث 1962 - 1965 التي بدأت بتوسيع كبيرا لدور الدولة، ثم فترة بن صلاح وإعلانه بأن الاقتصاد سيكون مجال مشترك بين ثلاثة قطاعات هي: القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع التعاوني، وبعد انتهاء التجربة الاشتراكية في عام 1969، باشر بورقيبة مرحلة التحرير المبكر من خلال استراتيجية جديدة تتعلق بنشاط القطاعين العام والخاص وإعادة توجيهيهما نحو قوى السوق، وبعد ذلك أشارت خطة التنمية الخمسية 1977-1981 إلى الاقتراض الأجنبي بهدف توفير موارد استثمارية من أجل "الإقلاع" في عام 1981، لكن وبعد حجم المشاكل الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد التونسي من تباطؤ في النمو وعجز الميزان التجاري، جاءت خطة التنمية الخمسية السادسة أو خطة الاستجابة للأزمة: أنظر:

- Emma C. Murphy, *economic and political change in Tunisia from Bourguiba to Ben Ali*.

السابقة، وإدخال تشريعات لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتسريع الخصخصة وتطوير سوق الأوراق المالية، وتعميق التكامل مع الأسواق الخارجية<sup>(1)</sup>، لاسيما الأسواق الأوروبية. وباختصار، كان من المقرر في غضون عشر سنوات أن يتحول الاقتصاد التونسي إلى اقتصاد السوق يعطي دور هامشي للدولة في الإنتاج والتوزيع والتبادل<sup>(2)</sup>.

وهكذا تم وضع تفاصيل خطة التنمية الخماسية الأولى لفترة حكم بن علي من خلال البدء في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بعد أن توصلوا إلى اتفاق حول اتفاقية نوفمبر 1986 الاحتياطية. وقد أصرت المنظمات المالية الدولية على أن الإصلاح الهيكلي الرئيسي أمر حيوي، نظرا لضعف معدلات النمو السنوية للاقتصاد والتي كانت تقل عن 2.5 % في مقابل تزايد معدل النمو السكاني، وقد هدفت الإستراتيجية المتفق عليها إلى تحسين تخصيص الموارد من خلال تشجيع التوجه نحو السوق، والسماح بالنمو الذي يقوده التصدير والذي من شأنه أن يعوض عن صغر حجم السوق المحلية. وفي المقابل، كان المقرر أن يبرم صندوق النقد الدولي اتفاقية جديدة مع تونس في أغسطس 1988 من شأنها أن توفر تسهيلات تمويلية ممتدة لمدة ثلاث سنوات وتسمح لتونس بسحب ما يصل إلى 50 % من حصتها المالية بشروط أقل صرامة من تلك المنصوص عليها في اتفاقية 1986، وقد أخذت الخطة على عاتقها ثلاثة رهانات رئيسية<sup>(3)</sup>:

- كان من الضروري أن تسمح خطة التنمية بخلق فرص عمل، حيث كان من المتوقع أن يرتفع الطلب على الوظائف إلى 345 ألف خلال فترة الخطة، وبالتالي كان على الحكومة توفير 246 ألف فرصة عمل جديدة كحد أدنى.

- كان من الضروري أن تعالج الخطة مسألة تنمية المناطق الريفية ووقف الانجراف الحضري. وهذا من شأنه أن يخفف من ضغوط السكان والإسكان في المدن الساحلية والمدينة الرئيسية المناطق.

- كان تحقيق الاستقرار ومن ثم تخفيض إجمالي الدين الخارجي ومدفوعات خدمة الدين.

لقد عززت السلطة الجديدة بشكل فعال برنامج الإصلاح الذي بدأ في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي بالتفاوض بشأن العديد من اتفاقيات التجارة الحرة وأهمها الاتفاقية الموقعة مع الاتحاد الأوروبي، وعلاوة على ذلك صادقت تونس على اتفاقيات "الجات" (GATT) عام 1990، غير أن أهم تطور من حيث تحرير

<sup>(1)</sup> *Ibid.*, p.37.

<sup>(2)</sup> Emma C. Murphy, *economic and political change in Tunisia from Bourguiba to Ben Ali*, op. cit., p. 103.

<sup>(3)</sup> *Ibid.*, pp. 103-104.

التجارة الخارجية هو اتفاقية التجارة الحرة الموقعة مع الاتحاد الأوروبي في 17 يوليو 1995، حيث شكلت خطوة إضافية في اتفاقيات التعاون الموقعة بين الدول الأوروبية وتونس وإنشاء منطقة تجارة حرة، وتعد هذه الاتفاقية أكثر شمولية: فهي لا تقتصر على القضايا الاقتصادية فحسب، بل تشمل أيضاً التعاون السياسي والاجتماعي والثقافي، وقد صاحب منطقة التجارة الحرة برنامج يهدف لتحديث الشركات الوطنية لمساعدتها على مواجهة المنافسة المتزايدة من الشركات الأجنبية، حيث هدف هذا البرنامج لمساعدة الشركات على إجراء دراسة تشخيصية عن وضعها التنافسي والقيام بالاستثمارات اللازمة، لا سيما في مجال التقنيات الجديدة والإدارة. وفي عام 1995 انضمت تونس إلى منظمة التجارة العالمية بالإضافة إلى اتفاقيات التجارة الحرة الأخرى كاتفاقية أغادير الموقعة مع تركيا وبعض الدول العربية وتلك المبرمة مع الدول الأفريقية وجنوب الصحراء<sup>(1)</sup>.

أما فيما يتعلق بالإصلاحات الاقتصادية المرتبطة بالتعديل الهيكلي ولا سيما خصخصة المؤسسات العامة، فقد شكلت توجهاً هاماً لبرنامج الحكومة الجديدة<sup>(2)</sup>، وقد إقتصرت في البداية على الشركات الصغيرة والمتوسطة ذات السجلات المالية السليمة نسبياً، ومست أولى عمليات الخصخصة الفنادق ومصانع النسيج والشركات المصرفية الصغيرة<sup>(3)</sup>، ومع حلول أوائل عام 1993 كانت 40 مؤسسة قد تم خصصتها، 28 منها من خلال بيع الأصول والباقي من خلال بيع الأسهم. أما فيما يتعلق بالمؤسسات التي كان من المقرر أن تظل في القطاع العام، فإن عقود الأداء لسبع شركات تعمل في قطاعات النقل والطاقة والتعدين ومواد البناء أصبحت سارية بنهاية عام 1992<sup>(4)</sup>. غير أنه وعلى عكس مما كان متوقع سار التغيير الهيكلي بوتيرة بطيئة، حيث ظل القطاع العام يمثل 40 % من إجمالي القيمة المضافة، 54 % من إجمالي الاستثمار الثابت و60 % من أصول البنوك، كما بقيت الشركات المملوكة للدولة تمثل 22 % من الناتج المحلي الإجمالي. ويرجع ذلك ببساطة في واقع الأمر، إلى تعارض المصالح الشخصية على المستوى البيروقراطي (الإداري) والنقابات العمالية، التي أظهرت مقاومة شديدة، والتي كان على بن علي في ذلك الوقت مراودتها ضمن جهوده الرامية إلى تأسيس إجماع سياسي وراء نظامه الجديد، لاسيما بعد القمع العنيف الذي طال الحركة

(1) Hakim Ben Hammouda, *op. cit.*, p. 95.

(2) *Ibid.*, p. 94.

(3) Emma C. Murphy, *economic and political change in Tunisia from Bourguiba to Ben Ali, op. cit.*, p. 107.

(4) S. Nsouli, S. Eken, P. Duran, G. Bell and Z. YuÈcelik, *the path to convertibility and growth: the tunisian experience*, Washington DC: International Monetary Fund, 1993, p. 26.

الإسلامية منذ البداية<sup>(1)</sup>. ويعود التفسير الآخر إلى التعقيد الذي طبع عملية بيع أصول الشركات العامة وتعبئة الموارد لشرائها<sup>(2)</sup>. وبشكل عام فقد كان جانب الخصخصة من هذا الإصلاح خجولاً للغاية، ولم يكن له سوى تأثير محدود على الحد من سيطرة الحكومة على إنتاج السلع والخدمات، وكادت هذه الأخيرة أن تتوقف في وقت مبكر لو لم يتم بعثها مرة أخرى في أواخر التسعينيات<sup>(3)</sup>، حيث دفع نظام بن علي بعمليات الخصخصة إلى أقصى حد في السنوات اللاحقة، ضمن خطط التنمية التاسعة (1997-2001) والعاشر (2002-2006) والحادية عشرة (2007-2011)، حيث سعى إلى تعميق الإصلاحات الهيكلية والمزيد من التحرير الكامل للاقتصاد ودمجه بشكل أعمق في الأسواق العالمية والاقتصاد العالمي<sup>(4)</sup>. وكانت نتيجة هذه الخيارات أن تمكنت الحكومة بين عامي 1987 و2008 من خصخصة 217 شركة ذات طبيعة عامة أو شبه عامة، مثل جزء كبير منها قطاع الخدمات بما يقرب 55٪ وقطاع التصنيع بـ 37.8٪ وهو ما مكنها من جلب ما يقرب من 6.1 مليار دينار، كما أدى هذا التحرير أيضاً إلى تسريع الاستثمار الأجنبي وزيادة سريعة في الصادرات من المنتجات المصنعة، والتي أصبحت الآن المصدر الرئيسي للدخل ووصلت الاستثمارات الأجنبية إلى 1.23 مليار يورو عام 2007<sup>(5)</sup>.

وهكذا كانت سنوات التسعينات وبداية الألفية الجديدة، شاهدة على حجم التحول الذي عرفته مؤشرات الاقتصاد الكلي مع بن علي، فمن خلال المؤشرات المسجلة، فإنه بحلول عام 1996 كان الاقتصاد التونسي قد استعاد عافيته، فكانت المالية العامة متوازنة مع عجز في الميزانية أقل من 3٪ من الناتج القومي الإجمالي، كما تم تخفيض التضخم إلى حوالي 5٪ سنوياً. وبذلك أصبحت سياسات حكومة بن علي محل إشادة تقارير المؤسسات المالية الدولية، ومن أمثلة ذلك التقرير الذي أعده البنك الدولي عام 2009، والذي أشار لمتوسط معدل نمو سنوي قدره 5٪ على مدى عقدين من الزمن مع نمو مطرد في دخل الفرد بلغ 37.6٪ من 2000 إلى 2005 وهو أعلى من تلك المعدلات التي سجلتها الدول الرائدة في التنمية على المدى المتوسط في ذلك الوقت مثل تايوان وتركيا وبولندا والبرازيل، كما انخفضت مستويات الفقر الرسمية

(1) Emma C. Murphy, "Under the emperor's neoliberal clothes! why the international financial institutions got it wrong in Tunisia ", *op. cit.*, p. 37 .

(2) Emma C. Murphy, *Economic and political change in Tunisia from Bourguiba to Ben Ali*, *op. cit.*, p. 107.

(3) Myriam Blin, 'The political economy of IMF and world bank interventions: Is Tunisia really a model student?' In: Harrigan Jane and Al-Said Ahmed, (eds.), *aid and power in the arab world: The IMF and World Bank policy-based lending in the Middle East and North Africa*. Basingstoke: Palgrave MacMillan, 2009, p.121.

(4) Emma C. Murphy, "Under the emperor's neoliberal clothes! why the international financial institutions got it wrong in Tunisia ", *op. cit.*, p. 37.

(5) Hakim Ben Hammouda, *op. cit.*, pp. 94-96.

خلال نفس الفترة من 4.2 % إلى 3.8 %. غير أن اللافت في هذا التقرير، هو إقراره بأن الحكومة التونسية لم تشر سوى للعبئة أو العناصر الضرورية البحتة للبقاء المادي وأن مستويات خط الفقر قد تكون عند حوالي 7 % مما قد يبقي تونس الأدنى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا<sup>(1)</sup>. وفي ذات السياق أشارت تقديرات أخرى للبنك في عام 2006 أن تونس كان لديها طبقة وسطى كبيرة في حدود 80 % من السكان، لكن يبدو أيضا أن هذه المعطيات تحتاج إلى نظرة دقيقة، حيث يكشف الواقع عن استمرار عدم المساواة بشكل واضح<sup>(2)</sup>، مع إزدياد فجوة طبقية حقيقية بين طبقة ثرية محدودة الحجم وطبقة وسطى واسعة فقيرة، رغم إحتفاظها بمستوى وعي وحاجات الطبقة الوسطى<sup>(3)</sup>. وعلاوة على ذلك، فإن ديناميكيات النمو هذه سرعان ما كشفت أيضا عن حدود معينة ألفت بتقلها على نموذج التنمية منذ مطلع القرن، حيث صاحبت عمليات الخصخصة تنامي الفساد والمحسوبية، هذه الظاهرة التي تعززت بشكل واضح فيما بعد، أدت إلى سوء الإدارة الاقتصادية وتدهور حاد في مناخ الأعمال التجارية<sup>(4)</sup>. وهكذا دخلت تونس مرحلة كليبوتوقراطية حقيقية.

#### ■ الشبكة الكليبوتوقراطية في عهد الرئيس بن علي.

يمكن تحليل الشبكة الكليبوتوقراطية، التي أسسها زين العابدين بن علي مع وصوله إلى قصر قرطاج، ضمن عمل النخب القطاعية التي شكلت واجهة مهيمنة يضمن أعضاؤها إحكام قطاعاتهم وترابطها، إنهم لا يمثلون هيئة حاكمة مثل السياسيين في الستينيات، ولكنهم يشكلون مجموعة من الهيئات المتخصصة التي تحافظ على العلاقات الهرمية، وبالتالي، تشكيل نظام شبكي متماسك، يترتب عن اتفاقها بشكل متواطي، آثارا توحيدية ضمن كل معقد، يتسم بالتماسك، مع منح هامش من الاستقلالية لكل هيئة داخله للعمل مقابل الولاء للقائد المنبثق من "القصر". وتغطي هذه المعاملات التواطئية نطاقا واسعا من التحالفات الزوجية إلى الممارسات الفاسدة إلى الاعتراف المتبادل بمصالح بعضها البعض. وتتكون التركيبة المركزية للشبكة، التي يرأسها القصر، من جهاز الأمن ومجتمع الأعمال، حيث يجمع هذا الثالوث موارد البنية التحتية الرئيسية للنظام. فهو من حيث الطبيعة "غير سياسي" إذا ربطناها بالمعايير المقبولة عموماً في هذا السياق، إلا أنه يشكل نسيج سياسي، بمعنى أنه يعمل كقوى، إن لم يكن "طبقات" مهيمنة<sup>(5)</sup>.

(1) Emma C. Murphy, "Under the emperor's neoliberal clothes! why the international financial institutions got it wrong in Tunisia", *op. cit.*, p. 38.

(2) Myriam Blin, *op. cit.*, p. 129.

(3) عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة، بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، مرجع سابق، ص 101.

(4) Hakim Ben Hammouda, *op. cit.*, p. 96.

(5) Michel Camau et Vincent Geisser, *op. cit.*, pp. 191-192.

وللحصول على صورة متقنة حول هذه الشبكة التوافقية من المحسوبية والفساد في نظام بن علي، يتطلب منا ذلك رصد بعض الممارسات لأبرز الفاعلين ضمن الثالث الكليبتوقراطي الذي تمت الإشارة إليه سابقاً. فالنخب الاقتصادية التونسية مثلاً، بوصفها ممثلاً مركزياً ضمن الشبكة، فعلاقتها مع النظام متعددة، تتميز بالتشابك بين القطاع الخاص وقطاع الأعمال مع الزمرة الحاكمة، تتمتع بالدعم الضروري من القصر، كما أنها تتمتع باستقلالية قطاعية تجعل منها أحد أركان النظام، لكن هذه الاستقلالية لا تعني ضعف أو عدم وجود معاملات توافقية مستقرة مع القطاعات الأخرى، بل على العكس تماماً، فالعالم الاقتصادي يحتاج دائماً إلى العالم السياسي، حيث أنه غالباً ما يكون الاتصال بالوزير مفيداً، على حد تعبير أحد رجال الأعمال وصهر الرئيس بن علي "مروان مبروك". وقد ساهمت هذه العلاقات المشتركة بين القطاعات، والتي غالباً ما تكون بين الأشخاص، في إرساء هذه النخب في نظام بن علي، فأدوارها في سياسات التوظيف والعلاقات عبر الوطنية مع المستثمرين الأجانب وأحياناً الفاعلين السياسيين ودورها في تنفيذ السياسات الاقتصادية، عززت من مكانتها دون أن تتخذ شكل جماعة المصالح<sup>(1)</sup>.

أما عن الدور السياسي الذي لعبته بعض هذه النخب كشبكة غير رسمية تركز على شخص الرئيس<sup>(2)</sup>، حيث يظهر أن التعيينات الوزارية قد كانت خاضعة بالكامل ولفترة طويلة لمقاول الأشغال العامة، ذو الصلة بأسرة بن علي، "كمال لطيف"؛ حيث كان مكتبه في تونس العاصمة بمثابة ديوان رئاسي ثاني. ومع ذلك فإن قصر قرطاج احتفظ بتركيز القوة في يده ولم يخفف من قبضته على الرئاسة<sup>(3)</sup>. بالإضافة إلى ممارسة قدر أكبر من السيطرة على عملية التحول الاقتصادي الذي بدأت تونس وتحديد الفائزين والخاسرين فيه<sup>(4)</sup>.

أما بالنسبة لمسألة ولاءها للقصر فقد يتجلى ذلك بعدة صور؛ أبرزها عدم المعارضة الصريحة والقبول الصامت للقرارات الصادرة من "أعلى"، حتى وإن كانت غير مقبولة في بعض الأحيان، وقد يتجلى الولاء على مستويات أدنى من خلال حضور الاحتفالات الرسمية المختلفة، والإكراميات، والخطب السياسية، والاجتماعات الدولية... إلخ. وفي هذا السياق تلخص لنا شهادة مصرفي تونسي هذه الصورة بشكل واضح

<sup>(1)</sup> Bilel Kchouk, "Les « anciennes » élites économiques et le changement de régime en tunisie: de l'incertitude vers la consolidation politico-économique des positions ", *Politix*, vol. 30 , N°. 120 (2017), p. 161.

<sup>(2)</sup> Bruno Cournoyer Paquin, "*Clientélisme et corruption en Tunisie, de Ben Ali à la période contemporaine (1987-2017) : résilience et transformations d'une institution informelle*", (Thèse soumise à la Faculté des études supérieures et postdoctorales dans le cadre des exigences du programme de doctorat en science politique), École d'études politiques, Faculté des sciences sociales, Université d'Ottawa, Canada, 2020, p. 114.

<sup>(3)</sup> Michel Camau et Vincent Geisser, *op. cit.*, p.

<sup>(4)</sup> Bruno Cournoyer Paquin, *op. cit.*, p.114.



للغاية، حيث صرح هذا الأخير، ضمن مقابلة أجراها معه الباحث بجامعة "أوتاوا" بلال كشوك ( Bilel Kchouk) عام 2014، أنه لم ينضم على الإطلاق إلى الحزب الدستوري الديمقراطي، غير أنه قد تمت دعوته سبع مرات إلى اجتماع السابع نوفمبر من كل سنة في القصر، ويضيف أن ذلك كان إلزامياً، ولا يوجد هنالك خيار آخر إلا تلبية الدعوة، فجميع المصرفيين وكبار رجال الأعمال مدعوون، ومسجلون على قائمة لتلقي بطاقات الدعوات، التي يتم تقديمها عند مدخل القصر، كما تعد هذه الأخيرة بمثابة استدعاء، لذلك لا يمكن عدم الذهاب إلى مثل هذه الاحتفالات<sup>(1)</sup>.

ومن جهة أخرى، وفي صلب هذه الشبكة الكيبتوقراطية التواطئية تمت الإشارة إلى التحالفات الزوجية أو الزمر العائلية التي تقاسمت مجموع المعاملات والعمولات. وفي هذا السياق فقد أدى مثلاً زواج البنت الكبرى "درصاف" المنحدرة من الزواج الأول لبن علي من نعيمة الكافي، إلى وصول زوجها "سليم شيبوب"، فمجرد اعتلاء صهره السلطة أصبح يحظى بالتبجيل في إسناد الأراضي، والظفر بصفقات كبرى في قطاع الصيدلة، كما نجح في عام 2001 في إقامة المغازة الكبرى (Carrefour) على أرض في منطقة سكرة بمدينة أريانة، منحته إياه الدولة بئمن رمزي، وحصل "مروان المبروك"، الذي تزوج البنت الثانية "سيرين"، على نيابة مرسيدس كما سيطرت هي الأخرى على الأنترنت، وقد فاز مروان وزوجته على سكن وظيفي تابع لوزارة الداخلية وهو عبارة عن فيلا فخمة بحي البلفيدير الراقي، أما البنت الثالثة "غزوة" التي تزوجت "سليم زروق" فقد تمكنت هي وزوجها من وضع يدهما على بعض المؤسسات العمومية بعد عمليات الخوصصة، وفي هذا السياق استطاع "سليم زروق" الحصول على الشركة الوطنية لتربية الدواجن بئمن زهيد ثم إعادة بيعها بئمن باهض<sup>(2)</sup>.

وفي عام 1992 توسعت شبكة التحالفات الزوجية ليس فقط في حجمها ولكن أيضاً في ممثليها المركزيين، وذلك بعد إتمام مشروع زواج زين العابدين بن علي بليلى الطرابلسي، هذا الزواج الذي عرف معارضة شديدة من قبل المجموعة التي تحصن الرئيس لا سيما "سليم شيبوب" و"كمال اللطيف"، غير أن الوافدة الجديدة إلى قصر قرطاج استطاعت فرض هيمنتها وكبح طموحات كل من اللطيف وسليم شيبوب<sup>(3)</sup>. وقد كان هذا النجاح فرصة لدخول بعض قادة الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والحرف إلى القصر مثل "الهادي الجيلاني" من

(1) Bilel Kchouk, *op. cit.*, p. 164.

(2) نيكولا بو وكاترين غراسياني، حاكمة قرطاج: الإستيلاء على تونس، تر: عمر بن ضو، كمال الجاوي وآخرون، تونس: دار محمد علي الحامي، 2011، صص 47-48.

(3) المرجع نفسه، صص 48-49.

خلال زواج بناته مع الأسرة، وفرصة أخرى لدخول عائلة الطرابلسية إلى مجتمع الأعمال وتدعيم مركزها<sup>(1)</sup>، ففي نهاية التسعينات أقدم الأخ الأكبر لـ "ليلي الطرابلسي" "بلحسن" على الزواج من البنت الكبرى لرئيس منظمة أصحاب الأعمال، لكن هذا الزواج لم يرق للبنت حيث فرت إلى "جينيف" مصرحة بأن أباه قد باعها لإرضاء رغباته التجارية، وبالفعل فبمجرد عقد القران تم إعفاء الجيلاني من دين لفائدة البنك المركزي قيمته 5.5 مليون أورو<sup>(2)</sup>.

وهكذا، هيمنت الزمر العائلية أو كما هو معروف بين التونسيين "بالأسرة" بشكل واضح على مختلف الأنشطة التجارية، وقد لخص الكاتبان الإستقصائيان "نيكولا بو" (Nicolas Beau) و"كاترين غراسيائي" (Catherine Graciet) في كتابهما الموسوم "حاكمة قرطاج: الإستيلاء على تونس" عام 2009، بأن زوجة الرئيس ليلي الطرابلسي تعتبر سيدة أعمال ماهرة، تمكنت من بناء شبكة تشبه المافيا شملت إخوانها وأقاربها الآخرين الذين جمعوا ثروة مذهلة، حيث سيطرت أسر بن علي وليلي على جميع الشركات الكبرى في البلاد، وكذا العديد من الصناعات الرئيسية من خلال خصخصة أصول الدولة والاستفادة من جهود الحكومة لتشجيع المنافسة. ووفقا لبرقيات كتبها "روبرت جوديك" (Robert Godec) سفير الولايات المتحدة في تونس، في يوليو 2009 ونشرتها ويكيليكس، فإن عماد الطرابلسي ابن شقيق ليلي المفضل كان يسيطر على صناعة البناء وكان لديه امتياز لشركة "بريكوراما" (Bricorama) الفرنسية، وأن صهر بن علي البالغ من العمر 28 عاما "محمد صخر الماطري" كان يمتلك خطأ للشحن البحري مع امتيازات لشركة "أودي" (Audi) و"فولسفاغن" (Volkswagen) وبورش (Porsche) و"رونو" (Renault) وشركة تصنيع الأدوية والعديد من الشركات العقارية، وكان شقيق ليلي "بلحسن الطرابلسي" قادراً على إطلاق شركة الطيران (Karthago) الجديدة من خلال حوافز الخصخصة الحكومية، هذه الشركة التي استحوذت على أهم وجهات رحلات الطيران المربحة التي كانت تديرها الخطوط التونسية، واستعارة طائرات الخطوط التونسية في أي وقت<sup>(3)</sup>، أما "جليلة" إحدى أخوات ليلي فقد أصبحت ملكة المشارب حيث أمتلكت مشرب المدرسة العليا للتجارة بقرطاج ومشرب المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية، بالإضافة إلى تحول زوجها "الحاج المنصف" من مالك محطة بنزين إلى صاحب مقاولات عقارية<sup>(4)</sup>. وفي مجال التصدير تم تخصيص حصص تصدير الأسمنت بشكل تفضيلي لشركات التجارة الدولية التي يسيطر عليها أفراد من عائلة بن علي و الطرابلسي، حيث تكشف الوثائق التي

(1) Michel Camau et Vincent Geisser, *op. cit.*, p. 213.

(2) نيكولا بو وكاترين غراسيائي، مرجع سابق، ص 81.

(3) Alcinda Honwana, *Youth and Revolution in Tunisia*. London: Zed Books Ltd, 2013, p. 29.

(4) نيكولا بو وكاترين غراسيائي، مرجع سابق، ص 50.

عثرت عليها اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد عام 2011 في القصر الرئاسي، والموضحة بخط يد الرئيس (أنظر الملحق رقم 02)، عن تفاصيل معينة حول هذه التجارة؛ حيث يتضح أن هذه التجارة قد استحوذ عليها أفراد الأسرة -الإخوة والأخوات- من الزوجين الرئاسيين، وما عدا بعض الاستثناءات القليلة، فإن جميع الأسماء الواردة في الوثائق تعود إلى أشخاص مشمولين بقانون 14 مارس 2011 بشأن مصادرة الممتلكات<sup>(1)</sup>.

أما المكون الأخير لثالوث الشبكة الكليبتوقراطية فهو الجهاز الأمني، والذي بدوره لم يكن بإمكان بن علي وزوجته الاستمرار في السلطة<sup>(2)</sup> ولا تسهيل الثراء الشخصي للعائلة، ويتمثل هذا تحديداً في وزارة الداخلية وكذا الميليشيات المسؤولة مباشرة أمام القصر، وقد قدر عدد أفراد الشرطة والأجهزة الأمنية العاملين في عهد بن علي بما يتراوح بين 120 ألف و 200 ألف، ويعتبر هذا الرقم كبير في بلد يبلغ عشرة ملايين ونصف المليون بالمقارنة بالمعايير الدولية والإقليمية. وتشمل قوات وزارة الداخلية فرقة النظام العام وأشرطة مكافحة الشغب، وإدارة أمن الدولة، التي تشكل مصدر خوف بالنسبة للتونسيين، كما تضم وزارة الداخلية عدة وحدات نخبوية؛ كفرقة التدخل السريع وفرقة مكافحة الإرهاب، والوحدة الخاصة للحرس الوطني. أما العنصر الأساسي في قوات أمن بن علي هو قوته التي يتراوح عددها بين خمسة وستة آلاف من الحرس الرئاسي، الذي لعب دوراً مهماً كحامي للنظام تحت قيادة "علي السرياطي". وقد تميز الحرس الرئاسي بمدى حسن تجهيز أعضائه وحسن معاملتهم في عهد بن علي، وقد أشيع أن الامتيازات التي منحت للحرس الرئاسي قد ولدت عداً واستياء كبيرين من قبل قوات الأمن الأخرى<sup>(3)</sup>.

وبالتحول إلى صلات الجهاز الأمني بشبكة الفساد والمحسوبية (الكليبتوقراطية)، فإنه لم يتوقف عند تسهيل الثراء الشخصي لعائلة الرئيس بن علي وزوجته فحسب، بل إن نظام الشرطة التونسي نفسه كان متغلغلاً بالكامل في المحسوبية والفساد<sup>(4)</sup>، حيث واجه التونسيون مستويات دنيا من الفساد في تعاملاتهم اليومية مع الشرطة والجمارك ومجموعة متنوعة من الوزارات الحكومية<sup>(5)</sup>، وقد كان ذلك نتيجة للتسامح مع الفساد أو الترويج له بشكل متعمد من قبل بن علي من أجل تعزيز روابط الولاء للقصر من جهة، ومن جهة

<sup>(1)</sup> Bruno Cournoyer Paquin, *op. cit.*, pp. 143-144.

<sup>(2)</sup> نيكولا بو وكاترين غراسياي، مرجع سابق، ص 67.

<sup>(3)</sup> Risa Brooks, "Abandoned at the Palace: Why the Tunisian military defected from the Ben Ali regime in January 2011", *Journal of Strategic Studies*, Vol. 36, Issue 2 (2013), pp. 212-213.

<sup>(4)</sup> Derek Lutterbeck, "Tool of rule: the Tunisian police under Ben Ali", *The Journal of North African Studies*, Vol. 20, Issue 5 (2015), p. 12

<sup>(5)</sup> Robert F. Godec, "Corruption in Tunisia: What's yours is mine", US Embassy Tunis 2008. Available at: <https://bit.ly/3Jn5leN>. Accessed: January 12, 2022.

أخرى معاقبة أي سلوك معاد لذلك تحت طائلة الفساد المدان بصفة رسمية؛ بمعنى أن الرئيس التونسي يمكنه أن يقرر في أي لحظة معاقبة المسؤولين الفاسدين<sup>(1)</sup>.

وهكذا سمح نظام بن علي بأشكال مختلفة من المحسوبية كالرشاوى وغيرها داخل الجهاز الأمني، والتي على الرغم من أنها لم تكن مرئية، إلا أن النظرة الدقيقة داخل الشرطة التونسية تكشف عن انتشار مختلف أشكال الفساد. فبالنظر إلى الأجور الرسمية وظروف العمل لضباط الشرطة أثناء حكم بن علي، يبدو أنها مشجعة على الفساد بشكل واضح وأنها بالفعل كانت سياسة متعمدة من قبل الرئيس؛ ففي عام 2010 بلغ متوسط الراتب الرسمي لضباط الشرطة في تونس حوالي 230 دولارًا أمريكيًا شهريًا، وهو أقل من أجر سائق الحافلة في القطاع العام، ومع ذلك كان العمل كضابط شرطة مهنة مطلوبة نسبيًا في تونس، كونها تفتح فرصًا كبيرة لكسب دخل إضافي من خلال مجموعة من الممارسات الفاسدة كأخذ رشاوى من الباعة المتجولين غير المرخص لهم أو تقاسم الأرباح معهم، أو عن طريق دفع المخالفين لحركة المرور للشرطي مباشرة بدلاً من الغرامات الأكثر تكلفة. وبحسب مقابلة أجراها الباحث بجامعة مالطا "ديريك لوتربيك" (D. Lutterbeck) عام 2013 مع ضابط شرطة سابق كان مسؤولاً عن التجنيد، فإن شرطة المرور كانت من أكثر الإدارات شعبية داخل جهاز الشرطة التونسية، لأنها تضمن من الناحية العملية أجراً إضافياً معتدلاً على الأقل. ومن جهة أخرى فإن احتمالات المزيد من الفساد على نطاق واسع داخل جهاز الأمن الداخلي كانت ممكنة أيضاً، حيث أن رجال الأعمال التونسيين الأثرياء، على سبيل المثال، يحتاجون لصلات مباشرة بمسؤولين رفيعي المستوى في وزارة الداخلية، ومقابل رشاوي سيضمنون عدم عرقلة أعمالهم في قطاع البناء أو الاستيراد بسبب تدخل الدولة<sup>(2)</sup>.

وعلى الرغم من هذا التسامح مع الفساد، فإنه قاد أيضاً مسؤولي الأمن الداخلي للعقاب بمجرد تزرع رابطة الولاء للقصر<sup>(3)</sup>، وهذا ما حدث تماماً مع "نبيل عديل" الإطار السامي في الجهاز الأمني الرئاسي، الذي عبر عن امتعاضه من بروز ليلي الطرابلسي على واجهة التجمع الدستوري الديمقراطي بعدما نالت شرف إلقاء الخطاب الختامي لبن علي كمرشح للحزب عام 2004، وقد كان هذا سبباً جوهرياً في إحالة "عديل" إلى السجن تحت طائل الفساد<sup>(4)</sup>.

(1) Derek Lutterbeck, *op. cit.*, pp. 12-13.

(2) *Ibid.*, p. 13.

(3) *Idem.*

(4) نيكولا بو وكاترين غراسياني، مرجع سابق، صص 56-57.

وخارج هذه التركيبة الكليبتوقراطية المركزية، يمكن أن نشير إلى المواقع والمناصب التي تم الحصول عليها داخل السوق السياسية المحلية، وفي هذا السياق فإن النشطين من كوادر التجمع الدستوري الديمقراطي على المستوى المحلي ومن خلال احتلالهم لمناصب ومسؤوليات سياسية وإدارية، قد اكتسبوا نفوذا معنويا وماديا سمح لهم بالوصول إلى الموارد المعنوية والمادية ومراكمتها<sup>(1)</sup>.

وأخير، وإذا ما أردنا إجمال التشخيص لهذه الشبكة الكليبتوقراطية في عهد الرئيس بن علي بين 1987 حتى عام 2011. يمكن القول أن هذه الفترة أرسيت لمحسوبية رأسمالية مع تعزيز حكم استبدادي. وقد استندت هذه المحسوبية إلى نمط اقتصاد تحرري والخصصة لكن من خلال توزيع أصول الدولة من الشركات والأراضي على أفراد الأسرة والأصدقاء الذين أصبحوا القاعدة الاجتماعية لنظام بن علي، كما أدت سياسات الخصخصة إلى تشكل مصالح متحالفة مع بعضها البعض، وذلك من خلال إنئتلاف وتواطؤ القصر الحاكم مع أصحاب رؤوس الأموال ومحاباتهم وكبار ملاك الأراضي، فضلا عن استخدام نخب الدولة مناصبهم لإكراه الجهات الفاعلة في القطاع الخاص على إدراجهم في أي مشروع مربح. فكان بذلك الاقتصاد التونسي شبيها بشبكة "مافيوية". كما أن النخب التجارية التي كانت تهمين على نصف إقتصاد تونس، حيث كانت مرتبطة شخصيا بين علي من خلال أبنائه الثلاثة، وإخوته السبعة، وإخوة زوجته الثانية وأخواتها، حيث أشارت التقديرات إلى أن عائلتي بن علي والطرابلسي كانت تسيطر على ما يصل إلى 40% من الاقتصاد التونسي<sup>(2)</sup>. وهكذا وبسبب هذه النزعة الكليبتوقراطية، يمكن اتهام نظام زين العابدين بن علي بأنه كان وراء كل تلك العواقب السلبية المتعددة التي واجهها بصورة وثيقة جيل الشباب، خاصة العاطلين عن العمل والخريجين الذين يبحثون عن شكل من أشكال العمل أو سبل العيش كالتقدم للوظائف أو طلب إعانات لبدء أعمال تجارية صغيرة وصنع مستقبل لائق نسبيا. بالإضافة إلى تلك العواقب السلبية على الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي على حد سواء، الذي أحكمت عشيرة بن علي - الطرابلسي سيطرتها عليهما بشدة إلى درجة تثبيطهما بالكامل على حد تعبير عالم الاجتماع التونسي "صلاح الدين بن فرج"<sup>(3)</sup>.

(1) الموليدي الأحمر، "إنهيار معدلات التبادل في سوق سياسية مزيفة"، في: أحمد خواجة وآخرون، *الثورة التونسية: القادح المحلي تحت مجهر العلوم الإنسانية*. إشراف الموليدي الأحمر، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، صص 97-98.

(2) Stephen J. King, *The Arab Winter: Democratic Consolidation, Civil War, and Radical Islamists*. United Kingdom: Cambridge University Press, 2020, p. 31.

(3) Alcinda Honwana, *op. cit.*, pp. 30-32.

## الفصل الرابع

الأجيال السياسية التونسية منذ عام 2011 وسياق التغيير  
السياسي.

لقد قررت الكثير من الأدبيات، ومن خلال العمليات التاريخية للتغيير السياسي والانتقال إلى الديمقراطية من خلال خبرات شهدتها مختلف دول العالم، بأن التغيير السياسي في العالم العربي ليس ممكناً، بسبب رداً فعل هذه الأنظمة إتجاه مختلف موجات الديمقراطية، تمثلت في إصلاحات متواضعة حولت بوصلة التغيير السياسي إلى ما عرف باسم المرونة الاستبدادية، كما أشرنا سابقاً، وقد كانت النتيجة المنطقية لذلك، هي تزايد الطيف الاستبدادي في العالم العربي بشكل عام.

ومع ذلك فإن تونس قررت خلاف ذلك عام 2011، من خلال انتفاضة شعبية غير مسبوقة في التاريخ السياسي التونسي، حيث فاجأ التونسيون العالم، وإخوانهم العرب على وجه التحديد بتمردهم السلمي من خلال ما أصبح يعرف "بثورة الياسمين" التي بدأت حوالي منتصف شهر ديسمبر 2010 وخلال ثلاثة أسابيع أطيح بنظام زين العابدين بن علي، كواحد من أكثر الأنظمة الاستبدادية وأشدّها شراسة وفسادا في المنطقة العربية<sup>(1)</sup>. وتبعاً لذلك عرفت العديد من دول العالم العربي، وبشكل متتابع، موجة كاسحة من أجل التغيير السياسي، من أجل وضع نهاية للحكم الاستبدادي كان من أبرزها، على سبيل المثال، مصر سوريا واليمن والبحرين وليبيا.

وقد أطلقت أيضاً العديد من الدراسات على الثورة التونسية، ثورة الكرامة والحرية والعدالة، وذلك لارتباطها الوثيق بالتهميش الاجتماعي والاقتصادي لا سيما في المناطق الداخلية، بالإضافة إلى المحسوبة والقمع السياسي<sup>(2)</sup>، وفي الوقت نفسه فقد عرفت "ثورة الياسمين" بثورة جيل الشباب بوصفه فاعلاً سياسياً مركزياً في مسرحها، حيث كانت الثورة ردة فعل لكتلة حرجة من الخريجين الجامعيين الشباب نتيجة مستويات البطالة

(\*) تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن أغلب التونسيين يعتبرون هذه التسمية أو "ثورة الفايبوك" أو "الدوت كوم"، أو "تويتر" من بين التسميات التي اعتمدها الغرب، والتي تعد تشويهاً لثورتهم، وهنا ترصد لنا الكاتبة " أليسندا هونوانا " تصريحات بعض التونسيين عقب الثورة، وبهذا الصدد صرح "زايد"، رجل يبلغ من العمر واحد وعشرين عاماً من تونس العاصمة أن؛ اسم "ثورة الياسمين". جاء من أوروبا وقد التقطته الصحافة الأجنبية من زهرة الياسمين رمز السياحة التونسية، ويضيف أن كل ما يعرفه وما يراه الأوروبيون، عندما يأتون كسائحين، هو الياسمين و"الكسكس" والجمال في تونس الغربية بالنسبة لهم، ويضيف مرة أخرى لماذا لا يطلق على الثورة الفرنسية "ثورة الرغيف" مثلاً، وفي ذات السياق أشارت عاتشة، شابة في الرابعة والعشرين من عمرها من نابل، " الياسمين " زهرة جميلة ذات رائحة جميلة وترمز إلى الجمال والسلام. كان كفاحنا صعباً؛ كان هناك الكثير من الدم؛ الكثير من الناس فقدوا حياتهم من أجل الحرية والكرامة. نحن التونسيون لا نحب هذا التعبير". أنظر:

- Alcinda Honwana, *op. cit.*, p. 144.

(1) Nader Fergany, *Arab revolution in the 21<sup>st</sup> century? Lessons from Egypt and Tunisia*. London: Palgrave Macmillan, 2016, p. 23.

(2) Hakim Ben Hammouda, *op. cit.*, p. 144.

المتزايدة. ومن جهة أخرى من خلال القدرة على التعبئة السيبرانية التي تمت بنجاح، كما أثبتت أيضا فشل جيل الكبار في تغيير الوضع الراهن.

وهكذا، وفي ظل تحول ما أطلق عليه الربيع العربي إلى شتاء عربي على حد تعبير "نيكولا بو" ( N. Beau) و "دومينيك لاغارد" (D. Lagarde) في سوريا ومصر وليبيا المجاورة، أصبحت تونس معملا حقيقيا لانتقال ديمقراطي محتمل<sup>(1)</sup>، حيث فتح رحيل زين العابدين بن علي فرصة لتغيير النظام، فجاءت المرحلة الانتقالية التونسية والمراحل التي لحقتها تعبيرا عن معايير النموذج الانتقالي من: إصلاح القوانين الحزبية والانتخابية، وإجراء الانتخابات التأسيسية، وإقرار دستور جديد، وتشكيل حكومة ديمقراطية، وقبول نتائج الانتخابات وإضفاء الشرعية عليها وعلى قواعد اللعبة السياسية بشكل عام<sup>(2)</sup>. ومع ذلك فإن ثورة الكرامة والحرية والعدالة أدخلت جيل الشباب نفقا مظلما من جديد سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي والاجتماعي، كان وراء إعادة بعث الاحتجاجات الشبابية من جديد بعد 2011.

#### المبحث الأول: دواعي الثورة التونسية: سقوط ورقة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وتفاقم الاستبداد.

مما لا شك فيه أن الثورة التونسية عام 2011 كانت عفوية ومفاجئة وسريعة، إلا أن تطورها وتجسيدها قد بدأ قبل ذلك وفي وقت مبكر، حيث ترسخت جذورها ضمن تعريف اجتماعي وسياسي واقتصادي حاد<sup>(3)</sup>. ومن هذا المنطلق فإنه لا يمكننا إنكار أن الثورة التونسية قد إندلعت بسبب الضائقة الاقتصادية التي كان يعيشها سكان المناطق الفقيرة، وإزدياد مستويات السخط اتجاه النخب الحضرية، بالإضافة إلى الاستياء من قمع الحريات السياسية والمدنية من قبل غالبية المواطنين<sup>(4)</sup>.

#### المطلب الأول: الثورة والبيروكرايا التونسية من منظور الاقتصاد السياسي.

إن مقارنة الاحتجاجات التي عرفها التاريخ السياسي الحديث لتونس بشكل عام والثورة التونسية على وجه الخصوص بالاقتصاد السياسي نابع من خصوصيات التاريخ الحديث لهذا البلد، حيث لا يمكننا في الواقع إنكار أن المطالب الاقتصادية والاجتماعية كانت في قلب كل الحركات الاحتجاجية، وأن الانتعاش الاجتماعي شكل دائما مطلبا قويا لدى التونسيين، كما أن معظم الأزمات السياسية الكبرى التي هزت البلاد إلى غاية 2010، قد كان لها، بدرجات متفاوتة، مكون سياسي اجتماعي نشأ من خرق عقد زبائني ربط المجتمع

<sup>(1)</sup> Nicolas Beau et Dominique Lagarde, *l'exception Tunisienne: chronique d'une transition démocratique Mouvementée*. Paris: Editions du Seuil, 2014, p. 08.

<sup>(2)</sup> Inmaculada Szmolka, *political change in the Middle East and North Africa after the Arab Spring*, *op.cit.*, p. 351.

<sup>(3)</sup> Mohammad Dawood Sofi, *op.cit.*, p. 48.

<sup>(4)</sup> Alcinda Honwana, *op.cit.*, p. 48.



بالدولة. ومن هذا المنطلق يظهر واضحا أن النخب التي حكمت تونس بعد الاستقلال قد عملت على إرساء وضع سياسي جديد من خلال وضع الاقتصادي في مكان الديني ضمن إعادة بناء التضامن والوحدة الوطنية. هذه المكانة المتميزة للاقتصاد في العلاقة بين الدولة والمجتمع إزدادت أكثر مع الرئيس زين العابدين بن علي، لأن هذا الأخير لم يكن يتمتع بالشرعية التاريخية ولا الشرعية الكاريزمية لسلفه الحبيب بورقيبة، وبالتالي لم يكن لديه خيار آخر سوى التطلع إلى تعزيز الشرعية من خلال رهان النمو الاقتصادي، لا سيما عندما تستفيد منه بشكل أو بآخر، جميع الفئات الاجتماعية لدرجة أن المصدر الرئيسي لشرعية الدولة التونسية أصبح مبنيا على أساس " الأداء الجيد للاقتصاد على حد تعبير الأستاذ حمادي الرديسي(1).

ومن هذا المنطلق، فإنه رغم بداية انكشاف وهم التغيير السياسي الذي وعد به بن علي التونسيين منذ السنوات الأولى من بداية حكمه، إلا أن التونسيين قد أبدوا في البداية تسامحا مع إتجاهات بن علي الاستبدادية، وذلك بسبب سياساته الاقتصادية الكلية الناجحة، حيث أعطى دفعة سريعة للتنمية الاقتصادية من خلال التعاون مع المؤسسات المالية الدولية والعلاقات الوثيقة مع الاتحاد الأوروبي. فمنذ عام 1993، برزت أوروبا كشريك تجاري رئيسي لتونس، حيث اشترت 80 % من صادراتها ووفرت 70 % من الواردات التونسية. وهكذا حققت تونس معدل نمو اقتصادي متوسط بلغ 4.75 % خلال الفترة 1990-2010(2). وقد أدى هذا الازدهار الاقتصادي نتيجة للزيادات الحادة في الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر والسياحة، إلى رفع مستويات المعيشة للطبقة الوسطى وخلق فرص عمل سنوية لتوظيف خريجي الجامعات(3)، كما حققت تونس نموا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بلغ 2713 دولار في عامي 2005 و 3720 دولار بحلول عام 2010 وهو أداء متميز نسبيا بالمقارنة مع معظم الدول العربية(4). وفي هذا السياق وفي عام 2002، صرحت "فايزة الكافي"، وزيرة التكوين المهني والتوظيف، متفاخرة باقتصاد بلادها المعجزة قائلة أنه: "لا أحد جائع في تونس. لا يوجد أشخاص ينامون تحت الجسور. التونسيون لديهم سقف فوق رؤوسهم ودخل لائق يسمح لهم بتحمل نفقاتهم الأساسية". وقد ساعد الاقتصاد المزدهر على توسيع التعليم

(1) Baccar Gherib, "Economie politique de la révolution Tunisienne: Les groupes sociaux face au capitalisme de copinage ", *Revue Tiers Monde*, Vol. 04, N°. 212 (2012), pp. 22-23.

(2) Mohamed A. El-Khawas, "Tunisia's Jasmine Revolution: Causes and Impact", *Mediterranean Quarterly*, Volume 23, N°. 4 (2012), p. 07.

(3) Mahmoud Sami Nabi, *Making the Tunisian Resurgence*. Singapore: Palgrave Macmillan, 2019, p. 01.

(4) الحسن عاشي، "التحديات الاقتصادية في تونس". بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2011، ص05. على الرابط: <https://bit.ly/3LTGSjz>. تاريخ الاطلاع 05جانفي2022.

والرعاية الصحية في جعل العديد من التونسيين راضين عن الاستقرار الاقتصادي بشكل جعلهم يصرفون أنظارهم عن الاهتمام بانفتاح النظام السياسي<sup>(1)</sup>.

ومع ذلك لا يجب النظر إلى الحالة التونسية كمعجزة إقتصادية أو قصة نجاح كامل، فرغم نموها الاقتصادي وأدائه الكلي، فإنه لم يتم تقاسم فوائد هذا النمو عبر مختلف المناطق والشرائح الاجتماعية، ولم يكن الاقتصاد التونسي قادراً على خلق فرص عمل للوافدين الجدد من طالبي العمل من الشباب خاصة الخريجين من الجامعات، كما لم يكن قادراً على الحد من الفوارق الجهوية وانتشار القطاع غير الرسمي<sup>(2)</sup>. وهكذا ومن منظور الاقتصاد السياسي، أصبحت الصفقة الاستبدادية التي أسس لها النظام مع المجتمع المبنية على المكاسب الاقتصادية والاجتماعية والأمنية أكثر هشاشة، حيث تآكلت شرعيتها وبصورة تدريجية عندما أصبح عدد الخاسرين يفوق عدد الفائزين<sup>(3)</sup>، حيث سرعان ما انكشف أن المعجزة الاقتصادية، إن جاز التعبير، لم تشمل كامل السكان والفئات، وهذا ما أدى إلى تنمية الشعور بالإحباط والاستياء. ومن جهة النظر هذه فإن تقديم التشخيص الدقيق، يحلينا حتماً إلى تقديم إثباتات أمبريقية دقيقة لثالوث البطالة والفقر والتفاوت الجهوي كدواعي ساهمت في إعادة إنكفاء ذخيرة الإحتجاجات الاقتصادية والاجتماعية منذ عام 2008 لتتجدد هذه الذخيرة الاجتماعية والاقتصادية عام 2011 لكن ضمن سياق ثورة عدالة وكرامة وحرية هدفت إلى تغيير النظام السياسي لزين العابدين بن علي ككل.

#### ■ البطالة كدينامية إقتصادية إجتماعية لتوليد الإحتجاج.

تكشف التصريحات الرسمية للحكومة التونسية على صعيد التشغيل عن تحسن كبير في مؤشرات التشغيل خلال المخطط العاشر للتنمية من خلال إستحداث مناصب شغل مكنت من تلبية 92.1 % والتقليص من النسب العامة للبطالة. ومع ذلك ظل عدد البطالين وطالبي الشغل في ارتفاع مستمر<sup>(4)</sup>، وحتى لو كانت المعطيات الرسمية قد استقرت دائماً عند معدل حوالي 14 إلى 15% فإن ذلك كان يخفي مشكلة أكبر، ففي كل عام كان هنالك ما يقرب من 140 ألف من الوافدين الجدد إلى سوق العمل مقارنة بـ 60 إلى 65 ألف من المناصب المفتوحة<sup>(5)</sup>. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن هذه المعدلات تعرف ارتفاعاً ملحوظاً لدى

(1) Mohamed A. El-Khawas, *op.cit.*, p. 07.

(2) الحسن عاشي، مرجع سابق. نفس الصفحة.

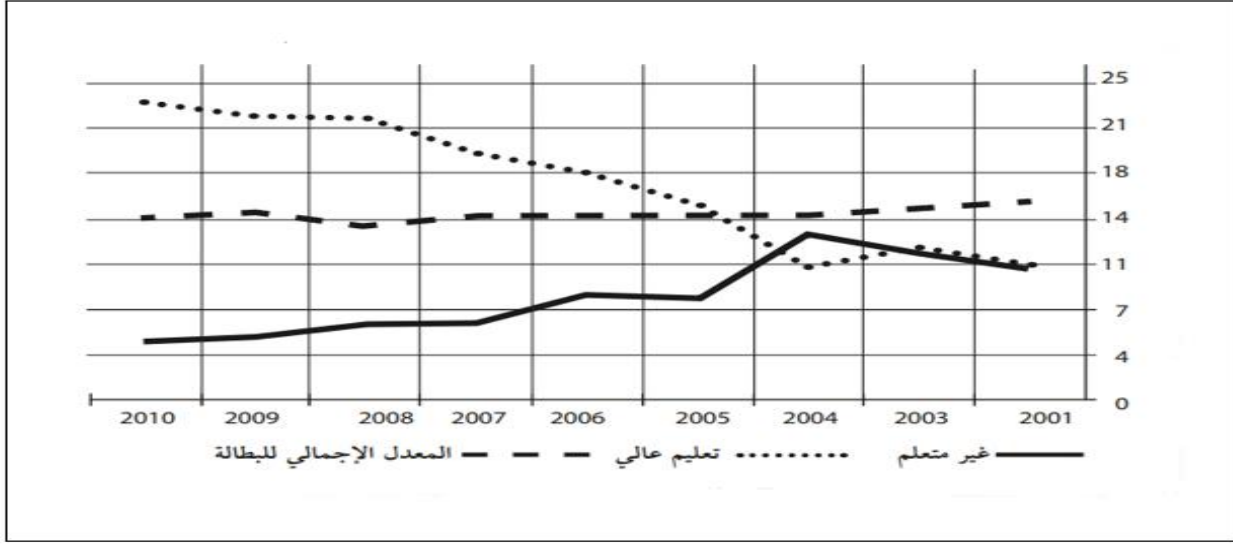
(3) Mahmoud Sami Nabi, *op.cit.*, p. 01.

(4) عائشة التايب، "الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للثورة في تونس"، في: محمد مالكي وآخرون، مرجع سابق، ص 61.

(5) Béatrice Hibou, "Tunisie. Économie politique et morale d'un mouvement social", *Politique africaine*, N°. 121 (2011), p. 09.

الشباب الخريجين من مؤسسات التعليم العالي<sup>(1)</sup>، حيث ارتفع عدد خريجي الجامعات بشكل كبير؛ من 121 ألفاً في عام 1997 إلى 336 ألفاً في عام 2007، وقد عرفت معدلات البطالة بين خريجي الجامعات ارتفاعاً مستمراً: من أقل من 5 % في عام 1994 إلى 14% في عام 2005 وقفزت النسبة إلى 22.9 % في عام 2010<sup>(2)</sup> ( أنظر الشكل 07):

الشكل رقم (07): معدلات البطالة حسب مستوى التعليم في تونس 2001-2010 (بالمائة).



المصدر: الحسن عاشي، مرجع سابق، ص 09.

يظهر من خلال الشكل أيضا أن معدل البطالة بين خريجي الجامعات، الذي كان لا يكاد يذكر حتى منتصف التسعينات، قد أصبح منذ ذلك الحين وحتى عام 2010<sup>(3)</sup> هاجسا حقيقيا بالنسبة لفئة الخريجين الجامعيين من فئة الشباب، ومما يؤكد هذا الطرح نتائج مسح البطالة لسنة 2008، حيث تكشف أن نسبة العاطلين عن العمل حسب الفئة العمرية هي 71.7 % من جيل الشباب الذين لا تتجاوز أعمارهم 30 سنة<sup>(4)</sup>. ويرجع هذا العجز في العمالة الماهرة ذات المؤهل التعليمي الأعلى، بحسب التقارير القطرية لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي بالأساس إلى سياسة التشغيل التي انتهجتها الحكومة التونسية من خلال خلق

(1) عائشة التايب، مرجع سابق، ص 61.

(2) Samiha Hamdi and Irene Weipert-Fenner, " Unemployed protests in Tunisia: between grassroots activism and formal organization" , in: Irene Weipert-Fenner and Jonas Wolff, *socioeconomic protests in MENA and Latin America: Egypt and Tunisia in Interregional Comparison*. Switzerland: Palgrave Macmillan, 2020, p. 197.

(3) الحسن عاشي، مرجع سابق، ص 09.

(4) المعهد الوطني للإحصاء المسح الوطني حول السكان والتشغيل لسنة 2008. تونس، ص 29. على الرابط: <https://bit.ly/3vGpXuV>، تاريخ الاطلاع: 05 جانفي 2022.

وظائف ذات مهارات منخفضة إلى حد كبير في قطاعات النسيج والتصنيع والزراعة<sup>(1)</sup>. فقطاع صناعة النسيج، على سبيل المثال، الذي كان يشغل حتى عام 2004 نحو 200 ألف عامل، أغلبهم من الإناث، يعتبر قطاعا لا يحتاج إلى التجربة أو الكفاءة التعليمية، ومع ذلك فقد غلبت عليه هو الآخر العقود غير النمطية والمحدودة المدة<sup>(2)</sup>، وسيكون لهذا بالتأكيد تأثيرا سلبيا على المعدل العام للبطالة لدى المستويات العلمية المتدنية أيضا. ويكشف هذا الميل إلى هذا النمط من العمالة عن تخلي الدولة عن الطموحات الصناعية، أي أن الدولة التونسية في تلك الفترة كانت راضية بنموذج تنموي قائم على التخصص في الصناعات التصديرية ذات المحتوى التكنولوجي المنخفض، الذي يعزز قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية، كون هذه الصناعات تعتمد بشكل أساسي على التكلفة المنخفضة لليد العاملة غير الماهرة<sup>(3)</sup>.

وينطبق الأمر نفسه على قطاع السياحة، الذي يمثل المصدر الأول للعملة الصعبة بنسبة تقدر بـ 90 %، حيث يعتبر هو الآخر قطاعا تشغيليا موسميا تركزت قدرته في إستيعاب العمالة من خلال عقود شغل موسمية وفي فصل الصيف على وجه الخصوص (أنظر الشكل 08). بالإضافة إلى ذلك فعمليات التشغيل بهذا القطاع لم تستند إلى الكفاءة العلمية والتقنية والحرفية بقدر ما اعتمدت على المظهر الخارجي<sup>(4)</sup>، وفي هذا السياق سجل أن ثمانية وظائف فقط من بين 100 كانت توجه للخريجين الجامعيين<sup>(5)</sup>.

الشكل رقم (08): توزيع عمال النشاط السياحي بحسب صنف العمل (2002).



المصدر: وليد حدوق، مرجع سابق، ص 101.

(1) Emma C. Murphy, "Under the emperor's neoliberal clothes! why the international financial institutions got it wrong in Tunisia", *op. cit.*, p. 43.

(2) وليد حدوق، "الثورة التونسية: قراءة في الخلفيات الاقتصادية - الاجتماعية"، في: محمد مالكي وآخرون، مرجع سابق، ص 100.

(3) Baccar Gherib, *op. cit.*, p. 31.

(4) المرجع نفسه، ص 101.

(5) الحسن عاشي، مرجع سابق، ص 11.

ومن الأسباب الأساسية التي يمكن تسجيلها أيضا في هذا السياق، هي أن القطاع العام المملوك للدولة، الذي كان إحدى المجالات التقليدية لتوظيف الخريجين الشباب من ذوي المهارات العالية، قد تراجع بشكل كبير تحت ضغوط مالية، وبرنامج الخصخصة المتسارع الذي قلل من فرص العمل بشكل أكبر. وهكذا وبعد أن أصبحت البطالة أكثر وطئا على فئة الشباب وتحديدا الخريجين الجدد، ووصولها حسب التصريحات الرسمية إلى عتبة 14 % في عام 2008، كان الاقتصاد التونسي، حسب تقديرات البنك الدولي في حاجة إلى نمو إقتصادي بمعدل سنوي قدره 8.6 % بين 2005 و 2025، فقط لاستيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل من بينهم 57 % حاصلون على شهادات جامعية. وضمن هذا الوضع فقد تركزت البطالة بشدة في المناطق الجغرافية<sup>(1)</sup> الداخلية كالوسط الغربي (القصرين وسيدي بوزيد)، والجنوب الغربي (كقفصة وتوزر)، وتظهر الفوارق الإقليمية على سبيل المثال بشدة في مجال البطالة في مدينة قفصة، التي تنتج 80% من الفوسفات التونسي، بالمقارنة بمحافظة المنستير، التي تتمتع بمستوى عالٍ من السياحة ونقص كامل تقريبا في الموارد الطبيعية<sup>(2)</sup>. وفي هذا السياق وبإلزام على نتائج المسح السنوي حول السكان والتشغيل لعام 2008 فإن نسبة البطالة بلغت في قفصة 25.8 % مقابل 9.5 % في المنستير، أما بالنسبة للأشخاص الحاصلين على دبلوم فقد كانت نسبة البطالة تقدر بـ 32.5 % في قفصة مقابل 13.4 % فقط من المتخرجين العاطلين عن العمل<sup>(3)</sup>.

وقد إزداد وضع البطالة بشكل عام، تعقيدا مع الانكماش الاقتصادي العالمي بين سنتي 2007 و 2009، حيث كان له آثارا خطيرة على الاقتصاد التونسي ولا سيما على قطاع السياحة، حيث سجل ما يقرب من 30 % من جميع التونسيين الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و 24 عامًا عاطلون عن العمل، وكان خريجو الجامعات الشباب الأكثر تضرراً<sup>(4)</sup>. ولمواجهة هذا الوضع لم يكن أمام جيل الشباب سوى القبول بوظائف أقل تأهيلا وأجرا، أو اللجوء إلى الرشوة للحصول على وظيفة كانوا في الأصل مؤهلين لها جيدا، في حين فضل آخرون الهجرة كطريقة وحيدة للاستفادة من المهارات التي وفرها لهم تعليمهم. أما الذين بقوا في تونس، وهي الفئة الأكبر، لم يكن أمامهم سوى خيار العيش مع الوالدين وتأجيل الزواج وتكوين أسرة. وقد ساهم هذا في تعزيز الشعور بالنقص لديهم. وحتى الشباب الذين كانوا قد أنهوا تعليمهم في المرحلة الثانوية، أو من تركوا الدراسة

(1) Emma C. Murphy, "Under the emperor's neoliberal clothes! why the international financial institutions got it wrong in Tunisia ", *op. cit.*, p. 43.

(2) Samiha Hamdi and Irene Weipert-Fenner, *op. cit.*, p. 198.

(3) المعهد الوطني للإحصاء ، مرجع سابق، ص 155.

(4) Alcinda Honwana, *The Time of Youth Work, Social Change, and Politics in Africa. op. cit.*, p. 145.

قبل ذلك، كانوا أيضا في كثير من الأحيان عاطلين عن العمل ولم يتمكنوا من التنافس على وظائف مجزية وحتى إذا وجدوا عملاً لا يتم دمجهم بالكامل في القطاع الاقتصادي. وقد أدت هذه الظروف الصعبة إلى نمو ثقافة الانتحار التي تزدري قيمة الحياة، وتجد في الموت بديلاً أفضل<sup>(1)</sup>.

أما بالنسبة للحكومة فقد حاولت معالجة هذا الوضع من خلال تنفيذ مخططات مشاريع الأعمال التي ترمي إلى دعم الخريجين العاطلين عن العمل ومساعدتهم على تطوير أعمالهم التجارية الخاصة، وعدم إدارتها بشكل سيئ فأنشأت المصرف التونسي للتضامن (BTS) في منتصف تسعينيات القرن الماضي، وكان من المقرر أن يعمل على تقديم القروض التجارية للخريجين الشباب، وتسهيل تنمية مشاريعهم الصغيرة، بالإضافة إلى صندوق العمالة الوطني، الذي أنشئ في عام 2000 للتعامل على وجه التحديد مع مشكلة بطالة الخريجين، وحثهم على التقدم وطلب الحصول على الائتمانات الصغيرة بأسعار فائدة تنافسية. ومع ذلك فإن هذه الإجراءات لم تخرج عن السياق السلطوي الذي إتسم به نظام بن علي، حيث سرعان ما تحول المصرف التونسي للتضامن إلى أداة للسيطرة السياسية، على حد تعبير عالمة الاجتماع الفرنسية "بياتريس هيبو" (Béatrice Hibou)، وذلك من خلال تقديم قروض لأعضاء الحزب الحاكم، دون توقع عائدا إقتصادي جيدا، وهو ما جعل الشباب التونسي يستشهد بالمصرف كمناخ آخر لممارسة الفساد والمحسوبية<sup>(2)</sup>. وفي هذا السياق، يشير الشاب ناصر، ذو 31 سنة من "توزر" ممن قابلتهم الكاتبة "ألندا هونوانا" عام 2012، بالقول<sup>(3)</sup>:

"كان من الممكن أن يكون المصرف التونسي للتضامن شيئا جيدا، لكن أمواله كانت مقيدة بشروط... لأنه كان عليك أن تكون من التجمع الدستوري من أجل الديمقراطية، أو أن تكون راغبا في المشاركة في عضويته قصد الاستفادة منه".

#### ■ التفاوت الجهوي في التنمية.

يظهر أن السياسات النيوليبرالية التي تبناها نظام بن علي التي كانت تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الاستجابة الكافية إتجاه إرث الأزمة الاقتصادية التونسية الذي خلفه بورقيبة نهاية الثمانيات، سرعان ما اتجهت إلى تعزيز نمط تنمية غير متكافئ وتباين جهوي عميق، همشت من خلاله المناطق الجنوبية والوسطى والغربية وركزت الثروة في المناطق الساحلية الشمالية والشرقية من البلاد<sup>(4)</sup>، التي تلقت 65 ٪ من

(1) kenneth perkins, *op. cit.*, p. 218.

(2) Alcinda Honwana, *Youth and Revolution in Tunisia. op. cit.*, p. 27.

(3) *Idem.*

(4) Alcinda Honwana, *The Time of Youth Work, Social Change, and Politics in Africa. op. cit.*, p. 145.

الاستثمار العام، في حين أن منطقة الوسط الغربي، كانت الأفقر من حيث تقديم الخدمات العامة كالصحة والتعليم مثلا. وهكذا بدأت قضية التفاوتات الجهوية تدخل صميم الاضطرابات الاجتماعية في مدن سيدي بوزيد والقصرين وثالا وغيرها<sup>(1)</sup>. ومن جهة أخرى فقد أدى هذا النهج النيوليبرالي إلى انخفاض الأجور وانعدام الأمن الوظيفي في الجنوب وفشل في خلق وظائف كافية لتوظيف الشباب الذين يدخلون سوق العمل. ومن هذا المنطلق فليس من المستغرب أيضا أن تبدأ الثورة ضد الحكومة في هذه المناطق الفقيرة، التي عانت من بطالة هائلة ومعدلات فقر أعلى أربع مرات من بقية مناطق البلد، حيث لم تقم الحكومة بأي استثمارات عامة في هذه المناطق، وبدلاً من ذلك، راحت تعرض إعفاءات ضريبية وحوافز للشركات على أمل تحفيز الاستثمار الخاص وبعث التنمية المحلية. ومع ذلك لم يتم خلق سوى عدد قليل من الوظائف الجديدة<sup>(2)</sup>.

وفي هذا الإطار، تكشف لنا "تونس زين العابدين بن علي" عن ثلاث مناطق مختلفة من حيث مستويات التنمية (الشكل رقم 09) وهي كالاتي<sup>(3)</sup>:

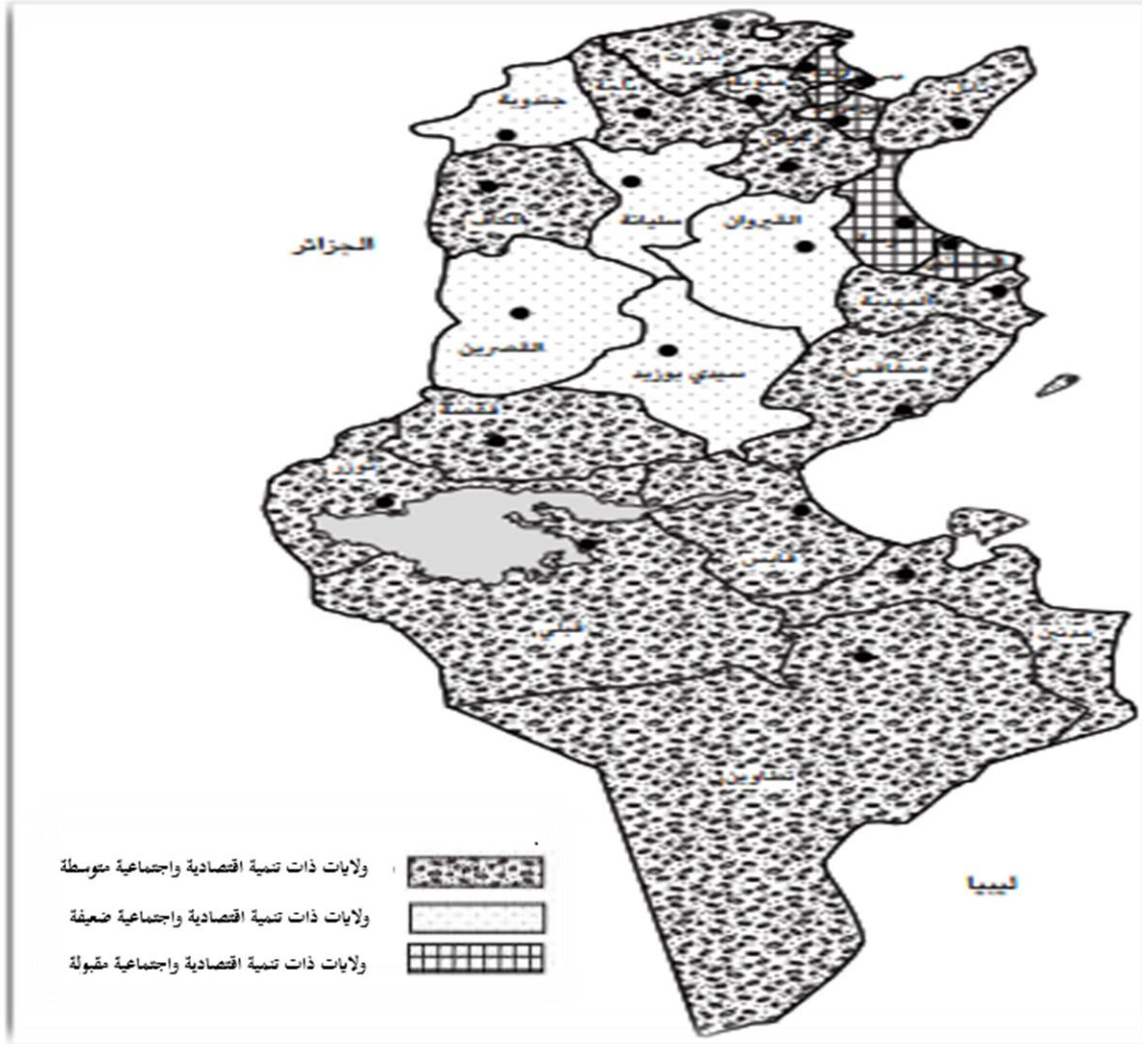
- **مناطق متميزة بتنمية ضعيفة:** وتشمل من حيث مؤشرات ضعف التنمية: ولايات القصرين، سيدي بوزيد، القيروان، سليانة وجندوبة.
- **مناطق متميزة بتنمية متوسطة:** وتشمل ولايات زغوان، باجة، الكاف، قفصة، مدينين، تطاوين، المهدية، بنزرت، قابس، توزر، قبلي، منوبة، صفاقس ونابل.
- **المناطق الأكثر تنمية بالجمهورية:** وتشمل ولايات تونس، أريانة، بن عروس، المنستير وسوسة.

<sup>(1)</sup> Audrey Verdier-Chouchane, Natsuko Obayashi and Vincent Castel, "The revolution in Tunisia: economic challenges and prospects" , *economic breif*, African Development Bank, 2011, pp. 03-04. Available at: <https://bit.ly/35xLRW6>. Accessed: January 05, 2022.

<sup>(2)</sup> Alcinda Honwana, *The Time of Youth Work, Social Change, and Politics in Africa. op. cit.*, p. 146..

<sup>(3)</sup> رياض بشير، "التفاوت التنموي في تونس قبل الثورة وبعدها"، *مجلة المستقبل العربي*، العدد 468 (2018)، ص 80.

الشكل رقم (09): خريطة توضح التفاوت الجهوي في تونس.



المصدر: رياض بشير، نفس المرجع السابق، ص 81.

في واقع الأمر، فإن هذا التوجه التنموي لا يخلو من تأثير البعد السياسي، ويتعلق الأمر في هذا الإطار بالنخب السياسية التي حكمت تونس منذ الاستقلال، فتاريخياً، ومباشرة بعد الاستقلال، ركزت الدولة توجيه استراتيجياتها التنموية نحو مناطق محددة أين يبرز الساحل التونسي كمناطق تنمية ذات تخصيص تفضيلي عن بقية المناطق؛ وذلك نظراً إلى التمثيل القوي لهاته الجهة في مختلف دواليب الدولة. فضلا عن اعتبار المناطق الداخلية للبلاد، وبخاصة منها الجنوبية، مناطق معارضة للرئيس السابق الحبيب بورقيبة ومساندة لعدوه اللوذ الزعيم "صالح بن يوسف"<sup>(1)</sup>. وبالفعل لقد أصبحت مدينة قفصة الجنوبية مثلاً منبوذة بالنسبة للرئيس بورقيبة خاصة بعد محاولة الانقلاب ضده مع مطلع ستينيات القرن الماضي، والتي شارك فيها العديد

(1) رياض بشير، نفس المرجع السابق، ص 80.



من القفصيين الذين حاربوا الاستعمار الفرنسي، ومنذ ذلك الحين تم تهميش المنطقة وحصر دورها في استخراج الفوسفات الخام. وقد تم تواتر التمشي ذاته خلال فترة حكم بن علي، وبالرغم من محاولة هذا الأخير جعل المنطقة موضوع استثمار عام من خلال إنشاء مطار جديد ومركز أعمال وجامعة ناشئة في قفصة، إلا أن هذا التطبيع، إن جاز التعبير، كان يهدف إلى إرساء شرعية الرئيس الجديد من خلال تمييز نفسه عن سلفه، حيث أن نواياه أيضا في تعزيز الإنجازات الاقتصادية للمناطق الساحلية على حساب المناطق الداخلية، مثل قفصة، سرعان ما انكشفت مع خطة التنمية الحادية عشر (2007-2011)<sup>(1)</sup>. ومما زاد أيضا في تفاقم التفاوت الجهوي في عهد بن علي هو سيطرت حفنة من الأشخاص من رجال أعمال ورجال سياسة تنحدر من جهة الساحل على دواليب الدولة وصناعة القرار الوطني بشكل عام سواء على الصعيد التنموي أو حتى الدبلوماسي<sup>(2)</sup>. وهناك من يرى أن هذا التفاوت الإقليمي الشديد قد ظهر منذ الحقبة الاستعمارية وتم تعميقه في عهد الرئيس الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي واستمر بتدفق استثمارات الدولة إلى المدن الساحلية وفقاً لمنطق المحسوبية، حيث قام كلا الرئيسين بتوجيه الموارد إلى مناطقهم الأصلية<sup>(3)</sup>.

ومن النماذج أيضا التي دفعت ثمنا باهظا نتيجة هذا التفاوت في تنمية البنية التحتية، والتي كانت أكثر دراماتيكية، نجد مدينتي "القصرين" و"سيدي بوزيد". حيث تبين بعض الوضعيات التنموية أن الوضع لا يختلف بينهما كثيرا. ففي مجال نسبة الطرق المصنفة (سيارة، وطنية جهوية ومحلية) فهي لا تتعدى 20 % ما عدا القصرين الشمالية، أما فيما يتعلق بالربط بشبكات التطهير فتمثل أقل 10 % في أغلب المعتمديات، ما عدا حي الزهور في القصرين (85.4 %) والقصرين الشمالية (77.4 %)، أما في سيدي بوزيد الغربية والمكناسي فإن هذه النسبة تصل إلى 42 % فقط<sup>(4)</sup>.

ويمكن إيجاز أعلى درجات التهميش والاستياء الشعبي الحاد، لاسيما في المناطق الوسطى والغربية من البلاد، التي أهملتها الحكومة بالكامل، من خلال تلك الصورة التي قدمها "خالد"، شاب من القصرين في 27 ربيعا من عمره، للكاتبة "السندا هونوانا" قائلاً<sup>(5)</sup>:

<sup>(1)</sup> Amin Allal, Karine Bennafla, " Les mouvements protestataires de Gafsa (Tunisie) et Sidi Ifni (Maroc) de 2005 à 2009 ", *Revue Tiers Monde*, N° 5 (2011), p. 33.

<sup>(2)</sup> رياض بشير، *نفس الرجع السابق*، ص 80.

<sup>(3)</sup> Samiha Hamdi and Irene Weipert-Fenner, *op. cit.*, p.198.

<sup>(4)</sup> حاتم كحلو، "مدن الثورة التونسية من منظور التخطيط الحضري والتنمية المحلية"، في: أحمد خواجه وآخرون، *مرجع سابق*، ص ص 314-315.

<sup>(5)</sup> Alcinda Honwana, *The Time of Youth Work, Social Change, and Politics in Africa. op. cit.*, pp. 145-146.

" حكومة بن علي لم تستثمر في القصرين إطلاقاً. نحن واحدة من أفقر المناطق في البلاد. أكثر من 80 بالمائة مما نستهلكه هنا يأتي من الجزائر وليس من تونس. أنظري إلى براميل الوقود تلك التي تُباع في الشوارع؟ هذا ووقود من الجزائر أرخص بكثير من الوقود التونسي. هنا يأتي كل شيء من الجزائر، الطعام، الملابس، الأثاث، كل شيء...نحن نحيا بسبب الجزائر وليس بسبب الحكومة التونسية".

وبالفعل تكشف الإحصاءات أن مناطق تونس الكبرى والوسط والشمال الشرقي التي تمثل 60 ٪ من السكان تستحوذ على نحو 90 ٪ من المؤسسات الإقتصادية، بينما المناطق الثلاث الغربية (الشمال الغربي، الوسط الغربي والجنوب الغربي) التي تمثل نحو 30 ٪ من الشعب التونسي، لم يشكل حضور الشركات بها سوى 08 ٪ فقط<sup>(1)</sup>. وقد أدى هذا إلى نمو نمط الاقتصاد غير المهيكل أو غير الشرعي على المدن الحدودية في جنوب البلاد وغربها، مثل سيدي بوزيد والقصرين<sup>(2)</sup>، وقد قدر حجم الاقتصاد غير الرسمي حتى عام 2010 نحو 30٪<sup>(3)</sup>. ويسعى المنخرطون في هذا النشاط الاقتصادي إلى تحقيق موارد إضافية، من خلال اعتماد استراتيجية استغلال الفرص والمجازفة، مثل الاعتماد على فارق الأسعار لبعض المواد في البلدين المجاورين ليبيا والجزائر. وفي واقع الأمر فإن الدولة كانت تتغافل عن كل التجاوزات داخل هذا النشاط كدخول كميات كبيرة من السلع الممنوعة وتحرك السكان بين الحدود من أجل تحقيق الأهداف نفسها التي تسعى إلى تحقيقها من خلال الاقتصاد العادي من مقاومة الفقر والبطالة والتهميش وتوفير الشغل. ولهذا السبب اعتبرت القطاع الغير مهيكلا ملاذاً للتخفيف من أعباءها اتجاه المجتمع من جهة<sup>(4)</sup>، ومن جهة أخرى فإن التجارة غير الرسمية عبر الحدود بالنسبة للدولة هي بمثابة صمام أمان يساهم في الحفاظ على السلام الاجتماعي في المناطق المحرومة<sup>(5)</sup>. ومع ذلك فإن دخيرة الإحتجاجات الاقتصادية الاجتماعية والسياسية، كان منشأها دائماً إنطلاقاً من هذه المناطق. ومن جهة أخرى يمكن القول أيضاً أن ثورة 2011 التي لعب فيها هذا النمط من الاقتصاد، والذي كان البوعزيزي أحد فاعليه ورموزه<sup>(6)</sup>، كانت بمثابة سقوط آخر ورقة إقتصادية راهن عليها زين العابدين بن علي.

(1) الحسن عاشي، مرجع سابق، ص 24.

(2) حمادي التيزاوي، "الحساسية الاجتماعية المفرطة لاقتصاد محلي هش وغير مهيكلا"، في: أحمد خوجة وآخرون، مرجع سابق، ص 224-225.

(3) Mahmoud Sami Nabi, *op. cit.*, p. 23.

(4) حمادي التيزاوي، مرجع سابق، ص 225.

(5) Mahmoud Sami Nabi, *op. cit.*, p. 23.

(6) حمادي التيزاوي، مرجع سابق، ص 224.

■ الحد من الفقر "الحلقة المفقودة" في نجاحات بن علي الاقتصادية.

في واقع الأمر كان الحد من الفقر إحدى النجاحات الرئيسية التي روجت لها الحكومة التونسية في عهد زين العابدين بن علي. غير أن الحقيقة التي ما لبثت أن تجلت بوضوح هي أن الإحصائيات، التي قدمها النظام التونسي، قد قللت بشكل كبير من واقع اتساع وحجم الفقر في البلاد، ومع ذلك كانت المؤسسات المالية الدولية تعتمد في تقييماتها الخاصة على هذه الأرقام التي قدمتها الحكومة التونسية والتي استخدمت معايير مشكوك فيها بشأن ما يشكل خط الفقر المعقول، وبالتالي إبقاء معدل الفقر منخفضاً بشكل غير واقعي. وهكذا تم اعتبار 3.8 ٪ فقط من السكان فقراء، غير أن بعض المعدلات الأكثر واقعية كتلك التي أشار إليها برنامج الأغذية العالمي (WFP) عام 2011، ضمن عملية إعادة تقييم للأمن الغذائي في تونس، رفعت هذه النسبة إلى 11.5 ٪ من السكان<sup>(1)</sup>، ومما يزيد تأكيد هذه المفارقة في التصريحات الرسمية للحكومة التونسية والواقع، تصريح وزير الشؤون الاجتماعية "محمد الناصر" في أبريل 2011 لوكالة تونس أفريقيا للأنباء "وات" أن نسبة الفقر في تونس هي 24.7 ٪، وهي تمثل ثمانية أضعاف النسب الرسمية المعلنة في نفس السنة<sup>(2)</sup>.

وبالإشارة إلى معدلات المؤشر العالمي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ESCR) في مجالات سوء التغذية لدى الأطفال، وانعدام الاستقرار الوظيفي، ومعدلات الموت المبكر، و وتدني الخدمات الصحية وتلوث المياه وانعدام شبكات الصرف الصحي، يظهر أن نسبة 14.8 ٪ من التونسيين مع بداية الألفية كانوا يعانون حرمانا يفوق المعدلات الطبيعية، وقد كانت هذه النسبة أكبر في ولايات الوسط الغربي حيث تراوحت ما بين 22 و 25 ٪ وفي ولايات الشمال الغربي كانت في نحو 19.3 ٪ ، كما كانت أيضا فوق مستواها الطبيعي في الولايات الجنوبية الشرقية وفي الولايات الوسطى<sup>(3)</sup>. أما إذا حاولنا تقديم مقارنة لمستوى الفقر في هذه المناطق بالمقارنة بالولايات الأكثر تنمية في الجمهورية فإن معدل الفقر، على سبيل المثال، في الوسط الغربي كان أعلى بواقع 8.5 أضعاف سنة 2000 منه في العاصمة تونس وبواقع أربعة عشرة مرة في عام 2004<sup>(4)</sup>.

<sup>(1)</sup> Emma C. Murphy, "Under the emperor's neoliberal clothes! why the international financial institutions got it wrong in Tunisia ", *op. cit.*, p. 41.

<sup>(2)</sup> عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة، بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، مرجع سابق، ص 110.

<sup>(3)</sup> نفس المرجع السابق، ص 106.

<sup>(4)</sup> الحسن عاشي، مرجع سابق، ص 24.

ومن الشواهد أيضا حول هذه الصورة القاتمة للفقر الواسع الانتشار في تونس، هي أن الحكومة التونسية لطالما قدمت نفسها على أنها تملك أكبر طبقة متوسطة في أفريقيا، وفي الواقع فإن بنك التنمية الأفريقي يشير إلى تصنيف 89.5 % من التونسيين على أنهم من الطبقة الوسطى ممن يعيشون على أكثر من 2 دولار في اليوم، وضمن هذه النسبة يشير إلى أن 45.6 % من التونسيين على أنهم "طبقة وسطى متغيرة" تعيش على ما يقدر بين دولارين وأربعة دولارات في اليوم، وهي عرضة للوقوع في براثن الفقر في حالة الصدمات الاقتصادية الخارجية كارتفاع أسعار الغذاء والوقود. ومن ثم فإن الطبقة المتوسطة المتغيرة في تونس، كانت في حاجة إلى بيئات عمل آمنة ورأس مال إداري لتعويض هذه الصدمات الخارجية على المدى القصير على الأقل. لكن ما حدث في تونس كان عكس ذلك تماما، حيث لم يكن لدى الطبقات الوسطى التونسية سوى القليل من المدخرات أو لم يكن لديها ذلك على الإطلاق في عام 2010. وفي هذا السياق ذكرت دراسة صادرة عن الوكالة الوطنية لحماية المستهلك أن 85 % من التونسيين كانوا مدينون، وبمتوسط ديون بلغ 2000 دولار للأسرة الواحدة حسب تقدير البنك المركزي التونسي<sup>(1)</sup>.

#### ■ أحداث "قفصة" 2008: بداية عودة الاحتجاجات الاقتصادية والاجتماعية.

لقد كانت النتيجة المنطقية لعجز الحكومة أو عدم رغبتها في التعامل مع المخاوف الاقتصادية والاجتماعية، التي تم الإشارة إليها، هي زيادة الإحباط والغضب بين غالبية التونسيين، لا سيما جيل الشباب العاقل عن العمل من الخريجين وغير المتدربين في المناطق المهمشة، وكانت أول علامة خطيرة لهذا الوضع هي انتفاضة عام 2008 بقفصة جنوب غرب تونس كأول انتفاضة في عهد الرئيس زين العابدين بن علي منذ أحداث الخبز عام 1984<sup>(2)</sup>.

في واقع الأمر، أن هذه المنطقة بدأت تعاني الأزمة منذ عام 1980، لكن الجانب الظاهر لها كان مع ازدياد حدة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية نتيجة تطبيق الإصلاحات النيوليبرالية بشركة الفوسفات العامة بقفصة، بسبب انخفاض العمالة المأجورة. لقد تم إنشاء الشركة تحت الحماية الفرنسية في عام 1896، وقد كانت المصدر الرئيسي للوظائف المحلية وضمان العمالة الكاملة، لا سيما بالنسبة للرجال. وقد كانت الشركة تشغل وفقا لنموذج رأسمالية الدولة وصاحب العمل الحامي لجزء كبير من الحياة الاقتصادية والاجتماعية

(1) Emma C. Murphy, "Under the emperor's neoliberal clothes! why the international financial institutions got it wrong in Tunisia ", *op. cit.*, p. 42.

(2) عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة، بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، مرجع سابق، ص 124.

فكانت، فضاءات البقالة، والصيدليات، والمراكز الصحية، والمدارس، والنقل، و نوادي كرة القدم تابعة للشركة. لكن ومع التطور المفاجئ الذي عرفته أسعار الفوسفات العالمية في ثمانينيات القرن العشرين، والصعوبات التي اكتتفت المبيعات، جعلت الشركة تلجأ إلى نصيحة المؤسسات المالية الدولية وذلك بتطبيق العصرية والمكننة، وتخفيض الإنفاق والتخلص التدريجي من الوظائف. وهكذا، وابتداءً من عام 1985 تم إلغاء ما يقرب من 10 آلاف وظيفة ولم يبق هناك سوى 5200 موظف. بالإضافة إلى تفكك النموذج الاجتماعي الذي تبنته الدولة بشكل عام وشركة الفوسفات، القائم على منطق أبوية صاحب العمل<sup>(1)</sup>. وهكذا زادت نسبة العاطلين عن العمل والفقر ومعها مستويات الإحباط، والغضب، وقد أفضى بروز هذه القضايا في آن واحد، إلى إتخاذ التونسيين موقفا تصادمية، بدأ عام 2008، عندما قامت شركة قفصة للفوسفات المملوكة للدولة، بإعلان نتائج مسابقة توظيف من أجل وظائف جيدة الأجر نسبياً، ولكنها في المقابل لاحتجاج إلى تأهيل عالي، وعلى هذا الأساس ثار المحتجون على قرارات الشركة المتعلقة بإجراءات التوظيف، حيث تم اتهامها بممارسة التمييز عمداً ضد مقدمي الطلبات المؤهلين، بغية منح وظائف ثمينة لمرشحين أقل استحقاقاً<sup>(2)</sup>، وحتى الوظائف القليلة المتبقية لم تكن متاحة للمنافسة على أساس الجدارة ولكن تم بيعها لمن يدفع أعلى سعر أو منحها للأفراد الأكثر ولاءً للحزب الحاكم من خلال المحسوبية أو الزبائنية<sup>(3)</sup>، أو لأولئك الذين يتمتعون بحماية رئيس النقابة المحلي نفسه، الذي كان يتمتع بعلاقة وثيقة مع الحكومة الإقليمية والتجمع الدستوري من أجل الديمقراطية، الذي كان عضواً بارزاً فيه<sup>(4)</sup>.

كانت بداية الاحتجاج إنطلاقاً من منطقة الرديف في السادس جانفي عام 2008 إحدى مدن التعدين مع المظاهرة التي نظمها العاطلون عن العمل بالتنسيق مع اللجنة المحلية لأصحاب الشهادات العاطلين عن العمل، تنديداً بالمحسوبية والمحاباة، وبكل التجاوزات التي إعتمدت أثناء عملية التوظيف. وفي نفس اليوم أعلن تسعة عشرة عاطلاً عن العمل إضراباً عن الطعام أمام مقر الإتحاد المحلي للشغل، وسرعان ما امتدت هذه المظاهرات والاعتصامات في الخيام إلى مدن التعدين الأخرى كالمظلية، وأم العرائش والمتلوي<sup>(5)</sup>، كما

(1) Amin Allal, Karine Bennafla, *op. cit.*, p. 31.

(2) kenneth perkins, *op. cit.*, p. 220.

(3) Sami Zemni , "from socio-economic protest to national revolt: The labor origins of the tunisian revolution", in: Nouri Gana and others, *op.cit. op. cit.*, p. 129.

(4) kenneth perkins, *op. cit.*, p. 220.

(5) بشير الحامدي، "الحوض المنجمي منطقة مستغلة مفقرة ومهمشة"، في: عميرة عليّة الصغير وآخرون، *الثورة في تونس من خلال الوثائق، تونس: المطبعة المغربية لطباعة وإشهار الكتاب، 2012، ص ص 36-37.*

توسعت المطالب بسرعة لتشمل دعوات التنمية الإقليمية وخلق فرص العمل بشكل عام، وقد استمرت هذه الاحتجاجات أكثر من ستة أشهر<sup>(1)</sup>. وكانت أولى آليات السلطة لكبح الاحتجاجات، هي اللجوء إلى التعطيم الإعلامي على الأحداث للعب على عامل الزمن وفسح المجال للسلطات المحلية والجهوية لما يمكن لها تقديمه من وعود واتفاقات. ومع ذلك، لم تتجح هذه الأخيرة سوى في عقد اتفاقات هزيلة مع بعض المحتجين في الرديف والمتلوي ولم يكن بمقدورها إقناع نسبة كبيرة من المحتجين وصرّهم عن مواصلة الاحتجاج<sup>(2)</sup>. وهكذا لم يكن من الممكن وقف ذلك إلا بالتدخل الوحشي لقوات الأمن<sup>(3)</sup> بحلول شهر جوان حيث فتحت قوات الأمن النار على المتظاهرين في الرديف أدى إلى مقتل أحد المتظاهرين وإصابة الكثيرين وكانت النهاية بسجن أكثر من مائتي متظاهر، معظمهم من عمال المناجم وأسرهم وعدد قليل من النقابيين والمدافعين عن حقوق الإنسان من خارج المنطقة، كما واجه خمسون آخرون أحكاما غيابية<sup>(4)</sup>.

وأخيرا وبالنظر إلى احتجاجات الحوض المنجمي يتضح لنا، أن البطالة والتفاوت الجهوي والمحسوبية كانت وراء إنكفاء انتفاضة مدن الحوض المنجمي، حيث فهم المتظاهرون بأن وضعهم غير عادل، وأن مناطق أخرى ازدهرت بفضل الموارد المستخرجة من قفصة، كما أن ممارسات توزيع الوظائف في قفصة فاسدة وتهمين عليها الشبكات الزبائنية التي تأجج مشاعر الظلم، بالإضافة إلى إدراك الفئة النشطة العاطلة عن العمل في قفصة أن وضعها غير عادل بسبب التناقض بين ثراء الموارد والفقر. وفي هذا السياق يعبر أحد الشباب العاطلين عن العمل، ممن تمت مقابلتهم من قبل الباحثين "سميحة حمدي" و"إيرين ويبيرت فينير" (I. W.Fenner) في أم العرائس، عن مستوى الشعور بالإذلال بالقول<sup>(5)</sup>:

" في حوض قفصة المنجمي ننتج الثروة، شركة فوسفات قفصة هي العمود الفقري للاقتصاد التونسي، ولكن على العكس، يتراكم الثراء في المناطق الساحلية ويتركنا في حالة البطالة والفقر والمرض". وهكذا كانت انتفاضة الحوض المنجمي أول علامة جدية على بداية تآكل ديكتاتورية بن علي وانهاية عقده الاقتصادي- الاجتماعي، وموردا أساسيا لثورة الكرامة التونسية عام 2011، التي لم تكن إقتصادية فحسب، بل أيضا نتيجة لشعور عام بالإهانة والحط من قدر الجماعة<sup>(6)</sup>.

(1) Samiha Hamdi and Irene Weipert-Fenner, *op. cit.*, p. 199.

(2) بشير الحامدي، مرجع سابق، ص 38.

(3) Samiha Hamdi and Irene Weipert-Fenner, "Unemployed protests in Tunisia: between grassroots activism and formal organization " in: Weipert-Fenner and Jonas Wolff, *Socioeconomic Protests in MENA and Latin America: Egypt and Tunisia in interregional comparison*. Switzerland: Palgrave Macmillan, 2020 , p. 199.

(4) kenneth perkins, *op. cit.*, p. 221.

(5) Samiha Hamdi and Irene Weipert-Fenner, *op. cit.*, p. 202.

(6) Mahmoud Sami Nabi, *op. cit.*, p. 01.

## المطلب الثاني: الخلفية السياسية لثورة 2011: القمع، انعدام الحريات وتفاقم الاستبداد.

لا شك أن الاهتمامات السياسية المتمثلة في القمع وانعدام الحريات وتفاقم الاستبداد، قد شكلت أيضا منعطفا حاسما في الدفع إلى الثورة التونسية عام 2011. ومن هذا المنطلق فمن المهم أيضا الإشارة إلى القمع السياسي كأحد العوامل التي أثارت السخط الشعبي، حيث لم يُسمح للتونسيين بالتعبير عن أي انتقادات لبن علي ونظامه على حد سواء، فقد قام النظام بغلق الفضاء العام بالكامل وبشكل منهجي من خلال قمع جميع أشكال المعارضة السياسية، كما تعرض نشطاء حقوق الإنسان والصحفيون وأعضاء المعارضة للمراقبة المستمرة والمضايقة والسجن، كما تم تعديل التشريعات السارية لممارسة الضغط على الصحفيين والمحريين لتشديد القيود على حرية التعبير، كما كانت حرية تكوين الجمعيات شبه معدومة، حيث تم رفض اعتماد المنظمات والجمعيات التي تركز في عملها على القضايا السياسية. وعلاوة على ذلك فقد طور النظام نهجاً معقداً للرقابة الإلكترونية والحرمان من الوصول إلى الإنترنت، حيث منعت السلطة الوصول إلى العديد من مواقع الإنترنت مع تصيد واسع النطاق لمواقع الويب والحسابات الخاصة للتونسيين، كما تم قمع النقد الشعبي للحكومة وقادتها بشكل منهجي<sup>(1)</sup>. ومن هذا المنظور، فإن الوصف الدقيق الذي تستحقه الفترة التي حكم فيها زين العابدين بن علي تونس، طيلة 23 عاما، هو "الدولة الضارية" (Fierce state)\* أو الشرسة على حد تعبير عالم الاجتماع المصري "نزيه نصيف الأيوبي" أي تلك الدولة التي تستخدم القوة والعنف من بين أمور أخرى، لضمان سيطرتها وبسط هيمنتها المباشرة وتحقيق أهدافها وغاياتها. من هذا المنطلق فإن نظام بن علي يستجيب بقوة لمنطق "الدولة الشرسة" أو "الدولة البوليسية" أو "دولة المخابرات" إنطلاقا القوة الغاشمة التي تعامل بها بن علي مع المجتمع<sup>(2)</sup>.

<sup>(1)</sup> Alcinda Honwana, *The Time of Youth Work, Social Change, and Politics in Africa*, op.cit., p. 147.

(\*الدولة الضارية هي الدولة التي تعمل في تضاد كامل إتجاه المجتمع، فهي لاتستطيع التعامل معه إلا من خلال استخدام القوة السافرة، ومن هذا المنطلق جاءت تسميات الدولة البوليسية أو دولة المخابرات، وتعد هذه الأخيرة عكس الدولة القوية التي تكمل المجتمع ولا تناقضه، ولاتستخدم قوتها من أجل إخضاع المجتمع وإنما توظف قوتها في العمل مع مراكز القوة في المجتمع أو من خلالها. وبالنظر على التمييز الذي قدمه "مايكل مان" (Michael Mann) تقع الدولة الضارية ضمن نمط السلطة الاستبدادية، أما الدولة القوية فتقع ضمن نمط السلطة القائمة على البنية التحتية. أنظر:

- نزيه ن. الأيوبي، *تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط*. تر: أمجد حسين، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 881.

<sup>(2)</sup> Mohammad Dawood Sofi, op.cit., p. 54.

### ■ "البنعلينية" وممارسات الدولة البوليسية الشرسة.

في عام 2008 وفي تقرير سري للغاية كشف عنه موقع ويكيليكس يصف السفير الأمريكي في تونس "روبرت ف. جوديك" ( Robert F. Godec ) نظام بن علي بأنه قد أسس لدولة بوليسية، مع القليل من حرية التعبير وتأسيس الجمعيات، مع الكثير من المشاكل الخطيرة المتعلقة بحقوق الإنسان<sup>(1)</sup>.

بالفعل لقد كان وصف "الدولة البوليسية" حقيقة مدركة تماما بالنسبة للغرب والتونسيين العاديين على حد سواء، حيث فقد بن علي ونظامه الاتصال بالشعب التونسي تماما، كما أنه لم يصبح يتعاطى أو يتسامح مع أي نصيحة أو نقد، سواء كانت محلية أو دولية وصار يعتمد بشكل متزايد على الشرطة للسيطرة مع التركيز بشكل خاص على الحفاظ على السلطة<sup>(2)</sup>. وبذلك يكون بن علي قد تجاوز الحبيب بورقيبة في مسألة إعادة تأسيس دولة استبدادية قوية، فكان همه الوحيد هو كيفية البقاء في السلطة لفترة أطول. وهكذا وبتواطؤ دول غربية وبذريعة محاربة الأصولية<sup>(3)</sup>، ومنعها من تأسيس موطئ قدم لها في المنطقة<sup>(4)</sup>، استخدم بن علي مثله مثل الكثير من الاستبداديات العربية رذائل بيروقراطيات كبيرة، وقوة الشرطة بشكل واسع، تحولت معها تونس إلى سجن كبير يشرف عليه ما بين 120 ألف إلى 150 ألف شرطي يتجولون بانتظام في البلاد، وهو عدد ضخم إذا ما قورن بعدد ضباط الشرطة في فرنسا، التي يزيد عدد سكانها عن خمسة أضعاف سكان تونس. كما ساهم الحزب الحاكم (التجمع الدستوري الديمقراطي) من خلال أعضائه البالغ عددهم مليوني شخص في تكملة ودعم وزارة الداخلية من خلال التجسس على الناس ومطاردة معارضي الحزب، فكان لبن علي في العديد من الأحياء عملاء للتجسس على السكان باستخدام ما أسماه النظام "لجان الأحياء". كما استخدم بن علي نظام العدالة بشكل يتناسب مع أغراضه الخاصة لملاحقة المعارضين السياسيين والنقابيين والطلاب والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان<sup>(5)</sup>.

وبعد أخذ كل هذه الممارسات مجتمعة يمكننا عزل ثلاث ممارسات مركزية للدولة الضارية "البنعلينية" وهي: شجب وقمع المعارضة السياسية، التضييق وحضر عمل الجمعيات لاسيما المتعلقة بالدفاع عن حقوق

<sup>(1)</sup> Amira Aleya-Sghaier, " The Tunisian revolution: the revolution of dignity ", in: Ricardo René Larémont,

*Revolution, revolt, and reform in North Africa: The Arab Spring and Beyond.* New York: Routledge, 2014, pp. 32-33.

<sup>(2)</sup> Guardian, " US embassy cables: Tunisia - a US foreign policy conundrum ", July 2009. Available at: <https://bit.ly/3IXrb8T>. Accessed: January 05, 2022.

<sup>(3)</sup> Mohammad Dawood Sofi, *op.cit.*, p. 54.

<sup>(4)</sup> Guardian, *op.cit.*

<sup>(5)</sup> Amira Aleya-Sghaier, *op.cit.*, p. 33.



الانسان والحريات الساسية، وأخيرا غلق المجال أمام الصحافة والرقابة الشديدة عليها، بالإضافة إلى الحجب الممارس على الفضاء العام الإلكتروني.

في البداية وعلى صعيد المعارضة السياسية، يمكننا المجادلة بقوة بأن زين العابدين بن علي الذي وعد التونسيين بعهد جديد من "الديمقراطية" لم يخلق في الحقيقة سوى صورة مكتملة لديمقراطية الواجهة، فالحزب الحاكم أو التجمع الدستوري من أجل الديمقراطية، الذي قيل أنه شكل قطيعة مع الماضي، لم يكن سوى أداة لدكتاتورية جديدة حولت حكم الدولة من الحكم المطلق في عهد بورقيبة إلى طغمة أوليغارشية حقيقية متكونة من بن علي وزوجته وعائلتهما. وهكذا فإن أسطورة التعددية وخطاب الديمقراطية الذي احتفظ به بن علي طيلة 23 عاما منذ عام 1987، لم يشكل في الواقع سوى تمثيلا إفتراضيا<sup>(1)</sup>، إتسم بتقييد التعددية السياسية وتقليص هامش الحرية لأحزاب المعارضة لصالح سيطرة واحتكار الحزب الحاكم لكامل المشهد السياسي التونسي. ومن هذا المنطلق وفي حدود تقييدنا بالتمشي النظري لممارسات الدولة البوليسية الشرسة أو الضارية، فقد حاول بن علي تهميش أحزاب المعارضة وملاحقة مناضليهم الفعليين وسجنهم وحظر أنشطتهم تماما، وذلك بسبب رفض دعم سلطته والانضمام إليها وانتقاد انجرفه الاستبدادي. وهو الوضع الذي عرفه الحزب الديمقراطي التقدمي بزعامه "تجيب الشابي"، وحركة التجديد (الحزب الشيوعي السابق لأحمد إبراهيم)، والمنتدى الديمقراطي للعمل والحريات والأحزاب الأخرى غير المعترف بها، مثل النهضة وحزب العمال الشيوعي التونسي بزعامه "حمة الهمامي"<sup>(2)</sup>. وقد كان الهدف الوحيد للشرطة السياسية هو فرض عقيدة التوافق السياسي التابعة لبن علي من خلال أساليب شبيهة بأساليب المافيا، تمثلت في المراقبة والاختطاف والترهيب والابتزاز وحتى التعذيب والقتل على الأرجح، وهو المصير المحتمل للعديد من السجناء السياسيين الذين اختفوا على مر السنين. وفي هذا السياق، فقد تعرض الإسلاميون، على وجه الخصوص، لأشكال مختلفة من التعذيب، كما تم إستهداف أتباع الأشكال أخرى من المعارضة السياسية التي تعتبر منشقة أيضا<sup>(3)</sup>. وحتى أفراد أسر وأقارب المعارضين المسجونين أو أولئك المقيمين في الخارج، لم يسلموا من هذه الممارسة وتعرضوا أيضًا لمعاملة مهينة<sup>(4)</sup>.

<sup>(1)</sup>Chamseddine Mnasri, "Tunisia: the people's revolution", International Socialism: Quarterly review of Socialist Theory, Issue 130. Available at: <https://bit.ly/3CqDG6>. Accessed: January 05, 2022.

<sup>(2)</sup> Hakim Ben Hammouda, *op.cit.* 106.

<sup>(3)</sup> Colin Machado, "Internal security and reform in Tunisia", in: Terrence Hopmann and William Zartmann (ed.), *Tunisia: understanding conflict 2012*. Baltimore: John Hopkins University, 2012, p. 155.

<sup>(4)</sup> Mohammad Dawood Sofi, *op.cit.*, p. 54.

وأكثر من ذلك فقد مارس الحزب إلى جانب الشرطة السياسية ما يمكن أن نسميه "البولسة الحزبية"، فقد كانت الجامعات الحزبية ولجان التنسيق تضع قياديتها في علاقة مباشرة بالسلطات السياسية والأمنية الجهوية، على نحو يسمح لكل واحد من هؤلاء تشكيل شبكة من المعارف تسمح لهم بالانخراط في علاقات تبادل مختلفة على المستوى الأفقي والعمودي؛ يعمل المستوى الأفقي بشكل انتقائي من خلال تركيز عملية التبادل على الأقرباء وأصحابهم وجيرانهم ممن لهم مصلحة يعملون على تحقيقها أو المحافظة عليها. أما المستوى العمودي فيتعلق بعمل رؤساء الخلايا الحزبية وكتاب الجامعات وكتاب لجان التنسيق كوسطاء بين الإدارة المركزية للحزب والجهاز البيروقراطي والأمني الجهوي من جهة. وهكذا أصبحت الشبكة الزبونية المشكلة من السياسيين المحليين والأجهزة السياسية البيروقراطية والأمنية هي التي تقوم بتوزيع الموارد العامة وتنفيذ مخططات التنمية وإحكام السيطرة على المعارضة<sup>(1)</sup>. وعلى خط مواز واجه التونسيون ضغوطا من أجل الانضمام إلى الحزب<sup>(2)</sup>، من خلال توظيف الضغط الأمني للنظام المحتاج إلى توسيع شبكاته الاستخباراتية لا سيما في المناطق الحدودية وخلال الأعوام الأخيرة قبل الثورة وصلت نسب الانخراط في سيدي بوزيد والقصرين، على سبيل المثال إلى الحد الأقصى. ومع ذلك فلم يؤد هذا الإجراء سوى إلى "إشباع مزيف للسوق السياسية المحلية"، سرعان ما انكشفت حقيقته مع إنطلاق ثورة 2011 من سيدي بوزيد والقصرين، أي المناطق التي عرفت إنخراط أكبر عدد من سكانها في التجمع الدستوري الديمقراطي<sup>(3)</sup>.

أما الوجه الثاني من الفضاء العام التونسي والذي كان أيضا في مرمى البصر بالنسبة للدولة "البنعلينية" الشرسة، فيتمثل في المنظمات المدنية خاصة ذات النشاط السياسي. هذه المنظمات التي أصبحت مفعمة بالأمل مع تولي بن علي السلطة عام 1987، من خلال مجموعة الخطب الرئاسية المؤيدة للديمقراطية ودور المجتمع المدني في تشكيل مستقبل تونس، والتي تبلورت في قانون الجمعيات لعام 1988 الذي نص على أن عدم استجابة الوزارة لطلبات إنشاء الجمعيات يعني الإذن الضمني بمباشرة عملها. لكن مع حلول التسعينيات من القرن العشرين، إتضح أن المجتمع المدني في تونس سيظل تحت السيطرة المشددة للدولة، ففي ندوة حول التحولات الديمقراطية في نوفمبر 1990، كشف بن علي عن موقفه فيما يتعلق بالمجتمع المدني، حيث صرح بأن الدولة هي وحدها من يحدد أساسيات إطار العمل، وهي من يخلق مناخ وضروريات المنافسة والحوار، وعلى المجتمع المدني قبول ذلك ومعارضة أي عمل يتعارض مع الإجماع الوطني. وهكذا

(1) الموليدي الأحمر، مرجع سابق، ص 112.

(2) Hakim Ben Hammouda, *op.cit.* 106.

(3) الموليدي الأحمر، مرجع سابق، صص 91-114.

بدأت سيطرة بن علي المنظمات المدنية بشكل عام، حيث أصبحت تحت الأنظار المستمرة لقوات الأمن وأعضاء الحزب، أما بالنسبة لمعظم المواطنين، فإن المشاركة الهادفة في الجمعيات فهي ببساطة لا تستحق المخاطرة بسبب السجن أو التعذيب<sup>(1)</sup>.

ومن هذا المنطلق، لا يجب أن ننساق وراء الأرقام الرسمية التي أشارت إلى أن عهد بن علي عرف 9205 جمعية معتمدة قانونيا حسب المجال الذي تعمل فيه، لأن معظمها كانت تسعى إلى تحقيق أهداف اجتماعية محضة، كالبيئة والعمران والحفاظ على التراث المعماري والتاريخي. أما بالنسبة لبقية المنظمات المدنية فتتشتط إلى حد كبير في مجالات الرياضة أو العلوم أو قد تكون جمعيات نسائية. ونظراً لأن قانون الجمعيات التونسي يمنع الجمعيات من السعي لتحقيق أهداف أو تطوير أنشطة تُعتبر "سياسية"، وما عدا بعض الاستثناءات القليلة جداً، فإنه لا يمكن ملاحظة أية جمعيات مسجلة قانوناً تتشتط في مجال حقوق الإنسان والحريات المدنية، أو لها أهداف ذات آثار سياسية. أما المنظمات القليلة التي تدافع عن حقوق الإنسان بشكل عام أو تعمل على حقوق معينة مثل حرية الصحافة، ومناهضة التعذيب وسوء المعاملة، أو ظروف السجن الغير لائقة، فقد تمت مواجهتها بحرمانها من الاعتراف القانوني. وهو ما أجبرها إلى اللجوء للعمل في الخفاء، وهو وضع جعلها خاضعة بشكل أشد لرقابة ومضايقات الدولة<sup>(2)</sup>.

ولتقديم صورة أوسع لممارسات الدولة "البنعلينية الشرية" في هذا الشأن، من المفيد أن نلقي نظرة على ما حدث مع بعض المنظمات المدنية المكبوتة مثل المجلس الوطني للحريات الذي تم إنشاؤه في عام 1998. فبعد عدة تقارير نشرها المجلس، دون إكترات بالنظام، حول وضع حقوق الانسان لا سيما تقريره الجريء الذي نشر في مارس 2000 والذي تضمن قائمة بأسماء المسؤولين عن التعذيب في وزارة الداخلية<sup>(3)</sup>، تمت مجابته بشكل قاس بداية من عام 2004، حيث تدخل ما يقرب من 150 عنصراً من جهاز الأمن لمنع الناشطين في المجلس من الوصول إلى مقر المجلس من أجل عقد الجمعية العامة التي المقررة، وتم الاعتداء

<sup>(1)</sup> Daniel Lawner, "Tunisian Civil Society Before and After the Revolution", in: Terrence Hopmann and William Zartmann, *op.cit.*, pp. 118-119.

<sup>(2)</sup> Kristina Kausch, "Tunisia: the life of others project on freedom of association in the Middle East and North Africa". Working Paper N°. 85. Fundación para los Relaciones Internacionales y Diálogo Exterriur (Madrid), 2009, pp. 04-05. Available at: <https://bit.ly/3I4qg5k>. Accssed: Feb. 24, 2022.

<sup>(3)</sup> Larbi Chouikha, "effets générationnels et contestation politique sous Ben Ali. de la génération des années 1990 à celle des années 2000: Rupture ou continuité?", *Revista de Estudios Internacionales Mediterráneos*, Núm. 19 (2015), p. 64.

عليهم لفظيا وجسديا ثم تفريقهم بعنف، مما أسفر عن إرجاء الاجتماع إلى عام 2005، لكن قوات الشرطة حاصرت المبنى ومنعت عقد الجمعية العامة مرة أخرى<sup>(1)</sup>.

وقد انطبق الأمر نفسه أيضا على منظمة أخرى، تقع في خاينة هذه المنظمات، والتي كانت تعمل عن كثب مع الرابطة التونسية لحقوق الإنسان، وهي رابطة منع التعذيب والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في السجون ومراكز الاحتجاز التونسية، والتي تركزت أنشطتها بشكل أساسي على رصد أي انتهاكات، لا سيما تلك التي نتجت عن تطبيق قانون مكافحة الإرهاب لعام 2003، الذي تم إقراره لأول مرة في أفريل 2002 في أعقاب تفجير كنيسة جربة، حيث طبقت الحكومة تعريفاً واسعاً لهذا القانون، فاشتملت مكافحة الإرهاب نطاق واسع من الأعمال التي تُعتبر مزعجة للنظام العام، ومن ثم التعامل مع جميع محاولات المعارضة أو الجمعيات للاحتجاج على سياسات الحكومة أو تنظيم الإضرابات والمظاهرات على أنها علامات من الفوضى العامة. وهكذا أصبح القانون مفتوحاً للتمديد، ومن خلاله تم اعتقال نشطاء حقوق الإنسان وقوى المعارضة الراديكالية بتهمة الخيانة والتآمر ضد البلاد<sup>(2)</sup>. وفي هذا السياق رصدت منظمة العفو الدولية أدلة على تزوير تواريخ الاعتقال، واحتجاز السجناء بمعزل عن العالم الخارجي، واستخدام التعذيب لانتزاع الاعترافات من خلال أساليب الضرب والتعليق من الكاحلين وغمر الرؤوس في دلاء من الماء والصعق بالكهرباء والحرق بالسجائر<sup>(3)</sup>.

وقد عارضت جمعية منع التعذيب هذه التمديدات وأدانت صراحة إساءة استخدام قانون مكافحة الإرهاب، مما أدى إلى اتخاذ إجراءات صارمة ضدها، ولم يصبح أعضاء الرابطة أنفسهم في مأمن من التعذيب أيضاً، كما قوبل الدفاع عن السجناء ضد التعذيب بالرفض القاطع. ومع ذلك فقد كان لجمعية منع التعذيب أثراً بالغ الأهمية في توجيه إهتمام المنظمات الدولية بشأن ممارسات الدولة البوليسية لبن علي، وفي هذا المنحى أفاد تقريراً للأمم المتحدة بوجود فجوة واسعة بين التصريحات الرسمية حول واقع التعذيب والاعتقالات السرية ومضايقات الشرطة في تونس في عهد بن علي، كما استنكر التقرير ذاته إساءة استخدام تعريف الإرهاب من قبل النظام<sup>(4)</sup>.

(1) L'Organisation mondiale contre la torture, "Tunisie: Répression d'ONG tunisiennes des droits de l'Homme à la veille de la réunion préparatoire du SMSI", 2005. Available at : <https://bit.ly/36fCj2u>. Accssed: Feb. 27, 2022.

(2) Chamseddine Mnasri, *op.cit.*

(3) Ian Black, Tunisia accused of using torture in name of anti-terrorism", *Guardian* 23 June, 2008. Available at: <https://bit.ly/3t4SCbx>. Accssed: March 05, 2022.

(4) Chamseddine Mnasri, *op.cit.*

أما بالنسبة للمنظمات الحكومية والغير حكومية التي أنشأها النظام، بعد تعهدتها باللعب وفقاً لقواعده، فإن معظمها حصل على الاعتماد القانوني اللازم، غير أن ماتجدر الإشارة إليه من الناحية الضمنية هو أن النظام أوجدها لإعطاء صورة عن التعددية أثناء نشر الدعاية الحكومية. مثل المفوضية العليا لحقوق الانسان وهي منظمة حكومية، بالإضافة إلى العديد من المنظمات الحكومية والغير حكومية غير المعروفة تماماً ولا تنشط في تونس. ومع ذلك فقد اتخذت شكل الممثل الرسمي للمجتمع المدني التونسي في الشبكات والمنشآت الدولية، لتأكيد التزام الحكومة التونسية بالإصلاح الديمقراطي، وهي في واقع الأمر محاولة لتشويه سمعة المنظمات غير الحكومية الحقيقية<sup>(1)</sup>. إلا أنه عندما يتعلق الأمر بجمعية فاعلة في معارضة النظام، فإن هذا الأخير يلجأ إلى خلق منظمة مزدوجة ويمولها ويقدم عضويتها من صفوف الحزب في محاولة للحد من نفوذ الجمعية الأصلية مثل الرابطة التونسية لحقوق الإنسان<sup>(2)</sup>، التي كانت أول من رفض القمع ضد الإسلاميين في البداية، ثم الانجراف الاستبدادي لنظام بن علي<sup>(3)</sup>.

وعلى خط مواز فقد احتفظت الدولة "البنعلينية" الشرسة بنفس الايقاع إتجاه حرية الصحافة وحرية التعبير حتى على المستوى الافتراضي أو الإلكتروني. ومن هذا المنطلق فإن محاولة رصد وصف دقيق لهذا الجانب عبر منفذ مخيال العاملين بالاعلام التونسي سيكون مفيداً للغاية. فالنسبة "لكمال لعبيدي" مثلاً، الذي كان يعمل سابقاً في وكالة الأنباء الحكومية تونس " أفريك برس" (TAP) والذي تولى فيما بعد الإشراف على الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال، فيرى أن هامش حرية الإعلام كان ضيقاً للغاية، ولم يكن هنالك أي تسامح مع الصحافة، وترى "إنصاف يحيياوي"، مذيعة في القناة التلفزيونية الوطنية الموجهة للشباب، أن السقف كان يبدو عالياً في مجال حرية الصحافة، لكن الحقيقة كانت العكس تماماً، لقد كان نظاماً شمولياً، ويضيف "رؤوف الخالصي"، محرر جريدة (Le Temps) الفرانكفونية الخاصة، أن كل شيء كان خطأً أحمرًا، إلى أن بلغ الأمر عدم إمكانية أي صحيفة انتقاد البلدية وشوارعها المتسخة، أو حتى الإبلاغ عن الوفيات في حادث طريق: "ففي تونس بن علي لا وفيات ولا قطارات خرجت عن مسارها ولا كوارث...". ويلخص "سفيان بن فرحات"، كاتب عمود مخضرم" هذا الوضع بالقول أن: "انتقاد بن علي والنظام ككل كان خطأ أحمرًا: "فلا يجب التحدث عن بن علي، ولا عن عائلته، ولا مهاجمة الحزب"<sup>(4)</sup>.

(1) Kristina Kausch, *op.cit.*, p. 05.

(2) Daniel Lawner, p. 119.

(3) Hakim Ben Hammouda, *op.cit.*, p. 106.

(4) Edward Webb, *media in Egypt and Tunisia: from control to transition?*. New York: Palgrave Macmillan, 2014, p. 51.

وعلى الرغم من عدم وجود رقابة رسمية واضحة، إلا أن ما حصل في الواقع برهان على عوارض الدولة "البنعلينية" الضارية، حيث تم تقييد حرية التعبير من خلال ممارسات التهريب والمضايقة ضد المحررين من جهة، ومن جهة ثانية من خلال الممارسات والقيود المفروضة ذاتيا ضد المرسلين والصحفيين<sup>(1)</sup>؛ ويتكشف هذا الوضع أولا من خلال الدور الذي لعبته الوكالة التونسية للإتصال الخارجي، التي أنشئت في بداية التسعينيات من القرن الماضي، حيث انحرفت هذه الأخيرة عن دورها المتمثل في التعامل مع وسائل الإعلام الأجنبية لتلميع صورة تونس في الخارج، لتتحول إلى نظام صارم لمراقبة الخط التحريري للصحف المحلية<sup>(2)</sup>، وذلك من خلال الاعتماد على الوسائل الاقتصادية، حيث يمكنها ببساطة وأد صحيفة أو مكافئتها من خلال التعيين الانتقائي للإستفادة من ميزانية إعلانات الدولة<sup>(3)</sup>، ويعتمد هذا التعيين حسب الولاءات للنظام والرئيس وزوجته على وجه التحديد، أما تلك الصحف التي أظهرت نوع من الاستقلالية فإنها لم تصمد طويلا أمام تجفيف منابع إيرادات الإعلانات<sup>(4)</sup>.

أما ثانيا وبالنسبة للمرسلين فإن التهديدات بالبطالة حالت دون انتقاد بعض الكتاب للسياسة العامة والممارسات الفاسدة<sup>(5)</sup>، وهو ما حدث لـ "كمال لعبيدي" الذي فقد وظيفته في وكالة الأنباء الوطنية (TAP) في عام 1994 بعد أن نشرت صحيفة ( La Croix ) الفرنسية مقابله مع "منصف المرزوقي"، الذي كان في ذلك الوقت ناشطاً في مجال حقوق الإنسان، والذي أعلن عن نيته في تحدي بن علي في الانتخابات الرئاسية. وأكثر من ذلك فقد بلغ الأمر حد التهديد بالسجن والقتل، وفي هذا السياق يذكر صاحب أطول تجربة، الصحفي المستقل والناشط الحقوقي "عبد اللطيف الفراتي"، أن الدولة في عهد بن علي تحولت من الأساليب غير المباشرة لإدارة المعلومات إلى التدخل الأكثر فاعلية، مثل زرع الأخبار الكاذبة، وإغلاق بعض الصحف كجريدة "المغرب العربي" مثلا، ومواجهة العديد من الصحفيين والناشطين لمصير المنفى أو السجن، مثل ما حدث مع "رؤوف خالسي" حيث واجه كلا الأمرين؛ فبعد أن عمل لعدة سنوات في جريدة ( Le Temps ) ككاتب رياضي بشكل أساسي، بالإضافة إلى تغطية بعض الموضوعات السياسية والإنسانية والقضايا الحقوقية في عهد بورقيبة، لكنه ولأسباب متعلقة بالاضطهاد غادر تونس باتجاه المغرب عام 1989، وبعدها أصبح سكرتيراً عاما في فريق التحرير في مجموعة "المغرب سوار" (Maroc Soir)، كتب

(1) Mohamed A. El-Khawas, *op.cit.*, pp. 04-05.

(2) البشير التركي "الإعلام في قبضة صانع التغيير"، في: عميرة عليبة الصغير وآخرون، مرجع سابق، ص 145.

(3) Edward Webb, , *op.cit.*, p. 63.

(4) البشير التركي "، مرجع سابق، ص 145.

(5) Mohamed A. El-Khawas, *op.cit.*, p. 04-05.

أشياء أزعجت الحكومة التونسية، كانت كافية لطرده وعودته عام 1995 لتونس أين قضى سبع سنوات في السجن قبل أن يتم العفو عنه في عام 2002. وفي ذات السياق يشير مدير نشر الصحيفة الإلكترونية "كلمة" إلى أن التهديد الحقيقي بالسجن استخدم في كثير من الأحيان أكثر من الحبس الفعلي، في حين استخدمت أيضا تهديدات أخرى، كالتهديد بالقتل الذي تعرض له هو وزوجته "سهام بن سدرين" - شريكة في المجلة ومحطة إذاعية - ماجعله يفر من تونس في عام 2009. وهكذا فإن "البنعلنية" كانت تسيطر على كل وسائل الإعلام، باستثناء وكالة "فرانس برس"، إلا أنها هي الأخرى وفي وقت من الأوقات كانت محل مؤامرة من طرف قوات الأمن التي نصبت فخًا لمدير المكتب بتهم كاذبة بالاعتداء على عاهرة<sup>(1)</sup>.

ولا شك أن الممارسات البوليسية ذاتها قد عرفت حرية التعبير على مستوى الفضاء العام الإلكتروني، من خلال الرقابة على الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، والتي كانت تكتيكا منتظما يستخدمه النظام لاستهداف ومراقبة المواطنين الناشطين سياسيًا الذين ينتقدون النظام. وتشير معظم الدراسات إلى أن الشرطة السياسية ووزارة الداخلية، هي المشتبه به في الاشراف على حركة مرور الإنترنت. لكن البعض يرجع ذلك إلى كيان منفصل تمامًا يُعرف باسم "الشرطة الإلكترونية"، لكنه يعمل تحت إشراف الشرطة السياسية، وينطوي عملها على معالجة معقدة للبنية التحتية للاتصالات بالتعاون مع وكالة الإنترنت التونسية (ATI)، حيث يتم حظر مواقع ويب معينة وفي أغلب الأحيان، يقوم البرنامج بتصفية رسائل البريد الإلكتروني الخاصة، واستبدالها بالدعاية الزائفة أو في أسوأ الحالات بمواد جنسية صريحة. وفي بعض الحالات، فإن رسائل البريد الإلكتروني لن تصل بكل بساطة إلى أصحابها<sup>(2)</sup>.

ومع التقدم المستمر الذي عرفته وسائل التواصل الاجتماعي وبمعدل غير متوقع بالنسبة للنظام التونسي عرفت شبكة الفيسبوك استقطابا متزايدا لعدد من المستخدمين التونسيين منذ بداية عام 2008، فكان معظمهم مولع بالتواصل والمنديات الإلكترونية وألعاب الفيديو الرقمية، وأمام هذا الوضع الجديد تعاملت الأداة الرقابية للشرطة الإلكترونية التونسية في البداية بحذر دون التدخل المباشر، وكأنها هي الأخرى في مرحلة دراسة الشبكة ومحاولة التعرف على كيفية إستخدامها. إلا أنها في المرحلة اللاحقة تحولت للتدخل المباشر، تجسدت أولى صوره في إغلاق موقع الفيسبوك يوم 24 أوت 2008 لمدة عشرة أيام، ليتم فتحه بعد ذلك، حيث تحول جهاز الرقابة التونسي إلى طريقة أكثر ذكاءا وذلك باستهداف حسابات المعارضين البارزين والنشطاء على

(1) Edward Webb, *op.cit.*, pp. 59-62.

(2) Colin Machado, "Internal Security and Reform in Tunisia", in: Terrence Hopmann and William Zartmann, *op.cit.*, pp. 155-156.

الشبكة، ومن جانب آخر لجأ البوليس السياسي إلى ممارسات الحبس والاعتقال، وهذا ماحدث فعلا مع المدونة والناشطة على الفايسبوك "فاطمة الرياحي" المعروفة بـ "أرابيكا" في عام 2009، حيث تم حبسها لسبعة أيام من طرف جهاز الأمن للاشتباه في وقوفها وراء صفحة (Debatunisie)<sup>(1)</sup>.

واستنادا إلى هذه الوقائع جميعها يتضح أن البئة الإلكترونية التونسية كانت مخيفة وغير موثوقة، في عصر تعتمد فيه التجارة والإدارة والتفاعل الاجتماعي البسيط بشكل كبير على المراسلات الرقمية<sup>(2)</sup>، وذلك نتيجة السيطرة الشديدة على شبكة الإنترنت بفضل إحتكار مقدمي الخدمة وصلاتهم المباشرة بالشرطة السرية، وهذا ما جعل المدافعون عن حقوق الإنسان والمعارضة والتونسيون بصورة عامة يلجئون إلى استخدام مواقع إلكترونية بالوكالة، اتخذت من فرنسا مقرا لها في غالب الأحيان<sup>(3)</sup>. وهو الوضع الذي أزعج منتقدي النظام المحليين وحتى الدوليين، ويظهر ذلك واضحا خلال القمة العالمية لمجتمع المعلومات بتونس عام 2005 والتي رعتها اليونسكو، حيث اعترض هؤلاء على عقد منتدى لتعزيز الترابط العالمي في دولة تحرم مواطنيها بشكل روتيني من الوصول غير المقيد إلى الإنترنت. وفي هذا السياق وصفت منظمة مراسلون بلا حدود نظام بن علي بأنه "عدو الإنترنت"، كما صنفت مجلة "فوريس" تونس كواحدة من بين ثلاث دول الأكثر قمعية في العالم فيما يتعلق بالوصول إلى الإنترنت<sup>(4)</sup>.

وحتى أثناء انعقاد القمة فإن الطبيعة "الأوروبية" لنظام بن علي كانت حاضرة أيضا، ففي الوقت الذي كان فيه ضيوف القمة العالمية يحتفلون بفضائل التقنيات الجديدة والإدارة الإلكترونية تحت شعار "افعلها بنفسك"، كان الإنترنت يخضع لرقابة شديدة في تونس، حيث كان الوصول للأنترنت محصورا فقط في المكان المحدد لانعقاد المؤتمر بحي يهودي راق في الضواحي الشمالية للعاصمة وفنادق الوفود، في حين تم منع النشاط المحليين والمنظمات غير الحكومية من حضور القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وتم اختيار ممثلين عن المجتمع المدني من الحزب الحاكم ومخبرين من الأمن. وحتى في مقر القمة، فقد تم إسكات

<sup>(1)</sup> Aymen Rezgui, "les jeunes facebookeurs et la révolution du 14 janvier ", dans: Hamadi Redissi , A. Noura et A. Zghal, *la transition démocratique en Tunisie: Etats des lieux. Les acteurs*. Tunisie: Diwen Edition, 2012, pp. 235- 244.

<sup>(2)</sup> Colin Machado, *op.cit.*, p. 62.

<sup>(3)</sup> Jean-Pierre Filiu, *op.cit.*, p. 66.

<sup>(4)</sup> kenneth perkins, *op. cit.*, pp. 114-115.

<sup>(\*)</sup> نسبة إلى رواية الكاتب البريطاني "جورج أوريل" (George Orwell) بعنوان "1984"، التي صور فيها عالما مستقبليا يتم فيه تقييد الحريات، والتلاعب بالحقيقة، ويراقب فيه المواطنون عن كثب من طرف نظام تسلطي، مثله من خلال شخصية أسطورية تسمى "الأخ الأكبر". أنظر:

- L'équipe de Perspective Monde, "Publication du roman « 1984 » de George Orwell". Available at: <https://bit.ly/3tk2y12>. Accssed: March 10, 2022.



كل صوت منتقد لبن علي ونظامه، حيث لم يكن من الممكن سماع خطاب الرئيس السويسري سوى في غرفة الاجتماعات، وهو يردد الإلتزامات الصادرة عن قمة جنيف السابقة في عام 2003، بسبب عطب تقني لنظام الصوت المحلي<sup>(1)</sup>.

### المبحث الثاني: جيل الشباب والثورة والمعارضة السبيرانية كشكل للحراك السياسي الجديد.

تكشف الثورة التونسية عام 2011 عن تأثير جيلي مهم، ارتبط بشكل كبير بجيل الشباب. ويمكن رد ذلك لسببين رئيسيين: أولاً لأنه الجيل الذي كان أكثر إلحاحاً على الإدماج والاعتراف، بإعتباره الفئة العمرية التي تعرضت أكثر من أي فئة أخرى من التونسيين لعنف الشرطة، والرقابة على وسائل الإعلام، بالإضافة لكونها الفئة الأكثر شعوراً بالظلم من التوزيع غير المتكافئ للثروة، كما كانت الأكثر عرضة لممارسات الفساد في حياتها اليومية<sup>(2)</sup>. أما السبب الثاني فينعكس في تعبئة جيل الشباب الحاسمة قبل وأثناء الثورة من خلال استخدام تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة، حيث أنه غالباً ما تم تقديم جيل الشباب أو فهمه على أنه شكل قطيعة مع الجيل الأول (جيل الكبار) من النشاط في التسعينيات الذين لجأوا إلى خطاب آخر وأساليب عمل أخرى لمعارضة بن علي<sup>(3)</sup>. فالثورة التونسية ومن خلال جيل الشباب تشكل مثال قويا لإعادة التذكير بالتنزيل النظري، الذي ذكرناه سابقاً، للباحثة "دوناتيل ديلا بورتا" عن جيل الشباب أو جيل الألفية الذي أصيب بخيبة أمل من النخبة السياسية وتفضيله للمشاركة السياسية عبر شبكات وحركات احتجاج أفقية بلا قيادة تدافع عن الديمقراطية<sup>(4)</sup>. فالثورة التونسية من هذا المنطلق، هي تجسيد واضح لفكرة "المواطنة من الأسفل" التي ظهرت خارج الهياكل السياسية التقليدية، حيث لم يعد جيل الشباب مقيداً بالخطابات والأيديولوجيات السياسية المهيمنة، بل قام بإنشاء مساحات خاصة به وطرق جديدة للمشاركة السياسية، ليس من خلال الأحزاب السياسية الرسمية، ولكن من خلال منظمات المجتمع المدني والشبكات الاجتماعية الإلكترونية الجديدة<sup>(5)</sup>.

(1) Jean-Pierre Filiu, *op.cit.*, pp. 65-66.

(2) Béatrice Hibou, *op.cit.*, p. 11.

(3) Alcinda Honwana, *The Time of Youth Work, Social Change, and Politics in Africa*, *op.cit.*, p. 140.

(4) Sarah Pickard, *Politics, Protest and Young People Political Participation and Dissent in 21<sup>st</sup> Century Britain*. *op.cit.*, p. 427.

(5) Alcinda Honwana, *The Time of Youth Work, Social Change, and Politics in Africa*, *op.cit.*, p. 140.

### المطلب الأول: جيل الشباب كفاعل حاسم في الثورة التونسية.

يدفعنا تحليل سياق جيل الشباب والثورة في البداية إلى إبداء ملاحظة منهجية مركزية، وهي ضرورة تحديد تعريف دقيق لجيل الشباب في تونس، خاصة فيما يتعلق بتحديد الفئة العمرية المقصودة بالتحليل. ومن هذا المنطلق وبالرجوع إلى تصنيف "مركز بيو للأبحاث" (Pew Research Center) الذي بيناه سابقاً، فإن أهم ما يمكن تمييزه في هذا السياق هو أننا سنكون أمام نسختين من الأجيال من النشطاء التونسيين الشباب هما: جيل الألفية (Millennial generation) المولود بين 1981-1996، والذي كان أغلب أعضائه في العشرينات من عمره، لحظة قيام الثورة عام 2010. أما الجيل الثاني فهو الجيل "Z" أو ما بعد جيل الألفية (Millennial Post-) المولود عام 1997 وما بعدها، والذي بلغ الثالثة عشر من العمر عام 2010، والذي انخرط أيضاً في الثورة هو الآخر. لكن رغم التقارب في الوضع وطرق الاحتجاج، وبالنظر إلى منطلقاتنا النظرية السابقة حول الجيل الواعي بالعمر، وكذلك سياق الفاعلين في أحداث الثورة وممن قتلوا نهاية 2010 وبداية 2011، نلاحظ أنهم كانوا في الغالب من "جيل الألفية"، ومع ذلك سيبقى "جيل مابعد الألفية" حاسماً أيضاً في التحليل في المراحل اللاحقة بعد الثورة.

وفيما يلي وبعد هذا التحديد المنهجي نرجع إلى السياق العام للتحليل، حيث تكشف لنا العديد من الكتابات الأكاديمية أن الاحتجاجات التي حدثت في تونس بين 17 ديسمبر 2010 إلى 14 يناير 2011 والتي كانت بدايتها من مدينتي سيدي بوزيد والقصرين، يمكن وصفها بسهولة بأنها كانت ثورة جيل الشباب، حيث كان الشباب التونسي في طليعة موجة الاحتجاجات التي أدت إلى سقوط الرئيس زين العابدين بن علي، فكانت بمثابة نهاية حقبة في التاريخ السياسي التونسي بعد فرار الرئيس بن علي وزوجته "ليلى الطرابلسي" وعدد قليل من أقاربه من البلاد إلى المنفى في المملكة العربية السعودية<sup>(1)</sup>. ومع ذلك فإن توجهنا التحليلي المنصب حول العلاقة بين الأجيال، يحتاج منا التحقيق في مساهمة الفئة العمرية الأخرى أو جيل الكبار.

بالفعل يمكن النظر إلى عبارة "ثورة الشباب" كوصف ملائم للغاية، حيث كان الشباب التونسي ولا يزال المجموعة الأكثر حماسة التي حملت لواء الثورة<sup>(2)</sup>، فالشعارات التي رفعها المتظاهرون والاعتصامات التي قاموا بها كانت ذات علاقة مباشرة بمشاغلهم وواقعهم، وهو تعبير عن رفضهم لوضع يميزهم عن وضع الأجيال السابقة<sup>(3)</sup>. لقد كان الشباب الأفقر من العاطلين عن العمل أو العمال غير الرسميين؛ الطلاب؛ الباعة المتجولون والأفراد المهمشين والمستبعدين، الأكثر عدداً في مسرح عمليات الاحتجاجات من أهالي

(1) Alcinda Honwana, *The Time of Youth Work, Social Change, and Politics in Africa*, op.cit., p. 141.

(2) Amira Aleya-Sghaier, op.cit., p. 39.

(3) محمد علي بن زينة، "جيل الثورة: قراءة سوسيوديمغرافية في تحولات واقع الشباب في سيدي بوزيد والقصرين ودورها في

قيام الثورة التونسية"، في: أحمد خوجة وآخرون، مرجع سابق، ص 149.

المناطق السكنية في القصرين، وصفاقس، وسوسة، وتونس، وهي المدن التي عرفت دائما مواجهات كبرى مع الشرطة حتى قبل اندلاع الثورة، حيث أقام الشباب روابط بينهم ضمن شبكات كانت قائمة على الإقامة في نفس الحي أو دعم نفس الفريق الرياضي أو الأصل بالنسبة لأولئك الذين انتقلوا إلى المدينة حديثا في نفس المنطقة. وقد أدى هذا التلاقي إلى تعزيز علاقات التضامن والدفاع عن النفس بين الشباب<sup>(1)</sup>، بارعتبارهم يعيشون نفس الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المشترك، وفقا لإفتراضات "كارل مانهايم" التي تمت الإشارة إليها سابقا.

وهكذا وبسبب هذه الخلفية كان جيل ثورة 2011 من الشباب أكثر حساسية تجاه التفاوتات الاجتماعية التي كرسها نظام بن علي، فكان مصمما على القتال ضد الشرطة والنظام بشكل عام، فانخرط في الثورة كما لو كانت مسألة حياة أو موت، كما أن هذا الجيل قد تصرف بدون أيديولوجية أو برنامج سياسي محدد مسبقاً<sup>(2)</sup> وفقا لأطروحة "ديلا بورتا"، فقد أشارت عديد الدراسات أن الحركة الاحتجاجية التونسية لعام 2010/2011، كانت مكونة أساسا وبدرجة كبيرة، من فئة عمرية وهي الشباب، بلا قيادة، غير دينية. بالإضافة إلى أن هذه الحركة الجيلالية كانت مناهضة للإيديولوجيات السياسية، حيث أعرب العديد من أعضاء هذا الجيل عن عدم ثقتهم العميقة في السياسة، وشككوا في أشكالها ومؤسساتها الأساسية ورفضوا الانتماء إلى الأحزاب السياسية، وكان العنصران الموحدان للحركة هما: أولا الرفض الجذري للوضع السياسي والمجتمعي الراهن المعبر عنه بشعارات مثل "إرحل" (Dégage)، و"انتهت اللعبة" (Game over). ومن ناحية ثانية، أكد المتظاهرون رغبتهم في إحداث تغيير جذري من خلال الدعوة إلى قيم مثل الكرامة والحرية والاحترام التي عزّفوها بأنها أساسية وعالمية، بالإضافة إلى النقد الاجتماعي للمحسوبية دون الاندماج في أية برامج سياسية شاملة تقدم البديل الفكري والتنظيمي للوضع المجتمعي الراهن<sup>(3)</sup>.

وتجدر الإشارة في هذا السياق أيضا إلى أن جيل الشباب المنتمي للخلفية الاجتماعية البورجوازية شارك بنشاط في الثورة، وإن كان ذلك بدرجة أقل؛ ففي تونس العاصمة، ساهم شباب أحياء المنزه والمنار وأريانة والمرسى وقرطاج على وجه الخصوص في الثورة، ويعود ذلك إلى أن أبناء الأثرياء أيضًا كانوا غير مرتاحين للنظام، فعلى الرغم من تعليمهم العالي إلا أن مستقبلهم في تونس في عهد بن علي لم يكن آمنا. ونتيجة

(1) Amira Aleya-Sghaier, *op.cit.*, p. 40.

(2) *Idem.*

(3) Jonas Roellin, "A Critique of the Concepts of "Youth" and "Generation" as Applied in Empirical Research in Contemporary Tunisia", *Études Asiatiques*, Volume 72, Issue 3 (2018), pp. 896-897.

لإرتباطهم بما كان يحدث في العالم الغربي الليبرالي، رفض هؤلاء الشباب نظام بن علي الذي بدا بعيداً عما يرونه على شاشات التلفزيون الخاصة بهم<sup>(1)</sup>.

#### ■ جيل الشباب وقت الثورة: "البوعزيزي" زناد التغيير السياسي عام 2011.

بدأت الثورة التونسية بحدث فردي لشاب في وسط البلاد في بلدة سيدي بوزيد الصغيرة، حيث أضرم الشاب "محمد البوعزيزي"، بائع فواكه يبلغ من العمر ستة وعشرين عاماً، النار في نفسه في 17 ديسمبر 2010 احتجاجاً على الظروف الاقتصادية وسوء معاملة الشرطة له. فبعد أن صادرت "قائدة حمدي"، ضابطة شرطة البلدية البالغة من العمر 45 عاماً، بضاعته بسبب عدم إمتلاكه تصريح كبائع، وبعد ردة فعل البوعزيزي الغاضبة، صفعته الضابطة أن على وجهه أمام الجميع<sup>(2)</sup>. وهو الفعل الذي جعل البوعزيزي يتوجه إلى مركز الولاية لرفع تظلمه، لكن تم توجيهه إلى البلدية باعتبارها صاحبة الاختصاص، وهناك لقي رفضاً قاطعاً من طرف المسؤولين. وهكذا وفي ظل هذا الرفض وحالته النفسية الصعبة أقدم على فعل لم يكن في الحسبان وهو حرقه لنفسه أمام مقر البلدية<sup>(3)</sup>.

ويمكن تفسير لجوء البوعزيزي إلى فعل التدمير الذاتي، بأنه كان نتيجة فقدانه لمصدر رزقه الذي سلب منه مما أدى إلى زيادة الحرمان المادي لديه، بالإضافة شكواه التي قوبلت بإهانة لا تطاق وعدم الاعتراف بالخطأ، إضافة إلى المنطق القمعي الذي كانت وراءه شرطة البلدية والذي صنعتة امرأة بزيتها الرسمي، مما جعل البوعزيزي في أعلى نقطة في مقياس العار كرجل في محيطه الاجتماعي. وفي هذا السياق، فحتى وإن كان ذلك في بلد مثل تونس أين قطعت المساواة بين الرجل والمرأة شوطاً طويلاً، على نحو لا مثيل له في العالم العربي والإسلامي<sup>(4)</sup>، إلا أن مشهد صفع امرأة لرجل تونسي في الأماكن العامة إهانة خطيرة، لخصها الصحفي "محمد الكيلاني" بالقول أنه " فقط من يفهم معنى الشرف في مناطق معينة في تونس... قد يكون قادراً على تخيل عمق إذلاله"<sup>(5)</sup>.

وهكذا ومباشرة بعد حادثة الانتحار بساعتين اجتمع عدة مئات من الشباب في نفس المكان للتعبير عن تضامنهم مع "البوعزيزي" والإحتجاج عن الصعوبات الاقتصادية والبطالة فضلاً عن انتهاكات الشرطة<sup>(6)</sup>.

(1) Amira Aleya-Sghaier, *op.cit.*, p. 40.

(2) Alcinda Honwana, *The Time of Youth Work, Social Change, and Politics in Africa*, *op.cit.*, p. 141.

(3) صبري الزغدي، " الشرارة الأولى: شاب يحاول الانتحار... ومطالبات بالتمتية العادلة" في: عميرة عليّة الصغير وآخرون، مرجع سابق، ص 158.

(4) Fethi Benslama, *Soudain la révolution : Géopsychanalyse d'un soulèvement*. Paris: Éditions Cérès, 2011, p. 19.

(5) Alcinda Honwana, *The Time of Youth Work, Social Change, and Politics in Africa*, *op.cit.*, p. 141.

(6) *Ibid.*, p. 142.

وفي العشرين من ديسمبر، إنخرط شبان في مدن القصيرين وقفصة وصفاقس المجاورة في الإحتجاجات تضامنا مع سيدي بوزيد، وفي سياق مماثل أمتدت الإحتجاجات خلال الأيام التالية إلى الرقاب، مكناسي ومنزل بوزيان حيث رد المتظاهرون على الشرطة بعنف بإلقاء الحجارة وإحراق الإطارات في منتصف الطريق وإحراق المباني الحكومية الرسمية والسيارات، وخلال الإحتجاجات في منزل بوزيان أطلقت الشرطة النار على المتظاهرين أدى إلى مقتل شابان يبلغان من العمر 18 عامًا، "محمد عماري" و"شوقي حيدري" وأصيب الكثير. ومع ذلك لم يتراجع المتظاهرون. خلال ذلك الأسبوع، وفي 22 ديسمبر توافد المدونين الشباب والنشطاء الإلكترونيين من تونس ومناطق أخرى إلى سيدي بوزيد ومنزل بوزيان ومدن أخرى للانضمام إلى التظاهرات ولتسجيل الأحداث والإبلاغ عنها للدولة والعالم بشكل عام، حيث تم التقاط الصور ومقاطع الفيديو ونشرها على الإنترنت ومن قبل وسائل الإعلام الدولية أيضا، خاصة قناة الجزيرة و"فرانس 24". وفي 23 ديسمبر، قام "حسن بن صلاح ناجي"، شاب عاطل عن العمل يبلغ من العمر 24 عامًا من سيدي بوزيد، بصعق نفسه بالكهرباء عن طريق لمس عمود كهربائي عالي الضغط، بعد أن صرخ "لا للبوؤس! لا للبطالة!". في 25 ديسمبر، أعلن وزراء التنمية في النظام عن إجراءات عاجلة للتعامل مع بطالة الشباب في المناطق التي عرفت المظاهرات ضد الحكومة، غير أن ذلك لم يكبح الإحتجاجات التي استمرت وأخذت منحى تصاعديا من خلال تحدى المشاركين حظر التجول وقمع الشرطة. وفي 26 من نفس الشهر كانت المظاهرات قد انتشرت في جميع أنحاء البلاد حيث انضمت إليها سوسة وبن قردان والمهدية وبنزرت<sup>(1)</sup>.

وبحلول الرابع يناير، توفي "محمد البوعزيزي" متأثراً بحرقه، وبعد إعلان وفاته مباشرة، تجمع المتظاهرون في شوارع المدن والقرى في جميع أنحاء البلاد، وفي اليوم الموالي أقيمت جنازة البوعزيزي في قرية "قارة بنور" الواقعة على بعد 16 كيلومترا خارج سيدي بوزيد، بحضور أكثر من خمسة آلاف شخص، تحت مراقبة كاملة لقوات الشرطة لضمان عدم تحولها إلى مظاهرة سياسية كبرى، غير أنها كانت بيانا سياسيا للنظام على حد ما وصفه الشاب "علي منصف" 26 عاما من سيدي بوزيد بالقول: "حضرتنا الهادئة في الجنازة كان بالفعل بيانًا سياسيًا... فعلا الكثير منا لا يعرف البوعزيزي أو عائلته شخصياً". وفي السادس يناير، تم إعتقال النشطاء السبيرانيون "سليم أعمامو" و"عزيز أمامي" و"سفيان بلحاج" و"بوليت سكان" في تونس العاصمة، وفي صفاقس اعتقل فنان "الهيبي هوب" التونسي "حمادة بن عمور" البالغ من العمر 22 عامًا والمعروف باسم الجنرال، أحد منتقدي الحكومة الذي أصدر أغنية بعنوان هاجمت بن علي بشكل مباشر بعنوان "سيدي الرئيس، شعبك يعاني". وبالتزامن مع ذلك عززت الشرطة حملتها على المتظاهرين بإطلاق النار الذي أدى

<sup>(1)</sup> Alcinda Honwana, *Youth and revolution in Tunisia, op.cit.*, pp. 72-73.

إلى قتل أكثر من 20 شخصًا في القصرين والرقاب وسيدي علي بن عون. وفي التاسع يناير جاءت اللفتة السلمية للحكومة، بإعلانها أنها ستستثمر خمس مليارات دولار في مشاريع التنمية من شأنها توظيف 50 ألف خريج جامعي في السنوات والشهور القليلة القادمة، كما وعد بن علي بخلق 300 ألف فرصة عمل على مدى العامين المقبلين. ومع ذلك لم تتوقف هجمات الشرطة على المتظاهرين، حيث أنه وفي نفس اليوم عرفت "الرقاب" مقتل العديد من الشباب<sup>(1)</sup>.

وفي 13 يناير، خاطب بن علي الأمة ووعده بالرد بشكل إيجابي على الاضطرابات إذا انتهى العنف على الفور وأعلن أنه لن يسعى لإعادة انتخابه في عام 2014 بالقول: "لقد فهمتكم جميعًا. . . أنا أتحدث إليكم لأن الوضع يحتاج إلى تغيير جذري؛ نعم، تغيير جذري. . . أنفهم العاطلين عن العمل، المحتاجين، السياسيين، كل أولئك الذين يطالبون بمزيد من الحرية. لقد فهمت الجميع. لكن ما يحدث اليوم ليس بالطريقة التي يتصرف بها التونسيون"<sup>(2)</sup>. وبالموازاة مع ذلك أمر قواته الأمنية بعدم استخدام الأسلحة النارية ضد المتظاهرين، لكن الشباب اعتبروا ذلك الخطاب محاولة من النظام لكسب الوقت. وهكذا قرروا الخروج بقوة ضده في اليوم الموالي، وهاجموا وزارة الداخلية في شارع الحبيب بورقيبة وسط العاصمة تونس، وفي مدن رئيسية أخرى مثل سوسة و صفاقس، بشعارات "كفى يكفي"، "نريد الحرية"، و"بن علي أرحل"<sup>(3)</sup>، وهي رسائل سياسية شديدة الوضوح تتجاوز المطالب الاجتماعية الصارمة، حيث أصبحت تستهدف بشكل صريح الرئيس بن علي وعائلته<sup>(4)</sup>. ورغم إعلان التلفزيون الرسمي حوالي الساعة الخامسة، أن بن علي سيتترك السلطة في غضون ستة أشهر، إلا أن الشباب المتظاهرين أرادوا منه المغادرة على الفور مردين مرة أخرى، بأعلى صوت "بن علي أرحل!"، وحوالي الساعة السابعة مساءً أعلنت قناتا الجزيرة وفرانس 24 أن بن علي غادر البلاد متوجها إلى المنفى في السعودية<sup>(5)</sup>.

وهكذا ومن خلال هذه الكرونولوجيا لأحداث الثورة في كافة المدن التي شملتها الإحتجاجات، يظهر أن قيادة الشباب كانت ملحوظة، بشكل واسع، في الثورة التونسية. ومما يدل على دور الشباب كفاعل مسيطر، هي النسبة العالية من القتلى في الثورة والتي كانت من فئة الشباب، ويظهر ذلك واضحا من خلال الدراسة النموذجية التي نشرتها صحيفة الشروق في 25 يناير 2011 لحالات وفاة من فئة الشباب من مدينة تونس

(1) *Ibid.*, p. 78.

(2) Alcinda Honwana, *The Time of Youth Work, Social Change, and Politics in Africa*, op.cit., p. 144.

(3) *Idem.*

(4) Tarek Kahlaoui, "The Powers of Social Media", in: Nouri Gana and others, op.cit., p. 148.

(5) Alcinda Honwana, *The Time of Youth Work, Social Change, and Politics in Africa*, op.cit., p. 144.

وضواحيها، حيث قتل 33 شخصا بالرصاص (أنظر الجدول 07)، باستثناء أولئك الذين قتلوا في السجون والذين يشكلون نحو ربع العدد الإجمالي للوفيات المسجلة. وهي صورة تشخيصية في غاية الدقة تبين بأن جيل الشباب كان ممثلاً حقيقياً للثورة التونسية وكان في طليعة الحركة الاحتجاجية. وقد تراوحت أعمار غالبية القتلى بين 19 و 35 عامًا، بمتوسط عمر 29.6 سنة<sup>(1)</sup>، بمجموع 26 قتيل، أما الجيل الأكبر سناً من 44 إلى 63 سنة بمعدل عمر 49.5 سنة فلم يتجاوز عدد القتلى الأربعة أشخاص. كما أن الفئة العمرية من القتلى الشباب انحصرت في جيل الألفية. وهي حجة كافية لرفض مزاعم بعض الدراسات التي جادلت بأن من خرجوا في المظاهرات كانوا من الشباب التلميذي أي جيل مابعد الألفية الغير واعى بالعمر، كما أن جيل الشباب بصفة عامة ينقصه الوعي السياسي الكافي\*.

الجدول رقم (07): قتلى من تونس وضواحيها.

عدد الوفيات	العمر
1	19
2	20
3	21
2	23
4	24
5	25
2	26
1	30
1	31
1	32
3	34
1	35
2	36
1	38
1	44
1	45
1	46
1	63

– Amira Aleya-Sghaier, *op.cit.*, p. 41.

المصدر:

<sup>(1)</sup> Amira Aleya-Sghaier, *op.cit.*, p. 40.

(\*) وهو ما عالجه "شاكر الحوكي"، أستاذ القانون العام والعلوم السياسية بجامعة المنار التونسية، في مؤتمر الجيل والانتقال الديمقراطي في العالم العربي بالمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات يومي 22-24 سبتمبر 2017. أنظر الرابط: <https://bit.ly/3bBXlM1>. تاريخ الاطلاع: 10 مارس 2022.

وفي ذات السياق توصل "عميرة علية الصغير"، الأستاذ بجامعة تونس، في دراسته "الثورة التونسية: ثورة الكرامة" أن معظم القتلى كانوا من الضواحي الفقيرة بتونس (دوار هيشر، المنهالة، التضامن، الزهور، السجومي. والكرم)، أي أولئك المستبعدون والمهمشون في البلاد. وعلى النقيض من ذلك، لم تسجل الأحياء الغنية في تونس وفيات، فأسوأ الاشتباكات في الثورة شارك فيها شبابًا من الأحياء الفقيرة، حيث تمردوا على جهاز الدولة الاستبدادي<sup>(1)</sup>.

وبالعودة إلى منطلقاتنا التفسيرية السابقة حول رغبة الشباب في التغيير الجذري، والتنظيم الذاتي خارج الأطر السياسية التقليدية؛ فقد تميزت المرحلة الثانية من الثورة بعد الإطاحة بين علي، برفض جيل الشباب لحكومة الغنوشي الموقته، التي اتسمت بالمماطلة والوعود الواهية على حد تعبير "ياسين بلهادي" من سيدي بوزيد<sup>(2)</sup>، وعلاوة على ذلك، اعتُبر صعود الغنوشي لدى التونسيين استمرارًا لاتفاق بن علي الاستبدادي، ولذلك كانوا حذرين من أن تستمر عناصر الحكومة، ولا سيما الشرطة ووزارة الداخلية والتجمع الدستوري من أجل الديمقراطية في حكم البلاد وكأن شيئًا لم يحدث<sup>(3)</sup>، وهو ما دفع شباب الداخل بالتوجه نحو العاصمة ضمن "قوافل الحرية"، حيث عمل هؤلاء الشباب، بالتنسيق مع اللجان الثورية، على تنظيم اعتصام كبير استمر من 23 يناير إلى 28 يناير 2011 أدى إلى تعطيل عمل الحكومة وطردها. أما فيما يتعلق بالتنظيم الذاتي للشباب في هذه المرحلة الحرجة فقد تكونت لجان أحياء تم انتخابها من قبل الثوار لضمان سلامة المواطنين، خاصة خلال السنتين الأولى بعد الثورة، حيث شهدت انخراط مليشيات مسلحة غير خاضعة للرقابة في أعمال النهب والحرق والسرققة والقتل في جميع أنحاء البلاد<sup>(4)</sup>. وتشير هذه الممارسات، من أجل ضمان النظام العام، إلى خاصية جيلية كنا قد أشرنا إليها في تحليلنا السابق مع "كارل مانهايم"، وهي كيف أن جيل الشباب قد يظهر أكبر سنا وأكثر مسؤولية، حيث إكتسب الشباب كأبطال للحركة الاحتجاجية مكانة جديدة في أحيائهم وتغيرت سمعتهم لدى جيل الكبار من الآباء والجيران وأصحاب المتاجر في الحي<sup>(5)</sup>، لقد تم منحهم صفة الرجولة بعد مشاركتهم في الثورة والوقوف في وجه قوات الشرطة التابعة لنظام بن علي السابق والعمل على إعادة الأمن إلى أحيائهم بعد أن غادر هذا الأخير في يناير 2011. لقد بدأوا ينظرون إلى

<sup>(1)</sup> Ibid., p. 41.

<sup>(2)</sup> عميرة علية الصغير وآخرون، مرجع سابق، ص 215.

<sup>(3)</sup> Sadok Hammami, "The three phases of Facebook: social networks and the public sphere in the Arab World: the case of the Tunisian Revolution", in: Lena Jayyusi and Anne Sofie Roald, *media and political contestation in the contemporary Arab World*. UK: Palgrave Macmillan, 2016, p. 142.

<sup>(4)</sup> Amira Aleya-Sghaier, *op.cit.*, p. 35.

<sup>(5)</sup> Amin Allal, "Avant on tenait le mur, maintenant on tient le quartier!". *Politique africaine*, N° 121 (2011), pp. 56-58.



أنفسهم على أنهم ثوار حقيقيون. ورغم أن هذه التمثيلات قد تكون سريعة الزوال، لكنها سمحت لهؤلاء الشباب من إحتلال موقع مختلف في أحيائهم<sup>(1)</sup> على الأقل خلال اللحظة الثورية.

ومع كل ذلك، فإن المتأمل في الكثير من الدراسات الأمبريقية حول الثورة التونسية كلحظة فارقة في التاريخ السياسي التونسي يقف على أن جيل الكبار أيضا كان أكثر قدرة على الانفتاح والتكيف مع الأجيال الشابة، وفي المراحل المتقدمة من الثورة توجه إلى الهيمنة عليها. ففي التكيف والانفتاح، لقد وضع جيل الكبار نفسه في الثورة منذ البداية، وترتسم هذه الصورة في بشكل واضح في وصف مدير مدرسة متقاعد للتظاهرة الضخمة التي جرت في سيدي بوزيد صباح اليوم الموالي لحادثة البوعزيزي حيث صرح قائلا "... الشباب في سيدي بوزيد، شباب المعاهد كان في كل مرة ينتفض، لكن هذه المرة الكبار، يعني الناس المواطنون في الريف هم الذين تجمعوا قدام الولاية، هذا هو البعد الآخر للثورة في سيدي بوزيد، يعني ماعدا الأمر كما في الماضي «كمشة أولاد يلعبوا» ... لا... لا... الذين تظاهروا نهار السبت هم أهالي سيدي بوزيد... هؤلاء حضروا بلحفهم وبرانيسهم وجبايبهم هؤلاء ناس كبار عاقلون لم يسبق لهم أن تظاهروا في الطريق العام... هؤلاء الناس الكبار هؤلاء الحجاج، وقفوا بصمت أمام مقر الولاية..."<sup>(2)</sup>. تشير هذه الشهادة عن تطور عميق في المجال السياسي المحلي، مضمونه أن العلاقة التي نشأت بين النظام وهؤلاء السكان من جيل الكبار قد تعرضت للتلف، وكانت تنقصهم فقط اللحظة الحاسمة للتعبير عن خيبة أملهم، فكانت حادثة البوعزيزي "القشة التي قصمت ظهر البعير، وكشفت الحقيقة"<sup>(3)</sup>.

أما عندما نتحول للحديث عن الهيمنة، فإن ما يجب تأكيده منذ البداية هو أن الشباب الذين شاركوا في الثورة لم يهتدوا لأية إيديولوجيا، لكن هل إستمر الوضع كذلك؟ تؤكد الأحداث أن الثورة كانت عفوية وبلا قيادة في البداية، لكن مع مرور الوقت، استولت قوى أكثر تنظيماً على الثورة وأعطتها معنى سياسياً أكثر، وقد تمثلت هذه القوى في منظمة النقابيين والمحامين والمدرسين والقضاة؛ وفي هذا السياق، فإن قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل، على سبيل المثال، والتي ظل موقفها في البداية غير مؤكد من الثورة، وبسبب خوفها من اجتياح الجماهير، انضمت شيئاً فشيئاً إلى الثورة العامة ضد بن علي، وبدأت في السماح بالإضرابات على المستوى المحلي، وأصبحت مكاتبها المحلية والإقليمية في نهاية المطاف مراكز لتنظيم الثوار وتجمع النشطاء و أصبحت مقرات الاتحاد نقاطا لانطلاق المظاهرات. وهكذا أصبح مقر الاتحاد العام التونسي

<sup>(1)</sup> Jonas Roellin, *op.cit.*, p. 900.

<sup>(2)</sup> الموليدي الأحمر، مرجع سابق، ص 93.

<sup>(3)</sup> نفس المرجع، نفس الصفحة.

للشغل في تونس، في ساحة محمد علي، نقطة لتجمع المتمردين. وهكذا لعب الاتحاد العام التونسي للشغل دورًا بارزًا في مظاهرات 12 و14 يناير وخاصة في مدينتي تونس وصفاقس قابس والقيروان، وفي مواقع الاحتجاج في المناطق الداخلية من البلاد، مثل سيدي بوزيد والقصرين وقفصة وقبيلي، حيث قام النقابيون بتوجيه الشباب خلال الثورة ومنح حركتهم الاجتماعية الفتية مزيدًا من التوجيه السياسي، كما قدمت العناصر المسيية من الجناح اليساري للاتحاد (بما في ذلك الماركسيون والقوميين العرب) إرشادات للطلاب المقيمين<sup>(1)</sup>.

وبشكل عام، وانطلاقًا مما سبق فإن السؤال المشروع الذي يمكن طرحه هو: ما الذي يمكن استخلاصه من حادثة التضحية بالنفس من قبل البوعزيزي من منظور تحليلنا الجيلي؟

إن النتيجة الأهم التي أفرزتها التضحية بالنفس لمحمد البوعزيزي، هي أنها كانت بمثابة الحافز لحركة اجتماعية واسعة النطاق، حركت أولاً وقبل كل شيء جيل الشباب بأكمله الذي يمثله العديد من المحرومين، بلا عمل من الخريجين العاطلين عن العمل منذ فترة طويلة، حيث وجدوا أنفسهم في قلب الانتفاضات في كل المناطق الداخلية<sup>(2)</sup>. ومن جهة أخرى يبدوا أن الشباب الذين انطلقوا في الاحتجاجات على خلفية حادثة البوعزيزي والذين يجمعهم نسيجا واحدا من الظواهر المترابطة: البطالة والفقر والحرمان والإهانة وغياب الحرية، قد شكلت في النهاية حركة إجتماعية وجهد جماعي ضمن مجموعة أوسع إسمها الشعب أو المجتمع ككل<sup>(3)</sup>.

ويقودنا هذا في النهاية من منظور تحليلنا الجيلي دائما، وعندما يتعلق الأمر بالثورة التونسية فإنه، بدلاً من الحديث عن الانفصال التام لجيل الشباب عن الجيل الأكبر سنًا، وصراع الأجيال، فإن جيل الشباب استطاع أن يحشد تحالفًا واسعًا شمل النقابيين والمحامين والصحفيين والمعلمين والمواطنين من المناطق المنسية الذين انضموا إلى نخب من مدن تونس الغنية، سوسة وصفاقس للإطاحة بين علي<sup>(4)</sup>.

#### المطلب الثاني: جيل الشباب كنشطاء ومعارضون سيبرانيون.

لقد لعبت الأنترنت بشكل عام دورا مهما في في تعميم الثورة التونسية، حيث كانت الحملات المنظمة على وسائط التواصل الاجتماعي وراء الكثير من الوقفات الاحتجاجية والمظاهرات التي تشكلت في الفضاء الحضري المادي في الكثير من المدن والمواقع، حيث أظهر التونسيون ولاسيما جيل الشباب قدرة عالية على

(1) Amira Aleya-Sghaier, *op.cit.*, pp. 42- 43.

(2) Hakim Ben Hammouda, *op.cit.*, p. 149.

(3) سامية صميحة، " النار التي أحرقت البوعزيزي"، في: أحمد خواجه وآخرون، مرجع سابق، صص 333-334.

(4) Alcinda Honwana, *The Time of Youth Work, Social Change, and Politics in Africa*, *op.cit.*, p. 161.

استخدام أحدث وسائل الاتصال بين الأفراد والمنظمات الأهلية من خلال هذه الشبكات الاجتماعية، لدرجة أن البعض أطلق على الثورة التونسية "ثورة تويتر" و "ثورة الفيس بوك" بشكل أكبر<sup>(1)</sup>. حيث انتقل نشاط الإنترنت الشباب والفنانين ونشطاء حقوق الإنسان والحركة النسوية والمفكرين الناقدين إلى وسائل الإعلام الجديدة أو منصات التواصل الاجتماعي (فيس بوك ويوتوب وتويتر) وغيرها من المنصات للمطالبة بالحرية والمساواة على نحو غير مسبوق، وعلى عكس، المظاهرات العنيفة السابقة التي عرفها التاريخ السياسي التونسي كأحداث "الخبز" في عام 1983 و 1984 وانتفاضة قفصة في عام 2008 والتي تم قمعها وراقبتها وتقليصها بوحشية، فإن ثورة عام 2011 تميزت باستخدام الأشخاص المتعلمون العاديون، الكفاءات الأساسية المكتسبة من التعليم لنقل مطالبهم إلى الشوارع وعلى مواقع منصات التواصل الاجتماعي على الإنترنت، مما أدى إلى جذب المزيد من الأشخاص إلى قضاياهم. هذا الشكل من النشاط السياسي المفتوح لم يسمح لنظام بن علي من قمع الشعب أو المظاهرات أو إخفاء الفظائع التي نتجت عنها كما فعل من قبل<sup>(2)</sup>.

ومن هذا المنطلق، فإن الثورة التونسية أكدت من جهة على الدور الحاسم الذي لعبته وسائل الإعلام الجديدة ودور الشبكات الاجتماعية في إسقاط النظام. ومن جهة ثانية أظهرت الشباب المتظاهرون في تونس كنوع جديد من الثوريين المسلحين بالفيسبوك، الذين يشنون حربًا إلكترونية ضد أنظمة المراقبة والرقابة ويكتبون وينشرون نصوص التعبئة على صفحات الفيسبوك، وينضالون في سياق مجتمعات افتراضية، ويحشدون المتظاهرين من خلالها. وفي هذا السياق عملت المجموعات المهمشة إجتماعيا وإقتصاديا بالتمرد على النظام وإحضاره على وسائل متنوعة: الهواتف المحمولة من خلال التقاط مشاهد الاحتجاجات في الميدان، و نشرها على فيسبوك، وبذلك يصبح المستخدم هو الفاعل الأساسي، وتصبح الوسائط الجديدة أدوات مستخدمة لصالحه<sup>(3)</sup>. وهنا يجب التأكيد على أن هذا الفاعل الذي تمثل إلى حد كبير في جيل الشباب أو الجيل الجديد من النشطاء المولودين، في الغالب في عهد بن علي، قد كشف عن تغييرات في أساليب ومظاهر الاحتجاج وفي محتوى الخطابات المنقولة، وقد كان ظهور الإنترنت في مجال الاحتجاج السياسي ومعارضة بن علي أهم تغيير رئيسي في هذا الإطار<sup>(4)</sup>.

وقبل أن نحلل جيل الشباب كناشطون ومعارضون سيبرانيون، يجب أن نسلط الضوء على سياق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي كان له تأثير بالغ على تعزيز المعارضة السيبرانية قبل وخلال وبعد الثورة. ومن

(1) Hassen Chaabani, *op.cit.*, p.19.

(2) Jules Tavis D. and Teresa Barton, *educational transitions in post-revolutionary spaces: Islam, security, and social movements in Tunisia*. London : Bloomsbury Publishing Plc, 2020, pp.01-02.

(3) Sadok Hammami, *op.cit.*, p. 36.

(4) Larbi Chouikha, *"Effets générationnels et contestation politique sous Ben Ali"*, *op.cit.*, p. 65.

وجهة النظر هذه، فإن سبب تعميم هذه التكنولوجيات يرجع إلى عاملان رئيسيان: جمع نظام بن علي بين مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعليم لإعداد تونس لاقتصاد المعرفة، والاستثمارات الحكومية المكثفة في قطاع الاتصالات منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي.

فمنذ عام 2002، جعل القانون الصادر في 23 جوان وزارة التعليم والتدريب ووزارة التعليم العالي مسؤولين، من حيث المبدأ، عن دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم، في الممارسة العملية، وقد تطلب دمج التكنولوجيا من خلال قانون التعليم أيضاً تنظيم دورات علوم الكمبيوتر المتاحة على مستوى التعليم الأساسي في إطار قسم التعليم الافتراضي (DEV)، تحت إشراف جامعة تونس الافتراضية (UVT)، وهكذا وبموجب هذا القانون إزداد الوصول إلى التكنولوجيا وتعزيزها وتمكن التونسيون من الوصول إلى أجهزة الكمبيوتر والإنترنت، وأصبح الطلاب على دراية بوسائل التواصل الاجتماعي، ومن ثم أصبح التونسيون أكثر قرباً واتصالاً، كانت أبرز مظهراته صحوة عام 2011<sup>(1)</sup>.

أما بالنسبة للعامل الثاني والمتعلق بالاستثمارات الحكومية المكثفة في مجال الاتصالات، فمنذ وصول بن علي إلى السلطة، أولت حكومته منذ التسعينيات من القرن الماضي أهمية كبيرة للتقنيات الجديدة، غير أنها كانت تصب في قلب عالم الشرعية التي عمل بن علي على تعزيزها على جميع المستويات<sup>(2)</sup>. وتماشيا مع رغبة بن علي في تطوير الإنترنت من أجل تقديم نفسه كديمقراطي أنترنت أيضاً<sup>(3)</sup>، إستثمرت حكومته بكثافة في قطاع الاتصالات، ونتيجة لذلك، تم إنشاء سبعة أقطاب تقنية، أشهرها "الغزالة" في أريانة في ضاحية العاصمة تونس، ونجحت في جذب استثمارات كبيرة من الشركات الناشئة المحلية الجديدة أو الشركات الدولية الكبيرة مثل "ألكاتل" (Alcatel) و "إيريكسون" (Ericsson) و (STMicroelectronics)<sup>(4)</sup>. وبحلول العقد الأول من القرن الواحد والعشرين تحولت تونس إلى واحدة من أكثر الدول تطوراً في البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية في شمال أفريقيا بأحد عشرة متافساً في مجال مقدمي خدمة الإنترنت<sup>(5)</sup>، كما عرفت زيادة سريعة في عدد مشتركى الهاتف الثابت، الذي وصل إلى أكثر من مليون مشترك في عام 2006. بالإضافة إلى ذلك إرتفع عدد مشتركى الهاتف المحمول إلى 7.842400 مشترك في عام 2007، وشهدت تونس انخفاضاً حاداً في تكلفة المعدات ووصلات الإنترنت، مما سمح لعدد متزايد من الناس

<sup>(1)</sup> Sadok Hammami, *op.cit.*, p. 105.

<sup>(2)</sup> Hakim Ben Hammouda, *op.cit.*, p. 96.

<sup>(3)</sup> Anita Breuer, "The role of social media in mobilizing political protest: Evidence from the Tunisian revolution", Deutsches Institut für Entwicklungspolitik, 2012, p. 13. Available at: <https://bit.ly/3LvJ3si>. Accessed: Sep 5, 2021.

<sup>(4)</sup> Hakim Ben Hammouda, *op.cit.*, p. 97.

<sup>(5)</sup> Anita Breuer, *op.cit.*, p. 13.

بالاتصال بالفضاء الإلكتروني والتخلص من القيود والقمع الموجودة في العالم الحقيقي. وفي عام 2007 كان هناك 188,844 مشتركاً في الإنترنت، بينما كان عدد المستخدمين أعلى من ذلك بكثير، حيث كان هناك 1.393.500 مستخدم في نفس العام. ويمكن تفسير هذا التطور من خلال انتشار الشبكات العامة، التي زاد عددها بسرعة ليصل إلى 234 علامة تجارية في عام 2007، بالإضافة إلى التسويق الواسع النطاق لخط المشترك الرقمي غير المتماثل (ADSL) والذي كان له تأثير إيجابي على عدد المشتركين من خلال تقليل تكاليف الوصول<sup>(1)</sup>. وهكذا كان 84% من مستخدمي الإنترنت لديهم وصول إلى الإنترنت في المنزل، و75.8% يستخدمونه في العمل، و24% ممن يستخدمون مقاهي الإنترنت العامة. وحتى التونسيون الذين ظلت الحواسيب الشخصية بالنسبة لهم باهضة الثمن كان بإمكانهم الوصول إلى الإنترنت من واحد من 300 مركز إنترنت عام أنشأتها السلطات في جميع أنحاء البلاد، كما إستفاد قطاع التعليم بوجود اتصال بنسبة 100% للجامعات ومختبرات البحوث والمدارس الثانوية والمدارس الابتدائية<sup>(2)</sup>. واعتباراً من النصف الثاني من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، دخلت تونس الويب 2.0 بالكامل وأصبحت جزءاً من ثورة الشبكات الاجتماعية من خلال تطوير "فيس بوك" و"يوتوب" والمدونات وغيرها من أشكال الاتصال والتواصل عبر الشبكات الجديدة، كما أصبحت الهواتف المحمولة منتشرة على نطاق واسع مع تحرير القطاع وظهور المشغلين الثلاثة (اتصالات تونس، تونيزيانا، أورانج) وحصل تقارب الإنترنت والهاتف المحمول بسرعة من خلال تقديم إمكانيات اتصال غير مسبوقة، بما في ذلك النقل الفوري للصور والفيديو، ونتيجة لذلك نشأ مجتمع إلكتروني تهرب من آليات التحكم في الدولة ومتاعب البيروقراطية التقليدية الصعبة. كما لعبت هذه التقنيات الجديدة دوراً مهماً في بروز المعارضة السبيرانية قبل وفي ثورة 14 يناير 2011<sup>(3)</sup>.

#### ■ جيل الشباب: البوادر الأولى للمعارضة السبيرانية.

ترجع ولادة المعارضة السبيرانية التونسية إلى يناير 1998، عندما قرر الطالبان التونسيان، "فيتوس" (Fetus) و"وترمان" (Waterman) (وهما اسمين مستعارين)، إنشاء قائمة بريدية تسمى "تاكريز" (Takriz)، وتعني في اللغة العربية "طفح الكيل" للتعبير عن غضب وانزعاج جيل الشباب، حيث كان معظم أعضائها الدائمين البالغ عددهم 22 عضواً يعيشون في الخارج باستثناء واحد فقط، وهم جميعاً من الشباب الذين سئموا من غياب مساحة للتعبير في البلاد. ومنذ عام 2000 قام المؤسسان والأعضاء الأكثر نشاطاً

(1) Hakim Ben Hammouda, *op.cit.*, p. 97.

(2) Anita Breuer, *op.cit.*, p. 13.

(3) Hakim Ben Hammouda, *op.cit.*, pp. 97-98.

في "تاكريز" بجعلها مجلة إلكترونية (e-mag)<sup>(1)</sup>، انصب هدفها على شجب المحسوبية والفساد ومهاجمة نظام بن علي بشكل مباشر، بالإضافة إلى تناولها الصريح للمواضيع والقضايا التي تعد من المحرمات التي تتعلق بالجنس والدين<sup>(2)</sup>، وهو ما أثار الحماس بين الشباب التونسي، حيث أنه وعلى الرغم من الرقابة المفروضة عليها، سجلت 2000 زيارة في اليوم<sup>(3)</sup>. ومع ذلك ورغم هذا النجاح المبهر فإن النظام التونسي سيجبر "تاكريز" على الصمت عام 2002، لتظهر مرة أخرى في عام 2009 على "فيسبوك" و "تويتر" كمجلة إلكترونية أيضا<sup>(4)</sup>.

ومع ذلك فإن السلف الحقيقي للمعارضة السيبرانية لجيل الشباب هو موقع "تونزين" (Tunezine) الذي أنشأه "زهير يحيوي" في عام 2000، المعروف أكثر تحت الاسم المستعار "التونسي"، وهو خبير اقتصادي بالتدريب، حيث عارض بن علي بشكل علني، مما جعله أول مستخدم تونسي للإنترنت يُحكم عليه بالسجن في يونيو 2002، لمدة عامين، بتهمة: "نشر أخبار كاذبة" و الاستخدام الاحتيالي المتعمد لخطوط الاتصال كتسجيل الدخول عبر القرصنة (*log-in pirates*) والوكلاء (*proxy*)<sup>\*</sup>، ليتم إطلاق سراحه بشكل مشروط في 18 نوفمبر 2003 بعد تعبئة دولية، وبعد ذلك بعامين وفي 13 مارس 2005 توفي "يحيوي" عن عمر 37 عامًا بسبب نوبة قلبية<sup>(5)</sup>، وكذا أثار استنطاقه بشكل رهيب بالإضافة إلى التعذيب والاضراب عن الطعام، ومنذ ذلك الحين أصبح رمزًا لمحاربة الرقابة وشهيدًا حقيقيًا للمعارضة السيبرانية<sup>(6)</sup>.

وفي عام 2004 ظهرت جمعية "نواة" على يد تونسيين مقيمين في الخارج بقيادة "سامي بن غربية" و"رياض قرظي"، وقد أدارها بشكل كبير تونسيون من أطياف مختلفة كرد فعل على موقع (Réveil Tunisien)، الذي تمت إدارته إلى حد كبير من أجانِب غير تونسيين، وسرعان ما أصبح موقع "نواة" أحد

(1) Romain Lecomte, "Internet et la reconfiguration de l'espace public tunisien: le rôle de la diaspora", *Tic & Société*, Vol. 3, N°. 1-2 (2009), p. 202.

(2) Michele Carboni, Maria Paola Crisponi et Giovanni Sistu, "Contestation en ligne dans la Tunisie prérévolutionnaire. L'expérience de Sfax Online", *Égypte/Monde arabe*, N°. 12 (2015), p. 239.

(3) Romain Lecomte, *op.cit.*, p. 202.

(4) Michele Carboni, Maria Paola Crisponi et Giovanni Sistu, *op.cit.*, p. 239.

(\*) تقنية "البروكسي" تستعمل لدخول المواقع المحجوبة، حيث تمكن المستخدم من تغيير العنوان الإلكتروني، فيعجز جهاز الرقابة عن تحديد موقعه، فيتمكن بذلك المستخدم من الدخول للموقع المحجوب باستخدام عنوان ولوج من بلد آخر. أنظر:

- Aymen Rezgui, *op.cit.*

(5) Larbi Chouikha, "effets générationnels et contestation politique sous Ben Ali", *op.cit.*, p. 65.

(6) Michele Carboni, Maria Paola Crisponi et Giovanni Sistu, *op.cit.*, p. 239.

البوابات المرجعية للمعلومات السياسية، هذا الدور الذي سيحتفظ به لفترة طويلة<sup>(1)</sup>، حيث سيطلق مجموعة من الشباب المقيمين بالخارج عبر نواة بوابة "تونيليكس" (Tunileaks)، من خلال قيامهم بترجمة ونشر البرقيات الدبلوماسية الأمريكية المتعلقة بالزعماء التونسيين والتي كشف عنها موقع ويكيليكس الشهير<sup>(2)</sup>، والتي كان لها دورا حاسما أيضا في ثورة عام 2011.

يلاحظ مما تقدم أن إستراتيجية المنشقون الأوائل عبر الأنترنت تمثلت في الغالب بتركيزهم على خيار العمل ضمن المواقع الجماعية والمواقع البريدية والمنتديات دون الكشف عن هويتهم، وهو خيار يبرره الخوف من الانتقام الذي قد يصيب أفراد الأسرة الذين بقوا في البلاد، غير أن دورهم كان أساسيا، من حيث كونهم يقيمون في بلدان تتمتع بوصول أسهل للأنترنت، جعلهم أكثر حرية وأكثر جرأة مقارنة بمستخدمي الإنترنت المقيمين في تونس<sup>(3)</sup>.

أما المرحلة اللاحقة، التي ساهمت في خلق ثقافة سياسية للنقاش والنشاط والتفكير النقدي والمواقف المتمردة لجيل الشباب، والتي جعلته مستعدا للثورة عام 2011، فكانت المدونات السياسية، حيث أنه وإلى غاية منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بدأت المدونات تكتسب أهمية تدريجية لدى هذا الجيل<sup>(4)</sup>، وعلى الرغم من أنها غالبًا ما كانت فردية، إلا أنها كانت مرتبطة ببعضها البعض بفضل "المجمعات" (Agrégateurs) والروابط التشعبية (Liens hypertexte). وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن المدونات ستروج لتتويع وإثراء شكل جديد من النقد، وهو النقد الساخر باللهجة التونسية والرسوم الكاريكاتورية<sup>(5)</sup>، حيث ستكون الرسائل الهامة أكثر تلميحا وكاهمة وإستعارة، لتجنب بعض الكلمات الرئيسية التي قد تجذب انتباه رقابة السلطة ككلمة "بن علي" مثلا، وبسبب ذلك، فضل العديد من المدونين التونسيين النمط غير المباشر والمشفّر وأسلوب الكتابة الأدبي واللهجة التونسية كحالة المدونة "فاطمة الرياحي" المعروفة "بأرابيكا" (Arabicca) المقيمة في تونس، والتي تحظى بتقدير كبير في فضاء المدونين. ووفقا للمدون "Carpe Diem" الذي يعيش في فرنسا، فإن "أرابيكا" "لديها أسلوب كتابة متنوع للغاية، غني للغاية، ويستخدم الكثير

(1) Ibid ., pp. 239-240.

(2) Larbi Chouikha, "effets générationnels et contestation politique sous Ben Ali": op.cit., p. 65.

(3) Michele Carboni, Maria Paola Crisponi et Giovanni Sistu, op.cit., p. 240.

(4) Manuel castells, op.cit., p. 109.

(5) Romain Lecomte, "Tunisian Revolution and Internet: The Role of Social Media" , L'Année du Maghreb, VII. Available at: <https://bit.ly/3iZneFs>. Accssed: January 28, 2022.

من الصور، وفي الواقع، ففي القراءة [ لها] ... من الضروري قراءة ما بين السطور، وهو أسلوب جذاب للغاية"، وكذلك أصبح المدون "Big Trap Boy" الذي يعيش في تونس أيضا. ومن المدونات أيضا التي تشكل مثال مميّزا للنقد عن طريق الفكاهة، المدونة الجماعية "بودورو" (Boudourou)، التي تشير إلى أدنى قيمة في العملة التونسية، والتي تعلق أهدافها بشكل أساسي بنقل أخطاء وتعاملات، ولغة الخشب التي ميزت الصحف التونسية الموالية للحكومة. ومع ذلك ورغم لجوء هؤلاء والعديد من المدونين الآخرين إلى الحيل للتعبير عن آراءهم التي تنتقد النظام الاستبدادي، فإن هذا الحذر كان أقل ملاءمة وفعالية، حيث ترافق انتشار النقد مع زيادة الرقابة على العديد من المدونات<sup>(1)</sup>.

وهكذا، وفي عام 2008 ومع محدودية المدونات، بسبب الرقابة ظهر الفايسبوك كمساحة إفتراضية جديدة كشكل للتعبير عن الذات من خلال العلاقات الاجتماعية المختلفة المرتبطة بالأسرة والمهنة والصدّاقة وغيرها<sup>(2)</sup>، كما أصبح أيضا أداة مفضلة لمستخدمي الإنترنت الذين يناقشون السياسة ويتحدون النظام<sup>(3)</sup>. ومما يؤكد لنا نقطة التحول هذه، هو وصول عدد مستخدمي الشبكة مع حلول جوان 2009 إلى 580 ألف مستخدم أي أكثر بـ 20 ٪ من مجموع مستخدمي الإنترنت في فبراير 2010، وقد وصل العدد إلى مليونين و730 ألف مستخدم في عام 2011، أغلبهم من جيل الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 14 و18 عاما بنسبة 40 ٪، وهكذا أصبح الموقع الأكثر زيارة بالنسبة للتونسيين<sup>(4)</sup>.

وقد كان لجيل الشباب أيضا من خلال الفايسبوك ممارسات مبكرة للتعبئة والمعارضة والنقد قبل ثورة 2011، فخلال الاحتجاجات التي اندلعت في مدينة بن قردان الحدودية في أوت 2010 مثلا، على خلفية غلق معبر حدودي مع ليبيا إثر عمليات التجارة غير المنظمة، تأسست صفحات لمساندة الأهالي من خلال نقل مقاطع فيديو مصورة عبر الهواتف الجوال، وإطلاق حملة لتغيير الصور الشخصية لحسابات الفايسبوك بصورة مكتوب عليها "كلنا بن قردان"<sup>(5)</sup>. ومن الأمثلة المهمة أيضا عن استخدام الشباب لوسائل التواصل الاجتماعي في النقد، كان الاحتجاج الذي تم تنظيمه ضد القناة الفضائية الخاصة " نسمة " من طرف مجموعات من الشباب على الفضاء العام الافتراضي، بعد بثها مسلسل "بيت صدام"، وكانت أهم هذه

(1) Romain Lecomte, "Internet et la reconfiguration de l'espace public tunisien: Le rôle de la diaspora", *op.cit.*, pp. 222-223.

(2) Jules Tavis D. and Teresa Barton, *op.cit.*, p. 46.

(3) Michele Carboni, Maria Paola Crisponi et Giovanni Sistu, *op.cit.*, p. 241.

(4) Sadok Hammami, *op.cit.*, p. 46.

(5) Aymen Rezgui, *op.cit.*, p. 247.



المجموعات تلك التي مارست الاحتجاج على الفيسبوك، حيث تحولت الصفحة إلى مجال إفتراضي للنقاش، حيث تفاعلت ضمنها تعليقات القراء مع بعضها بعض من خلال مقالات ومواد صوتية ومرئية وصور كاريكاتورية، وأنتج بعض المستخدمين مقطع فيديو بعنوان " فضائح نسمة". وهكذا كانت حملة المعارضة ضد قناة نسمة أول حملة اجتماعية تجاوزت نطاق نشطاء الإنترنت السياسي، إلى الكشف عن قدرات جديدة للشباب في أداء أدوار تتعلق بالنقد الاجتماعي ومعارضة نظام الإعلام الرسمي التقليدي، كما أثرت في النهاية على نظام الوسائط التقليدية نظراً لتفاعل الصحافة التونسية مع الاحتجاجات بشكل واسع(1).

ومع ذلك، ينبغي أن نسجل ملاحظة مهمة هي أنه نادرا ما يجد المرء في تونس ما قبل الثورة مساحات شاملة على فيسبوك، تهدف إلى إقامة نقاش مفتوح، ماعدا البرلمان التونسي الافتراضي الذي يمكن اعنباره من المساحات التي حاولت، عبر فيسبوك، إنشاء أنواع جديدة للمشاركة في الشؤون العامة(2)، حيث كان تعدديا يهدف إلى مناقشة القضايا التي تشغل الرأي العام الوطني مثل قضايا الحريات والقضايا الاقتصادية والاجتماعية. وبالفعل فقد عرف في بداية تأسيسه نقاشا مطولا حول الدين ودوره في المجتمع(3). كما يمكن الإشارة أيضا في هذا السياق إلى تجربة صفحة (Ma Tunisie) التي تعتبر الأكثر تأثيرا بـ 860 ألف صديق والتي عرفت بحلول نوفمبر 2011 تطورا مستمرا نتيجة حيادها وسياستها في نشر الأخبار الموثوقة، وعدم الوقوع في فخ الخطاب الأيديولوجي الاستفزازي والتشهيري(4).

#### ■ جيل الشباب عامي 2010 و2011: التعبئة السيبرانية: المحور الصاعد والنازل.

في واقع الأمر أن التعبئة السيبرانية من قبل الشباب وترجمتها إلى إجتاج في الفضاء العام الحقيقي لم تقتصر على إحتجاجات عام 2011 فحسب، بل سبقتها محاولة جادة منذ أوائل عام 2010، حيث قام المدونون بأول محاولة لإنشاء مجموعة منظمة تدفع لتحويل المقاومة الرقمية النشطة القائمة أساسا على شبكات المغتربين إلى حركة شعبية داخل تونس. حيث أثار التصعيد الشديد للرقابة، الذي استهدف مجموعة واسعة من المدونات التي لم تكن بالضرورة نشطة سياسياً بالإضافة إلى بعض مواقع مشاركة الفيديو، رغبة

(1) Sadok Hammami, *op.cit.*, p. 48.

(2) *Ibid.*, pp. 49-50.

(3) سونيا التميمي، " الشباب التونسي ووسائل المشاركة غير التقليدية: كيف ينتج القمع وسائل مقاومته؟" في: أحمد الساري ومحمد العتاجي وآخرون، *جيل الشباب في الوطن العربي ووسائل المشاركة غير التقليدية من المجال الافتراضي إلى الثورة*، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص 51.

(4) Sadok Hammami, *op.cit.*, p. 50.

متزايدة ليس فقط في تعزيز المقاومة الإلكترونية ولكن أيضًا في نقل المعركة إلى الشارع، وفي شهر ماي من نفس العام بدأت تتشكل تدريجياً نواة من نشطاء الإنترنت المنظمين<sup>(1)</sup>.

وقد حدثت الحادثة الأولى للمعارضة السيبرانية، بعد الانتخابات الرئاسية لعام 2009، التي حصل فيها بن علي على ما يقرب من 90% من الأصوات، حيث اعتقلت الشرطة المدونة "فاطمة الرياحي"، المعروفة بتعليقاتها الساخرة عن النظام، لاستجوابها حول ارتباطها مع المدون ورسام الكاريكاتير الساخر المجهول "Z" (debatunisie.com). وهو ما أدى إلى حشد المدونين والناشطين عبر الإنترنت حول قضيتها والعمل على إيصالها إلى وسائل الإعلام التقليدية والدخول في نقاش واسع حول حريات الإنترنت في تونس<sup>(2)</sup>، بالإضافة إلى نشر أخبار الاعتقال عبر سكايب، وإنشاء صفحة فايسبوك شكلت منفذاً للدعم الذي جاء أيضًا من مستخدمي الإنترنت العاديين الذين لم يكونوا بالضرورة من أولئك المسيسين تقليديًا، وكانت النتيجة أن تم إطلاق سراح المدونة بعد أسبوع، وقد خلق هذا الحادث شعورًا بالتمكين لدى نشطاء الإنترنت<sup>(3)</sup>.

وفي نفس الفترة أيضًا وبعد تصعيد النظام حملته الرقابية على عالم التدوين التونسي بصورة غير مسبوق، من خلال حظر عدد كبير من المدونات كمدونة " أفكار ليالية" وغيرها<sup>(4)</sup>، وحملات حجب واسعة النطاق شهدتها الإنترنت شملت عددًا كبيرًا من صفحات الفايسبوك، بما فيها تلك الصفحات غير السياسية<sup>(5)</sup>. أصبح الفايسبوك الملجأ الوحيد بالنسبة للمدونين الذين قرروا في أبريل 2010 نشر نصين يقترحان إنشاء منصة لتوسيع حركة مناهضة الرقابة وتحريكها نحو العالم الحقيقي، وقد تمت مشاركة هذين النصين والتعليق عليها من قبل نشطاء الإنترنت<sup>(6)</sup>. وهو ما ترجم في صفحة الفايسبوك "نهار على عمار"، التي أنشأها الشابين "سليم أعمامو" و"ياسين عياري"، وقد جذبت هذه الأخيرة خمسة آلاف مؤيد في الفترة التي سبقت مظاهرات "تونس باللون الأبيض" السلمية المناهضة للرقابة في 22 ماي بالشارع الرئيسي وسط مدينة تونس. وبعدها بسبعة أشهر فقط، تمكن النشطاء الشباب من المساعدة مرة أخرى في دفع ثورة "الياسمين" من خلال تشجيع

(1) Tarek Kahlaoui, , *op.cit.*, p. 150.

(2) Matt Gordner, "Blogging Bouazizi: the role of tunisian cyberactivists Before and after the Jasmine revolution ", Middle East – Topics & Arguments, 2016, pp. 55-56. Available at: <https://bit.ly/37adZ2w>. Accssed: February 23, 2022.

(3) Tarek Kahlaoui, , *op.cit.*, p. 150.

(4) *Idem*.

(5) Sadok Hammami, *op.cit.*, p. 45.

(6) Tarek Kahlaoui, , *op.cit.*, p. 150.

نقاشات مماثلة على آلاف صفحات الفيسبوك للتونسيين المشاركين في احتجاجات يناير 2011<sup>(1)</sup>. ومن هذا المنطلق يمكن أن نجادل مع "الصادق الهامامي" بأنه لا يمكننا بأي حال النظر إلى الفيسبوك كمجرد أداة وفقا للنهج النفعي بتوجهه الاجتماعي، بل يجب أن ننظر إليه، من الناحية المعرفية، من خلال ديناميكيات تشكيل المجال العام التونسي<sup>(2)</sup>.

ومن هذا المنطلق، فإن ثورة عام 2011، غالبًا ما تم تداولها على أنها "ثورة الفيسبوك"، الذي كان له دور كبير في بلورة استياء جزء كبير من التونسيين خلال الثورة، حيث أنه منذ اللحظات الأولى للحركة الاحتجاجية، تم إعلام عدد كبير من التونسيين على فيسبوك من أولئك الذين لم يكونوا يتطلعون بشكل خاص للتعرف على حركة الاحتجاج<sup>(3)</sup>. وحسب الكثير من المراقبين مثل الأستاذ "بن حمادي الرديسي" و"بيتر شريدر"، فإن الاستخدام الواسع للهواتف المحمولة ووسائل التواصل الاجتماعي، وعلى الأخص فيسبوك وتويتر، كان حاسمًا في الانتشار السريع للاحتجاجات في جميع أنحاء البلاد حيث عملت هذه الأخيرة كمحفز لتسريع الثورة التونسية وتوسعها والتي لولاها لكانت قد تطورت بوتيرة أبطأ بكثير<sup>(4)</sup>، فمنذ الأسبوع الثاني من الصراع توسعت الحركة الاحتجاجية اجتماعيا وسياسيا، فالشباب العاطلين عن العمل الذين كانوا في البداية الفئة المهيمنة بين المتظاهرين، انضمت إليهم المجموعات المهنية والوظيفية، فبرزت نقابة المحامين الوطنية والفروع الجهوية للاتحاد الوطني التونسي للشغل كأقطاب في النزاع ضد النظام، مما أعطى الحركة الهيكلية والاستدامة اللازمين. وعلى الرغم من أن النظام قد أدان الاحتجاجات باعتبارها "أعمالاً إرهابية" دبرها أجنب، فإن ردود الفعل هذه كانت متأخرة ومنفصلة، حيث سرعان ما كشفت وسائل التواصل الاجتماعي عن تناقض النظام الصارخ مع الواقع، الذي جعلته هذه الوسائط مرئياً لجميع التونسيين، ومن ثم ساهمت بشكل كبير في إحداث تحول عفوي وحركة متجذرة محلياً إلى ثورة وطنية حازمة، حيث أنه ومع قرب نهاية ديسمبر 2010، بدأ نشطاء الويب الانتقال من العاصمة إلى المناطق النائية من البلاد لتغطية الأحداث وبتنسيق عبر مقاطع الفيديو في الوقت الفعلي على الفيسبوك، وعلى القنوات الفضائية<sup>(5)</sup>. مثل المدونين الشابين "لينا بن مهني" و"سفيان الشورابي" اللذان انتقلا إلى مسرح الأحداث من أجل العمل كمراسلين لوسائل الإعلام الأجنبية

(1) Matt Gordner, *op.cit.*, p. 56.

(2) Sadok Hammami, *op.cit.*, p. 52.

(3) Romain Lecomte, "Tunisian Revolution and Internet: The Role of Social Media", , *op.cit.*

(4) Mohammad Dawood Sofi, *op.cit.*, p. 58.

(5) Anita Breuer, Todd Landman and Dorothea Farquhar, " Social media and protest mobilization: evidence from the Tunisian revolution", *Democratization*, Vol. 22, Issue 4 (2015), pp. 11-12.

التي بدأت تهتم بالأحداث، كما قاما أيضًا بدور المواطن الصحفي من خلال تغذية صفحاتهم ومدوناتهم على الفيسبوك بمعلومات محدثة وفورية، وقد كان لهذا دورا في إعطاء بُعد إعلامي وطني ودولي سريع<sup>(1)</sup>. فعلى الرغم من أن الجزيرة مثلا، ورغم انحسار قدراتها على البث من خلال إغلاق مكتبها في تونس، إلا أنها تمكنت من الاعتماد على ثروة من لقطات الفيديو التي تم تداولها على الويب وبثها للمنازل التونسية التي لا تملك اتصال بالإنترنت. وفي هذا السياق فقد كان لمقطع فيديو، تم تصويره، من طرف طالب طب في قسم الطوارئ في مستشفى بلدية القصيرين، تأثير خاص<sup>(2)</sup>.

وبهذا أصبح الشباب أنفسهم مراسلون، بجعلهم لمقاطع الفيديو الحية وصور الاحتجاجات والاشتباكات مع قوات الشرطة متاحة للجمهور<sup>(3)</sup>، وفي هذا السياق يقول المدون "رواد الجبالي"، أحد مديري صفحتي "حقائق خفية" و "اتحاد صفحات الثورة": "نسقنا مع الشباب الحاضرين في قلب الأحداث، الذين يأخذون مقاطع الفيديو ويرسلونها عبر مواقع تبادل وتخزين الفيديو، مثل "ريبشتر" (RapidShare) و"زيبشر" (ZipShare). حيث يمكن لمسؤول العثور عليها على هذه المواقع، وتنزيلها على شبكة الفيسبوك، وتوزيعها على نطاق واسع على الصفحات الأخرى، والتي بدورها ستعيد تحميلها وتنزيلها على صفحات أخرى لتأمين أوسع نشر ممكن للمعلومات"<sup>(4)</sup>.

ويفهم هذا في تفسير الثورة التونسية وعلاقتها بالتعبئة السيبرانية ضمن المحور التصاعدي للتعبئة؛ أي من الشارع إلى العالم الافتراضي، ويتعلق الأمر في هذا السياق بنشر المعلومات وتحميل مقاطع الفيديو. يهدف إبقاء أكبر عدد ممكن من الأشخاص على اطلاع من خلال اللعب على قدرة المشاهدة على الفيسبوك. ومن ثم تم توثيق الثورة بشكل كبير من خلال مقاطع الفيديو التي تم تحميلها باستخدام الهواتف المحمولة من الجيل الثالث، والتي أبلغت عن الأحداث في الوقت الفعلي ومن أي مكان، حيث تظاهر الآلاف من المواطنين في جميع أنحاء البلاد وهم يحملون العلم الوطني في يد وكاميراتهم باليد الأخرى، وقد أعطت هذه الصورة في نقل المعلومات الحية مزيدًا من المصداقية وشجعت الناس على التعليق والمناقشة والمشاركة في المناقشات. وعندما أصبحت صور الاشتباكات العنيفة وحمامات الدماء مرئية للجميع، قرر الشعب التونسي مواصلة

<sup>(1)</sup> Samir Ghezlaoui, " Le rôle de la cyberdissidence dans la révolution tunisienne de 2011 ", dans: Marcel Burger et autres, *discours des réseaux sociaux : enjeux publics, politiques et médiatiques*. Belgique : De Boeck Supérieur, 2017, p. 191.

<sup>(2)</sup> Anita Breuer, Todd Landman and Dorothea Farquhar, *op.cit.*, p. 12.

<sup>(3)</sup> Abid Nader et autres, "le rôle des médias et des tic dans les « révolutions arabes »: L'exemple de la Tunisie", *Chimères*, N°. 75 (2015/1), p. 228.

<sup>(4)</sup> Sadok Hammami, *op.cit.*, p. 54.

نضاله، فقد كان مثلاً لبث مقاطع الفيديو على الفيسبوك وشهادات الأهالي حول الهجوم على مثلث "تالة" و"القصرين" و"الرقاب" وقعا شديداً على أقارب الضحايا والرأي العام بصفة عامة، وهو ما زاد في حشد كل التونسيين<sup>(1)</sup>.

أما على مستوى المحور النازل أي النزول من العالم الافتراضي إلى الشارع، فيتعلق الأمر بالإنترنت كناقل لتعبئة الناس من خلال تنظيم الأحداث والدعوة إلى التظاهر، مما يسمح للغضب الشعبي بالتجسد من خلال أعمال الاحتجاج في الشوارع. لأن الثورة الحقيقية تحدث على الأرض وأن الطريقة الأكثر فاعلية للضغط على النظام هي النزول إلى الشوارع للاحتجاج، والسيطرة على العالم المادي الحقيقي<sup>(2)</sup>. وفي هذا الإطار فقد أصبح بعض مستخدمي الإنترنت رواد تعبئة، تحول نشاطهم الافتراضي على الويب إلى واقع من خلال أشكال مختلفة من العمل الجماعي (مظاهرات، إضرابات، اعتصامات، إلخ)، مثل ما حدث في يناير 2011 حيث عملت صفحات الفيسبوك ككتلة واحدة بالدعوة للتعبئة من أجل الخروج في مسيرة إسقاط النظام في 14 يناير<sup>(3)</sup>، وحسب دراسة أجرتها الباحثة التونسية في علوم الاعلام والاتصال "فاطمة بن سعد" أنه بعد ست دقائق من نهاية خطاب بن علي في 13 من يناير 2011 تم إنشاء صفحتين على فيسبوك من أجل الدعوة إلى التظاهر في اليوم الموالي؛ كانت الأولى لمظاهرة في حدود الساعة التاسعة صباحاً، في ساحة "محمد علي"، أمام مقر الاتحاد العام التونسي للشغل، أما الثانية فكانت لمظاهرة في الساعة الحادية عشر صباحاً أمام وزارة الداخلية بشارع الحبيب بورقيبة، وقد جمعت هذه الأخيرة 1500 تأكيد بالمشاركة على الفيسبوك، وفي السادسة صباحاً من نهار 14 يناير وصلت إلى 9000 تأكيد، ونتيجة لهذه التعبئة تجمع أكثر من 30 ألف متظاهر أمام وزارة الداخلية، مما دفع بن علي إلى الفرار بعد ساعات قليلة متنازلاً عن السلطة<sup>(4)</sup>.

#### المبحث الثالث: جيل الشباب بعد عام 2011: عقدة السياسة والاقتصاد.

قبل الخوض في تحليل وضع الأجيال السياسية بصفة عامة وجيل الشباب على وجه التحديد، لابد من الإشارة إلى أن المرحلة أو الفترة التاريخية الفريدة التي مرت بها تونس في مرحلة بن علي ثم الثورة عام 2011، تكشف لنا بشكل واضح عن تأثير مختلف القوى السياسية والاقتصادية، والثقافية، والتكنولوجية في بروز جيل الشباب كجيل سياسي أو كمجموعة واعية بالعمر عملت على التعبئة من أجل التغيير السياسي

(1) Abid Nader et autres, *op.cit.*, p. 229.

(2) *Idem*.

(3) Aymen Rezgui, *op.cit.*, p. 252.

(4) Samir Ghezlaoui, *op.cit.*, p. 194.

وحتى المجتمعي في بعض الأحيان. ومع ذلك يبدو أن المرحلة التي لحقت فترة التغيير السياسي عام 2011، تدفعنا إلى العودة إلى تحليل الملف السياسي والاقتصادي على وجه الخصوص لهذا الجيل وذلك لإعتبارين أساسيين الأول منهجي والثاني موضوعي. فأما الإعتبار المنهجي فيتمثل في أن الانحصار وراء اللحظة الثورية أو مرحلة الاحتجاج لتوصيف جيل الشباب كجيل سياسي في تونس، أمر غير كاف، من حيث أن هدف كل جيل ضمن حركة الأجيال هو السيطرة على الحركة الأكبر في المجتمع.

أما الإعتبار الموضوعي فإن تونس ما بعد 14 يناير تكشف لنا عن وضع مختلف بالنسبة للأجيال السياسية التونسية بصفة عامة. فسرعان ما بدأ الصراع بين الأجيال، بالإضافة إلى أن جيل الشباب بدأ يدير ظهره للعمل السياسي والانخراط فيه، وهو ما يدعونا للتساؤل حول نهاية مسار النشاط الشباب كجيل سياسي أصبح يرى أن التغيير السياسي والمجتمعي غير مرتبط بفتنة العمرية. كما يوجد هناك جانب آخر لا يقل أهمية بالنسبة لجيل الشباب، تمثل في استمرار البطالة والفقر ومن ثم عودة الاحتجاجات الاجتماعية والاقتصادية، وهو دافع قوي بالعودة إلى تحليل الوضع الاقتصادي والاجتماعي لهذا الجيل خلال هذه الفترة.

#### المطلب الأول: جيل الشباب صانع الثورة وعلاقته بالسياسة: توطيد وإنخراط أم فك إرتباط؟

بعد رحيل بن علي في 14 يناير 2011، تم في اليوم التالي مباشرة البدء بالإجراءات المنصوص عليها في المادة 57 من الدستور المنظمة لحالات شغور منصب رئيس الجمهورية، حيث اجتمع المجلس الدستوري وعين رئيس البرلمان "فؤاد المبرع" 77 عاما رئيساً مؤقتاً. وفي 17 يناير تشكلت حكومة مؤقتة أو حكومة الوحدة الوطنية (17 يناير إلى 27 فبراير 2011) برئاسة "محمد الغنوشي"<sup>(1)</sup> الوزير السابق في حكومة بن علي لأجل إدارة المرحلة السياسية الانتقالية في البلاد والإعداد لانتخاب المجلس الوطني التأسيسي الذي سيصادق على دستور تونس الجديد. لكن هذه الحكومة واجهت تحديات خطيرة، وذلك بسبب تشكيلتها الأولى التي ضمت أعضاء من الحزب الحاكم (التجمع الدستوري الديمقراطي)، حيث أنه وعلى الرغم من أنها ضمت أيضا الشاب والناشط الإلكتروني "سليم أعمامو"، كوزير للشباب والرياضة، واستقالة الغنوشي من حزب النظام القديم<sup>(2)</sup>، إلا أن الشباب التونسي رفض هذه الحكومة المؤقتة منذ البداية، وطالب المتظاهرون في تونس العاصمة باستقالتها. وبعد عشرة أيام، قام الغنوشي بتطهير الحكومة من جميع أعضاء التجمع الدستوري من أجل الديمقراطية السابقين مع احتفاظه بمنصبه، إلا أن ذلك أيضا لم يخفف من احتجاجات الشارع،

<sup>(1)</sup> Gianluca p. Parolin, " Constitutions against revolutions: political participation in north Africa" , in: Paola Rivetti and Rosita Di Peri, *Continuity and change before and after the Arab uprisings Morocco, Tunisia and Egypt*. UK: Routledge, 2016, pp. 34-35.

<sup>(2)</sup> Alcinda Honwana, *The Time of Youth Work, Social Change, and Politics in Africa*, op.cit., p.153.

فكانت حكومة الغنوشي مليئة باحتجاجات الشوارع، ورغم إعلانه عن انتخابات عامة منتصف يوليو، إلا أن ذلك قوبل أيضا باستقبال فاتر، حيث استمر حجم الاحتجاجات في الازدياد<sup>(1)</sup>. واعتبارا من 25 و26 فبراير، دعت المسيرات المناهضة للحكومة إلى استقالة الغنوشي، أعرب من خلالها المتظاهرون عن إحباطهم من بطء وتيرة التغيير واتهموا الغنوشي بأنه قريب جدًا من نظام بن علي<sup>(2)</sup>. وفي محاولة للإستجابة لمطالب المحتجين قامت الحكومة المؤقتة بإضفاء الشرعية على عدد متزايد من الأحزاب السياسية الجديدة والعفو عن السجناء السياسيين، كما بادرت إلى إنشاء ثلاث لجان وطنية، تمثلت مهمتها على التوالي؛ التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها قوات الشرطة أثناء الثورة، والتحقيق في قضايا الاختلاس والفساد، وإصلاح الدستور، بالإضافة إلى إصدار مذكرة توقيف دولية من خلال الأنتربول ضد بن علي وأقاربه المقربين الذين فروا إلى الخارج، ومذكرات أخرى بحق أفراد من عائلته الكبيرة في تونس واعتقال بعض أفراد الأسرة الموسعة للرئيس السابق<sup>(3)</sup>. ومع ذلك، فقد أثرت العديد من المخاوف بشأن قدرة هذه اللجان على تنفيذ مهامها بشكل فعال، بسبب صلاحياتها المحدودة، بالإضافة إلى قلة الموارد المتاحة لها واقتنارها إلى السلطة القانونية. وهكذا نزل الشباب إلى الشوارع من جديد، وبعد أيام من الاحتجاج استقال محمد الغنوشي في 27 فبراير 2011. وحل محله "الباجي قائد السبسي"، وزير الخارجية السابق في عهد الحبيب بورقيبة، الذي بدا أكثر حيادية لأنه تمكن من الابتعاد عن نظام بن علي، حيث تمكن بعد فترة وجيزة من توليه منصبه، من حل الشرطة السياسية وجهاز الأمن التابعين للنظام السابق. وهو الأمر الذي شكل قضية حساسة للشباب المتظاهرين وأحزاب المعارضة على حد سواء، بالإضافة إلى إعلانه عن تنظيم انتخابات الجمعية التأسيسية التي كان من المقرر إجراؤها في 24 يوليو 2011 في 23 أكتوبر<sup>(4)</sup>.

ومع ذلك فإن جيل الشباب، كفاعل رئيسي في الثورة التونسية، شكك أيضا في الحكومة المؤقتة بقيادة "الباجي قائد السبسي"، فبالنظر إلى عمره (84 عامًا) وحياته السياسية السابقة، اعتبره الشباب بأنه ينتمي إلى النظام القديم مع استمرار الاعتقاد لديهم بأن الأوليغارشية القديمة لاتزال متغلغلة في جهاز الدولة، وتحتل مناصب استراتيجية في الإدارة ووزارة الداخلية والإعلام والقضاء وما إلى ذلك، وهذا يعني بالنسبة لهم أن الحرس القديم لا يزال في وضع يسمح له بالتأثير على الاتجاه المستقبلي لتونس والانتقال السياسي بشكل

(1) Gianluca p. Parolin, *op.cit.*, p. 35.

(2) Alcinda Honwana, *The Time of Youth Work, Social Change, and Politics in Africa*, *op.cit.*, p.153.

(3) Maria Cristina Paciello, "Tunisia: Changes and Challenges of Political Transition", MEDPRO Technical Report N°. 3, May 2011, pp. 10-11. Available at: <https://bit.ly/38z7YwZ>. Accessed: March 23, 2022

(4) Alcinda Honwana, *The Time of Youth Work, Social Change, and Politics in Africa*, *op.cit.*, p.154.

خاص<sup>(1)</sup>. فبالنسبة لأحمد، شاب يبلغ من العمر عشرين عامًا من "قربالية" جنوب شرق تونس يقول " لقد غيروا الغنوشي بالقائد السبسي، لكن هذا لا يحل شيئاً... فكلاهما جزء من نفس الأسلوب السياسي القديم لبورقيبة وابن علي. . . إنهم ينتمون إلى الجيل الأكبر سنًا ولن يحدثوا التغيير الذي نحتاجه. لا يُسمع الشباب؛ نحن لسنا ممثلين بشكل كاف في الحكومة الانتقالية"<sup>(2)</sup>، وهي وجهة النظر ذاتها بالنسبة لعائشة، شابة في الرابعة والعشرين من نابل، حيث عبرت "لأسندا هونونا" متسائلة: "أين الشباب في هذه العملية الانتقالية؟ ما أراه هو غياب الجيل الشاب في الحكومة المؤقتة... لقد وضعوا وزير دولة جديدا شابًا للشباب كما لو أن الشباب لا يمكنهم التعامل إلا مع موضوع الشباب، وهو الأمر الذي اعتبره تعاليا في حد ذاته"<sup>(3)</sup>.

وفي واقع الأمر فإن وجهات النظر هذه، لاتخلو من التعبير بشكل صريح عن بداية الصراع بين جيل الشباب وجيل الكبار. هذا من جهة. ومن جهة ثانية، ورغم أن البعض مثل "جان بيير فيليو" ( Jean-Pierre Filiu) يجادل بوجود انقسام بين الناشطين الشباب بين الراديكاليين والإصلاحيين<sup>(4)</sup> على إثر تعيين "سليم أعمامو" وزيرا للشباب والرياضة في الحكومة المؤقتة، إلا أن النظر إلى موقف "أعمامو" نفسه بالإضافة إلى بقية الناشطين من جيله، يكشف أن التوجه العام لانخراط جيل الشباب التونسي منذ 2011 في السياسة كان يصب في المربع الرديكالي الذي يرفض رعاية جيل الكبار لعملية الانتقال السياسي. ومن هذا المنطلق فالبنسبة لعمامو الذي رأى في البداية في منصبه كوزير في الحكومة فرصة للتغيير من الداخل، سرعان ما أبلغ في النهاية عن صدامه مع الحرس القديم منذ البداية بسبب رفضه ارتداء ربطة عنق في اجتماعات مجلس الوزراء. غير أن الأهم في كل هذا الصدام تمثل في رفض أعمامو استمرار الرقابة على الإنترنت، وعنف الشرطة ووحشيتها، وتأجيل الانتخابات، فكان كل ذلك وراء استقالته في 25 ماي 2011 من الحكومة المؤقتة. هذه الاستقالة التي لقيت ترحيبا واسعا في عالم التدوين التونسي وفي أوساط الشباب، الذين شعروا أن الحرس القديم لم يكن يسمح بأي مساحة للشباب لإحداث التغيير<sup>(5)</sup>.

(1) Maria Cristina Paciello, *op.cit.*, p. 12.

(2) Alcinda Honwana, *The Time of Youth Work, Social Change, and Politics in Africa*, *op.cit.*, p. 154.

(3) *Idem*.

(4) Jean-Pierre Filiu, *op. cit.*, pp. 75-76.

(5) Alcinda Honwana, *The Time of Youth Work, Social Change, and Politics in Africa*, *op.cit.*, pp. 155-157.



### ■ جيل الشباب: فك الارتباط بالسياسة التقليدية وتفاقم الصراع الجيلي.

تتنظر بعض التفسيرات إلى أن صور الانقسام الجيلي الحاصل في تونس هو صراع بين جيل أكبر من التونسيين أو جيل الرئيس الباجي قائد السبسي مثلا الذي بلغ من العمر 90 عامًا، والذي نشأ خلال استقلال تونس وطور وعيًا سياسيًا في ظل نظام بورقبيّة، مقابل جيل الشباب الذي لا يملك من الخبرة السياسية إلا تلك التي عاشها خلال الحكم الاستبدادي لبين علي. وفي هذا السياق تؤكد لنا "سارة يركيس" (Sarah Yerkes) الباحثة في التطورات السياسية والاقتصادية والأمنية في تونس ببرنامج كارنيغي للشرق الأوسط، من خلال المقابلات التي أجرتها مع أعضاء من جيل الشباب وآخرين من جيل الكبار في الحكومة التونسية والمجتمع المدني، أن الشباب ينظرون إلى الجيل الأكبر سنا على أنه جيل غير محترم وفساد وأن جيل التونسيين الأكبر سنا يعتبرون الشباب عديمي خبرة في المجال السياسي<sup>(1)</sup>.

وقد كان من المتوقع من جيل الثوار الشباب أن يحكم سيطرته على الفضاء السياسي التونسي بعد الثورة، غير أن ما شهدته تونس منذ عام 2011، هو تسجيل انخفاضًا ثابتًا في المشاركة السياسية الرسمية للشباب. أي أن الشباب التونسي ورغم إنخراطه السياسي، تجنب وبشكل متزايد السياسة الرسمية مثل: التصويت، الانضمام إلى الأحزاب السياسية، والترشح للمناصب، لصالح السياسة غير الرسمية مثل بدء الانضمام إلى منظمات المجتمع المدني، أو الاحتجاج، أو التوقيع على عريضة<sup>(2)</sup>. ويظهر لنا ذلك واضحا من خلال النظر في النتائج التي قدمتها الدراسة التي أجراها المعهد الوطني الديمقراطي في أعقاب الثورة التونسية، حيث أن جيل الشباب التونسي المسيس حديثا قد تجاوز بشكل إيجابي مع فكرة الديمقراطية، لكنه لم يصبح يثق بقدرة الثقافة السياسية الوطنية القائمة وحتى المؤسسات القائمة، بما في ذلك الأحزاب السياسية، على ضمان تنفيذ المشروع الديمقراطي لتونس مابعد البنعلينية. فالمشاركة السياسية بالنسبة لهذا الجيل هي ليست مسألة نشاط حزبي سياسي أو نشاط رسمي للمجتمع المدني، بل أكثر من ذلك، فهي عملية احتجاج مستمرة، وتواصل وتعبئة عبر الإنترنت، وفرص مفيدة للتصويت في نهاية المطاف<sup>(3)</sup>.

ولتأكيد هذا الطرح بشكل دقيق، يقتضي منا التحليل تتبع مسار السلوك السياسي والانتخابي لجيل الشباب بعد الثورة، على مستوى الانضمام للقوى السياسية والانخراط في السجل الانتخابي. وهكذا وبعد عشرة أشهر

<sup>(1)</sup> Sarah Yerkes, "Young people are staying away from Tunisian politics- here's why", Monday, March 20, 2017. Available at: <https://brook.gs/362SJf0>. Accessed: March 25, 2022.

<sup>(2)</sup> Ibid.

<sup>(3)</sup> Emma C. Murphy, "Roblematizing Arab Youth: Generational Narratives of Systemic Failure", *Mediterranean Politics*, Vol. 17, N°. 1 (March 2012), p. 12.

من الانتفاضة التي أطاحت بالرئيس زين العابدين بن علي، كان من المقرر أن يتنافس 81 حزبا سياسيا، فضلا عن مئات المرشحين المستقلين، في الانتخابات المقرر إجراؤها في 23 أكتوبر، كما تمت الإشارة إليها آنفا، هذه الأخيرة التي ستؤدي إلى إرسال 217 منتخبا للخدمة في المجلس التأسيسي الذي سيعيد كتابة دستور البلاد وتعيين حكومة جديدة<sup>(1)</sup>. ومع ذلك، ومع كل هذه المستجدات المتعلقة بالتغيير السياسي الذي ساهم فيه جيل الشباب بشكل حاسم، إلا أنه لم ينخرط سوى عدد قليل من الشباب في الأحزاب السياسية الرسمية، حيث كان صوت جيل الشباب غائبا عن السياسات الحزبية. هذا الجيل الذي سرعان ما عبر عن مخاوفه من التدافع على تشكيل الأحزاب السياسية ومحاولات بعض القوى السياسية الاستفادة من الثورة، وقد بلغ الأمر حتى التشكيك في بعض الكيانات السياسية الجديدة مثل "جبهة 14 يناير" و "المجلس الوطني لحماية الثورة"، حيث اعتقد الشباب أن معظم أعضائها لم يكتسبوا الحق في تلك الألقاب من منطلق أن جيلهم هو من صنع الثورة، ومع ذلك فإن الجيل الأكبر هو من بادر في النهاية إلى انشاء الأحزاب السياسية والاستفادة من التغيير<sup>(2)</sup>.

وعلاوة على ذلك فقد شعر الشباب أن هذه القوى السياسية والنخب السياسية بشكل عام، خلال فترة حملة المجلس التأسيسي، قد دخلت في صراعات فيما بينها دون معالجة قضاياهم التي كانت تشكل مصدر بالنسبة لهم وهي: العدالة وخلق فرص العمل وإصلاح التعليم. وعلى الرغم من أن القيمة الموضوعية لتلك القضايا قد تختلف باختلاف المنطقة والخلفية الاجتماعية والاقتصادية أو مستوى التعليم، فإن العديد من الشباب يتفق على أن هذه هي أهم التغييرات والقضايا الجوهرية بالنسبة للمجتمع التونسي التي قد يرغب أي سياسي تونسي معالجتها خلال حملة انتخابية<sup>(3)</sup>.

ومن ثم فقد انعكس هذا الاتجاه لجيل الشباب حول الانخراط في الأحزاب والتفاعل معها بشكل مباشر على انتخابات أكتوبر. فبينما كان التونسيون فخورون للغاية بإجراء أول انتخابات حرة ومفتوحة، كانت نسبة الشباب منخفضة بشكل مفاجئ، حيث أنه وقبل أسبوعين فقط من الانتخابات أشارت التقديرات إلى أن 17% فقط من الشباب المؤهلين تم تسجيلهم للتصويت<sup>(4)</sup>. وبحسب إستطلاع مركز دراسات الجزيرة عام 2013

<sup>(1)</sup> Sam Bollier, "Who are Tunisia's political parties?" (27 Oct. 2011). Available at: <https://bit.ly/37Enuar>. Accessed: March 27, 2022.

<sup>(2)</sup> Alcinda Honwana, *Youth and revolution in tunisia*, op.cit., p. 112.

<sup>(3)</sup> David Jackson, "the tunisian youth fallout: A look at youth voter apathy during the 2011 election", Terrence Hopmann and William Zartmann, op.cit., p. 130.

<sup>(4)</sup> Sarah Dickson, "to vote or not to vote: youth political agency in post-revolutionary Tunisia ", (2013). Independent Study Project (ISP) Collection, p.04. Available at: <https://bit.ly/3rm7gJY>. Accessed: March 27, 2022.

فإن 81 ٪ من الشباب ما بين 17 و 31 سنة لا يشعرون بأنهم ممثلون في المجلس التأسيسي<sup>(1)</sup>. وبالفعل لقد كان الشباب ممثلاً بـ 9 أعضاء فقط من بين 217 عضواً في المجلس الوطني التأسيسي، حيث مثلت الفئة العمرية أقل من 30 سنة نسبة 4 ٪، بينما مثلت الغالبية العظمى سياسيين متوسط عمرهم فوق 50 سنة بنسبة (76 ٪). وإذا كانت هذه الأرقام ليست مفاجئة عند تحليل الهيكل العمري في العديد من الدول الغربية مثلاً، والتي قد تكشف عن أعداد منخفضة عن تمثيل الشباب، فإنها تعتبر مقلقة في الحالة التونسية كبلد يعرف تضخماً ديمغرافياً في فئة الشباب، حيث أن النسبة الكبيرة من التونسيين تمثلها الفئة الأقل من 30 سنة. كما أن هذه الشريحة من المجتمع هي الأكثر معاناة من المناخ الاقتصادي والسياسي السائد، إلا أنهم ممثلون بـ 4 ٪ فقط في المجلس التأسيسي<sup>(2)</sup>.

وبالانتقال إلى الفترة التي سبقت الانتخابات التشريعية والرئاسية لعام 2014، والتي عرفت بعض التغييرات لصالح الشباب في النظام السياسي، من خلال القانون المتعلق بالانتخابات التشريعية الذي نص؛ على أنه يجب أن تحتوي كل قائمة انتخابية على مرشح واحد على الأقل دون سن 30 سنة من بين أفضل المرشحين في القائمة، ورغم أن عدد المسجلين حديثاً ممن تتراوح أعمارهم بين 18 و 30 سنة قد بلغ حوالي 40 ٪ من الناخبين، إلا أن حث الشباب على الحضور يوم الاقتراع بقي يمثل تحدياً كبيراً، حيث كان الكثير من الشباب منفصلين عن العملية السياسية بشكل تام<sup>(3)</sup>. وفي هذا السياق، وحسب مسح أجرته " كيرستي لين دويس" (Kirstie L. Dobbs)، فقد استمر امتناع الناخبين الشباب التونسيين على مستويات مماثلة في الفترات اللاحقة في الجولة الأولى من الانتخابات البرلمانية والرئاسية في عام 2014 وفي الجولة الأولى من الانتخابات البلدية في عام 2018 ( أنظر الشكل رقم 10)<sup>(4)</sup>.

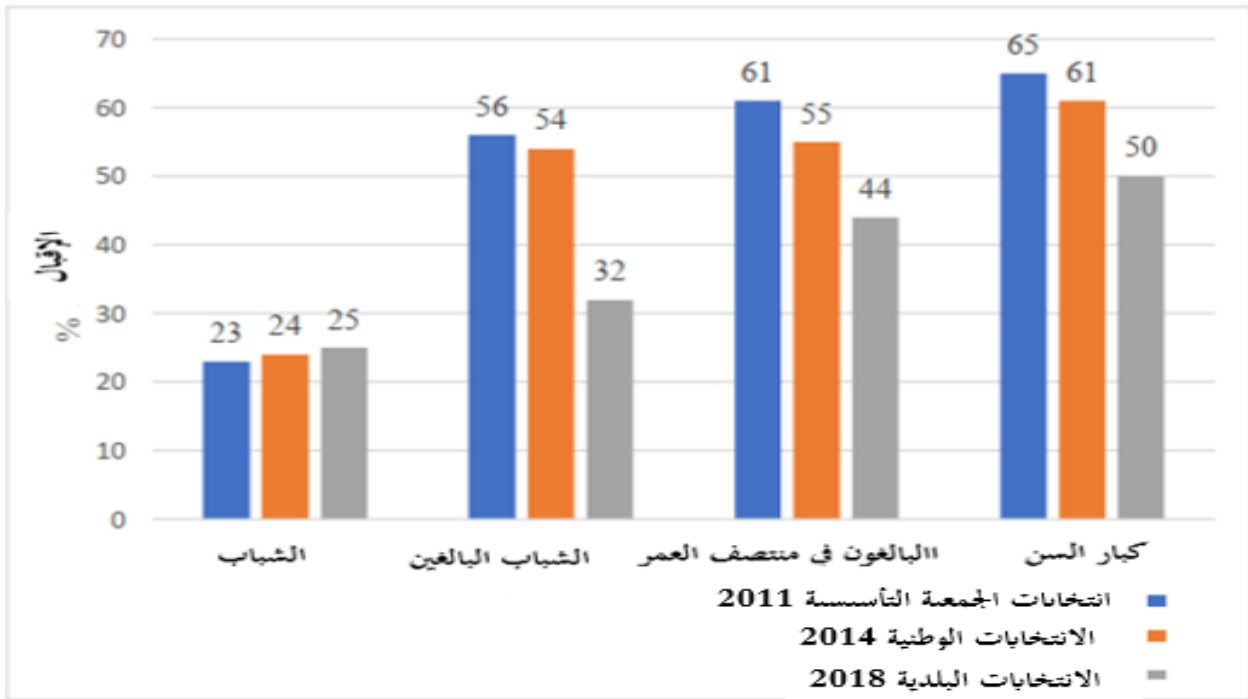
(1) Carolina Silveira, "Youth as Political Actors after the "Arab Spring": the case of tunisia", project Mediterranean Institute Berlin (MIB), Berlin, 2015, p.12. Available at: <https://bit.ly/37ee6un>. Accessed: March 27, 2022.

(2) *Ibid.*, p. 20.

(3) *Ibid.*, p. 21.

(4) Kirstie Lynn Dobbs, "Active on the street but apathetic at the ballot box? The voting behavior of tunisian youth (2011-present) in a comparative perspective", (A dissertation submitted to the faculty of the graduate school in candidacy for the degree of doctor of philosophy), Loyola University Chicago, 2019, p. 62.

الشكل رقم (10): سلوك التصويت في تونس عبر الفئات العمرية (2011-2018).



- Kirstie Lynn Dobbs, *op.cit.*, p. 63.

المصدر:

يتضح من خلال هذا الشكل أن الإقبال في كل الانتخابات قد إزداد بشكل مطرد مع زيادة سن التونسيين، فعلى سبيل المثال، بلغت نسبة المشاركة في عام 2011 بالنسبة للشباب 23 %، وبالنسبة للشباب البالغين نسبة 56 %، في حين كان المتوسط بالنسبة لفئة البالغين في متوسط العمر 61 % وبلغت النسبة لدى كبار السن 65 %، وقد انخفض معدل إقبال الشباب البالغين بنسبة 22 % من 2014 إلى 2018 وفي المقابل فقد انخفض بنسبة 11 % بالنسبة للبالغين في متوسط العمر وكبار السن، بينما ظل الإقبال بين الشباب ثابتاً نسبياً مع زيادة طفيفة بنسبة 1 %. وبشكل عام فإن جيل الشباب قد ظل أقل الفئات العمرية احتمالية للتصويت، غير أن المثير للإهتمام في هذا السياق، هو أن إقبال الشباب على التصويت لم يتراجع في عام 2018 بالنظر إلى نسبة المشاركة بين جميع الفئات الأخرى التي تراجعت في الانتخابات البلدية<sup>(1)</sup>، ويرجع ذلك ربما إلى محاولة النشاط والمشاركة على المستوى المحلي، حيث تم انتخاب العديد من النشطاء الشباب، وخاصة النساء، كرؤساء بلديات وأمناء عامين ومستشارين في مختلف البلديات. وفي هذا السياق، أظهر استطلاع أجرته مؤسسة الديمقراطية الدولية أن غالبية المرشحين الشباب الناجحين في هذه الانتخابات البلدية

<sup>(1)</sup> *Ibid.*, p. 63.

كانوا في الغالب من الإناث وغير المتزوجات وليس لديهن خبرة سابقة في الحكم كما لم يكن الكثير منهن موظفات بشكل رسمي لكنهن كن أفضل تعليماً من نظرائهن الأكبر سناً<sup>(1)</sup>.

وبشكل عام، يمكن القول أن الكثير من الشباب منذ 2011 لم يبدوا اهتماماً بأن يكونوا سياسيين، أو حتى الانتماء إلى أحزاب سياسية، حيث تساءل الكثير منهم: كيف يمكنهم الشعور بأنهم ممثلين في حين أن العديد من الأحزاب لا يزال يقودها سياسيون أكبر سناً وبشكل ملحوظ مثل "الباجي قائد السبسي"، زعيم الحزب العلماني "نداء تونس" الذي يبلغ من العمر 88 عاماً، وهو أكبر بكثير من متوسط العمر المتوقع في تونس المحدد 74 عاماً، والذي انتخب رئيساً لتونس في ديسمبر 2014. هذا بالإضافة إلى خيبة جيل الشباب من استراتيجيات هذه الأحزاب وعدم تماسك الأفكار وتعاونها، خاصة بين الأعضاء الأصغر سناً والأكبر سناً، مما دفع الكثير ممن انضموا إلى الأحزاب بعد الثورة إلى الانسحاب منها بعد الانتخابات<sup>(2)</sup>. وفي ذات السياق تعزي "سارة يركيس" فك الارتباط بالأحزاب إلى كون جيل الشباب كان قد نشأ في عهد بن علي، وكان قد سئم من تشكيل نوع من التنظيمات من أعلى إلى أسفل، هذه الأخيرة التي كانت من الممكن أن تساعدهم على التنافس في الفضاء السياسي الرسمي ضد الأحزاب الإسلامية الراسخة والبورقبيين بعد الثورة<sup>(3)</sup>. وتجادل "سارة ديكسون" (Sarah Dickson) أنه هناك حاجة إلى فترة "التعلم السياسي" من أجل الانتقال إلى نظام ديمقراطي طويل الأمد، وأن الشباب التونسي لم يطور بعد حساً جماعياً بالقيم الديمقراطية<sup>(4)</sup>، حيث أن أكبر عيب يواجهه الشباب التونسي اليوم هو أنهم لم يندمجوا في السياسة الحزبية في عهد "بن علي"، حيث قضى معظمهم حياته كلها دون أن يكون له صوت في العملية السياسية ولم يُطلب منهم أبداً، مثلهم مثل العديد من التونسيين من جميع الأعمار أيضاً، وبصورة جدية تقديم مساهمتهم حول المستقبل السياسي لبلدهم. لذلك فالشباب التونسي لم يطور سوى فكرة قليلة جداً عما تعنيه الثقافة الديمقراطية، ناهيك عن معنى المشاركة كمواطن في نظام ديمقراطي<sup>(5)</sup>.

أما بالنسبة لجيل الشباب فيزعم العديد من أعضائه ممن قابلتهم "تونيزيا لايف" عام 2013 أن الانتماء إلى حزب سياسي يعني الالتزام بالتحدث باسم الحزب، وهذا من شأنه أن يسلب حرية التصرف أو التعبير

(1) Alcinda Honwana, "The Revolution Continues: Young Tunisians Are Back in the Streets", African Arguments, April 7, 2021. Available at: <https://bit.ly/3OpJZAN>. Accessed: March 27, 2022.

(2) Carolina Silveira, *op.cit.*, p. 20.

(3) Sarah Yerkes, *op.cit.*

(4) Carolina Silveira, *op.cit.*, p. 20.

(5) David Jackson, *op.cit.*, pp. 134-135.

عن الآراء الشخصية<sup>(1)</sup>، فكان ذلك سببا وجيها وراء اتخاذ الشباب لمسارات غير رسمية تمثلت في حملات الاحتجاج على مواقع التواصل الاجتماعي والإضرابات والاعتصامات والعمل مع المجتمع المدني بدلا من الانخراط في السياسة التقليدية.

#### ■ جيل الشباب ومسارات المشاركة السياسية غير التقليدية.

كما اتضح من التحليل السابق، لقد أصبح الشباب التونسي يحنقر السياسات الحزبية ويقرنها بالفساد وإساءة استخدام السلطة، ولذلك وبدلاً من إنشاء أحزاب سياسية تقليدية، فإنهم أصبحوا يعالجون مشاكلهم بشكل مباشر من خلال جمعيات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية<sup>(2)</sup>. وفي هذا المجال، من المعروف أن الشباب التونسي خاض العديد من الحملات كشفت بشكل واضح أن هذا الجيل وعلى الرغم من إحباطه من المشاركة السياسية المؤسسية، إلا أنه لا يزال ميسر ومنخرط في القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المرتبطة به وبتونس بشكل عام. فعلى الصعيد السياسي، فقد نجحت منظمة "أشاهد تونس" (I Watch Tunisia)، على سبيل المثال، في ممارسة بعض التأثير في صنع القرار السياسي، من خلال مراقبة التقدم الذي أحرزه المجلس الوطني التأسيسي بشأن صياغة الدستور التونسي، فقد أنشئت موقع على شبكة الإنترنت من أجل تمكين التونسيين من التعبير عن آرائهم والتصويت على كل مادة من مواد الدستور، وبعد فترة وجيزة من انتخاب المجلس الوطني التأسيسي، عقدت المنظمة أيضاً تجمع محاكاة للمجلس الوطني التأسيسي، اقترح من خلاله 217 شاباً من جميع أنحاء تونس تشريعات خاصة بهم وبمستقبل البلد، وقد تم عرض هذه الاقتراحات أمام أعضاء المجلس الحقيقيين كتوصيات خلال مؤتمر صحفي، حيث أثارت بعض التشريعات المقترحة اهتمام أعضاء المجلس، مما دفعهم لإختيار ثلاثة منها من أجل العمل على تطويرها. وعلاوة على ذلك، فقد استضافت منظمة "أنا أشاهد تونس" المؤتمر الدولي لمكافحة الفساد في عام 2014، وهو أول مؤتمر يعقد في العالم العربي بهذا الشأن<sup>(3)</sup>.

أما على المستوى الاقتصادي، ففي عام 2014 أيضاً، وعلى خلفية مشروع قانون المصالحة الاقتصادية التي تقدم به الحزب المنتخب "نداء تونس" بغلق الملفات المتعلقة بالفساد المالي والاعتداء على المال العام من أجل تفعيل الاستثمار<sup>(4)</sup>، فقد كان جيل الشباب أكثر معارضة من خلال حملة "مانيش مسامح" على

(1) Carolina Silveira, *op.cit.*, p. 20.

(2) Alcinda Honwana, *Youth and revolution in tunisia*, *op.cit.*, p. 185.

(3) Carolina Silveira, *op.cit.*, pp. 21-22.

(4) مشروع قانون أساسي يتعلق بإجراءات خاصة بالمصالحة في المجال الاقتصادي والمالي، ص01. على الرابط:

[shorturl.at/nEMOP](http://shorturl.at/nEMOP). تاريخ الاطلاع: 28 مارس 2022.

مواقع التواصل الاجتماعي، حيث أن 59 ٪ من مجموع التونسيين المعارضين للقانون كانت من الفئة الجامعية، حسب المؤشرات السياسية للمعهد التونسي لاستطلاعات الرأي "إمرود كونسلتنغ" (EMRHOD)<sup>(1)</sup>. وينطبق الأمر نفسه على حملة "وينو البترول؟" و"اعتصام الكامور"، حيث دشنت مجموعات شبابية على المواقع الاجتماعية حملة "وينو البترول؟"، مستفجرة عن مصير الثروة النفطية الموجودة في البلاد، وسرعان ما تحولت هذه الأخيرة إلى مسيرات شعبية ونقاشات سياسية مكثفة، اتهم من خلالها الناشطون في الحملة الدولة بإخفائها الحجم الحقيقي للموارد البترولية في البلاد، ومن ثم المطالبة بالكشف عن ملفات الفساد والصفقات المشبوهة المتعلقة بهذه الثروة. وقد شكلت هذه الحملة في النهاية منطلقا لما عرف فيما بعد باسم "اعتصام الكامور"، حيث اعتصم عدد من الشباب في صحراء تطاوين، في منطقة تسمى الكامور، مطالبين بحقهم في التشغيل<sup>(2)</sup>.

وفي عام 2017 نسجل أيضا مظهرا آخر من مظاهر مسارات المشاركة السياسية غير التقليدية، حيث أقدم طلبة الحقوق في العاصمة وبقية الولايات، على إضراب دام أكثر من شهرين، وذلك من أجل المطالبة بإلغاء الأمر رقم 05 المؤرخ في التاسع مارس 2017، المتعلق باشتراط الحصول على شهادة الماجستير لاجتياز مناظرة دخول المعهد الأعلى للقضاء<sup>(3)</sup>.

وعلى خط التحليل نفسه، تقدم لنا الدراسة التي أنجزتها المنظمة غير الحكومية "انترناشونال ألرت" (International Alert)، تحت إشراف الباحثين "محمد علي بن زينة" و"ألغة لموموم" ومريم عبد الباقي عام 2019 حول معتمديات تطاوين الشمالية والقصرين الشمالية ودوار هيشر، دلالة إحصائية قوية حول اتجاه الشباب نحو المشاركة غير المؤسسية لا سيما العمل السياسي الحزبي، حيث تكشف الدراسة في المناطق الثلاث عن إزداد وتيرة المشاركة السياسية عبر المظاهرات والمسيرات (أنظر الشكل رقم 11). ففي القصرين الشمالية، التي تعرف تازما في الوضع الاجتماعي أكثر مما هو حاصل في بقية المناطق، صرح 52,2 ٪ من المستجيبين بأنهم شاركوا في مظاهرة أو مسيرة، كما تميزت تطاوين بالمشاركة في الاعتصامات حيث صرح 28,8 ٪ من المستجيبين بقيامهم بذلك، وقد كان أبرز هذه الاعتصامات، إعتصام "الكامور" سنة 2019، الذي كان على خلفية المطالبة بحق الجهة في الاستفادة من الموارد الطبيعية، كما تمت الإشارة إليه

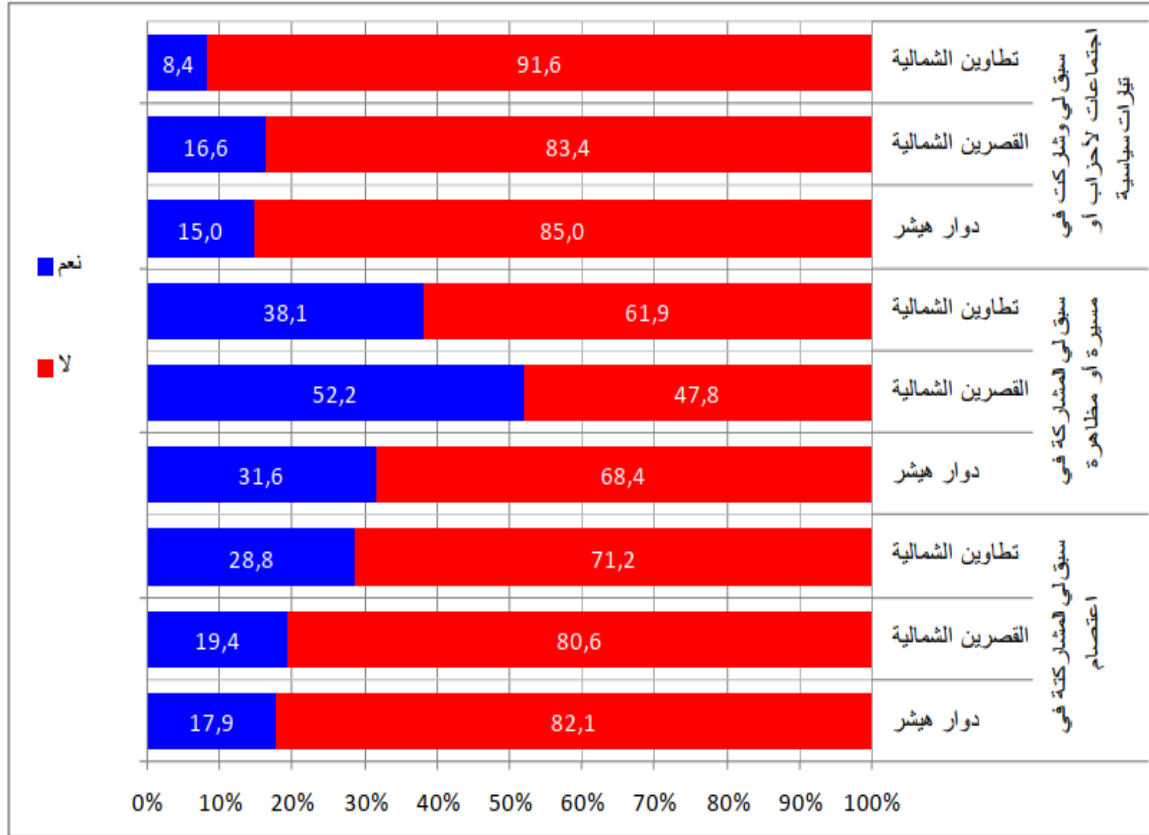
<sup>(1)</sup> Samy Ghorbal et Frida Dahmani, "Tunisie: la réconciliation qui fâche", *Jeune Afrique*, N°. 2855 (oct. 2015), p. 42.

<sup>(2)</sup> شاكر الحوكي، "الشباب والثورة: هل تصلح المقاربة الجيلية أساسا لقراءة الثورة التونسية"، مجلة سياسات عربية، العدد 32 (ماي 2018)، ص 29.

<sup>(3)</sup> نفس المرجع نفس الصفحة.

أنفا". وفي استجواب الشباب حول الوسيلة الأنجع لتحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية، فقد فضل المستجوبون في تطاوين الشمالية والقصرين الشمالية، على وجه الخصوص، القيام بثورة أخرى كحل أمثل<sup>(1)</sup>.

الشكل رقم (11): مشاركة الشباب في الأنشطة السياسية والاحتجاجات.



المصدر: محمد علي بن زينة، ألفة لموم ومريم عبد الباقي، مرجع سابق، ص 45.

#### ■ السياسة التقليدية والسلوك السياسي للشباب منذ الانتخابات الرئاسية عام 2019.

بعد أيام من وفاة الرئيس التونسي "الباجي قايد السبسي" في 25 جويلية 2019، دخلت تونس مرحلة الاستعداد للانتخابات الرئاسية والنيابية على حد سواء<sup>(2)</sup>، وتحت شعار "الشعب يريد"، تم جلب الرئيس التونسي "قيس سعيد" إلى قصر قرطاج تحت تأثير مجموعات من الشباب الذين تم حشدهم حول حملته

<sup>(1)</sup> محمد علي بن زينة، ألفة لموم ومريم عبد الباقي، شباب في الهوامش تمثلات المخاطر والسياسة والدين في تطاوين الشمالية والقصرين الشمالية ودوار هيشر، إنترناشونال ألرت، 2020. صص 45-46. على الرابط: <https://bit.ly/3JE7xOU>. تاريخ الاطلاع: 24 نوفمبر 2020.

<sup>(2)</sup> Daniel Brumberg and Maryam Ben Salem, "Tunisia's Endless Transition?", *Journal of Democracy*, Vol. 31, Number 2 (April 2020), p. 120.



الانتخابية<sup>(1)</sup> ومن ثم انتخابه في أكتوبر 2019. لكن الشيء المثير للإهتمام ضمن هذا السياق هو ليس "فوز قيس سعيد" بحد ذاته، وإنما كيف استطاع هذا الأخير استقطاب جيل الشباب للمشاركة السياسية المؤسسية، بعد أن فك ارتباطه بها مباشرة بعد الثورة منذ 2011؟

لا شك أن جيل الشباب قد فك ارتباطه فعلا بالسياسة خلال السنوات الأولى من الثورة، وذلك بسبب خيبة الأمل التي أصابت جيل الشباب واستيائه من السياسة الحزبية والحكام بشكل عام، نتيجة إهمالهم أهداف الثورة التي تمثلت في "الحرية والمواطنة والكرامة"، ويظهر ذلك واضحا من خلال معدلات التصويت المنخفضة خلال الانتخابات الرئاسية لعام 2014 التي صوت فيها 25 % فقط في الفئة العمرية ما بين 25 و30 عامًا، و15% في الفئة العمرية ما بين 18 و25.6 سنة. ومع ذلك، فقد خفت مستويات إحباط الشباب مع النجاح غير المتوقع للرئيس "قيس سعيد"، الذي حير العديد من علماء الاجتماع والنقاد بشأن الانتفاضات العربية<sup>(2)</sup>.

لقد استطاع قيس سعيد أن يجتذب حوالي 90 % من الناخبين الشباب، في الفئة العمرية من 18 إلى 25 عامًا، من الذين وضعوا آمالهم عليه في حل مشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية مثل البطالة والفقر<sup>(3)</sup>. ويرجع ذلك حسب عالم الاجتماع والمدير السابق لمركز الشباب، "محمد جويلي" إلى أن "الشباب اعتاد على الحديث السياسي لدرجة أننا وصلنا إلى النقطة التي أصبح يرى فيها الكثيرون أن الشبكات غير الرسمية توفر لهم إجابات أكثر من الدولة"، ويبدو أن الرئيس قيس سعيد قد أدرك جيدا هذا الوضع من التشبع واليأس لدى الشباب تحديدا والتونسيين بصفة عامة. وهكذا أصبح الرئيس سعيد يتمتع لدى الشباب بهالة الإستقلالية في مواجهة الإرهاق والإحباط المرتبطين بالأحزاب القائمة<sup>(4)</sup>، حيث تمكن من إقناع 37% من الناخبين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و35 عامًا، وفقًا لاستطلاع أجرته "سيجما كونسيي" (Sigma Conseil). وعلى الرغم من أن معدل البطالة بين الخريجين الشباب كان يبلغ 35 %، إلا أن "سعيد" لم يبرز خلال المناظرات ببرنامج اقتصادي واضح، بل قدم نفسه كشخصية غير قابلة للفساد، وعلى الرغم من بروزه أحيانًا كشخصية متحفظة، إلا أن ذلك لم يمنع من اختياره كرئيس للبلاد. ويرجع نتيجة ذلك بالأساس إلى مناخ عدم الثقة

(1) Camille Lafrance, "Tunisie : pourquoi Kaïs Saïed séduit (en partie) la jeunesse ", *Jeune Afrique*. 4 Août 2021. Disponible sur: <https://bit.ly/3uKMPcK>. Accédé le: 05 avril 2022.

(2) Zouhir Gabsi, "Tunisian youth as drivers of socio-cultural and political changes: glocality and effacement of cultural memory " , *British journal of Middle Eastern Studies*, oct, 2020, p.03. Available at: <https://bit.ly/3M59RA4>. Accssed: April 08, 2022.

(3) *Idem*.

(4) Camille Lafrance, *op.cit*.

تجاه المسؤولين المنتخبين ما بعد الثورة<sup>(1)</sup>. هذا الاختيار الذي يشبهه الباحث السياسي "محمد الصحبي الخلفاوي" بتصويت العقوبة ضد الفائزين في انتخابات 2014، الذين تولوا زمام البلاد لمدة ثلاث سنوات دون تلبية احتياجات السكان<sup>(2)</sup>.

وعلى الرغم من قرار الرئيس "سعيد" في 25 جويلية 2021 إقالة رئيس الحكومة وتعليق أعمال البرلمان الذي أدخل تونس في أزمة سياسية ودستورية في البلاد، بعد عشر سنوات من الثورة، إلا أن هذا الإجراء قد أغرى إلى حد كبير جيل الشباب. فعلى الرغم من أن التزام قيس سعيد اتجاه الشباب كان في الغالب خطابيا بدرجة كبيرة، إلا أن درجة مساندة الشباب له في هذا الوضع الاستثنائي كانت قوية، ويظهر هذا واضحا مثلا في تصريح "فارس الماجري"، صيدلاني يبلغ من العمر 32 عامًا والذي كان ضمن قافلة المرشح سعيد في المحافظات الأربع والعشرين، بالقول أنه لا يزال يؤمن بعودة الرئيس، واقتناعه بأن محاربة الفساد هي الخطوة الأولى في العهد جديد، ويخلص إلى القول حول قيس سعيد: "الآن بعد أن أصبح لديه كل السلطات، يمكننا السماح له بالتصرف ومن ثم يمكننا تقييمه"<sup>(3)</sup>.

وبحسب البارومتر السياسي الذي أجراه معهد "إمرود كونسلتنغ" (Emrhod Consulting) ما بين 29 سبتمبر والفتح من سبتمبر 2021، والذي شمل الفئة العمرية من 18 عاما فما فوق، فإن النسبة المئوية للمساندين لقرار 25 جويلية قد بلغت 87%<sup>(4)</sup>. وحتى لا يترك الشباب مجالاً للشك في دعمه للرئيس قيس سعيد فقد خرج في اليوم الموالي أي يوم 26 جويلية 2021 أمام قصر "باردو" وعند مدخل مبنى البرلمان حملوا لافتة "انتهت اللعبة"، بالإضافة إلى ترديد شعارات مناهضة للنهضة ودعم الإجراءات التي اتخذها رئيس الجمهورية في اليوم السابق، مواجهها في الوقت ذاته حشد آخر من أنصار رئيس البرلمان وزعيم حزب النهضة الإسلامي المحافظ راشد الغنوشي إلى جانب نواب آخرين لم يعد بإمكانهم الوصول إلى قاعة البرلمان<sup>(5)</sup>.

(1) Charles Torron, "Comment Kaïs Saïed a séduit la jeunesse tunisienne", *L'Orient-Le Jour*, le 24 septembre 2019. Disponible sur: <https://bit.ly/391aaggd>. Accédé le: 08 Avril 2022.

(2) Charles Torron, "Les Tunisiens ont voulu sanctionner les partis classiques", *L'Orient-Le Jour*, le 17 septembre 2019. Disponible sur: <https://bit.ly/391aaggd>. Accédé le: 08 avril 2022.

(3) *Ibid* .

(4) معهد إمرود كونسلتنغ، "البارومتر السياسي"، سبتمبر 2021. على الرابط: <https://bit.ly/3uOM4P3>. تاريخ الاطلاع: 10 أفريل 2022.

(5) Lilia Blaise, " La Tunisie plongée dans l'inconnu après le coup de force du président Kaïs Saïed", le 27 juillet 2021. Disponible sur : <https://bit.ly/3rwJwD8>. Accédé le: 08 avril 2022.

## ■ تونس قيس سعيد والجيل "الخطأ".

إنطلاقاً من تنزيلنا النظري السابق، لتصنيف "مركز بيو للأبحاث" حول مصفوفة الأجيال يشير "الجيل الخطأ" (Wrong generation) في تونس، في نظرنا إلى نسخة وحدة جيلية للجيل "Z" أو مابعد جيل الألفية، هذا الجيل الذي لم يواكب فترة بن علي بشكل كلي ولم يعرف التضيق على الحريات ولم يجرب الممارسات القمعية<sup>(1)</sup>. إن الجيل الخطأ هو ظاهرة جديدة ظهرت في أوائل عام 2021، على خلاف مع الأوليغارشية السياسية المحافظة، إنه ليس حزباً سياسياً ولا منظمة مجتمع مدني، ولكنه حركة لوحدة جيلية ذات حساسية "معادية للفاشية، ويسارية" تتدد بعودة الدولة البوليسية". هذه الوحدة الجيلية ترفض كل المنظومة السياسية الحاكمة، فهي تعارض جيل الكبار أو ما تعتبره "الجيل الفاسد" المرتبط بالنظام القديم و"نظام الديكتاتورية"، كما أنها لا تميز بين الفترتين البورقبيية والبنعلينية، حيث تعتبرها كلاً واحداً موحداً، على الرغم من أن الفترتين عرفتا كتل وقوى مختلفة<sup>(2)</sup>. وحسب موقع "حقائق أون لاين" (Hakaekonline) فإن أعضاء هذه الوحدة الجيلية، شباب يدعون إلى الانفصال عن اليسار "الكلاسيكي" وخطابه "الأرثوذكسي"، وكذلك القطيعة مع المجتمع المحافظ الذي يعيشون فيه، والدعوة إلى الحرية وازدراء الوجه المحافظ للرئيس "قيس سعيد" وقوة الأحزاب الإسلامية في مجلس النواب<sup>(3)</sup>. فخلال مظاهرة في 26 يناير 2021، تحدى متظاهران شرطة مكافحة الشغب بتصرفات مثلية، ورمي الطلاء عليهما، واستخدام كلمات وإيماءات بذينة من قبل شباب يرتدون ملابس ملونة وشعر مصبوغ. وقد وصف هذا اليوم لدى البعض بيوم الإحتجاج تاريخي، حيث تم الإحتجاج، في شارع "باردو" وساحة "باردو"، ضد التعديل الوزاري وسياسة الكتل الحاكمة ورفض القوانين التي عفا عليها الزمن فيما يتعلق بتطور الشباب التونسي<sup>(4)</sup>. وفي سياق التنديد بممارسات الدولة البوليسية فإن أعضاء هذه الوحدة الجيلية، مثلاً لا يزالون يتابعون قضية وفاة الشاب "عمر العبيدي" الذي توفي غرقاً في واد عام 2018 بعد مطاردة قوات مكافحة الشغب له، حيث تمت الدعوة للإحتجاج في 17 فيفري 2022 قدام المحكمة الابتدائية ببن عروس تزامناً مع الجلسة الثانية لقضية "عمر العبيدي"، مع عرض

(1) عبدالسلام هرشي، "الجيل الخطأ" يقود احتجاجات تونس"، مركز كارينغي للشرق الأوسط، ماي 2021. على الرابط:

<https://bit.ly/3JJQdIg>. تاريخ الاطلاع: 10 أبريل 2022.

(2) Mohamed Kerrou, "Youth, Political Activism and Resilience in Tunisia", Institut européen de la Méditerranée (IEMed), 2021, p. 121. Available at: <https://bit.ly/3xBYQ5e>. Accssed: April 08, 2022.

(3) Malik Ben Salem, "printemps Arabes en Tunisie, la "wrong generation" se soulève", Courrier International - Paris, janvier 2021. Disponible sur: <https://bit.ly/37XyGiL> Accédé le: 08 Avril 2022.

(4) Mohamed Kerrou, *op.cit.* p.122.

مجموعة هاشتاغ (# تعلم\_عوم، # البوليس\_إرهاب\_طبقي،# تسقط\_دولة\_البوليس)<sup>(1)</sup>. من خلال صفحة الفيسبوك (الجيل الخطأ) التي تم إنشاءها للتعبير عن هذه الوحدة الجيلية.

وأخيراً يمكن القول أن "الجيل الخطأ" هي وحدة جيلية معارضة لجيل كبار السن بشكل عام، وإلى المجموعات الموجودة في السلطة بشكل خاص، وهي ميسسة وفقاً لنموذج جديد لا يتبع المعايير السياسية التقليدية، تبدو أكثر راديكالية في انتقادها للدولة والجهاز القمعي. ومع ذلك وبالنظر إلى نتائج النقاشات البؤرية التي أجرتها مبادرة الإصلاح العربي في الفترة ما بين يناير وأبريل من عام 2021، التي بلغ عدد المشاركين فيها 109 مشاركاً، من بينهم شباب تونسيين تتراوح أعمارهم بين 18 و35 عاماً يعيشون في ست مدن تمثل المناطق المهمشة وهي: فوسانة، والقصرين، وحاجب العيون، والقيروان، والشبيكة، ومجاز الباب، من أجل التعرف على تأثير عملية التحول والانتقال الديمقراطي على قيم الشباب والمفاهيم السياسية في الذكرى العاشرة للثورة وذلك بالاستناد إلى سؤال بسيط حول: ما هية الاختلافات التي يمكن ملاحظتها فيما يتعلق بالآراء السياسية بين شباب جيل الألفية (الذين تتراوح أعمارهم ما بين 26-35 عاماً)، وهم الجيل الذي قاد حركة الاحتجاج بفعالية، أو على الأقل يتصورون أنفسهم أنهم الطليعة الثورية والجيل زد "z" (الذي يضم أولئك الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18-25 عاماً). اتضح من خلال المناقشات عن انتقاد شبه مشترك بشكل عام للوضع السياسي الحالي (أي حتى 25 يوليو 2021)، إذ يعتبر الجيلين الأحزاب والنخب السياسية بصفة عامة على أنها فاسدة ولا تهتم إلا بالمصالح الشخصية فقط، لكن عند تقييم الحركات الاحتجاجية التي اندلعت في العاصمة أوائل العام 2021، حين حشدت الجماعات السياسية للتدبير بالظروف الاقتصادية السيئة والفساد الحكومي وانتهاكات الشرطة، يرفض العديد من الشباب المشاركين -وهم أنفسهم بعيدون تماماً عن السياق الاجتماعي والسياسي في العاصمة- شرعية هذا الحشد. وفي إشارة إلى "الجيل الخطأ"، فقد أوضحوا، أن الاحتجاجات لم تحترم "أخلاقيات" البلاد ولم تتناول المظالم المشروعة، كما اعتبر العديد من المشاركين في مجموعات النقاش أن هذه الاحتجاجات التي اندلعت في تونس العاصمة، والتي شملت من بين رموز أخرى رموزاً صديقة للمثليين وتطرح مطالب منها شرعنة الحشيش، قليلة الاحترام للآخرين<sup>(2)</sup>. ومن هذا المنطلق تتبدى لنا ملاحظة جيلية مهمة وهي أن الصراع الجيلي القائم الآن في تونس ليس بين الكبار وجيل الشباب وإنما أيضاً بدأ يمتد بين وحدات التوليد الجيلي لجيل الشباب أيضاً.

(1) صفحة الفيسبوك "الجيل الخطأ" . <https://www.facebook.com/antifa.wrong.gen/>. تاريخ الاطلاع: 2022/04/12.

(2) Sarah Anne Rennick, "Has Tunisia's democracy failed to convince its youth? the slow-going of democratic socialization", Arab Reform Initiative, 24 August 2021, pp. 03-05. Available at: <https://bit.ly/3rL4Rc1>. Accessed: April 12, 2022.

## المطلب الثاني: جيل الشباب بعد التغيير السياسي وتفاقم الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

إنطلاقاً مما أقرته "سوزان مالوني" (Suzanne Maloney)، في كتاب "الصحة العربية: أميركا والتحولت في الشرق الأوسط"، من خلال تأكيدها على أن الحاجة إلى المزيد من البحث حول "المظالم الاقتصادية" في حقبة ما بعد الربيع العربي لاتزال ضرورة بحثية ملحة<sup>(1)</sup>. وإنطلاقاً مما عرفته تونس من تعقيد على مستوى الوضع الاقتصادي بعد الثورة لاسيما بالنسبة لجيل الشباب الذي استمرت معاناته من الحرمان المادي أو الاقتصادي. يبدوا أنه من المنطقي الكشف عن الفترة التي أعقبت التغيير السياسي في تونس بعد عام 2011، فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي والاجتماعي بالنسبة لهذا الجيل. هذا الوضع الذي يبدو أكثر سوءاً من الوضع السياسي الذي سبق تحليله، فسرعان ما اتضح بجلاء، وعلى نحو مطرد، بأن الحرية السياسية لم تكن كافية وحدها لتعزيز وتوطيد الديمقراطية التونسية الناشئة، فسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الذي كان الحافز القوي وراء قذف التونسيين إلى الاحتجاج في الشوارع في عام 2011، تحت أكثر الشعارات شهرة: "شغل، حرية، كرامة وطنية"<sup>(2)</sup>، سرعان ما برز للظهور مجدداً لاسيما بالنسبة لجيل الشباب. ويظهر هذا واضحاً من خلال التصورات الشعبية. ففي استطلاع تم إجراؤه خلال الانتخابات البرلمانية لعام 2014 في تونس، تساءلت فيه "شانتال بيرمان" (Chantal Berman) و"إليزابيث نوجنت" (Elizabeth Nugent) عن اهتمامات المواطنين الرئيسية في عام 2011، تبين أنه وعلى عكس عام 2011 عندما وجد التونسيون أن الديمقراطية والحريات المدنية والعدالة الانتقالية هي القضايا الأكثر أهمية، حدد التونسيون النمو الاقتصادي والتوظيف وتكاليف المعيشة باعتبارها القضايا الأكثر إلحاحاً في عام 2014. وتتماشى هذه النتائج مع نتائج الباروميتر العربي لأعوام 2011، 2013، 2015، والتي تكشف أيضاً أن التونسيين أصبحوا قلقين بشكل متزايد بشأن التنمية الاقتصادية منذ عام 2011<sup>(3)</sup>.

أما بالنسبة لجيل الشباب، فإن البطالة التي مثلت مشكلة حقيقية لديهم في السنوات التي سبقت 2011، والتي تراوحت بين 30 ٪، فإنه بعد خمس سنوات أصبح الوضع أكثر سوءاً، حيث قدرت البطالة بنحو 35

<sup>(1)</sup> Zouhir Gabsi, "Tunisia's youth: awakened identity and challenges post-Arab Spring", *British Journal of Middle Eastern Studies*, Vol. 46, Issue 1 (2019), p. 75.

<sup>(2)</sup> سارة يركيس و زينب بن يحمّد، "أهداف تونس الثورية لاتزال عالقة"، مؤسسة كارنيغي للسالم الدولي، ديسمبر 2018، صص 01-02. على الرابط: <https://bit.ly/3rEFwQW>. تاريخ الإطلاع 10 أبريل 2022.

<sup>(3)</sup> Prisca Jöst and Jan-Philipp Vathauer, "Socioeconomic contention in post-2011 Egypt and Tunisia: A comparison", in: Irene Weipert-Fenner and Jonas Wolff, *socioeconomic protests in MENA and Latin America*. Switzerland: Palgrave Macmillan, 2020, pp. 71-72.

٪ إلى 40 ٪<sup>(1)</sup>. وفي هذا الصدد تشير "سارة يركيس" (Sarah Yerkes) أنه بعد خمس سنوات من الثورة، التي شاهد فيها بعض الشباب التونسي أصدقاءهم يناضلون ويموتون من أجل حياة أفضل<sup>(2)</sup>. لا تزال البطالة تشكل مصدر قلق بالنسبة لجيل الشباب، فهي أكثر من ضعف معدل البطالة العام (أنظر الشكل رقم 12)؛ ففي عام 2016 مثلاً بلغ معدل البطالة بين الشباب 35.7 ٪ مقابل 15.5 ٪ من البطالة العامة في حين بلغ المتوسط العالمي 13.99 ٪ وفقاً لتقرير التنمية البشرية العربية لعام 2016. أما نسبة الشباب العاطلين عن العمل وليس لديهم تعليم أو تدريب فكانت مرتفعة للغاية، حيث بلغت 25.4 ٪ في عام 2013<sup>(3)</sup>. والأسوأ من ذلك، فإنه وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، أن نصف خريجي الجامعات الذين تقل أعمارهم عن 35 عاماً عاطلون عن العمل<sup>(4)</sup>، حيث بلغ معدل البطالة بين الخريجين 31.2 ٪ في عام 2017 و 31.6 ٪ في عام 2016، و 31.4 ٪ في عام 2014، و 33.2 ٪ في عام 2012. ويظهر أن معدلات البطالة بين الخريجين منذ عام 2012 لم تنخفض سوى انخفاضاً طفيفاً ولا تزال عند مستوى مرتفع، ويرجع ذلك إلى عدد الشباب الذين يدخلون سوق العمل كل عام والذي يفوق بكثير عدد الوظائف التي يتم إنشاؤها. وهو الأمر الذي يحيل هؤلاء المتخرجون إلى الانتظار، قبل العثور على الوظيفة الأولى بعد التخرج من التعليم العالي أو التعليم المهني، حيث يستغرق ذلك في المتوسط سنتين وأربعة أشهر<sup>(5)</sup>، وقد قدر في عام 2015 أن ذلك يتطلب من الخريجين ست سنوات كمعدل متوسط للحصول على عمل مستقر<sup>(6)</sup>. وفي ذات السياق تؤكد إحصاءات الحكومة التونسية نفسها أن مليون شاب يُعتبر بلا توظيف أو تعليم أو تدريب، وهو رقم مرتفع بشكل مذهل في بلد يبلغ عدد سكانه 11.2 مليون نسمة<sup>(7)</sup>.

(1) Roellin Jonas, *op.cit.* pp. 902.

(2) Sarah Yerkes, "Where have all the revolutionaries", Washington: Brookings Institution, 2017, p.17. Available at: <https://brook.gs/37tYJOx>. Accessed: April 15, 2022.

(3) Isabel Schaefer, *political revolt and youth unemployment in Tunisia*. Switzerland: Palgrave Macmillan, 2018, p. 27.

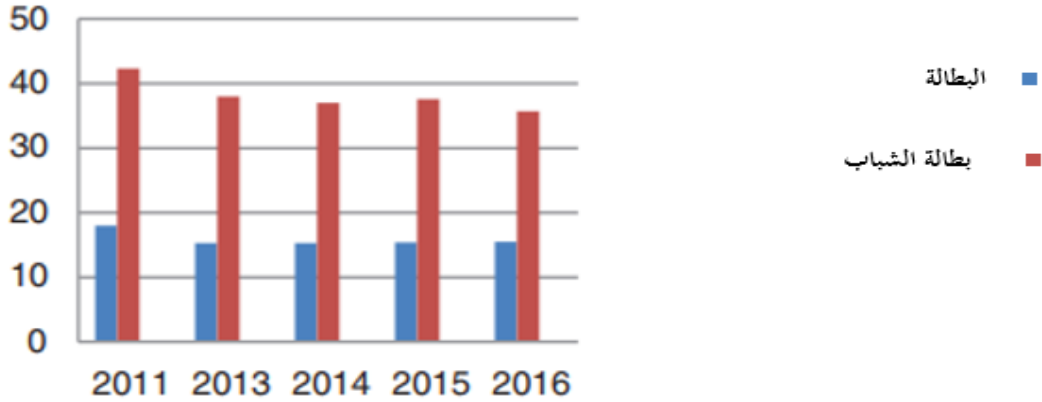
(4) Sarah Yerkes, *op.cit.* p.17.

(5) Isabel Schaefer, *op.cit.* p.27.

(6) سارة يركيس، زينب بن يحمّد، مرجع سابق، ص 05.

(7) Sarah Yerkes, *op.cit.* p.17.

الشكل رقم (12): معدلات البطالة العامة وبطالة الشباب (%).



- Isabel Schaefer, *op.cit.* p. 26.

المصدر:

كما هو معروف، كما كنا قد أشرنا في القسم النظري، أن النمو الاقتصادي وتطوير الرفاهية الاجتماعية كانت ظروفًا مهمة في صعود "جيل 1968" الأوروبي. ومع ذلك يبدو أن هذه الأطروحة قد تم ضحها في الحالة التونسية، فرغم صعود جيل الشباب، فإنه مازال يكافح من أجل كسب العيش في المقام الأول، حيث لازالت تشكل البطالة والفقر وعدم المساواة الاجتماعية إحدى اهتماماته الأكثر إلحاحًا، وذلك على حساب تطوره الإبداعي والتطلع أكثر إلى التغيير<sup>(1)</sup>. وقد كان ذلك محركًا للسخط الاجتماعي والهجرة غير الشرعية والانتحار واستمرار الاحتجاجات الاقتصادية والاجتماعية، فقد غادر 13% من خريجي الجامعات البلاد في عام 2014، ولم تتفوق في هذا المجال على تونس سوى لبنان والمغرب اللذين شهدا معدلات أعلى في المنطقة. ومع ذلك فإن التونسيين يشكلون اليوم أكبر عدد من المهاجرين غير الشرعيين عبر البحر إلى إيطاليا، وهم في معظمهم من فئة الشباب الساعين إلى تحسين أوضاعهم الاقتصادية، حيث أصبح هؤلاء ينظرون إلى تونس على أنها سلحفاة تلد أبناءها لتتخلى عنهم على الفور، مما يظطر الأبناء إلى ترك أمهم من أجل البقاء على قيد الحياة، وفي هذا السياق ظهر مفهوم "ابن السلحفاة" (Fils de tortue) الذي يستخدمه المهاجرون السريون الشباب، وهو استعارة تشير إلى الحاجة إلى مغادرة تونس والاعتماد على قدرات المرء الخاصة باعتبارها الطريقة الوحيدة لتحقيق الذات<sup>(2)</sup>. ومن جانب آخر وفي الفترة الممتدة بين 2011

<sup>(1)</sup> Roellin Jonas, *op.cit.* pp. 902-903.

<sup>(2)</sup> *Ibid.*, pp. 894-895.

و2016 إزداد عدد الأشخاص الذين يشنقون أو يحرقون أنفسهم 1.8 و3 مرات على التوالي<sup>(1)</sup>. وفي السياق ذاته تقدم لنا دراسة "انترناشونال ألرت"، التي سبق ذكرها، نسب أخرى ذات دلالة إحصائية أكثر، حيث يبدو أن الانتحار حرقا كان من بين التمثلات الاجتماعية التي ميزت منطقة القصرين الشمالية عن بقية المناطق الأخرى حيث صرح 48,5 % المستجوبين فيها بأنهم يعرفون شابا على الأقل أقدم على الانتحار حرقا<sup>(2)</sup>.

#### ■ الوضع الاقتصادي والاجتماعي لجيل الشباب: من حلم الاستقرار إلى تجديد الاحتجاج.

بين عامي 2011 و2015، تلقت تونس رأسا مالا سخيا من خلال التدفقات الوافدة من جميع المؤسسات المالية الدولية الكبرى، وبنوك التنمية، والشركاء الدوليين، الذي وصل إلى ما يقرب من سبعة مليار دولار أمريكي بأشكال مختلفة. وفي عام 2016، واصل الشركاء الدوليون دعمهم لتونس، حيث أنشأ البنك الدولي إطار شراكة قطري جديد من شأنه تزويد تونس بما يصل إلى خمسة مليارات دولار أمريكي في شكل قروض للمساعدة في استعادة النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل للشباب، وتقليل الفوارق بين المراكز الساحلية والمناطق المتخلفة. ومع ذلك فقد فشلت هذه التدفقات في توفير مخرج من المحن الهيكلية التي يواجهها الاقتصاد التونسي<sup>(3)</sup>، من بطالة الشباب الكاسحة والتهميش الاجتماعي كدوافع أساسية ولدت الثورة. وهو ما قذف بالعديد من التونسيين من جديد إلى أشواق اليأس بسبب عدم تحقيق الأهداف الأساسية للثورة<sup>(4)</sup>. ووفقا لإستقصاء أجرته مؤسسة البارومتر الإفريقي (Afro Barometer) عام 2018 لمواطنين تونسيين من 18 سنة فما فوق شكلت ضمنهم الفئة العمرية بين 18 سنة و36 سنة نسبة 37 %<sup>(5)</sup>، فقد أعرب 72 % من التونسيين أن الوضع الاقتصادي الراهن الذي يعيشونه "سيئ نسبيا" أو سيئا للغاية"، فيما قال 80 % أنهم يشعرون بأن تونس قد ظلت طريقها. كما أكد استطلاع كارنيغي لعام 2018 أيضا، أن 2 % فقط ممن استطلعت آراؤهم يعتقدون أن أوضاع البطالة تحسّنت منذ الثورة، فيما كانت وجهة نظر 40% في المئة ممن شملهم الاستطلاع أن الثورة لم تحقّق أي تحسّن على الإطلاق<sup>(6)</sup> (أنظر الشكل رقم 13).

(1) سارة يركيس و زينب بن يحمّد، مرجع سابق، ص 07.

(2) محمد علي بن زينة، ألفة لملوم ومريم عبد الباقي، مرجع سابق، ص 24.

(3) Amr Adly and Hamza Meddeb, "Beyond regime change: the state and the crisis of governance in post-2011 Egypt and Tunisia ", Irene Weipert-Fenner and Jonas Wolff, *op.cit.* p.48-54.

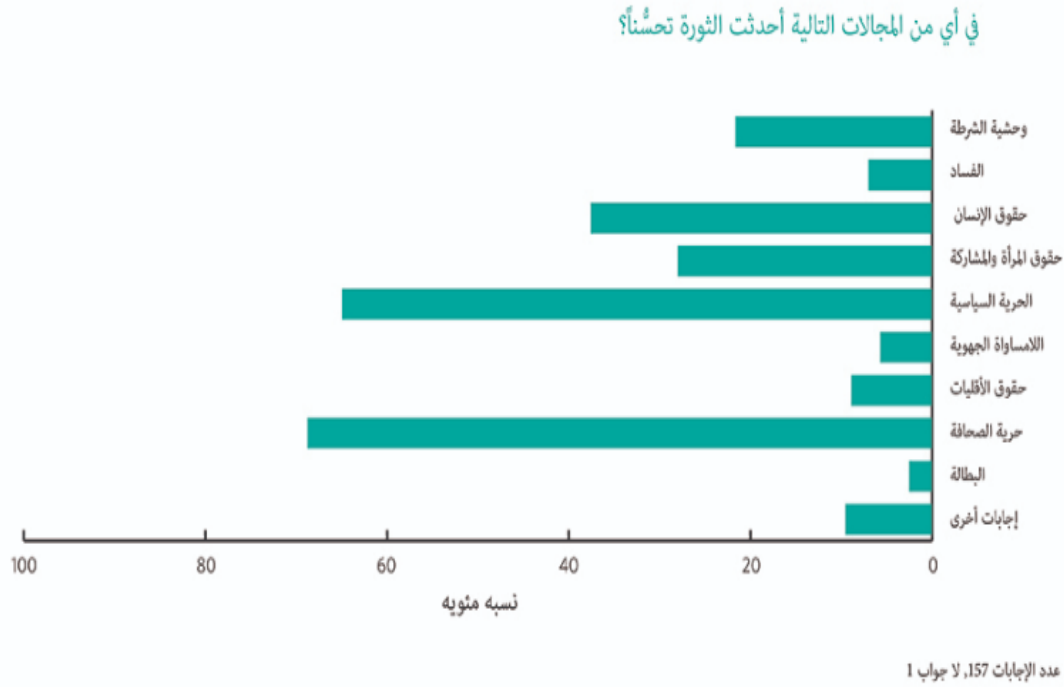
(4) سارة يركيس و زينب بن يحمّد، مرجع سابق، ص 04.

(5) Afrobarometer Round 7, "Summary of Results for Tunisia, 2018", September 2018. Available at: <https://bit.ly/3Mvkz3c>. Accssed: April 15, 2022.

(6) سارة يركيس و زينب بن يحمّد، مرجع سابق، ص 04.



### الشكل رقم (13): التحسينات منذ الثورة.



المصدر: سارة يركيس و زينب بن يحمى، مرجع سابق، ص 05.

وضمن هذا الوضع فقد مثل جيل الشباب، الذي تلقى تعليماً لا يتناسب مع احتياجات سوق العمل الفئة الكبيرة، ولا سيما الشبابات، حيث أن هذا الجيل لا يزال مستبعداً من الاقتصاد الرسمي، ولا يملك فرصة استكشاف الآفاق المستقبلية، بل وأكثر من ذلك لازال يعاني من الإحباط والعجز والتبعية للأسرة<sup>(1)</sup>، وهو ما دفعه إلى العودة للاحتجاج مجدداً، فكانت الاحتجاجات في تونس سمة ثابتة للعقد الذي أعقب الثورة، كما كانت المظالم الاجتماعية والاقتصادية بارزة بشكل واضح ومتزايد، حيث ظهرت بشكل تدريجي من خلال احتجاجات منخفضة الحدة، قبل أن تصل إلى ذروتها منذ بداية عام 2021<sup>(2)</sup>.

فمنذ عام 2015 عرفت تونس تغيرات حاسمة، حيث زادت الاحتجاجات الاقتصادية والاجتماعية بالمقارنة بأشكال الاحتجاج الأخرى. وعلى الرغم من إعلان الحكومة الجديدة بموجب تعيين "الحبيب الصيد" التزامها بالحد من البطالة وعدم المساواة الإقليمية وكذلك الاضطلاع بإجراء إصلاحات ضريبية جديدة وتقليل الإنفاق العام، إلا أن البلاد عرفت موجة من الاحتجاجات في مدن مختلفة. وكان من بين أهم الأحداث الاحتجاجية احتجاج محافظة "قفصة" في شهر مايو عندما انتقد المتظاهرون عدم وجود سياسات صناعية في المناطق

(1) Sarah Yerkes, *op.cit.* p. 95.

(2) Stephanie Daher, "Tunisia's 'Al-Ahyaa Al-Sha'Biya': socioeconomic grievances, mobilisation, and repression", civil society knowledge center, Lebanon Support, October, 2021, p. 04. Available at: <https://bit.ly/3xSKDAY>. Accessed: April 15, 2022.

النائية المهمشة. وخلال هذه الفترة الزمنية، وصل إنتاج الفوسفات في حوض التعدين إلى طريق مسدود بسبب الإضرابات وجلوس العاملين والعاطلين عن العمل أمام موقع المصنع، ومنع السكك الحديدية اللازمة لنقل الفوسفات. والملاحظ في هذا الاحتجاج هو أن الشباب العاطلين عن العمل والمطالبين بإنشاء وظائف جديدة، قد أصبحوا ممثلين مهمين في الاحتجاج<sup>(1)</sup>. وفي يناير 2016 إزداد عدد الاحتجاجات الاجتماعية والاقتصادية للشباب بشكل كبير، حيث عرفت البلاد أول احتجاج في هذا العام إنطلاقاً من وسط مدينة "القصرين" الواقعة في الجزء الداخلي المهمش في البلاد بعد أن توفي شاب عاطل عن العمل حينما كان يدين الفساد في إجراءات التوظيف في القطاع العام. وبعد أسبوع، انتشرت احتجاجات كبيرة عبر المناطق الجنوبية والداخلية المهمشة وأدت أخيراً إلى احتجاجات التضامن في العاصمة والأجزاء الشمالية من البلاد، حيث طالب المتظاهرون بإصلاحات اقتصادية وخلق فرص عمل جديدة وإنهاء تهيش المناطق الجنوبية والداخلية<sup>(2)</sup>.

وبحلول يناير 2021 إزداد تفاقم مؤشرات الأزمة الاقتصادية والمعيشية أكثر في تونس نتيجة انخفاض نسبة النمو إلى ما دون الصفر<sup>(3)</sup>، حيث سجل الاقتصاد التونسي خلال كامل سنة 2020 تراجعاً غير مسبوق بنسبة وصلت إلى - 8.8%<sup>(4)</sup>، كما استقرت نسب العاطلين عن العمل عند مستويات مرتفعة (16.2%)، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المواد وتراجع سعر صرف الدينار التونسي وتدني جودة الخدمات الصحية والتعليمية. ولعل مازاد الوضع الاقتصادي التونسي تعقيداً هو تداعيات "جائحة كوفيد19" التي أدت إلى تفاقم مظاهر العجز واستفحالها، جراء تراجع وتيرة الإنتاج، وارتفاع الأسعار وإحالة أعداد كبيرة من الفئات النشطة على البطالة، واستنزاف الميزانية العمومية من أجل اقتناء المستلزمات الصحية الطارئة وصرف المساعدات الاجتماعية<sup>(5)</sup>. هذا فضلاً عن الأزمة السياسية، التي أشرنا إليها سابقاً، والتي شابت السنة الأولى من رئاسة الرئيس "قيس سعيد"، حيث شهدت برلمان منقسم، وحكومتان فاشلتان، بالإضافة إلى احتدام

<sup>(1)</sup> Prisca Jöst and Jan-Philipp Vathauer, *op.cit.* p. 79.

<sup>(2)</sup> *Ibid.*, pp. 79-80.

<sup>(3)</sup> وحدة الدراسات السياسية المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "احتجاجات تونس الليلية: دوافعها وتداعياتها"، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021، ص 01. على الرابط: <https://bit.ly/3vca3aV>. تاريخ الإطلاع: 15 أبريل 2022.

<sup>(4)</sup> المعهد الوطني للإحصاء "النمو الاقتصادي للثلاثي الرابع من سنة 2020"، فيفري 2021، ص 04. على الرابط: <https://bit.ly/3xVLTmX>. تاريخ الإطلاع: 15 أبريل 2022.

<sup>(5)</sup> وحدة الدراسات السياسية المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مرجع سابق، ص 01

التوترات بين الرئيس والأحزاب السياسية، وخاصة حزب النهضة الإسلامي. هذا علاوة على الضغوط التي أحدثتها جائحة "Covid-19" على الرئيس "سعيد" أيضا في تعطيل تنفيذ أجدته التحولية(1).

وفي ظل هذه الظروف، كانت معالم الإحباط والاستياء المتزايدة بين التونسيين، وخاصة الشباب، واضحة تماما. جعلت المجلس الوطني للحقوق الاقتصادية والاجتماعية يدق ناقوس الخطر من خلال إصدار بيانات ودراسات ميدانية تؤكد على تفاقم مشاعر اللامساواة والظلم وتخلي الدولة عن تعزيز الحقوق الصحية والتعليمية والاقتصادية للشباب، مما أثار فيهم شعورا بالظلم وتصورهم لذاتهم كضحايا عنف الدولة(2). وقد أثار هذا الوضع مطلع 2021 احتجاجات مرتقعة النسق من حيث عددها وحدتها، حيث اندلعت الاحتجاجات الأولى بين شباب في حي غربي تونس، وقد استمرت لعدة أيام لتتحول في النهاية إلى مناوشات عنيفة، استعملت فيها الشرطة قنابل الغاز المسيل للدموع. وعلى نفس المنوال انتشرت الاحتجاجات لتشمل محافظات سوسة والقصرين وبنزرت وسليانة، مما أدى أيضا بالجيش للتدخل لحماية مختلف المنشآت. وقد نتج عن هذه الاحتجاجات اعتقال أكثر من 1600 شاب، ووفاة شاب في مدينة "سبيطلة" بعد أن أصيب بعبوة غاز مسيل للدموع(3). والملاحظ في هذا السياق، من زاوية التحليل الجيلي، هو أن العديد من المتظاهرين الشباب في عام 2021 كانوا بدرجة كبيرة من فئة المراهقين وقت الثورة وهم الآن يتحدون مع أولئك الذين قادوا انتفاضات 2011(4). وهي إشارة واضحة إلى بداية صعود الجيل مابعد الألفية أو الجيل "Z".

وردا على هذا الوضع، خرج الرئيس "قيس سعيد" لاسترضاء المحتجين الشباب في شوارع "المنهلة" مثلا قرب العاصمة تونس، وحثهم على عدم السماح للآخرين بالتلاعب بغضبهم وفقدهم، مكررا وعوده بالتغيير والتعافي الاقتصادي. معلنا بذلك عن إطلاق حوار وطني يضم سياسيين، ونقابات عمالية وشباب من جميع المناطق، بهدف تصحيح مسار الثورة الذي انحرفت عنه والمتمثل في قضايا العمالة والحرية والكرامة التي تم التعبير عنها منذ عقد من الزمن. وقد أتى الحوار أيضا ردًا على عدم قدرة الحكومات المختلفة على معالجة مشاكل انتشار البطالة والفساد وسوء الخدمات العامة(5).

ومع ذلك يبدو أن الوضع السياسي الحالي في تونس مازال يعيق عملية تعافي الوضع الاقتصادي والاجتماعي، حيث أن الصراع لازال قائما بين السياسات "القديمة" و "الجديدة" أو بين تطلعات جيل الشباب

(1) Alcinda Honwana, "The Revolution Continues: Young Tunisians Are Back in the Streets ", op.cit.

(2) عبدالسلام هرشي، مرجع سابق.

(3) Stephanie Daher, op.cit., p. 05.

(4) Alcinda Honwana, "The Revolution Continues: Young Tunisians Are Back in the Streets ", op.cit.

(5) Ibid.

الذي يتوق إلى التغيير السياسي، ورغبات جيل أكبر سنا متمسكًا بالسلطة. وعلى الرغم من أن الرئيس "سعيد" قد اعتنق دافع الشباب للتغيير، إلا أن موقعه كطرف خارجي عن الهيكلة الحزبية لا يزال يعيق قدرته على تحويل النظام من الداخل<sup>(1)</sup>. وعلاوة على ذلك فقد بدأت تبرز معارضة ضمن فئة الشباب اتجاه الاجراءات الاستثنائية التي أقدم عليها "سعيد" وذلك خوفا من العودة إلى التلازمية السلطوية التي هيمنت على التاريخ السياسي التونسي منذ بورقيبة إلى بن علي.

ومن هذا المنطلق يمكن أن نجادل في الأخير مع "عبد السلام هرشي" الباحث في تجربة تونس مع الفساد منذ الاستقلال، بأنه لا يوجد اليوم في تونس طرف سياسي قادر على استيعاب هذا الجيل وفهم احتجاجاته، ويرجع ذلك لسببين رئيسيين: يتمثل الأول في الاختلاف الحاصل في التصورات بشأن شكل تونس في المستقبل، حيث يسعى هذا الجيل الجديد إلى الوصول إلى نظام تونسي ديمقراطي بالكامل يعطي الأسبقية للمحاسبة قبل المصالحة، وأن تكون مكافحة الفساد ممارسة على أرض الواقع أكثر من كونها شعارات فحسب. كما يجب على هذا النظام الديمقراطي أن يعمل وفقا لاستراتيجية تنمية تواكب التطورات العالمية، تطبق فيه العدالة الاجتماعية والاقتصادية. أما السبب الثاني فيمكن في رفض الشباب لكل ما هو سياسي وهي معضلة يرى ناشط المجتمع المدني "محمد برهومي" أن حلها أيضا يكمن في تبني استراتيجية واضحة لمكافحة الفساد السياسي، ويقول "إن الطريقة الوحيدة لتنقية الأجواء السياسية في تونس هي رؤية محاسبة حقيقية للفاستدين من الطبقة السياسية، من أجل عودة الأمل إلى جيل الشباب بشكل عام وإقباله على العمل السياسي مرة أخرى"<sup>(2)</sup>.

<sup>(1)</sup> Ibid.

<sup>(2)</sup> عبدالسلام هرشي، مرجع سابق.

الخاتمة

يبدو أن دراسات الأجيال الاجتماعية في بداية القرن العشرين قد شكلت مداخل أساسية لبروز مفهوم الأجيال السياسية كمجالاً بحثياً بارزاً في الدراسات السياسية، منذ خمسينيات القرن الماضي، حيث بدأ الاهتمام برصد وتحليل مختلف الأحداث التاريخية الحاسمة والأنماط الجيلية لحركات الشباب عبر مراحل تاريخية ونطاقات جغرافية مختلفة. وقد كشفت هذه الأحداث بالفعل على وجود وعي جيلي مشترك أظهر الشباب كجيل فريد يسعى لتحقيق التحرر والتغيير الاجتماعي والسياسي. غير الاحتجاجات الطلابية التي عرفها عقد الستينيات من القرن الماضي، كانت أكثر التعبيرات النموذجية عن الأجيال السياسية، حيث ظهرت عدة تسميات "كجيل 68" وجيل "طفرة المواليد" (Baby-Boomers)، إشارة إلى طفرة جيلية مثلتها فئة الشباب كجيل يشعر بعدم اليقين اتجاه المحيط الاجتماعي والسياسي القائم. فكانت النتيجة أن عرفت المجتمعات في سياق عالمي، توليد أجيال سياسية تتميز بسلوك ومواقف اجتماعية وسياسية مناهضة لجيل الكبار والحكومات والسياسات القائمة على حد سواء، حيث أفضى الوضع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي القائم إلى بروز جيل سياسي جديد ذو ثقافة وقيم مضادة مناهضة بشكل جذري لجيل الكبار، يعمل على التغيير الاجتماعي بشكل عام. وهو ما رسم صورة واضحة للصراع بين الأجيال من خلال تحدي أجيال الشباب كمجموعات واعية بالعمر للفئات العمرية الأكبر سناً أو الأجيال الأكبر سناً والتمرد عليها، غير أن الصراع الجيلي لم يتوقف مع الأفواج الأكبر سناً فحسب، فسرعان ما ارتسمت صورة أخرى للصراع بين مختلف وحدات التوليد الجيلي لأجيال الشباب حيث ظهرت في الكثير من المواقع الزمنية والنطاقات الاجتماعية كمجموعات مختلفة (اليسار أو اليمين السياسي، المعتدل أو المتطرف) تتنافس مع بعضها البعض من أجل السيطرة على الحركة الأكبر في المجتمع.

ومن هذا المنطلق، وكما أظهرناه من خلال مختلف المسوحات النظرية والأمبريقية، وبالنظر إلى أبعاد الزمن البيولوجي للفئات العمرية (جيل الشباب وجيل الكبار) والوعي الجماعي المشترك خلال حقبة تاريخية معينة والأحداث التاريخية، يظهر أن دراسة الأجيال السياسية تحكمه عدة منطلقات منهجية هي: تأثيرات مسار الحياة والخبرات المجتمعية التي يتم مشاركتها بشكل جماعي من قبل مجموعة عمرية معينة، وأخيراً تأثيرات الفترة التاريخية التي تلعب دوراً حاسماً في ظهور الأجيال السياسية مثل الطريقة التي أثرت بها الإتجاهات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وبشكل تراكمي في بروز الجيل السياسي الذي حرك ماعرف بالربيع العربي عام 2011، إنطلاقاً من تونس.

واستناداً إلى هذا، وقبل المرور إلى النتائج المتعلقة بالأجيال السياسية والتغيير السياسي في سياق الثورة التونسية عام 2011، وفي إطار السياق العام للأجيال السياسية في القرن العشرين، ومن خلال محاولتنا

وضع مصفوفة منهجية للأجيال السياسية التونسية كحالة للدراسة وتحليلها ضمن السياق السلطوي المحض الذي ميز عقود ما بعد الاستقلال. فقد توصل التحليل ضمن هذه الأطروحة أن الأجيال السياسية التونسية، لم تخلو أيضا من أوجه الصراع الجيلي حول وجهات النظر السياسية بين جيل الشباب (جيل الستينات) وجيل الكبار الذي مثله "جيل بورقيبة" أو جيل خريجي الجامعة الفرنسية من النخبة والمتقنين الذي أحكم سيطرته على زمام الدولة. وقد ظهر ذلك بصورة واضحة في الفترة الممتدة بين 1956-1987، حيث كان اليسار، على غرار ما حدث في سياق عالمي، ملجأ لتحقيق آمال جيل الشباب الأفقر والأصغر سناً، حيث كانت حركة آفاق قطبا لليسانر الجديد الذي خرجت منه العديد من التنظيمات الطلابية والثقافية منذ ستينات القرن الماضي. كما شكلت في المقابل الحركة الإسلامية كوحدة توليد جيلي، ضمت أولئك الشباب المتخرجين من الجامعات العربية أو التونسية، سياقاً آخرًا للصراع الجيلي بين شباب الحركة الإسلامية وجيل بورقيبة. وبذلك أمكن القول أن جيل الستينات والسبعينات في تونس قد كان متوافقاً تماماً مع السياق العالمي للحركات الشبابية المطالبة بالإصلاح وزيادة المشاركة السياسية ومعارضة النموذج السياسي والاجتماعي البورقيبي، علاوة على مناهضة الإمبريالية. وفي هذا السياق أيضاً لابد من تسجيل حقيقة مهمة وهي أن هذه الفترة في تونس لم تخلو أيضاً من التنافس والصراع بين وحدات توليد جيل الشباب، وهو ما حدث بالفعل بين شباب الحركة اليسارية والحركة الإسلامية.

ومع ذلك فإن جيل الستينات في تونس كجيل سياسي وبالرغم من إظهاره لثقافة ووعي جيلي جديد، فإن النشاط الشبابي سواء في اليسار أو الحركة الإسلامية لم يستطعوا تغيير المجتمع والسياسة وفقاً لمنطلقاتهم الثقافية والسياسية، وأكثر من ذلك فقد تحول هذا الجيل إلى جيل مستقطب من طرف جيل الكبار لاسيما في عهد النخبة النوفمبرية الممثلة في نظام بن علي، وهو الوضع الذي عرفه النشاط الجامعي في ظل حزب التجمع الدستوري الديمقراطي.

وإذا كان النشاط السياسي من أجل التغيير الاجتماعي والسياسي قد شكل السمة البارزة لأجيال الشباب خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، فإن القرن الواحد والعشرين، ومن خلال ما تمت مناقشته في هذه الدراسة، قد كشف لنا عن حقيقة في غاية الأهمية وهي أن المظاهرات والاحتجاجات الشبابية في هذا القرن، لا سيما مع الصعوبات الاقتصادية التي برزت مع النيوليبرالية والانهايار الاقتصادي في أعقاب الأزمة المالية لعام 2008، قد شكلت طفرة جيلية استحدثت مكانتها ضمن المناقشات السابقة حول الأجيال السياسية، كما شكلت دفعة جديدة للعديد من الأبحاث المعاصرة في العلوم السياسية والاجتماعية بصفة عامة حول الأجيال، حيث عادت المقاربة الجيلية من خلال نمط جيلي جديد يختلف عن أنماط أجيال الشباب السابقة من حيث

السياق الاجتماعي والثقافي، فظهرت عدة تسميات كتعبير "جيل الألفية" و"جيل ما بعد الألفية". هذه الأجيال هي عكس الحركات الجيلية التقدمية السابقة، فهي تميل إلى الابتعاد عن الممارسة التقليدية السابقة، واللجوء إلى التخطيط والتعبئة عبر الوسائط الرقمية ضمن تواصل أفقي بلا قيادة.

وضمن هذا السياق، وبالوصول إلى الحراك الجيلي في تونس في عام 2011 والذي تمثل في موجة من الاحتجاجات الشبابية الغير مسبوقه في التاريخ السياسي التونسي، فقد أبانت الدراسة من خلال قياس ماحدث في العالم العربي عام 2011 بمفاهيم الثورة ومعايير الوضع الثوري عن:

- **أولاً:** استيفاء الاحتجاجات التونسية الحد الأدنى من معايير التغيير الثوري، فبغض النظر عن النجاح الثوري الكامل الذي يفضي عادة إلى تغييرات هيكلية عميقة على المستوى الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وحتى الرمزي، إلا أنها كانت كافية لإحداث التغيير السياسي وانهيار النظام القائم.

- **ثانياً:** بروز جيل الشباب أو "جيل الألفية التونسي" كحركة أفقية غير مؤسسية متصلة بشكل كبير عن طريق شبكة الأنترنت. استحوطت بفضلها أيضا انتفاضة تونس عام 2011 توصيف الاحتجاجات الجماهيرية الجديدة التي اقترنت بمظالم ومطالب مشتركة تتعلق بالديمقراطية والقضايا الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالبطالة والفقر والفساد، التي أرسنها النزعة الكليبتوقراطية لنظام زين العابدين بن علي، والتي كان تأثيرها أكثر وطأة على جيل الشباب.

- **ثالثاً:** وعلى مستوى إختبار جيل الشباب كفاعل حاسم في الثورة التونسية، كإحدى المتغيرات الرئيسية في إشكالية هذه الدراسة، فقد أثبت التحليل الكمي والنوعي أن جيل الشباب، وبدرجة كبيرة "جيل الألفية"، قد شكل الفئة العمرية الغالبة (من 18 سنة حتى 35 سنة) في تحريك عملية التغيير السياسي عام 2011، وقد بدى هذا واضحا من خلال نسب الوفيات أثناء الإشتباكات التي ضمت غالبية شباب الأحياء الفقيرة والمناطق المهمشة، وبإعتراف جيل الكبار الذي أعطى مكانة جديدة لهؤلاء الشباب في أحيائهم بعدما كان ينظر إليهم على أنهم الجيل الأضعف من حيث المشاركة المدنية والسياسية من أي جيل سابق.

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى نتيجة مهمة ميزت دراسة الحراك الجيلي في تونس وهي أن جيل الشباب والجيل الأكبر سنا لم يواجهوا اللحظة الثورية كحلظة تاريخية بشكل مختلف، حيث لم يكن هناك صراع بين الجيلين، بل وعلى العكس من ذلك فقد شهد هذا الحدث التاريخي تحالفًا واسعًا شمل جيل الشباب والجيل الأكبر سنا من النقابيين والمحامين والصحفيين والمعلمين والمواطنين وحتى النخب السياسية للجيل الأكبر سنا.



- **رابعاً:** لقد لاحظنا خلال هذه الأطروحة ميل البعض إلى محاولة نزع صفة الجيل السياسي على جيل الثورة التونسية بسبب الإغتراب السياسي الذي عاشه في ظل نظام زين العابدين بن علي، إلا أن ما تم تحليله في الكثير من جوانب هذه الدراسة أسفرت عن نتائج أكثر واقعية تجعل من غير الممكن نزع هذه الصفة أي سمة "الجيل السياسي" عن جيل الثورة التونسية، حيث تبين أن هذا الأخير كان لديه الوعي والقدرة على الإنخراط في السياسة بطرقه الخاصة تمثلت في القطيعة مع الهياكل السياسية التقليدية حيث أصيب جيل الألفية التونسي بخيبة أمل من النخب السياسية على اختلاف توجهاتها وفضل المشاركة السياسية عبر شبكات وحركات احتجاج أفقية بلا قيادة. وقد تمثل ذلك بشكل واضح في المعارضة والتعبئة السبرانييتين قبيل وأثناء الثورة من خلال خلق مساحات جديدة للممارسة السياسية عبر الشبكات الاجتماعية الإلكترونية.

أما فيما يتصل بدنامية الأجيال الساسية التونسية بعد عملية التغيير السياسي عام 2011. فقد توصلت الدراسة في نهاية المطاف إلى:

- **أولاً:** تأكيد الإفتراضات التي استندنا عليها منذ البداية، حيث أن التكامل والتضامن بين الأجيال السياسية في تونس عام 2011، لم يكن سوى وضعاً مؤقتاً، خلال اللحظة الثورية، فسرعان ما غلب عليه طابع الصراع والاختلافات، حيث أصبح جيل الشاب ينظر للجيل الأكبر سناً بأنه جيل غير محترم وفساد لم يعمل على حلحلة المشاكل الجوهرية التي كانت وراء الثورة، وأكثر من ذلك فقد كان المستفيد الأكبر من عملية التغيير السياسي حيث بادر لإنشاء الأحزاب السياسية وتنمية موقعه في الساحة السياسية والمجتمع بصفة عامة، وقد نتج عن هذا الوضع عدم ثقة جيل الشباب في الممارسة التقليدية. ومع ذلك فإن الشباب لم يفقد سمات "الجيل السياسي" والوعي الجيلي، حيث كان أكثر حساسية تجاه الوضع السياسي والاقتصادي، وهو ما دفعه مجدداً للإحتجاج من جديد والاستمرار في الدعوة للتغيير الجوهري والجزري. ومن هذا المنطلق تتبدى لنا نتيجة مهمة حول جانب آخر من جوانب الإشكالية الرئيسية التي طرحناها في هذه الدراسة، وهي أن الجيل الأكبر سناً لازال يسيطر على توجيه السياسة بشكل عام.

- **ثانياً:** على الرغم من أن الرئيس قيس سعيد قد استطاع حشد الشباب للمشاركة السياسية مجدداً والتصويت عليه، إلا أن ذلك لم يخرج عن سياق وجهة نظر جيل الشباب إلى "قيس سعيد" كطرف مستقل عن السياسة الحزبية التقليدية. ومع ذلك يبدو هذا غير حاسم بالنسبة لجيل الشباب لتوجيه السياسة والمجتمع، حيث تبقى هناك الحاجة إلى الإنخراط في فضاء السياسة التقليدية ضرورة ملحة من أجل تنشئته السياسية،

حيث أن السيطرة على الفضاء المادي من خلال الاحتجاجات واحتلال الشارع يحتاج إلى ترجمته على مستوى السياسة الرسمية.

وبشكل عام فإنه لا يزال من المبكر الحكم على تحرك تونس نحو تغيير سياسي بالكامل، حيث أن عملية التغيير السياسي لعام 2011، ما تزال محكومة بعدة تطورات سياسية واقتصادية في المستقبل، هذه التطورات التي لا تزال ديناميكية للغاية، والتي بدورها أيضا من تحسم سيطرة جيل على حساب آخر على حركة التغيير السياسي، خاصة في ظل استمرار هيمنة الجيل الأكبر سنا على السلطة، وظهور "الجيل الخطأ" كوحدة جيلية أكثر راديكالية ضمن جيل مابعد الألفية. وهو ما كشف أيضا عن وجه آخر للصراع الجيلي داخل وحدات التوليد الجيلي لجيل الشباب، مع من يطلقون على أنفسهم "الجيل الخطأ"، حيث اتضح من خلال التحليل، كيف أن معظم وحدات جيل الشباب ينظرون لهم بأنهم قد تجاوزوا الأخلاقيات التونسية من خلال الإفراط في الدعوة للتححرر كالمثلية مثلا.

#### ■ توصيات الدراسة:

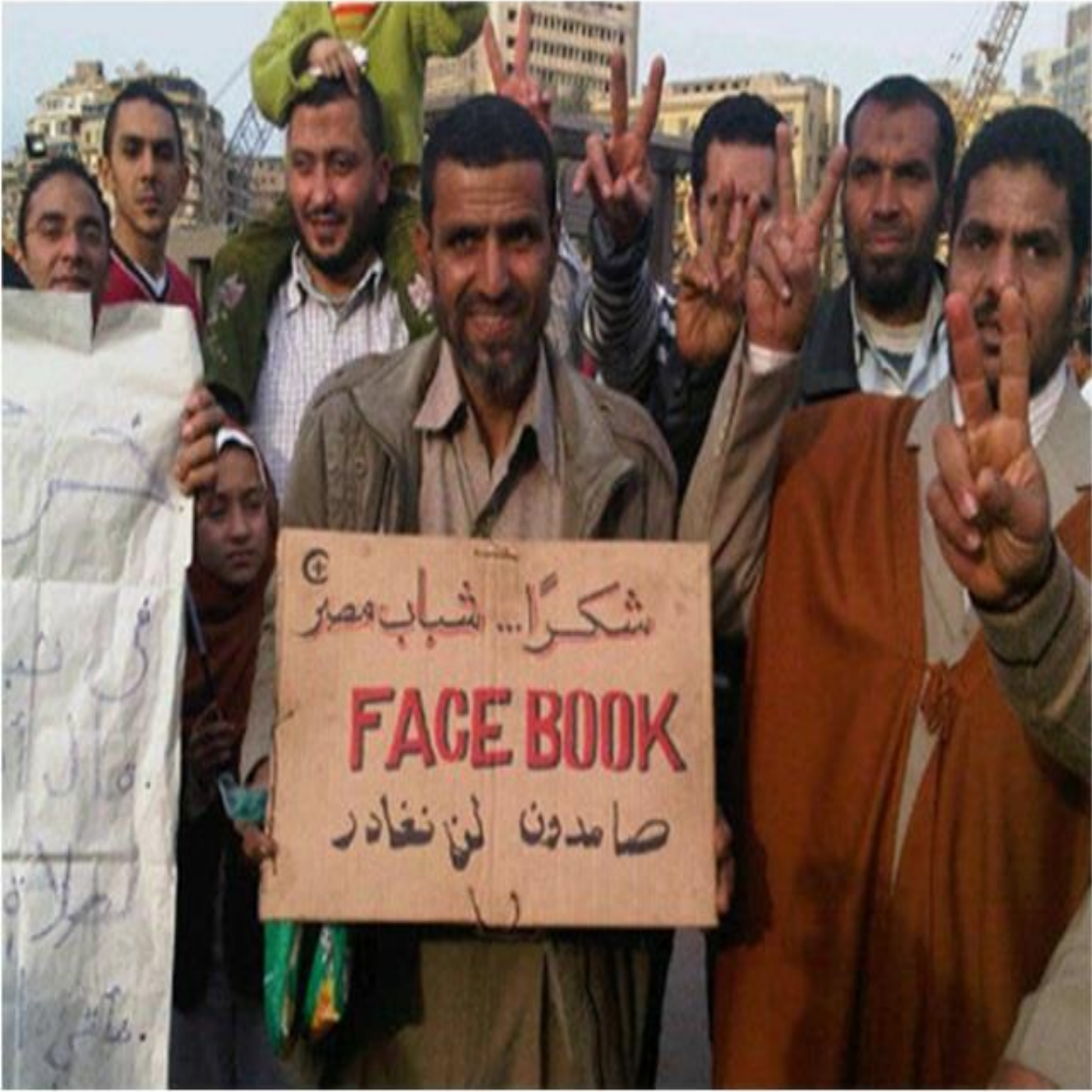
من خلال ما تم تحليله ضمن هذه الأطروحة وما ارتكزت عليه من أدبيات، يبدو أن دراسة مسألة الأجيال السياسية في السياق العربي بصفة عامة مازالت تتطلب المزيد من البحث في المستقبل ولا سيما على المستوى الأمبريقي وحتى على المستوى النظري، وذلك باعتماد نهج متعدد التخصصات أو المراسي المعرفية. (كعلم الاجتماع السياسي، وعلم النفس السياسي، والديمغرافيا والاقتصاد السياسي).

أما فيما يرتبط بدراسة الأجيال السياسية في الحالة التونسية، خاصة جيل الشباب، بعد ثورة 2011. يبدو أنها ستكشف عن تطورات أخرى في المستقبل. وبالتالي فمجال البحث فيما يرتبط بالأجيال السياسية التونسية مازال ينتظر نتائج حاسمة، خاصة فيما يتعلق بحسم نتيجة الصراع الجيلي القائم بين جيل الكبار وجيل الشباب حول السيطرة على حركة التغيير السياسي خاصة على مستوى أوجه الممارسة السياسية التقليدية.

وأخيرا، فإن المطلوب من النخب السياسية التونسية الممثلة بشكل كبير في جيل الكبار، والذي لا يزال متمسكا بالسلطة، هو تجاوز فكرة عدم امتلاك جيل الشباب لخبرة الممارسة السياسية، وتعزيز الاعتراف به داخل أطر الممارسة السياسية التقليدية، وهو من شأنه تشجيع ثقة هذا الجيل في هذا النمط من الانخراط في السياسة. علاوة على ذلك يبدو أن عامل الازدهار الاقتصادي (عامل الوجود المادي)، لهذا الجيل، يبقى تحقيقه حاسما من قبل جيل الكبار، الذي لا يزال مهيمنا، وذلك من أجل تعزيز ثقة الشباب في أطر الممارسة السياسية التقليدية (السياسة الحزبية على سبيل المثال)، حيث أن جيل الشباب سيبقى في حاجة إلى تلقي بعض القيم ضمن سلسلة تعاقب الأجيال كما تمت الإشارة، في هذه الأطروحة مع عالم الأجيال كارل مانهايم.

الملاحق

الملحق رقم (01): "شكرًا لك يا Facebook" ميدان التحرير، القاهرة 2011.



Ethan Zuckerman, *op.cit.*, p. 152.

المصدر:

الملحق رقم (02): القائمة الإسمية للمصدرين التونسيين للإسمنت إلى ليبيا.

A-119

القائمة الأولى للمصدرين للإسمنت (إلى ليبيا)

→ 1<sup>re</sup> liste

1<sup>re</sup> Société HEDRUBAL: Ahmed Nacef - H. Jendoubi

2<sup>re</sup> Société AMANA & GAMMA: Ayachi Saïdi - Faïd B.A.

3<sup>re</sup> Société CBC (Boulogne Business): Amos & Rim Mahjoub

4<sup>re</sup> Galaxy Trade Co: Karim Ben Hammis - Nojhat B.A.

5<sup>re</sup> Société EBCI: Belhira Letaïf - Karim B.A.

6<sup>re</sup> SOTTRA: Nacem Trabelsi & 17<sup>ed</sup> associés

7<sup>re</sup> I.T.C.: Imed Trabelsi

→ 2<sup>de</sup> liste après feu vert de salon & disponibilité

8<sup>re</sup> LBA Trading: Amine Dhike (Pelle Nelly)

9<sup>re</sup> Chahbani Trading: Sami Chahbani (Pelle Nelly)

10<sup>re</sup> à 12<sup>re</sup>: 3 unités exportateurs traditionnels vers  
la Libye à identifier (à voir)

- WAFR Libya: Prop. Triouche (Nouveau site)

- Nouvelles Unités

- Ghannouchi ? ? Alstom & 100% Africa → voir

A-120

Le 20/5/2008

1<sup>ère</sup> - liste des exportateurs de ciment (vers Libye)

1000  
5000

1<sup>ère</sup> Société HASDRUBAL : M. Joudouli - Ahmed Nacef

2<sup>ème</sup> Société AMANA et GAMMA : Ayoub Saïdi - Ferid B.A.

3<sup>ème</sup> Société Challenge Business C<sup>ie</sup> : Asma et Ryas Haljoub

4<sup>ème</sup> Galaxy Trade C<sup>ie</sup> : Karim Ben Hassine - Nejet B.A.

5<sup>ème</sup> Société ERCI : Bchira Letouf - Nabila B.A.

6<sup>ème</sup> SOTTRA : Med Joudouli - Nacef Trabulsi

7<sup>ème</sup> I.T.C. : Imed Trabulsi  
(en sa demande)

8<sup>ème</sup> - liste des exportateurs (après fin juin et selon les disponibilités)

8<sup>ème</sup> LBA Trading : Amine Mlika (fils de Hedi)

9<sup>ème</sup> CHANBANI Trading : Sami Chabani (fils de Sadi)

10<sup>ème</sup> à 12<sup>ème</sup> : 3 autres exportateurs traditionnels vers la Libye (à voir)

jusqu'à 20

1000<sup>+</sup> / M<sup>3</sup>

المصدر: اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد، تقرير تقصي الحقائق حول الرشوة والفساد، تونس، أكتوبر 2011. على الرابط: <https://bit.ly/38zJrYQ>. تاريخ الإطلاع: 10 فيفري 2022.

## قائمة المصادر والمراجع

## أولاً: باللغة العربية

## أ- المصادر:

1- القرآن الكريم، سورة النساء، الآية 11.

## ب- كتب وفصول في كتب:

1- ابن خلدون عبد الرحمن، المقدمة: ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاشرهم من ذوي السلطان الأكبر. مراجعة: سهيل زكار، الجزء الأول، بيروت، لبنان: دار الفكر للطباعة والنشر

والتوزيع، 2001.

2- أبو رمان محمد سليمان، ما بعد الاسلام السياسي: مرحلة جديدة أم أوهام أيديولوجية. عمان: مؤسسة فريديش ايبيرت، 2018.

3- البشير التركي "الإعلام في قبضة صانع التغيير"، في: عميرة علية الصغير وآخرون، الثورة في تونس من خلال الوثائق، تونس: المطبعة المغربية لطباعة وإشهار الكتاب، 2012.

4- التايب عائشة، "الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للثورة في تونس"، في: محمد مالكي وآخرون، ثورة تونس: الأسباب السياقات والتحديات. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012.

5- التميمي سونيا، "الشباب التونسي ووسائل المشاركة غير التقليدية: كيف ينتج القمع وسائل مقاومته؟" في: أحمد الساري ومحمد العتاجي وآخرون، جيل الشباب في الوطن العربي ووسائل المشاركة غير التقليدية من المجال الافتراضي إلى الثورة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

6- التيزاوي حمادي، "الحساسية الاجتماعية المفرطة لاقتصاد محلي هش وغير مهيكّل"، في: أحمد خواجه وآخرون، الثورة التونسية: القادح المحلي تحت مجهر العلوم الإنسانية. إشراف المولدي الأحمر، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

7- الحامدي بشير، "الحوض المنجمي منطقة مستغلة مفرقة ومهمشة"، في: عميرة علية الصغير وآخرون، الثورة في تونس من خلال الوثائق، تونس: المطبعة المغربية لطباعة وإشهار الكتاب، 2012.

8- الرحموني محمد، العلمانيون في تونس صراع الفكر والسياسة. بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2013.

9- الساري أحمد وآخرون، (إشراف محمد العتاجي)، جيل الشباب في الوطن العربي ووسائل المشاركة غير التقليدية من المجال الافتراضي إلى الثورة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.



- 10- الموليدي الأحمر، "إنهيار معدلات التبادل في سوق سياسية مزيفة"، في: أحمد خواجه وآخرون، الثورة التونسية: القادح المحلي تحت مجهر العلوم الإنسانية. إشراف المولدي الأحمر، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.
- 11- الأيوبي ن. نزيه، تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط. تر: أمجد حسين، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.
- 12- بارنجتون مور، الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية، ترجمة: أحمد محمود، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008.
- 13- بن زينة محمد علي، "جيل الثورة: قراءة سوسيوديمغرافية في تحولات واقع الشباب في سيدي بوزيد والقصرين ودورها في قيام الثورة التونسية"، في: أحمد خواجه وآخرون، الثورة التونسية: القادح المحلي تحت مجهر العلوم الإنسانية. إشراف المولدي الأحمر، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.
- 14- حافظ عبد الرحيم، الزبونية السياسية في المجتمع لعربي: قراءة اجتماعية سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس. بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.
- 15- حدوق وليد، "الثورة التونسية: قراءة في الخلفيات الاقتصادية - الاجتماعية"، في: محمد مالكي وآخرون، ثورة تونس: الأسباب السياقات والتحديات. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012.
- 16- حنة أرندت، في الثورة، تر: عطا عبد الوهاب، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008.
- 17- طرشونة لطفي، "منظومة التسلط في النظام السياسي التونسي قبل ثورة 14 يناير" في: محمد مالكي وآخرون، ثورة تونس: الأسباب السياقات والتحديات. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012.
- 18- بشارة عزمي، الثورة التونسية المجيدة، بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012.
- 19- غدنز أنتوني، علم الاجتماع. تر: الصياغ فايز، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

- 20- كحلو حاتم، "مدن الثورة التونسية من منظور التخطيط الحضري والتنمية المحلية"، في: أحمد خواجه وآخرون، الثورة التونسية: القادح المحلي تحت مجهر العلوم الإنسانية. إشراف المولدي الأحمر، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.
- 21- لوميل يانيك، الطبقات الاجتماعية. تر: الحداد جورجيت، بيروت لبنان: دار الكتاب الجديدة المتحدة، 2008.
- 22- صميده سامية، "النار التي أحرقت البوعزيزي"، في: أحمد خواجه وآخرون، الثورة التونسية: القادح المحلي تحت مجهر العلوم الإنسانية. إشراف المولدي الأحمر، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.
- 23- نيكولا بو وكاترين غراسيائي، حاكمة قرطاج: الإستيلاء على تونس، تر: عمر بن ضو، كمال البجاوي وآخرون، تونس: دار محمد علي الحامي، 2011.
- 24- هانك جونستون، الدول والحركات الاجتماعية. ترجمة: أحمد زايد، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2018.
- 25- هنتجتون صامويل، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين. تر: عبد الوهاب علوب، الكويت: دار سعاد الصباح، 1993.

### ج- الدوريات ولمجلات:

- 1- الحوكي شاكر، "الشباب والثورة: هل تصلح المقاربة الجيلية أساسا لقراءة الثورة التونسية"، مجلة سياسات عربية، العدد 32 (ماي 2018).
- 2- بخوش مصطفى، "العنف السياسي وعلاقته بعمليات الديمقراطية: محاولة لفهم عنفية التحولات في المنطقة العربية"، مجلة دراسات شرق أوسطية، السنة 19، العدد 73 (خريف 2015).
- 3- بشير رياض، "التفاوت التنموي في تونس.. قبل الثورة وبعدها"، مجلة المستقبل العربي، العدد 468 (2018).

### د- المؤتمرات والندوات:

- 1- ضيف الله محمد، "الثورة والجامعة"، في عبد الجليل التميمي وآخرون، المؤتمر الخامس لمنندى الفكر المعاصر حول: الثورة التونسية والربيع العربي وأهمية التحولات الجيوسياسية. تونس: منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات ومؤسسة كونراد أديناور، 2012.

هـ - القواميس والموسوعات:

- 1- أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الأفرقيي المصري، لسان العرب، المجلد الرابع، بيروت: دار صادر، 1968.
- 2- سيسيل بيشو وآخرون، قاموس الحركات الاجتماعية. تر: عمر الشافعي، مصر: دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، 2017.

و- وصلات أنترنت:

- 1- الجمهورية التونسية، دستور تونس الصادر عام 1959 شاملا تعديلاته لغاية عام 2008، على الرابط: <https://bit.ly/2ZF2fBoK>، تاريخ الاطلاع: 2021/11/02.
- 2- اللجنة الوطنية لنقصي الحقائق حول الرشوة والفساد، تقرير نقصي الحقائق حول الرشوة والفساد، تونس، أكتوبر 2011. على الرابط: <https://bit.ly/38zJrYQ>، تاريخ الإطلاع: 10 فيفري 2022.
- 3- اللحظات الاولى لاعلان تولى بن علي رئاسة الجمهورية والقائه بيان 7 نوفمبر 1987. موقع يوتيوب، تحميل صابر بن زينة، على الرابط: <https://bit.ly/3vIIvsM>، تاريخ الاطلاع: 2021-12-20.
- 4- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "الشباب التونسيون ةتساؤلات الانتقال"، في مؤتمر الجيل والانتقال الديمقراطي في العالم العربي، 22-24 سبتمبر 2017. الرابط: <https://bit.ly/3bBXIM1>، تاريخ الاطلاع: 10 مارس 2022.
- 5- المعهد الوطني للإحصاء، "النمو الاقتصادي للثلاثي الرابع من سنة 2020"، فيفري 2021. على الرابط: <https://bit.ly/3xVLTmX>، تاريخ الإطلاع: 15 افريل 2022.
- 6- المعهد الوطني للإحصاء، المسح الوطني حول السكان والتشغيل لسنة 2008. تونس: المعهد. على الرابط: <https://bit.ly/3vGpXuV>، تاريخ الاطلاع: 2022-01-05.
- 7- عيادي ريم، سيليفا كولومبو وآخرون، الثورة التونسية فرصة للتحول الديمقراطي. مشروع "MEDPRO" آفاق المستقبل، المديرية العامة للبحث في المفوضية الأوروبية للبحث، 2011. على الرابط: <https://bit.ly/34QEaKr>، تاريخ الإطلاع: 2011/09/22.
- 8- عاشي الحسن، "التحديات الاقتصادية في تونس". بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2011. على الرابط: <https://bit.ly/3LTGSjz>، تاريخ الاطلاع 2021-01-05.
- 9- بشارة عزمي، في الثورة والقابلية للثورة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011. على الرابط: <https://bit.ly/3p6MkEE>، تاريخ الإطلاع: 2020-11-20.

- 10- محمد علي بن زينة، ألفة لموم ومريم عبد الباقي، شباب في الهوامش تمثلات المخاطر والسياسة والدين في تطاوين الشمالية والقصرين الشمالية ودوار هيشر، إنترناشونال ألرت، 2020. على الرابط: <https://bit.ly/3JE7xOU>. تاريخ الاطلاع: 2020-11-24.
- 11- مشروع قانون أساسي يتعلق بإجراءات خاصة بالمصالحة في المجال الاقتصادي والمالي. على الرابط: <shorturl.at/nEMOP>. تاريخ الاطلاع: 2015/10/18.
- 12- معهد إمرود كونسالتنغ، "البارومتر السياسي"، سبتمبر 2021. على الرابط: <https://bit.ly/3uOM4P3>. تاريخ الاطلاع: 2022-04-10.
- 13- هرشي عبد السلام، "الجيل الخطأ" يقود احتجاجات تونس"، مركز كارينغي للشرق الأوسط، ماي 2021. على الرابط: <https://bit.ly/3JJQdIg>. تاريخ الاطلاع: 2022/04/10.
- 14- وحدة الدراسات السياسية المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "احتجاجات تونس الليلية: دوافعها وتداعياتها"، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021. على الرابط: <https://bit.ly/3vca3aV>. تاريخ الإطلاع: 15 أفريل 2022.
- 15- يركيس سارة، بن محمد زينب، " أهداف تونس الثورية لاتزال عالقة"، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، ديسمبر 2018. على الرابط: <https://bit.ly/3rEFwQW>. تاريخ الإطلاع 10 أفريل 2022.

#### ثانيا: باللغات الأجنبية

- أ - كتب وفصول في كتب:**
- A- Books and book chapters:**
- 1- Alain Rouquié, "Changement politique et transformation des régimes ", dans Madeleine Grawitz et Jean Leca (dir.), **traité de science politique**, Paris, PUF, Tome 1, France: presses universitaires de France, 1985.
- 2- Aleya-Sghaier Amira, "The Tunisian revolution: the revolution of dignity", in: Ricardo René Larémont, **Revolution, revolt, and reform in North Africa: The Arab Spring and Beyond**. New York: Routledge, 2014.
- 3- Almudena Moreno and Urraco Mariano, " The Generational Dimension in Transitions: A Theoretical Review" , Vitor S´ergio Ferreira, **youth studies and generations values, Practices and Discourses on Generations**. Switzerland: MDPI, 2020.
- 4- Artem Uldanov and others, "Protest publics as the “triggers” of political changes in hybrid regimes: the cases of Tunisia, Morocco, and Egypt ", Nina Belyaeva and others, **protest publics: toward a new concept of mass civic action**, Switzerland: Cham, 2019.

- 5- Ayari Michaël, **le prix de l'engagement politique dans la Tunisie autoritaire: gauchistes et islamistes sous Bourguiba et Ben Ali (1957–2011)**. Coédition IRMC/Karthala, 2016.
- 6- Baltes Paul B., Reese Hayne W. and Nesselroade John R., **life span developmental psychology: introduction to research methods**. London: Lawrence Erlbaum Associates, 1988.
- 7- Beau Nicolas et Lagarde Dominique, **l'exception Tunisienne: chronique d'une transition démocratique mouvementée**. Paris: Editions du Seuil, 2014.
- 8- Ben Hammouda Hakim, **Tunisie: économie politique d'une révolution**. Bruxelles: Bibliothèque royale de Belgique, 2012.
- 9- Ben Romdhane Mahmoud, **etat, économie et société: ressources politiques, légitimation et régulations sociales**. Tunis: Sud Editions, 2011.
- 10- Benslama Fethi, **Soudain la révolution: Géopsychanalyse d'un soulèvement**, Paris: Éditions Cérès, 2011.
- 11- Berger Stefan and Nehring Holger, **The history of social movements in global perspective**. London, United Kingdom: Palgrave Macmillan edition, 2017.
- 12- Blin Myriam, "The political economy of IMF and world bank interventions: Is Tunisia really a model student?" In: Harrigan Jane and Al-Said Ahmed, (eds.), **aid and power in the arab world: The IMF and world bank policy-based lending in the Middle East and North Africa**. Basingstoke: Palgrave MacMillan, 2009.
- 13- Bloch Marc, **apologie pour l'histoire ou métier d'historien**. 2<sup>e</sup> édition, Paris: Librairie Armand Colin, 1952.
- 14- Bonnewitz Patrice, **classes sociales et inégalités: stratification et mobilité**. Paris: Bréal, 2004.
- 15- Braungart Richard et Braungart Margaret, "Les générations politiques", dans: Jean Crête et de Pierre Favre (dir.), **générations et politique**. Paris: Edition Economica, 1989.
- 16- Castells Manuel, **networks of outrage and hope social movements in the internet age**. 2<sup>nd</sup> Edition, UK : Polity Press, 2015.
- 17- Charles Tilly, **from mobilization to revolution**, New York: Random House, 1978.
- 18- Charrad, Mounira M., From Nationalism to Feminism: Family Law in Tunisia. In: Kathryn M. Yount and H. Rashad, **family in the middle east: ideational change in Egypt, Iran, and Tunisia**, United Kingdom : Routledge, 2008.

- 19- Chauvel Louis, **le destin des generations: Structure sociale et cohortes en France du xxe siecle aux années 2010**. 1<sup>re</sup> édition Quadrige, Paris: PUF, 2010.
- 20- \_\_\_\_\_, **Le destin des générations Structure sociale et cohortes en France au xx e siècle**. 2<sup>e</sup> édition, Paris: Puf, 2006.
- 21- Chenoufi. M, " Le rôle des mouvements d'étudiants tunisiens de 1900 à 1975", dans : L'organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture, **le role des mouvements d'etudiants africains dans l'evolution politique et sociale de l'Afrique de 1900 à 1975**. Paris : Éditions UNESCO/Le Harmattan, 1993.
- 22- Deborah L. Wheeler and Lauren Mintz, "New Media and Political Change: Lessons from Internet Users in Jordan, Egypt, and Kuwait", in: Richard L. Fox and Jennifer M. Ramos, **ipolitics: citizens, elections and governing in the new media era**, New York: Cambridge UP, 2012.
- 23- Demont Elisabeth, **La psychologie: Histoire, Concepts, Méthodes, Expériences**, France : Sciences Humaines Éditions, 2009.
- 24- Dobry Michel, **sociologie des crises politiques la dynamique des mobilisations multisectorielles**, 3<sup>e</sup> edition, Paris: Presses de Sciences Po, 2009.
- 25- Donatella della Porta and Mario Diani, **Social movements: an introduction**, 2<sup>nd</sup> ed, United Kingdom: Blackwell Publishing, 2006.
- 26- Drouin Vincent, **enquêtes sur les générations et la politique (1958-1995)**. Paris : L'Harmattan, 1995.
- 27- Edmund June and Turner Bryan S., **générations, culture and society**. Open University press, Philadelphia, USA: Buckingham, 2002.
- 28- Ekim Arbatli, "Shoulder to Shoulder Against Fascism: Publics in Gezi Protest ", in: Nina Belyaeva and others, **protest publics : Toward a new concept of mass civic action**, Switzerland: Cham, 2019.
- 29- Erdmann Gero and Kneuer Marianne, **regression of democracy? VS Verlag-für Sozialwissenschaften: Wiesbaden (Germany).**2011.
- 30- Fergany Nader, **Arab revolution in the 21st century? Lessons from Egypt and Tunisia**. London: Palgrave Macmillan, 2016.
- 31- Fienberg Stephen E. and. Mason William M. And others, "Specification and implementation of age, period and cohort models", Stephen E. Fienberg and William M. Mason and others, **cohort analysis in social research**. New York: Springer-Verlag, 1985.
- 32- Filiu Jean-Pierre, **la révolution arabe. Dix leçons sur le soulèvement démocratique**. Librairie Arthème Fayard: Paris: 2011.

- 33- Gérard Mauger, "Génération et rapports de génération", dans: Anne Quéniart et Roch Hurtubise, **l'intergénérationnel: Regards pluridisciplinaires**, Presses de l'EHESP: France, 2009.
- 34- Ghezlaoui Samir, "Le rôle de la cyberdissidence dans la révolution tunisienne de 2011", dans: Marcel Burger et autres, **Discours des réseaux sociaux: enjeux publics, politiques et médiatiques**, Belgique: De Boeck Supérieur, 2017.
- 35- Hachemi Abbès Mohamed, **Bourguiba et Nourira: Souvenirs et mémoires**. Volume 1, Paris: L'Harmattan, 2014.
- 36- Hafaiedh Abdelwahab, **choix publics d'éducation et culture citoyenne : Une étude intergénérationnelle sur le lien social et le lien citoyen chez les étudiants tunisiens. Série sociologie**, volume VII, Tunis : Université de Tunis, faculté des sciences humaines et sociales de Tunis, 2002.
- 37- Hamdi Samiha and Weipert-Fenner Irene, " Unemployed protests in Tunisia: between grassroots activism and formal organization", in: Irene Weipert-Fenner and Jonas Wolff, **socioeconomic protests in MENA and Latin America: Egypt and Tunisia in interregional comparison**. Switzerland : Palgrave Macmillan, 2020.
- 38- Hammami Sadok, " the three phases of Facebook: Social networks and the Public sphere in the Arab World: the case of the Tunisian revolution ", in: Lena Jayyusi and Anne Sofie Roald, **media and political contestation in the contemporary Arab World**, UK: Palgrave Macmillan, 2016.
- 39- Heberle Rudolf, **social movements: An introduction to political sociology**. New York: Appleton- Century-Crofts, 1951.
- 40- Henk A. Becker, **life. Histories and generations**. The Netherlands: ISOR/Faculty of social sciences, University of Utrecht Press Santow, 1990.
- 41- Honwana Alcinda, **the time of youth work, social change, and politics in Africa**. United States of America: Kumarian Press, 2012.
- 42- \_\_\_\_\_, **youth and revolution in Tunisia**. London: Zed Books Ltd, 2013.
- 43- J. king Stephen, **The Arab winter democratic consolidation, civil war, and radical Islamists**. United Kingdom: Cambridge University Press, 2020.
- 44- Jackson David, "The tunisian youth fallout: A look at youth voter apathy during the 2011 election", in: Terrence Hopmann and William Zartmann, **Tunisia: understanding conflict 2012**. Baltimore: John Hopkins University, 2012.

- 45- Jennie Bristow, **the Sociology of generations: New directions and challenges**. London: Palgrave Macmillan, 2016.
- 46- John Foran, "system change, not climate change: Radical social transformation in the twenty-first century", in: Berch Berberoglu, **The Palgrave Handbook of Social Movements, Revolution, and Social Transformation**, Palgrave Macmillan, Switzerland, 2019.
- 47- Jöst Prisca and Vathauer Jan-Philipp, " Socioeconomic Contention in Post-2011 Egypt and Tunisia: A Comparison", in: Irene Weipert-Fenner and Jonas Wolff, **socioeconomic protests in MENA and Latin America**, Switzerland: Palgrave Macmillan, 2020.
- 48- Judith Bessant, Rys Farthing and Rob Watts, **the Precarious Generation**. Routledge: United Kingdom, 2017.
- 49- Kallander Amy Aisen, "Friends of Tunisia": French economic and diplomatic support of Tunisian authoritarianism", in: Nouri Gana and others, **the making of the Tunisian revolution: Contexts, architects, prospects**. Great Britain: Edinburgh University Press Ltd, 2013.
- 50- Lamloum Olfa, **La Tunisie de Ben Ali: La société contre le régime**. Paris : L'Harmattan, 2002.
- 51- Laurel E. Miller, Jeffrey Martini, F. Stephen Larrabee and others, **Democratization in the Arab World Prospects and Lessons from Around the Globe**. Library of Congress Cataloging-in-Publication Data, RAND Corporation, 2012.
- 52- Lauren Langman and Tova Benski, Global Justice Movements: Past, Present, and Future, in Berch Berberoglu, **The Palgrave Handbook of Social Movements, Revolution, and Social Transformation**, Palgrave Macmillan, Switzerland, 2019.
- 53- Lawner Daniel, "Tunisian Civil Society Before and After the Revolution", in: Terrence Hopmann and William Zartmann, **Tunisia: understanding conflict 2012**. Baltimore: John Hopkins University, 2012.
- 54- Machado Colin, "Internal Security and Reform in Tunisia", in: Hopmann Terrence and Zartmann William (ed.), **Tunisia: Understanding Conflict 2012**. Baltimore: John Hopkins University, 2012.
- 55- Mannheim Karl, **le problème des générations**. Traduit par Gérard Mauger et Nia Perivolaropoulou, 2<sup>e</sup> édition, Paris: Armand Colin, 2011.
- 56- Martin Kohli, Age Groups and Generations: Lines of Conflict and Potentials for Integration, in Joerg Chet Tremmel, **a young generation under pressure? the financial situation and the "rush hour" of the cohorts**



- 1970–1985 in a generational comparison**, Heidelberg: Germany, 2010.
- 57- Masri Safwan. M, **Tunisia: an Arab anomaly**. New York: Columbia University Press, 2017.
- 58- Mentre François, **les générations sociales**. Paris: Edition Bossard, 1920.
- 59- Murphy Emma, **economic and political change in Tunisia from Bourguiba to Ben Ali**, New York: Macmillan St. Martin's Press, 1999.
- 60- N. Howard Philip and M. Muzammil Hussain, **democracy's fourth wave? digital media and the arab spring**, New york: Oxford university press, 2013.
- 61- Nabi Mahmoud Sami, **Making the Tunisian Resurgence**. Singapore: Palgrave Macmillan, 2019.
- 62- Nina Belyaeva and Victor Albert, "Self-organized publics in mass protests: an introduction", Nina Belyaeva and others, **protest publics: Toward a new concept of mass civic action**, Switzerland: Cham, 2019.
- 63- Nora Lafi, "The Arab Spring' in Global Perspective: Social Movements, Changing Contexts and Political Transitions in the Arab World (2010–2014) "in: Berger Stefan and Nehring Holger, **the history of social movements in global perspective**. London: Palgrave Macmillan, 2017.
- 64- Parolin Gianluca p, "Constitutions against revolutions: political participation in north Africa" , in: Paola Rivetti and Rosita Di Peri, **Continuity and change before and after the Arab uprisings Morocco, Tunisia and Egypt**. UK : Routledge, 2016.
- 65- Pepper D. Culpepper, Peter A. Hall et Palier Bruno, **La France en mutation, 1980-2005**. Paris : Presses de Sciences Po, 2006.
- 66- Perkins Kenneth, **a history of modern Tunisia**. 2<sup>nd</sup> Edition, New York : Cambridge University Press, 2014.
- 67- \_\_\_\_\_, "Playing the Islamic Card: The Use and Abuse of Religion in Tunisian Politics" in: Nouri Gana and others, the **making of the Tunisian revolution: contexts, architects, prospects**. Great Britain: Edinburgh University Press Ltd, 2013.
- 68- Preel Bernard, **le choc des generations**. Paris : Éditions La Découverte, 2000.
- 69- Rezgui Aymen, "Les jeunes facebookeurs et la révolution du 14 janvier ", dans: Hamadi Redissi, Noura A. et Zghal A., **la transition démocratique en Tunisie: Etats des lieux. Les acteurs, Tunisie**: Diwen Edition, 2012.

- 70- Rezsöhazy Rudolf, **pour comprendre l'action et le changement politiques**. Belgique: De Boeck Supérieur, 1996.
- 71- Ronald Inglehart and Christian Welzel, **modernization, cultural change and democracy**, New York: Cambridge University Press, 2005.
- 72- S. Nsouli, S. Eken, P. Duran, G. Bell and Z. YuÈcelik, **the path to convertibility and growth: The Tunisian experience**, Washington DC: International Monetary Fund, 1993.
- 73- S´ergio Ferreira Vitor, **youth studies and generations values, Practices and Discourses on Generations**. Switzerland: MDPI, 2020.
- 74- Sarah Pickard, **politics, protest and young people political participation and dissent in 21<sup>st</sup> century Britain**. United Kingdom: Palgrave Macmillan, 2019.
- 75- Sarah Pickard and Judith Bessant, **young people re-generating politics in times of crises** .Switzerland: Palgrave Macmillan, 2018.
- 76- Schaefer Isabel, **political revolt and youth unemployment in Tunisia**, Switzerland: Palgrave Macmillan, 2018.
- 77- Schmidt Eva, **gender politics in transition the development of the Tunisian field of gender politics 2011–2014**. Germany: Springer Fachmedien Wiesbaden, 2020.
- 78- Shmuel N. Eisenstadt, **from generation to generation**. New York: Routledge, 2017.
- 79- Striessnig Erich, "The demographic metabolism model of human capital formation", in: Alberto Bucci, Klaus Prettnner and Alexia Prskawetz, **human capital and economic growth the impact of health, education and demographic change**, Switzerland: Palgrave Macmillan, 2019.
- 80- Szmolka Inmaculada, **political change in the Middle East and North Africa after the Arab spring**. UK: Edinburgh University Press, 2017.
- 81- Tavis Jules D., and Barton Teresa, **educational transitions in post-revolutionary spaces: Islam, security, and social movements in Tunisia**. London: Bloomsbury Publishing Plc, 2020.
- 82- Tessler Mark A. and Keppel Mary E., " Political Generations", in : Russell A. Stone and John Simmons, **change in Tunisia studies in the social sciences**. U. S. A. : State University of New York Press, 1976 .
- 83- \_\_\_\_\_ and Jennifer Miller-Gonzalez, " Maghrebi youth in the wake of the Arab Spring: General observations and evidence from Tunisia and Algeria " in: Yahia H. Zoubir and Gregory White, **North African politics : change and continuity**, london : Routledge, 2016.

- 84- Tomilson Jim, **problems of British economic policy 1870-1945**. London: Methuen Young books, 1981.
- 85- Vern L. Bengtson and Petrice S. Oyama, "Intergenerational Solidarity and Conflict", in: María Amparo Cruz-Saco and Sergei Zelenev, **intergenerational solidarity strengthening economic and social ties**. London: Palgrave Macmillan, 2010.
- 86- Vincent Tournier, "Le rôle de la famille dans la transmission politique entre les générations: Histoire et bilan des études de socialisation politique", dans: Anne Quéniart et Roch Hurtubise, **L'intergénérationnel: Regards pluridisciplinaires**, Presses de l'EHESP: France, 2009.
- 87- Webb Edward, **Media in Egypt and Tunisia: From Control to Transition?**. New York: Palgrave Macmillan, 2014.
- 88- William M. Mason and Stephen E. Fienberg, **cohort analysis in social research**. Springer-Verlag New York Inc: New York, 1985.
- 89- Zemni Sami, "From socio-economic protest to national revolt: The labor origins of the Tunisian revolution", in: Nouri Gana and others, the **making of the Tunisian revolution: contexts, architects, prospects**. Great Britain: Edinburgh University Press Ltd, 2013.

#### B) Periodicals and journals:

ب- الدوريات والمجلات:

- 1- Albrecht, Holger, and Oliver Schlumberger. "Waiting for godot" regime change without democratization in the Middle East." **International political science review**, Vol. 25, N°. 4 (Oct. 2004).
- 2- Allal Amin, Bennafla Karine, "Les mouvements protestataires de Gafsa (Tunisie) et Sidi Ifni (Maroc) de 2005 à 2009" **Revue Tiers Monde**, N°. 5 (2011).
- 3- Anne Muxel, "L'engagement politique dans la chaîne des générations", **Revue projet**, N° 316 (2010/3).
- 4- Anthony Burton, "Students, values and politics: A cross-cultural comparison", **the review of education**, Vol. 6, (Summer 1980).
- 5- Ashford Douglas E., "Succession and social change in Tunisia", **International Journal of Middle East Studies**, Vol. 4, No. 1 (Jan., 1973).
- 6- Attias-Donfut Claudine, " La notion de génération: usages sociaux et concept sociologique", **l'homme et la société**, N°. 90 (1988).
- 7- \_\_\_\_\_, "Karl Mannheim et sa génération", **Mil neuf cent**, N°. 10 (1992).
- 8- Benjamin Abrams, "A fifth generation of revolutionary theory is yet to come", **Journal of Historical Sociology**, Vol. 32, Issue 1 (March 2019).

- 9- Bermeo Nancy, "On democratic backsliding", **Journal of Democracy**, vol. 27, N° 1 (2016).
- 10- Boumaza Magali, " Les generations politiques au prisme de la comparaison: quelques propositions théoriques et méthodologiques", **Revue internationale de politique comparée** : Vol. 16, N° . 2 (2009).
- 11- Braungart Richard G., "Historical generational patterns of youth Movements: A global perspective", **Comparative social reseach**, Vol. 07 (1984).
- 12- \_\_\_\_\_, "Historical generations and generation units: A global pattern of youth movements," **Journal of political and military sociology**, volume 12, No. 1 (Spring-Summer1984).
- 13- Braungart Richard G. and Margaret M. Braungart, "Historical generations and citizenship: 200 Years of youth movements", **Political sociology**, Vol. 6 (1993).
- 14- \_\_\_\_\_, "Life-Course and Generational Politics", **Annual review of sociology**, Vol. 12 (1986).
- 15- \_\_\_\_\_, "political generations", **political sociology**, Vol. 4 (1989).
- 16- Breuer Anita, Todd Landman and Dorothea Farquhar, " Social media and protest mobilization: evidence from the Tunisian revolution", **Democratization**, Vol. 22, Issue 4 (2015).
- 17- Brownlee, Jason, "Democratization in the Arab world? The decline of pluralism in Mubarak's Egypt." **Journal of democracy**, Vol. 13, N°. 4 (October 2002).
- 18- Brumberg Daniel and Ben Salem Maryam, "Tunisia's Endless Transition?", **Journal of Democracy**, Volume 31, Number 2 (April 2020).
- 19- Burleigh Hendrickson, "March 1968: practicing transnational activism from Tunis to Paris", **International Journal of Middle East Studies**, Vol. 44, N°. 4 (November 2012).
- 20- Carboni Michele, Paola Crisponi Maria et Sistu Giovanni, "Contestation en ligne dans la Tunisie prérévolutionnaire. L'expérience de Sfax Online", **Égypte/Monde arabe**, N°. 12 (2015).
- 21- Chaabani Hassen, "The Tunisian revolution: the free, youth revolution from an anthropological perspective", **International Journal of Modern Anthropology**, Vol.1, Issue 10 (2017).
- 22- Charrad Mounira M and Amina Zarrugh, "Equal or complementary? Women in the new Tunisian constitution after the arab spring", **The Journal of North African Studies**, Vol. 19, Issue 2 (2014).

- 23- Chouikha Larbi, "Effets générationnels et contestation politique sous Ben Ali: De la génération des années 1990 à celle des années 2000: Rupture ou continuité?", **Revista de estudios internacionales mediterráneos**, Núm. 19 (2015).
- 24- Chris Deeming, Guy Standing, "The precariat: the new dangerous class" (Reviews), **Journal of social policy**, Vol. 42, N°. 2 (April 2013).
- 25- Clément Henry Moore, "La Tunisie après Bourguiba? Libéralisation ou décadence politique?", **Revue française de science politique**, Vol. 17, N°. 4 (Août 1967).
- 26- D. Mare Robert, "Change and stability in educational stratification", American **Sociological Review**, Vol. 46, N°. 1 (Feb 1981).
- 27- Dawood Sofi Mohammad, "Rethinking the Root Causes of The Tunisian Revolution and its Implications", **Contemporary Arab Affairs**, Vol. 12, N°. 3 (2019).
- 28- Demartini Joseph R., "Change agents and generational relationships : A Reevaluation of Mannheim's problem of generations", **social force**, vol. 64, (1985).
- 29- Donatella Della Porta and Martín Portos, "Social movements in times of inequalities: struggling against austerity in Europe", **Structural Change and Economic Dynamics**, Volume 53 (June 2020).
- 30- Ehteshami, Anoushiravan. "Reform from above : The politics of participation in the oil monarchies." **International Affairs**, Vol. 79, N°. 1 (Jan., 2003).
- 31- El Houssi Leila, "The history and evolution of independence movements in Tunisia", **Oriente Moderno**, Anno 97, N°. 1 (2017).
- 32- El-Khawas Mohamed A, "Tunisia's Jasmine Revolution: Causes and impact", **Mediterranean Quarterly**, Vol. 23, N°. 4 (2012).
- 33- Falardeau Guy, "La sociologie des generations depuis les années soixantes : synthèse, bilan et perspective ", **politique**, N°. 17, 1990.
- 34- Falardeau Guy, "La sociologie des générations depuis les années soixantes": synthèse, bilan et perspective, **Politique**, N°.17, (Hiver 1990).
- 35- Fields A. Belden et WEILL Claudie, "Aperçus du probleme des generations: Mentré, Ortega et Mannheim", **homme et la société**, N°. 111-112 (1994).
- 36- François Chazel, "Tilly Charles, from mobilization to revolution". **Revue française de sociologie**, Vol. 21, N°. 4 (Oct. - Dec., 1980).

- 37- Gabsi Zouhir, "Tunisia's youth: awakened identity and challenges post-Arab Spring", **British Journal of Middle Eastern Studies**, Vol. 46, Issue 1 (2019).
- 38- Gasiorowski Mark J., "Economic crisis and political regime change : An event history analysis". **American political science review**, Vol. 89, N°. 4, (Dec. 1995).
- 39- Gaudin Jean Pierre, "La question du changement politique", **Revue européenne des sciences sociales**, T. 36, N°. 110, (1998).
- 40- George Lawson, "Revolution, nonviolence, and the arab uprisings ", **Mobilization: An International Quarterly**, Vol. 20, Issue 4 (December 2015).
- 41- Gherib Baccar, "Economie politique de la révolution Tunisienne : Les groupes sociaux face au capitalisme de copinage ", **Revue Tiers Monde**, Vol. 04, N°. 212 (2012).
- 42- Havard Jean-François et Boumaza Magali, " Generations politiques: Regards comparés. Avant-propos au thème", **Revue Internationale de politique comparée** : Vol. 16, N° 2, (2009).
- 43- Heydemann Steven and Leenders Reinoud, "Authoritarian learning and authoritarian resilience: Regime responses to the Arab awakening", **Globalizations**, Vol. 8, N°. 5 (Oct. 2011).
- 44- Hibou Béatrice, "Tunisie. Économie politique et morale d'un mouvement social ", **Politique africaine**, N°. 121(2011).
- 45- Hinnebusch, Raymond. "Authoritarian persistence, democratization theory and the Middle East: An overview and critique." **Democratization**, 13/3 (2006).
- 46- Honari Ali, "We will either find a way, or make one": How Iranian green movement online activists perceive and respond to repression", **Social Media and Society**, Vol. 4 Issue 3 (1 Jul , 2018).
- 47- James E. Côté, "Towards a new political economy of youth", **Journal of Youth Studies**, Vol. 17, No. 4 (2014).
- 48- Jamie Allinson, " A fifth generation of revolution theory?", **journal of Historical Sociology**, Vol. 32, Issue 1 (March 2019).
- 49- Jean Pickering, " On the battlefield: Vera Brittain's testament of youth ", **women's studies**, (1986).
- 50- Jean-François Sirinelli, "Génération, générations", **vingtième siècle, revue d'histoire**, N°. 98, (2008/2).

- 51- Jerome L. Himmelstein and Michael S. Kimmel, "States and revolutions: The Implications and limits of Skocpol's structural model" , **American Journal of Sociology**, Vol. 86, N°. 5 (Mar., 1981).
- 52- Kchouk Bilel , "Les « anciennes » élites économiques et le changement de régime en tunisie : de l'incertitude vers la consolidation politico-économique des positions ", **Politix**, vol. 30, N°. 120 (2017).
- 53- Keith Callard, "The republic of Bourguiba ", **International Journal**, Vol. 16 Issue 1 (March, 1961).
- 54- Kevin Mcdonald, "From solidarity to fluidarity: Social movements beyond 'collective identity'- the case of globalization conflicts ", **Social Movement Studies**, Vol. 1, N°.2 ( 2002).
- 55- Kienle, Eberhard, "More than a response to islamism: The political deliberalization of Egypt in the 1990s." **The Middle East Journal**, Vol. 52, N°. 2 (Spring, 1998).
- 56- Kris Ruijgrok, "From the web to the streets: internet and protests under authoritarian regimes", **Democratization**, Vol. 24, Issue 3 (2017).
- 57- L. Byman Daniel, "The implications of leadership change in the arab world, **Political Science Quarterly**, Vol. 120, N°. 1 (Spring 2005).
- 58- Lagroye Jacques, "Dobry (Michel)-Sociologie des crises politiques, La dynamique des mobilisations multisectorielles", **Revue française de science politique**, 37<sup>e</sup> année, N°. 5 (Sep 1987).
- 59- Lecomte Romain, "Internet et la reconfiguration de l'espace public tunisien : le rôle de la diaspora" , **Tic & Société**, Vol. 3, N°. 1-2 (2009).
- 60- Lutterbeck Derek, "tool of rule: the Tunisian police under Ben Ali ", **The Journal of North African Studies**, vol. 20, Issue 5 (2015).
- 61- Masson André, "Trois paradigmes pour penser les rapports entre generations", **regards croisés sur l'économie**, 1, N°. 7, (2010).
- 62- Mauger Gérard, "Modes de generation des generations sociales", **Sociología histórica**, (2/2013).
- 63- Merone Fabio, "Enduring class struggle in tunisia: the fight for identity beyond political islam", **British Journal of Middle Eastern Studies**, 42 Issue 1 (2015).
- 64- Michael Warner, " Publics and counterpublics", **Public culture**, Vol. 88, N°. 4 (2002).
- 65- Michel Dobry, "Mobilisations multisectorielles et dynamique des crises politiques: Un point de vue heuristique" **Revue française de sociologie**, Vol. 24, N°. 3 (Jul. - Sep., 1983).

- 66- Michelle Pace and Francesco Cavatorta, "The Arab uprisings in theoretical perspective—an introduction". **Mediterranean Politics**, Vol. 17, N°. 2, (2012).
- 67- Murphy Emma C., "Roblematizing Arab Youth: Generational Narratives of Systemic Failure", **Mediterranean Politics**, Vol. 17, N°. 1 (March 2012).
- 68- Nader Abid et autres, "Le rôle des médias et des tics dans les « révolutions arabes »: l'exemple de la Tunisie", **Chimères**, N°. 75 (2015/1).
- 69- Olena Nikolayenko, "Life cycle, generational and period effects on protest potential in Yeltsin's Russia" **Canadian journal of political science**, 41: 2 (June/juin 2008).
- 70- Pace Michelle and Cavatorta Francesco, "The arab uprisings in theoretical perspective—an introduction". **Mediterranean Politics**, vol. 17, N°. 2, (2012).
- 71- Perivolaropoulou Nia, "Temps socio-historique et generations chez Karl Mannheim", **L'Homme et la société**, N°. 111-112, (1994).
- 72- Peugny Camille et Van de Velde Cécile, "Repenser les inegalites entre generations", **Revue française de sociologie**, Vol. 54, N°. 4 (2013).
- 73- Peyman Vahabzadeh, "A critique of ultimate referentiality in the new social movement theory of Alberto Melucci", **The Canadian Journal of Sociology**, Vol. 26, N°. 4 (Autumn, 2001).
- 74- Post Jerrold M, "The Seasons of a Leader's Life: Influences of the Life Cycle on Political Behavior ", **Political Psychology**, Vol. 2, N°. 3 (Autumn-Winter, 1980).
- 75- Recappe Bénédicte, "Mobilisation etudiante et generation politique: Qui précède l'autre ? Réflexions comparatives à partir des exemples hongrois (1956) et mexicain", **Revue internationale de Politique comparée**, Vol.16, N°. 2 (2009).
- 76- Rivaton, Robin, "La politique comme art de mener le changement" **Geoeconomie**, N° 78 (2016/1).
- 77- Robert O. Myhr, "The university student tradition in brazil", **Journal of Inter-american Studies and World Affairs**, Vol. 12, N°. 1 (Jan. 1970).
- 78- Robert O. Myhr, "The university student tradition in brazil", **journal of inter-american Studies and world affairs**, Vol. 12, N°. 1 (Jan. 1970).
- 79- Rod Aya, "Theories of revolution reconsidered: Contrasting models of collective violence", **Theory and society**, Vol. 8, N°. 1, (Jul. 1979).



- 80- Roellin Jonas, "A critique of the concepts of "youth" and "generation" as applied in empirical research in contemporary Tunisia", **Études Asiatiques**, Vol. 72, Issue 3 (2018).
- 81- Ruth Milkman, "A new political generation: Millennials and the post-2008 wave of protest ", **American Sociological Review**, Vol. 82, Issue 1 (February 2017).
- 82- Sadiki Larbi, "The search for citizenship in Bin Ali's Tunisia: democracy versus unity", **Political Studies**, Vol. 50 Issue 3 (2002).
- 83- Schedler Andreas, "Comment observer la consolidation démocratique?", **Revue Internationale de politique comparée**, Vol. 8 N°. 2 (2001).
- 84- \_\_\_\_\_, "What is democratic consolidation? **Journal of Democracy**, Vol. 9, N°. 2, (1998).
- 85- Solange Lefebvre, "Relations intergénérationnelles et vieillissement: nouvelles question", **Retraite et société**, N°. 64 (2013/1).
- 86- Steven M. Buechler, "New social movement theories", **The Sociological Quarterly**, Vol. 36, N°. 3 (1995).
- 87- Szmolka, Inmaculada. "A theoretical and methodological proposal for analyzing the effects of political change on political regimes", **Central European political science review**, Vol. 21, N°. 82, (2020).
- 88- \_\_\_\_\_, "Political change in North Africa and the Arab Middle East: Constitutional reforms and electoral processes" **Arab Studies Quarterly**, Vol. 36, N°. 2, (2014).
- 89- Tessler, Mark. "Islam and democracy in the Middle East: The impact of religious orientations on attitudes toward democracy in four Arab countries." **Comparative Politics**, Vol. 34, N°. 3 (Apr. 2002).
- 90- Victor T. Le Vine, "Generational conflict and politics in Africa: A paradigm", **Civilisations**, Vol. 18, N°. 3(1968).
- 91- Winock Michel. "Les generations intellectuelles", **Vingtieme siecle. Revue d'histoire**, N°. 22, (avril- juin 1989).
- 92- Wolfgang Lutz, "Demographic metabolism: a predictive theory of socioeconomic change", **Population and development review**, Vol. 38, (2012).
- 93- Zederman Mathilde, "Construction nationale et mémoire collective: Islamisme et bourguibisme en Tunisie (1956-2014)", **Materiaux pour l'histoire de notre temps**, N°. 117-118 (2<sup>e</sup> semestre 2015).
- 94- Zeynep Tufekci, "The medium and the movement: digital tools, social movement politics, and the end of the free rider problem ", **Policy & Internet**, Vol. 6, Issue 2 (June 2014).

95- \_\_\_\_\_ And Christopher Wilson, "Social media and the decision to participate in political protest: Observations from Tahrir Square", **Journal of Communication**, Vol. 62, Issue 2 (April 2012).

96- Zuckerman Ethan, "New media, new civics?", **Policy & Internet**, Vol. 6, Issue 2 (June 2014).

### C-Thesis:

ج-الأطروحات:

1- Alix, Jonathan. "**Les approches théoriques classiques de la révolution et une approche religologique de la révolution sandiniste au Nicaragua.**", (Mémoire présenté à la Faculté des Arts et sciences en vue de l'obtention du grade de Maître Ès Science en anthropologie), Faculté des Arts et Sciences, département d'anthropologie, Université de Montréal, 2014.

2- Blackman Alexandra, "**The politicization of faith: settler colonialism, education, and political identity in Tunisia**". (A dissertation submitted to the department of political science and the committee on graduate studies of stanford university in partial fulfillment of the requirements for the degree of doctor of philosophy), Stanford University, 2019.

3- Chauvel Louis, "**Génération sociale et socialisation transitionnelle : Fluctuations cohortales et stratification sociale en France et aux Etats-Unis au XXe siècle**", (mémoire d'habilitation à diriger des recherches), institut d'études politiques de paris, 2003.

4- Cournoyer Paquin Bruno, "**Clientelisme et corruption en Tunisie, de Ben Ali à la période contemporaine (1987-2017): résilience et transformations d'une institution informelle**", (Thèse soumise à la Faculté des études supérieures et postdoctorales dans le cadre des exigences du programme de doctorat en science politique), École d'études politiques, Faculté des sciences sociales, Université d'Ottawa, Canada, 2020.

5- Lynn Dobbs Kirstie, "**active on the street but apathetic at the ballot box? The voting behavior of tunisian youth (2011-present) in a comparative perspective**", (A dissertation submitted to the faculty of the graduate school in candidacy for the degree of doctor of philosophy), Loyola University Chicago, 2019.

6- Mohamed Elhachmi Hamdi, "**an analysis of the history and discourse of the tunisian islamic movement al-nahda: a case study of the politicisation of islam**", (Submitted in fulfilment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy), School of Oriental and African Studies, University of London, July 1996.

**E- Reports :****د - التقارير :**

- 1- Zghal Abdelkader, "La jeunesse arabe, vigile de la société, dans: l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation", **la science et la culture, La jeunesse dans les années 80**. Paris: les Presses Centrales de Lausanne S.A 1981.

**G- Dictionaries and encyclopedias:****هـ - القواميس والموسوعات :**

- 1- Ben-Rafael Eliezer, and Yitzhak Sternberg. "Social change : The contributions of S.N. Eisenstadt" In: George Ritzer, **The Blackwell Encyclopedia of Sociology**, New York: Blackwell Publishing, 2007.
- 2- Dusko Sekulic, "Social change", In: George Ritzer, **The Blackwell Encyclopedia of Sociology**, New York: Blackwell Publishing, 2007.
- 3- Gaffiot Felix, **dictionnaire latin français**. [ Pas de lieu d'édition précis ] , Gérard Gréco, 2016.
- 4- Youssef El Chazli, "Révolutions (Sociologie Des)", dans Olivier Fillieule et autres, **Dictionnaire des mouvements sociaux**, 2<sup>e</sup> édition, Paris : Presses de Sciences Po, 2020.

**G- Web Links:****و - وصلات أنترنت :**

- 1- Afrobarometer Round 7, "Summary of Results for Tunisia, 2018", September 2018. Available at: <https://bit.ly/3Mvkz3c>. Accessed: April 15, 2022.
- 2- Anne Rennick Sarah, "Has Tunisia's Democracy Failed to Convince its Youth? The Slow-Going of Democratic Socialization", Arab Reform Initiative, 24 August 2021. Available at: <https://bit.ly/3rL4Rc1>. Accessed: April 12, 2022.
- 3- Attias-Donfut Claudine, " Rapports de generations et parcours de vie", enquete en ligne, disponible sur: <https://bit.ly/3sUfTtn> . Accédé le: 26 mars 2017.
- 4- Audrey Verdier-Chouchane, Natsuko Obayashi and Vincent Castel, "The revolution in Tunisia: economic challenges and prospects", economic breif, African Development Bank, 2011. Available at: <https://bit.ly/35xLRW6>. Accessed: January 05, 2022.
- 5- Bayat Asef, "Life as politics: how ordinary people change the Middle East, Amsterdam: Amsterdam University Press, 2010. Available at: <https://bit.ly/3IX1on4> . Accessed: September 06, 2021.
- 6- Ben Salem Malik, "Printemps Arabes en Tunisie, la "wrong generation" se soulève", Courrier International - Paris, janvier 2021. Disponible sur: <https://bit.ly/37XyGiL> Accédé le: 08 Avril 2022.

- 7- Black Ian, "Tunisia accused of using torture in name of anti-terrorism", Guardian 23 June, 2008. Available at: <https://bit.ly/3t4SCbx>. Accessed: March 05, 2022.
- 8- Blaise Lilia , "La Tunisie plongée dans l'inconnu après le coup de force du président Kaïs Saïed", le 27 juillet 2021. Disponible sur: <https://bit.ly/3rwJwD8>. Accédé: le 08 Avril, 2022.
- 9- Breuer Anita, "The role of social media in mobilizing political protest: Evidence from the Tunisian revolution", Deutsches Institut für Entwicklungspolitik, 2012. Available at: <https://bit.ly/3LvJ3si>. Accessed: September 5, 2021.
- 10- Brown, Nathan J. "why do islamists run for parliament and what do they make of it when they get there?." APSA 2010 Annual Meeting Paper. 2010, Available at: <https://bit.ly/3vOkoHT>, Accessed: May 05, 2021.
- 11- Bollier Sam , "Who are Tunisia's political parties? " (27 October 2011), Available at: <https://bit.ly/37Enuar>. Accessed: March 27, 2022
- 12- Chouikha Larbi, "Evoquer la memoire politique dans un contexte autoritaire : « l'extrême gauche » tunisienne entre mémoire du passé et identité présente", l'Année du Maghreb, VI (2010). Disponible sur: <https://bit.ly/3CaFLpu>, Accédé le: 14 Novembre 2021.
- 13- Châtelet François, "Revolution", l'Encyclopædia Universalis. Available at: <https://bit.ly/3fKQAXr> , Accédé le: 02 Mai 2021.
- 14- Courant Communiste International, "Mai 68 et la perspective révolutionnaire", janvier 2009. Disponible sur: <https://bit.ly/3aKYexQ>. Accédé le: 11 Decembre 2015.
- 15- Daher Stephanie, " Tunisia's "Al-Ahyaa Al-Sha'Biya": Socioeconomic Grievances, Mobilisation, and Repression", Civil Society Knowledge Center, Lebanon Support, October, 2021. Available at: <https://bit.ly/3xSKDAY>. Accessed: April 15, 2022.
- 16- Dickson Sarah, "To vote or not to vote: youth political agency in post-revolutionary Tunisia", (2013). Independent Study Project (ISP) Collection. Available at: <https://bit.ly/3rm7gJY>. Accessed: March 27, 2022.
- 17- Esler Anthony, "Generations in history", international encyclopedia of the Social & Behavioral Sciences, 2001. Available at: <https://bit.ly/3sWnTd6>. Accessed: April 27, 2020.
- 18- Gabsi Zouhir, "Tunisian youth as drivers of socio-cultural and political changes: glocality and effacement of cultural memory", British journal of Middle Eastern Studies, Oct. 2020. Available at: <https://bit.ly/3M59RA4>. Accessed: April 08, 2022.

- 19- Gordner Matt, "Blogging Bouazizi: the role of tunisian cyberactivists Before and after the Jasmine revolution ", Middle East – Topics & Arguments, 2016. Available at: <https://bit.ly/37adZ2w>. Accessed: February 23, 2022.
- 20- Guardian, " US embassy cables: Tunisia - a US foreign policy conundrum ", July 2009. Available at: <https://bit.ly/3IXrb8T>. Accessed: January 05, 2022.
- 21- Honwana Alcinda , "The Revolution Continues: Young Tunisians Are Back in the Streets" , African Arguments, April 7, 2021. Available at: <https://bit.ly/3OpJZAN>. Accessed: March 27, 2022.
- 22- Joan, Scott et Éléni Varikas, "Genre: Une catégorie utile d'analyse historique", les cahiers du GRIF, N°. 37-38 (1988). Disponible sur: <https://bit.ly/32PHMe> , Accédé le: 15 mars 2015.
- 23- Kerrou Mohamed, "Youth, political activism and resilience in Tunisia", Institut européen de la Méditerranée (IEMed), 2021. Available at: <https://bit.ly/3vslY3m>. Accessed: April 08, 2022.
- 24- Lafrance Camille , "Tunisie: pourquoi Kaïs Saïed séduit (en partie) la jeunesse ", Jeune Afrique. 4 Août 2021. Disponible sur: <https://bit.ly/3uKMpCk>. Accédé le: 05/04/2022.
- 25- Lecomte Romain, "Tunisian revolution and internet: the role of social media", *L'Année du Maghreb*, VII. Available at: <https://bit.ly/3iZneFs>. Accessed: January 28, 2022.
- 26- L'équipe de Perspective Monde, "Publication du roman «1984» de George Orwell". Available at: <https://bit.ly/3tk2y12>. Accessed: March 10, 2022.
- 27- L'Organisation mondiale contre la torture, "Tunisie: Répression d'ONG tunisiennes des droits de l'Homme à la veille de la réunion préparatoire du SMSI", 2005. Available at: <https://bit.ly/36fCj2u>. Accessed: Feb. 27, 2022.
- 28- Minogue Kenneth, "Obituary: Professor Elie Kedourie", the independent, Thursday 02 July 1992. Available at: <https://bit.ly/3gJ9D5h> , Accessed: April 28, 2021.
- 29- Mnasri Chamseddine, "Tunisia: the people's revolution", International socialism: Quarterly review of socialist theory, Issue: 130. Available at: <https://bit.ly/3CqqDG6>. Accessed: January 05, 2022.
- 30- Paciello Maria Cristina, "Tunisia: Changes and Challenges of Political Transition", MEDPRO Technical Report N°. 3, May 2011. Available at: <https://bit.ly/38z7YwZ>. Accessed: March 23, 2022.

- 31- Pei-Jie Huang, "What case study is?". Available at: <https://bit.ly/3FLXqqX>. Accessed: May 07, 2022.
- 32- R. G. Braungart, "Clarification for political generations: Interactions"[email], reçu de: <https://bit.ly/3sWKaYz>, le: 21 Mars 2020.
- 33- \_\_\_\_\_, "Clarification for "the problem of generations": [email], received at: <https://bit.ly/3xAPm87>. December 23, 2020.
- 34- \_\_\_\_\_, "Clarification for "the problem of generations": [email], received at : <https://bit.ly/2QDkWRE>. December 23, 2020.
- 35- Richard & Margaret Braungart, "Interview about the generational climate change debate," Climate 360 News, July 16, 2021. [email], received at : <https://bit.ly/3BpAfzK> . Oct 1, 2021.
- 36- Robert F. Godec, "Corruption in tunisia: what's yours is mine", US Embassy Tunis 2008. Available at: <https://bit.ly/3Jn5leN>, Accessed: January 12, 2022.
- 37- Rogers Kara," Autophagy biology".<https://bit.ly/3DSzu2x>. Accessed: December 13, 2021.
- 38- Siino François, " L'université tunisienne banalisée. Mise à niveau libérale et dépolitisation". Disponible sur: <https://bit.ly/3HWALZm>, Accédé le: 21 décembre 2021.
- 39- Silveira Carolina, "Youth as Political Actors after the "Arab Spring": The Case of Tunisia", Project Mediterranean Institute Berlin (MIB), Berlin, 2015. Available at: <https://bit.ly/37ee6un>. Accessed: March 27, 2022.
- 40- Torron Charles, "Comment Kaïs Saïed a séduit la jeunesse tunisienne", L'Orient-Le Jour, le 24 septembre 2019. Disponible sur:<https://bit.ly/391aaggd>. Accédé le: 08 Avril 2022.
- 41- \_\_\_\_\_, "Les Tunisiens ont voulu sanctionner les partis classiques", L'Orient-Le Jour, le 17 septembre 2019. Available at: <https://bit.ly/391aaggd>. Accessed: April 08, 2022.
- 42- United Nations, "Regional focus: growing internet usage in the Middle East and North Africa", August 25, 2009. Available at: <https://bit.ly/30yM74K>, Accessed: Oct 04, 2021.
- 43- Yerkes Sarah, "Young people are staying away from Tunisian politics-here's why", Monday, March 20, 2017. Available at: <https://brook.gs/362SJf0>. Accessed: March 25, 2022. \_\_\_\_\_, "Where Have All the Revolutionaries", Washington: Brookings Institution, 2017. Available at: <https://brook.gs/37tYJOx>. Accessed: April 15, 2022.

# فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل
53.....	- الشكل رقم (01): أصناف القيم حسب الفئة العمرية، بين عامة الجمهور في بريطانيا وفرنسا وغرب ألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا في عام 1970.....
57.....	- الشكل رقم (02): العلاقة السببية المنطقية بين القوة السائدة والوحدات الجيلية.....
74.....	- الشكل رقم (03): النموذج التفاعلي للأجيال السياسية.....
86.....	- الشكل رقم (04): التوجه السياسي (التحولي- المحافظ) وشدته (المعتدل- المتطرف) لانخراط الشباب في السياسة.....
107.....	- الشكل رقم (05): تصنيف عمليات التغيير السياسي فيما يتعلق بالأنظمة السياسية.....
144.....	- الشكل رقم (06): الاحتجاج والانفتاح السياسي.....
239.....	- الشكل رقم (07): معدلات البطالة حسب مستوى التعليم في تونس 2001-2010 (بالمائة).....
240.....	- الشكل رقم (08): توزيع عمال النشاط السياحي بحسب صنف العمل (2002).....
244.....	- الشكل رقم (09): خريطة توضح التفاوت الجهوي في تونس.....
288.....	- الشكل رقم (10): سلوك التصويت في تونس عبر الفئات العمرية (2011-2018).....
292.....	- الشكل رقم (11): مشاركة الشباب في الأنشطة السياسية والاحتجاجات.....
299.....	- الشكل رقم (12): معدلات البطالة العامة وبطالة الشباب (%).....
301.....	- الشكل رقم (13): التحسينات منذ الثورة.....



# فهرس الجداول

- الجدول رقم (01): الحقبة الأولى من 1700 إلى 1800، الأحداث التاريخية الحاسمة وحركات الشباب.....59-58

- الجدول رقم (02): الحقبة الثانية من 1890 إلى 1920، الأحداث التاريخية الحاسمة وحركات الشباب.....63-61

- الجدول رقم (03): الأجيال السياسية: التفاعل بين تأثير دورة الحياة، أتراب الولادة وتأثير الفترة..73-71

- الجدول رقم (04): معدلات انتشار الإنترنت في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2009.....166

- الجدول رقم (05): الأجيال حسب نمط التكوين الجامعي ونوع خطاب الهوية (1910-1956) .....201

- الجدول رقم (06): المسار السياسي الشخصي والحزبي للوزراء والمستشارين الرئيسيين في الفترة ما بين نوفمبر 1987 إلى جانفي 2001.....220

- الجدول رقم (07): قتلى من تونس وضواحيها.....267

## فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
I.....إهداء	-
II.....شكر وتقدير	-
III.....ملخص الأطروحة	-
01.....قائمة المختصرات الرئيسية	-
03.....مقدمة	-
<b>14</b>	<b>الفصل الأول: الأجيال السياسية: منظور جينياالوجي تاريخي.</b>
15.....المبحث الأول: حول بنية مفهوم الأجيال السياسية	-
16.....المطلب الأول: حول فكرة الجيل	-
20.....الطبقة الاجتماعية: عودة إلى المفهوم	-
23....."الجيل" مقابل "الطبقة الاجتماعية"	-
25.....المطلب الثاني: فكرة الجيل بوصفها إشكالية في الدراسات السوسولوجية	-
26.....فرنسوا مونترية (Francois Mentré) وفكرة الأجيال الاجتماعية	-
30.....كارل مانهايم (Karl Mannheim) ومشكلة الأجيال	-
35.....المطلب الثالث: الجيل والسياسة: مسار التحول نحو مفهوم الأجيال السياسية	-
37.....الأجيال السياسية: خلفية مفاهيمية	-
40.....المبحث الثاني: دورة الحياة، أتراب الولادة، تأثير الفترة التاريخية: سياقات لفهم الأجيال السياسية	-
40.....المطلب الأول: متغير دورة الحياة	-
46.....المطلب الثاني: متغير أتراب الولادة	-
54.....المطلب الثالث: متغير تأثير الفترة التاريخية	-
66.....المطلب الرابع: الأجيال السياسية: النموذج التفاعلي لتأثير متغير السن، أتراب الولادة والفترة التاريخية	-
75.....المبحث الثالث: الأجيال السياسية: سياقات الصراع والتضامن	-

المحتوى	الصفحة
- المطلب الأول: الأجيال السياسية ونمط الصراع الجيلي بين الفئات العمرية.....	76
- المطلب الثاني: الأجيال السياسية ونمط الصراع الجيلي بين وحدات التوليد.....	82
- المطلب الثالث: الأجيال السياسية وأطروحة التكامل والتعاون الجيلي.....	89
<b>الفصل الثاني: التغيير السياسي: مقاربات نظرية والعالم العربي كسياق للتحليل</b>	<b>96</b>
- المبحث الأول: التغيير السياسي ونقاش التغيير في العالم العربي: الديمقراطية أم المرونة الاستبدادية..	97
- المطلب الأول: مفهوم التغيير السياسي وسياقات تغيير الأنظمة السياسية.....	98
- مفهوم التغيير.....	99
- البعد السياسي للتغيير.....	101
- العمليات أو السياقات العامة للتغيير السياسي.....	103
- المطلب الثاني: التغيير السياسي في العالم العربي: مفهوم عملي.....	108
- العالم العربي عام 2011: موجة ديمقراطية أم موجة خامسة للتغيير السياسي؟.....	116
- المبحث الثاني: التأطير النظري "للموجة الخامسة" للتغيير السياسي في العالم العربي.....	118
- المطلب الأول: الثورة بوصفها دفعة جماعية مفاجئة لإحداث التغيير السياسي.....	119
- الأجيال النظرية المفسرة للظاهرة الثورية.....	122
- التغيير السياسي في العالم العربي عام 2011 وجدل الوضع الثوري.....	129
- المطلب الثاني: التغيير السياسي في مضامين أطروحات الحركات الاجتماعية الجديدة.....	134
- الحركات الاجتماعية: قراءة مفاهيمية.....	135
- الحركات الاجتماعية الجديدة كتفاعل إجتماعي للتغيير السياسي.....	141
- الاحتجاجات الجماهيرية الجديدة وتحول سوسيولوجيا السلوك الاحتجاجي.....	145
- العالم العربي عام 2011: منطق الحركات الاجتماعية أم الاحتجاجات الجماهيرية الجديدة.....	148
- المبحث الثالث: التغيير السياسي في القرن الواحد والعشرين: عودة المقاربة الجيلية.....	150

المحتوى	الصفحة
- المطلب الأول: شباب الألفية ثقافة مضادة جديدة ضمن إقتصاد سياسي جديد.....	151
- جيل الألفية العربي و"الموجة الخامسة" للتغيير السياسي عام 2011.....	158
- المطلب الثاني: شباب الألفية والتغيير السياسي عبر تكنولوجيا المعلومات والاتصال.....	161
<b>الفصل الثالث: الأجيال السياسية التونسية قبل عام 2011 وسياق السلطوية من بورقيبة إلى بن علي</b>	
	<b>170</b>
- المبحث الأول: البورقيبية: من أفق بناء الدولة الديمقراطية إلى تشكيل السلطوية.....	171
- المطلب الأول: بورقيبة ومرحلة بناء تونس الحديثة.....	171
- بورقيبة وتجذير العلمنة في السياق التونسي بعد الاستقلال.....	174
- بورقيبة والحزب الدستوري الجديد وفوضوية الاقتصاد الليبرالي والاشتراكية.....	181
- المطلب الثاني: البورقيبية وتشكيل السلطوية.....	184
- البورقيبية في مواجهة "التونسيين" "Tunisois" والنقابات تطور أم تزعزع الهيمنة.....	189
- المبحث الثاني: الأجيال السياسية: الحركة الطلابية كتوليد جيلي في مواجهة البورقيبية.....	194
- المطلب الأول: توصيف الأجيال السياسية التونسية والتعليم كعامل للتوليد الجيلي.....	194
- المطلب الثاني: البورقيبية وجيل الستينات ككتلة سياسية حرجة.....	202
- البورقيبية وحركة آفاق في خضم أحداث مارس 68 من منظور جيلي.....	206
- البورقيبية والحركة الإسلامية التونسية كوحدة توليد جيلي.....	208
- المبحث الثالث: تونس زين العابدين بن علي: تجدد السلطوية وتشكيل الكليبتوقراطية.....	212
- المطلب الأول: بن علي: وهم التغيير السياسي وهيمنة الإستبدادية الجديدة.....	213
- بن علي ونخبة نوفمبر 1987 كوحدة جيلية مهيمنة.....	219
- المطلب الثاني: بن علي من الإصلاح الاقتصادي إلى تشكيل الكليبتوقراطية.....	223
- الشبكة الكليبتوقراطية في عهد الرئيس بن علي.....	228

المحتوى	الصفحة
الفصل الرابع: الأجيال السياسية التونسية منذ 2011 وسياق التغيير السياسي	235
- المبحث الأول: دواعي الثورة التونسية: سقوط ورقة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وتفاقم الاستبداد.....	236
- المطلب الأول: الثورة والبيروكاريا التونسية من منظور الاقتصاد السياسي.....	236
- البطالة كدينامية اقتصادية إجتماعية لتوليد الاحتجاج.....	238
- التفاوت الجهوي في التنمية.....	242
- الحد من الفقر "الحلقة المفقودة" في نجاحات بن علي الاقتصادية.....	247
- أحداث "قصة" 2008: بداية عودة الاحتجاجات الإقتصادية والاجتماعية.....	248
- المطلب الثاني: الخلفية السياسية لثورة 2011: القمع، إنعدام الحريات وتفاقم الاستبداد.....	251
- "البنغلينية" وممارسات الدولة البوليسية الشرسة.....	252
- المبحث الثاني: جيل الشباب والثورة والمعارضة السبيرانية كشكل للحراك السياسي الجديد.....	261
- المطلب الأول: جيل الشباب كفاعل حاسم في الثورة التونسية.....	262
- جيل الشباب وقت الثورة: "البوعزيزي" زناد التغيير السياسي عام 2011.....	264
- المطلب الثاني: جيل الشباب كمنشطاء ومعارضون سبيرانيون.....	270
- جيل الشباب: البوادر الأولى للمعارضة السبيرانية.....	273
- جيل الشباب عامي 2010 و2011: التعبئة السبيرانية: المحور الصاعد والنازل.....	277
- المبحث الثالث: جيل الشباب بعد عام 2011: عقدة السياسة والاقتصاد.....	281
- المطلب الأول: جيل الشباب صانع الثورة وعلاقته بالسياسة: توطيد وإنخراط أم فك إرتباط؟.....	282
- جيل الشباب: فك الارتباط بالسياسة التقليدية وتفاقم الصراع الجيلي.....	285
- جيل الشباب ومسارات المشاركة السياسية غير التقليدية.....	290
- السياسة التقليدية والسلوك السياسي للشباب منذ الانتخابات الرئاسية عام 2019.....	293

الصفحة	المحتوى
295.....	- تونس قيس سعيد والجيل "الخطأ"
297.....	- المطلب الثاني: جيل الشباب بعد التغيير السياسي وتفاقم الوضع الاقتصادي والاجتماعي
300 .....	- الوضع الاقتصادي والاجتماعي لجيل الشباب: من حلم الاستقرار إلى تجديد الاحتجاج
305.....	- الخاتمة
310 .....	- الملاحق
313 .....	- قائمة المصادر والمراجع
336.....	- فهرس الأشكال
337.....	- فهرس الجداول
338.....	- فهرس المحتويات